

الجزء الثاني

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس
الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه برأیه
الربیع بن سلیمان المرادی عنه
نعمدهما الله بالرحمة والرضوان
وأسکنهما فسیح
الجنان آمین

(وبهامنه مختصر الامام الجلیل ابی ابراهیم اسمعیل بن یحیی المزنی الشافعی المتوفی سنة ۲۶۴)

(تنبيه)

اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط
سراج الدين البلقيني تفردت بزادات مترجمة معروفة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله مثل كتاب
اختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما وربما كان في هذه الزادات تكرار لبعض
ما اتفقت عليه النسخ ولكنهم مع ذلك لا تخلو عن فوائد من فروع وتوجيهات للامام رحمه الله ولهذا
أثبتنا تلك الزادات بهامش هذا المطبوع ان اتسع لذلك والاجعلنا في الصلب بعد عبارة الأم مفصلاً
بين ما جردول وكذلك جردنا في تراجم هذا المطبوع على الترتيب الذي جرى عليه السراج البلقيني في نسخته
وان كان مخالفاً لساير النسخ فإنه هو الترتيب الحسن المعروف في كتب الفقه والله المستعان كتبه معصمه

ومن يتوكل على الله
فهو حسبه

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

(كتاب الزكاة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس المطلب الشافعي رحمه الله قال قال الله عز وجل وما
أمرنا إلا بالعبادة والله مخلصين له الدين خفاء وقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وذلك دين القيمة (قال الشافعي)
فأبان الله عز وجل أنه فرض عليهم أن يعبدوه مخلصين له الدين وقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال
الله جل وعز والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم يوم يحصى عليها
في نار جهنم فشكلوا بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون
وقال عز ذكره ولا تحسبن الذين يصفون بما آتاهم الله من نعمه أنه هو خير لهم بل هو شر لهم سيطقون ما كانوا
به يوم القيامة (قال الشافعي) فأبان الله عز وجل في آياتين أن آتاهم الله من نعمه أنه هو خير لهم بل هو شر لهم سيطقون ما كانوا
منع ما أوجب وأبان أن في الذهب والفضة الزكاة (قال الشافعي) فويل الله عز وجل ولا ينفقونها في
سبيل الله يعني والله تعالى أعلم في سبيله الذي فرض من الزكاة وغيرها (قال الشافعي) وأما دفن المال
فضرر من أحواله وإذا حل أحرازه بشئ حل بالدفن وغيره وقد جاءت السنة بما يدل على ذلك ثم لا أعلم فيه
مخالفاً إلا أن نرى أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال أخبرنا جامع بن أبي
راشد وعبد الملك بن أعين سمعا أبان بن ثعلبة عن عبد الله بن مسعود يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول ما من رجل لا يؤدى زكاة ماله إلا مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع يفر منه وهو يتبعه حتى يطوقه
في عنقه ثم قرأ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم سيطقون ما كانوا ينفقون ما أخبرنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السدي أن عن أبي هريرة أنه كان يقول من
كان له مال لم يؤد زكاة ماله يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبستان يطلبه حتى يمكنه يقول أما كنزك أخبرنا

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الصيام

باب النية في الصوم

قال الشافعي ولا يجوز
لأحد صيام فرض من
شهر رمضان ولا نذر ولا
كفارة إلا أن ينوي
الصيام قبل الفجر فأما
في التطرق فلا بأس أن
أصبح ولم يطم شيئاً أن
ينوي الصوم قبل الزوال
واحتج في ذلك بأن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
كان يدخل على أزواجه
فيقول هل من غداء
فإن قالوا لا قال إني صائم
ولا يجب عليه صوم شهر
رمضان حتى يستيقظ
أن الهلال قد كان أو
يستكمل شعبان ثلاثين

الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر قال كل مال يؤدي زكاته فليس يكثر وإن كان مدفونا وكل مال لا يؤدي زكاته فهو كنز وإن لم يكن مدفونا وقال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها (قال الشافعي) وإنما أمره أن يأخذ منهم ما أوجب عليهم وذكر الله تبارك وتعالى الزكاة في غير موضع من كتابه سوى ما وصفت منها (قال) فأبان الله عز وجل فرض الزكاة في كتابه ثم أبان على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم في أي المال الزكاة فأبان في المال الذي فيه الزكاة أن منه ما سقط عنه الزكاة ومنه ما ثبت عليه وأن من الأموال ما لا زكاة فيه (قال) وكان فيما أبان من هذا مع غيره باب الموضع الذي وضع الله به رسوله صلى الله عليه وسلم من دينه وكتابه والدليل على أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما لله عز وجل فيه حكم والدليل على ما أراد الله تبارك وتعالى بحكمه أحاصا أراد أم عاما وكم قدر ما أراد منه وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الموضع من كتاب الله عز وجل ودينه في موضع كان كذلك في كل موضع وسنته لا تكون إلا بالإبالة عن الله تبارك وتعالى واتباع أمره

(باب العدد الذي إذا بلغته الإبل كان فيها صدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال حدثنا عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) وهذا أنا أخذوا أعلم فيه مخالفاً لقنينة ولا أعلم ثقة يرويه إلا عن أبي سعيد الخدري فإذا ثبتوا حديثنا واحداً وجب عليهم أن يثبتوه أخرى (قال الشافعي) وبين في السنة أن ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة وأن في الخمس صدقة

(باب كيف فرض الصدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر عن المثني بن أنس أو ابن فلان بن أنس « الشافعي يشك » عن أنس بن مالك قال هذه الصدقة ثم تركت الغنم وغيرها وكرهها الناس بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله تعالى بها فمن سئلها على وجهها من المؤمنين فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعطه في أربع وعشرين من الإبل فادونها الغنم في كل خمس شاة فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين من الإبل ففيها ابنة محاض أنثى فإن لم يكن فيها بنت محاض فإن لبون ذكر فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجبل فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستاً وسبعين إلى تسعين ففيها ابتال لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجبل فإن زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وإن بين أسنان الإبل في فريضة الصدقة من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فأنها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسر عليه أو عشرين درهماً فإذا بلغت عليه الحقة وليست عنده حقة وعنده جذعة فأنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين ❦ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأخبرني عدد ثقات كلهم عن جادين سله عن ثمانية

فيعلم أن الحادي والثلاثين من رمضان لقول النبي صلى الله عليه وسلم لاتصوموا حتى تروه فإن غم عليكم فأكبلوا العذة ثلاثين يوماً وكان ابن عمر يقدم الصيام يوم وإن شهد شاهدان أن الهلال روي قبل الزوال أو بعده فهو ليلة المستقبل وجب الصيام ولو شهد على رؤيته عدل واحد رأيت أن أقبله لا لأثر فيه والاحتياط ورواه عن علي رضي الله عنه وقال على عليه السلام أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان (قال) والقياس

عبد الله بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل معنى هذا الإختلافه إلا أني لا أحفظ فيه إلا يعطى شاتين أو عشرين درهم أو لا أحفظ أن استيسر عليه (قال الشافعي) وأحسب في حديث جاد عن أنس أنه قال دفع إلى أبو بكر الصديق رضي الله عنه كتاب الصدقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر هذا المعنى كما وصفت أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن جريح قال قال لي ابن طاوس عن أبي كتاب من العقول نزل به الوحي وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من العقول أو الصدقة فأنما نزل به الوحي (قال الشافعي) وذلك إن شاء الله تعالى كما روى ابن طاوس وبين في قول أنس (قال) وحديث أنس حديث ثابت من جهة جاد بن سلمة وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه تأخذ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله بن عمر أن هذا كتاب الصدقات فيه في كل أربع وعشرين من الأبل فدونها من الغنم في كل خمس شاة وفيما فوق ذلك إلى خمس وثلاثين بنت مخاض فإن لم تكن بنت مخاض وابن لبون ذكر وفيما فوق ذلك إلى خمس وأربعين بنت لبون وفيما فوق ذلك إلى ستين بنت طروقة الجمل وفيما فوق ذلك إلى خمس وسبعين جذعة وفيما فوق ذلك إلى تسعين ابنت لبون وفيما فوق ذلك إلى عشرين ومائة حقتان طروقة الجمل فإزداد على ذلك ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفي مائة الغنم إذا كانت أربعين إلى أن تبلغ عشرين ومائة شاة وفيما فوق ذلك إلى مائتين شاتان وفيما فوق ذلك إلى ثلثمائة ثلاث شياه فإزداد على ذلك ففي كل مائة شاة ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس الامشاء المصدق ولا يجمع بين متفرق ولا يقرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خيلطين فأنها مائة إحصان بينهما بالسوية وفي الرقة ربع العشر إذا بلغت رقة أحدهم خمس أواق هذه نسخة كتاب عمر بن الخطاب التي كان يأخذ عليها (قال الشافعي) وبهذا كله تأخذ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني الثقة من أهل العلم عن سفیان ابن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا أدري أدخل ابن عمر بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عرف في حديث سفیان أم لا » في صدقة الأبل مثل هذا المعنى لا يختلفه ولا أعلم بل لا أشك أن شاء الله تعالى إلا أنه حدث بجميع الحديث في صدقة الغنم والخطاء والرقة هكذا إلا أني لا أحفظ إلا الأبل في حديثه (قال الشافعي) فإذا قيل في سائمة الغنم هكذا فإيشبه والله تعالى أعلم أن لا يكون في الغنم غير السائمة شيء لأن كلما قيل في شيء بصفة والشئ يجمع صفتين يؤخذ من صفة كذا ففيه دليل على أن لا يؤخذ من غير تلك الصفة من صفته (قال الشافعي) بهذا قلنا لا يتبين أن يؤخذ من الغنم غير السائمة صدقة الغنم وإذا كان هذا هكذا في الأبل والبقر لأم الماشية التي تجب فيها الصدقة دون ما سواها (قال الشافعي) وإذا كان للرجل أربع من الأبل فلا يكون فيها زكاة حتى تبلغ خسا فإذا بلغت خسا ففيها شاة ثم لازكاة في الزيادة على خمس حتى تبلغ عسرا فإذا بلغت ففيها شاتان فإذا زادت على عشر فلازكاة في الزيادة حتى تكمل خمس عشرة فإذا كملتها ففيها ثلاث شياه فإذا زادت فلازكاة في الزيادة حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت ففيها أربع شياه فإذا زادت فلازكاة في الزيادة حتى تبلغ خسا وعشرين فإذا بلغت خسا وعشرين سقطت الغنم فلم يكن في الأبل غنم بحال وكانت فيها بنت مخاض فإن لم يكن فيها بنت مخاض ففيها ابن لبون ذكر فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل ستا وثلاثين فإذا كملتها ففيها بنت لبون فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل ستا وأربعين فإذا كملتها ففيها حقة طروقة الفعل فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل إحدى وستين فإذا كملتها ففيها جذعة فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستا وسبعين فإذا بلغت ففيها ابنت لبون فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ إحدى وتسعين فإذا بلغت ففيها حقتان طروقة الجمل فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة واحدة وعشرين فإذا بلغت سقطت الفرض الثاني واستقبل بها فريث ثالث فعدت كلها فكان في كل أربعين منها

أن لا يقبل على مغيب
الاشاهدان (قال)
وعليه في كل ليلة تسعة
الصيام للغد ومن أصبح
جنبانم جاع أو احتلام
اغسل وأتم صومه لأن
النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصبح جنبانم جاع
ثم يصوم (قال) وإن
كان يرى الفجر لم يجب
وقد وجب أو يرى أن
الليل قد وجب ولم يجب
أعاد وإن طلع الفجر
وفي فيه طعام لفظه فإن
ازدردته أفسد صومه
وإن كان مجامعا أخرجه
مكانه فإن مكث شيئا أو
تحركه لغير إخراجيه
أفسد وقضى وكفر وإن
كان بين أسنانه ما يجري

من قلة ما يجري به الريق
(قال) وحدثنى ابراهيم
قال سمعت الربيع أخبر
عن الشافعي قال الذي
أحب أن يفتسر يوم
الشد أن لا يكون صوما
كان بصومه ويحمل
مذهب ابن عمر أن
يكون متطوعا قبله
ويحمل خلافه (قال)
وان أصبح لا يرى ان
يومه من رمضان ولم يعلم
ثم استبان ذلك له فعليه
صيامه واعادته ولو نوى
أن يصوم غدا فان كان
أول الشهر فهو فرض
والا فهو تطوع فان بان
له أنه من رمضان لم
يجزئه لانه لم يصمه على
أنه فرض وانما صامه

(١) قوله وقبل بنقص
منها أو من الغنم ثم نقص
الخ كذا في النسخ ولعل
في العبارة تحريف
وسقطا فلنحذفه
مصححه

(٢) قوله وإذا كان
المصدق الخ كذا
في النسخ وانظر ابن
جواب الشرط ولعل قوله
بعد وهكذا محرف عن
فهو هكذا أو نحوه وحرر
كتبه مصححه

يكون له الارتفاع أو الانخفاض اذا لم تكن السن موجودة أو كانت السن موجودة معية وفي المال سواها
سالم من العيب (قال) وله أن يأخذ غير المعيب من السن التي وجبت له وليس لرب المال أن يبدله شرانها
(قال الشافعي) ولو كانت الابل معيبة كانت فريضة الغنم فكانت الشاة التي نجب فيها أكثر غنما من غير
منها قيل له ان أعطيتها قبلت وان لم تعطها فالتخيار في ان تعطى بغير متطوعا مكانها أو تعطى فان أبي
التخيار جبر على أخذ الشاة ومتى جبر فلم يعط الشاة حتى يختار أن يعطى البعير قبل منه (قال) وإذا كان
بعض الابل مبيتا لبعض فأعطى أنقصها وأذاها أو أعلاها قبل منه وليس لالابل فريضة ما فيها النقص
(قال الشافعي) وسواء كان النقص قديما أو حدث بعد ما عذ الابل (١) وقبل بنقص منها أو من الغنم ثم نقص
ما قبض أو هلك في يده أو نقصت ابل رب المال أو هلك في يده لم يرجع واحد منهما على صاحبه بنى (قال)
الشافعي) وان عذ الساعي الابل فلم يقبض من ربه الا ما احتجى تلفت أو تلف بعضهم ولم يفرط فان كان
في الباقي شيء أخذ منه والافلاشي له (قال الشافعي) وان كان رجل ابل فعذها الساعي وقال رب المال
لي ابل غائبة فأخذ منه صدقة الغائبة والحاضرة ثم أخذ منه ساعي بلد له الغائبة صدقة فعلى المصدق الذي
أخذ منه صدقة الغائبة أن يرده عليه قدر صدقة الغائبة من صدقة غيره مثل ما أخذ منه اذا كان قد قسم صدقته
الا أن يشاعرب الماشية أن يدع حقه

(باب اذا لم توجد السن)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حفظنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في أسنان الابل التي
فريضة بنت لبون فصاعد اذا لم يجد المصدق السن التي وجبت له وأخذ السن التي دونها أخذ من
رب المال شاتين أو عشرين درهما وان أخذ السن التي فوقها رد على رب المال شاتين أو عشرين درهما
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعلى المصدق اذا لم يجد السن التي وجبت له ووجد السن التي هي أعلى
منها وأسفل أن لا يأخذ لاهل السهمان الا الخيل لهم وكذلك على رب المال أن يعطيه الخيل لهم فان لم
يقبل المصدق الخيل لهم كان على رب المال أن يخرج فضل ما بين ما أخذ المصدق وبين الخيل لهم ثم يعطيه
أهل السهمان (قال الشافعي) واذا وجد العليا ولم يجد السفلى أو السفلى ولم يجد العليا فلا خيار له وبأخذ
من التي وجد وليس له غير ذلك (قال الشافعي) واذا وجد أحد السنين ذات عوارا وهما معاداة عوار
وتحتهما أو فوقهما من الابل سالم من العوار ولم يجد السن العليا ولا السفلى فليس له أن يأخذ ذلك من ذوات
العوار وفي الابل صحيحة وله أن يأخذ على النظر لساكنين على ما وصفت فكلما ارتفع سنا أعطى رب المال
شاتين أو عشرين درهما واذا ارتفع إلى السن التي فوق السن التي تلي ما وجب له فقد ارتفع سنين أعطى
رب المال أربع شياه أو أربعين درهما ثم ان ارتفع سنا ثالثا شاتين فأعطاهم شياه أو عشرين درهما
وهكذا اذا انخفض أخذ منه في سن ما انخفض اليها شاتين أو عشرين درهما لا يختلف ولا ينظر في ذلك الى
أن تكون قيمة ما بين السنين أكثر أو أقل مما جاءت به السنة أن يأخذ (قال الشافعي) ولا يحل
للساعي أن يعطيه عشرين درهما والشاتان أقل نقد اعلى المساكين من العشرين الدراهم ولا الشاتين
والعشرون الدراهم أقل نقد اعلى المساكين منهما (قال الشافعي) (٢) واذا كان المصدق يلى صدقة دراهم
وابل وغنم وهكذا وان لم يكن يصدق الا ماشية باع منها فردد على المأخوذ منه عشرين درهما اذا كان ذلك
النظر لساكنين (قال الشافعي) ويبيع على النظر لساكنين من أي أصناف الماشية أخذ (قال)
الشافعي) واذا كان يصدق ابلا لا تأمن لهما لونها أو عيب بها فلم يجد السن التي وجبت في المال ووجد السن
التي أسفل منها فكان اذا أخذها شاتين أو عشرين درهما كانت الشاتان والعشرون درهما خيرا من غير
منها خير رب المال بين أن يتطوع له بالسن التي هي أعلى مما وجبت عليه أو يعطيه المصدق الذي هو خير

للساكنين (قال الشافعي) وإذا أخذ من رب المال الفضل بين السنين أعطى رب المال أحدهما إن شاء اثنين وإن شاء عشرين درهما وليس للوالي أن يمتنع لأن في الحديث شاتين أو تسيرتا أو عشرين درهما فإذا تبسرت الشاتان وفيهما مائة أعطاهما الآن يشاء عشرين درهما (قال الشافعي) والاحتياط لرب المال أن يعطي الأكثر للساكنين من شاتين أو عشرين درهما (قال الشافعي) وإذا كانت ابل لرجل فيها صدقة منها فلم يكن فيها السن التي وجبت فيها فقال رب ابل آتي بها قبلت منه إذا جاء بها من أمثل ابله أو أخيرا منها وإن جاءها من ابل الأم منها لم يكن للصدق أن يقبلها وكان له أن يرتفع في ابل ويرد عليه أو يتخفف ويأخذ منه (قال الشافعي) والابل في هذا مخالفة للبقر والغنم إذا لم يجد السن من البقر والغنم كافها بها إلا أن يتطوع له بأعلى منها وإذا وجد ذلك السن منها عينية وفي ما شئته صحيح فليس له أن يرتفع ويرد ولا يتخفف ويأخذ من البقر والغنم بحال

(باب الشاة تؤخذ في ابل)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل ابل فرضعها الغنم وله غنم أخذ من غنمه ما يجوز أن يكون أخصية فإن كانت غنمه معزى فخشية وإن كانت ضانا فخذقة ولا يؤخذ منه ابل منها ولا دونها إلا أن يتطوع رب المال بأعلى فيقبل منه (قال الشافعي) وإن كانت غنمه ذوات هولاء أو أمثالا ولا غنم له فالتخيار فيه إليه أي شاة أخصية من ضان أو معزى ولا أنظر إلى الأغلب بالبلد لأنه انما جاء أن عليه شاة فإذا أخذتها في السن الذي يجزئ في صدقة الغنم فليس لأكثره ما (قال الشافعي) وهكذا إن كانت ضانا أو معزى أو ضانا فأراد أن يعطي ماعزة أو معزى فأراد أن يعطي شاة قبلت منه لأنه انما سميت عليه شاة فإذا جاءها قبلت منه (قال الشافعي) ويأخذ ابله بالعدد ما كانت ابله لثاما أو كراما لا يختلف ذلك وأي شاة من شاء بلده تجزئ أخصية قبلت منه وإن جاءها من غير شاء بلده ومثل شاء بلده أو خير قبلت وإن جاءها دونها لم تقبل ولو كانت له ابل كرام وجبت فيها فريضة منها فأراد أن يعطينا من ابل له وغير تلك السن وهي أدنى من ابله لم يكن لنا أخذها منه ولم تجزئه أن يعطينا اياها كالأول كانت له ابل لثام وله ابل كرام ببلد غير بلده أو ببلده ابل كرام لم نأخذ منه صدقة اللثام من ابل بلده ولا ابله التي ببلد غير بلده وأخذنا من كل واحدة منهما بقدر ما فيها (قال الشافعي) وإذا وجبت لنا عليه صدقة لم يكن للصدق أن يأخذها منه ما خاض إلا أن يتطوع فإذا ضرب الفضل للسن التي وجبت فلم يدر أحوال أو وقعت قيل له لا تأخذها منك أو تأتي بغيرها من تلك السن ان شئت أو تأخذ السفلى وترد علينا والعليا وتردها علينا

(باب صدقة البقر)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس أن معاذ بن جبل أتى بوقص البقر فقال لم يأمرني فيه النبي صلى الله عليه وسلم بشيء (قال الشافعي) والوقص ما لم يبلغ الفريضة (قال الشافعي) ويشبه أن يكون معاذ إنما أخذ الصدقة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد روى أنه أتى معاذون ثلاثين فقال لم أسمع من النبي صلى الله عليه وسلم شيئا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن جبير بن نفيس عن طاوس السلمي أن معاذ بن جبل أخذ من ثلاثين بقرة تبعا ومن أربعين بقرة مسنة وأتى معاذون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئا وقال لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يأخذ من ثلاثين بقرة تبعا ومن أربعين بقرة مسنة وأتى معاذون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئا وقال لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يأخذ من ثلاثين بقرة تبعا ومن أربعين بقرة مسنة وأتى معاذون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئا وقال لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يأخذ من ثلاثين بقرة تبعا ومن أربعين بقرة مسنة وأتى معاذون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئا وقال لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يأخذ من ثلاثين بقرة تبعا ومن أربعين بقرة مسنة (قال الشافعي) وطاوس عاظم أمر معاذ وإن كان لم يلقه على كثرة من لقي عن أدركه معاذ من أهل اليمن فيما علمت وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر معاذ أن يأخذ من ثلاثين تبعا ومن أربعين مسنة (قال الشافعي)

على الشاة ولو عشرين رجلا
على أن غدا غدا من
رمضان في يوم شاتين
بأنه أنه من رمضان
أجزاء وإن كل شاة
في الشهر ولا شيء عليه
وان وطئ امرأته أو ولي
مأمة أو غلاما أو غلاما
وانكاهه واحدة عنه
وعنها وإن كان ناسيا
فلا قضاء عليه للغير عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في كل الناسي (قال)
والكفارة عتق رقبة فإن
لم يجد فصيام شهرين
متتابعين فإن أفطر فيها
ابتدأهما فإن لم يستطع
فاطه أم سنين مسكنا مدا
لكل مسكين بمذاق
صلى الله عليه وسلم وأخبر

الشافعي) وأخبرني غير واحد من أهل اليمن عن عدد مضى وأمنهم أن معاذ أخذ منهم صدقة البقر على ما روى طاوس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا بعض أهل العلم والأمانة عن يحيى بن سعيد عن نعيم (١) بن سلامة أن عمر بن عبد العزيز قال بصحيفة فزعروا أن النبي صلى الله عليه وسلم كتبها إلى معاذ ابن جبل فإذا فيها في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة (قال الشافعي) وهو ما لا أعلم فيه بين أحد لقيته من أهل العلم خلافا وبه نأخذ

(باب تبريع صدقة البقر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ليس في البقر شيء حتى تبلغ ثلاثين فإذا بلغت أفضها تبيع فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت أفضها بقرة مسنة (قال الشافعي) ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستين فإذا بلغت أفضها تبيعان ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ سبعين فإذا بلغت أفضها مسنة وتبيع ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ثمانين فإذا بلغت أفضها مسنتان ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ تسعين فإذا بلغت أفضها ثلاثة أتبعه ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة فإذا بلغت أفضها مسنة وتبيعان ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وعشرة فإذا بلغت أفضها مسنتان وتبيع ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغت أفضها جعل للصدق أن يأخذ الخير لساكنين أربعة أتبعه أو ثلاث مسنات كما قلت في الأبل وإذا وجد أحد السنين ولم يجد الآخر أخذ الصدقة من السن التي وجد كما قلت في الأبل لا يختلف إذا اجتمعت له سنان فيها فرض ثم هكذا صدقة البقر حتى تنتهي إلى ما تناهت إليه

(باب صدقة الغنم)

(قال الشافعي) ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدقة الغنم معنى ما ذكر أن شاء الله تعالى وهو أن ليس في الغنم صدقة حتى تبلغ أربعين فإذا كانت أربعين فبها شاة ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائة وأحدى وعشرين فإذا بلغت أفضها شاتان ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائتي شاة وإذا بلغت أفضها ثلاث شياه ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ أربع مائة شاة فإذا اكتملت أفضها أربع مائة ثم يسقط فرضها الأول فإذا بلغت هذه تعد في كل مائة شاة ولا شيء في الزيادة حتى تكمل مائة أخرى ثم تكون فيها شاة وتعد الغنم ولا تفرق ولا يغير رب الماشية ولا ساعي أن يختار السن التي وجبت له من خير الغنم إذا كانت الغنم واحدة

(باب السن التي تؤخذ في الغنم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا بشر بن عاصم عن أبيه أن عمر استعمل أبا سفيان بن عبد الله على الطائف ومخاليقها فخرج (٢) مصدقا فاعتد عليهم (٣) بالغذى ولم يأخذ منهم فقالوا له إن كنت معتدا علينا بالغذى فخذ منا فأمسك حتى لقي عمر فقال أعلم أنهم يزعمون أننا نطلبهم أناعتد عليهم بالغذى ولا نأخذ منهم فقال له عرفاعتد عليهم بالغذى حتى بالسحلة بروج بها الراعي على بده وقال لهم لا آخذ منكم (٤) الرمي ولا الماخض ولا ذات الدر ولا الشاة الا كولة ولا خلل الغنم وخذ العناق والجذعة والنتية فذلك عدل بين غداء المال وخياره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبه نأخذ أن تؤخذ الجذعة والنتية وهو في معنى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ الصدقة من (٥) الجعور ولا مني القارة وإن كان معقولا لأنه أخذ من وسط الترفيقول تؤخذ الصدقة من وسط الشاة من جزى الشاة التي تجوز أحيية (قال الشافعي) وهو والله أعلم معقول إذا قبل فيها شاة فما أجزأ أحيية آخرها أطلق اسم شاة

بأن النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبره الواطي أنه لا يجدر رقة ولا يستطيع صيام شهر من متابعين ولا يجدر اطعام ستين مسكينا أن يبرق فيه غمر (قال) سفيان والعرق المكتل فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فتصدق به (قال) الشافعي) والمكتل خمسة عشر صاعا وهو ستون (١) قوله ابن سلامة كذا في بعض النسخ وفي بعض آخر ابن سلام من غيرهما ولم نغتر عليه في المسند ولا غيره من الكتب التي بيدنا (٢) قوله مصدقا كذا في بعض النسخ وفي بعض مصنفات النون والقاف وكلاهما له معنى صحيح والمدار على صحة الرواية (٣) الغذى كغنى السحلة وجعه غداء (٤) الرمي كجلى الشاة يتبعها ولدها والماخض الحامل والاكولة السمينة تعد للذبح (٥) الجعور ورضم الجيم ومعنى القارة نوعان من ردىء التمر كتبه معصمه

(باب الغنم إذا اختلفت) قال الشافعي رحمه الله تعالى فإذا اختلفت غنم الرجل وكانت فيها أجناس بعضها أرفع من بعض أخذ المصدق من وسط أجناسها لا من أعلاها ولا من أسفلها وإن سككت واحدة أخذ خير ما يجبه (قال الشافعي) وإن كان خير الغنم أكثرها أو وسطها أكثرها فساو الله أعلم بأخذ من الأوساط من الغنم فإن لم يجد في الأوساط السن التي وجبت له قال لرب الغنم إن تطوعت بأعلى منها أخذتها وإن لم تطوع كلفتك أن تأتي بعمل شاه وسط ولم آخذ من الأدنى والوسط فيؤخذ مما وصفت من ثنية وجدعة وإنما معنى أن أخذ أعلى منها إذا كانت الغنم كلها أعلى منها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ بن جبل حين بعثه مصدقا إلى بكراتهم أموالهم وكراتهم الأموال فيما هو أعلى من كل ما يجوز أخذه (قال الشافعي) وإن كانت الغنم ضانا ومعزى سواء فقد قبل بأخذ المصدق من أيها شاء وإن كانت أحدهما أكثر آخذ من الأكثر (قال الشافعي) والقياس أن يأخذ من كل بقدر حصته ولا يشبه هذا التمران الضأن بين التميز من المعزى وليس كذلك التمر (قال الشافعي) وهكذا البقر لا تختلف الغنم إذا كانت جواميس وعرايا (١) ودر بانية (قال الشافعي) فإذا كانت الأبل مختاوعرايا ومن أجناس مختلفة فكانت صدقتها الغنم فلا تختلف وإن كانت صدقتها من أفي قال يأخذ بالأكثر من أصنافها آخذ من الأكثر فإن لم يجد في الأكثر السن التي تجب له كلها رب الماشية ولم ينفق ولم يرتفع ويرد إلا أن ينفق في الأكثر منها أو يرتفع فرد فأما في غير النصف الذي هو أكثر فلا (قال الشافعي) ومن قال يأخذ في كل بقدره أخذها بيمين فكأنه كانت له إنبه مخاض والأبل عشر مهر به تسوي مائة وعشر أرحية تسوي خمسين وخمس نجدية تسوي خمسين فإذا أخذت مخاض أو ابن لبون ذكر أربعة وخمسة مهر به وخمسة أرحية وخمس واحدة نجدية إلا أن تطيب نفس رب المال فيعطيه من خير منها بلا قيمة (قال الشافعي) فإذا كان في بعض الأبل أو البقر أو الغنم المختلفة عيب أخذ المصدق من النصف الذي لا عيب فيه لأنه ليس له عيب (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل غنم غائبة عن الساعي فزعم أنها دون الغنم التي تحضر به وسأل الساعي أن يأخذ من الأكثر أو من التي هي دون الأكثر أو من كل بقدره فعلى الساعي تصديقه إذا صدقه على عدد ما صدقه على انخفاضها وارتفاعها وهكذا إذا سككت البقر عرايا ودر بانية وجواميس والغنم مختلفة هكذا أخذت صدقتها كما وصفت بقدرها وقيمة المأخوذ منها من قدر عدد كل صنف منها ويضم النصف إلى العرايا والجواميس إلى البقر والضأن إلى المعزى

(باب الزبانية في الماشية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل أربعون شاة كلها فوق الثنية جبر المصدق رب الماشية على أن يأتبه بثنية إن كانت معزى أو جدعة إن كانت ضانا إلا أن يتطوع فيعطى شاة منها فيقبلها لأنها أفضل لأنه إذا كاف ما يجبه عليه من غير غنم فقد ترك فضلا في غنمه (قال الشافعي) وهكذا إن كانت الغنم التي وجبت فيها الزكاة مختاضا كلها (٢) أولئنا ومتابع لأن كل هذا ليس له لفضله على ما يجبه وكذلك أن كانت تيسر الفضل التيسر (قال الشافعي) وكذلك إن كانت كل الغنم التي وجبت في الزكاة أكلة كلف السن التي وجبت عليه الآن يتطوع فيعطى مما في يديه ومتى تطوع فأعطى مما في يديه فوق السن التي وجبت عليه غير ذات نقص قبلت منه فإن أعطاها منها ذات نقص وفيها صحيح لم يقبل منه (قال الشافعي) فإن أعطى ذات نقص أكثر قيمة من سن وجبت عليه لم يقبل ذات نقص إذا لم تجز ضخمة وقبلت إذا حاز ضخمة إلا أن يكون تيسرا فلا يقبل بحال لأنه ليس في فرض الغنم ذكور (قال الشافعي) وهكذا في البقر لا يختلف إلا في خصلة فإنه إذا أوجب عليه مسنة والبقر تيران فأعطى ثورا أجزأ عنه إذا كان خيرا من تبيع إذا كان مكان تبيع فإذا كان فرضها من الأناث فلا يقبل مكانها ذكر (قال الربيع) أظن مكان مسنة

مدا (قال الشافعي) وإن دخل في الصوم ثم وجد ربة فله أن يتم صومه وإن أكل عامدا في صوم رمضان فعليه القضاء والعقوبة ولا كفارة إلا بالجماع في شهر رمضان (قال) وإن تلفذ بأمر أنه حتى ينزل فقد أظطر ولا كفارة وإن أدخل في دبرها حتى يفييه أو في هيمة أو تلوط ذا كرا الصوم فعليه القضاء والكفارة والحامل والمرضع إذا خافتا على ولدهما أظطرنا وعليهما القضاء وتصدق كل واحدة منهما عن كل يوم على مسكين بعد من حنطة

(١) الدر بانية بالفتح

ضرب من البقر ترق

أطفالها وأجلودها وأولها

أسمه كذا في القاموس

كتبه معصمه

(٢) أولئنا ومتابع

الذين يضمن الألام وكثيرها

وسكون الباء جمع لبون

وهي ذات اللبن والمتابع

جمع متبع للبقر أو

الشاة التي يتبعها ولدها

كذا في كتب اللغة كتب

معصمه

تبيع وهذا خطأ من الكاتب لأن آخر الكلام يدل على أنه تبيع (قال الشافعي) فأما الإبل فتخالف الغنم والبق في هذا المعنى بأن المصدق يأخذ السن الأعلى ويرد الأسفل ويأخذ ولاد في غنم ولا يقر وإذا أعطى ذكراً بقيته أنثى لم يؤخذ منه ويؤخذ منه أنثى إذا وجبت أنثى وذكراً إذا وجب ذكراً إذا كان ذلك في ماشيته التي هي أعلى مما يجوز في الصدقة ولا يؤخذ كرمكان أنثى إلا أن تكون ماشيته كهاذا كوراف يعطى منها ومنى تطوع فأعطى مما في يده فوق السن التي وجبت غير ذات نقص قبلت منه

(الفصل في الماشية) قال الشافعي إذا كانت أربعون شاة فقال عليها الحول فانتجت بعد الحول لم يعد على ربه كان قبل أن يأتي المصدق أو بعده (قال) ويعد على رب المال ما انتجت قبل الحول ولو بطرفة عين عدته على رب الماشية (قال الشافعي) ولا يصدق الماشية حتى تكون في أول الحول وآخره أربعين شاة (قال الشافعي) ولا أنظر إلى قدوم المصدق وإنما أنظر إلى الحول من يوم يملك رب الماشية الماشية والقول قول رب الماشية فإذا خرج المصدق في الحرم وحول الماشية صفر أو ربع الأول أو ربع وأقبله أو بعده لم يأخذ من رب الماشية شيئاً حتى يكون حولها إلا أن يتفرع رب الماشية بالاداء عنها (قال الشافعي) وهذه بين أن المصدق ليس مما تجب به الصدقة بسبيل وأن الصدقة إنما تجب لحولها (قال الشافعي) وبذلك به المصدق من قبض منه الصدقة في حولها فإن لم يفعل فعلى رب الماشية أن يؤدي صدقة لحولها (قال الشافعي) فإذا كان لرجل أربعون من الغنم فقال عليها حول فولدت بعد الحول ثم ماتت الأمهات ولم يمكنه أن يؤدي صدقتها فلا صدقة عليه في أولادها وإن كثروا حتى يحول على أولادها الحول وأولادها كالفائدة فيها إذا حال عليها الحول قبل نلدها وإنما تعد عليه أولادها إذا كان الولاد قبل الحول (قال الشافعي) وإذا كانت الولادة قبل الحول ثم ماتت الأمهات فإن كان الأولاد أربعين ففيها الصدقة وإن لم تكن أربعين فلا صدقة فيها لأن الحول حال وهي مما لا تجب فيه الصدقة لو كانت الأمهات أنفسها (قال الشافعي) ولو كانت لرجل غنم لا يجب في مثلها الصدقة فتنتجت قبل الحول فقال الحول وهي أربعون لم يكن فيها صدقة ولا صدقة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم تمت أربعين ويحول عليه الحول وهي أربعون أو أكثر (قال) وهكذا أو أفاذ غنماً فتمتها إلى غنم لا تجب فيها الصدقة لم يجب عليه فيها الصدقة حتى يحول عليها الحول من يوم أفاذ الأربعين (قال الشافعي) ولا يعد في السخل على رب الماشية إلا أن يكون السخل قبل الحول ويكون أصل الغنم أربعين فصاعداً فأما إذا كانت أقل من أربعين (١) ولم تكن الغنم ممافيه الصدقة ولا يعد بالسخل حتى يتم السجل أربعين ثم يستقبل بها حولاً من يوم تمت أربعين (قال الشافعي) فإذا كانت لرجل أربعون شاة فقال عليها الحول فامكنه أن يصدقها ولم يفعل حتى هلكت كلها وبعضها فعد عليه شاة ولو لم يمكنه أن يصدقها حتى ماتت منها شاة فلا زكاة في الباقي لأنه أقل من أربعين شاة فإذا كانت الغنم أربعين شاة فتجت أربعين قبل الحول ثم ماتت أمهاتها وجاء المصدق وهي أربعون جدياً وبهمة وبين جدي وبهمة أو كان هذا في إبل هكذا جاء المصدق وهي فضال أو في بقرة جاء المصدق وهي محول أخذ من كل صنف من هذا واحد منه فإن كان في غذاء الغنم أنات وذكوراً أخذ أنثى وإن لم يكن إلا واحدة وإن كان في غذاء البقر ذكوراً وأنات أخذ ذكراً وإن لم يكن إلا واحدة وإذا كانت ثلاثين وإن كانت أربعين أخذ أنثى وإن لم يكن إلا واحدة وإن كان في غذاء الإبل أنات وذكوراً أخذ أنثى ولو لم يكن إلا واحدة فإن كانت كلها أنا أخذ من الإبل أنثى وقال لرب المال إن شئت فأت بذكر مثل أحدها وإن شئت أدبت أنثى وإن كنت متطوع بالفضل إن كان فيها تبيع (قال) فإن قال قائل فكذلك لم تطل عنه الصدقة إذا لم تكن في ماشيته السن التي وجبت فيها الصدقة أو كيف لم تكفه السن التي تجب في الصدقة إذا عدت عليه بالصغار يعدل بالكبار قيل إن شاء الله تعالى لا يجوز عندى واحد من القولين لا يجوز أن أبطل عنه الصدقة وحكم الصغار حكم الأمهات في العدد إذا كن مع الأمهات يجب فيهن الصدقة وأما أخذى منه سنه أي أكبر مما في غنمه فأبعد أن يجوز ولا

(قال المزني) كيف يكفر من أبيع له الأكل والافطار ولا يكفر من لم يبيع له الأكل فأكل وأفطر وفي القياس أن الحاكم كالمرضى وكالساغر وكل يباح له الفطر فهو في القياس سواء وأجبت بالخبر من استقاء عامداً فعليه القضاء ولا كفارة (قال المزني)

ولم يجعل عليه أحد من العلماء عاقبة فيه كفارة وقد أفتى عامداً وكذا قالوا في الحصاد يتناعها الصائم (قال) ومن حركت القبلة شهوته كرهتهاله وإن فعل لم ينتقض صومه وتركه أفضل

(١) ولم تكن الغنم الح كذا في النسخ وانظر أين جواب الشرط ولعل الواو في قوله ولم مزينة من النسخ كتبته معجعه

(قال ابراهيم) سمعت
الربيع يقول فيه قول
آخر أنه يفتقر إلا أن يغلبه
فيكون في معنى المكره
يبقى ما بين أسنانه وفي
فيه من الطعام فيجري به
الريق وروى عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه كان
يقبل وهو صائم قالت
عائشة وكان أملىكم
لأبيه بأبي هو وأمي (قال)
وروى عن ابن عمر وابن
عباس أنهم لما كانوا
يلبثهم للشباب ولا
يكرهانها للشيخ (قال)
وان ملئ دون الفرج
فانزل أظفر ولم يكفر
وان تلذذ بالنظر فانزل

(١) البردي بضم فسكون
من جيد الترتيب
البردي أو ضرب من تمر
الحجاز جيد معروف كذا
في اللسان كتبه معصمه
(٢) قوله وهكذا هذا
في البقر كذا في التسخ
وهذه الجملة مكررة مع
ما يأتي بعد ولعلها هنا
من يدق من الناصح كتبه
معصمه

(٣) قوله حولا كذا
في التسخ ولعلها من يدق
من الناصح كتبه معصمه

يجوز عندي والله أعلم من قبل أني إذا قبل لي دية الربى والمال خض وذات الدر وخلف الغنم واخضع عن هذا
وخذ الخدعة والثنية فقد عقلت أنه قيل لي دية خير مما تأخذ منه إذا كان فيما عنده خير منه ودونه وخذ من
ماشية أدنى مما تدع وخذ العدل بين الصغير والكبير وهو الخدعة والثنية فإذا كانت عنده أربعون بهمة
تسوي عشرين درهم فكلفته شاة تسوي عشرين درهما فلم آخذ عدلا من ماله بل آخذت قيمة ماله كله وانما
قبل لي خدما يشبه أن يكون ربع عشر ماله إذا كان أربعين فان قال فقد أمرت إذا كانت الثنية موجودة
أن تأخذها ونهيت عما هو أصغر منها قبل نعم وأمرت أن لا تأخذ الجعور ولا مصران الفأرة فإذا كان تمر
الرجل كله جعورا ومصران فأرة آخذت منها ولم أكلفها ما كنت آخذ منه ولو كان في تمرها ما هو خير منه
وانما آخذت الثنية إذا وجدتها في البهم أن الصدقة قد وجبت فيها بالحوال على أمهاتها غير أن أمهاتها
يموتن فلا صدقة في ميت فهو يخالف ههنا الجعور ولو كان لرجل جعور ومخل (١) بردي آخذت الجعور
من الجعور وعشر البردي من البردي (قال الشافعي) فان قال قائل كيف تأخذ من خمس وعشرين من
الابل أحد سنين قلت العدد فيما يؤخذ منها واحد وانما الفضل بين الاخذ من مائة من أعلى من سن فإذا
لم يوجد أحد السنين ووجد السن الآخر آخذ من السن الذي وجد وهكذا روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم ثم عمر من هذا ولا يؤخذ ما لا يوجد في المال ولا فضل في المال عنه وانما صدقته فيه لا يكلف غيره
الآن يكون في ماله فضل فيجسسه عن المصدق فيقال انت بالسنة التي عليك الآن تعطى متطوعا عما في
يدك كما قبل لناخذوا من أوسط التمر ولا تأخذوا جعورا فإذا لم تجد الجعور آخذنا منه ولم تنقص
من الكيل ولكن انقصنا من جودة ما أخذنا إذا لم نجد الجيد فكذلك نقصنا من السن إذا لم نجدها ولم تنقص
من العدد

(باب الفضل في الماشية) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كان لرجل أربعون من
الغنم كلها فوق السن التي تؤخذ أو بخاضا كلها أو متبعة أو كانت كلها أو تبساقيل لصاحبها عليك
فيها ثنية أو خدعة فان حثت بها قلت منك وان أعطيت منها واحدة قبل منك وأنت متطوع بالفضل
فيها (٢) وهكذا هذا في البقر وأثر كذا الفضل في مالك فلا بد أن تعطينا الذي عليك وهكذا هذا
في البقر فاما الابل فإذا أخذنا سننا على ردنا عليك وان أعطيتنا السن التي لنا لم تأخذ غيرها ان شاء الله
تعالى وإذا أعطيتنا تبساقيل الغنم أو ذكرا من البقر في غنم فربضته أنى وفيها أنى لم تقبل لان الذكور
غير الانات

(باب صدقة الخطاء) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال جاء الحديث لا يجمع بين متفرق ولا يفرق
بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية (قال الشافعي) والذي لا
أشك فيه أن الخليطين الشرير يكون له حصص في الماشية وتراجعها بالسوية أن يكونا خليطين في الابل ففيها الغنم
توجد الابل في يد أحدهما فتؤخذ في صدقة فترجع على شريكه بالسوية (قال الشافعي) وقد يكون
الخليطان لرجلين يتخالطان بما بينهما وان هرقت كل واحد منهما ماماشيته ولا يكونان خليطين حتى يروحا
ويسرحا ويسقيما معا وتكون قولهما مختلطة فإذا كانا هكذا صدقة الواحد بكل حال (قال الشافعي)
وان تفرقا في مراح أو سقي أو فصول فليسا خليطين ويصدقان صدقة الاثنين (قال الشافعي) ولا يكونان
خليطين حتى يحول عليهما حول من يوم اختلطا فإذا حال عليهما حول من يوم اختلطا زكيا زكاة الواحد وان
لم يحل عليهما حول زكيا زكاة الاثنين وان اختلطا (٣) عولانهم اقترقا قبل أن يأتي المصدق والحوال زكيا
زكاة المفترقين (قال) وهكذا إذا كانا شريرين (قال الشافعي) ولا أعلم مخالفا في أن ثلاثة خطاء لو كانت لهم
مائة وعشرون شاة آخذت منهم شاة واحدة فصدقوا صدقة الواحد ولا ينظر إلى عددهم ولا حصص كل واحد
منهم (قال الشافعي) وإذا قالوا هذا فنقصوا المسكين شاتين من مال الخطاء الثلاثة الذين لوفرق ما لهم

كان فيه ثلاث شياه لم يجز إلا أن يقولوا لو كانت أربعون شاة بين ثلاثة وأكثر كان عليهم فيها صدقة لانهم صدقوا الخلطاء صدقة الواحد (قال الشافعي) وبهذا أقول فصدقوا الخلطاء صدقة الواحد في الماشية كلها الأبل والبقر والغنم وكذلك الخلطاء في الزرع والحائط أرايت لو أن حائطاً صدقته بمجزة على مائة إنسان ليس فيه إلا عشرة أوسق أما كانت فيها الصدقة وإن كانت حصص كل واحد منهم من غمره لا تبلغ خمسة أوسق (قال الشافعي) في هذا صدقة وفي كل شاة صدقة إذا بلغت جلته خمسة أوسق بكل حال (قال الشافعي) وما قلت في الخلطاء معنى الحديث نفسه ثم قول عطاة ابن أبي رباح وغيره من أهل العلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح قال سألت عطاة عن النفر يكون لهم أربعون شاة قال عليهم شاة (قال الشافعي) فإن قال قائل فقد قيل في الحديث لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة قيل فهذا يدل على ما قلنا لا يفرق بين ثلاثة في عشرة بن ومائة خشية إذا جع بينهم أن يكون فيها شاة لأنها إذا فرقت فيها ثلاث شياه ولا يجمع بين متفرق (١) ورجل له مائة شاة وآخر له مائة شاة وشاة فإذا تركا على أقرعاهما كانت فيهما شاتان وإذا اجتمعت كانت فيهما ثلاث ورجلان لهما أربعون شاة وإذا افرقت فلا شيء لهما وإذا اجتمعت ففيهما شاة فالخشية خشية الأولى أن تقل الصدقة وخشية أخرى وهي خشية رب المال أن تذكر الصدقة وليس واحد منهما أولى باسم الخشية من الآخر فأمر أن نفر كلا على حاله وإن كان مجتمعاً صدق مجتمعاً وإن كان متفرقاً صدق متفرقاً (قال الشافعي) وأما قوله وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية لجماعة أن يكون للرجلين مائة شاة وتكون غنم كل واحد منهما معروفة فتؤخذ الشاة من غنم أحدهما فيرجع المأخوذة منه الشاة على خليطه بنصف قيمة الشاة المأخوذة عن غنمه وغنمه إذا كان عدد غنمهما واحداً فإن كانت الشاة مأخوذة من غنم رجل له ثلث الغنم ولشريكه ثلثاها رجع المأخوذة منه الشاة على شريكه بثلثي قيمة الشاة المأخوذة عن غنمه وغنم شريكه لأن ثلثها أخذ عن غنم شريكه فغرم حصصه ما أخذ من غنمه (قال الشافعي) ولو كانت في غنمهما مائة ثلاث شياه فأخذت الثلاث من غنم واحد له ثلث الغنم رجع على خليطه بثلثي قيمة الثلاث الشياه المأخوذة عن غنمها ولا يرجع عليه بقيمة شاتين منها وذلك أن الشاة الثلاث أخذت معاً فثلثها عن خليطه وثلثها عنه مختلطة لا مقسومة (قال الشافعي) ولا يصدق صدقة الخلطاء أحد إلا أن يكون الشيطان مسلمين معاً فإما أن خالط نصراً في مسلم صدق المسلم صدقة المنفرد لأنه إنما يصدق الرجلان كما يصدق الواحد إذا كانا معاً عن عليه الصدقة فإما إذا كان أحدهما عن لاصدقة عليه فلا (قال الشافعي) وهكذا إن خالط نكاحاً في لاصدقة في مال مكاتب (قال الشافعي) وإذا كانا خليطين عليهما خاصصة فالقول فيهما كما لو صفت (قال الشافعي) ولو كانت غنمهما مسواة وكانت فيهما عليهما شاتان فأخذت من غنم كل واحد منهما شاة وكانت قيمة الشاتين المأخوذة من غنم كل واحد منهما على صاحبه بشيء لأنه لم يؤخذ منه إلا ما عليه في غنمه لو كانت على الآخر فلو كانت لأحدهما ثلث الغنم والآخر ثلثاها فأخذت من غنم أحدهما شاة ومن غنم الآخر شاة رجع الذي له ثلث على شريكه بقيمة ثلث الشاة التي أخذت من غنمه لأن ثلثها مأخوذة عن غنم صاحبه وثلثها مأخوذة عن غنم نفسه (قال الشافعي) وإذا أخذت من غنم أحدهما شاة وغنمها مسواة في العدد فقد أعان في قيمة الشاة فالقول قول الذي يؤخذ منه نصف قيمة الشاة وعلى رب الشاة البيعة فإن أقام رب الشاة البيعة على أن قيمتها عشرة رجوع بخمسة وإن لم يقم بيعة فقال شريكه قيمتها خمسة حلف ورجع عليه بدرهمين ونصف (قال الشافعي) ولو طلقها الساعي فأخذ من غنم أحدهما عن غنمه وغنم الآخر شاة في أو ما خضاً أو ذات در أو تيساً أو شاتين وانما عليهما مائة فأراد المأخوذة منه الشاة الرجوع على خليطه بنصف قيمة ما أخذ من غنمه عن غنمها لم يكن له أن يرجع عليه إلا بقيمة نصف ما وجب عليهما إن كانت ثنية أو جذعة لا يرجع على ذلك وكذلك لو لم يكن عليهما مائة فأخذ من غنم أحدهما شاة لم يرجع على خليطه بشيء لأنه أخذها بظلم انما يرجع عليه بالحق الذي وجب عليه وكذلك لو وجبت

لم يفتقر وإذا أغنى على وجب نصف له يوم أو يومان من شهر رمضان ولم يكن أكل ولا شرب فعليه القضاء فإن أفاق في بعض النهار فهو في يومه ذلك صائم وكذلك إن أصبح راغداً ثم استيقظ (قال المزني) إذا نوى من الليل ثم أغنى عليه فهو عندئذ صائم اتفاق أولم يغنى واليوم الثاني ليس بصائم لأنه لم ينو في الليل وإذا لم ينو في الليل فأصبح مضيقاً ليس بصائم (قال الشافعي) وإذا أحضت المرأة فلا صوم عليها فإذا ظهرت قضت الصوم ولم يكن عليها أن تعيد (١) قوله ورجل كذا في الأصول التي يبدن وأولع الواو زائداً ومحرقة من التناخ والوجه في رجل الخ كنه مصححه

عليهما شاة فأخذ بغيرتها دراهاهم وأدنا بغيرهم يرجع عليه الأبقية نصف الشاة التي وجبت عليهما (قال الشافعي) وكذلك لو وجبت عليهما شاة فمطوع فأعطاه أكبر من السن التي وجبت عليه لم يرجع إلا بنصف قيمة السن التي وجبت عليه وإذا تطوع بفضل أو ظله لم يرجع به (قال الشافعي) وهذه المسائل كلها إذا كانت غنم كل واحد منهما تعرف بعينها فأما إذا كانت شركتين في جميع الغنم سواء لافرق بين غنمهما فأخذ منهما ظلم كثير أو قليل لا يتراجعان في شيء من المظلة لأن المظلة دخلت عليهما معا (قال الشافعي) وإذا كان الرجلان خليطين فافترا قبل الحول ز كيا على الاقتراق فإن افترا فابعد الحول ز كيا على الاجتماع وإذا وجدوا متفرقين فالقول قولهما في الوقت الذي افتراقه (قال الشافعي) فإذا كانت لرجل غنم تجب الزكاة في مثلها فأقامت في يده شهران لم يباع نصفها مشاعا من رجل أو ملكه أباهما لم يصح أي ملك كان ثم حال الحول على هذه الغنم أخذت الزكاة من نصيب المالك الأول بحوله ولم تؤخذ من نصيب المالك الثاني إلا بحوله وانما يصدق أن معا إذا كان حوله معا وإذا كانت أربعين أخذت من نصيب الأول نصف شاة فإذا حال الحول الثاني أخذت منه نصف شاة وإن كانت في يد رجل غنم تجب فيها الزكاة فخاله رجل غنم تجب فيها الزكاة فكان ذلك يتبايع بينهما مستقبل كل رجل منهما الحول بما ملك على صاحبه من يوم ملكه وزكيا ما لم يخرج عن ملكه بحوله وإن لم يكونا يتبايعا ولكهما اختلاط كيت ماشية كل واحد منهما على حوله ولم يزكيا زكاة الخليطين في العام الذي اختلط فيه فإذا كان قابلا وهما خليطان كاهما زكاة الخليطين لأنهما قد حال عليهما الحول من يوم اختلطا وإن كانت ماشيتهما حول أحدهما في الحرم وحول الآخر في صفر أخذت منهما نصف شاة في الحرم ونصف شاة في صفر يكون المصدق شريكاً بنصف شاة ويعطيا أهل السهمان ويكونان شركاء فيهما

(باب الرجل إذا مات وقد وجبت في ماله زكاة) قال الشافعي رحمه الله وإذا مات الرجل وقد وجبت في ماله زكاة وعليه دين وقد أوصى بوصايا أخذت الزكاة من ماله قبل الدين والميراث والوصايا وإن مات قبل أن تجب الزكاة فيها ثم حال حولها قبل أن تقسم أخذت منها الزكاة لأنهما لم تقسم ولو أوصى منها بغير بعينها أخذت فيما بقي منها الصدقة ولم يؤخذ من الغنم التي أوصى بها بعينها (١) أخذت منها في قول من لا يأخذ الصدقة من مال الخليطين إذا عرفا غنمهما وأخذت في قول من يأخذ الصدقة منهما وإن عرفا أموالهما

(باب ما يعتد به على رب الماشية) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن بشر بن عاصم عن أبيه أن عمر استعمل أباسفيان بن عبد الله على الطائف ومخالفها فخرج مصدقا فاعتد عليهم بالغذاء ولم يأخذ منهم فقالوا له إن كنت معتدا علينا بالغذاء فخذ منا فأمسك حتى لقي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال انهم يزعمون أننا نطلبهم نعتد عليهم بالغذاء ولا نأخذ منهم فقال له عمر اعتد عليهم بالغذاء حتى بالسحرة ورحمها الراعي على يده وقل لهم لا آخذ منكم الرعي ولا الماشية ولا ذات الدر ولا الشاة إلا كولة ولا حول الغنم وخذ العناق والحذوة والثنية فذلك عدل بين غداء المال وخياره (قال الشافعي) بجملة جماع ما أحفظ عن عدد نفقت وأقول له أن الرجل لا يكون عليه في ماشيته صدقة حتى يملك أربعين شاة في أول السنة وأخرها ويحول عليها حول في يده فإن كانت أقل من أربعين شاة في أول الحول ثم تجب فصارت أربعين لم يجب عليه فيها صدقة حتى يحول عليه فيها حول من يوم صارت أربعين وكذلك لو كانت أقل من أربعين شاة ثم أفاد إليها تمام أربعين لم يكن فيها زكاة حتى يحول عليها حول من يوم غلبت ملكه أربعين وإن نتاجها إذا لم يجب فيها الصدقة كالفائدة فإذا حال عليها حول وهي مما تجب فيها الصدقة فتتاجها كأصل ما وجبت فيه الصدقة منها (قال الشافعي) وإذا حال عليها الحول وهي أربعون أو أكثر فبهاها المصدق عدا عليه بنتاجها كله إذا كان نتاجها قبل الحول وأخذ السن التي تجب له من الغنم (قال الشافعي) وكلما

من الصلاة إلا ما كان في وقتها الذي هو وقت العذر والضرورة كما وصفت في باب الصلاة (قال) وأحب تجهيل الفطر وتأخير السجود اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا سافر الرجل بالمرأة سفرا يكون ستة وأربعين ميلا بالهاشمي كان لهما أن يفترا في شهر رمضان وبأقرب أهله فإن صاما في سفرهما أجزأهما وليس لأحد أن يصوم في شهر رمضان (٢) دينا ولا قضاء لغيره فإن فعل لم يجز له رمضان ولا غيره صام رسول الله صلى الله

(١) قوله أخذت منها كذا في النسخ ولعل هذه العبارة مزيدة مسن النساخ فإن قوله في قول من لا يأخذ يظهر أنه متعلق بقوله ولم يؤخذ فتأمل وحركته مصححه (٢) قوله دينا كذا في النسخ ولعل محرف من الناسخ عن نذر أو نحوه فحذف ركبته مصححه

أقادر الرجل من الماشية صدق الفائدة بحولها ولا يضمنها إلى ماشية له وجبت فيها الزكاة فيزكها بحول ماشيته ولكن يزكي كل واحدة منها بحولها وكذلك كل فائدة من ذهب وورع في ذهب أو ورق لا يضمنه شيء إلى غيره ولا يكون حول شيء منه إلا حول نفسه وكذلك كل نتائج لماشية لا يجب في مثلها الصدقة فأما نتائج الماشية التي يجب في مثلها الهدية فتصدق بحول أمهاتها إذا كان النتائج قبل الحول فإذا كان بعد الحول لم تعد لأن الحول قد مضى ووجبت فيها الصدقة

(باب السن التي تؤخذ من الغنم) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا إبراهيم بن محمد عن اسمعيل بن أمية عن عمرو بن أبي سفيان عن رجل سمع ابن مسعر أن شاء الله تعالى عن مسعر أخى بنى عدى قال جاءني رجلان فقالا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا نصدق أموال الناس فأخرجت لهما مائة مائة فأفضل ما وجدت فزادها عليّ وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا أن نأخذ الشاة الحلي فأعطيت مائة مائة من وسط الغنم فأخذها (قال الشافعي) إذا وجد المصدق عند الرجل الغنم فعدها عليه فزعم أن بعضها ودعة عنده وأنه استرها أو أنها ضال أو أن بعضها فائدة لم يحل عليها الحول أو أن كلها فائدة لم يحل عليها الحول الصدقة لم يأخذ منها شيئاً فإن خاف كذبه أحلفه بالله عز وجل ثم قبل منه وإن شهد عليه شاهدان أن له مائة مائة شاة من أول السنة وآخرها لم تقبل شهادة الشاهدين حتى يشهد أنها هذه الغنم بأعيانها فإذا فعل أخذ منه الصدقة وإن لم يثبتنا على هذا أو قالنا مناشيء نعرفه بعينه ومناشيء لا نعرفه فإذا كان ما يعرفه مما يجب فيه الصدقة أخذ منه الصدقة وإن كان مما لا يجب فيه الصدقة لم يأخذ منه الصدقة لأنه قد يكون له غنم بعينها ثم يفيد أخرى ولا يحول على التي أقاد الحول حتى يأتي المصدق ولا يجب عليه فيها الصدقة (قال) فإن قطعنا الشهادة على مائة بعينها فقال قد بعثنا ثم اشتريتها صدق ولم تؤخذ صدقتها حتى يحول عليها حول من يوم اشتراها الشراء الآخر (قال الشافعي) وهكذا الأبل والبقر (قال الشافعي) وإذا غل الرجل صدقة ثم ظهر عليه أخذت منه الصدقة ولم نزد على ذلك (قال الشافعي) ولا يثبت أهل العلم بالحديث أن تؤخذ الصدقة وشرط أن يغل الصدقة ولو ثبت قلنا به وإن كان الوالي عدلاً يضيع الصدقة ومواضعها فله عقوبته إلا أن يدعي الجهالة فيكف عن عقوبته وإن كان لا يضعها مواضعها لم يكن له أن يعزره

(باب الوقت الذي يجب فيه الصدقة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال أخذ الصدقة كل عام سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال محمد بن إدريس الشافعي) وهذا مما لا اختلاف فيه علمته في كل صدقة ماشية وغيرها ليست مما يخرج الأرض أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن عمر قال لا يجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول أخبرنا مالك عن ابن عقبة عن الفاسم بن محمد قال لم يكن أبو بكر يأخذ في مال زكاة حتى يحول عليه الحول (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمر بن حسين عن عائشة بنت قدامة عن أبيها قال كنت إذا جئت عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه أقبض منه عطائي سألتني هل عندك من مال وجبت فيه الزكاة فان قلت نعم أخذت من عطائي زكاة ذلك المال وإن قلت لا دفع إلى عطائي أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال أول من أخذ من الأعيان زكاة معاوية (قال الشافعي) العطاء فائدة فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول (قال) وإنما هو مال يؤخذ من التي عن المشركون في دفع إلى المسلمين فإنما ملكونه يوم يدفع إليهم (قال الشافعي) كل مال لرجل وجبت فيه الزكاة قائماً يجب فيه عليه بأن يحول عليه في يد مالكه حول إلا ما أنبت الأرض فإن الزكاة تجب فيه حين يخرج من الأرض ويصلح وكذلك ما خرج من الأرض من المعادن وما وجد في الأرض من الركاك (قال) فيجب على الوالي أن يبعث المصدقين قبل الحول فيوافون أهل الصدقة مع حلول الحول فأخذون منهم صدقاتهم (قال) وأحب أن يكون يأخذها في الحرم وكذلك رأيت السعاة يأخذونها عند ما كان المحرم في صيف أو شتاء ولا يجوز إلا أن يكون لها شهر

عليه وسلم في السفر وأقطر وقال لجزء رضى الله عنه إن شئت فصم وإن شئت فأقطر (قال) وإن قدم رجل من سفر نهارة فمطر كان له أن يأكل حيث لا يراه أحد وإن كانت امرأته حائضاً فطهرت كان له أن يجامعها ولو ترك ذلك كان أحب إلى ولو أن مقبلاً من الصوم قبل الفجر ثم خرج بعد الفجر مسافراً لم يفطر يومه لأنه دخل فيه مقبلاً (قال المزني) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صام في محرجه إلى مكة في رمضان حتى بلغ كسراع الغيم وصام

معلوم ولا نالو (١) أدربا بشهر هاجع الصيف جعلنا وقتها بغير الاهلة التي جعلها الله تبارك وتعالى موافقة
 (قال) ولا يجوز أن تكون الصدقة تجب الأبال حول دون المصدق وبأخذها المصدق إذا حال عليها الحول (قال
 الشافعي) وإن كانت الماشية مما تجب فيه الصدقة فتجبت قبل الحول حسب نتائجها معها وكذلك إن تجت
 قبل مضى الحول بطريقة حسب نتائجها معها وعد عليهم الساعي بالتأجيل فإذا حال الحول ولم تنقص العدة
 قبض الصدقة (قال الشافعي) ولا يبين أن يجب عليهم أن يعد عليهم المصدق بما نتج بعد الحول وقبل
 قدومه أو معه إذا كان قدومه بعد الحول وإن تطوع بهارب المال بأن يعد عليه فهو أحب إلى الله ولا
 أرى أن يجبر على ذلك وإن حال الحول على رب الماشية وما شئته مما تجب فيه الصدقة فتأخر عنه الساعي فلم
 يأخذها فعليه أن يخرج صدقتها فإن لم يفعل وهو ممكن له فهو ضمان لما فيها من الصدقة حتى يؤديه (قال
 الشافعي) وكذلك إن ذبح منها شيئا أو وهبه أو باعه فعليه أن يعد عليه حتى تؤخذ منه الصدقة على عددها
 يوم يحول عليها (قال الشافعي) وكذلك إن باعها بعد ما يحول عليها الحول وقبل قدوم الساعي أو
 بعده وقبل أن يأخذها منه كانت عليه فيها الصدقة (قال) وهكذا الوعد الساعي ثم موت وقد آتت بعد
 الحول ما يمكن الساعي أن يقضها فله قبضها وإن قبضها أو قد أمكن رب الماشية أن يضعها مواضعها فإذا
 اجتمع ما وصفت من الحول وأن يمكن الساعي قبضها مكانه ويمكن رب الماشية وضعها مكانها فلم يفعل ربه
 ولا الساعي فهلكت فهي من ضمان رب الماشية وعليه صدقتها كما يكون ذلك فيما حال عليه الحول من
 ناض ماله وأمكنه أن يضعه موضعه فلم يفعل حتى هلك منه فعليه فيه الزكاة (قال الشافعي) ولا يجوز عندى
 الاخذ القول لأن السنة أن الصدقة تجب بالحول وليس للمصدق معنى الآن يلى قبضها فينبغي ما وصفت من
 أن يحضرها حتى يقبضها مع رأس السنة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن
 ابن شهاب أن أبا بكر وعمر لم يكونا يأخذان الصدقة مثناة ولكن يبعثان عليها في الجند والنخيل والسنن
 والعجف لأن أخذها في كل عام من رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة (قال الشافعي) ولا اختلاف
 بين أحد علمته في أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الزكاة تجب في الماشية وغيرها من المال إلا
 ما أخرجت الأرض (٣) من الحول ومن قال تكون الصدقة بالمصدق والحول خالف السنة وجعل مع الحول
 غير الصدقة ولزمه أن استأخر المصدق سنة أو سنتين أن لا تجب الصدقة على رب المال حتى يقدم فإذا قدم
 أخذها مرة واحدة لا مرارا (قال) وإذا كانت لرجل أربعون شاة فلم يصدقها حتى مرسها أعوام ولم تزد شيئا
 فعليه فيها شاة وان زادت شاة فعليه فيها شاة وان زادت ثلاث شياه فعليه فيها أربع شياه إذا مرت بها أربع
 سنين لأن كل شاة فضل عما تجب فيه الصدقة ثم تبقى أربعون ففيها شاة (قال الشافعي) وأحب إلى لو كانت
 أربعون لا تزيد أن يؤدي في كل سنة شاة لأنه لم ينقص عن أربعين وقد حالت عليها أحوال هي في كلها
 أربعون (قال الشافعي) ولو كانت عنده أربعون شاة لم يصدقها حتى مرسها أعوام ولم يزد شيئا
 وقد ولدت واحدا ثم مات الواحد وحال عليها حول ثالث وهي أربعون ففيها شاة في أنها أربعون وشاة
 لأنها زادت على أربعين ثم ماتت الشاة الزائدة بعد ما وجبت فيها الصدقة لزيادة قيمتها ولم يزد شيئا
 أدواها (قال الشافعي) ولو كانت لرجل أربعون شاة فضلت في أول السنة ثم وجدها في آخرها قبل الحول
 أو بعده كانت عليه زكاتها وكذلك لو ضلت أحوالها وهي خمسون شاة أدى في كل عام منها شاة لأنها كانت
 في ملكه وكذلك لو غصبها ثم أخذها أدى في كل عام منها شاة (قال) وهذا هكذا في القروا الأبل التي
 فريضة منها وفي الأبل التي فريضة من الغنم قولان أحدهما أنها هكذا لأن الشاة التي فيها رقابها يباع
 منها بعير فيؤخذ منها لم يأت بها ربه وهذا أشبه القولين والثاني أن في كل خمس من الأبل حال عليها
 ثلاثة أحوال ثلاث شياه في كل حول شاة (قال) وإن كانت لرجل خمس وعشرون من الأبل حال عليها
 في يده ثلاثة أحوال أدى بنت مخاض للسنة الأولى ثم أربع شياه للسنة الثانية ثم أربع شياه للسنة الثالثة

وصام الناس معه ثم
 أقطروا أمر من صام
 معه بالأفطار ولو كان
 لا يجوز فطره ما فعل
 النبي صلى الله عليه وسلم
 (قال) ومن رأى الهلال
 وحده وجب عليه
 الصيام فأبى هلال
 شوال حله أن يأكل
 حيث لا يراه أحد ولا
 يعرض نفسه للهمة
 بترك فرض الله والعقوبة
 من السلطان (قال) ولا
 أقبل على رؤية الفطر
 الأعدلين (قال المزني)
 هذا (٢) بعض لأحد قوله
 أن لا يقبل في الصوم
 الأعدلين (قال) حدثنا
 إبراهيم قال حدثنا
 الربيع قال الشافعي
 (١) أدربا بشهرها كذا
 في النسخ بالجمع بين همزة
 أدربا والباء في فـوله
 بأشهرها كتبه مصححه
 (٢) قوله بعض لأحد
 قوله كذا في الأصل
 وفي نسخة يقض
 ويجوز اللفظ كتبه مصححه
 (٣) قوله من الحول أى
 بالحول متعلق بقوله
 تجب كما هو ظاهر كتبه
 مصححه

تأبى أخذ صدقة من مات أو قتل على الردة كانت فبا خمس فيكون جسم الأهل الجسد وأربعة أنجاسها
 لأهل النية (قال الشافعي) ولو كانت بين رجلين أو بعون شاة ولا حصد هيا في بلد آخر أو بعون شاة أخذ
 المصدق من الشريك شاة ثلاثة أرباعها على صاحب الأربعة الغائبة وربعها على الذي له عشرون لا غنم
 له غيرها لا يأخذ كل مال رجل إلى ماله حسب كان ثم أخذ في صدقة (قال الشافعي) ولو كانت لرجل
 أو بعون شاة في بلد أو بعون في بلد غيره فلما مضت سنة أشهر باع نصف الأربعة من مشاع من رجل فلم
 يبق معه حتى حال الحول على غنمه وذلك بعض ستة أشهر من وبيع غنمه أخذت منه شاة كلها عليه لأن
 حوله قد حال وعليه شاة ثلثة لو هلكت ماشية شريكه فإذا حال حول شريكه بعض ستة أشهر أخرى أخذ من
 شريكه نصف شاة تخلطه ولا أرد على المأخوذ منه الشاة لا اختلاف حولهما وإن ضمت ما بينهما لم يأنقروا
 فيه (قال) ولو كان لرجل غنمان يجب عليه في كل واحدة منهما الركة وهو ما يختص بالرجلين فمقتضى ما
 وأخذت من كل واحدة منهما بقدر حولهما بالغاما بالغ

(باب أين تؤخذ الماشية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى على المصدق أن يأخذ الماشية على مباد أهل الماشية وليس عليه إذا كان
 لرجل ما أن تخلية إلى أيهما شارب الماشية وعلى رب الماشية أن يوردها الماعل تؤخذ صدقاتها عليه
 وليس للمصدق أن يجبس الماشية على الماعل ماشية غير هالفتد يربها من جبهه بزجة (قال الشافعي)
 وإذا جازت الماشية على الماء فعلى المصدق أن يأخذها في بيوت أهلها وأقربتهم وليس عليه أن يقبضها لراحة
 (قال) ولو كلفهم الجامع التي يوردونها إذا كان الظلما ما كان ذلك ظلماً والله تعالى أعلم (قال الشافعي)
 وإذا (١) انتروا أخذ الصدقة منهم حيث انتروا وعلى مباد مواضعهم التي انتروا إليها وجب انتروا وادبرهم
 (قال الشافعي) وإذا عظمت المؤنة قلت الصدقة كان للمصدق أن يعث من تخفف مؤنته إلى أهل الصدقة
 حيث كانوا يأخذ صدقاتهم

(باب كيف تعد الماشية) قال الشافعي رحمه الله تعالى تضطر الغنم إلى حظير الجدار أو جبل أو
 شيء قائم حتى يضيق طريقها ثم تخرج قسرب والطريق لا تحتمل الأشاء وانتين بعد العاتق يده شيء يشير
 به ثم يأخذ الصدقة على ذلك العدد قاله ليس عدد أحصى وأو من هذا العدد ولو ادعى رب الماشية أنه
 أخطأ عليه أعده العدد وكذلك أن ظن الساعي أن عاده أخطأ العدد

(باب قبيل الصدقة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن
 يسار عن أنس رفع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرة فجاءه أبل من الصدقة فاستسلف
 أن أفضيه إليه (قال الشافعي) ويجوز لو رأى الخلف في أهل الصدقة أن يستسلف لهم من صدقاته أهل
 الأموال إذا طابوا بها نفسا ولا يجبر رب مال على أن يخرج صدقة قبل محله إلا أن يتطوع (قال الشافعي)
 وإذا استسلف الوالي من رجل شاة من الصدقة أو مال لرجل غير صدقة القوم الذين تقسم صدقاتهم على
 من استسلفه أن يقضى من سهمان أهل الصدقات مثل ما أخذ لهم (قال الشافعي) فإن استسلف لهم
 فهلك السلف منه قبل أن يدفعه إليهم فقد فطر أو لم يفرط فهو ضامن لهم في ماله وليس كوالى النعم الذي
 يأخذ له فيما لا صلاح له إلا به لأن أهل السهمان قد يكونون أهل رشد منه وأرشدوا لا يكونون أهل رشد
 ويكون لهم ولا تدونه (قال الشافعي) وأما إذا كان يستسلف لهم لانه قبيل حق لهم قبل وجوبه وقبيل
 الحق زيادة لهم بكل حال (قال) ويجوز له أن يستسلف بعضهم دون بعض ثم يقضيه من حق من استسلف
 له دون حق غيره (قال) فإن استسلف والرجل أو اثنين من أهل الصدقة بعيرا أو اثنين فدفعت ذلك إليهما
 فأتلفاه وما تقبل الحول فله أن يأخذ مثل ما استسلف لهما من أموالهما لأهل السهمان لأنهما مالان بلفا

مثل حتى اليوم (قال)
 ومن كان عليه الصوم
 من شهر رمضان لم يرض
 أو سفر فلم يقضه وهو
 يقدر عليه حتى دخل
 عليه شهر رمضان آخر
 كان عليه أن يصوم الشهر

ثم يقضى من بعده الذي
 عليه بكثر لكل يوم مدا
 لمسكين عدلتي صلي
 الله عليه وسلم فإن مات
 أطم عنه وإن لم يكن
 القضاء حتى مات فلا
 كفارة عليه (قال) ومن
 قضى منفسر قاً أجزاء
 ومتابها أحب إلى ولا
 يصام يوم الفطر ولا يوم
 النحر ولا أيام مني فرضا
 أو نفلا (قال) وإن بلغ
 حصة أو ماليس بطعام

(١) انتروا يقال انتروا
 القوم أي انتقلوا من
 منزل إلى منزل كذا في
 كتب اللغة كتبه معصمه

الحول علمنا أنه لاحق لهم في صدقة حلفت في حوله لم يبلغه ولو ما أتت الصدقة قبل أخذ الصدقة كما
قد استوجبنا الصدقة بالحول وإن أبطل بها عنهما (قال الشافعي) ولو ما أتت من ضمن الوالي ما استلف
لهم في ماله (قال) ولو لم يأتوا ولكنهما أسيرا قبل الحول فإن كان يسرهما بعد دفع اليهما من الصدقة فأتيا
أخذنا حقهما وبورئ لهما فلا يؤخذ منهما شيء وإن كان يسرهما من غير ما أخذنا من الصدقة قبل الحول
أخذنا منهما ما أخذنا من الصدقة لأن العلم قد أحاط أن الحول لم يأت الا وهما من غير أهل الصدقة فعلمنا أنه
أعطاهما ما ليس لهما ولم يؤخذ منهما ما يؤداهما لهما لكانت الصدقة في ملكهما وإن نقص ما أعطينا من
الصدقة أخذ به ناقصا وأعطى أهل السهمان ما مالوا ولا ضمان على المعطى لأنه أعطيه لملكه (قال) ولو قال
قائل ليس لهم أخذ منه وعلى رب المال إن كان أعطاه غرمه وعلى المصدق إن كان أعطاه كان يجدها
والقول الأول الأصح والله أعلم لأنه أعطيه لملكه على معنى فلم يكن من أهله وإن ما قبل الحول وقد أسيرا
ضمن الوالي ما استلف لهما (قال) وسواء في هذا كله أي أصناف الصدقة استسلف (قال) ولو لم يكن الوالي
استسلف من الصدقة شيئا ولكن رب المال تطوع وله ما تدرهم أو أربعين شاة قبل الحول فأدى زكاة
ماله ثم هلك ماله قبل الحول ووجد من ماله عند من أعطاهما إياهما من أهل السهمان لم يكن له الرجوع على من
أعطاه إياها لأنه أعطاه من ماله متطوعا بغير ثواب ومضى عطاؤه بالقبض (قال الشافعي) ولو أعطاهما رجلا
فلم يحل عليه الحول حتى مات المعطى وفي يدي رب المال مال فيه الزكاة أدى زكاة ماله ولم يرجع على مال
الميت لتطوعه بإعطائه إياه وإن حال الحول ولا شيء في يده تحب فيه الزكاة فلا زكاة عليه وما أعطى كاتصدق
به أو أنفق (قال الشافعي) ولو لم يحل الحول حتى أسير الذي أعطاه زكاة ماله من غير ماله فإن كان في
يد مال تحب فيه الزكاة أدى زكاة لانا علمنا أنه أعطاه من لا يستوجب يوم تحل الزكاة لأن عليه يوم تحل أن
يعطيهما قوما بصفة فإذا حال الحول والذي عمله إياهما من لا يدخل في تلك الصفة لم تجزئ عنه من الزكاة وهذا
مخالف للرجل يكون له الحق بعينه فيجعله إياه وإذا حال الحول وهو موسر بما أعطاه لا يغيره أجزأ عنه
من زكاته (قال) ولو مات الذي يحل زكاة ماله قام ورثته فيما يحل من زكاة ماله بمقامه فأجزأ ورثته من ماله
من الزكاة ما أجزأ عنه ولم يجز عنهم ما لم يجز عنه (قال) ولو أن رجلا لم يكن له مال تحب فيه الزكاة فأخرج خمسة
دراهم فقال إن أفدت مائتي درهم فهذا كتابها أو شاة فقال إن أفدت أربعين شاة فهذا صدقتها ودفعها إلى
أهلها ثم أفاد مائتي درهم أو أربعين شاة وحال عليها الحول لم يجز عنه ما أخرج من الدراهم والغنم لأنه دفعها
بلا سبب مال تحب فيه الزكاة (١) فيكون قد بطل شأ عليه إن حال عليه فيه حول فيجزئ عنه ما أعطاه منه
(قال الشافعي) وهكذا لو تصدق بكفارة عين قبل أن يحلف فقال إن حنثت في عين فهذا كفارتها فحنث لم تجز
عنه من الكفارة لأنه لم يكن حلف ولو حلف ثم كفر لحنث ثم حنث أجزأ عنه من الكفارة فإن قال قائل
من أين قلت هذا قلت قال الله عز وجل فتعالين أمتعن وأسرحن سراح جلا فبدأ بالمتاع قبل السراح
وفي كتاب الكفارات أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على عين فرأى غير ما حلف فيها فليتكفر عن
يمينه وليأت الذي هو خير منه (قال) وقد روي عن عدي بن أسيد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا
يخلقون فيكفرون قبل يحنثون (قال) وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تدرى أين ثبت أم لا أن
النبي صلى الله عليه وسلم تسلف صدقة في مال الغنم قبل أن ينحل أخيرا قال الشافعي قال أخيرا قال الشافعي
قال أخيرا قال الشافعي قال أخيرا قال الشافعي قال أخيرا قال الشافعي قال أخيرا قال الشافعي قال أخيرا قال الشافعي
أو ثلاثة

أو احتقن أو داوى جرحه
حتى يصل إلى جوفه أو
استعط حتى يصل إلى
جوف رأسه فقد أظفر
إذا كان ذا كرا ولا شيء
عليه إذا كان ناسيا وإذا
استشقى رفق فإن
استيقن أنه قد وصل إلى
(١) قوله فيكون قد
يجل شأ عليه الخ كذا
في التسخ وفي الكلام شيء
سقط من النسخ يؤخذ
من عبارة المزي في المختصر
ونصها ولو كان له مال
لا تحب في مثله الزكاة
فأخرج خمسة دراهم
فقال إن أفدت مائتي
درهم فهذا كتابها لم يجز
عنه لأنه دفعها بلا سبب
مال تحب في مثله الزكاة
فيكون قد بطل شأ
ليس عليه إن حال عليه
فيه حول وإذا جعل
شاة من مائتي شاة
فقال الحول وقد زادت
شاة أخذ منها شاة ثالثة
فيجزئ عنه ما أعطى
منه أه كنه مصححه

(باب التمتع في إخراج الزكاة) قال الشافعي رحمه الله تعالى لما كان في الصدقة فرض وتطوع لم يجز
والله تعالى أعلم أن تجزئ عن رجل زكاة بقرية بها الإبلية أنه فرض وإذا نوى به الفرض وكان له رجل
أربع مائة درهم فأدى خمسة دراهم بقرية بها الإبلية زكاة عما كانها أو بعضها أو بسوى بها ما وجب عليه فيها

أجزاء منه لأنه قد نوى به نية زكاة (قال الشافعي) ولو أدى خمسة دراهم لا يحضره فيها نية زكاة ثم نوى بعد أدائها أنها مما يجب عليه لم تجز عنه من شيء من الزكاة لأنه أداها لئلا نية فرض عليه (قال الشافعي) ولو كانت له أربعة دراهم فأدى ديناراً عن الأربع مائة درهم قيمته عشرة دراهم وأكثر لم تجز عنه لأنه غير ما وجب عليه وكذلك ما وجب عليه من صنف فأدى غيره بقيته لم تجز عنه وكان الأول له تطوعاً (قال الشافعي) ولو أخرج عشرة دراهم فقال إن كان مالي الغائب سالماً فهذه العشرة من زكاته أو نافله وإن لم يكن سالماً فهي نافله فكان ماله الغائب سالماً لم تجز عنه لأنه لم يقصد بالنية فيها قصد فرض خالصاً ما جعلها مستتركة بين الفرض والنافلة (قال) وكذلك لو قال هذه العشرة دراهم من مالي الغائب أو نافله (قال الشافعي) ولو قال هذه العشرة الدراهم من مالي الغائب أجزأت عنه إن كان ماله سالماً وكانت له نافله إن كان ماله على طابق قبل يجب عليه فيه الزكاة (قال) ولو كان قال هذه العشرة عن مالي الغائب إن كان سالماً وإن لم يكن سالماً فهي نافله أجزأت عنه وأعطاه إياها عن الغائب بنو به هكذا وإن لم يقله لأنه إذا لم يكن عليه في ماله الغائب زكاة ما أخرج نافله (قال الشافعي) ولو أخرج رجل عن مائتي درهم غائبة عنه أو حاضرة عنده خمسة دراهم فهلكت الغائبة فإن كان يعمل الخمسة عن الحاضرة قبل حولها أو أخطأ حولها فقرأ أنه قد تم فأخرجها عنها ثم علم أنه لم يتم حولها فهلكت الحاضرة أو الغائبة قبل أن تجب فيها الزكاة فأراد أن يجعل هذه الخمسة دراهم له عن مائتين له آخرين لم يكن له ذلك لأنه قصد بالنية في أدائها قصد مال له بعينه فلا يكون له أن يصرف النية فيه بعد أن يدفع الدراهم إلى أهلها (قال الشافعي) ولو لم يكن دفع الدراهم إلى أهلها أو أخرجها ليعقبها فذلك ماله كان له حبس الدراهم و يصرفها إلى أن يؤديها عن الدراهم غير ما فتجزى عنه لأنها لم تقبض منه (قال الشافعي) ولو كان دفع هذه الدراهم إلى والي الصدقة متطوعاً بدفعها فانفذها والي الصدقة فهي تطوع عنه وليس له الرجوع بها على والي الصدقة إذا أنفذها ولا أن يجعلها بعد أن نفذت عن غيرها (قال الشافعي) ولو لم ينفذها حتى هلك ماله قبل أن تجب عليه فيه الزكاة كان على والي الصدقة ردّها إليه وأجزأه هو أن يجعلها عن غيرها (قال الشافعي) وإذا أخرج رجل خمسة دراهم فقال هذه من زكاته مالى قبل محل الزكاة أو بعده فكان له مال تجب فيه الخمسة أجزأ عنه وإن لم يكن له مال تجب فيه الخمسة فهي نافله ولو كان له ذهب فأدى ربع عشرة ورقاً أو ورق فأدى عنه ذهباً لم تجز له أن يؤدي عنه إلا ما وجب عليه (قال) وإن كان له عشرون ديناراً فأدى عنها نصف دينار دراهم بقيته لا تجزى عنه أن يؤدي الأذهبا (قال الشافعي) وكذلك كل صنف فيه الصدقة بعينه لا تجزى به أن يؤدي عنه إلا ما وجب عليه بعينه لا البديل عنه إذا كان موجوداً ما يؤدي عنه (قال الشافعي) وإنما قلت لا تجزى الزكاة إلا بنية لأنّه أن يعطى ماله فرضاً و نافله فلم يجز أن يكون ما أعطى فرضاً إلا بنية وسواء نوى في نفسه أو تكلم بأن ما أعطى فرض (قال الشافعي) وإنما معنى أن أجعل النية في الزكاة كنية الصلاة لا قتران الزكاة والصلاة في بعض حالهما ألا ترى أنه يجزى أن يؤدي الزكاة قبل وقتها ويجزى به أن يأخذها والي منه بلا طيب نفسه فتجزى عنه وهذا لا يجزى في الصلاة (قال الشافعي) وإذا أخذ والي من رجل زكاة بلاتية من الرجل في دفعها إليه أو بنية طائفاً كان الرجل أكارها ولا بنية للوالي إلا أخذها في أخذها من صاحب الزكاة أو بنية فهي تجزى عنه كما تجزى في القسم لها أن يقسمها عنه وليه أو السلطان ولا يقسمها بنفسه كما يؤدي العمل عن بدنه بنفسه (قال الشافعي) وأحب إلى أن يتولى الرجل قسمتها عن نفسه فيكون على يقين من أدائها (قال الشافعي) وإذا أفاض الرجل ماشية فلم يجعل عليها حول حتى جاءه الساعي فتطوع بأن يعطيه صدقتها كان للساعي قبولها منه وإذا قال أخذها فتحبسها إذا حال الحول جاز ذلك له (قال الشافعي) فإن أخذ الساعي على أن يحبسها إذا حال الحول قسمها ثم موت ماشيته قبل الحول فعليه رد ما أخذ منه فإن ولي غيره فعليه رد ما أخذ منه الساعي من سهمان أهل الصدقة التي قبضها الساعي منه (قال الشافعي) وإن دفعها برب المال

الرأس أو الجوف في
المضمضة وهو عام إذا كرر
لصومه أفطر (وقال) في
كتاب ابن أبي ليلى لا يلزمه
حتى يحدث أو زاد أفاها
إن كان أراد المضمضة
فسبقه لا إدخال النفس
وأخرجه فلا يعيد وهذا
خطأ في معنى النسيان
أو أخف منه (قال
الزبي) إذا سكن
الأك لا يشك في الليل
فيوافي الفجر ففطر
باجاع وهو بالناسي
أشبه لأن كلهم لا يعلم
أنه صائم والسابق إلى
جوفه الماء يعلم أنه صائم
فاذا أفطر في الأشبه
بالناسي كان الأبعد
عندي أولى بالفطر

السبه ولم يعلم أن الحول لم يعمل عليها فسمها الساسي ثم مؤنت غنم الدافع لم يكن له أن يرجع على الساسي بشئ
وكان مقطوعا بما دفع (قال) وإذا انطوع الرجل قبل الحول بأن يؤدي صفة ما شئته فأخذت وهي مائتان
فبها شاة إن حال عليها الحول وقد زادت شاة أخذت منها شاة ثالثة ولا يسقط عنه تقديمه الشاةين الحق عليه في
الشاة الثالثة لأن الحق إنما يجب عليه بعد الحول كما لو أخذت منها شاة إن حال عليها الحول وليس فيها الأمانة
ردت عليه شاة

(باب ما يسقط الصدقة عن الماشية)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في سائمة الغنم كذا فإذا
كان هذا أثبت فلا زكاة في غير السائمة من الماشية (قال الشافعي) وروى عن بعض أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم أن ليس في الأبل والبقر العوامل صدقة (قال الشافعي) ومثلها الغنم تعلف (قال الشافعي)
ولا يبين لي أن في شئ من الماشية صدقة حتى تكون سائمة والسائمة الرابعة (قال) وذلك أن يجمع فيها أمران
أن يكون لها مؤنة العلف ويكون لها غنم الرعي فأما أن علفت فالغنم مؤنة تحيط بكل فضل لها أو يزيد أو
تقارب (قال الشافعي) وقد كانت المواضع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خلفائه فلم أعلم أحدا
يروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ منها صدقة ولا أحد من خلفائه ولا أشك أن شاء الله تعالى أن قد
كان يكون للرجل الخمس واستمر وفي الحديث الذي ذكرت عن عربين الخطباء رضي الله عنهما في سائمة الغنم
كذا وهذا يشبه أن يكون يدل على أن الصدقة في السائمة دون غيرها من الغنم (قال الشافعي) وإذا كانت
لرجل فواضع أو يفرح أو أبل حوله فلا يبين لي أن فيها الزكاة وإن بطلت كثيرا من السنة ورعت فيها لأنها
غير السائمة والسائمة ما كان راعيا بدهره (قال الشافعي) وإن كانت العوامل (١) تربي مرة أو كسب أخرى أو
زما أو كسب في غيره فلم ينضم عليها أو كانت غنما هكذا فلف في حسين وتربي في آخر فلا يبين لي أن يكون في
شئ من هذه صدقة ولا أخذها من مالكها وإن كانت لي أذيت عنها الصدقة إن شاء الله تعالى واخترت أن
هي له أن يفعل

(باب المبادلة بالماشية)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا كانت لرجل ماشية من أبل فبادل بها أبل بغير أبل بصنف من هذا صنف غيره
أو بادل معزى بغير أو بابل بغير أو باعها بعمال عرض أو نقد فكل هذا سواء فإن كانت مبادلة بها قبل الحول
فلا زكاة عليه في الأولى ولا الثانية حتى يحول على الثانية الحول من يوم ملكها وكذلك أن بادل بالتي ملك
آخر قبل الحول إلى ماشية أخرى لم يكن عليه فيها زكاة وأكرهه هذا أن كان فرارا من الصدقة ولا يجب
الفرار بالصدقة إنما يوجبها الحول والمالك (قال الشافعي) وإن بادل بها بعد أن يحول عليها الحول أو باعها
في التي حال عليها الحول الصدقة لأن مال قد حال عليها الحول وسواء كان ذلك قبل قدوم المصدق أو بعده
(قال الشافعي) وإذا بادل بها أو باعها بعد الحول ففيها الصدقة وفي عقديهما قولان أحدهما أن يستأعها
بأن يبين أن يرد البيع لأن ما أخذ منها من الصدقة نقص مما يبيع أو يبيع البيع ومن قال بهذا القول قال
وأن أعطى رب المال البائع المصدق ما وجب فيها من ماشية غير هذا فلا خيار للبائع ولا المبادل لأنه لم ينقص من
البيع شئ (قال) والقول الثاني أن البيع فاسد لأنه باع ما ملك ولا يملك فلا يميز إلا أن يحدد فيها بيعا
مستأنفا (قال الشافعي) ولو أن رجلا بادل بغيره قبل أن يحول عليها الحول إلى غنم أو غيرها لم يحال حولها
في يد المبادل إلا تخريبها ثم ظهر منها على عيب بعد الحول أو في الذي قبل المبادلة فكان ردها بها قبل الحول
أو بعده ففسوا ولا زكاة فيها على مالكها إلا تخريبها قبل أن يحول عليها الحول من يوم ملكها ولا على المالك

(قال الشافعي) وإن
أثبتت الشهادة وروى
أسير فمعه شئ من ماله
فوافق أو ما بعده أجره
وللصائم أن يتكاهل ويوزل
الحول من فينقل من فيه
ويجوز أن كان ابن خمس
يجمعهم صالما (قال) وما
يجوز من الربيع قال
الشافعي ولا أعلم في
الطامة شيئا يثبت ولو
ثبت الحديثان حديث
أظهر الحاجم وحديث
آخر أن النبي صلى الله
عليه وسلم أحجم وهو صائم
فإن حديث ابن عباس
أحجم وهو صائم ناسخ
للأول (٢) وإن فيه بيان
وأنه ليس بالفتح وجبارة
النبي صلى الله عليه وسلم

(١) تربي مرة أو كسب
البحر كذا في التفسير ولعل
في الكلام محسوسا
وعبارة المربي في المختصر
قال الشافعي وإن كانت
العوامل تربي مرة
وتربل أخرى أو كانت
غنما تعلف في حسين
وتربي في آخر فلا يبين
في الخ كسبه معصية

(٢) وإن فيه بيان وأنه
زمن الغنم كذا في الأصل
وأظن العبارة محسوسة
فكرها كسبه معصية

الاول لانه بادل بها قبل الحول فخرجت من ملكه ثم رجعت اليه بالعيب فيستأنف بها حولا من يوم ملكها
بغيرا لبادل بها الذي رد بها بالعيب (قال الشافعي) ولو بادل بها قبل الحول وقبضها المشتري لها بالبدل أو
انقضى فقامت في يده حولا أو لم يقبضها فقامت في ملكه حولا ثم أراد ردّها بالعيب لم يكن ذلك له لانها قد
وجبت عليه فيها صدقة منها وهي في ملكه فلا يكون له أن ردّها ناقصة عما أخذها عليه ويكون له أن يرجع
بالعيب من أصل الثمن (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بعمالها فاقاله فها ر بها الاول وهو يعلم أن الزكاة
وجبت فيها أخذت الزكاة من ربه الثاني الذي حال عليها في يده حولا (قال الشافعي) ولو بادل رجل بأربعين
شاة ولم يحصل عليها حولا في يده إلى أربعين شاة لم يحصل عليها حولا في يد صاحبه مبادلة صحيحة لم يكن على واحد
منهما فيها صدقة حتى يحول على كل واحد منهما ما حولا وهي في يده (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بعمالها
وكانت المبادلة فاسدة كان كل واحد منهما ما الكافيه التي بادل بها وعلى كل واحد منهما فيها الصدقة لانهم لم
يخرج من ملكه بالمبادلة الفاسدة ولا البيع الفاسد (قال الشافعي) ولو باع رجل ماشيته قبل الحول أو بادل
بها على أن البائع بالتخيّر وقبضها المشتري حال عليها حولا البائع في يد المشتري أو لم يقبضها حتى حال عليها حولا
في يده ثم اختار البائع رد البيع كانت عليه فيها صدقة لانها لم تخرج من ملكه قبل الحول ولو اختار
امضاء البيع بعد حوله أو جبت أيضا عليه فيها صدقة لانها لم تخرج من ملكه الا بعد الحول

(باب الرجل يصدق امرأة)

(قال الشافعي) ولو أصدق رجل امرأة أربعين شاة بغير أعيانها أو قال أربعين شاة في غنم هذه ولا يشتر إليها
بأعيانها ولم يقبضها أي أياها فالصدقة عليه وليس لها من ماشيته في الوجهين أما الأولى فعليه أربعون شاة صدقة
وأما الثانية فعليه مهر مثلها ولو أصدقها أي أياها بأعيانها فاقبضها أي أياها ولم يقبضها أي أياها فأي ذلك من غنم
زكاة عليه فيها (قال) وإذا حال عليها حولا وهي في ملكها فاقبضتها أو لم تقبضها فاذت زكاتها ثم طلقها رجع
عليها بنصف الغنم ونصف قيمة الشاة التي أخذت منه وإن لم تؤدها وقد حال عليها الحول في يدها أخذت منها
الشاة التي وجبت فيها ورجع عليها بنصف الغنم ونصف قيمة الشاة التي أخرجت من زكاتها ولو أذت منها شاة
من غير هار جمع عليها بنصفها سواء لانه لم يؤخذ منها شيء في يدها إذا كانت الغنم بعمالها يوم قبضتها منه أو
أصدقها لانه لم يزد ولم تنقص (قال الشافعي) ولو وجبت عليها فمباشرة فلم تخرجها حتى أذت نصفها
اليس من طلقها أخرجت من النصف الذي في يدها شاة فإن كانت استهلك ما في يدها منها أخذت من
النصف الذي في يدها ورجع عليها بقيتها (قال الشافعي) وهكذا لو كانت امرأة التي تزكيتها
الغنم بأعيانها أنه أو مدبرة لأن سيدها مالك ما ملكت ولو كانت مكاتبه أو ذمية لم يكن عليها الصدقة
(قال) وهكذا إذا في البقرة والأبل التي فريضة منها فاما الأبل التي فريضة منها من الغنم فمما لها الجبا
وصفت وفي أن يصدقها خب من الأبل ولا يكون عندها شاة ولا ما تشتري شاة فبيع منها فمما لها الجبا
من غنم شاة ورجع عليها بغير بن ونصف إذا طلقها قبل الدخول (قال) وهكذا إذا كان
بها هم أو ذئاب والثانين يبيعها بذئاب أو ذراهم لا يختلف لازكاة في البيع بين فيها حتى يحول عليه حولا
من يوم ملكه

(باب رهن الماشية)

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل غنم حال عليها حولا فلم يخرجه ولا يبيعها حتى يبيعها
أخذت منها الصدقة وكان ما بقي بعد الصدقة رهنها وكذلك الأبل والغنم التي فريضة منها وإن كان الرهن من
بايع الراهن على أن يرهنه هذه الماشية التي وجبت فيها الزكاة كان له فسخ البيع لأنه رهنه ففسخ البيع

يصدقه ما كره الماشية
يحبس الرهن (قال) ويوم
شهر رهنه أو رهنه
كل ما يبيع من رهنه
ويوم رهنه
الحيوان أو ما
التي يبيع من رهنه
يحبس رهنه
يستقبله المبيع
فإذا رهنه
وأوجب له رهنه
مما رهنه
والماشية وإن رهنه
يقول الرهن الماشية
في ذلك من رهنه
مما رهنه
(قال) والشيخ الكبير
الذي لا يستطاع المبيع
ويقال رهنه
يتصدق من كل يوم

لغيره بعضه فكان كن رهن شيأ له وشيأ ليس له وكذلك لو أخرج عنها الشاة من غيرها كان للبائع الخيار وكان كن باع شيأ له وشيأ ليس له ثم هلك الذي ليس له فللبائع الخيار بكل حال لأن عقد الرهن كان رهنا لا عاك (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمخالفها فغيرها بعد الحول ووجب عليه في ابل له أربع شاة أخذت من الغنم صدقة الغنم ولم يؤخذ منها صدقة الابل وبيع من الابل فاشتري منها صدقتها (قال الشافعي) ولو كان عليه في الغنم شيء من صدقتها عامين أو ثلاثة وهي فيها أخذت منها صدقة ماضية وكان ما بقي رهنا (قال) ولو كانت له غنم غيرها ووجبت فيها زكاة فلم يؤدها حتى استهلك الغنم لم يؤخذ من غنمه المروونة زكاة الغنم غيرها وأخذ بان يخرج زكاة الغنم غيرها من ماله فان لم يؤدها لم يوجب له مال وفلس فيباع الغنم الرهن فان كان منها فضل بعد حق المرتهن أخذت زكاة الغنم غيرها منه وان لم يفضل منها فضل كان ديناً عليه متى أسراده وصاحب الرهن أحق برهنه (قال الشافعي) ولو كان الرهن فاسداً في جميع المسائل كان كماله لم يخرج من يده لا يتخلفه في أن يؤخذ منه الصدقة التي فيه وفي غيره فإخذ غراماً مع المرتهن (قال الشافعي) ولو رهن رجل ابلًا فربضتها الغنم قد حلت فيها الزكاة ولم يؤدها فان كان له مال أخذت منه زكاتها وان لم يكن له مال غير ما رهنها بعد ما حلت الصدقة فيها فلم يؤدها أخذت الصدقة منها وان كان رهنها قبل أن تحل فيها الصدقة ثم حلت فيها الصدقة فلم يؤدها مال ففيها قولان أحدهما أن يكون مغلساً وبيع الابل فإخذ صاحب الرهن حقه فان فضل منها فضل أخذت منه الصدقة والا كان ديناً عليه متى أسراده وغراماً ويحاصون أهل الصدقة من بعد ما يقضى المرتهن رهنه والثاني أن نفس الابل مرتبته من الأصل بما فيها من الصدقة فتى حلت فيها الصدقة بيعت فيها على مالكها ومرتبتها فكان لمرتبتها الفضل عن الصدقة فيها وهذا أقول (قال الشافعي) وإذا رهنتم الماشية فذبحت فالنتاج خارج من الرهن ولا يباع ما خض منها حتى تضع الآن يشاء ربه الراهن فإذا وضع بيعت الام في الرهن دون الولد

(باب الدين في الماشية) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل ماشية فاستأجر عليها أجيراً في مصلحتها بن موصوفة أو بغير من مال يسمه حال عليها حول ولم يدفع منها في أجازتها شيء ففيها الصدقة وكذلك ان كان عليه دين أخذت الصدقة وقضى دينه منها وما بقي من ماله ولو استأجر رجل رجلاً بغير منها أو أبعده منها بأعيانها فالأجرة للستأجر فان أخرجها منه فكانت فيها زكاة كما هو وان لم يخرجها منه فهي لله وهو خليط بها يصدق مع رب المال الذي فيها وفي الحرث والورق والذهب سواء وكذلك الصدقة فيها كلها سواء

(باب أن لا زكاة في الخيل) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وابن عيينة كلاهما عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عمار بن مالك عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن مكحول عن سليمان بن يسار عن عمار بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن عمار بن مالك عن أبي هريرة مثله موقوفاً (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذن فقال وهل في الخيل صدقة (قال الشافعي) فلا زكاة في خيل بنفسها ولا في شيء في الماشية عدا الابل والبقر والغنم بدلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا صدقة في الخيل فان لم تعلمه صلى الله عليه وسلم أخذ الصدقة في شيء من الماشية غير الابل والبقر والغنم (قال الشافعي) فإذا اشتري شيئاً من هذه الماشية أو غيرها مما لا زكاة فيه لا تجارة كانت فيه الزكاة بنية التجارة والشراء لها لا بأنه نفسه مما تجب فيه الزكاة

من حنطة (١) وروى عن ابن عباس في قوله جل وعز وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال المراد اللهم والكبير اللهم يقطران ويطس عمن لكل يوم مسكيناً (قال الشافعي) وغيره من المفسرين يقرئونها يطيقونه وكذلك يقرؤها وزعم أنهم أنزلت حين نزل فرض الصوم ثم نسخ ذلك (قال) وآخر الآية

(١) قوله وروى عن ابن عباس في قوله جل وعز وعلى الذين يطيقونه الخ عبارة الكشف بعد أن فسر الآية على القراءة المشهورة وقرأ ابن عباس يطوقونه تفخيل من الطوق أي يكافونه أو يقلونه ويقال لهم صوموا عنه يطوقونه بمعنى يكافونه ويطوقونه بادغام التاء في الطاء ويطيقونه ويطيقونه بمعنى يكافونه وأصلها يطيقونه ويطيقونه على أنهم ما من فعل وتفخيل من الطوق اه ملخصاً وبهذا يعلم ما هنا كتبه معجبه

يدل على هذا المعنى لأن

الله عز وجل قال

فصدية طعام مسكين

فمن أطوع خيراً فإدعى

مسكين فهو خير له ثم قال

وأن تصوموا خير لكم

قال فلا يأمر بالصيام

من لا يطيقه ثم بين

فقال فمن شهد منكم

الشهر فليصمه وإلى

هذا ذهب وهو أشبه

بظاهر القرآن قال

المرئي هذا بين التزير

مستغنى فيه عن التأويل

(١) قوله لما علمك هذا

في السخ ولعل فيه

تخريفاً من التنازع

والوجه لا علمك كتبه

معجمه

(٢) كتب في هذا الموضع

من نسخة السراج البلقي

ما فيه اعلم أن الربيع

ذكر الزكاة في مال المرتد

في آخرب ميراث الغنم

المال فقد ذكره هناك

تعالى وهذا موضعه قال

الشافعي وإذا كان لرجل

مال نجب فيه الزكاة

فلزيد عن الإسلام الخ

كتبه معجمه

(٣) قوله فان قال كذا

في السخ وانشر أين

الفاعل ولعله سقط من

الناسخ أو قال يحرف

عن قيل كتبه معجمه

(باب من تجب عليه الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجب الصدقة على كل مال تام الملك من الأحرار وإن كان مبيعاً ومعتوها أو أمراً لا افتراق في ذلك بينهم كما يجب في مال كل واحد ما نزل به وجه من الوجوه جناية أو ميراث منه أو نفقة على والده أو ولد من محتاج وسواء كان في الماشية والزرع والناسخ والتجارة وزكاة الفطر لا يختلف (قال) وإذا كانت بعد ماشية وتجب فيها الصدقة لأنها مال للمولود ومضى إلى مالك مولاه حيث كان ملك مولاه وهكذا غنم المدر وأم الولد لأن مال كل واحد منهم ملك للمولود وسواء كان العبد كافراً أو مسلماً لأنه مملوك للسيد (قال الشافعي) فاما مال المكاتب من ماشية وغيره فمشتبه أن يكون لازماً فيه لأنه خارج من ملك مولاه ما كان مكاتباً (١) لما علمك مولاه لأن يهزمه مال المكاتب غير تام عليه ألا ترى أنه غير جائز فيه هبته ولا أجبره على النفقة على من أجبر الحر على النفقة عليه من الولد والوالد وإذا عتق المكاتب فله كمال استفادته من ماله إذا حال عليه الحول من يوم عتق صدقه وكذلك إذا هضمه كمال استفادته منه من متاعه إذا حال عليه حوله صدقه لأنه حينئذ تم ملك كل واحد منهما عليه (٢) قال الشافعي وإذا كان لرجل مال نجب فيه الزكاة فلزيد عن الإسلام وهرب أو جن أو عته أو جيس يستتاب أو يقتل فحال الحول على ماله من يوم ملكه ففيها قولان أحدهما أن فيها الزكاة لأن ماله لا يعدو أن يموت على رده فيكون للسلطان وما كان لهم ففيه الزكاة أو يرجع إلى الإسلام فيكون له فلا تسقط الردة عنه شيئاً وجب عليه والقول الثاني أن لا يؤخذ منه زكاة حتى ينظر فإن أسلم ذلك ماله وأخذت زكاة لأنه لم يكن سقط عنه الفرض وإن لم يؤجر عليها وإن قتل على رده لم يكن في المال زكاة لأنه مال مشرك مغنوم فإذا صار لإنسان منه شيء فهو كالغائلة ويستقبل به حوله زكاة ولو أقام في رده زماناً كان كما وصفت أن يرجع إلى الإسلام أخذت منه صدقة ماله وليس كالذي المنوع المال بالحربة ولا المحارب ولا المشرك غير الذي لم تجب في ماله زكاة فقط ألا ترى أن الأمر بالإسلام ظن امتنع قتلناه وأما نجحكم عليه في حقوق الناس بأن نلزمه (٣) فان قال فهو لا يؤجر على الزكاة قيل لا يؤجر عليها ولا غيرهما من حقوق الناس التي نلزمه ويجب أجره فيما أدى منها قبل أن يرتد وكذلك لا يؤجر على أن يؤخذ الدين منه فهو يؤخذ

(باب الزكاة في أموال البتاي)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال قال الناس عبيد الله جعل وعز فلكنهم ما شاء أن يملكهم وفرض عليهم فيما ملكهم ما شاء لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون فكان فيما أتاهم أكثر مما جعل عليهم فيه وكل أنتم فيه عليهم جل ثناؤه فكان فيما فرض عليهم فيما ملكهم زكاة أبان أن في أموالهم حقاً لغريمهم في وقت على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فكان حلالاً لهم ملك المال وحرماً عليهم حبس الزكاة لأنه ملكهم غيرهم في وقت كما ملكهم أموالهم دون غيرهم فكان ينبغي فيما وصفت في قول الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم أن كل مال تام الملك من حره مال فيه زكاة سواء في أن عليه فرض الزكاة بالغا كان أو صغيراً ومعتوها أو صبياناً كالأمال ما علك صاحبه وكذلك يجب في ملكه ما يجب في ملك صاحبه وكان مستغنياً عما وصفت من أر على السبي والعنوة الزكاة عن الأحاديث كما يلزم السبي والعنوة نفقة من تلزم العديج البالغ نفقته ويكون في أموالهما حاجتا بهما على أموال الناس كما يكون في مال البالغ العاقل وكل هذا حق لغريمهم في أموالهم فكذلك الزكاة والله أعلم وسواء كل مال القيم من باض وماشية وزرع وغيره فما وجب على الكبير البالغ فيه الزكاة وجب على الصغير فيه الزكاة والعنوة وكل حرم مسلم وسواء في ذلك الذكر والأنثى أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك أن رسول الله صلى الله

تكن لشايجة بنى حماد كره ولا يغيره مما العنا سذكروا الاماروت كنت مجموعا له قال وابن قلت ذهبت
 ان التابعين لو قالوا كان الشايلة هم برأيك فكيف جعلتهم حجة لانه وان يكون ما قلت من ذلك فقلت
 فخصني يا حجاجك من لاجة لك في قوله أو يكون في قولهم حجة فخصني بقولك لاجة فيه وخلافهم بال كثير
 في غير هذا الموضع فاذا قلت انك خالفتم قلت انما لاجة في كتاب أو سنة أو أثر عن بعض اصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم أو قول عامة المسلمين لم يختلفوا فيه أو قياس داخل في معنى بعض هذا ثم أنت تخالف بعض
 ما رويت عن هؤلاء هؤلاء يقولون فيما رويت ليس في مال النبي زكاة وأنت تقول في الاكثر من مال النبي
 زكاة قال فتسددون بنا عن ابن مسعود انه قال أحص مال النبي فاذا بلغ فأغله بما مر عليه من السنين قلنا
 وهذه حجة عليك لو لم يكن لنا حجة غير هذا هذا لو كان ثابتا عن ابن مسعود كان ابن مسعود أمروا بالنبي ان
 لا يؤدى عنه زكاة حتى يكون هو بنو أدها عن نفسه لانه لا يأمر بأمره ما مر عليه من السنين وعدد
 ماله الا يؤدى عن نفسه ما وجب عليه من الزكاة مع أنك تزعم أن هذا ليس ثابتا عن ابن مسعود من
 وجهين أحدهما أنه منقطع وأن الذي رواه ليس بحافظ ولو لم يكن لنا حجة بما أوجدناك الآن أصل مذهبا
 ومذهبك من أن لا يخالف الواحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يخالفه غير منهم كانت لنا
 به حجة عليك وأنتم تروون عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه ولي بنى أبي رافع أيتاما فكان يؤدى
 الزكاة عن أموالهم ونحن نرويه عنه وعن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم
 وغير هؤلاء مع أن أكثر الناس قبلنا يقولون به وقد رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه منقطع
 أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابتغوا في مال النبي
 لا تسهلوه الصدقة ولا تذهب الصدقة أو قال في أموال النباي لا تأكلها ولا تذهب الزكاة أو الصدقة
 «شك الشافعي رجة الله عليه بهاجعا» أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة
 تلبس وأخاها يمين في حجرها فكانت تخرج من أموال الزكاة أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أن
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ابتغوا في أموال النباي لا تسهلوها الزكاة أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبيه عن
 نافع عن ابن عمر أنه كان يزكي مال النبي أخبرنا سفيان عن أبي بن موسى ويحيى بن سعيد وعبد الكريم
 ابن أبي المخارق كلهم يخبر عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة رضي الله عنها تزكي أموالها ولا تجبر بها في
 البصرين أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة أن عليا رضي الله عنه كانت عنده أموال بنى
 أبي رافع فكان يزكيها كل عام (قال الشافعي) وهذه الأحاديث تأخذ وبالأستدلال بان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمس أواق
 صدقة فدل قوله صلى الله عليه وسلم على أن خمس ذود وخمس أواق وخمسة أوسق إذا كان واحد منها محر
 مسلم ففيه الصدقة في المال نفسه لا في المالك لان المالك لو أعوز منها لم يكن عليه صدقة

(باب العدد الذي اذا بلغه التبر وجبت فيه الصدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حصعة المازني
 عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق من التبر
 صدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا
 سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة أخبرنا الربيع قال
 أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت عمرو بن يحيى المازني يقول أخبرني أبي عن أبي سعيد
 الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (قال الشافعي) رجه الله وبهذا
 تأخذ وليس يروى من وجه ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عن أبي سعيد الخدري فاذا كان قول

زاد من شاء نقص وما
 ثبت عن علي رضي الله
 عنه مثل ذلك وعن ابن
 عباس رجه الله وبما
 أنهم ما كانوا يريان بالافطار
 في صوم التطوع بأما وقال
 ابن عباس في رجل صلى
 ركعة ولم يصل معها
 له أجرهما احتسب (قال
 الشافعي) فمن دخل في
 صوم أو صلاة فامسح أن
 يستتم وان خرج قبل
 التمام لم يعد

باب النهي عن الوصال
 في الصوم

(قال الشافعي) أخبرنا مالك
 عن نافع عن ابن عمر أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن الوصال
 فقيل يا رسول الله انك

تواصل قال اني لست
مليككم اني اطعم وأسقى
(قال الشافعي) وافرقت الله
بين رسوله صلى الله عليه
وسلم وبين الناس في
أمر أباحها له حظرها
عليهم وفي أمور كتبها
عليه خففها عنهم

(باب مسوم يوم معرفة
ويوم عاشوراء)

(قال الشافعي) أخبرنا
سفیان بن عیینة قال حدثنا
داود بن شاور وغيره عن
أبي قزعة عن أبي الخليل
عن أبي حرملة عن أبي
قتادة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم صيام
يوم معرفة كفارة السنة
والسنة التي تليها وصيام
يوم عاشوراء يكفر سنة

(١) قوله نخل مختلف
كذا في بعض النسخ
وسقط هذا الفرع من
نسخ أخرى ولا يتناول من
تحريف فلجهر ركبته
معجمه

(٢) عذيق ابن حبيب
هو نوع من التمر ردي
وحقيق مسخر كما في
اللسان كتبه معجمه
(٣) قوله بردى كذا في
جميع النسخ ولعل
الكتابة من يد من التامع
كتبه معجمه

أكثر أهل العلم به وانما هو خير واحد فقد وجب عليهم قبول خبر واحد بمثله حيث كان (قال الشافعي)
فليس في التمر كاه حتى يبلغ خمسة أوسق فاذا بلغ خمسة أوسق ففيه الزكاة (قال الشافعي) والوسق
ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم فذلك ثلثمائة صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم والصاع
أربعة أمداد بحد رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي (قال الشافعي) والخلطان في النخل اللذان
لم يقسم كالشريكين في الماشية يصدقان صدقة الواحد فواجبت فيه على الواحد صدقة وجبت على
الجماعة اذا كانوا شركاء في أصل النخل وكذلك اذا كانوا شركاء في أصل الزرع (قال الشافعي) وكذلك اذا
كانت أرض صدقة موقوفة على جماعة قبلت ثمرها خمسة أوسق أخذت منها الصدقة واذا ورث القوم النخل
أو ملكوها أي ملكها كان ولم يقسموها حتى أثمرت قبلت ثمرها خمسة أوسق أخذت منها الصدقة فان
اقسموها بعد ما حل بيع ثمرها في وقت الحرص فقسما صحيحا فلم يصرف في نصيب واحد منهم خمسة أوسق وفي
جماعتها خمسة أوسق فعليهم الصدقة لان أول وجوب الصدقة كان وهم شركاء فلا تسقط الصدقة بفرقها
بعد أول وجوبها واذا اقسموها قبل أن ينحل بيع الثمرة فلا زكاة على واحد منهم حتى يبلغ حصته خمسة
أوسق (قال الشافعي) وان تجاد بها بغير قطع وبغير قسم لأصل النخل براض منهم معافهم شركاء بعد
فصدقون صدقة الواحد لان هذه خمسة لا تحوز (قال الشافعي) وان كانت صدقة موقوفة فاقسموها
فالقسم فيها باطل لانهم لا يملكون رقبتهما وتصدق الثمرة صدقة المالك الواحد فاذا بلغت خمسة أوسق وجبت
فيها الصدقة واذا كانت لرجل نخل بأرض وأخرى بغيرها بعدت وأقربت فأثمرت في سنة واحدة ضمت
أحدى الثمرتين إلى الأخرى فاذا بلغت ما عا حصة أوسق أخذت منها الصدقة (قال الشافعي) ولو كانت بينه
وبين رجل نخل فجاءت بأربعة أوسق وكانت له نخل أخرى جاءت بثلاثة أوسق أذى الصدقة عن نخله معا
لان له خمسة أوسق ولم يؤد شركاء الصدقة عن نخله لأنه ليس له ولشركاء خمسة أوسق في شئ تمامها فيه
شركاء وكان وهكذا هذا في الماشية والزرع (قال الشافعي) وثمر السنة تختلف فثمر النخل وتجذب ثمانية
وهي تجذب سروبل فيضم بعض ذلك إلى بعض لانه ثمرة واحدة فاذا أثمرت النخل في سنة ثم أثمرت في قابل لم
يضم إحدى الثمرتين إلى الأخرى وهكذا القول في الزرع كله مستأخر ومشتبه فانه بتقديم ببلاد الطبر
ويستأخر ببلاد البرد واذا كان لرجل زرع بالبلدين معا ضم بعضه إلى بعض فاذا بلغ خمسة أوسق
وجبت فيه الصدقة (قال الشافعي) واذا زرع رجل في سنة زرع فلم يخرج منه خمسة أوسق وله زرع
آخر وهما اذا ضمما معا كانت فيهما خمسة أوسق فان كان زرعهما وحصدا معا في سنة واحدة فهما
كالزرع الواحد والثمر الواحد وان كان بذر أحدهما يتقدم عن السنة أو حصدا الآخر يستأخر عن
السنة فهما زرعان مختلفان لا يضم واحد منهما إلى الآخر (قال الشافعي) وهكذا اذا كان لرجل (١)
نخل مختلف أو واحد يحمل في وقت واحد حقلين أو سنة حقلين فهما مختلفان (قال الشافعي) واذا كان
النخل مختلف الثمرة ضم بعضه إلى بعض سواء في ذلك دقله وبرده والوسط منه وتؤخذ الصدقة من الوسط
منه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه قال
لا يخرج في الصدقة الجعور ولا مبي الفارة ولا (٢) عذيق ابن حبيب أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن سعد عن الزهري (قال الشافعي) وهذا تردى جدا ويترك
لصاحب الحائط جيد التمر من البردي والكميس وغيره ويؤخذ من وسط التمر (قال الشافعي) وهذا
مثل الغنم اذا اختلفت يترك منها فوق الثنية والجذعة قرب المال ويترك عليه ما دونها وتؤخذ الجذعة
والثنية لانها وسط وذلك أن الأغلب من الغنم أن تكون أسنانا كالأغلب من التمر أن يكون ألوانا فان
كان لرجل تمر واحد بردى كله أخذ من البردي وان كان جعورا كله أخذ من الجعور وكذلك ان كانت
له غنم صغار كلها أخذها منها (قال الشافعي) وان كان له نخل (٣) بردى صنفين صنف بردى وصنف لون أخذ

من كل واحد من الصنفين بقدر ما فيه وانما يؤخذ الوسط اذا اختلف التمر وكثر اختلافه وهو يخالف
المائنة في هذا الموضع وكذلك ان كان أصنافاً أحصى كل صنف منها حتى لا يشك فيه وعرض رب المال
أن يعطى كل صنف ما يلزمه أخذ منه

(باب كيف تؤخذ زكاة النخل والعنب)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن ابن شهاب عن سعيد
ابن المسيب عن عتاب بن أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في زكاة الكرم يخرص كل خمرص النخل
ثم يؤدى من كانه زبيبا كالأودى زكاة النخل ثم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن
نافع عن محمد بن صالح التمار عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم كان يبعث على الناس من يخرص كرومهم وثمارهم (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أخذ في كل
ثمرة يكون لها زبيب وثمار الجوز فيما علمت كلها تكون غرا أو زبيبا إلا أن يكون شيئا لا أعرفه (قال الشافعي)
وأحسب أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرص النخل والعنب شيئين أحدهما أن ليس لاهله منع
الصدقة فيه وأنهم ما يكون تسعة أعشاره وعشره لاهل السهمان (قال) وكثير من منفعة أهله به انما يكون
اذا كان رطباً وعنباً لأنه أغلى ثمنه غرا أو زبيبا ولو منعوه رطباً أو عنباً يؤخذ عشره أضرتهم ولو ترك
خرصه ضيع حتى أهل السهمان منه فإنه يؤخذ ولا يحصى نخرص والله تعالى أعلم وخلى بينهم وبينه لرفق بهم
والاحتياط لاهل السهمان (قال الشافعي) والخرص اذا حل البيع وذلك حين يرى في الحائط الحرة
والصفرة وكذلك حين يتمو بالعنب ويوجد فيه ما يؤكل منه وبأنى الخارص النخلة فيطوف بها حتى يرى
كل ما فيها ثم يقول خمرصا رطباً كذا ويقتص اذا صار غرا كذا يقسم على كيلها ثم يراعى يصنع ذلك بجميع
الحائط ثم يحمل مكيلته غرا وهكذا يصنع بالعنب ثم يخلى بين أهله وبينه فاذا صار زبيبا وغرا أخذ العشر على
ما خرصه غرا وزبيبا من التمرازيب (قال الشافعي) فان ذكر أهله أنه أصابته جائحة أذهبت منه شيئا
أو أذهبت له كله صدقوا فيما ذكر وأمنه وانما هم موافقوا وان قالوا قد أخذنا منه شيئا وذهب شيء لا يعرف
قدره قبل اتهموا بما ذهب ما شتم واتقوا الله ولا تدعوا إلا ما أحطتم به علموا أو اطعنوا ثم يأخذ العشر منهم بما
بقي ان كان فيه عشر وان لم يكن قسماً بقي في أيديهم واستهلكوا عشره لم يؤخذ منهم منه شيء وان قال هلك منه
شيء لا أعرفه قيل له ان ادعت شيئا وحلفت عليه طرحتنا على من عشره بقدره وان لم تدع شيئا تعرفه أخذنا
منك العشر على ما خرصنا عليك (قال الشافعي) فان قال قد أحصيت مكيلتي ما أخذت فكانت مكيلتي
ما أخذت كذا وما بقي كذا وهذا خطأ في الخمرص صدق على ما قال وأخذ منه لانه لا زكاة وهو فيها أمين
(قال الشافعي) فان قال قد سرق مني شيء لا أعرفه لم يضمن ما سرق وأخذت الصدقة منه مما أخذت وبني
اذا عرف ما أخذ وما بقي (قال الشافعي) وان قال قد سرق بعد ما صيرته الى الجرين فان سرق بعد ما يبس
وأمكنه أن يؤدى الى الوالى أو الى أهل السهمان فقد فطرط وهو ضامن وان سرق بعد ما صار قرا باسأ ولم
يمكنه دفعه الى الوالى (١) أو يقسمه وقد أمكنه دفعه الى أهل السهمان فهو ضامن لانه مفطرط فان جف التمر
ولم يمكنه دفعه الى أهل السهمان ولا الى الوالى لم يضمن منه شيئا وأخذت منه الصدقة عما استهلك هو وبني في يده
ان كانت فيه صدقة (قال الشافعي) واذا وجد بعض أهل السهمان ولم يجد بعضاً لم يدفعه اليهم ولا الى
الوالى ضمن بقدر ما استحق من وجد من أهل السهمان منه ولم يضمن حتى من لم يجتمع من أهل السهمان (قال
الشافعي) وان استهلكه كاه رطباً أو بسر بعد الخرص ضمن مكيلته خمرصه تراً مثل وسط عمره وان اختلف
هو والوالى فقال وسط عمرى كذا فان جاء الوالى ببينة أخذ منه على ما شهدت به البينة وان لم يكن عليه بينة أخذ
منه على ما قال رب المال مع يمينه وأقل ما يجوز عليه في هذا شاهد جليل أو رجل وامرأتين (قال

(قال) فأحب صومها الا

أن يكون حاجاً فأحب

له ترك الصوم يوم عرفة

لانه حاج مضح مسافر

وترك النبي صلى الله

عليه وسلم صومه في الحج

وليقتوى بذلك على الدعاء

وأفضل الدعاء يوم عرفة

(باب انتهى عن صيام

يومى الفطر والاغنى

وأيام التشريق)

(قال الشافعي) وأنهى

عن صيام يوم الفطر ويوم

الاغنى وأيام التشريق

لنهي النبي صلى الله عليه

وسلم عنها ولو صامها امتنع

لا يجدها يام بجز عنه

عندنا (قال المزني) قد كان

قال يجزئه ثم رجع عنه

(١) قوله أو يقسمه

كذا في النسخ والفطر

كتبه معصمه

(الشافعي) وليس قالوا أن يحلف مع شاهده ولا لاحد من أهل السهمان أن يحلف لأنه ليس بحال الشأما يحلف عنه دون غيره (قال الشافعي) وإن أصاب حائطه عطر فعمل أنه أن تركه الفرة فيه أضر بالخل وإن قطعها بعد ما يضر من بطل عليه كسب من غيرها كان له قطعها ويؤخذ عشرها مقطوعة فيقسم على أهل السهمان فإن لم يدفع عشرها إلى الوالي ولا إلى السهمان ضمن قيمته مقطوعا وإن لم يكن له مثل (قال الشافعي) وما قطع من غير نخله قبل أن يخل به لم يكن عليه فيه عشر وأكره ذلك إلا أن يكون قطع شيئا بأكله أو بطعمه فلا بأس وكذلك أكرهه من قطع الطلع إلا ما أكل أو أطم أو قطعه تخفيفا عن النخل ليحسن حلها فأما ما قطع من طلع الفحول التي لا تكون قرا فلا أكرهه (قال الشافعي) وإن صير التمر في الجرين استحقه فربش عليه ماء أو أحدث فيه شيئا فذلك النخل أو نقص فهو ضمان له لأنه الجاني عليه وإن لم يحدث منه إلا ما يعلم به صلاحه لم يضمنه (قال الشافعي) وإذا وضع التمر حيث كان يضره في جريته أو بيته أو داره فسرق قبل أن يحلف لم يضمن وإن وضعه في طريق أو موضع ليس بجريته فذلك ضمن عشره (قال الشافعي) وما أكل من التمر بعد أن يصير في الجرين ضمن عشره وكذلك ما أطم منه (قال الشافعي) وإذا كان النخل يكون تمر الحاميه ماله رطبا كله أو أطمه كله أو أكرهه ذلك وفيه عشره غراما مثل وسما (قال الشافعي) وإذا كان لا يكون تمر الحاميه أحببت أن يعلم ذلك الوالي وإن بامر الوالي من يبيع معه عشره رطبا فإن لم يفعل ثم صرعه عليه ثم يبيع رطبه أو يأخذ عشر رطب نخله ثمانية أكله كله أو استهلكه كله أخذ منه قيمة عشر رطبه ذهنا أو ورقا (قال الشافعي) وإن استهلك من رطبه شيئا بقي منه شيء فقال خذ العشر مما بقي فإن كان من ما استهلك أكثر من ثمانية أخذ عشر من ما استهلك وعشر مما بقي وكذلك لو كان أقل ثمانية فله رطبه رب المال إلا الثمن كان عليه أخذ من العشر (قال الشافعي) وإن كان النخل ليسا كين أخذ العشر مما بقي من الرطب وفعل ذلك رب المال أخذ المصدق كما أخذ لهم كل فضل تطوع به رب المال (قال الشافعي) وإن كان لرجل نخلا نخل يكون قرا ونخل لا يكون قرا أخذ صدقة الذي يكون قرا قرا وصدقة الذي لا يكون قرا كما وصفت (قال الشافعي) وإن عرض رب المال عن التمر على المصدق لم يكن له أن يأخذ به حال كان نظر أهل السهمان أو غير نظر ولا يهل ببيع الصدقة (قال الشافعي) فإن استهلكه وأعوزه أنه يجد قرا به حال جاز أن يأخذ قيمته منه لأهل السهمان وهذا كرجل كان في يده لرجل طعام فاستهلكه فله عليه مثله فإن لم يوجد فقيمه بأثمانه بالاستهلاك لأن هذا ليس ببيع من البيوع لا يجوز حتى يقبض (قال الشافعي) وإن كان يخرج نخل رجل بها فقطعه قبل أن ترضي فيه المرأة أو قطعه طافا خرب العطر كرهت ذلك ولا عشر عليه فيه ولا يكون عليه العشر حتى يقطعه بعدما يهل ببعه (قال) وكل ما أكلت في النخل لم يكن في العنب فهو مثل النخل لا يفتلغان (قال الشافعي) وإن كانت لرجل نخل فيها خمسة أوسق وعنب ليس فيه خمسة أوسق أخذت الصدقة من النخل ولم تؤخذ من العنب ولا يضم صنف إلى غيره والعنب غير النخل والنخل كله واحد في قيمته اليمين وكذلك العنب كله واحد يضم رويته إلى جيدة

(باب فضل الصدقة في رمضان وطلب القرامة)

(قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعيد عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في شهر رمضان وكان جبريل عليه السلام يلقاه في كل ليلة في رمضان فيعرض عليه القرآن فإذا انقضى كان أجود بالخير من الريح المرسلة (قال الشافعي) وأحب للرجل الزيادة بالخير في شهر رمضان اقتداء به وللملحة الناس فيه إلى ما أحلهم

(باب صدقة الفراس)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلو خير من حين اقتبس خير أقركم على ما أقركم الله تعالى على أن التمر يبتناو ببتكم قال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فيعرض عليهم ثم يقول إن شئتم فلتكم وإن شئتم فلي فلكوا يأخذونه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة فيعرض بينه وبين يهودي يبيع (قال الشافعي)

وعبد الله بن رواحة كان يحرص من فخلها ملكها النبي صلى الله عليه وسلم والناس ولا شك أن قدر ضروا به ان شاء الله تعالى ثم يخبرهم بعد ما يعلمهم الخرص بين أن يضمنوا له نصف ما خرص غراو يسلم لهم الفحل بما فيه أو يضمن لهم مثل ذلك التمر ويملوا الفحل بما فيه والعاملون يشتهون أن يكونوا ممن يجوز أمرهم على أنفسهم والمدة دون هذا المال يكون يجوز أمرهم على أنفسهم فإذا خرص الواحد على العامل وغيره جاز له الخرص (قال) ومن تؤخذ منه صدقة الفحل والعنب خلط فقم البالغ الحائز الأمر وغيره الحائز الأمر من الصبي والسفيه والمعتوه والغائب ومن يؤخذ له الخرص من أهل السهمان (١) وأكثر من أهل الأموال فإن بعث عليهم خرص واحد فن كان بالغاً جاز الأمر في ماله بخير ما خرص بعد الخرص فاختار ماله جاز عليه كما كان ابن رواحة يصنع وكذلك أن لم يخبرهم فرضوا فأما الغائب لا وكيل له والسفيه فليس بخير ولا يرضى فأجاب أن لا يبعث على العشر خرص واحد بهال ويبعث اثنان فيكونان كالقوتين في غير الخرص (قال الشافعي) وبعثه عبد الله بن رواحة وحده حديث منقطع وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مع عبد الله غيره وقد يجوز أن يكون بعث مع عبد الله غيره وإن لم يذكره كره عبد الله بن رواحة بأن يكون المتقدم وفي كل أحب أن يكون غارصان أو أكثر في المعاملة والعشر وقد قيل يجوز خرص واحد كما يجوز كما هم واحد فذا غاب عن قدر ما بلغ التمر جاز أخذ العشر على الخرص وأما غيب ما أخذ منه بما يؤكل منه وطباو يستهلكه بياضاً بغير احصاء (قال الشافعي) وإذا ذكر أهله أنهم أحصوا جميع ما فيه وكان في الخرص عليهم أكثر قبل منهم مع أيمانهم فإن قالوا كان في الخرص نقص عما عليهم أخذ منهم ما أفروا به من الزيادة في قرهم وهو مخالف القيمة في هذا الموضع لأنه لا سوق له يعرف به يوم الخرص كما يكون السلسلة سوق يوم التقويم وقد يتلف غيبطل عنهم فيما تلف الصدقة إذا كان التلف بغير اتفاقهم وتلف بالسرق من حيث لا يعلمون وضعية الفحل بالعطش وغيره (قال الشافعي) ولا يؤخذ من ثمن النضر غير الفحل والعنب فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الصدقة منهم ما كانوا يؤخذون من الكرسف ولا أعلمها تعجب في الزيتون لأنه آدم لأمأ كولد بنفسه وسواء الجوز فيها والوز وغيره مما يكون أدماً أو يابس ويدخلان كل هذا فأكهة لأنه كان بالحجاز قوتاً لأحد علمه (قال الشافعي) ولا يحرص من زرع لأنه لا يبين للخارص وقته والحائل دونه وأنه لم يختبر فيه من الصواب ما اختبر في الفحل والعنب وأن الخبر فيه مما خاص وليس غيرهما في معناه ما وصفت

(باب صدقة الزرع)

(قال الشافعي) رحمه الله ما جاع أن يزرعه الأعميون وييس ويدخرو يقتل ما كولا خبزاً أو سويقاً أو طيباً فيه الصدقة (قال الشافعي) وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أخذ الصدقة من الحنطة والشعير والذرة (قال الشافعي) وهكذا كل ما وصفت يزرعه الأعميون ويقتلونه فيؤخذ من العلس وهو حنطة والذرة واللسن واللسن واللسن كلها حصها وعسها وقولها ودخنها لأن كل هذا يؤكل خبزاً أو سويقاً وطيباً أو زرع الأعميون ولا يبين أن يؤخذ من (٢) الفسوان كان قوتاً لأنه ليس مما يثبت الأعميون ولا من حب الحنظل وإن اقتبث لأنه في أبعده من هذا المعنى من الفت وكذلك لا يؤخذ من حب شجرة بزية كالأبواخذ من بقر الوعش ولا من الثلباء صدقة (قال الشافعي) ولا يؤخذ من ثمن الثغاه ولا الأسيسون لأن الأكثر من هذا أنه ينبت للدواء ولا مما في معناه من حبوب الأدوية ولا من حبوب البقل لأنها كالفها كقوتها وكذلك الثغاه والبطيخ وجبه لاز كاذبه لأنه كالفها كقوتها ولا يؤخذ من حب العصفور ولا يزر الفجل ولا يزر بقل ولا سمسم

وتشاغل كثير منهم بالصوم والصلوة عن مكاسبهم

(باب الاعتكاف)

قال الشافعي أخبرنا مالك عن أبي الهادي عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التميمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الأوسط من شهر رمضان فلما كانت ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من صلاتهم من اعتكافه قال صلى الله عليه وسلم من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر

(١) قوله وأكثر كذا

في السج وأصل الزاوي

مزينة من التناخ وما

بعدها خبر المبتدأ فالتنبر كنهه معصمه

(٢) العنب بالفتح ثبت

بجته بزنة وبؤكل في

الجبب والاسبوش هو

البزق فلو أنوا الثغاه بالضم

وتشديد الفاء حسب

الحدود أو الحرف كذا

في كتب القصة كنهه معصمه

قال وأريت هذه الليلة
ثم أنسيتها قال ورأيتني
أبدي في صبيحتها في ماء
وملين فالتفتوها في العشر
الأواخر والتفتوها في
كل وتر فطرت السماء
من تلك الليلة وكان
المسجد على عريش
فوكف المسجد قال
أبو سعيد فاصرت
عيناي رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنصرف
علينا وعلى جبهته وأنه
أثر الماء والطين في
صبيحة إحدى وعشرين
(قال الشافعي) وحديث
النبي صلى الله عليه وسلم
يدل على أنهما في العشر
الأواخر والذي يشبه أن
يكون فيه ليلة إحدى

(باب تفريع زكاة الخنطة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا بلغ صنف من الحبوب التي فيها الصدقة خمسة أوسق ففيه الصدقة
والقول في كل صنف منه جمع جيد أو ردي أن يعد بالجد مع الردي كما يعد ذلك في التبرع غير أن اختلافه
لا يشبه اختلاف التبرع لانه إنما يكون صنفين أو ثلاثة فيؤخذ من كل صنف منه بقدره والتبرع يكون خسين
جنسا أو نحوها أو أكثر والخنطة صنفان صنف خنطة تداس حتى يبقى جها مكشوفالا حائل ودونه من كأم ولا
قع فلذلك إن بلغت خمسة أوسق ففيها الصدقة وصنف علس إذا دبست بقيت جثتان في كأم واحد لا يطرح
عنها الكأم إلا إذا أراد أهلها استعمالها وبذلك رأها أهلها أن طرح الكأم عنها يضرب بها فانها لا تبقى بقاء الصنف
الأخر من الخنطة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طرح عنها الكأم همس أو طرح في راح خفيفة
ظهرت فكانت جبا كالخنطة الأخرى ولا يظهره الدرأس كما يظهر الأخرى وذكر من جربها إنما إذا كان
عليها الكأم الباقي بعد الدرس ثم ألقى ذلك الكأم عنها صارت على النصف مما كبلت أولا فيخبر مالكها بين أن
يلقى الكأم وتكال عليه فإذا بلغت خمسة أوسق أخذت منها الصدقة وبين أن تكال بكأمها فإذا بلغت عشرة
أوسق أخذت منها صدقتها لأنها حينئذ خمسة فأيهما اختار لم يحمل على غيره فيضرب ذلك به (قال الشافعي)
فإن سأل أن تؤخذ منه في سنبلها لم يكن له ذلك وإن سأل أهل الخنطة غير العلس أن يؤخذ منه في سنبله لم
يكن ذلك لهم كما يخبر ببيع الجوز في قشره والذي يبقى عليه حرزله لانه لو نزع منه عمل فسادا الذي بقي عنه
ولا تجزئه فوق القشر الأعلى الذي فوق القشر الذي دونه (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل خنطة غير
علس وخنطة علس ضم أحدهما إلى الأخرى على ما وصفت الخنطة بكتلتها والعلس في أكمامها نصف كيلة
فإن كانت الخنطة التي هي غير علس ثلاثة أوسق والعلس وسقان فلا صدقة فيها لأنها حينئذ أربعة أوسق
(١) ونصف وإن كانت أربعة ففيها صدقة لأنها حينئذ خمسة أوسق الخنطة ثلاث والعلس الذي هو أربعة في
أكمامه اثنتان

(باب صدقة الحبوب غير الخنطة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يؤخذ من زرع فيه زكاة غير العلس صدقة حتى يطرح عنه كأمه ويكال ثم
تؤخذ منه الصدقة إذا بلغ خمسة أوسق فتؤخذ من الشعير ولا يضم شعير إلى خنطة ولا سلت إلى خنطة ولا شعير
ولا أرز إلى دخن ولا ذرة (قال الشافعي) والذرة ذرتان ذرة (١) بطيس لا كأم عليه ولا قع بضاء وذرة عليها
شيء أجز كالخلفة أو التفروق إلا أنه أرق وكشيرة الخنطة دقيق لا ينقص لها كيل ولا يخرج الجاطمونها
وقلما يخرج بالهرس فكلها ما يكال ولا يطرح ككيله شيء كما يطرح لأطراف الشعير الحديدة ولا قع
الذرة وإن كان مبان للذرة وهذا الأيبان الحبة لانه موصل بنفس الحلقة وكما لا يطرح لخنطة الشعير
ولا الخنطة شيء (قال الشافعي) ولا يضم الدخن إلى الجلبان ولا الحصى إلى العلس ولا الغول إلى غيره
ولا حبة عرفت باسم منفرد دون صاحبها وخلافها بائن في الخلفة والطعم والترا إلى غيرها وبضم كل صنف
من هذا أكبر إلى ما هو أصغر منه وكل صنف استطال إلى ما ندرج منه (قال الشافعي) ولا أعلم في
الترمس صدقة ولا أعلم في كل الادواء وتشكها لا قوتا ولا صدقة في بصل ولا ثوم لأن هذا لا يؤكل إلا بزرارا
أو دما (قال الشافعي) فإن قيل فاسم القطنية يجمع الحصى والعلس قبل نعم قد يفرق لهما أسماء منفرد
كل واحد منها باسم دون صاحبه وقد يجمع اسم الحبوب معها الخنطة والذرة فلا يضم بجماع اسم الحبوب
ولا يجمع إليها ويجمع التمر والزبيب في الخلوة وأن يخرجها ثم لا يضم أحدهما إلى الآخر فإن قيل فقد
أخذ عمر العشر من (٢) البط في القطنية قيل وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم من التمر والزبيب وما أنبت

(١) قوله ونصف كذا
في التسخ ولعل الكلمة
من زيادة التساخ أو
يكون قوله السابق والعلس
وسقان محررا والوجه
والعلس ثلاثة أوسق
كما هو ظاهر كنه صحيحه
(٢) قوله بطيس كذا
في الأصل وسأني بهذا
اللفظ ولم نقف عليه في
كتب اللغة كنه صحيحه
(٣) البط بفتحين قوم
ينزلون بالطنخين العراقيين
كذا في الصحاح كنه
صحيحه

الأرض مما فيه زكاة العشر وكان اجتماعه في أن فيه العشر غير دال على جمع بعضه إلى بعض وقد أخذ عمر
 من النبط من الزبيب والعقطنية العشر (١) فيضم الزبيب إلى العقطنية (قال الشافعي) ولا يؤخذ زكاة شيء مما
 أخرجت الأرض مما ليس حتى يبيس ويدرس كما وصفت ويبس ثمرة وزيبه وينتهي بيبسه فإن أخذ
 الزكاة منه رطباً كرهته له وكان عليه رده أو رد قيمته إن لم يوجده مثله وأخذه يابساً لا يجزى بيع بعضه
 ببعض رطباً لاختلاف نقصانه وأنه حينئذ مجهول (قال الشافعي) والعشر مقامه كالبيع (٢) فإن أخذه
 رطباً فليس في يده كمال يبق في يدي صاحبه فإن كان استوفى فذلائله وإن كان ما في يده أزيد من العشر رد
 الزيادة وإن كان أنقص أخذ النقصان وإن جهل صاحبه ما في يده واستهلكه فالقول قول صاحبه ورد هذا
 ما في يده إن كان رطباً حتى يبيس (قال) وهكذا إن أخذ الحنطة في أكمامها (قال الشافعي) وإن أخذه
 رطباً ففسد في يدي المصدق فالمصدق ضامن لمثله لصاحبه أو قيمته إن لم يوجده مثل ويرجع عليه بأن يأخذ
 عشرة منه يابساً (قال الشافعي) ولو أخذ رطباً من غنبل لا يصير زبيباً أو رطباً لا يصير تمرًا كرهته وأمرته
 برده لما وصفت من أنه لا يجوز بيع بعضه ببعض رطباً فإن استهلكه ضمن مثله أو قيمته وتراد الفضل منه
 وكان شريكاً في الغنبل يبيعه ويعطى أهل السهان عنه وإن كان لا يترتب فلو قسمه غنماً موازنة وأخذ
 عشرة وأعطى أهل السهان كرهته ولم يكن عليه غرم

(باب الوقت الذي تؤخذ فيه الصدقة مما أخرجت الأرض)

(قال الشافعي) رجع الله تعالى إذا بلغ ما أخرجت الأرض ما يكون فيه الزكاة أخذت صدقته ولم ينتظر بها
 حول لقول الله عز وجل وأوحى به يوم حصاده ولم يجعل له وقتاً إلا الحصاد وأحل قول الله عز وجل يوم
 حصاده إذا صلح بعد الحصاد وأحل يوم يحصدون لم يصلح فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن
 تؤخذ بعد ما يحف لا يوم يحصد التخل والغب والاخت من نماز يباو ترا فكان كذلك كل ما يصلح يحفوف
 ودرس مما فيه الزكاة مما أخرجت الأرض وهكذا زكاة ما أخرج من الأرض من معدن لا يؤخذ حتى
 يصلح فيصير ذهباً أو فضة ويؤخذ يوم يصلح (قال الشافعي) وزكاة الركا يوم يؤخذ لانه صالح بحاله لا يحتاج
 إلى إصلاح وكله مما أخرجت الأرض

(باب الزرع في أوقات) الزرع زرع مرة فتخرج فتصد ثم تستخلف في كثير من المواضع فتصد أخرى
 فهذا كله كصدقة واحدة يضم بعضها إلى بعض لانه زرع واحد وإن استأخرت حصدته إلا أن
 الشافعي) وهكذا إذا بذرت وقت البذر بذرت اليوم وبذر بعد شهر لأن هذا كله وقت واحد للزرع وتلاحق
 الزرع فيه متقارب (قال) وإذا بذرت ردة بطيساً وجرأ ومجنونة (٣) وهما في أوقات فأدرك بعضها قبل بعض ضم
 الأول المدرك إلى الذي يليه والذي يليه إلى المندوب بعده فلهذا فإذا بلغ كله خمسة أو ست وجبت فيه الصدقة
 (قال الشافعي) وإذا كان حائطاً فيه غنبل أو رطب فبلغ بعضه قبل بعض في عام واحد وإن كان بين ما يحف
 ويقطف منه أولاً وآخر الشهر أو أكثر وأقل ضم بعضه إلى بعض وهذه ثمرة واحدة لأن ما يخرج الأرض كله
 يدرك هذا وبذر هذا (قال) وإذا كانت حل تخللات بطنين فيكون فبين الرطب والبسر والبلح والطلع في
 وقت واحد فيجوز الرطب ثم يدرك البسر فيجوز يدرك البلح فيجوز يدرك الطلع فيجوز ضم هذا كله وحسب
 على صاحبه كما يحسب اطلاعاً واحدة في جذع واحدة لانه ثمرة واحدة (قال الشافعي) وإذا
 كان لرجل حائط نجعد وأخر بالشعف وأخر بنامة فجذ التهامي ثم الشعف ثم التجدي فهذه ثمرة عام واحد
 يضم بعضها إلى بعض وإن كان بينهما الشهر والشهران (قال الشافعي) وبعض أهل اليمن يزعمون في السنة
 السنة مرتين في الخريف ووقت يقاله الشباط فإن كان قوم يزعمون هذا الزرع أو يزعمون في السنة
 ثلاث مرات في أوقات مختلفة من خريف وربيع وحجيم أو صيف فزعموا في هذا حنطة وأرزاً وأجافاً

(١) قوله فيضم كذا
 في السبع ولعل المعنى
 على الاستفهام أي أقبضم
 الخ كتبه محممه
 (٢) قوله كمال يبق الخ
 كذا في السبع ولعل
 في العبارة تحريفاً والوجه
 والله أعلم كان كما يبق
 الخ وانظر كتبه محممه
 (٣) قوله وهسم كذا
 في السبع ولعلها من
 تحريف الناصح والوجه
 وهي كتبه محممه

كان من صنف واحد ففيه أفاضل منها أن الزرع إذا كان في سنة واحدة فأدرك بعضه قبل بعضه
في غير هاتين بعضه إلى بعض ومنها أنه يضم ما أدرك منه في سنة واحدة وما أدرك في السنة الثانية
ضم إلى ما أدرك من سنة التي أدرك فيها ومنها أنه إذا زرع في أزمان مختلفة كما وصفت لم يضم بعضه إلى
بعض (قال الشافعي) وأما ما زرع في خريف أو بكر ثم منتهى فالحري منه فالحري ثلاثه أشهر فضم
بعضه إلى بعض وكذلك ما زرع في الربيع في أول شهريه وآخرها وكذلك الصيف إن زرع فيه (قال)
ولا يضم زرع سنة إلى زرع سنة غيرهما ولا ثمرة سنة إلى ثمرة سنة غيرها وإن اختلف المصدق ورب الزرع وفي يده
زرع فقال هذا زرع سنة واحدة وقال رب الزرع بل سنتين فالقول قول رب الزرع مع عينه إن اتهم وعلى
المصدق البينة فإن أقام البينة ضم بعضه إلى بعض وهذا هكذا في كل ما فيه صدقة

(باب قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض)

(قال الشافعي) رحمه الله بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولاً معناه ما سقي بنضح أو لم يرب فيه
نصف العشر وما سقي بغيره من عين أو سماء ففيه العشر (قال الشافعي) وبلغني أن هذا الحديث هو أصل من
حديث ابن أبي ذباب عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم أعلم مخالفاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول صدقة التيسر والزروع ما كان غلها
أو كرمها أو زرعها أو شعيها أو سلتها ما كان منه بعلاً أو يسقى بنهر أو يسقى بالعين أو غيرهما بالمطرق فيه العشر في كل
عشرة واحد وما كان منه يسقى بالضح ففيه نصف العشر في كل عشرين واحد (قال الشافعي) فهذا
ناخذ فكل ما سقته الانهار أو السيول أو البحار أو السماء أو زرع غير ما فيه الصدقة ففيه العشر وكل
ما يزرع برشاء من تحت الأرض المسقية يسب فوقها ففيه نصف العشر وذلك أن يسقى من بئر أو نهر
(١) أو بجبل يبلو يزرع أو يغرب بغيره أو بقره أو غيرها أو بزرق أو بحلة أو دولا ب (قال) فكل
ما سقى هكذا ففيه نصف العشر (قال) فإن سقى شيء من هذا بنهر أو سيل أو ما يكون فيه العشر فلم يكف
حتى سقى بالقرب فالقياس فيه أن ننظر إلى ما عاش بالسقيتين فإن كان عاش بهما صنفين كان فيه ثلاثة أرباع
العشر وإن كان عاش بالسيل أكثر زديفه بقدر ذلك وإن كان عاش بالقرب أكثر نقص بقدر ذلك (قال)
وقد قيل ينظر إلى ما عاش به أكثر فتكون صدقته فإن عاش بالسيل أكثر فتكون صدقته العشر أو عاش
بالقرب أكثر فتكون صدقته نصف العشر (قال الشافعي) وإن كان فيه خبر فالحري وأولى به والأقل قياس
ما وصفت والقول قول رب الزرع مع عينه وعلى المصدق البينة إن خالفه به (قال الشافعي) وأخذ
العشر أن يكال رب المال تسعوا يأخذ المصدق العاشر وهكذا أخذ نصف العشر يكال رب المال تسعة
عشر ويأخذ المصدق تمام العشر من (قال) فإذا زادت على عشرة مما لا يلفها أخذ منه بحساب وسواء ما زاد
بما قل أو أكثر إذا وجبت فيه الصدقة ففي الزيادة على العشر صدقتها (قال) ويكال رب المال ووالى الصدقة
كيلاً واحداً لا يلف منه شيء على المكال ولا يدق ولا يزلل المكال ويوضع على المكال فما أسلرأسه أفرغ
به وإن بلغ ما يؤخذ نصف عشرة تسعة أو سقى أخذت منه الصدقة كما تؤخذ الصدقة فيما يؤخذ عشره (قال)
وإن حتى الترفى قريب أو جلال أو جوار أو قوارير قد عارب التمر والى الصدقة إلى أن يأخذ الصدقة منه عدداً
أو وزناً لم يكن ذلك وكان عليه أن يأخذ مكياله على النخوص (قال) وكذلك لو أغفل النخوص فوجد في يده
تمراً أخذ كيلاً وصدق رب المال على ما بلغ كيلاً وما مضى منه رطباً أخذ على التصديق له أو خرصه فأخذ
على النخوص (قال الشافعي) وهكذا الدعاء إلى أن يأخذ منه خنطة أو شيئاً من الحبوب جزافاً أو معاتقاً
غراماً أو عية أو وزناً لم يكن ذلك وكان عليه أن يستوفي ذلك منه (قال الشافعي) وإذا غفل الوالي النخوص
قبل قول صاحب التمر معينه

لم يميز صوم شهر رمضان
بغير تطوع وفي اعتكافه
صلى الله عليه وسلم
في رمضان دليل على
أنه لم يضم الاعتكاف
فتهموا ورجعكم الله
ودليل آخر لو كان
الاعتكاف لا يجوز إلا
مقترباً للصوم لخرج منه
الصائم بالليل نثر وجهه
فيه من الصوم لما لم يخرج
منه من الاعتكاف بالليل
ونخرج فيه من الصوم
ثبت منقرداً بغير الصوم
وقد أمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم هران
باعتكاف ليلة كانت
عليه نذراً في الجاهلية
ولا صيام فيها (قال
الشافعي) ومن أراد أن

(١) أو بجبل النبل بالفتح التز
الذي يخرج من الأرض
والزرقان من الزمان
يبين على رأس البئر من
جانبها فتوضع عليها
النعامة وهي خشبة
تعرض عليها ثم تعلق فيها
البكرة فيستقي بها والحلة
مقبضون يستقي عليها كما
في كتب الفقه كنه
مصححه

(باب الصدقة في الزعفران والورس)

(قال الشافعي) ليس في الزعفران والورس صدقة لان كثير من الاموال لاصدقة فيها وانما اخذنا الصدقة خبرا او بحاقى معنى الخبر والزعفران والورس طيب لا قوت ولا زكاة في واحد منهما والله تعالى اعلم كالا يكون في غيره ولا يفسد ولا يغير من الطيب زكاة (قال) وكذلك لا خسر في تولد ولا زكاة في شيء بغيره البصر من حليته ولا يؤخذ من صيده

يعتكف العشر الاوخر
دخل فيه قبل القروب
فاذا هل سؤال فقد اتم
العشر ولا بأس أن يشترط
في الاعتكاف الذي
أوجبه بأن يقول ان
عرض لي عرض
خرجت ولا بأس أن
يعتكف ولا ينوي
أيا ما بقي شاء يخرج
واعتكاف في المسجد

(باب أن لا زكاة في العسل) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن الحرث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن أبيه عن سعد بن أبي ذباب قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسألت ثم قلت يا رسول الله اجعل لقومي ما أسألو عليه من أموالهم قال ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم واستعطني عليهم ثم استعطني أبو بكر ثم عمر قال وكان سعد من أهل السراة قال فكلمت قومي في العسل فقلت لهمزكوه فانه لا خير في عمر لا تزكي فقالوا كم ترى قال قلت العشر فأخذت منهم العشر فأنتيت عمر بن الخطاب فأخبرته بما كان قال فقبضه عرفه فباعه ثم جعل منه في صدقات المسلمين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر قال جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي وهو يعني أن لا يأخذ من الخيل ولا من العسل صدقة (قال الشافعي) رجه الله تعالى وسعد بن أبي ذباب يحكي ما يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر بأخذ الصدقة من العسل وأنه شيء رأه ففتوح به أهله (قال الشافعي) لا صدقة في العسل ولا في الخيل فان تطوع أهلها بشئ قبل منهم وجعل في صدقات المسلمين وقد قبل عمر بن الخطاب من أهل الشام أن تطوعوا بالصدقة عن الخيل وكذلك الصدقة عن كل شيء تقبل عن تطوع بها

(باب صدقة الورق)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق صدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا عمرو بن يحيى المازني قال أخبرني أبي أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك قال أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي مصعب عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة (قال الشافعي) وهذا أنا أخذنا هذا ما بلغ الورق خمس أواق وذلك ما تدرهم بدرهم الاسلام وكل عشر تدرهم من دراهم الاسلام وزن سبعة مثاقيل من ذهب بمقال الاسلام في الورق الصدقة (قال الشافعي) وسواء كان الورق دراهم جبال أم مائة غايه سعرها عشرة دينارا أو ورقاتها ثمان عشر دينارا أو دينار أو أكثر إلى قيمته من غيره لان الزكاة فيه نفسه كالا انظر إلى ذلك في الماشية ولا الزرع وأضم كل جبد من صنف الذي ردى عن صنفه (قال الشافعي) وان كانت لرجل ما تدرهم تنقص حبة أو أقل وتجوز جواز الزكاة أولها فضل على الوازنية غير هافلاز كافها كالا كانت له أربع من الابل نسوي ألف دينار لم يكن فيها شاة وفي خمس من الابل لا نسوي عشرة دنانير شاة وكالا كانت له أربعة أو ست ردى خير قيمته من مائة وسق لو لم يكن فيها زكاة (قال) ومن قال بغير هذا فقد خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالجواب الزكاة في أقل من خمس أواق وقد طرحتها النبي صلى الله عليه وسلم في أقل من خمس أواق (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل ورق ودينه ورق جسد أخذ من كل واحد منهما بقدر الزكاة التي وجبت عليه من الجسد بقدره ومن الردى بقدره (قال) وان كانت له ورق محمول عليها نحاس أو غش أمرت بتصفيتها وأخذت زكاتها إذا صفت إذا بلغت ما تجب فيه الزكاة وإذا انقطع فأدى عنها ورقا غير محمول عليه الغش دونها قبل منه وأكرمه الورق

(١) وليس نذافي النسخ
بالاو او لعلها ثبت لتكون
هذه الجملة بقية حديث
كالا يخفى كتبه معصمه

المختسوس ثلاثين غيرة أحدا أو مئوت في غيرة وارثه أحدا (قال الشافعي) وبضم الورك التبرالي الدراهم
المضروبة (قال) وإذا كانت لرجل فضة قد خلطها بذهب كان عليه أن يدخلها النار حتى يميز بينهما
فيخرج الصدقة من كل واحد منهما وإن أخرج الصدقة من كل واحد منهما على قدر ما أحاط به فلا بأس
وكذلك إن لم يحيط به فاحتاط حتى يستيقن أن قد أخرج من كل واحد منهما ما فيه أو أكثر فلا بأس (قال)
وإن ولى أخذ ذلك منه الوالي لم يكن له قبول هذا منه إلا أن يحلف على شيء يحيط به فيقبله منه فاما ما غاب عنه
عنه فلا يقبل ذلك منه فيه حتى يقول له أهل العلم لا يكون فيه أكثر مما قال وأن لم يقلوا له لم يحلف على
أحاطة أذاته عليه فأخذ من كل واحد منهما الصدقة بقدر ما فيه (قال الشافعي) وإن كانت له فضة
ملطوخة على لجام أو مغموة بها صدقة فكانت غير فتكون شيئا أن جمعت بالنار فعليه إخراج الصدقة عنها وإن
لم تكن غير ولا تكون شيئا فهي مستهلكة فلا شيء عليه فيها (قال الشافعي) وإن كانت لرجل أقل من خمس
أواق فضة حاضرة وما بين خمس أواق فضة دينارا أو غائبة في تجارة أحصى الحاضرة وانظر الدين فاذا اقتضاء
وقوم العرض الذي في تجارة فبلغ ذلك كله ما يؤدى فيه الزكاة أذاها (قال الشافعي) وزكاة الورق والذهب
ربع عشرة وما زاد عليه ولا ينقص منه (قال الشافعي) وإذا بلغ الورق والذهب ما تجب فيه الزكاة أخذ
ربع عشرة وما زاد على أقل ما تجب فيه الزكاة أخذ ربع عشرة ولو كانت الزكاة قد أخطأ أخذ ربع عشرة

(باب زكاة الذهب)

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ولا أعلم اختلافا في أن ليس في الذهب صدقة حتى يبلغ عشرين
مثقالا فإذا بلغت عشرين مثقالا ففيها الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله والقول في أنها إنما تؤخذ منها
الزكاة بوزن كان الذهب جيد أو رديئا أو دنائرا أو نائرا أو تبرا كهو في الورق وإن الدنانير إذا نقصت عن
عشرين مثقالا حبة أو أقل من حبة وإن كانت تجوز كما تجوز الوازنة أو كان لها فضل على الوازنة لم يؤخذ
منها زكاة لأن الزكاة بوزن وفيما خلط به الذهب وغاب منها أو حضر كالقول في الورق لا يختلف في شيء منه
(قال الشافعي) وإذا كانت لرجل عشرين مثقالا من ذهب أو اقراصا أو خمس أواق فضة الاقراصا لم
يكن في واحد منهما زكاة ولا يجمع الذهب إلى الورق ولا الورق إلى الذهب ولا صنف ما فيه الصدقة إلى
صنف (قال) وإذا لم يجمع التبرالي الزبيب وهو ما يخرج صان وبعثران وهو ما حلوان معا أو أشد تقاربا في الثمر
وانخلقة من الذهب إلى الورق فكيف يجوز لأحد أن يلفظ بأن يجمع الذهب إلى الفضة ولا يشبهان في الوزن
ولا نمن ويحفل الفضل في أخذهما على آخر فكيف يجوز أن يجمع ما من جمع بينهما فقد خالف سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم في أنه قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة فأخذ هذا في أقل من خمس
أواق فإن قال قد ضمت إليها غير ما قبل فضم إليها ثلاثين مثقالا أو أقل من ثلاثين بقره فإن قال لا أنهما وإن
كانت مما فيه الصدقة لأنها ليست من جنسها فكذلك الذهب ليس من جنس الفضة ولا يكون على رجل زكاة
في ذهب حتى يكون عشرين دينارا في أول الحول أو آخره فإن نقصت من عشرين قبل الحول يوم ثم غت
عشرين لم يكن فيها زكاة حتى يستقبل بها حول من يجمع (قال) وإذا غنم رجل في الذهب فاصاب ذبا
فضة لا يضم الذهب الفضل إلى الذهب قبله والذهب قبله على حوله ويستقبل بالفضل حولان يوم أفاد
كالفاضة غيره من غير جمع الذهب وهكذا هذا في الورق يختلف

(باب زكاة الفضة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ما عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها كانت
تلي بنات أخيهما يناهين في حجرها من الحللى ولا يخرج منهن زكاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال

فيه فلا شيء عليه ولا
يقيم بعد فراغه ولا
بأس أن يشتري ويبيع
ويحيط ويحالي العلماء
ويحدث بما أحب ما لم
يكن مأثما ولا يفسده
سبب ولا جسد ولا
يسود المرضي ولا يشهد
الجنانة إذا كان اعتكافه
واجبا (قال) ولا بأس
إذا كان مؤذنا أن يصعد
المئذنة وإن كان خارجا
وأكره الأذان بالصلاة
لقوله وإن كانت عليه
شهادة فعليه أن يحجب
فإن فعل خرج من
اعتكافه وإن مرض
أو أخرجه السلطان
واعتكافه واجب فلذا
برئ أو حلى عنه بنى

أخبرنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة أن عائشة رضي الله عنها كانت تحلى بنات أخها بالذهب والفضة
 لا تخرج زكاته أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن نافع عن ابن عمر أنه كان يحلى
 بناته وجواريه الذهب ثم لا يخرج منه الزكاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شيبان عن
 عمرو بن دينار قال سمعت رجلا يسأل جابر بن عبد الله عن الحلي أفضه زكاة فقال جابر لا فقال وان كان يبلغ
 ألف دينار فقال جابر كثير (قال الشافعي) ويروى عن ابن عباس وأنس بن مالك ولا أدري أثبت عنهم معنى
 قول هؤلاء ليس في الحلي زكاة ويروى عن عمرو بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص أن في الحلي زكاة
 (قال الشافعي) المال الذي يجب فيه الصدقة بنفسه ثلاثين ذنبا ذهب وفضة وبعض نبات الأرض وما
 أصيب في أرض من معدن وركاز وما شية (قال) وإذا كان لرجل ذهب أو ورق في مثلهما زكاة فالزكاة
 فيها عينا يوم يحول عليها الحول كأن كانت له مائة درهم تسوى عشرة دنانير ثم غلت فصارت تسوى عشرين
 دينارا ورخصت فصارت تسوى دينارا فالزكاة فيها نفسها وكذلك الذهب فان تجر في المائتي درهم فصارت
 ثلثمائة درهم قبل الحول ثم حال عليها الحول زكى المائتين لحولها والمائة التي زادتها لحولها ولا يضم ماريح
 فيها إلا لأنه شيء ليس منها (قال الشافعي) وهذا يخالف أن علك مائتي درهم ستة أشهر ثم تشرى بها
 عرضا للتجارة فيحول الحول والعرض في يده فيقوم العرض بزيادة أو نقصه لأن الزكاة حينئذ تحول في
 العرض بنسبة التجارة وصار العرض كالدراهم يحسب عليه حول الدراهم فيه فإذا انقضت عن العرض بعد
 الحول أخذت الزكاة من ثمنه بالغام بالغ لان الحول قد حال عليه وعلى الأصل الذي كانت فيه الزكاة فاشترى
 به (قال الشافعي) ولكن لو نض عن العرض قبل الحول فصار درهم لم يكن في زيادته زكاة حتى يحول
 عليه الحول وصار الحكم إلى الدراهم لأنها كانت في أول السنة وآخرها درهم وحالت عن العرض (قال
 الشافعي) وهذا يخالف نماء الماشية قبل الحول وبوافق نماءها بعد الحول وقد كتبت نماء الماشية في
 الماشية (قال الشافعي) والخطأ في الذهب والفضة كالخطأ في الماشية والحرف لا يختلِفون (قال
 الشافعي) وقد قيل في الحلي صدقة وهذا ما استخيرا لله عز وجل فيه (قال الربيع) قد استخيرا لله عز وجل
 فيه أخبرنا الشافعي وليس في الحلي زكاة ومن قال في الحلي صدقة قال عمرو بن من فضة قد جعل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في مثل وزنه صدقة ووزن من ذهب قد جعل المسلمون فيه صدقة (قال الشافعي) ومن
 قال فيه زكاة فكان منقطعاً منظوماً بغيره ميزه ووزنه وأخرج الزكاة منه بقدر وزنه أو احتاط فيه حتى
 يعلم أنه قد أدى جميع ما فيه أو أداه وزاد (١) وقال فيما وصفت فيما موته بالفضة وزكاة حلية السيف
 والمصحف والخاتم وكل ذهب وفضة كان يملكه بوجه من الوجوه (قال الشافعي) ومن قال لا زكاة في الحلي
 ينبغي أن يقول لا زكاة فيما جاز أن يكون حلياً ولا زكاة في خاتم رجل من فضة ولا حلية سيفه ولا مصحفه
 ولا منطقتة إذا كان من فضة فان اتخذ من ذهب أو اتخذ لنفسه حلي امرأة أو فلانة أو دملجين أو غيرهم
 حلي النساء ففيه الزكاة لأنه ليس له أن يتختم ذهباً ولا يلبسه في منطقة ولا يتقلده في سيف ولا مصحف
 وكذلك لا يلبسه في درع ولا قباء ولا غيره بوجه وكذلك ليس له أن يتحلى (٢) مسكنتين ولا خنثيين ولا فلانة
 من فضة ولا غيرها (قال الشافعي) ولما رأنا أن يتحلى ذهباً ورقيقاً ولا يحل في حليها زكاة من لم يرق الحلي
 زكاة (قال الشافعي) وإذا اتخذ الرجل أو المرأة من ذهب أو ورق زكاة في القولين معا فان كان انا
 فيه ألف درهم قيمته مصوغاً الفان فاعاز كانه على وزنه لا على قيمته (قال) وإذا انكسر حليها فأرادت أخلافه
 أو لم ترده فلا زكاة فيه في قول من لم يرق الحلي زكاة إلا أن تريد إذا انكسر أن تجعله مالا تكتنه فزكاة
 (قال) وإذا اتخذ الرجل أو المرأة أنية ذهب أو فضة ففيها الزكاة في القولين معا ولا تسقط الزكاة في واحد
 من القولين إلا فيما كان حلياً بليس (قال الشافعي) وان كان حلياً بليس أو يدخر أو يعار أو يكرى فلا زكاة
 فيه وسواء في هذا أكثر الحلي لمرأة أو مضعف أو قل وسواء فيه الفتوح والخواتم والتاج وحلي العرائس

فان مكث بعد برئه شيئاً
 من غير عذر ابتداء وان
 خرج لغير حاجة نقض
 اعتكافه فان نذر اعتكافاً
 بصوم فافطر استأنف
 (وقال) في باب ما جمعت
 له من كتاب الصيام
 والسنن والآثار لا يباشر
 المعتكف فان فعل
 أفسد اعتكافه (وقال)
 في موضع من مسائل في
 الاعتكاف لا يفسد
 الاعتكاف من الوطء
 إلا ما يوجب الحد (قال
 المزني) هذا أشبه بقوله

(١) قوله وقال فيما
 وصفت الخ كذا في
 النسخ وانظر حررتيه
 معجمه
 (٢) مسكنتين تنفيه مسكة
 بالتحريك وهي السوار
 من الذبل والقرون
 والعاج والذبل بالفتح
 جلد السلحفاة يجعل
 منه الامشاط والمسك
 كذا في كتب اللغة
 كتبه معجمه

والصوم والنجس من
الجماع فلما لم يفسد عنده
صوم ولا نجس عياصرة
دون ما وجب الحسد
أو الانزال في الصوم كانت

(١) دسره البحر ابي
دفعه المخرج والقاء الى
السط فلاز كافي
(٢) المرمي بالظن والى
معناه حافظ الاجساد
وهو ماء أسود كالفار

يقطس من سقف
نور من بلد بعمال
اصطنع بفارس فيجد
قطعا يوجد نوع منه
بساط البحر الغربي
من أعمال قريظة
وبمواضع غير ذلك كذا
في تذكرة داود

(٣) القليسة بفتح
القاف والياء نسبة الى
قبل من ناحية الفرع
بضم الفاء وسكون الراء
موضع بين نخلة والمدينة
كذا في كتب اللغة

(٤) حافظ قال ابن
الاعرابي حقد المعدن
اذا لم يخرج منه شيء
ونعت منالته ومعدن
حافظ اذا لم ينل شيئا
الجوهري واحقد القوم
اذا طلبوا من المعدن
شيئا فلم يجدوا اه كذا
في اللسان كتبه

وغير هذا من الخلق (قال الشافعي) ولو ورث رجل حليا واشترى امرأة من أهلها أو خدما مهيبة أو
عارية أو أوصد ذلك لم يكن عليه زكاة في قول من قال لا زكاة في الخلق اذا أوصد لمن يصلح له فان لم يرد هذا
أو أراد نيل به فعليه فيه الزكاة لانه ليس له به يد وكذلك ان اراده ليكره

(باب ما لا زكاة فيه من الخلق) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وما جعل النسا به أو أذخره
أو أذخره الرمال من الثور ووزر جسد وباقوت ومجان وحاشية يجر وغيره فلاز كافي فيه ولا زكاة الا في ذهب
أو ورق ولا زكاة في صفر ولا حديد ولا رصاص ولا حجارة ولا كبريت ولا مما أخرج من الارض ولا زكاة
في عنبر ولا ثور أو خلد من البحر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة
عن حماد بن زيد عن أنيسة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما نهى الله ليس في العنبر زكاة انما هو شيء
(١) دسره البحر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن
ابن عباس أنه سئل عن العنبر فقال ان كان فيه شيء فليس فيه الخمس (قال الشافعي) ولا شيء فيه ولا في
مسك ولا غيره مما خالف الرثار والحلوت والماشية والذهب والورق

(باب زكاة المعادن)

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال واذا عمل في المعادن فلاز كافي في ما يخرج منها الا ذهب أو
ورق فاما السكك والرصاص والحديد والكبريت (٢) والموميا وغيره فلاز كافي فيه (قال
الشافعي) واذا خرج من ذهب أو ورق فكان غير متميز حتى يعلم بالنار والطين أو التمسك سيل فلاز كافي
فيه حتى يصير ذهباً أو ورقاً ويميز ما اختلط به من غيره (قال الشافعي) فان سأل رب المعدن المصدق ان يأخذ
زكاته مكابله أو موازنة أو مجازفة لم يكن له ذلك وان فعل فذلك مردود وعلى صاحب المعدن اصلاحه حتى
يصير ذهباً أو ورقاً ثم يؤخذ منه الزكاة (قال) وما أخذ منه المصدق قبل ان يحصل ذهباً أو ورقاً فالمصدق ضامن
له والقول فيما كان فيه من ذهب أو ورق فقول المصدق مع يمينه ان استهلكه وان كان في يده فقال هذا
الذي أخذت منك فاقول قوله (قال الشافعي) ولا يجوز بيع تراب المعادن بحال لانه فضة أو ذهب مختلط
بغيره غير متميز (قال الشافعي) وقد ذهب بعض أصحابنا الى أن المعادن ليس زكراً وان فيها الزكاة أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم ان النبي
صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث الخزفي معادن (٣) القليعة وهي من ناحية الفرع فتلك المعادن
لا يؤخذ منها الزكاة الى اليوم (قال الشافعي) ليس هذا بما يشبهه أهل الحديث رواية ولو أنبتوه لم يكن فيه
رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم الاقطاعه فاما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي
صلى الله عليه وسلم فيه وقد ذهب بعض أهل ناحيتنا الى أن في المعادن الزكاة (قال) وذهب غيرهم الى أن
المعادن زكراً في الخمس (قال) فن قال في المعادن الزكاة قال ذلك فيما يخرج من المعادن فيما تكلفت فيه
المؤنة فيما يحصل ويطن ويدخل النار (قال) ونوقاله فيما وجد ذهباً بمجمعة في المعادن وفي البطيء في أثر
السيل مما يخلق في الارض كان مذهباً ولو فرق بينه فقال كل هذا زكراً لان الرجل اذا أصاب البدر المجمعة
في المعادن قبل قد زكروا له فيما وجد في البطيء في أثر المطر وجعله زكراً دون ما وصفت مما لا يصل اليه
الا بتحصيل ويطعن كان مذهباً (قال الشافعي) وما قيل منه فيه الزكاة فلاز كافي فيه حتى يبلغ الذهب منه
عشر من مثقالا والورق منه خمس أواق (قال) ويحصي منه ما أصاب في اليوم والايام المتتالية ويضم بعضه
الى بعض اذا كان عمله في المعدن متتابعاً واذا لم يكن متتابعاً لم يضم ما أصاب بالحل الاخرى ما أصاب بالحل
المعدن غير (٤) حافظ فقطع العامل العمل فيه ثم انما نفعه لم يضم ما أصاب بالحل الاخرى ما أصاب بالحل
الاول قل قطعه أو كثره واطمع ترك العمل بغير عذر أداه أو علة مرض فاذا كان العذر أداه أو علة من مرض

مضى أمكنه عمل فيه وليس هذا فاعلم أن العمل كله يكون هكذا وهكذا الزمان عليه أجره وأجره عليه
فكان على العمل فبما كان هذا العمل لم يقطع ولا يقطع فيه إلا ما وصفت قبل وأكثر (قال الشافعي) ولو تابع العمل
في المعدن فقد لم يقطع العمل فيه فبما أصاب منه بالعمل إلا أن العمل الأول لا يقطع فيه ولا يقطع
في كل يوم سبيل المعدن ولو تابع العمل لم يقطع فيه فبما أصاب منه بالعمل إلا أن العمل الأول لا يقطع فيه ولا يقطع
ولا يقطع فيه فبما لم يقطع ولا يقطع فيه إلا ما وصفت مع القطع وغير القطع

(باب ذكر الركاك)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة
ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاك الخمس أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في
الركاك الخمس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي
سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاك الخمس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان
عن داود بن شاور بن يعقوب بن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في
كازو جدد من جبل في غربة جاهلية أن وجدته في قرية مسكونة أو سبيل (١) ميتة فدفنته وإن وجدته في غربة
جاهلية أو في قرية غير مسكونة فدفنته وفي الركاك الخمس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي لا أشك فيه أن
الركاك دفن الجاهلية (قال الشافعي) والذي أنا واقف فيه الركاك في المعدن وفي التراب الخلق في الأرض
(قال) والركاك الذي فيه الجسد دفن الجاهلية ما وجد في غير ملك لأحد في الأرض التي من أجزائها كانت له
من بلاد الإسلام ومن أرض الموأث وكذلك ما في الأرض من بلاد الحرب ومن بلاد الفتح إلا أن يكونوا
صالحوا على ملكه وإنما من وجد دفن الجاهلية في موات فاربعة أجناسه والنفس لاهل مملكتهم
الصديقة (قال الشافعي) وإن وجد ركاك في أرض ميتة يوم وجدته وقد كانت حية لقوم من أهل الإسلام
أو العهد كان لأهل الأرض لأنها كانت غير موات كالأرض وجدته في دار غربة لرجل كان لرجل (قال الشافعي)
وإذا وجد في أرض الحرب في أرض عامرة لرجل أو حرب قد كانت عامرة لرجل فهو غنمة وليس بأحق به
من الجيش وهو كالخادم من مالهم (قال الشافعي) وإذا قطع الرجل قطعة في بلاد الإسلام لم يجد رجل
فيها ركاك فهو صاحب القطعة وإن لم ير بها إلا ما هو عليه (قال الشافعي) وإذا وجد الرجل في أرض
الرجل أو داره ركاك فادعى صاحب الدار أنه له فهو بلا عين عليه وإن قال صاحب الدار ليس لي وكان ورث
الدار قبل أن ادعيت له الذي ورثت الدار منه فهو بينك وبين ورثته وإن وقفت عن دعواه فيه أو قلت ليس
لن ورثته عنه الدار كان لمن في من ورثته مالك الدار أن يدعوا بما لهم يأخذوا منه بقدر ما ورثهم (قال
الشافعي) وإن ادعى ورثة الرجل أن هذا الركاك لهم كان القول قولهم (قال الشافعي) وإن أنكر الورثة أن
يكون لأبهم كان الذي ملك الدار قبل أبيهم ورثته إن كان ميتا فإن أنكر أن كان حيا ورثته إن كان ميتا
أن يكون له كان الذي ملك الدار قبله أو بعده (قال الشافعي) وإن وجد الرجل الركاك
في داره جمل وفيها سكن غيرهما وادعى رب الدار ركاكه فالركاك ليس كمن يكون للسكن المأوى الذي
في الدار (٢) الذي يبنى ولا يبنى (قال الشافعي) ودفن الجاهلية ما عرف أن أهل الجاهلية كانوا
يدفنونه من ضرب الأعمى ودفنهم وحية غيرهم من أهل النمل (قال الشافعي) وسواء وجدوا دفنهم
في قبر وغيره إذا كان في موضع لا يملكه أحد (قال الشافعي) فإن كان لأهل الجاهلية والنمل على ما ضرب
قد فعله أهل الإسلام وضربوه أو وجدوا من ضرب الإسلام وأعلمهم بضربه ولم يعلمه أهل الجاهلية لم يجر
لفظة وإن كان مدفونا أو جدي غير ملك أحد عرف وصنع فيه ما يصنع في القطة (قال الشافعي) وإذا

الجاهلية في الأعمى
كله من جدي في القياس
(قال الشافعي) وإن جعل
على نفسه اعتكافا
ثم لم يفسد متابعا
أحببت متابعا (قال
الزبي) وفي ذلك دليل أنه
يجزئه متفردا (قال) وإن
نوى يوما لا يدخل في نصف
النهار اعتكاف إلى منزله
وان قال الله على اعتكاف
يوم دخل فيه قبل الغجر
التي غروب الشمس وإن
قال يومين فالي غروب
الشمس من اليوم الثاني
الآن يكون له نية النهار
دون الليل ويجوز
اعتكافه ليلة وإن قال
لله على أن اعتكاف يوم
يقدم ليلان للقدم في

(١) ميتة بكسر الميم
والبناء بعد هاء تم جر
ولا تم من فعال من
التيان وهو الطريق
العام الذي يسلكه كل
أحد كذا في اللسان كتبه
معه

(٢) قوله الذي يبنى
كذا في جميع النسخ ولعل
فيه سقطا من النسخ
والوجه الذي ليس يبنى
كتبه

وجد في ملك رجل فهو له والاحتياط لمن وجد ما يعمل أهل الجاهلية والاسلام أن يعرفه فان لم يفعل أن يخرج نفسه ولا أجبره على تعريفه فان كان ركازا أدى ما عليه فيه وان لم يكن ركازا فهو متطوع بالخارج الخمس وسواء ما وجد من الركاز في قبر أو دار أو خربة أو مدفون أو في بنائها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا سمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال جاء رجل الى علي رضي الله تعالى عنه فقال اني وجدت ألفا وخمسمائة درهم في خربة بالسواد فقال علي كرم الله وجهه أما لا تقضين فيما أقضاه بينا ان كنت وجدت في خربة يؤدي خراجها قرية أخرى فهي لأهل تلك القرية وان كنت وجدت في قرية ليس يؤدي خراجها قرية أخرى فلك أربعة أخماسه ولنا الخمس ثم الخمس لك (قال الشافعي) ولو وجد ركازا في أرض غير مملوكة فأخذ الوالي خمسة وسلم له أربعة أخماسه ثم أقام رجل بينه عليه أنه أخذ من الوالي وأخذ من واجد الركاز جميع ما أخذ (١) وان استهلكهما معا ضمن صاحب الاربعة الاخماس الاربعة الاخماس في ماله وان كان الوالي دفعه الى أهل السهمان أخذ من حق أهل السهمان فدفعه الى الذي استحقه وذلك أن يأخذ ما يقسم على أهل البلد الذي يقسم فهم خمس الركاز من ركاز غيره وأصدقات مسلم أي صدقة كانت فيؤديها الى صاحب الركاز وان استهلكه لنفسه ضمنه في ماله وكذلك ان أعطاه غير أهل السهمان ضمنه ورجع به على من أعطاه إياه ان شاء (قال الشافعي) وان هلك الخمس في يده بلا جناية منه وانما قبضه لأهل السهمان فيغرمه لصاحبه من حق أهل السهمان (قال) وان عزل الذي قبضه كان على الذي ولي من بعده أن يدفعه الى صاحبه من حق أهل السهمان (قال الشافعي) وما قلت هو ركاز فهو هكذا وما قلت هو لأهل الدار وهو لقطعة فلا تخمس اللقطه وهي للذي وجدها اذ لم يعترف وكذلك اذا اعترف لم تخمس (قال الشافعي) واذا وجد رجل ركازا في بلاد الحرب في أرض موات ليس بمالك موات كوات أرض العرب فهو لمن وجدته وعليه فيه الخمس وان وجدته في أرض عامرة فملكها رجل من العدو فهو كالغنيمة وما أخذ من بيوتهم

(باب ما وجد من الركاز)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى لأشك اذا وجد الرجل الركاز ذهباً وورقاً وبلغ ما يجده منه ما تجب فيه الزكاة أن زكاته الخمس (قال الشافعي) وان كان ما وجد منه أقل مما تجب فيه الزكاة أو كان ما وجد منه من غير الذهب والورق فقد قيل فيه الخمس (٢) ولو كان فيه نخل أو قيمة درهم أو أقل منه ولا يثبت في أن أوجبه على رجل ولا أجبر عليه ولو كنت الواجد له خمسة من أي شيء كان وبالغائنه ما بلغ (قال الشافعي) واذا وجد الركاز فوجب فيه الخمس فاما يجب حين يجده كما تجب زكاة المعادن حين يجدها لانها موجودة من الارض وهو مخالف لما استفيد من غير ما وجد في الارض (قال الشافعي) ومن قال ليس في الركاز شيء حتى يكون ما تجب فيه الصدقة فكان حول زكاة ماله في المحرم فخرج زكاة ماله ثم وجد الركاز في صفر وله مال تجب فيه الزكاة في الركاز بالخمسة وان كان الركاز ديناراً لان هذا وقت زكاة الركاز ويسد مال تجب فيه الزكاة أو مال اذا ضم اليه الركاز وجبت فيه الزكاة وهذا هكذا اذا كان المال بيده وان كان ما لا ديناً أو عائناً في تجارة عرف الوقت الذي أصاب فيه الركاز ثم سأل فإذا علم أن المال الغائب في تجارة كان في يدين وكله بالتجارة فيه فهو ككسب ثمنه المال في يده وأخرج زكاة الركاز حين يعلم ذلك ولو ذهب المال الذي كان غائباً عنه وهكذا اذا كان له ودبعة في يد رجل أو مدفون في موضع فعلم أنه في الوقت الذي أصاب فيه الركاز في موضعه (قال الشافعي) وهكذا الواقد عشرة دنانير فكان حولها في صفر وحول زكاة في المحرم كان كما وصفت في الركاز (قال الشافعي) واذا وجد الركاز في صفر وله دين على الناس تجب فيه اذا قبضه الزكاة بنفسه واذا ضم الى الركاز فليس عليه أن يركبه حتى يقبضه وعليه طلبه اذا حل واذا قبضه

أول النهار اعتكف ما بقي فان كان مريضاً أو مجبوساً فاذا قدر قضاءه (قال المزني) يشبه أن يكون اذا قدم في أول النهار أن يقضى مقدار ما مضى من ذلك اليوم من يوم آخر حتى يكون قد أكمل اعتكاف يوم وقد يقدم في أول النهار لطاوع الشمس وقد مضى بعض يوم فيقضى بعض يوم فلا بد من قضائه حتى يتم يوم ولو استأنف يوم حتى يكون اعتكافه موصولاً كان أحب الي (قال الشافعي)

ولا بأس أن يلبس المعتكف والمعتكفة وبأكل وارتطاباً ما شاء (١) قوله وان استهلكها كذا في النسخ ولعل فيه تحريفاً من النسخ والوجه استهلاكها فانظر (٢) قوله ولو كان فيه نخل الخ كذا في النسخ وانظر وحررتبه معجمه

أو قبض منه ما بقي بالركاز ما تجب فيه الصدقة زكاة (قال الشافعي) من قال هذا القرآن قال لو أضاف اليوم ركازا لا تجب فيه زكاة وغدا أمثله ولو جمعا معا وجبت فيهما الزكاة لم يكن في واحد منهما مناس ولم يجمعا وكما كالمال ينفد في وقت تمر عليه سنة ثم يغدأ آخر في وقت تمر عليه سنة ليس فيه الزكاة فإذا أضاف هذا من الركاز في يده هكذا وهو ما تجب فيه الزكاة فقال عليه حول وهو كذلك أخرج زكاته ربع العشر بالحوال لأخيه

(باب زكاة التجارة)

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سلمة عن أبي عمرو بن حسان أن أباه قال مررت به من الخطاب رضي الله عنه وعلى عتي (١) أمة أحملها فقال عمر ألا تؤذي زكائك يا حسان فقلت يا أبا عمر المؤمنين مالي غير هذه التي على ظهري وآهبة في القرض فقال ذاك المال فضع قال فوضعها بين يديه فحسبها فوجدتها قد وجبت فيها الزكاة فأخذ منها الزكاة (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال حدثنا ابن عجلان عن أبي الزناد عن أبي عمرو بن حسان عن أبيه مثله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال ليس في العرض زكاة إلا أن يراد به التجارة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حكيم أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن انظر من مر بك من المسلمين فخذ مما طهر من أموالهم من التجارات من كل أر بعين دينار أدنار فأنا نقص فحساب ذلك حتى تبلغ عشرين ديناراً فإن نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئاً (قال الشافعي) وبعقله حتى يحول عليه الحول فبأخذ ولا يأخذ منهم حتى يعلم أن الحول قد حال على ما يأخذ منه (قال الشافعي) ووافقته في قوله فإن نقصت ثلث دينار فدعها ونخاله في أنها إذا نقصت عن عشرين ديناراً أقل من حبة لم تأخذ منها شيئاً لأن الصدقة إذا كانت محدودة بان لا يؤخذ إلا من عشرين ديناراً فالعلم بحيط أنها لا تؤخذ من أقل من عشرين ديناراً بشئ ما كان الشئ (قال الشافعي) وهذه كله تأخذ وهو قول أكثر من حفظت عنه وذكر لي عنه من أهل العلم بالبلدان (قال الشافعي) والعروض التي لم تستر للتجارة من الأموال ليس فيها زكاة بأنفسها فمن كانت له دوراً وأجسام غلة أو غيرها أو نصاب كثرت أو قلت أو وريق كثر أو قل فلا زكاة فيها وكذلك لازكاة في غلاتها حتى يحول عليها الحول في يدي ما ملكها وكذلك كتابة المكاتب وغيرها لازكاة فيها إلا بالحوال وكذلك كل مال ما كان ليس بمائنة ولا حرث ولا ذهب ولا فضة يحتاج إليه أو يستغنى عنه أو يستغل بماله غلة منه أو يدخره ولا يريد بشئ منه التجارة فلا زكاة عليه في شئ منه بقيمة ولا في غلته ولا في غلته لو باعه الآن بيسه أو يستغله ذهباً أو ورقاً فإذا حال على ما مضى من غلته حوله زكاة وكذلك غلته إذا كانت مما يركب من سائمة أبل أو بقرا وغنم أو ذهب أو فضة فإن أكرى شئاً منه بجنطة أو زرع مما فيه زكاة فلا زكاة عليه فيه حال عليه الحول أو لم يحل لأنه لم يزرعه فتجب عليه فيه الزكاة وإنما أمر الله عز وجل أن يؤتى حقه يوم حسابه وهذا دلالة على أنه إنما يجعل الزكاة على الزرع (قال الربيع) قال أبو يعقوب وزكاة الزرع على بائعه لأنه لا يجوز بيع الزرع في قول من يجزى بيع الزرع إلا بعد أن يبض (قال أبو محمد الربيع) وجواب الشافعي فيه على قول من يجزى بيعه فاما هو فكان لا يرى بيعه في سنبله إلا أن يثبت فيه خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فينبع (قال الشافعي) ولا اختلاف بين أحد علمته أن من أدى عشر أرضه ثم حبس طعامها أحوالاً لم يكن عليه فيه زكاة (قال الشافعي) ومن ملك شيئاً من هذه العروض عيراثاً أو هبة أو وصية أو أي وجوه الملك ملكها به إلا الشراء أو كان متر بصاير يديه البيع فالت عليه أحوال فلا زكاة عليه فيه لأنه ليس بعشترى للتجارة (قال الشافعي) ومن اشتري من العروض شيئاً مما وصفت وأغیره مما لا تجب فيه

وان هلك زوجها
خرجت فاعتنت ثم بنت
ولا بأس أن توضع
المائدة في المسجد وغسل

الدين في الطشت ولا
بأس أن ينكح نفسه
وينكح غيره والمرأة
والعبد والمسافرون
يعتكمون حيث شاؤوا
لأنه لا جعة عليهم

(كتاب الحج)

قال الشافعي فرض الله
تبارك وتعالى الحج على
كل حر بالغ استطاع إليه
سبيلاً بدلالة الكتاب
والسنة ومن حج مرة
واحدة في دهره فليس
عليه غيرها (قال الشافعي)
والاستطاعة وجهان
أحدهما أن يكون

(١) قوله أمة بوزن
أفعلة جمع أديم
كرغيف وأرغفة وآهبة
كذلك جمع أهاب
كسوار وأسورة كتبه
مصححه

الزكاة بعينه بذهب أو ورق أو عرض أو بائى وجوه الشراء الصريح كان أحصى يوم ملكه ملكا صريحا فإذا حال عليه الحول من يوم ملكه وهو عرض في يده للتجارة فعليه أن يقومه بالأغلب من نقد بلده فإن كانت أو دراهم ثم يخرج زكاته من المال الذى يقوم به (قال الشافعى) وهكذا إن باع عرضا منه بعرض اشتراه للتجارة فقوم العرض الثانى بحوله يوم ملك العرض الاول للتجارة ثم أخرج الزكاة من قيمته وسواء عجن فيها اشتراه منه أو عن عامة إلا أن يقين بالهابة وجاهل باله لانه بعينه لا اختلاف فيما يجب عليه الزكاة منه (قال الشافعى) وإذا اشترى العرض بنقد يجب فيه الزكاة وأعرض يجب في قيمته الزكاة حسب ما أقام المال في يده ويوم اشتري العرض كان المال أو العرض الذى اشتري به العرض للتجارة فأقام في يده ستة أشهر ثم اشتري به عرضا للتجارة فأقام في يده ستة أشهر فتد حال الحول على المالكين معا الذى كان أحدهما مقام الآخر وكانت الزكاة واجبة فيهما معا فقوم العرض الذى في يده فيخرج منه زكاته (قال الشافعى) فإن كان في يده عرض لم يشتريه وأعرض اشتراه لغير تجارة ثم اشتري به عرضا للتجارة لم يحسب ما أقام العرض الذى اشتري به العرض الآخر وحسب من يوم اشتري العرض الآخر فإذا حال الحول من يوم اشتراكم كالألحان العرض الاول ليس مما يجب فيه الزكاة بحال (قال الشافعى) ولو اشتري عرضا للتجارة بدنانير أو بدرهم أو شئ يجب فيه الصدقة من الماشية وكان أقام ما اشتري به ذلك العرض من يوم لم يقوم العرض حتى يحول الحول يوم أخذ من العرض ثم زكاه بعد الحول (قال الشافعى) ولو أقام هذا العرض في يده ستة أشهر ثم باعه بدراهم أو دنائير فأقامت في يده ستة أشهر زكاه وكانت كدنانير أو دراهم فأقامت في يده ستة أشهر لانه لا يجب في العرض زكاة إلا بشرائه على نية التجارة فكان حكمه حكم الذهب والورق التى حال عليها الحول في يده (قال الشافعى) ولو كانت في يده مائتا درهم ستة أشهر ثم اشتري بها عرضا فأقام في يده حتى يحول عليه حول من يوم ملك المائتى درهم التى حولها فيه للتجارة عرضا أو باعه بعرض للتجارة لحال عليه الحول من يوم ملك المائتى درهم أو من يوم زكى المائتى درهم فقومه بدراهم ثم زكاه لانه يقوم بدنانير إذا اشتراه بدراهم وإن كانت الدنانير الأغلب من نقد البلد وانما يقومه بالأغلب إذا اشتراه بعرض للتجارة (قال الشافعى) ولو اشتراه بدراهم ثم باعه بدنانير قبل أن يحول الحول عليه من يوم ملك الدراهم التى صرفها فيه أو من يوم زكاه فعليه الزكاة من يوم ملك الدراهم التى اشتراها بها إذا كانت مما يجب فيه الزكاة وذلك أن الزكاة تجوز في العرض بعينه فما شئ يبيع العرض ففيه الزكاة وقوم الدنانير التى باعه بها دراهم ثم أخذ زكاة الدراهم الأتري أنه يبيع بعرض فيقوم فتؤخذ منه الزكاة ويبقى عرضا فيقوم فتؤخذ منه الزكاة فإذا بيع بدنانير زكى الدنانير بقيمة الدراهم (قال الربيع) وفيه قول آخر أن البائع إذا اشترى السلعة بدرهم فباعها بدنانير فالبيع جائز ولا يقوم به دراهم - ولا يخرج لها زكاة من قبل أن فى الدنانير باعته زكاة فقد جازىته الدراهم بدنانير فلا زكاة فيها وأصل قول الشافعى أنه لو باع بدرهم فله حال عليها الحول اليوم بدنانير لم يكن عليه فى الدنانير زكاة حتى يشتد لها حولا كاملا كالو باع بقرا أو غنما بابل فله حال الحول على ما باع اليوم استقبل حولا عما اشتري إذا كانت ساعة (قال الشافعى) ولو اشترى عرضا لا ينزى بشرائه للتجارة لحال عليه الحول أولم يعمل ثم نوى به التجارة لم يكن عليه فيه زكاة بحال حتى يبيعه ويحول على أنه الحول لانه إذا اشتراه لا ير بدبه التجارة كان كملكه لغير شراء لا زكاة فيه (قال الشافعى) ولو اشتري عرضا ير بدبه التجارة فلم يعمل عليه حولا من يوم اشتراه حتى نوى به أن يقتنيه ولا يتجده للتجارة لم يكن عليه فيه زكاة كان أحب إلى لو زكاه وانما يبين أن عليه زكاته إذا اشتراه ير بدبه التجارة ولم تنصرف نيته عن أن يشتريه فاما إذا انصرف نيته عن إرادة التجارة فلا أعلمه أن عليه فيه زكاة وهذا الخالف لما سألته عن إرادته فلا ينصرف عن الساعة حتى يعلقها (١) فأمانيه القنية والتجارة فسواء لا فرق بينهما إلا بنية المالك (قال الشافعى) ولو كان لاجل الأقل من مائتى درهم أو عشرين مثقالا فاشترى بها عرضا للتجارة فباع العرض

مستطاعا بعينه واحدا من ماله ما يملكه الخبز زاد وراحله لانه قبل يا رسول الله ما الاستطاعة فقال النبي صلى الله عليه وسلم زاد وراحله والوجه الآخر أن يكون معصرا باقى يده لا يقدر أن يثبت على مركب بحال وهو قادر على من يطيعه إذا أمره أن يخرج عنه بطاعته أو من يستأجره فيكون هذا من لزومه فرض الحج كما قدره معروف من لسان العرب أن يقول الرجل أنا مستطيع لأن أبى دأوى أو أخيط نوى يعنى بالأجارة أو عن يطيعنى وروى عن ابن

(١) قوة فأمانيه القنية الخ كذا فى النسخ ولعل لفظ قنية ههنا من زيادة التناسخ فأنظر كتبه مصححه

بمذموم حال عليه الحول أو عنده أو قبله بما يجب فيه الزكاة في العرض من يوم ملك العرض لا يوم ملك
الدراهم لأنه لا يمكن في الدراهم كذا لو حال عليها الحول وهي بحالها (قال الشافعي) ولو كانت الذنائب أو
الدراهم التي لا ملك غيرها التي اشترى بها العرض أقلمت في يده أشهر المصحب مقامها في يده لأنها كانت في
يده لا يجب فيها الزكاة وحسب العرض حول من يوم ملكه وانما صدقنا العرض من يوم ملكه أن الزكاة
وجبت فيه بنفسه بنسبة شرائه للقيمة إذا حال الحول من يوم ملكه وهو ما يجب فيه الزكاة (١) لأن
كل وصفت من أن الزكاة صارت فيه نفسه ولا أقلم فيه إلى قبته في أول السنة ولا في وسطها لأنه انما يجب فيه
الزكاة إذا كانت قبته يوم قبل الزكاة بما يجب فيه الزكاة وهو في هذا خالف الذهب والفضة الأخرى أنه
لو اشترى عرضا بغير دين بئرا وكانت قبته يوم يحول الحول أقل من عشرين سقطت فيه الزكاة لأن هذا
بين أن الزكاة تنزلت فيه وفي غنم إذا بيع لأغنياء اشترى به (قال الشافعي) وسواء فيها اشتراء القيمة كل
ما هذا إلا أن التي فيها الزكاة أنفسها من ديني وغيرهم فلو اشترى بدينها القيمة فباعها عليهم القطر وهم عنده
زكاة عنهم كذا القطر إذا كانوا مسلمين وكذا القيمة بغيرهم وإن كانوا مشركين زكاة عنهم كذا القيمة
وليست عليه فيها زكاة القطر (قال) وليس في شيء اشترى بالقيمة كذا القطر غير الدين المسلمين زكاة غير
زكاة القيمة الأخرى أن زكاة القطر على عسدا الأحرار الذين ليسوا بأعمال وأنما هي طهور ولأن اسمه اسم
الأعوان (قال الشافعي) ولو اشترى دراهم بدينائير أو بعرض أو بغيرها بغيرها أو بعرض بدينها القيمة فلا
زكاة فيها اشترى منها إلا بعد ما يحول عليه الحول من يوم ملكه كانه ملك ما تدين بئرا أحد عشر شهرا ثم اشترى
بها ما تدين بئرا أو أقدم حرم فلا زكاة في الدينائير الأخرى ولا الدراهم حتى يحول عليها الحول من يوم ملكه إلا أن
الزكاة فيها نفسها (قال الشافعي) وهكذا إذا اشترى سائمة من إبل أو بقرا أو غنم بدينائير أو دراهم أو غنم أو
إبل أو بقرا فلا زكاة فيها اشترى منها حتى يحول عليها الحول في يده من يوم ملكه اشتراء عنه أو غيره مما فيه
الزكاة (٢) ولا زكاة فيها أقام في يده ما اشتراء ما شاء أن يقيم لأن الزكاة فيه بنفسه لا يبيعه القيمة ولا غيرها (قال
الشافعي) وإذا اشترى السائمة للقيمة كذا السائمة لا زكاة القيمة وإذا ملك السائمة بدينائير أو بغيرها أو
غيره كذا ما يحول عليه كذا السائمة وهذا خلاف القيمة (قال الشافعي) وإذا اشترى بخلا أو بأرض للقيمة
زكاة كذا القيمة والزرع وإذا اشترى أو ضاعفها فخراس غير غنم أو زرع غير غنم (قال أبو يعقوب
والربيع) وغيها البها كذا القيمة كذا السائمة لأن هذا ما ليس فيه بنفسه كذا ما في كذا كذا
القيمة (قال الشافعي) ومن قبله لأن كذا في الحل ولا في المشاة غير السائمة فإذا اشترى واحدا من هذين
القيمة ففيه الزكاة كما يكون في المروءة التي تشتري القيمة

(باب زكاة مال القراض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم فراضا واشترى بها أسد عشر ألفين
رجل عليه الحول قبل أن يبيعها ففيه الحول لأن أحدهما أن السائمة ترك كلها لأنها من ملك مالكها لا من يبيعها
لقراض حتى يسلم رأس المال الدين المال ويقامه الربح على ما تشلطا (قال الشافعي) وكذلك لو باعها
بمذموم أو قبل الحول لم يقسمها المال حتى حال الحول (قال) وإن باعها قبل الحول وسلم الدين المال
رأس ماله وانقسم الربح ثم حال الحول ففي رأس مال دين المال وربعه الزكاة ولا زكاة في حصة القارض لأنه
استأجره مالا لم يجعل عليه الحول (قال الشافعي) وكذلك لو دفع رأس مال دين المال إليه ولم يقسمها الربح
حتى حال الحول صدق رأس مال دين المال وحسنه من الربح ولم يصدق مال القارض وإن كان شريكه
لأن ملكه حادث فيه ولم يجعل عليه حوله من يوم ملكه (قال الشافعي) ولو استأجر المال سنيين لا يبيع زكاة
كل سنة على دين المال أبدا حتى يسلم الدين المال رأس ماله فأما ما يسلم الدين المال رأس ماله فهو من

عباس أن امرأته من
ختم قالت يا رسول
الله إن فريضة الله في
الحج على عباده أدركت
أبي شيئا كبيرا لا
يستطيع أن يستسك
على راحتته فهل ترى أن
أصح عنه فقال النبي
صلى الله عليه وسلم نعم
فكانت يا رسول الله فهل
ينفعه ذلك فقال نعم كما
لو كان على أبيك دين
فقبضته نفعه (قال
الشافعي) ليجعل النبي
صلى الله عليه وسلم قضاءها
الحج عنه كقضاءها الدين
عنه فلا تثنى أول أن

(١) قوله لا في كل وصفت
كذا في التبع وأصل في
الكلام سقطا من الناس
والوجه والله أعلم لا في
الظاهر لما وصفت الخ
فانظر كتبه معجمه
(٢) قوله ولا زكاة فيها
أقام الخ كذا في التبع
والظاهر كتبه معجمه

ملا ثوب المال في هذا القول لا يختلف (قال الشافعي) وان كان ذنب المال حراما مسلما أو عبدا ما دونه
 في التجارة والعامل نصرانيا أو مكاتبها فكذلك ما لم يأخذ ذنب المال رأس ماله وإذا أخذ رأس ماله زكى
 جميع ماله ولم يزل مال النصراني ولا المكاتب منه وهو أشبه القولين والله تعالى أعلم (قال الشافعي) والقول
 الثاني إذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم قراضا فاشترى به ساعة تسوى ألفا قال الحول على السلعة
 في يدي المقارض قبل بيعها لقوتها فإذا بلغت ألفين أذيت الزكاة على ألف وخمسمائة لأنها حصة رب المال
 ووقفها كحصة خمسة فان جال عليها لحول فان بلغت ألفين زكت الألفان لأنه قد حال على الخمسمائة
 الحول من يوم صار ثوب المقارض فان نقصت السلعة فلا شيء على رب المال ولا المقارض يترجعان منه من
 الزكاة وان زادت حتى تبلغ في عام قبل ثمن ثلاثة آلاف درهم زكت ثلاثة آلاف كما وصفت ولولم يكن
 الفضل فيها إلا ما أتته درهم المقارض نصفها وحال عليها لحول من يوم صار المقارض فيها فضل زكت لان
 المقارض خليط بها فان نقصت السلعة حتى تصير إلى ألف درهم زكت ألفا ولا تعدو الزكاة الأولى أن
 تكون عنهما معا فمالو كانا خليطين في مال أخذنا الزكاة منهما معا أو عن رب المال وهذا إذا كان المقارض
 حراما مسلما أو عبدا أذن له سيد في القراض فكان ماله مال سيده فان كان المقارض من لازم كاتبة كان
 كان نصرانيا والمسئلة بمجالها زكت حصة المقارض المسلم ولم يزل حصة المقارض النصراني بحال لان
 نعمه هو المسلم كان له (قال الشافعي) وهكذا لو كان المقارض مكاتب في القول الأول إذا كان رأس المال
 لمسلم ولا زكى حصة العامل النصراني والمكاتب في القول الآخر لأنه لا زكاة عليهم في أموالهما (قال
 الشافعي) ولو كانت المسئلة بمجالها ورب المال نصراني والعامل في المال مسلم فاشترى سلعة بالف خال عليها
 حول وهي ثمن ألفين فلا زكاة فيها وان حال عليها أحوال لأنها مال نصراني الآن يدفع العامل إلى النصراني
 رأس ماله فيكون ما فضل بينه وبين النصراني فيزكى نصيب العامل المسلم منه إذا حال عليها لحول ولا يزكى
 نصيب النصراني في القول الأول وأما القول الثاني فانه يخص ذلك ولا يكون عليه فيه زكاة فإذا حال حول
 فان سلمه فضله أدي زكاته كما يؤدى زكاة ما مر عليه من الستين منذ كان في المال الفضل (قال) وإذا
 كان الشريك في المال بين المسلم والكافر صدق المسلم ماله صدقة المنقره لإسدة الشريك ولا خليط
 في الماشية والنخس وغير ذلك لأنه انما يجمع في الصدقة ما فيه كراهية صدقة فأما ما يجمع في الصدقة ما لا يراه
 فيه فلا يجوز

يجمع بينه مما جمع
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بينه وروى عن عطية
 عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنه سمع رجلا
 يقول لبيك عن شربة
 فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم ان كنت حجت
 قلبك عنه والأناجيج
 وروى عن علي بن أبي
 طالب رضي الله عنه أنه
 قال لشئخ كبير اجمع ان
 شئت فجهز رجلا يجمع
 عندك

باب الاستطاعة بالغير

(قال الشافعي) وإذا
 استطاع الرجل فامكنه
 مسير الناس من يلهه
 فقد زمه الحج فان مات
 قضى عنه وان لم يمكنه

(باب الدين مع الصدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عثمان بن عفان
 كان يقول هذا شهر زكاةكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فليؤد دينه منها الزكاة (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث عثمان يشبهه والله تعالى أعلم أن يكون انما امر بقضاء الدين قبل حلول
 الصدقة في المال في قوله هذا شهر زكاةكم يجوز أن يقول هذا الشهر الذي إذا انتهى حلت زكاةكم كما
 يقال شهر ذي الحجة وانما أطلقه بعد مضي أيام منه (قال الشافعي) فإذا كانت لرجل مائتا درهم وعليه
 دين مائتا درهم ففضى من المائتين شيئا قبل حلول المائتين أو استعدي عليه السلطان قبل محل حول
 المائتين ففضاها فلا زكاة عليه لان الحول حال وليست مائتين (قال) وان لم يقض عليه بالمائتين الا بعد
 حوله فليقبله أن يخرج منها خمسة دراهم ثم يقضى عليه السلطان بما بقي منها (قال الشافعي) وهكذا لو
 استعدي عليه السلطان قبل الحول فوقف ماله ولم يقض عليه بالدين حتى يحول عليه الحول كان عليه أن
 يخرج زكاته ثم يدفع إلى غرمائه ما بقي (قال الشافعي) ولو قضى عليه السلطان بالدين قبل الحول ثم حال
 الحول قبل أن يقضيه الغرماء لم يكن عليه فيه زكاة لان المال صار لغرماءه دونه قبل الحول وفيه قول ثان أن

عليه فيه الزكاة من قبل أنه لو تلف كان منه ومن قبل أنه لو طرأ له مال غير هذا كان له أن يحبس هذا المال وإن يقضى الغرام من غيره (قال الشافعي) وإذا أوجب الله عز وجل عليه الزكاة في ماله فقد أخرج الزكاة من ماله إلى من جعلها له فلا يجوز عندي والله أعلم إلا أن يكون كمال كان في يده فاستحق بعضه فيعطى الذي استحقه ويقضى دينه من شيء إن بقي له (قال الشافعي) وهكذا في الذهب والورق والزروع والثروة والماشية كلها لا يجوز أن يخالف بينها بحال لأن كلاما قد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن في كله إذا بلغ ما وصف صلى الله عليه وسلم الصدقة (قال الشافعي) وهكذا في صدقة الأبل التي صدقتها منها والتي فيها النعم وغيرها كالمرتهن بالشيء فيكون لصاحب الرهن ما فيه ولغيره ما صاحب المال ما فضل عنه وفي أكثر من حال المرتهن وما وجب في مال فيه الصدقة من اجارة أجير وغيرها أعطى قبل الحول (قال الشافعي) ولو استأجر الرجل على أن يرعى غنمه بشاة منها بعينها فهي ملك للاستأجر فإن قبضها قبل الحول فهي له ولازكاة على الرجل في ماشيته إلا أن يكون ما يجب فيه الصدقة بعد شاة الأجير وإن لم يقبض الأجير الشاة حتى حال الحول ففي غنمه الصدقة على الشاة حصتها من الصدقة لأنه خلط بالشاة (قال الشافعي) وهكذا في الرجل يستأجر بئر نخلة بعينها أو نخلات لا يختلف إذا لم يقبض الاجارة (قال الشافعي) فإن استأجر بشيء من الزرع قائم بعينه لم يجر الاجارة به لأنه مجهول كالأجير ببيعة إلا أن يكون مضى خبر لازم يجوز بيعه فتعوز الاجارة عليه ويكون كالشاة بعينها أو غرة النخلة والنخلات باعيا منهن (قال الشافعي) وإن كان استأجره بشاة بصفة أو غرة بصفة أو باع غنما فعليه الصدقة في غنمه وغرمرزعه ويؤخذ بأن يؤدي إلى الأجير والمشتري منه الصفة التي وجبت له من ماله الذي أخذت منه الزكاة أو غيره (قال الشافعي) وسواء كانت له عروض كثيرة تحمل دينه أو لم يكن له شيء غير المال الذي وجبت فيه الزكاة (قال الشافعي) ولو كانت لرجل ما تدرهم فقام عليه غرام أو فاقل قد حال عليها الحول وقال الغرماء لم يحل عليها الحول فاقول قوله ويخرج منها الزكاة ويدفع ما بقي منها إلى غرمائه إذا كان لهم عليه مثل ما بقي منها أو أكثر (قال الشافعي) ولو كانت له أكثر من مائة درهم فقال قد حال عليها أحوال ولم يخرج منها الزكاة فكتبه غرام أو كان يقول قوله ويخرج منها زكاة الأحوال ثم يأخذ غراما وما بقي منها بعد الزكاة أبدا أولى بهامن مال الغرماء لأنها أولى بهامن ملك مالها (قال الشافعي) ولو رهن رجل رجلا ألف درهم بالف درهم وألقى درهم عاقلة دينار فسواء وإذا حال الحول على الدرهم المهرونة قبل أن يهل دين المرتهن أو بعد فسواء ويخرج منها الزكاة قبل دين المرتهن (قال الشافعي) وهكذا كل مال يرهن وجبت فيه الزكاة

(باب زكاة الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الدين لرجل غائبا عنه فهو كائنه تكون التحلولة غائبة عنه والوديعة وفي كل زكاة (قال) وإذا سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في الحول لم يجوز أن يجعل زكاة ماله إلا في حوله لأن المال لا يعدو أن يكون فيه زكاة ولا يكون إلا كما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولا يكون فيه زكاة فيكون كالمال المستفاد (قال الشافعي) وإذا كان لرجل على رجل دين لم يحل عليه حوله ورب المال يقدر على أخذه منه بحضور رب الدين وملائته وأنه لا يجده ولا يضطره إلى عدوى فله أن يأخذه منه أو زكاته كما يكون ذلك عليه في الوديعة هكذا وإن كان رب المال غائبا أو حاضرا لا يقدر على أخذه منه إلا بخوف أو بفسل إن استعدي عليه وكان الدين غائبا حسب ما احتسب عند من يمكنه أن يقبضه فإذا قبضه أدى زكاته لغيره من الدين لا يسهه غير ذلك وهكذا الماشية تكون للرجل غائبة لا يقدر عليها بنفسه ولا يقدره عليها وهكذا الوديعة والمال يدفعه فينسى موضعه لا يختلف في شيء (قال الشافعي) وإن كان المال الغائب عنه في تجارة يقدر وكيله على قبضه حيث هو فقوم حيث هو وأدبت زكاته ولا يسهه

لبعد داره ودون الحج
منه ولم يعش حتى
يمكنه من قابل لم يلزمه
وإن كان عام جلد أو
عطش ولم يقدر على مالا
بذله منه أو كان خوف
عدو أشبه أن يكون غير
واحد للسبيل لم يلزمه ولم
ين على أن أوجب عليه
ركوب البحر الحج إذا تقدر
عليه ورهقه عن عطاء
وطلوس أنهم قالوا لعله
لواجبة من رأس المال
وهو القياس (قال
الشافعي) فليست تجر عنه
في الحج والصخرة بالقل
ما يجر من ماله ولا
يجمع عنه الأمن قد أدى
القرض مرة فله أن يكره
حج فهي عنه لا أجر له

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سمع رجلا يري عن فلان فقال له ان كنت رجعت قلبك عنه والافاجع عن نفسك وعن ابن عباس انه سمع رجلا يقول لبيد عن شبرمة فقال ويحك ومن شبرمة فأخبره فقال اجع عن نفسك ثم سمع عن شبرمة (قال) وكذلك لو أكرم متطوعا وعليه حج كان فرضه أو مرة كانت فرضه

(باب بيان وقت فرض الحج ومسكونه على القرائن)

(قال الشافعي) أزيلت فريضة الحج بعد

(١) قوله من الملتقط كذا في النسخ ولعله من

تحريف النسخ ووجهه من صاحبها فاسئل كتبه معجمه

(٢) قوله وكل ما قبض المأثرة فكذلك يتكرر مع حاسب قريبا كتبه معجمه

(٣) قوله في الترجمة يذليح زكاته أي يربد دفعها وحبها لذلك كتبه معجمه

الآن وقد هكذا المال المدفون والدين وكل قلت لا يسعه إلا تاديه زكاته بحوله وامكانه فان ذلك قبل ان يصل اليه وبعد الحول وقد أمكنه فزكاته عليه دين وهكذا كل مال له يعرف موضعه ولا يدفع عنه فكما قلت يركبه فلا يزال من زكاته قبل قبضه حتى يقبضه فهلك المال قبل ان يمكن قبضه فلا ضمان عليه فيها مضى من زكاته لان العين التي فيها الزكاة هلكت قبل يمكنه ان يرد بها (قال الشافعي) فان غصب مالا فأقام في يدي الغاصب زمانا لا يقدر عليه ثم أخذه أو غرقه مال فأقام في الجوز زمانا ثم قدر عليه أو دفن مالا ففعل موضعه فلم يدركه ثم قدر عليه فلا يجوز فيه الا واحد من قولين ان لا يكون عليه زكاة لما مضى ولا اذا قبضه حتى يحول عليه حول من يوم قبضه لانه كان مغلوبا عليه بلا طاعة منه كطاعته في السلف والتجارة والدين أو يكون فيه الزكاة ان سلم لان ملكه لم يزل عنه لما مضى عليه من السنين (قال الربيع) القول الآخر أصح القولين عندي لان من غصب ماله أو غرق لم يزل ملكه عنه وهو قول الشافعي (قال الشافعي) وهكذا لو كان له على رجل مال أصله مضمون أو أمانة فجعله ياد ولا يبيته عليه أوله بينة غالبة لم يقدر على أخذه منه بأي وجه ما كان الأخذ (قال الربيع) فإذا أخذ من كماله لما مضى عليه من السنين وهو معنى قول الشافعي (قال الشافعي) فان ذلك منه مال فالتقطه منه رجل أول يدي التقط أول يدي فقط ففقد يجوز ان يكون مثل هذا ويجوز ان لا يكون عليه فيه زكاة بحال لان الملتقط يملكه بعد سنة على ان يؤديه اليه ان جاءه ويخالف الباب فيه بهذا المعنى (قال الشافعي) وكل ما قبض من الدين الذي قلت عليه فيه زكاة زكاة اذا كان في مثله زكاة لما مضى ثم كماله مضى ثم كماله مضى شيئا كذلك (قال الشافعي) واذا عرف الرجل القطعة سنة ثم ملكها حال عليها أحوال ولم يركبها ثم جاء صاحبها فلا زكاة على الذي وجدها وليس هذا كصداق المرأة لان هذا لم يكن لها مال كالمقتط حتى جاء صاحبها وان أدى عنها زكاة منها فمقتط صاحبها (قال الشافعي) والقول ان لا زكاة على صاحبها الذي اعترف بها أو ان عليه الزكاة في مقامها في يدي غيره كما وضعت ان تسقط الزكاة في مقامها في يدي الملتقط بعد السنة لأنه أبيع له أكلها بالأرض (١) من الملتقط أو يكون عليه فيها الزكاة لانها ماله (٢) وكل ما قبض من الدين الذي قلت عليه فيه زكاة زكاة اذا كان في مثله زكاة لما مضى فكذلك البض منه شيئا كذلك وان قبض منه مالا زكاة في مثله فكان له مال أصله اليه ولا يجب له الا قبض ما يجب فيه الزكاة معه أدى زكاته لما مضى عليه من السنين

(باب الذي (٢) يدفع زكاته فذلك قبل ان يدفعها الى أهلها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أخر رجل زكاته قبل ان يحل فذلك قبل ان يدفعها الى أهلها لم تجز عنه وان حلت زكاته ما في يده من ماله ولم يحسب عليه ما هلك منه من المال في هذا الزمان وسواء في هذا زرع وثرة ان كالتب (قال الشافعي) وان أخرجه بعد ما حلت فذلك قبل ان يدفعها الى أهلها فان كان لم يطرط والفرق بين أن يملكه بعد حوله يدفعها الى أهلها أو الى أوليائه أن يدفعها ولم تجز عنه من الصدقة لان من زكاته شيء لم يبرأ منه الا يدفعه الى من يستوجب عليه (قال الشافعي) ويرجع الى ما سبق من ماله فان كان لغيره ما سبق منه زكاة زكاة وان لم يكن لغيره ما سبق منه زكاة زكاة كان حلت عليه نصف دينار في عشرين دينارا فأخرج المصلف فذلك قبل ان يدفعه الى أهله فبقيت تسعة عشر ونصف فلا زكاة عليه فيها وان كانت له إحدى عشر دينار ونصف فأراد ان يركبها فخرج عن العشرين نصفها وعن الباقي عن العشرين ربع عشر الباقي لان ما زاد من الدينار والدرهم والطعام كله على ما يكون فيه الصدقة ففيه الصدقة بحسبه فان هلك الزكاة وقد بقي عشرين دينارا أو أكثر لم يركبها في ما سبق ربع عشر (قال الشافعي) وهذا هكذا ان ثبت الارض والتجارة وغير ذلك من الصدقة والمباشرة الآن المباشرة يخالف هذا الى أنها بعدوا وانما بعدوا عما بين العدين فان حال عليه حول وهو لم يبرأ منه من استحق

السهمان أو هو في مصر فطلب فلم يضر في ساعته تلك من يستحق السهمان أو حين أو حين بينه وبين ماله
فكل هذا لا يكون به مفترطاً وما هلك من ماله بعد الحول لم يحسب عليه في الزكاة كما لا يحسب ما هلك
قبل الحول وإن كان يمكنه إذا جسد من ينفق به فلم يأمر بذلك أو وجد أهل السهمان فأخروا ذلك قليلاً أو كثيراً
وهو يمكنه فلم يعطهم بوجود المال وأهل السهمان فهو مفترط وما هلك من ماله فإن زكاة لازمة له فيما بقي في
يديه منه كان كائناً عشرون ديناراً فأمكنه أن يؤدي زكاته بالآخرها فهلكت العشرون فعليه نصف
دينار يؤديه متى وجده ولو كان له مال يمكنه أن يؤدي زكاته فلم يفعل فوجب عليه الزكاة سنين ثم هلك أدي
زكاته لمافرط فيه وإن كانت له مائة شاة فأقامت في يده ثلاث سنين وأمكنه في مضي السنة الثالثة أداء
زكاته فلم يؤديها أدى زكاتها الثلاث سنين وإن لم يمكنه في السنة الثالثة أداء زكاتها حتى هلكت فلا زكاة
عليه في السنة الثالثة وعليه الزكاة في السنتين اللتين فرط في أداء الزكاة فيهما

(باب المال يعول عليه أحوال في يدي صاحبه)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل خمس من الأبل لحال عليها أحوال وهي في يده لم يؤدي
زكاته فاعطيه فيها زكاة عام واحد لأن الزكاة في أعيانها وإن خرجت منها شاة في السنة فلم يبق له خمس يجب
فيهن الزكاة (قال الربيع) وفيه قول آخر أن عليه في كل خمس من الأبل أقامت عنده أحوال أداء زكاتها
في كل عام أقامت عنده شاة في كل عام لأنه انما يخرج الزكاة من غيرها عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وكذلك إن كانت له أربعون شاة أو ثلاثون من البقر أو عشرون ديناراً أو مائتا درهم أخرج زكاتها العام
واحد لأن زكاتها خارجة من ملكه مضمونة في يده لاهلها ضمان ما غصب (قال الشافعي) ولو كانت أبله
ستالحال عليها ثلاثة أحوال وبغيره منها يسوى شاتين فأكثر أدى زكاتها الثلاثة أحوال لأن بصيرتها إذا
ذهب شاتين أو أكثر كانت عنده خمس من الأبل فيما زكاة (قال الشافعي) ولو كانت عنده اثنتان
وأربعون شاة أو واحد وعشرون ديناراً لحال عليه ثلاثة أحوال أخذت من الغنم ثلاث شاة لأن شاتين
يذهبان ويبقى أربعون فيها شاة وأخذت منه زكاة الدنانير ديناراً ونصفاً وحصه الزيادة لأن الزكاة تذهب
ويبقى في يده ما فيه زكاة وهكذا لو كانت له أربعون شاة أول سنة ثم زادت شاة لحال عليه سنة ثانية وهي
أحدى وأربعون ثم زادت شاة في السنة الثالثة لحال عليه سنة وهي اثنتان وأربعون شاة كانت فيها ثلاث
شياه لأن السنة لم تقبل الاور بها لحال فيها أربعين شاة (قال الشافعي) فعلى هذا الباب كله فيه الزكاة
(قال الشافعي) ولو كانت له أربعون شاة لحال عليها أحوال ولم تزد فأجب إلى أن يؤدي زكاتها لما مضى
عليها من السنين ولا يبين إلى أن نجبره إذا لم يكن له إلا الأربعون شاة لحال عليه ثلاثة أحوال أن يؤدي ثلاث
شياه (قال الربيع) وفي الأبل إذا كانت عنده خمس من الأبل لحال عليها أحوال كانت عليه في كل
حول شاة لأن الزكاة ليست من عينها انما يخرج من غيرها وهي مخالفة للغنم التي في عينها الزكاة

(باب البيع في المال الذي فيه الزكاة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ولو باع رجل رجلاً مائتي درهم بخرمسة دينار بيعاً فاسداً فأقامت
في يد المشتري شهر ثم حال عليها الحول من يوم ملكها البائع ففيها الزكاة من مال البائع وهي مردودة عليه
لا يخرج من ملكه بالبيع الفاسد وهكذا كل مال وجبت فيه الزكاة فبيع بغيره فاسداً من ماشية
أو غيرها كان على أصل ملك المالك الأول لأنه لم يخرج من ملكه ولو كان البائع باعها بغيره فاسداً على أنه
بالخير فلا يوجبها المشتري أو لم يقبضه حال عليها الحول من يوم ملكها البائع وجبت فيها الزكاة لأنه لم يتم
خروجها من ملك البائع حتى حال عليها الحول ولم يستمر بهاردها لنقص الذي دخل عليها بالزكاة وكذلك

الهجرة وأمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أبا بكر على الحج وتختلف
صلى الله عليه وسلم
بالدينونة بعد منصرفه
من تبوء لا يحار بأولا
منفوخاً لا يثنى وتختلف
أكثر المسلمين قادرين
على الحج وأزواج رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ولو كان يكن زكاة الصلاة
حتى يخرج وقتها ماترلة
رسول الله صلى الله عليه
وسلم الفرض ولا تزك
المختلفون عنه ولم يبع
صلى الله عليه وسلم بعد
فرض الحج الا بحجة
الاسلام وهي حجه
الوداع وروى عن جابر
ابن عبد الله أن النبي

على الله عليه وسلم أقام
بالمدينة تسع سنين ولم
يخرج (قال الشافعي)
فوقت الحج ما بين أن
يجب عليه إلى أن يموت
(باب بيان وقت الحج
والعمرة)

(قال الشافعي) قال
أحمد بن محمد وعزالج أشهر
معلومات الآتية (قال
الشافعي) وأشهر الحج
شوال وذو القعدة وتسع
من ذي الحجة وهو يوم
عرفة فمن لم يدركه إلى
الفجر من يوم التحرّف قد
فاته الحج وروى أن
جابر بن عبد الله سئل
أيهل بالحج قبل أشهر
الحج قال لا وعن عطاء
أنه قيل له أرايت رجلا
(١) قوله ولا عليه الخ
كذا في النسخ وانظر
كتبه مصححه
(٢) قوله ولولم يملك كذا
في النسخ ولعل لوم زينة
من الناس فتأمل وحرر
كتبه مصححه
(٣) من هنالك إلى آخر
الباب قدمه السراج
البلقيني في نسخه عن
محله الذي انفقت عليه
النسخ وهو باب ميراث
المال الآتي ومنبيع
البلقيني أحسن كتبه
مصححه

لو كان الخيار للبائع والمشتري معا (قال الشافعي) ولو كان الخيار للمشتري دون البائع فاخترنا نفاذ البيع
بعد ما حال عليها الحول ففيها قولان أحدهما أن على البائع الزكاة لأن البيع لم يتم إلا بعد الحول ولم يتم
خروجها من ملكه بجعل (قال) والقول الثاني أن الزكاة على المشتري لأن الحول حال وهي ملكه وإنما
له خيار الردان شاء دون البائع (قال الربيع) وكذلك لو كانت له أمة كان للمشتري وطؤها في أيام الخيار
دون البائع فلما كان أكثر المالك للمشتري كانت الزكاة عليه إذا حال عليها الحول من يوم اشتراها وقبضت
وسقطت الزكاة عن البائع لأنه قد خرجت من ملكه ببيع صحيح (قال الشافعي) ولو باع الرجل صنفان
مال وجبت فيه الزكاة قبل حوله بيوم على أن البائع فيه بالخيار يوما فاخترنا نفاذ البيع بعد يوم وذلك بعد
تمام حوله كانت في المال الزكاة لأن البيع لم يتم حتى حال عليه الحول قبل أن يخرج من ملكه وكان
للمشتري رده من قبض الزكاة منه ولو اختار نفاذ البيع قبل أن يضي الحول لم يكن فيه زكاة لأن البيع قد تم
قبل حوله (قال الشافعي) وهكذا كل صنف من المال باعه قبل أن يحل الصدقة فيه وبعده من دنائير
ودراهم وما شية لا اختلاف فيها (١) ولا عليه بفرق بينها (قال الشافعي) وإذا باع دنائير بدرهم أو دراهم
بدنائير أو بقرابغتم أو بقرابغتم أو ببلا بابل أو غنم فكل ذلك سواء فأى هذا باع بل حوله فلا زكاة
على البائع فيه لأنه لم يحل عليه الحول في يده ولا على المشتري حتى يحول عليه حوله من يوم ملكه (قال
الشافعي) وسواء إذا زالت العين المال من الأبل أو الذهب بابل أو ذهب أو بغيرها لا اختلاف في ذلك فإذا
باع رجل رجلا فجلا فخلفها تمرا وتمرا دون النخل فسواء لأن الزكاة تنهاى في التمردون النخل فإذا ملك المشتري
الثمرة بان اشتراها بالنخل أو بان اشتراها منفردة شرا بصر أو وهبت له وقبضها أو أقر له بها أو تصدق بها
عليه أو أوصى له بها أو أى وجه من وجوه الملك صح له ملكها فإذا صح له ملكها قبل أن تری فيها الحمرة أو
الصفرة وذلك الوقت الذي يحل فيه بيعها على أن يترك حتى يبلغ فإن زكاة على مالكها إلا حلال أول وقت
زكاتها أن تری فيها حمرة أو صفرة فيخرج ثم يؤخذ ذلك تمرا (قال الشافعي) فإن ملكها بعد ما رويت فيها حمرة
أو صفرة فالزكاة في الثمر من مال مالكها الأول (٢) ولو لم يملك الزكاة المالك إلا آخر خضت الثمرة قبل ملكها
أولم تخض (قال الشافعي) ولا يختلف الحكم في هذا في أى وجه ملكه الثمرة بحال في الزكاة ولا في غيرها
الآتي وجه واحد وهو أن يشتري الثمرة بعد ما يبدو صلاحها فيكون العشر في الثمرة لا يزول ويكون البيع في
الثمرة مفسوخا كما يكون لو باعه عبدا أحدهما له والاخر ليس له مفسوخا ولكنه يصح لا يصح غيره إذا باعه
على ترك الثمرة أن يبيعه تسعة أعشار الثمرة أن كانت تسقى بعين أو كانت بعلا وتسعة أعشارها ونصف عشرها
إن كانت تسقى بغرب وبيعه جميع ما دون خمسة أوسق إذا لم يكن البائع غيره فيصح البيع ولو تعدى
المصدق فأخذ مما يستفي فيه الصدقة وزاد فيها فيه الصدقة فأخذ أكثر منها لم يرجع فيه المشتري على
البائع وكانت مظلة دخلت على المشتري (٣) (قال الشافعي) ولو كان لواحد حائط فيه خمسة أوسق فباع ثمره
من واحد أو اثنين بعد ما يبدو صلاحها ففيه الزكاة كما وصفت في مال البائع نفسه ولو باعه قبل أن يبدو
صلاحه ولم يشترط أن يقطع من واحد أو اثنين ففيه الصدقة والبيع فيه فاسد (قال الشافعي) وإن استهلك
المشتري الثمرة كلها أخذت بالحائط بالصدقة وإن أفلس أخذ من المشتري قيمتها بما اعتري من ثمنها
العشر ورمي ما بقي على رب الحائط وإن لم يقاس البائع أخذت بعشرها لأنه كان سبب هلاكها وإن كان
للمشتري غرما فمكّن عن ما استهلك من العشر عشرة ولا يوجد مثله وعن عشر مثله عشرون يوم يؤخذ الصدقة
اشتري بعشرة نصف العشر لأنه ثمن العشر الذي استهلكه وهو له دون الغرماء وكان لولي الصدقة أن يكون
غيرهما يقوم مقام أهل السهمان في العشر الباقية على رب الحائط (قال الشافعي) فإن باع رب الحائط
ثمرته وهي خمسة أوسق من رجلين قبل أن يبدو صلاحها على أن يقطعها كان البيع جائزا فإن قطعها قبل
أن يبدو صلاحها فلا زكاة فيها وإن تركها حتى يبدو صلاحها ففيها الزكاة فإن أخذها رب الحائط فقطعها

فنهنا البيع بينهما لأن الزكاة وجبت فيها فلا يجوز أن يقطع فيخرج الزكاة وهي حق لأهلها ولا أن تؤخذ بحالها تلك وليست الحال التي أخذها بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ثبتت المشتري على البائع ثمرة في نخله وقد شرط قطعها ولا يكون في هذا البيع الانسحاض ولو رضى البائع بتركها حتى تجذف نخله ورضى المشتري أن يرجع على البائع بالعشر لأنه قد قبضها جميع ما باعها من الثمرة ولا عشر فيه وعليه ما أن يزكها بما وجب من العشر (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها فتركها المشتري حتى بدأ صلاحها فرضى البائع بتركها ولم يرضه المشتري كان فيها قولان أحدهما أن يجبر على تركها ولا يفسخ البيع بما وجب فيها من الصدقة والثاني أن يفسخ البيع لأنها شرط القطع ثم صارت لا يجوز قطعها بما استحق من الصدقة فيها (قال الشافعي) ولو رضى أحد المشتريين إقرارها والبائع ولم يرضه الآخر جاز في القول الأول على إقرارها وفي القول الآخر يفسخ نصيب الذي لم يرض ويقر نصيب الذي رضى وكان كرجل اشترى نصف الثمرة وإذا رضى إقرارها لم يرد قطعها قبل الجداء لم يكن له قطعها كلها ولا يفسخ البيع إذا ترك رده مرة لم يكن له رده بعدها وكل هذا إذا باع الثمرة مشاعا قبل أن يبدو صلاحها (قال الشافعي) فإن كان لرجل حائط في ثمره خمسة أوسق فباع رجلا منه نخلات باعيا منهن وأخر نخلات باعيا منهن بعد ما يبدو صلاحه ففيه العشر والبيع مفسوخ إلا أن يبيع من كل واحد منهما خمسة أعشاره وإن كان هذا البيع قبل أن يبدو صلاح الثمرة على أن يقطعها فقطعها منها شيئا وترك شيئا حيا يبدو صلاحه فإن كان فيما بقي خمسة أوسق ففيه الصدقة والبيع فيه كما وصفت في المسئلة قبله فإن لم يكن فيما بقي من الثمرة خمسة أوسق فالبيع جائز لا يفسخ ويؤخذ بأن يقطعها الآن ينطوع البائع بتركها لهما وإن قطعها الثمرة بعدما يبدو صلاحها فقالا لم يكن فيها خمسة أوسق فالقول قولهما مع أيهما ما ولا يفسخ البيع في هذا الحال فإن قامت بينة على شيء أخذ بالينة وإن لم تقم بينة قبل قول رب المال فيما طرح عن نفسه به الصدقة أو بعضها إذا لم تقم عليه بينة بخلاف ما قال (قال الشافعي) وإذا قامت بينة بأمر يطرع عنه الصدقة أو بعضها وأقر بما ثبتت عليه الصدقة أو يزيد بها أخذت بقوله لأنما أقبل بينته إذا كانت كما ادعى فيما يدفع به عن نفسه فإذا أكذبها قبلت قوله في الزيادة على نفسه وكان أثبت عليه من بينته (قال الشافعي) وإذا كان للرجل الحائط لم يجمع قطع ثمره من حين تطلع إلى أن ترى فيه الحجرة فإذا رويت فيه الحجرة منع قطعه حتى يخرج من فان قطعه قبل يخرج بعد ما يرى فيه الحجرة فالقول قوله فيما قطع منه وإن أتى عليه كله مع بينة إلا أن يعلم غير قوله بينة أهل مصره فيؤخذ ذلك منه بالينة (قال الشافعي) وإذا أخذت بينته أو قوله أخذ بتروسط سوى ثمر حائطه حتى يستوفي منه عشره ولا يؤخذ منه ثمنه (قال الشافعي) فهذا إن حرص عليه ثم استهلكه أخذ بتروسط وسط ثمره

(باب ميراث القوم المال)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا ورث القوم الحائط فلم يفتسموا وكانت في ثمره كله خمسة أوسق فعلمهم الصدقة لأنهم خطاء يصدقون صدقة الواحد (قال الشافعي) فإن اقتسموا الحائط ميراثا بينهم أصبح فكان القسم قبل أن يرى في الثمرة صفرة أو حجرة فلا صدقة على من لم يكن في نصيبه خمسة أوسق وعلى من كان في نصيبه خمسة أوسق صدقة (قال الشافعي) فإن اقتسموا بعد ما يرى فيه صفرة أو حجرة صدق كله صدقة الواحد إذا كانت في جميعه خمسة أوسق أخذت منه الصدقة لأن أول محل الصدقة أن يرى الحجرة والصفرة في الحائط حرص الحائط أولم يحرص (قال الشافعي) فإن قال قائل كيف جمع صدقة الفضل والعنب اللذين يحرصان أولا وآخرا دون الماشية والورق والذهب وإنما أول ما تجب فيه الصدقة عندك وآخره الحول دون المصدق قبل له أن شاء الله تعالى لما حرصت الثمار من الاعناب والنخل رسول الله صلى الله

جاءه هلال الحج في رمضان ما كنت قائله قال أقوله أبعدها مرة وعن عكرمة قال لا ينبغي لأحد أن يحرم بالحج إلا في أشهر الحج من أجل قول الله جل وعز الحج أنهر معلومات (قال) فلا يجوز لأحد أن يحج قبل أشهر الحج فإن فعل فإنها تكون عمرة كرجل دخل في صلاة قبل وقتها فتكون نافلة (قال) ووقت العمرة متى شاء ومن قال لا يعتبر الأمر في السنة خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه أعمر عائشة في شهر واحد من سنة واحدة هي تين

وخالف فصل عائشة
نفسها وعلى رضى الله
عنه وابن عمرو وأتى
رجهم الله

(باب بيان أن العمرة
واجبة كالسج)

(قال الشافعي) قال الله
جل ذكره وأتموا الحج
والعمرة لله ففرقن العمرة
به وأشبهه بظاهر القرآن
أن تكون العمرة واجبة
واعتمر النبي صلى الله
عليه وسلم قبل الحج ومع
ذلك قول ابن عباس والذي
نفسى بيده أنها لا تقرب منها
في كتاب الله وأتموا الحج
والعمرة لله وعن عطية
قال ليس أحد من خلق
الله إلا وعليه حجة وحرمة
واجبتان (قال) وقال

(١) قوله عز وجل

حزرة كعبه وسجدات

وحزرة المال خياره يقال

هذا حزرة نفسى أى

خير ما عندى وقوله

نكبوا عن الطعام أى

اعدوا عن الأكل وذات

الدر ونحوهما وائر كوها

لاهلها كذا في كتب

اللغة كتبه مصححه

عليه وسلم حين طابت علنا أنه لا يفرصها ولا زكاته فيها ولما لم يضرها ولا زكاته فيها
الصدقة منها أن تصير غرا أو زيباعا على الأمر المتقدم فان قال ما يشبه هذا قيل الحج له أول وآخران فأول آخره
رعى الجرات والخلق وآخر آخره زكاة البيت بعد الجرة والخلق وليس هكذا الصدقة ولا الصوم ولا الصلاة
كلها أول وآخر واحد وكل كاسن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ولو اقسوا ولم يترقبه
صفره ولا حرة ثم لم يقتروا عليه حتى يصلم حتى كل واحد منهم أو لم يترقبوا حتى يعلم كل واحد منهم حقه حتى
يرى فيه صفره أو حرة كانت فيه صدقة الواحد لأن القسم لم يتم إلا بعد وجوب الصدقة فيه (قال الشافعي)
والقول قول أرباب المال في أنهم اقسوا قبل أن يرى فيه صفره أو حرة لأن تقدم فيه بينة فيفريق (قال
الشافعي) فان كان الحائط خمسة أوسق فاقسمه اثنتان فقال أحدهما القسم ما قبل أن ترى فيه صفره أو
صفره وقال الآخر بعد ما رقت فيه أخذت الصدقة من نصيب الذى أقر أنها اقسما بعد ما حلت فيه
الصدقة بقدر ما يلزمه ولم تؤخذ من نصيب الذى لم يقر (قال الشافعي) ولو اقسما للثمة دون الأرض والحقل
قبل أن يبدوا صلاحها كان القسم فاسدا وكافيه على الملك الأول (قال) ولو اقسما بعد ما يبدو صلاحها
كانت فيه الزكاة كما يكون على الواحد في الحالين معا (قال الشافعي) وإذا ورث الرجل حائطا فاشترى أو أقر
حائطه ولم يكن بالملء أخذت الصدقة من ثمر الحائط وكذلك لو ورث ماشية أو ذهباً أو ورقاً فلم يعلم أو علم فقال
عليه الحول أخذت صدقتها لأنها في ملكه وقد خال عليها حول وكذلك ما ملك بلاهله (قال الشافعي) وإذا
كان لرجل مال تجب فيه الزكاة فارتد عن الإسلام وهرب أو عجز أو عجز ليسنتاب أو يقتل فقال
الحول على ماله من يوم ملكه ففيها قولان أحدهما أن فيها الزكاة لأن ماله لا يبدو أن يموت على رذته فيكون
للسلمين وما كان لهم ففيه الزكاة أو يرجع إلى الإسلام فيكون له فلا تسقط الردة عنه شيئا ويجب عليه والقول
الثاني أن لا يؤخذ منها زكاة حتى ينظر فإن أسلم على ماله وأخذت زكاته لانه لم يكن سقط عنه الفرض وإن
لم يؤجر عليها وإن قتل على رذته لم يكن في المال زكاة لانه مال مشرك مغنوم فلا يصل لرجل من ثمنه فهو
كالفائدة ويستقبل به حولا ثم تركه ولو أقام في رذته زمانا كان كالوصفت إن رجع إلى الإسلام أخذت
منه صدقة ماله وليس كاذى الممنوع المال بالجزية ولا المحارب ولا المشرك غير الذى لم تجب في ماله
زكاة قط ألا ترى أنا أمره بالإسلام فان امتنع قتلناه وأنا فتحكم عليه في حقوق الناس بان نلزمه فان
قال فهو لا يؤجر على الزكاة قبل ولا يؤجر عليها ولا غيرهما من حقوق الناس التي تلزمه ويحبط أجره فيها
أدى منها قبل أن يرتد وكذلك لا يؤجر على أن يؤخذ الدين منه فهو يؤخذ

(باب ترك التعدي على الناس في الصدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن جبان عن القاسم
ابن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت مر على عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فغنم من
الصدقة فرأى فيها شاة فافلاذات ضرع فقال عمر ما هذه الشاة فقالوا شاة من الصدقة فقال عمر ما أعطى هذه
أهلها وهم طاعتون لا تفتنوا الناس لا تأخذوا (١) خزرات المسلمين نكبوا عن الطعام (قال الشافعي)
وجهه الله تعالى وهم عمر أن أهلها لم يتطوعوا بها ولم يرعهم في الصدقات ذات در فقال هذا ولو علم أن
المصدق جبر أهلها على أخذها لردنا عليهم إن شاء الله تعالى وكان شبيهاً بغير المصدق ولم أر بأساً أن
تؤخذ بطيب أنفس أهلها (قال الشافعي) وقد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما خرج بعثته إلى
الين مصداقاً ياك وكرائم أموالهم وفي كل هذا دلالة على أن لا يؤخذ خيال المال في الصدقة وإن أخذ حتى
على الواحدة وأن يجعله من ضمان المصدق لانه تعدي بأخذ حتى يرد على أهله وإن ظلت ضمنه المصدق
وأخذ من أهله ما عليهم إلا أن يرضوا بأن يرد عليهم فضل ما بين القيمتين فبرها المصدق وينفذ ما أخذوهما

عبره من (١) مكيننا ومن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في قرآن العمرة مع
الحج هداً ولو كانت
نافلة أشبه أن لا تقرن
مع الحج وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
دخلت العمرة في الحج
اليوم القيامة وروى
أن في الكتاب الذي
كتبه رسول الله صلى الله
عليه وسلم للعمرة
حرم أن العمرة هي الحج
الصغير

(باب القرآن وغير
ذلك)

(قال الشافعي) ويجزئ

(١) قوله في الهامش
مكينا كذا في المختصر
ومثله في أصل الام وهو
جمع مكى نسبة الى مكة
أضيف الى الضمير كتبه
معجمه

(٢) حبان بفتح أوله
وتشديد الموحدة كذا في
المختصر كتبه معجمه
(٣) في نسخة المسند
زيادة أبي صالح السمان
بين عبد الله بن دينار
وأبي هريرة فخر السند
كتبه معجمه

(٤) التواضع بالضم صباح
الغيم تأجبت نتائج من
باب نفع كتبه معجمه

هو فوق ذلك لمن قسم له من أهل السهمان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى
ابن سعيد عن محمد بن يحيى بن (٢) حبان أنه قال أخبرني رجلان من أصحابي أن محمد بن مسلمة الأنصاري كان
يأتهم مصادقة فيقول لرب المال أخرج الى صدقة مالك فلا يقود اليه شاة فيها وفاء من حقه لإقبالها (قال
الشافعي) وسواء أخذها المصدق وأيسر فيها تعذراً وقادها اليه رب المال وهي واجبة وإن قال المصدق لرب
المال أخرج زكاة مالك فأخرج أكثر مما عليه فإن طاب به نفسه بعد عمله أخذ منه والأخذ منه ماعليه
ولا يسعه أخذه الا حتى يعلم أن ما أعطاه أكثر مما عليه

(باب غلول الصدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال فرض الله عز وجل الصدقات وكان حبسها حراماً ثم أكد تحريم
حبسها فقال عز وجل ولا تحسبن الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم بل هو شر لهم الآية
وقال تبارك وتعالى والذين يكتزون الذهب والنفضة الى قوله ما كنتم تكثرون (قال الشافعي) وسبيل الله
والله أعلم ما فرض من الصدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرنا
جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين سمعا أبا وائل يخبر عن عبد الله بن سعد يقول سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول ما من رجل لا يؤدي زكاة ماله الا دله يوم القيامة يحاج أقرع بقرته وهو يتبعه حتى
يطوقه في عنقه ثم قرأ علينا يسطوقون ما يخلوا به يوم القيامة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال سمعت عبد الله بن عمر وهو يسئل عن الكثرة قال هو المال الذي
لا تؤدي منه الزكاة (قال الشافعي) وهذا كما قال ابن عمر ان شاء الله تعالى لانهم انما عذبوا على منع الحق
فأما على دفن أموالهم وحبسها فذلك غير محرم عليهم وكذلك أحرارها والذين ضرب من الأحرار ولولا
إباحة حبسها ما وجبت فيها الزكاة في قولنا لا يخلوا به حتى يحبس حولا أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار (٣) عن أبي هريرة أنه كان يقول من كان له مال لم يؤدز كانه
مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يطلب حتى يحكه يقول أنا كبرك أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عبادة
ابن الصامت على صدقة فقال أتق الله يا أبا الوليد لا تأتي يوم القيامة يبيع نحره على رقبتك له رغاء أو بقرة لها
خوار أو شاة لها (٤) ثواب فقال يا رسول الله وإن ذلك قد افتقر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى والذي
نفسى بيده الامن رحم الله تعالى فقال والذي بعثك بالحق لا أهل لي اثنين أبداً

(باب ما يخل الناس أن يسطروا من أموالهم)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى ولا تجمعوا النخبة من صدقة من الصدقات (قال الشافعي)
يعني والله أعلم تأخذونه لانفسكم عن لكم عليه حق فلا تنفقوا ما لا تأخذون لانفسكم يعني لا تعطوا
مما خبث عليكم والله أعلم وعندكم ما سلب (قال الشافعي) حرام على من عليه صدقة أن يعطي الصدقة
من شرها وحرام على من له شر أن يعطي العشر من شره ومن له الصدقة أن يعطي العشر من شرها ومن
له ذهب أن يعطي زكاتها من شرها ومن له ابل أن يعطي الزكاة من شرها اذا ولي إعطاءها أهلها وعلى
السلطان أن يأخذ ذلك منه وحرام عليه ان غابت أعيانها عن السلطان فقبل قوله أن يعطيه من شرها
ويقول ماله كله هكذا قال الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن
جرير بن عبد الله الجلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اذا تأاكم المصدق فلا يفارقكم الا عن رضا
(قال الشافعي) يعني والله أعلم أن يوفوه طائعين ولا يوفوه لأن يوفوه من أموالهم ما ليس عليهم فهذا أمرهم

باب الهدية للوالى بسبب الولاية

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن أبي جريد الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد يقال له (١) ابن التبية على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي إلى مقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال ما بال العامل نبعثه على بعض أعمالنا فيقول هذا لكم وهذا أهدي إلى قهلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أبهدي له أم لا فوالذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منها شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبة إن كان بعير له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة (٢) تيعر ثم رفع يديه حتى رأينا عذرة بطيه ثم قال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي جريد الساعدي قال بصرعني وسمع أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وسأوا يزيد بن ثابت يعني مثله (قال الشافعي) فيجتمل قول النبي صلى الله عليه وسلم في ابن التبية تحريم الهدية إذا لم تكن الهدية له إلا بسبب السلطان ويحتمل أن الهدية لاهل الصدقات إذا كانت بسبب الولاية لاهل الصدقات كما يكون ما تطوع به أهل الأموال مما ليس عليهم لاهل الصدقات لا لوالى الصدقات (قال الشافعي) وإذا أهدي واحد من القوم للوالى هدية فإن كانت لشيئ ينال به منه حقاً وباطلاً (٣) أو لشيئ ينال منه حق أو باطل فحرام على الوالى أن يأخذها لأن حراماً عليه أن يستعمل على أخذه الحق لمن ولّى أمره وقد أئزمه الله عز وجل أخذ الحق لهم وحرام عليه أن يأخذهم باطلاً والجعل عليه أحرماً وكذلك أن كان أخذ منه ليدفع به عنه ما كره أو أن يدفع عنه بالهدية حقاً زمه فحرام عليه دفع الحق إذا زمه وأما أن يدفع عنه باطلاً فحرام عليه إلا أن يدفع عنه بكل حال (قال الشافعي) وإن أهدي له من غير هذين الوجهين أحد من أهل ولايته فكانت تفضلاً عليه أو شكر الحسن في المعاملة فلا يقبلها وإن قبلها كانت في الصدقات لا يسعه عنده غيره إلا أن يكافئه عليه بقدر ما يسعه أن يتولها (قال الشافعي) وإن كان من رجل لا سلطان له عليه وليس بالبلد الذي به سلطان شكره على حسن ما كان منه فأحب إلى أن يحمله لاهل الولاية أن قبلها أو يدع قبولها فلا يأخذ على الحسن مكافأة وإن قبلها فتمت لهما لم تحرم عليه عندي أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وقد أخبرنا مطرف بن مازن عن شيخ ثقة سمعته لا يحضر في ذكر اسمه أن رجلاً من آل علي بن عبد الله بن عثمان بن صفوان الجمعي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحالط الصدقة ما لا أهلكته (قال الشافعي) يعني والله أعلم أن خيانة الصدقة تتلف المال الخلوط بالخيانة من الصدقة (قال الشافعي) وما أهدي له ذو رحم أو ذو مودة كان يهاديه قبل الولاية لا يبعثه لولاية فيكون أعطاه على معنى من الخوف فالتزاه أحب إلى وأبعد لقالة السوء ولا بأس أن يقبل ويتول إذا كان على هذا المعنى ما أهدي أو وهب له

باب ابتياع الصدقة

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حدثني شيخ من أهل مكة قال سمعت طاوساً أو أواقيف على رأسه يسئل عن بيع الصدقة قبل أن تقبض فقال طاوس ورب هذا البيت ما يحل بيعه قبل أن تقبض ولا بعد أن تقبض (قال الشافعي) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فقراء أهل السهمان فترد بعينها ولا يردنّها (قال الشافعي) وإن باع منها المصدق شيئاً لغيره أن يبيع لرجل

أن يقرن العمرة مع الحج ويهرب قدما والقارن أخف حالاً من المتمتع وإن اعتمر قبل الحج ثم أقام بمكة حتى ينشئ الحج أنشأه من مكة لاهل الميقات ولو أفرد الحج وأراد العمرة بعد الحج خرج من الحرم ثم أهل من أين شاء ففقط عنه بأحراره بالحج من الميقات الميقات وأحرم بها من أقرب المواضع من ميقاتها ولا

(١) في القاموس وبنو لتب بالضم حى منهم عند الله بن التبية اه كتبه معجمه

(٢) يعرت الشاة تيعر من باب ضرب ومنع يعار بالضم صاحت كذا في كتب اللغة كتبه معجمه

(٣) قوله أو لشيئ ينال منه الخ كذا في النسخ وانظر كتبه معجمه

نصف شاة وما يشبه هذا فعليه أن يأتي عندها أو يقسمها على أهلها لا يجزيه الأذلك (قال) وأفسخ بيع المصدق فيها على كل حال إذا قدرت عليه وأكره أن يخرج منه أن يشتريها من يدا أهلها الذي قسمت عليهم ولا أفسخ البيع إن اشتروها منهم وإنما كرهت ذلك منهم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا حمل على فرس في سبيل الله فراه يباع أن لا يشتريه وأنه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم العائد في هبته أو صدقته كالكلب يعود في فيه ولم ين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم شراء ما وصفت على الذي خرج من يديه فأفسخ فيه البيع وقد تصدق رجل من الأنصار بصدقة على أبويه ثم نافاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وبأخذ ذلك بالبراء فبذلك أجرت أن يملك ما خرج من يديه بما يحل به الملك (قال الشافعي) ولا أكره أن يشتري من يدا أهل السهمان حقوقهم منها إذا كان ما اشتري منها لم يؤخذ منه في صدقته ولم يتصدق به متطوعا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن عمرو بن مسلم وابن طاوس أن طاوسا ولي صدقات الركب لمحمد بن يوسف فكان يأتي الغوم فيقول زكوا برحمتكم الله مما أعطاكم الله فها أعطوه فسله ثم يسألهم أين مسكنهم فأخذهم من هذا وينفعها إلى هذا وأنه لم يأخذ لنفسه في عمله ولم يتبع ولم يدفع إلى الوالي منها شيئا وإن الوالي كان إذا ولي عنه لم يقل له ألم (قال الشافعي) وهذا يسع من ولهم عندي وأحب إلى أن يحتاط لأهل السهمان فيسأل ويحلف من أنهم لانه قد كثر الغلول فيهم وليس لاحد أن يحتاط ولا يحلف ولا يلي حتى يكون يضعهم مواضعها فأما من لم يكن يضعها مواضعها فليس له ذلك

(باب ما يقول المصدق إذا أخذ الصدقة لمن يأخذها منه) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم الآية (قال) والصلاة عليهم الدعاء لهم عند أخذ الصدقة منهم (قال) خلق على الوالي إذا أخذ صدقة امرئ أن يدعوله وأحب إلى أن يقول أجرك الله فيما أعطيت وجعلها لك طهورا وبارك لك فيما بقيت وما دعا له به أجزاءه شاء الله

(باب كيف تعد الصدقة وكيف تؤسم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حضرت عبي محمد بن العباس تؤخذ الصدقات بحضرته يأمر بالخطار فيحظروا يأمر قومًا فيكتبون أهل السهمان ثم يقف رجال دون الخطار قليلا ثم تسرب الغنم بين الرجال والخطار فتمز الغنم سراعا واحدة واثنان وفي يد الذي يعدها عصي يشير بها ويعتدين بيدي محمد بن العباس وصاحب المال معه فإن قال أخطأ أمره بالاعانة حتى يجتمع على عدد ثم يأخذ ما وجب عليه بعد ما يسأل رب المال هل له من غنم غير ما أحضره فيذهب بما أخذ إلى الميسم فيؤسم بميسم الصدقة وهو كتاب الله عز وجل وتؤسم الغنم في أصول أذانها والابل في آذانها ثم تصير إلى الخطيرة حتى يحصى ما يؤخذ من الجميع ثم يفرقها بقدر ما يرى (قال الشافعي) وهكذا أحب أن يفعل المصدق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه إن في الظهر ناقة غمياء فقال أمن نعم الجزية أمن نعم الصدقة فقال أسلم بل من نعم الجزية وقال إن عليها ميسم الجزية (قال الشافعي) وهذا يدل على أن عمر رضي الله تعالى عنه كان يسم ويسمين وسم جزية وسم صدقة وهذا نقول

(باب الفضل في الصدقة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة قال سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول والذي نفسي بيده ما من عبد يتصدق بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الاطيبا ولا يصعد إلى السماء الاطيب الا كان كأنما يضعها في يد الرحمن فيريها له كما يري أحدكم (١) فلو حتى أن القيمة لتأتي يوم القيامة وانما مثل الجبل العظيم ثم قرأ إن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المنفق والبخل

ميقان لها دون الحل كما يسقط ميقان الحج اذا قدم العمرة قبله لدخول أحدهما في الآخر (قال) وأحب إلى أن يعتمر من الجعرة لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر منها فان أخطأ ذلك في التعيم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عائشة منها وهي أقرب الحل إلى البيت فان أخطأ ذلك في الحديبية لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد أن يدخل بعمرة منها

(١) الفلو يفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو الجش أو المهر اذا فطم يقال فلام عن أمه اذا عزله عنها وفطمه كذا في كتب اللغة كتبه

معصية

كش رجلين عليهما حاجتان وأحسنتان من لدن (١) نديمهما إلى راقبهما فإذا أراد المنفق أن ينفق سبقت عليه الدرع وأمرت حتى تخفى بيته وتنفقوا ثمره وإذا أراد البخل أن ينفق تقلصت ولزمت كل حلقة موضعها حتى تأخذ بعنقه أو ترفوته فهو يوسعها ولا تنسع أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله إلا أنه قال فهو يوسعها ولا تنوسع (قال الشافعي) حمد الله عز وجل الصدقة في غير موضع من كتابه فمن قدر على أن يكثر منها ليفعل

(باب صدقة النافلة على المشرک)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أمه أسماء بنت أبي بكر قالت أتتني أمي راغمة في عهد قریش فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهلها قال نعم (قال الشافعي) ولا بأس أن يتصدق على المشرک من النافلة وليس له في الفريضة من الصدقة حق وقد حمد الله تعالى قوما فقال ويطعمون الطعام الآية

(باب اختلاف زكاة المالک) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا أساف الرجل الرجل مائة دينار في طعام موصوف أو غيره سلفا صحه جافا المائة ملك للسلف ويزكها كأنه مال غيره ها يودی دينه أولم يكن يزكها الحولها يوم قبضها ولو أفلس بعد الحول والمائة قائمة في يده بعينها زكاهها وكان للذي له المائة أخذ ما وجد منها واتباعه بما بقي عن الزكاة وما تلف منها وهكذا لو أصدق رجل امرأة مائة دينار فقبضتها وحال عليها الحول في يدها ثم طلقها زكته المائة ورجع عليها بخمسين لأنها كانت مالكة لكل وانما انتقض الملك في خمسين بعد تمام ملكها الحول وهكذا لو لم تقبضها وحال عليها الحول في يده ثم طلقها وجدت عليها ما الزكاة إذا قبضت الخمسين منه أذنت زكاة المال لأنها كانت في ملكها وكانت كمن على رجل مائة دينار فقبضت خمسين بعد الحول وأبرأه من خمسين وهو قادر على أخذها منه يزكها مائة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو طلقها قبل الحول من يوم تكهها لم يكن عليها إلا زكاة الخمسين إذا حال الحول لأنها لم تقبضها ولم يحل الحول حتى انتقض ملكها في الخمسين (قال الشافعي) ولو أكرى رجل رجلا دارا بمائة دينار أربع سنين فأنكرها حال الآن بشرطه إلى أجل فإذا حال عليه الحول من يوم أكرى الدار أصحى الحول وعليه أن يزكها خمسة وعشرين دينارا أو الاختيار له ولا يجبر على ذلك أن يزكها المائة فإن تم حوله ثلث فعليه أن يزكها خمسين دينارا السنتين يحسب منها زكاة الخمسة والعشرين التي أداها في أول سنة ثم إذا حال حوله ثلث فعليه أن يزكها خمسة وسبعين لثلاث سنين يحسب منها مائة من زكاة عن الخمسة والعشرين والخمسين فإذا مضى حوله رابع فعليه أن يزكها مائة لاربع سنين يحسب منها كل ما أخرج من زكاته قبلها وكثيرها (قال الربيع وأبو يعقوب) عليه زكاة المائة (قال الربيع) سمعت الكتاب كله إلا أن لم أعارض به من ههنا إلى آخره (قال الشافعي) ولو أكرى عيئة فقبض المائة ثم أتته خدمت الدار انفسخ الكراء من يوم تنسدم ولم يكن عليه زكاة إلا فيما سلم له من الكراء قبل الهدم ولهذا قلت ليس عليه أن يزكها المائة حتى يسلم الكراء فيها وعليه أن يزكها ما سلم من الكراء منه وهكذا اجارة الارض بالذهب والفضة وغير ذلك مما أكرأه المالك من غيره (قال الشافعي) وانما فرقت بين اجارة الارض والمنازل والصدقات لان الصدقات شي تملكه على التكاليل فان ماتت أو مات الزوج أو دخل بها كان لها بالكيل وان طلقها رجعت اليها بنصفه والاجارات لا تملك شي بكمالها إلا بسلامة منفعة ما يستأجره منه فيكون لها حصه من الاجارة فلم تجز الا الفرق بينهما ما وصفت (قال الشافعي) وملك الرجل نصف المهر بالطلاق يشبه ملكه الشفعة تكون ملكا الذي هي في يديه حتى تؤخذ من يديه (قال) وكتابه المكاتب والعبيد بخارج والامة فلا يشبه

(باب بيان افراد الحج عن العمرة وغير ذلك)

(قال الشافعي) في

مختصر الحج وأحب إلى

أن يسرد لان الثابت

عندنا أن النبي صلى الله

عليه وسلم أفرد وقال في

كتاب اختلاف

الاحاديث ان النبي

صلى الله عليه وسلم

قال لو استقبلت من

أمرى ما استدرت لما

سقت الهدى ولجعتها

عمرة (قال الشافعي)

ومن قال انه أفرد الحج

يشبه أن يكون قاله على

ما يعرف من أهل العلم

(٢) الذي أدرك وفد

رسول الله صلى الله عليه

وسلم أن أحد الا يكون

(١) قوله نديمها ضم

الاول وكسر الثاني

وتشديد الثالث جمع

ندى على فقول كفلس

وقلوس كتبه معصمه

(٢) قوله الذي أدرك

وفد الحج كذا في الاصل

ولعل في الكلام تحريفا

فخر كتبه معصمه

هذا إذا يكون عليه ولا على سيده فيه زكاة وإن ضمنه مكانه أو عبده حتى يقبضه السيد ويحول عليه الحول من يوم قبضه لأنه ليس بدين لازم للكتاب ولا العبد ولا الأمة فليس يتم ملكه عليه بحال حتى يقبضه وما كان في ذمة حرفه فاقم عليه (قال الشافعي) وهكذا كل ممالك بما في أصله صدقة تبرا أو فضة أو غنم أو بقر أو أبل فأما ممالك من طعام أو قر أو غيره فلا زكاة فيه إنما الزكاة فيما أخرجت الأرض بأن تكون أخرجته وهو على ما أخرجت فيكون فيه حق يوم حصده (قال الشافعي) وما أخرجت الأرض فأذيت زكاته ثم حبسه صاحبه سنين فلا زكاة عليه فيه لأن زكاته إنما تكون بأن يخرجها الأرض له يوم يخرجها فأما ما سوى ذلك فلا زكاة فيه بحال الآن يشتري التجارة فأما أن يورثه التجارة وهو ملك لصاحبه بغير شراء فلا زكاة فيه (قال الشافعي) فإذا أوحف المسلمون على العدو بالخيول والركاب فجمعت غنائمهم فحال عليها حول قبل أن تقسم فقد أساء الوالي إذا لم يكن له عذر ولا زكاة في فضة منها ولا ذهب ولا ماشية حتى تقسم يستقبل بها بعد القسم حول لأن الغنيمة لا تكون ملكا لأحد دون صاحبه فإنه ليس بشيء ملكوه بشراء ولا ميراث فأقر ورأى فيه بالشركة وإن للامام أن يمنعه قسمه إلى أن يمكنه ولأن فيها نجسا من جميعها فقد يصير في القسم في بعضها دون بعض فليس منها ملوك لأحد بعينه بحال (قال الشافعي) ولو قسمت لجمعت سيها مائة في شيء برضاهم وكان ذلك الشيء ماشية أو شيئا مما يحب فيه الزكاة فلم يقتسموه بعد أن صار لهم حتى حال عليه الحول زكوه لأنهم قد ملكوه دون غيرهم من الغنيمة ودون غيرهم من أهل الغنيمة ولو قسم ذلك الوالي بالرضا هم لم يكن له أن يلزمهم ذلك ولو قسمه وهم غيب ودفعه إلى رجل فحال عليه حول لم يكن عليهم فيه زكاة لأنهم لم يملكوه وليس للوالي جبرهم عليه فإن قبلوه ورضوا به ملكوه ملكا مستأنفا واستأنفوا له حول من يوم قبلوه (قال الشافعي) ولو عزل الوالي سهم أهل الخس ثم أخرج لهم سهمهم على شيء بعينه فإن كان ماشية لم يجب عليهم فيه الصدقة لأنه يقوم متفرقين لا يعرفهم فهو كالغنيمة بين الجماعة لا يحصون وإذا صار إلى أحد منهم شيء استأنف به حول وكذلك للثناوير والتبر والدرهم في جميع هذا (قال الشافعي) وإذا جمع الوالي الذي ذهب أو ورفا فادخله بيت المال فحال عليه حول أو كانت ماشية فرعاها في أخفى فحال عليها حول فلا زكاة فيها لأن مالكمها لا يحصون ولا يعرفون كلهم بأعيانهم وإذا دفع منه شيئا إلى رجل استقبل به حول (قال الشافعي) ولو عزل منها الخس لأهلها كان هكذا لأن أهلها لا يحصون وكذلك خمس الخس فإن عزل منها شيئا لم يستغن من الامتناف فله فعه إلى أهلها ليعال عليه في أيديهم حول قبل أن يقتسموه صدقة واحدة لأنهم مغلطاء فيه وإن اقتسموه قبل الحول فلا زكاة عليهم فيه

(باب زكاة الفطر)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعبة على كل حر وعبد ذكروا نبي من المسلمين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الحر والعبد والذكور والإناث ممن يكونون أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عاصم بن عبد الله بن سعد بن أبي مسرحة أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كله نأخذ وفي حديث نافع دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرضها إلا على المسلمين وذلك موافقة لكتاب الله عز وجل فإنه جعل الزكاة على أهل طهورا والظهور لا يكون إلا للمسلمين وفي حديث جعفر دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم فرضها على المرء في نفسه ومن يموت (قال الشافعي) وفي حديث نافع دلالة (١) سنة محمد بن جعفر دمرها

مقبيا على حج الا وقد
ابتدا احرامه بحج
واحبس عروه حين
حدث أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أحرم
حججه ذهب إلى أنه سمع
عائشة تقول يفعل في
حجه على هذا المعنى
وقال فيما اختلفت
فيه الاحاديث عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في حجه ليس شيء
من الاحتلاف أبصر
من هذا وإن كان الغلط
فيه فيصا من جهة أنه
مباح لأن الكتاب ثم
السنة ثم ما لا أعلم فيه

(١) قوله سنة كذا
في النسخ ومعلها بحرفة
من الساجع عن بينة فافطر
كسنة معصية

رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحر والعبد والعبد لا مال له وبين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما فرضها على سيده وما لا اختلاف فيه أن على السدي عبده وأمنه زكاة الفطر وهما من عبود (قال الشافعي) فعلى كل رجل لزمته مؤنة أحد حتى لا يكون له تركها أداء زكاة الفطر عنه وذلك من جبرناه على نفقته من ولده الصغار والكبار الرمنى الفقراء وأبائهم وأمهاتهم الرمنى الفقراء وزجته وخادميها فان كان لها أكثر من خادم لم يلزمه أن يركي زكاة الفطر عنه ولزمها تأدية زكاة الفطر عن بقي من رقيقها (قال الشافعي) وعليه زكاة الفطر في رقيقه الحضور والغيب وجارعتهم أولم يرج اذا عرف حياتهم لان كل في ملكه وكذلك أمهات أولاده والمعتقون الى أجل من رقيقه ومن رهن من رقيقه لان كل هؤلاء في ملكه وان كان فمين يكون كافرا لم يلزمه زكاة الفطر عنه لانه لا يظهر بالزكاة (قال الشافعي) ورقيق رقيقه فعليه أن يركي عنهم (قال الشافعي) فان كان ولده في ولايته لهم أموال فعليه أن يخرج من أموالهم عنهم زكاة الفطر الا أن يتطوع فيخرجهم من ماله عنهم فيخرجهم عنهم فإذا تقوى خرج من عبود الرجل فخرج زكاة الفطر عن نفسه وأمر أنه كانت أو ابن له أو اب أو أم أو أجزأ عنهم ولم يكن عليه أن يخرج زكاة الفطر عنهم ثانية فان تطوعوا ببعض ما عليهم كان عليه أن يتم الباقي عنهم من زكاة الفطر (قال) ومن قف يجب عليه أن يركي عنه زكاة الفطر فاذا ولده ولد أو كان أحد في ملكه أو عياله في شيء من نهار آخر يوم من شهر رمضان فغابت الشمس ليلة هلال شوال وجبت عليه زكاة الفطر عنه وان مات من ليلته واذا غابت الشمس من ليلة الفطر ثم ولد بينهم أو وراثة لم يمتهم في عياله لم يجب عليه زكاة الفطر في عامه ذلك عنه وكان في سقوط زكاة الفطر عنه كالمال عليه بعد الحول وان كان عبداً بينه وبين رجل فعلى كل واحد منهما أن يركي عنه من زكاة الفطر بقدر ما عايناه (قال الشافعي) وان باع عبداً على أن له الخيار فأهل هلال شوال ولم يختار انفاذ البيع ثم أنفذه فزكاة الفطر على البائع (قال الربيع) وكذلك لو باعه على أن البائع والمشتري بالخيار فأهل هلال شوال والعبد في بد المشتري فاختار المشتري والبائع احارة البيع أو رده فهما سواء وزكاة الفطر على البائع (قال الشافعي) ولو باع رجل رجلاً عبداً على أن المشتري بالخيار فأهل هلال شوال قبل أن يختار الرد أو الاخذ كانت زكاة الفطر على المشتري وان اختار رد البيع الا أن يختاره قبل الهلال وسواء كان العبد المبيع في بد المشتري أو البائع انما انظر الى من ملكه فاحل زكاة الفطر عليه (قال) ولو غصب رجل عبداً وجعل كانت زكاة الفطر في العبد على مالكه وكذلك لو استأجره وشرط على المستأجر نفقته (قال الشافعي) ويؤدي زكاة الفطر عن رقيقه الذي اشتري للتجارة ويؤدي عنهم زكاة التجارة معا ومن رقيقه للخدمة وغيرها وجميع ما عايناه من خدم (قال الشافعي) وان وهب رجل رجلاً عبداً في شهر رمضان فلم يقضه الموهوب له حتى أهل شوال وقضاه زكاة الفطر فان أقضه اياه فزكاة الفطر على الموهوب له وان لم يقضه فالزكاة على الواهب ولو قبضه قبل الدليل ثم غابته الشمس وهو في ملكه مقبوضه كانت عليه فيه زكاة الفطر ولو رده من ساعته (قال) وكذلك كل ما ملك به رجل رجلاً عبداً أو أمة (قال الشافعي) واذا اعتق رجل نصف عبداً بينه وبين رجل ولم يكن مومراً فبق نصفه رقيقاً لرجل فعليه في نصفه نصف زكاة الفطر وان كان للعبد ما يقرب نفسه ليلة الفطر ويومه ويؤدي النصف عن نفسه فعليه أداء زكاة النصف عن نفسه لانه مالك ما كتسب في يومه (قال الشافعي) واذا دفع الرجل الى الرجل مالا قراضاً فاشتري به رقيقاً فأهل شوال قبل أن يباعوا فزكاة الفطر على رب المال (قال الشافعي) ولو مات رجل لم يبق رقيقه ورثته قبل هلال شوال ثم أهل هلال شوال ولم يخرج الرقيق من أيديهم فعليه فيه زكاة الفطر بقدر ما ورثتهم منه (قال الشافعي) ولو أراد بعضهم أن يدع نصيبه من ميراثه لزمه زكاة الفطر فيه لانه قدر له ملكه بكل حال ولو أنه مات حين أهل هلال شوال وورثته ورثته كانت زكاة الفطر عنه وعن مالك ماله مبدأة على الدين وغيره من الميراث والوصايا (قال الشافعي) ولو مات رجل فأوهم في رجل عبداً أو بصيداً فان كان موته بعد هلال شوال

خلافه يدل على أن التمتع بالعمرة الى الحج وافراد الحج والقران واسع كله وثبت أنه خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظر القضاء ففعل عليه القضاء وهو في ما بين الصفا والمروة وأمر أصحابه ان من كان منهم أهل ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدي وبلغتها عمرة (فان قال قائل) فن ابن أثبت حديث عائشة وجابر وابن عمر وطائفة دون حديث من قال قرن (فيل) لتقدم صحبة

فركة الفطر عن الرقيق في ماله وإن كان موته قبل شوال فلم ير ذا الرجل الوصية ولم يقلها أو علمها أو لم يعلمها حتى أهل شوال فصدقة الفطر عنهم موقوفة فإذا أجاز الموصي له قبول الوصية فهي عليه لأنهم خارجون من ملك الميت وإن ورثته غير مالكين لهم فإن اختار رد الوصية فليست عليه صدقة الفطر عنهم وعلى الورثة إخراج الزكاة عنهم لأنهم كانوا موقوفين على ملكهم أو ملك الموصي له (قال الشافعي) ولو مات الموصي لهم قبل أن يختار قبولهم أو رددهم قام ورثته مقامه في اختيار قبولهم أو رددهم فإن قبلوا فهم فركة الفطر عنهم في مال أبيهم لأنهم عليه ملكوهم الآن يتطوعوا بها من أموالهم (قال الشافعي) وهذا إذا خرجوا من الثلث وقبل الموصي له الوصية فإن لم يخرجوا من الثلث فهم شركاء الورثة فيهم وزكاة الفطر بينهم على قدر ميراث الورثة ووصية أهل الوصايا (قال الشافعي) ولو أوصى بركة عبد رجل وخدمته لا آخر حياته أو وقتا فصلا كانت صدقة الفطر على مالك الرقبة ولو لم يقل كانت صدقة الفطر على الورثة لأنهم عليه يكون رقبته (قال الشافعي) ولو مات رجل وعليه دين ورتل رقيقا فإن زكاة الفطر في ماله عنهم فإن مات قبل شوال زكاة عنهم الورثة لأنهم في ملكهم حتى يخرجوا بأن يباعوا بالمولود والدين وهو لا يختارون العبيد بوصيهم العبيد بوصيهم خارجون بأعيانهم من ماله إذا قبل الوصية الموصي له وهو لا إن شاء الورثة لم يخرجوا من ماله بحال إذا أدوا الدين فإن كان لرجل مكاتب كتبه فكتابة فاسدة فهو مثل رقيقه يؤدي عنه زكاة الفطر وإن كانت كتابته صحيحة فليست عليه زكاة الفطر لأنه ممنوع من ماله وبعبه ولا على المكاتب زكاة الفطر لأنه غير تام المالك على ماله وإن كانت لرجل أم ولد ومدة فعله زكاة الفطر فيه جملته لأنه مالك لهما (قال الشافعي) ويؤدي ولي المعتوه والصبي عنه ما زكاة الفطر وعن قاتلتهما مؤنته كما يؤدي الصحيح عن نفسه (قال الشافعي) ولا يقف الرجل عن زكاة عبده الغالب عنه وإن كان منقطع الخبر عنه حتى يعلم موته قبل هلال شوال (١) فإن فعل فعل أنه مات قبل شوال لم يؤد عنه زكاة الفطر وإن لم يستيقن أدى عنه (قال الشافعي) وإذا غاب الرجل عن بلد الرجل لم يعرف موته ولا حياته في ساعة زكاة الفطر فليؤد عنه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يخرج زكاة الفطر عن غلامه الذي بوادي القرى وخيبر (قال الشافعي) وكل من دخل عليه شوال وعنده قوته وقوت من يقوته يومه وما يؤدي به زكاة الفطر عنه وعنهم أداها عنهم وعنه وإن لم يكن عنده إلا ما يؤدي عن بعضهم أداها عن بعض وإن لم يكن عنده سوى مؤنته ومؤنتهم يومه فليس عليه ولا على من يقوت عنه زكاة الفطر (قال الشافعي) فإن كان أحد من يقوت واجدا زكاة الفطر لم أرخص له أن يدعي أداها عن نفسه ولا يبين لي أن تجب عليه لأنها مفروضة على غيره فيه (قال الشافعي) ولا بأس أن يؤدي زكاة الفطر ويأخذها إذا كان محتاجا وغيرهما من الصدقات المفروضات وغيرها وكل مسلم في الزكاة سواء (قال الشافعي) وليس على من لا عرض له ولا نقد ولا يجده قوت يومه أن يستأسف زكاة

(باب زكاة الفطر الثاني)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من شهر رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر وعبد ذكر وأني من المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله لازكاة فطر الأعلى مسلم وعلى الرجل أن يزكي عن كل أحد لوجه مؤنته صغارا أو كبيرا (قال الشافعي) ويلزمه نفقة امرأته ونظام لهما لا أكثر منها ويلزم امرأته تاديه الزكاة عن بقى من رقيقها ويلزم من كان له رقيق حضورا أو غيبا كانوا ألقا به أو أخدمته رجاء رجوعهم أو لم يرجع إذا عرف حياتهم أن يزكي عنهم وكذلك يزكي عن رقيق رقيقه ويزكي عن أمهات الأولاد والمعتقين إلى أجل ولا زكاة على أحد في عبد كافر ولا أمة كافرة ومن قلت تجب عليه زكاة الفطر فلا أولاد ولا أولاد في ملكه أو عبالة

جابر النبي صلى الله عليه وسلم وحسن سبانه لا بداء الحديث وآخره ولرواية عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفضل حفظها عنه وقرب ابن عمر منه ولأن من وصف انتظار النبي صلى الله عليه وسلم القضاء اذ لم يحج من المدينة بعد نزول فرض الحج طلب الاختيار فيما وسع الله من الحج والعمره يشبه أن يكون أحفظ لأنه قد أتى في المتلاعنين فانتظر القضاء كذلك حفظ عنه في الحج ينتظر القضاء (قال المزني) إن ثبت حديث أنس عن

(١) قوله فإن فعل الخ كذا في النسخ ولعل هنا تحريفان النسخ فأنظر كتبه معجمه

في شئ من شهر آخر يوم من شهر رمضان فغابت الشمس ليلة هلال شوال وجبت عليه زكاة الفطر عنه وان مات من ليلته واذا غابت الشمس في آخر يوم من شهر رمضان ثم ولده أو صار أحدي عياله لم تجب عليه زكاة الفطر وذلك كماله لكنه بعد الحول وانما تجب اذا كان عنده قبل أن يحل ثم حل وهو عنده واذا اشترى رجل عبدا على أن المشتري بالخيار فأهل شوال قبل أن يختار الراد أو الأخذ فاختار الراد أو الأخذ فالزكاة على المشتري لانه اذا وجب بيعه ولم يكن الخيار الا له فالبيع له وان اختار رده بالشرط فهو كخيار رده بالعيب وسواء كان العبد المبيع في يد المشتري أو البائع انما انظر الى من عليه فاجعل زكاة الفطر عليه ولو غضب رجل عبدا كانت زكاة الفطر على مالكه ولو استأجر رجل عبدا بشرط عليه نفقته كانت زكاة الفطر على سيد العبد وان وهب رجل لرجل عبدا في شهر رمضان فلم يقبضه الموهوب له حتى أهل شوال وقفنا زكاة الفطر فان قبضه اياه زكاة الموهوب له وان لم يقبضه زكاة الواهب وان قبضه قبل الليل ثم غابت الشمس فردّه فعلى الموهوب له زكاة الفطر وكذلك نل مالك له رجل رجلا عبدا أو أمة ولو مات رجل وله رقيق فورثه ورثته قبل هلال شوال ثم هل شوال ولم يخرج الرقيق من أيديهم فعليه فقه من زكاة الفطر بقدر موارثهم ولو أراد أحدهم أن يبيع نصيبه من ميراثه بعد ما هل شوال فعليه زكاة الفطر لان الملك لزمه بكل حال واذا كان العبد بعضه حروا وبعضه رقيق أدى الذي له فيه الملك بقدر ما ملك وعلى العبد أن يؤدي ما بقي والعبد ما كسب في يومه ان كان له ما يقوته يوم الفطر ويليته وان لم يكن له فضل ما يقوته نفقه ليلة الفطر ويومه فلا شئ عليه واذا اشترى المتأخر رقيقا أو أمة شوال وهم عنده فعلى رب المال زكاتهم واذا مات الرجل حين أهل شوال فالزكاة عليه في ماله مسددة على الدين والوديعة يخرج عنه وعن عياله وعن من المسلمين الذين لزمه النفقة عليهم ولو مات رجل وأوصى لرجل بعبد فان كان موته بعد هلال شوال وخرج من الثلث فالزكاة على السيد في ماله وان مات قبل هلال شوال فالزكاة على الموصي له ان قبل الوصية (١) وان لم يقبلها أو علمها أو لم يعلمها فالزكاة مرفقة فان اختار أخذه فالزكاة عليه وان رده فعلى الورثة اخراج الزكاة عن العبد وان لم يخرج من الثلث فهو شريك الورثة ان قبل الوصية والزكاة عليهم كهي على الشركاء وان مات الموصي له قبل أن يختار قبوله لم يسم أو ردهم فورثته فهو من مقامه فان اختار قبوله فعليه زكاة الفطر في مال أبيهم ولو أوصى لرجل رقيقا عبدا وخدمته لا يخرج من الموهوب له فزكاة الفطر على مالك الرقيق ولو لم يقبل الموصي له الرقيق كانت زكاة الفطر على الورثة (٢) الشافعي وان مات رجل وله رقيق وعليه دين بعد هلال شوال فالزكاة عليه في ماله عنه وعنهم واذا مات رجل له اهل ليل شوال فالزكاة على الورثة لانهم في ملكهم حتى يخرجوا في الدين ولا يؤدي الرجل عن مكاتبه اذا كانت كتابته صحيحة ولا على المكاتب أن يؤدي عن نفسه فان كانت كتابته فاسدة فهو مثل رقيقه فيؤدي عنه زكاة الفطر (٣) الشافعي ويؤدي ولي الصبي والمعتوه عنهم وعن قارنهم ما مؤنته كما يؤدي الصحيح وكل من دخل عليه هلال شوال وعنده قوته وقوت من يقوته يومه وليته وما يؤدي به زكاة الفطر عنهم وعنه أو اهل عنه وعنهم فان لم يكن عنده الا ما يؤدي به زكاة الفطر عنه أو عن بعضهم أو اهلها فان لم يكن عنده الا قوته وقوتهم فلا شئ عليه فان كان فيهم واحد الفضل عن قوت يومه أدى عن نفسه اذا لم يؤدي عنه ولا يمين له أن تجب عليه لانها مقرونة على غيره فيه ولا بأس أن يؤدي الرجل زكاة الفطر روبا غدا وغيرهما من اهل فاقب المفروضات والظنوع وكل مسلم في الزكاة سواء وليس على اهل لائى عنده أن يستسلم زكاة الفطر وان وجد من يسلمه زكاة الفطر ليل شوال لم يجب عليه أن يؤدي لان وقتها قد زال وهو غير واحد ولو أخرجها كان أسب إلى (٤) الشافعي واذا باع الرجل عبدا بغير فاسد فزكاة الفطر على البائع لانه لم يخرج من ملكه وكذلك لو رهنه رهن فاسدا أو صحيفا فزكاة الفطر على مالكه واذا زوج الرجل أمة عبدا فعليه أن يؤدي عنها زكاة الفطر وكذلك المكاتب فان زوجها حرا فعلى الحر الزكاة اذا دخل بينه وبينها فان لم يحل بينه وبينها فعلى السيد الزكاة

النبى صلى الله عليه وسلم
أنه قسرن حتى يكون
معارضاً لا حديث سواء
فأصل قول الشافعي أن
العبرة فرض وأداء
الفرضين في وقت الحج
أفضل من أداء فرض
واحد لان من كثر
له الله كان أكثر في
ثواب الله

(باب بيان التسع
بالعبرة وبيان المواقيت
وغير ذلك)

(قال الشافعي) قال الله
جل وعز فنقطع بالعبرة
الى الحج الآية فاذا أهل
بالحج في شوال أو ذي
القعدة أو ذي الحجة صار
قوله وان لم يقبلها أو علمها
الحج كذا في التسخ وانظر
كتبه معجمه

ممتعا فانه أن يصوم
حين يدخل في الحج
وهو قول عرو بن دينار
(قال) وعليه أن لا يخرج
من الحج حتى يصوم
إذا لم يجد هذا وأن

يكون آخره من الأيام
الثلاثة في آخر صيامه
يوم عرفه لأنه يخرج
بعد عرفة من الحج
ويكون في يوم الاصوم
فيه يوم الترو ولا يصام
فيه ولا أيام بني النضير
النبي صلى الله عليه
وسلم عنها وإن من
طاف فيها فقد حصل ولم
يجز أن أقول هذا في حج
وهو خارج منه وقد
كنت أراه وقد يكون
من قال يصوم أيام منى

(١) قوله وإن وجد
من يسلقه كذا في النسخ
ولعل هذه الجملة مقدمة
من التماس وحققها
التأخير بعد قوله فإذا
أقلس ليس عليه زكاة
الفطر فانظر كتبته
مصححه

(٢) قوله شروع
الضروع بالضم غيب
أبيض كبير الحب قليل
الماء عظيم العنايف
وحسن من غيب الطائف
أه كتبه مصححه

فإن كان الزوج الحر معراف على سيد الأمة الزكاة وإذا وهب الرجل لولده الصغير أمة أو عبدا ولا مال لولده
غيره فلا يبين أن تجب الزكاة على أبيه لأن مؤنته ليست عليه الآن لأن يكون مرضعا أو من لا غنى بالصغير عنه
فلزم أباه نفقتهم والزكاة عنهم وإن حبسهم أو بونخلدته نفسه فقد أساء ولا يبين أن عليه زكاة الفطر فهم لأنهم
ليسوا بمن تلتزمه النفقة عليهم فإن كان لا يملك أذى منه عن رقيق ابنه وإن استأجر لابنه مرضعا فليس
على أبيه زكاة الفطر عنها وليس لغيره من أبيه أن يخرج عنه زكاة فطروا أن أخرجهما غير أمرهما كم ضمن

(باب في زكاة الفطر)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عيسى بن عبيد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري
يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط
أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي سرح عن عيسى بن عبيد الله بن سعد بن أبي سرح
ابن سعد يقول إن أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا
من أقط أو صاعا من زبيب أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير فلم نزل نخرج ذلك حتى قدم معاوية حاجا أو
معتبرا فخطب الناس فكلنا كلف الناس به أن قال أبي سرح في ذلك ما سمعنا من أبي سرح في ذلك ما سمعنا من أبي سرح في ذلك ما سمعنا
الناس بذلك (قال الشافعي) ولا يخرج من الحنطة في صدقة الفطر إلا الصاع (قال الشافعي) والثابت
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الترو والشعير ولا يرى أبا سعيد الخدري غير أن النبي صلى الله عليه وسلم فرضه
إساعرا أو سهمين كان يخرج جونه (قال الشافعي) وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن زكاة الفطر هي الترو
الرجل ومعاينه زكاة (قال) وأي قوت كان الأغلب على رجل أذى منه زكاة الفطر (١) وإن وجد من يسلقه
فإذا أفلس ليس عليه زكاة الفطر فلو أسير من يومه أو من بعده لم يجب عليه أخرجهما من وقتها لأن وقتها كان
ولست عليه ولو أخرجهما كان أحبته الحيلة (قال الشافعي) وإذا باع الرجل العبد بعاف سدا فزكاة
الفطر على البائع لأنه لم يخرج وجهه من ملكه وكذلك لو ربه رجلا أو غصبه إياه رجل فزكاة الفطر عليه لأنه في
ملكه (قال الشافعي) وهكذا لو باع عبدا لغيره فلهي سوال قبل أن يختار أن ينفذ البيع ثم أنفذه كانت
زكاة الفطر على المشتري لأنه ملكه بالبعد الأول وإن كان الشراء لشترى وفتت زكاة الفطر فإن اختاره فهو
على المشتري وإن رده فهو على البائع (قال أبو محمد) وفيه قول آخر أن زكاة الفطر على البائع من قبل
أنه لا يتم ملكه عليه إلا بعد اختياره أو مضى أيام الشراء (قال الشافعي) وإذا زوج الرجل أمة العبد
فعلية أن يؤدي عنها زكاة الفطر وكذلك المكاتب فله زوجهما حراف على الحر إذا زكاة الفطر عنها وإن
كان يشتاقا فعلى سيد هذا زكاة الفطر عنها ولو زوجها حراف لم يدخلها عليه أو منعها منه فزكاة الفطر على
السيد وإذا وهب الرجل لولده الصغير عبدا أو أمة ولا مال للصغير فلا يبين أن على أبيه فهم زكاة الفطر
وليسوا بمن مؤنته عليه الآن لأن يكون مرضعا أو من لا غنى للصغير عنه فلتزم أباه نفقتهم وزكاة الفطر عنهم
(قال) فإن حبسهم أو بونخلدته نفسه فقد أساء ولا يبين أن عليه فهم صدقة الفطر لأنهم ليسوا بمن تلتزمه
نفقتهم بكل حال أعانة لهم بالحبس لهم وإن أساء تأجر لابنه مرضعا فليس عليه فيها زكاة الفطر ولا يكون إن
ليس بولي أن يخرج من ماله زكاة الفطر وإن أخرجهما أو زكاة غيرهما غير أمرهما كم ضمن ورفع ذلك إلى
الحاكم حتى يأمر من يخرجهما عنه إن كانت الحنطة أو الفدرة أو العلس أو الشعير أو التمر أو الزبيب وما أدى
من هذا أدى صاعا لصاع النبي صلى الله عليه وسلم ليس له عندي أن ينقص من ذلك شيئا ولا تقوم الزكاة ولو
قوت كان لأدى صاع زبيب (٢) شروع أدى عثمان أجمع حنطة (قال الشافعي) ولا يؤدي من الحب

غير الحب نفسه ولا يؤدى دقيقا ولا سويقا ولا قيمته وأجب لأهل البادية أن لا يؤدوا أقطالا نه ان كان لهم قوتا فأتوا من قوت فالف قوت وكذلك لو يقتالون الحنظل والذي لا شئ فيه أن يتكفوا أداء قوت أقرب أهل البلدان منهم لأنهم يقتاتون من غرة لازكاة فيها فيؤدون من غرة فيها زكاة صاعا عن كل انسان وأهل البادية والقرية في هذا سواء لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص أحدا من المسلمين دون أحد ولو أدوا أقطالا يبين أن أرى عليهم إعادة وملاؤا أو غيرهم من قوت ليس في أصله زكاة غير الاقط فعليهم الاعادة (قال الشافعي) ولا أعلم من يقتات القطنية وان لم تكن تقتات فلا تجزى زكاة وان كان قوم يقتاتونها أجزأت عنهم زكاة لان في أصلها الزكاة (قال) ولا يجوز أن يخرج الرجل نصف صاع حنطة ونصف صاع شعير وان كان قوته الشعير ولا يجوز أن يخرج زكاة واحدة الا من صنف واحد ويجوز اذا كان قوته الشعير أن يخرج عن واحد أو أكثر شعيرا وعن واحد أو أكثر حنطة لانها أفضل كما يجوز أن يعطى في الصدقة السن التي هي أعلى ولا يقال جاء بعدل من شعير انما يقال لهذا جعل له أن يؤدى شعيرا اذا كان قوته لبا أن الزكاة في شعير دون حنطة وان كان قوته حنطة فأراد أن يخرج شعيرا لم يكن له لأنه أدنى مما يقتات كما لا يكون له أن يخرج تمر أو ديثا وقراطيا ولا سنادون سن وحب عليه وله أن يخرج نصف صاع تمر رديء ان كان قوته وان تكلف نصف صاع جيد فأخرجه معه أجزاء لان هذا صنف واحد والحنطة والشعير صنفان فلا يجوز أن يضم صنف إلى غيره في الزكاة واذا كانت له حنطة أخرجه من أيها شاء زكاة الفطر (قال الشافعي) واذا كان له تمر أخرجه من وسطه الذي تحب فيه الزكاة فان أخرجه من أعلاه كان أحب الي ولا يكون له أن يخرج من تمر ولا حنطة ولا غيرهما اذا كان مسوسا ومعيلا لا يخرج حله الا سالما ويجوز له أن يخرج حله قديما سالما لم يتغير طعمه أولونه فيكون ذلك عيبا فيه

(باب مكيته زكاة الفطر الثاني) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض ابن عبد الله بن سعد أنه سمع أناسا عند الخدي يقولون كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط وأخبرنا أنس بن عياض عن داود بن قيس أنه سمع عياض بن عبد الله بن سعد يقول ان أناسا عند الخدي قال كنا نخرج في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من أقط أو صاعا من زبيب أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير فلم نزل نخرج حقه كذلك حتى قدم مع معاوية حاجا ومعتبرا فلقب الناس فكان فيما كلم الناس به أن قالوا اني أرى المدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر فأخذ الناس بذلك (قال الشافعي) فيما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم تأخذ (قال الشافعي) ويؤدى الرجل من أي قوت كان الاغلب عليه من الحنطة أو الذرة أو العلس أو الشعير أو التمر أو الزبيب وما أدى من هذا أدى صاعا بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يؤدى ما يخرج من الحب لا يؤدى الا الحب نفسه لا يؤدى سويقا ولا دقيقا ولا يؤدى قيمته ولا يؤدى أهل البادية من شئ يقتاتونه من الفث والحنظل وغير ما غرة لا تجوز في الزكاة ويكلفون أن يؤدوا من قوت أقرب البلاد إليهم من يقتات الحنطة والذرة والعلس والشعير والتمر والزبيب لا غيرهم وان أدوا أقطا أجزأ عنهم وما أدوا أو غيرهم من شئ ليس في أصله الزكاة غير الاقط أعادوا (قال الشافعي) ولا أعلم أحد يقتات القطنية فان كان أحد يقتاتها أجزأت عنه لان في أصلها الزكاة وان لم يقتاتها لم تجز عنه ولا يجوز أن يخرج رجل نصف صاع حنطة ونصف شعيرا وان كان قوته الشعير لا يجوز أن يخرج زكاة الا من صنف واحد ويجوز أن يخرج عن نفسه وعن بعض من يموت حنطة ويخرج عن بعض من يموت شعيرا كما يجوز أن يعطى في الصدقة السن الأعلى وان كان قوته حنطة فأراد أن يؤدى شعيرا لم يكن له لأنه أدنى مما يقتات ولا يكون له أن يخرج تمرا طيبا وتمر رديئا ولا يادون شئ وحب عليه وان أخرجه قرار ديثا وهو قوته أجزاء وان كان له تمر أخرجه من وسطه الزكاة فلا يجوز أن يخرج من تمر أو حنطة ولا غيرهما اذا كان مسوسا ولا معيلا لا يخرج حله الا سالما

دع عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها (قال المزني) قوله هذا قياس لانه لا خلاف في أن النبي صلى الله عليه وسلم سوى في نهيه عنها وعن يوم النحر فاذا لم يجز صيام يوم النحر لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه فكذلك أيام منى لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها (قال) وبصوم السبعة اذا رجع الى أهله فان لم يصم حتى مات تصدق عما أمكنه فلم يصمه عن كل يوم مدام حنطة فان لم يمت ودخل في الصوم ثم وجد الهدى فليس عليه الهدى وان

(باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي ومن أخرجه زكاة الفطر عند حملها أو قبله أو بعده بقسمها فضاغت منه وكان من يجزئ زكاة الفطر فعليه أن يخرج جهاتها بقسمها أو يدفعها إلى الوالي وكذلك كل حق وجب عليه فلا يبرئ منه إلا إذا أومأ كل من أهل الأداة الذين يجب عليهم (قال الشافعي) وتقسم زكاة الفطر على من تقسم عليه زكاة المال لا يجزئ فيها غير ذلك فإن نولها رجل قسمها على ستة أسهم لأن سهم العاملين وسهم المؤلف ساقطان (قال) وبسقط سهم العاملين لأنه نولها بنفسه فليس له أن يأخذ عليه أجر أو يقسمها على الفقراء والمساكين وفي الركاب وهم المكاتبون والعلماء وفي سبيل الله وابن السبيل فأى صنف من هؤلاء لم يجده فعليه ضمان حقه منها (قال الشافعي) ويعطى الرجل زكاة ما له ذوى رجه إذا كانوا من أهلها وأقر بهم به أحجم إلى أن يعطيه إياها إذا كان من لا تزمه نفقته بكل حال ولوا نفق عليه متطوعا أعطاه منها لأنه متطوع بنفقته لأنها لازمة له (قال الشافعي) وأختار قسم زكاة الفطر بنفسى على طرحها عند من تجتمع عنده أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن المؤمل قال سمعت ابن أبي مليكة ورجل يقول له إن أعطاه أمرنى أن أخرج زكاة الفطر في المسجد فقال ابن أبي مليكة أفتأله العلي غير رأيه أقسمها فأنما يعطيه ابن هشام أحواسه ومن شاء أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن أسامة بن زيد البجلي أنه سأل سالم بن عبد الله عن الزكاة فقال أعطها أنت فقلت ألم يكن ابن عمر يقول ادفعها إلى السلطان قال بلى ولكنى لأرى أن تدفعها إلى السلطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر التي تجتمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة

أهدى نفس وحاضرو
المسجد الحرام الذين
لا متعة عليهم من كان
أهله دون ليلتين وهو
حينئذ أقرب المواقيت
ومن سافر إليه صلى صلاة
الحضرة ومنه يرجع من
لم يكن آخر عهد الطواف
بليت حتى يطوف
فإن جاوز ذلك إلى أن
يصير مسافرا أجزأه

(باب مواقيت الحج)

(قال الشافعي) ميقات
أهل المدينة من ذى
الحليفة وأهل الشام
ومصر والمغرب وغيرها
من الحففة وأهل تهامة
الذين يلم وأهل نجد
الذين يلم وأهل المشرق
ذات عرق ولواهلوا من

(باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها الثاني) قال الشافعي من أخرجه زكاة الفطر عند حملها أو قبله أو بعده بقسمها فضاغت منه وكان من يجزئ زكاة الفطر فعليه أن يخرج جهاتها بقسمها أو يدفعها إلى الوالي وكذلك كل حق وجب عليه فلا يبرئ منه إلا إذا أومأ كل من أهل الأداة الذين يجب عليهم (قال الشافعي) وتقسم زكاة الفطر على من تقسم عليه زكاة المال لا يجزئ فيها غير ذلك وإنما لاهل الرجل قسمها على ستة أسهم لأن سهم العاملين والمؤلفة فالوجوبهم ساقطان ويقسمها على الفقراء والمساكين وفي الركاب وهم المكاتبون والعلماء وفي سبيل الله وابن السبيل فأى صنف من هؤلاء لم يجده فعليه ضمان حقه منها وللرجل إذا أخرجه زكاة الفطر أن يعطيه ذوى رجه إذا كانوا من أهلها وأقر بهم به أحجم إلى أن يعطيه إياها إذا كان من لا تزمه نفقته بكل حال ولوا نفق عليه متطوعا أعطاه منها لأنه متطوع بنفقته لأنها لازمة له (قال الشافعي) وأختار قسم زكاة الفطر بنفسى على طرحها عند من تجتمع عنده أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن المؤمل قال سمعت ابن أبي مليكة ورجل يقول له إن أعطاه أمرنى أن أخرج زكاة الفطر في المسجد فقال ابن أبي مليكة أفتأله العلي غير رأيه أقسمها فأنما يعطيه ابن هشام أحواسه ومن شاء أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن أسامة بن زيد البجلي أنه سأل سالم بن عبد الله عن الزكاة فقال أعطها أنت فقلت ألم يكن ابن عمر يقول ادفعها إلى السلطان قال بلى ولكنى لأرى أن تدفعها إلى السلطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر التي تجتمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة

(باب الرجل يجتلف قوته)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال إذا كان الرجل يجمع بين أهله وأهله في حطة واحدة وقراوس ييسر فلا خيبته له أن يخرج زكاة الفطر من الحنطة ومن أيها أخرج أجره وإن شاء الله تعالى (قال) فإن كان يقاتل حنطة فأراد أن يخرج زكاة الفطر وأوشعرا كرهته ذلك وأحببت لو أخرج به أن يعيد فيضربه حنطة لأن الأغلب من القوت كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالبدنة التمر وكان من يقاتل الشعير قليلا ولهم لم يكن بها أحد يقاتل حنطة ولعل الحنطة كانت بها شيئا (١) بالطرفة ففرض النبي صلى الله عليه وسلم أن عليهم زكاة الفطر من قوتهم ولا أحببنا أن اقتدر رجل حنطة أن يخرج غيرها وأحببوا

(١) الطرفة بالضم
ما يستطرف أى يستعمل
كذاتى الصباح كته
مقصده

اقتات شعيرا أن يخرج حنطة لانها أفضل أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر الا الله والامرة واحدة فانه أخرجه شعيرا (قال الشافعي) وأحسب نافعاً كان مع عبد الله بن عمر وهو يقتات الحنطة وأحب إلى ما وصفت من إخراج الحنطة (قال الشافعي) وإن اقتات قوم ذرة أو دخنا أو سلنا أو أرزا أو أي حبة ما كانت مما فيه الزكاة فليخرجها من الزكاة منها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذفر زكاة الفطر من الطعام وسمى شعيرا وتم افتد عقلنا عنه أنه أراد من القوت فكأن ما سمي من القوت مما فيه الزكاة فإذا اقتتلوا طعاما فيه الزكاة فأخرجوا منه أجزأ عنهم إن شاء الله تعالى وأحب إلى في هذا أن يخرجوا حنطة الآن يقتاتوا شعيرا أو شعيرا فخرجوا أجزأ ما اقتاتوا (باب الرجل يختلف قوته الثاني) قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا كان الرجل يقتات حبوا بشعيرا وحنطة وزيبا أو قرا فأحب إلى أن يؤدي من الحنطة ومن أيها أخرجه أجزأ فان كان يقتات حنطة فأراد أن يخرج زيبا أو قرا أو شعيرا كرهته وأحببت أن يعيد وإن اقتات قوم ذرة أو دخنا أو أرزا أو سلنا أو أي حبة ما كانت مما فيه الزكاة فليخرجها من الزكاة منها وكذلك إن اقتاتوا القطنية

(باب من أعسر زكاة الفطر) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ومن أهل عليه شوال وهو معسر زكاة الفطر ثم أسير من يوم الفطر أو بعده فليس عليه زكاة الفطر وأحب إلى أن يؤدي زكاة الفطر في أسير في شهرها أو غيره (قال) وإنما قلت وقت زكاة الفطر هلال شوال لأنه خروج الصوم ودخول أول شهر الفطر كما لو كان لرجل على رجل حتى في أسير شهر رمضان حل إذا رأى هلال شوال لأن ذلك طلع الفجر من ليلة هلال شوال ولو جاز هذا في كل يوم من شوال بعد يوم وعشر أو أكثر ما لم ينسب شوال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يؤدي زكاة الفطر بأخذها إذا كان محتاجا وغيرها من الصدقات المفروضة وغيرها وكل مسلم في الزكاة سبي (قال الشافعي) وليس على من لا عرض له ولا نقد ولا يجد قوت يومه أن يستسلف زكاة

(باب جباة فرض الزكاة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال فرض الله عز وجل الزكاة في غير موضع من كتابه (١) قد كتبته في آخر الزكاة فقال في غير آية من كتابه أقوموا الصلوات وآتوا الزكاة يعني أعطوا الزكاة وقال عز وجل فليصلي الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها الآية (قال الشافعي) ففرض الله عز وجل على من له مال تجب فيه الزكاة أن يؤدي الزكاة إلى من جعلته وفرض على من ولي الأمر أن يؤديها إلى الذي يردّها وعلى الولي إذا أدها أن لا يأخذها منه لأنه سبها زكاة واحدة لأن كاتب وفرض الزكاة على من استحكم الله عز وجل وفرضه في كتابه ثم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وبين في أي المال الزكاة وإلى أي المال تسقط وكذا الوقت الذي إذا بلغه المال حلت فيه الزكاة وإذا لم يبلغه لم تكن فيه زكاة ومواقب الزكاة وما قدرها من خمس ومنها عشر ومنها نصف عشر ومنها ربع عشر ومنها بضع عشر (قال الشافعي) وهذا من بيان الموضع الذي وضع الله به نبيه صلى الله عليه وسلم من الآية عنه (قال) وكل ما وجب على مسلم في ماله بلا عناية جناها أو جناها من يكون عليه العقل ولا تطرح تطرحه ولا شيء أوجب هو في ماله فهو زكاة والزكاة صدقة كالأهالي اسم فإذا ولي الرجل صدقة ماله أو ولي ذلك الولي فعلى كل واحد منهما أن يقسمها حيث قسمها الله ليس له خلاف ذلك وقد ينشأ ذلك في مواضع ونسأل الله التوفيق

(كتاب قسم الصدقات)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والمغارم وفي سبيل الله وابن السبيل فأحكم الله عز وجل فرض الصدقات في كتابه ثم أكدها

العقيق كان أحب إلى والمواقيت لأهلها ولا على من يقر بها ممن أرادها أو صرة وأبهم مبيعات غيره ولم يأت من بلده كان ميثاقه ميثاق ذلك البسب الذي مر به والمواقيت في الحج والعمرى والقران سواء ومن سلك برا أو بحرا تأتى حتى يهل من حدود المواقيت أو من وادئها ولو أتى على ميثاق لا يريد حيا ولا عسرة فلو زعم بداله أن يحرم أحرم منه وذلك ميثاقه ومن كان أهله دون المواقيت فيقاته من حيث يحرم من أهله لا يحاوزه وروى عن ابن عمر أنه أهل من الغنم (١) قوله قد كتبته في آخر الزكاة ثبتت هذه الجملة في جميع أصول الأم والنظر عبارة من هي كتبه معجمه

فقال فرضة من الله (قال) وليس لاحد ان يقسمها على غير ما قسمها الله عز وجل عليه ذلك ما كانت الاصناف موجودة لانه انما اعطى من وحد كقوله للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وكقوله ولكم نصف ما ترك أزواجكم وكقوله ولبن الربيع مما تركتم ومعقول عن الله عز وجل انه فرض هذا لمن كان موجودا يوم موت الميت وكان معقولا عنه ان هذه السهمان لمن كان موجودا يوم تؤخذ الصدقة وتقسم (قال) واذا اخذت الصدقة من قوم قسمت على من معهم في دارهم من اهل هذه السهمان ولم يخرج من جيرانهم الى احد حتى لا يبقى منهم احد يخطبها (أخبرنا) مطرف عن معمر بن ابن مازن عن ابيه عن معاذ بن جبل انه قضى ان يجارجل انتقل من بخلاف عشرة ففسر وصدقته الى بخلاف عشرته (قال الشافعي) وهو ما وصفت من انه جعل العشر والصدقة الى جيران المال ولم يجعلها على جيران مال المال اذا ما نأى عن موضع المال أخبرنا وكيع بن الجراح أو ثقة غيره أو هناد بن عروة عن ابي بصير عن ابي عبد الله بن صفي عن ابي عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن فان اجابوك فاعلمهم ان عليهم الصدقة تؤخذ من اغنيائهم وترد على فقرائهم (قال) وهذا مما وصفت من انه جعل العشر والصدقة الى جيران المال ولم يجعلها الى جيران مال المال اذا ما نأى عن موضع المال أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حبان عن اللين ساعد بن سعد عن ابي سعيد عن شريك بن عبد الله بن ابي عرعرة عن انس بن مالك ان رجلا قال يا رسول الله ناشدك الله انك امرأتك ان تأخذ الصدقة من اغنيائنا وتردها على فقرائنا فقال اللهم نعم (قال) ولا تنقل الصدقة من مودع حتى لا يبقى فيه احد يستحق منها شيئا

(جاء بيان اهل الصدقات) قال الشافعي رحمه الله الفقير والله اعلم من لا مال له ولا حرفة تقع منه موقع زمانا كان أو غير زمانا كان أو منعقفا والمساكين من له مال أو حرفة لا تقع منه موقع ولا تغنيه سائلا كان أو غير سائلا (قال) واذا كان فقيرا أو مسكينا فاغناه وعياله كسبه أو عرفته فلا يعطى في الواحد من الوجوهين شيئا لا تغني به وجهه والعاملون عليها المشورون لقبضها من اهلها من السعة ومن اطانهم من عرف لا يقدر على اخذها لا يعرفه فاما الخليفة والى الاقليم العظيم الذي يولى اخذها عامل دونه فليس له فيها حق وكذلك من اعان والى الساعى قبضها من به الغنى عن معونته فليس له في سهم العامل حق وسواء كان العاملون عليها اغنياء أو فقراء من اهلها كانوا أو غروا باذاولوهم العاملون ويعطى اهلهم اذلة والى الصدقة بقدر معوناتهم عليها ومنعتهم فيها والمؤلفة قلوبهم من دخل في الاسلام ولا يعطى من الصدقة مشرك يتألف على الاسلام فان قال قائل اعطى النبي صلى الله عليه وسلم عام حنين بعض المشركين من المؤلفة فنكأ العطايا من النبي ومن مال النبي صلى الله عليه وسلم خاصة لا من مال الصدقة ومباح ان يعطى من ماله وقد خول الله تعالى المسلمين اموال المشركين لا المشركين اموالهم وجعل صدقات المسلمين مردودة فيهم كاسمى لا على من خلف دينهم (قال) والرقاب المكاتبون من جيران الصدقة فان اتسع لهم السهم اعطوا حتى يعتقوا وان دفع ذلك الولى الى من يعتقهم فحسن وان دفع اليهم اجزاء وان ضاقت السهمان دفع ذلك الى المكاتبين فاستعانوا بها في كتابتهم والعاملون صنفان صنف اذا نوا في معيشتهم أو معروف وغير معصية ثم عجزوا عن أداء ذلك في العرض والتقدير يعطون في غرضهم ليجزهم فان كان لهم عروض أو نقد يقضون منه ديونهم فهم اغنياء لا يعطون منها شيئا ويقضون من غرضهم أو من نقدهم ديونهم وان قضوها فكان قسم الصدقة ولهم ما يكونون به اغنياء لم يعطوا شيئا وان كان بهم فقراء أو مساكين فساوا بأي الاصناف كانوا اعطوا الا انهم من ذلك الصنف ولم يعطوا من صدقة غيره (قال) واذا بقي في ايديهم من اموالهم ما يكونون به اغنياء وان كان عليهم فيه دين يحيط به لم يعطوا من السهمان شيئا لانهم من اهل الغنى وانهم قد يورثون من الدين فلا يعطوا حتى لا يبقى لهم ما يكونون به اغنياء

وهذا عندنا مرة
بمقتاه لا يريدارا
بداله فاهل منه أو جاء
الى الفرع من مكة أو
غيرها ثم بداله فاهل منه
وروى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه لم
يكن يهل حتى تنبعث
به راحته

(باب الاحرام والتلبية)

(قال الشافعي) واذا
أراد الرجل الاحرام
اغسل لحرامه من
مبقاته ونحوه وليس ازارا
ورداه أبيضين وبطيخ
لاحرامه ان أحب قبل
ان يحرم ثم يصلي ركعتين
ثم يركب فاذا توجهت
به راحته لبي وكفيمه
ان ينوي بها أو عمرة

(قال) وصنف اذا نوافى حالات وإصلاح ذات بين ومعروف ولهم عروض تحمل جالاتهم وأعمالها التي بيعت
أضر ذلك بهم وان لم يفتنقروا فبعضى هؤلاء ما يفرع روضهم كما يعطى أهل الحاجة من الغارمين حتى يقضوا
غرمهم أخبرنا سفيان بن عيينة عن هرون بن (١) رباب عن كنانة بن نعيم عن قبيصة بن مخارق الهلالي
قال فحملت بحملة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته فقال تؤديها وتخرجهما عندك غدا اذا قدم
نعم الصدقة باقية المسئلة حرمت الا في ثلاث رجل تحمل جمالة فخلت له المسئلة حتى يؤد بها ثم يمسك
ورجل أصابته فاقة أو حاجة حتى شمله أو تكلم ثلاثة من ذوي الجاه من قومه أن به حاجة أو فاقة فخلت له
المسئلة حتى يصيب سدادا من عيش أو قواما من عيش ثم يمسك ورجل أصابته جائحة فأجاحت ماله حتى
يصيب سدادا من عيش أو قواما من عيش ثم يمسك وما سوى ذلك من المسئلة فهو سحت (قال الشافعي)
وهذا أنا أخذ وهو معنى ما قلت في الغارمين وقول النبي صلى الله عليه وسلم تحمل المسئلة في الفاقة والحاجة
يعني والله أعلم من سهم الفقراء والمساكين لا الغارمين وقوله صلى الله عليه وسلم حتى يصيب سدادا من
عيش يعني والله أعلم أقل من اسم الغنى وبذلك نقول وذلك حين يخرج من الفقر أو المسكنة ويعطى من
سهم سبيل الله جل وعز من غرام من جيران الصدقة فقيرا كان أو غنيا ولا يعطى منه غيرهم إلا أن يحتاج إلى
الدفع عنهم فيعطاه من دفع عنهم المشركين وابن السبيل من جيران الصدقة الذين يريدون السفر في غير
معصية فيجوزون عن بلوغ سفرهم إلا بمعونة على سفرهم وأما ابن السبيل بقدر على بلوغ سفره بلا معونة
فلا يعطى لأنه ممن دخل في جملة من لا تحمل له الصدقة وليس ممن استثنى أنها تحمل له ومخالف للغازي في
دفع الغازي بالصدقة عن جماعة أهل الاسلام ومخالف للغارم الذي أذن في منفعة أهل الاسلام وإصلاح
ذات البين والعامل الغني بإصلاح أهل الصدقة وهو مخالف للغني يهديه المسلون لأن الهدية تطوع
من المسكين لأن الغني أخذها بسبب الصدقة وهذا يدل على أن الصدقة والعطايا غير المفروضة تحمل
لن لا تحمل له الصدقة من آل محمد صلى الله عليه وسلم وهم أهل الخمس ومن الاغنياء من الناس وغيرهم

(باب من طلب من أهل السهمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الاغلب من أمور الناس أنهم غير أغنياء حتى يعرف غناهم ومن طلب من
جيران الصدقة باسم فقرا أو مسكنة أعطى ما لم يعلم منه غيره أخبرنا سفيان بن هشام عن عروة عن أبيه عن
عبد الله بن عدي بن الحليار قال حدثني رجلان أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألانه من الصدقة
فصعد فيهما النظر وصوب ثم قال ان شئكما ولا حظ فيهما الغنى ولا لقوى مكتسب (قال الشافعي) رأى النبي
صلى الله عليه وسلم جلد اظاها ريشه الا كتساب الذي يستغني به وغاب عنه العلم بالمال وعلم أن قد يكون
الجلد فلا يغني صاحبه مكتسبه به إما لكثرة عيال وإما لضعف حرفة فأعلمهما أنهما ان ذكرا أنهما لا غنى لهما
بمال ولا كسب أعطاهما فان قيل أين أعلمهما قيل حيث قال لاحظ فيهما الغنى ولا لقوى مكتسب أخبرنا
ابراهيم بن سعد عن أبيه عن ربحان بن زيد قال سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول لا تصل الصدقة
لغنى ولا الذي مرة أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحمل
الصدقة الا للغازي سبيل الله أو لعامل عليه أو لغارم أو لرجل اشتراها بملكه أو لرجل له جار مسكين فتصدق على
المسكين فاهدى المسكين للغنى (قال الشافعي) وهذا قلنا يعطى الغازي والعامل وان كانا غنيين والغارم
في الجملة على ما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا غارما غيره الا غارما لا ماله يقضى منه فيعطى في غرمه
ومن طلب سهم ابن السبيل وذكر أنه عاجز عن البلد الذي يريد إلا بالمعونة أعطى على مثل معنى ما قلت من
أنه غير قوي حتى تعلم قوته بالمال ومن طلب بأنه يغزو أعطى غنيا كان أو فقيرا ومن طلب بأنه غارم أو عبد
بأنه مكان لم يعط الأبيسة تقوم على ما ذكر لان أصل أمر الناس أنهم غير غارمين حتى يعلم غرمهم والعبيد

عند دخوله فيه وروى
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أمر بالغسل
وتطيب لأحرامه وتطيب
ابن عباس وسعد بن أبي
وقاص (قال) فان
لبي حج وهو يريد عمرة
فهى عمرة وان لبي
بهره يريد حجا فهو حج
وان لم يرد حجا ولا عمرة
فليس بشئ وان لبي
يريد الاحرام ولم ينو
حجا ولا عمرة فله الخيار
أيهما شاء وان لبي
بأحدهما فنتبه فهو
قارن ويرفع صوته
بالتلبية لقول النبي صلى
الله عليه وسلم أتاني
جبريل عليه السلام
فأمرني أن أمر أصحابي

(١) قوله رباب براه
مكسورة ومثناة تحتية
ثم موحدة كافي شرح
مسلم كتبه معصمه

أنهم غير مكاتين حتى تعلم كتابتهم ومن طلب بانه من المؤلفة فلو جهل لم يعط إلا أن يعلم ذلك وما وصفته يستحق به أن يعطى من سهم المؤلفة

(باب علم قاسم الصدقة بعدما أعطى غير ما علم)

أومن معي أن يرفعوا
أصواتهم بالتلبية (قال)
وبلي المحرم قائما
وقاعدا وراكبا ونازلا
وجنبا ومتطهرا وعلى
كل حال رافعا صوته في
جميع مساجد الجماعات
وفي كل موضع وكان
السلف يستحبون
التلبية عند (٢) اضطمام
الرفاق وعند الاشراف
والهيبوط وخلف
الصلوات وفي استقبال
القبل والتهارو بالاسعار
ونفسه على كل حال
(قال) والتلبية
أن يقول ليلى اللهم
ليلى ليلى لا شريك
لك ليلى ان الحمد
والنعم لك والمآل
(١) فأتوه أى سبغوه
وأعجزوه كما يقيد قوله فلم
يقدر الخ كتبه معصمه
(٢) اضطمام الرفاق أى
ازدحامهم افتعال من
الضم كتبه معصمه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أعطى الوالى القاسم الصدقة من وصفت أن عليه أن يعطيه بقوله أو يبيته تقوم له ثم علم بعد اعطائهم أنهم غير مستحقين لما أعطاهم نزع ذلك منهم وأعطاه غيرهم من يستحقه (قال) وإن أفلسوا به أو (١) فأتوه فلم يقدر لهم على مال ولا عين فلا ضمان على الوالى لأنه أمين لمن يعطيه ويأخذ منه لا لبعضهم دون بعض وإن أخطأ وانما كاف فيه الظاهر مثل الحكم فلا يضمن الأمرين معا ومتى ما قدر على ما فات من ذلك أو قدر على غيره أغرمه صموه وأعطاه الذين استحقوه يوم كان قسمه (قال الشافعي) وإن كانوا ماؤا دفعه الى ورثته أن كانوا فقراء أو أغنياء دفعه اليهم لأنهم استحقوه في اليوم الذى أعطاه غيرهم وهم يومئذ من أهله وإن كان المتولى القسم رب المال دون الوالى فعلم أن بعض من أعطاه ليس من أهل السهمان أما ما أعطاهم على مسكنة وفقر وغرم أو ابن سبيل فإذاهم بما لبسوا على الحال التى أعطاهم لها رجع عليهم فأخذهم منهم قسمه على أهله فإن ماؤا أو أفلسوا وفيها قولان أحدهما أن عليه ضمانه وأداءه الى أهله ومن قال هذا قال على صاحب الزكاة أن يوفى أهلها ولا يبرئه منها إلا أن يدفعها الى أهلها بما لا يبرئه ذلك من شئ لزمه فأما الوالى فهو أمين فى أخذها واعطائها لا يرى أنه لا يضمن صاحب الصدقة الدافع الى الوالى وأنه يبرأ بدفعه اليه الصدقة لأنه أمر بدفعها اليه والقول الثانى أنه لا ضمان على صاحب الصدقة إذا قسمها على الاجتهاد كما لا يضمن الوالى (قال) وإن أعطاهم رجلا على أن يفرزوا رجلا على أن يسير من بلد الى بلد فاقام نزع منها الذى أعطاهما وأعطاه غيرهما ممن يخرج الى مثل غيرهما

(باب جتماع تقرييع السهمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغى لوالى الصدقة أن يبدأ فأمرا بان يكتب أهل السهمان ويوضعون مواضعهم ويحصى كل أهل صنف منهم على حدة ثم فيصصى أسماء الفقراء والمساكين ويعرف كم يخرجهم من الفقر أو المسكنة الى أدنى اسم الغنى وأسماء الغارمين ويبلغ غرم كل واحد منهم وابن السبيل وكم يبلغ كل واحد منهم البلد الذى يريد والمكاتين وكم يؤدى كل واحد منهم حتى يعقبوا وأسماء الفراء وكم يكفيهم على غاية مغازيهم ويعرف المؤلفة قلوبهم والعاملون عليها وما يستحقون به لهم حتى يكون قبضه الصدقات مع فراغه من معرفة ما وصفت من معرفة أهل السهمان أو بعدها ثم يجزئ الصدقة ثمانية أجزاء ثم يفرقها كما أصف ان شاء الله تعالى وقد مثلت لك مثالا كان المال ثمانية آلاف فلكل صنف ألف لا يخرج عن صنف منهم من الألف شئ وفيهم أحد يستحقه فأحسبنا الفقراء فوجدناهم ثلاثة والمساكين فوجدناهم مائة والغارمين فوجدناهم عشرة ثم ميزنا الفقراء فوجدناهم يخرج واحد منهم من الفقر مائة وآخر من الفقر ثلثمائة وآخر من الفقر بستمائة فأعطينا كل واحد ما يخرج من الفقر الى الغنى وميزنا المساكين هكذا فوجدنا الألف يخرج المائة من المسكنة الى الغنى فأعطينا هموا على قدر مسكنتهم كما وصفت فى الفقراء لا على العدد ولا وقت فيما يعطى الفقراء والمساكين الى ما يصيرهم الى أن يكونوا ممن يقع عليهم اسم أغنياء لا غنى سنة ولا وقت ولكن ما به قتل أنهم خارجون به من الفقر أو المسكنة داخلون فى أول منازل الغنى ان أغنى أحدهم درهم مع كسبه أو ماله لم يزد عليه وان لم ينفه الألف أعطى اذا اتسعت الاسهم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاحظ فيها الغنى والغنى اذا كان غنيا بالمال ولا لقوى مكتسب يعنى والله تعالى أعلم ولا فقير استغنى

بكسبه لأنه أحد الثغابن ولكنه صلى الله عليه وسلم فرق الكلامين لا فراق سبب الغناء من فالتنى الاول الغنى بالمال الذي لا يضرمه ترك الكسب ويرزقه الكسب وهو الغنى الاعظم والغنى الثاني الغنى بالكسب فان قيل قد يذهب الكسب بالمرض قبل ويذهب المال بالتلف وانما ينظر اليه بالحال التي يكون فيها القسم لا في حال قبلها ولا بعدها لان ما قبله ما مضى وما بعده لا يعرف ما هو كائن فيه وانما الاحكام على يوم يكون فيه القسم والقسم يوم يكن الاستحقاق ووجدنا الفقهاء في نظرائهم فوجدهم في جسدنا الالف فخرهم من عناصر القرم على اختلاف ان يخرج كل واحد منهم فاعطاهم الالف كلها على مثال ما اعطيتنا الفقراء والمساكين ثم فعلنا هذا في المساكين كما فعلنا في الفقراء والمساكين والغارمين ثم نظرنا في ابناء السبيل فخرناهم ونظرنا في البلدان التي يردون فان كانت بعيدة اعطيناهم الرحمة والنفقة وان كانوا يردون البداة فالبداة وحدها وان كانوا يردون البداة والرحمة فالبداة والرحمة والنفقة مبلغ الطعام والشراب والكراء وان لم يكن لهم لبس فاللبس باقلى ما يكفي من كان من اهل صف من هذا او قصده وان كان المسكين قريبا وان السبيل منه مضافه كذا وان كان قريبا وان السبيل فوفاة النفقة دون الحولة اذا كان بلادا عيشى مثلها ما حولة متصلة بالماء مونة فان (١) انما طغت مياهها واغاثت واوحشت اعطوا الحولة ثم صنع بهم فيها كما وصفت في اهل السمحان قبلهم يعطون على المؤنة لا على العدد ويعطى الفداء للحولة والرحل والسلاح والنفقة والكسوة فان اتسع المال زيدوا الخيل وان لم يتسع فحولة الا بدان بالكراء ويعطون الحولة بادئين ورابعين وان كانوا يردون المقام اعطوا المؤنة بادئين وقوة على المقام بقدر ما يردون منه على قدر ما يردونهم ومونة منهم فيها لا على العدد وما اعطوا من هذا ففضل في ايديهم لم ينصق عليهم ان يتمولوه ولم يكن لا والى اخذ منهم بعد ان يقر او كذلك ابن السبيل (قال) ولا يعطى أحد من المؤنة فلو بهم على الاسلام ولان كان مسلما الا ان ينزل بالمساكين نازلة لا تكون الطاعة كمالا فيها فاقامة ولا اهل السنة (٢) المؤمنين اقرى ما على استحقاقها الا بالمؤنة لهما وتكون بلاد اهل الصدقات محتجة بالبعد او كثرة الاهل او منعه من الاداء او يكون قوم لا وثق بشانهم فيعطون منها الشيء على قدر ما يرى الامام على احتساب الامام لا يبلغ احتسابه في حال ان يزيدهم على سهم المؤنة وينقصهم منه ان قدر حتى يقوى بهم على اخذ الصدقات من اهلها وقد روي ان انس بن مالك اتى ابا بكر بنحو ثلثمائة بصير صدقة فقومه فاعطاه منها ثلثين بعرا وأمره بالباقي فادع خالد بن الوليد فادعهم فقوم من ألف رجل ولعل ابا بكر اعطاه من سهم المؤنة ان كان هذا ثابتا فان لا أعرفه من وجهه فيثبت اهل الحديث وهو من حديث من نسب الى بعض اهل العلم بالردة (قال) ويعطى العاملون عليها بقدر اجور مثلهم فيما تكفوا من السفر وقاموا به من الكفاية لا يزدون عليه شيئا وينبغي الوالي ان يستأجرهم اجرة فان أغفل ذلك اعطاهم اجرا مثلهم فان ترك ذلك لم يسعهم ان يأخذوا الا قدرا أجورا مثلهم وسواء كان ذلك سهم ما من سهم العاملين او سهم العاملين كله انما عليه اجور امثالهم فان جاوز ذلك سهم العاملين ولم يوجد أحد من اهل الامانة والكفاية بلى الاجمالة العاملين رأيت ان يعطى سهم الوالى سهم العاملين تاما ويزيدهم قدر اجور امثالهم من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الف والفتحة ولوا اعطاهم من السهمان مع حقهم فيهم اجورا مثلهم ما رأيت ذلك والله اعلم بقله ولا على العامل ان يأخذ لانه ان لم يأخذ ضاعت الصدقة ألا ترى ان مال النبي يكون بالموضع فيستأجر عمله اذا خيف منسبته من ينفذه وان اتى ذلك على كثيره منه وقبلها يكون ان يجر سهم العاملين عن مبلغ اجرة العامل وقد وجد من اهل الصدقة امين يرضى بسهم العامل واقل منه فولا له أحب الى

لا شريك له إلا أنها تلبية
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا يفتي أن
يزيد عليه وأختار أن
يفرد تلبية رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يقتصر
عنها ولا يجاوزها إلا أن
يرى شيئا يعجبه فيقول
ليملأ إن العيش عيش
الآخرة فإنه لا يروى
عنه من وجه ثبت أنه
زاد غير هذا فإذا فرغ
من التلبية صلى على
النبي صلى الله عليه وسلم
وسأل الله رضاه والجنة
واسستغادر رحمته من
النار فإنه يروى عن
النبي صلى الله عليه وسلم
(قال) والمرأة في ذلك
كالرجل إلا ما أمرت به

(۱) انتاقت المياه ای
بعادت کذا فی کتب
اللغة کتبه و تصحیحه

(٢) قوله المولى كذا
في التسخين ولعله محرف
من التسخا والوجه
المزول بالواو لانه صفة
للفروع كالايجني كتبه
مختصه

(باب جماع بیان قسم السهمان)

(قال الشافعي) وجه الله وجماع ما قسمنا على السهمان على استحقاق كل من سبي لأعلى العدد ولا على أن

من السر وأسترها
أن تخفض صوتها
بالتبعية وإن لها أن تلبس
القميص والقباء والدرع
والسراويل والخمار
والخفين والقفازين
واحرامها في وجهها
فلا تخمره وتسدل
عليه الثوب وتحقيه
عنه ولا تمسه وتخمر
رأسها فان خبرت
وجهها عامدة افتدت
وأحب إلى أن تخضب
للأحرام قبل أن تحرم
وروى عن عبد الله بن
عبيد وعبد الله بن دينار
قال من السنة أن تمسح
المرأة بيدها شيأ من
الحناء ولا تحسرم وهي
(١) غفل وأحب لها

يعطى كل صنف سهما وان لم يعرفه بالحاجة اليه ولا يجمعهم أن يستوفوا سهمانهم أن يأخذوا من غير هذا
فضل عن غيرهم لان الله عز وجل أعطى كل صنف منهم سهما موقفا فاعطيناه بالوجهين معاف كان معقولا أن
الفقراء والمساكين والغارمين اذا أعطوا حتى يخرجوا من الفقر والمسكنة الى الغنى والغرم الى أن لا يكونوا
غارمين لم يكن لهم في السهمان شيء وصاروا أغنياء كما لم يكن للأغنياء على الاستدعاء معهم شيء وكان الذي
يخرجهم من اسم الفقر والمسكنة والغرم يخرجهم من معنى أسمائهم وهكذا المكاتبون وكان ابن السبيل
والغازي يعطون مما وصفت من كفايتهم مؤنة سيلهم وغزوهم وأجرة الوالي العامل على الصدقة ولم يخرجهم
من اسم أن يكونوا بنى سبيل ولا غزاة ولا عاملين ما كانوا مسافرين وغزاة وعمالا لم يعطوا إلا بالمعنى دون جماع
الاسم وهكذا المؤلفون لهم لا يزول هذا الاسم عنهم ولو أعطى كل صنف من هؤلاء كل السهمان (قال) فهم
يجمعون في المعاني التي يعطون بها وان تفرقت بهم الاسماء

(باب اتساع السهمان حتى تفضل عن بعض أهلها) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى
فاذا اتسعت السهمان فقد مثلت لها مثالا كانت السهمان ثمانية آلاف فوجدنا الفقراء ثلاثة يخرجهم
من الفقر مائة والمساكين خمسة يخرجهم من المسكنة مائتان والغارمين أربعة يخرجهم من الغرم ألف
فبفضل عن الفقراء تسعمائة وعن المساكين ثمانية واستغرق الغارمون سهمهم فوقتنا الالف وسبعمائة
التي فضلت عن الفقراء والمساكين ففهمناها الى السهمان الخمسة الباقية سهم الغارمين وسهم المؤلفين وسهم
الرقاب وسهم سبيل الله وسهم ابن السبيل ثم ابتدأنا بالقسمين هؤلاء الباقين كابتدأنا هؤلاء كانوا هم أهل
السهمان ليس لاحد من غير أهل السهمان معهم فأعطيناهم سهماهم والفضل عن استغنى من أهل
السهمان منهم فاذا استغنى صنف منهم بأقل من سهمه جعل في حلة الاصل وهو الثمن وما رد عليهم من
الفضل عن أهل السهمان وأرد الفضل عنه على أهل السهمان معا كما أرد عليه وعلى أهل السهمان معه
الفضل عن غيره

(باب اتساع السهمان عن بعض وغيره عن بعض)

(١) قوله غفل بضم
الفين وسكون الفاء
أى خالية من الخضاب
لا أثر عليها منه مأخوذ
من قولهم ناقة غفل
لا أثر عليها ولا علامة
كذا في تيسر اللغة كتبه
مصححه
(٢) وفي فعل ماض
مبنى للفعول من التوفية
وكل صنف نائب فاعل
وسهمه مفعول ثان
كتبه مصححه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كانت السهمان ثمانية آلاف فكان كل سهم ألفا فاحصينا الفقراء
فوجدناهم خمسة يخرجهم من الفقر تسعمائة ووجدنا المساكين عشرة يخرجهم من المسكنة تسعمائة
ووجدنا الغارمين عشرة يخرجهم من الغرم خمسة آلاف فسال الغارمون أن يبدأ بالقسم بينهم فوضي على
قدر استحقاقهم بالحاجة فليس ذلك لهم ويعطى كل صنف منهم سهمه حتى يستغنى عنه فاذا استغنى عنه رد على
أهل السهمان معه ولم يكن لاحد منهم بأحق به من جميع أهل السهمان ثم هكذا يصنع في جميع أهل السهمان
(٢) وفي كل صنف منهم سهمه ولا يدخل عليه غيره حتى يستغنى ثم لا يكون لاحد حق بالفضل عنه من أهل
السهمان من غيره فان اختلف غرم الغارمين فكان عدتهم عشرة وغرم أحدهم مائة وغرم الآخر ألف
وغرم الآخر تسعمائة فسالوا أن يعطوا على العدل لم يكن ذلك لهم وجمع غرم كل واحد منهم فكان غرمهم
عشرة آلاف وسهمهم ألفا فعطى كل واحد منهم عشر غرمه بالتعادل ما بلغ فيعطى الذي غرمه مائة عشرة والذي
غرمه ألف مائة والذي غرمه تسعمائة تسعين فيكونون قدس وى بينهم على قدر غرمهم لا على عددهم ولا
يزاد عليه فان فضل فضل عن أحد من أهل السهمان معهم عيده عليهم وعلى غيرهم فأعطى كل واحد منهم
ما يصيبه لعشر غرمه فاذا لم تكن رقاب ولا مؤلف ولا غارمون ابتدأ القسم على خمسة أسهم ففضت الثمانية
أسهم عليهم أنجاسا وهكذا كل صنف منهم لا يوجد وكل صنف استغنى عيده بفضله على من معه من أهل
السهمان ولا يخرج من الصدقة شيء عن بلد الذي أخذت به قل ولا كتر حتى لا يبقى واحد من أهل السهمان

الآعطى حقه ولو فقد أهل السهمان كلهم إلا الفقراء والعاملين قسمت الثمانية عليهم حتى يوفي الفقراء ما يخرجهم من الفقر ويعطى العاملون بقدر اجزائهم

(باب ضيق السهمان عن بعض أهلها دون بعض)

أن تطوف ليلًا ولا رمل عليها ولكن تطوف على هيئتها

(باب فيما يجتمع على المحرم من اللبس)

(قال الشافعي) ولا يلبس المحرم قميصًا ولا عمامة ولا برنسا ولا خفين إلا أن لا يجد نعلين قليلين خفيين وليقطعهما أسفل من الكعبين وإن لم يجد أزارًا لبس سراويل لا مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك كله

ولا يلبس ثوبًا سمه زعفران ولا ورس ولا شيء من اللبس ولا يغطي رأسه وله أن يغطي وجهه فإن

(١) يلبس في جميع النسخ التي بيدنا (١) قوله وأهل كل

صنف كذا في النسخ ولعل لفظ كل هنا من زيادة التناخ فانتظر كتبه معجمه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت السهمان ثمانية وأهل السهمان وأقربون فيجمعنا الفقراء فوجدناهم (١) فوجدناهم ثمانية مائة يخرجهم من المسكنة ألف والغارمين فوجدناهم ثلاثة يخرجهم من الغرم ألف فسأل الفقراء والمساكين أن يجعل المال كله بينهم فوضي على قدر استحقاقهم منه لم يكن ذلك لهم وأعطى كل صنف منهم كاملاً وقسم بين أهل كل صنف على قدر استحقاقهم فان أعناهم فذلك وإن لم يغنهم لم يعطوا شيئاً إلا ما فضل عن غيرهم من أهل السهمان وإن لم يفضل عن غيرهم شيء لم يزدوا على سهمهم ولو كانت المسئلة بحالها ففاضت السهمان عنهم كلهم فلم يكن منهم صنف يستحق بسهمه أو في كل صنف منهم سهم لم يزد عليه لأنه ليس في المال فضل يعاديه عليه ولو كان أهل صنف منهم متمسكين لو تركوا ولم يعطوا في عامهم ذلك لما شكوا (١) وأهل كل صنف منهم يخاف هلاكهم لكثرة همهم وشدة حاجتهم وضيق سهمهم لم يكن للوالي أن يزيدهم على سهمهم من سهم غيرهم حتى يستغنى عنهم ثم يزد فضلان كان عليهم مع غيرهم ولم يجعلهم أولى بالفضل من غيرهم وإن كانوا أشد حاجة كما لا يجعل ما قسم لقوم على قوم يعني لغيرهم لشدة حاجة ولا علة ولكن يوفي كل ما جعل له وهكذا يصنع بجميع السهمان ولو أجذب أهل بلد وهلك مواشيهم حتى يخاف تلفهم وأهل بلد آخر يخشون لا يخاف عليهم لم يخرج ثقل صدقاتهم عن جبيرتهم حتى يستغنوا فلا ينقل شيء جعل لقوم إلى غيرهم أخرج منهم لأن الحاجة لا تنحى لأحد أن يأخذ مال غيره

(باب قسم المال على ما يوجد)

(قال الشافعي) وأي مال أخذت منه الصدقة قسم المال على وجهه ولم يبدل بغيره ولم يبع فإن اجتمع حق أهل السهمان في بغير أو بقرة أو شاة أو دينار أو درهم واجتمع فيه اثنين من أهل السهمان وأكثر أعطوه وأشرك بينهم فيه كما يعطى الذي يوجب لهم وأوصى لهم به وأقر لهم به واشتروه بأموالهم وكذلك إن استحق أحدهم عشرة وآخر نصفه وآخر ما بقي منه أعطوه على قدر ما استحقوا منه وهكذا يصنع في جميع أصناف الصدقات لا يختلف فيه في الماشية كلها والدينار والدرهم حتى يشرك بين النفر في الدرهم والدينار ولا يباع عليهم بغيره ولا يباع الدينار بدينارهم ولا الدراهم بفلوس ولا يخطه بغير فرق بينهم وأما التمر والزبيب وما أخرجت الأرض فانه يكال بكل حقه

(باب جاع قسم المال من الوالي ورب المال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجميع ما أخذ من مسلم من صدقة فطور وجس ركاز وزكاة معدن وصدقة ماشية وزكاة مال وعشر زرع وأي أصناف الصدقات أخذ من مسلم فقصه وأخذ على الآية التي في رافقها الصدقات للفقراء والمساكين الآية لا يختلف وسوا قليله وكثيره على ما وصفت فإذا قسمه الوالي فقيه سهم العامل من مساقط لأنه لا عامل عليه يأخذ مكيكاً ولا أجر فيه والعاملون فيه عدم فإن قال رب المال فإني أأخذ من نفسي وجعته وقصته فأخذ أجر مثلي قبل أنه لا يقال لك عامل نفسك ولا يجوز لك إذا كانت الزكاة فرضاً عليك أن يعود إليك منها شيء فإن أدبت ما كان عليك أن تؤديه ولا كنت عاملاً لومعته فإن قال فإن وليته لغيري قيل إذا كنت لا تكون عاملاً على غيرك لم يكن غيرك عاملاً إذا استعملته أنت ولا يكون

احتاج الى تقطيع رأسه

وليس توب غثيظ وخفين
ففعّل ذلك من شدة برد
أوجران فعل ذلك كله في
مكانه كانت عليه فدية
واحدة وان فرق ذلك

شيأ بعدئني كان عليه
لكل لبسة فدية وان
احتاج الى حلق رأسه
فقلقه فعليه فدية وان
تطيب ناسيا فلاشي

عليه وان تطيب عامدا

فعليه الفدية والفرق

في التطيب بين الجاهل

والعالم أن النبي صلى

الله عليه وسلم أمر

الاعرابي وقد أحرم

وعليه خلوق بنزع

الحبة وغسل الصفرة ولم

بأمر في الخبر بفدية

(١) قوله فاذا تحقق

منك الخ كذا في بعض

النسخ وفي بعض آخر فاذا

تحققت منه فليس لك

الانتقاص منها لما

تحققت بقيامه بها

وانظر وحرر كتبه معجبه

(٢) قوله ليمتنع بعضها

الخ كذا في النسخ ولعل

فيه تحريضا من النسخ

والوجه والله أعلم بمتنع

بعض ببعض من أرادها

فحرر كتبه معجبه

(٣) الاوارك هي الابل

المقيمة في الاراك وهو

الجنح رعا كذا في كتب

اللقه كنه معجبه

وكذلك فيها الاي معنك أو أقل لان عليك تغريمها (١) فاذا تحقق منك فليس لك الانتقاص منها لما تحققت
بقيامه بها (قال) ولا أحب لاحد من الناس بولي زكاة ماله غيره لان المحاسب بها المسؤول عنها هو فهو أولى
بالاحتياط في وضعها مواضعها من غيره وأنه على يقين من فعل نفسه في أدائها وفي شئ من فعل غيره لا يدري
أدائها عنه أو لم يؤدّها فان قال أخاف حبائي فهو يخاف من غيره مثل ما يخاف من نفسه ويستيقن فعل
نفسه في الا أو يشك في فعل غيره

(باب فضيل السهمان عن جماعة أهلها) قال الشافعي رحمه الله ويعطى الولاة جميع زكاة الاموال
الظاهرة الثمرة والزروع والمعادن والمناشئة فان لم يأت الولاة بعد حلولها لم يسع أهلها الاقسيم فان جاء
الولاة بعد قسم أهلها لم يأخذوها منهم ثانية فان ارتأوا بأحد خوفا وعوا بالباطل في قسمها فلا بأس أن
يخلفوه بالله لقد قسمها كاملة في أهلها وان أعطوهم زكاة التجارات أجزأهم ذلك ان شاء الله تعالى وان
قسموها دونهم فلا بأس وهكذا زكاة الفطر والركاز

(باب تدارك الصدقين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا ينبغي للوالي أن يؤخر الصدقة عن محلها عاما واحدا فان أخرها لم ينبغ لرب
المال أن يؤخر فان فعلا معاقبها ما عاقب ساعة عيكتهم ما قسمها لا يؤخرها بحال فان كان قوم في العام
الماضي من أهلها وهم العام من أهلها وكان يقوم حاجته في عامهم هذا وكانوا من أهلها ولم يكونوا في العام
الماضي أعطى الذين كانوا في العام الماضي من أهلها صدقة العام الماضي فان استغروا به لم يعطوا منه في
هذا العام شيأ وكذلك لو أخذت الصدقة ورجل من أهلها فلم تقسم حتى أسير لم يعط منها شيأ ولا يعطى منها حتى
يكون من أهلها يوم تقسم وان لم يستغنوا بصدقة العام الماضي كانوا شركاء في صدقة عامهم هذا مع الذين
استحقوا في عامهم هذا بأن يكونوا من أهلها ولا يدفعهم عن الصدقة العام وهم من أهلها بأن يكونوا
استوجبوها في العام الماضي قبله على قوم لم يكونوا من أهلها وانما يستحقها في العام من معالي الفقراء
والمساكين والغارمون والرقاب فأما من سواهم من أهل السهمان فلا يؤتى لعام أول وذلك أن العاملين
انما يعطون على العمل فهم لم يعملوا عام أول وأن ابن السيل والغراء انما يعطون على الشخص وهم لم
يشخصوا عام أول أو شخصوا فاستغنوا عنها وأن المؤلفة قلوبهم لا يعطون الا بالتأليف في قومهم المعون على
أخذها وهي في عام أول لم تؤخذ فيعينون عليها

(باب جيران الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله كانت العرب أهل الصدقات وكانت تجاور بالقرابة (٢) ليمتنع بعضها على بعض لمن
أرادها فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تؤخذ الصدقة من أغنيائهم ورد على فقرائهم كان بينا في أمرها أنها
ترد على الفقراء الجيران لما أخذت منه الصدقة وكانت الاخبار بذلك متظاهرة على رسل رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى الصدقات أن أحدهم يأخذها من أهل هذا البيت ويدفعها الى أهل هذا البيت بجنتهم اذا كانوا من
أهلها وكذلك قضى معاذ بن جبل حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أعيان رجل انتقل عن مخلاف
عشيرته الى غير مخلاف عشيرته فصدقه وعشره الى مخلاف عشيرته يعني الى جوار المال الذي تؤخذ منه
الصدقة دون جارب المال فهذا نقول اذا كان للرجل مال يلد وكان ساكنا ببلد غيره قسطن صدقته على
أهل البلد الذي به ماله الذي فيه الصدقة كانوا أهل قرابته أو غير قرابة وأما أهل الزرع والثرثرة التي فيها
الصدقة فأمرهم بين يقسم الزرع والثرثرة على جيرانها فان لم يكن لها جيران فأقرب الناس بها جوارا لانهم
أولى الناس باسم جوارها وكذلك أهل المواشي الخصب (٣) والاوارك والابل التي لا تمتنع بها فالأهل

(قال المزني) في هذا دليل أن ليس عليه فدية إذا لم يكن في الخبز (٣) وهكذا روى في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصائم يقع على امرأته فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعتق وافعل ولم يذكر أن عليه القضاء وأجمعوا أن عليه القضاء (قال الشافعي) وما شئ من نبات الأرض مما لا يتخذ طيباً أو كل تغاها أو أترجا أو دهن جسده بغير طيب فلا فدية عليه وإن دهن رأسه أو لحية بدهن غير طيب فعليه الفدية لأنه موضع الدهن وترجيل الشعر

(١) الجمع يضم ففتح جمع نجعة كعرفة وغرف وهي طلب الكلا والخصب

(٢) العدى بالكسر والقصر القرباء قال الشاعر إذا كنت في قوم عدى لست منهم فكل ما علفت من خيث وطيب

(٣) قوله وهكذا روى في الحديث الخ كذا في الأصل ولعل في العبارة سقطاً وتحريراً فالتحرير كتبه معجيه

النجع (١) الذين يتبعون مواقع القطر فإن كانت لهم ديارهم أمياهم أو أكثر مقامهم لا يؤثرون عليها إذا أخصبت شيئاً فأهل تلك الدار من المسكين الذين يلزمهم أن تكون الأغلب عليهم أولى كما كان جيران أهل الأموال المقيمين أولى بها فإن كان فيهم من ينتجع بنجعتهم كان أقرب جواراً ممن يقيم في ديارهم إلى أن يقدم عليهم وتقسّم الصدقة على الناجعة المقيمة بنجعتهم ومقامهم دون من انتجع معهم من غير أهل دارهم ودون من انتجعوا إليه في داره ولقيهم في النجعة ممن لا يجاورهم وإذا تخلف عنهم أهل دارهم ولم يكن معهم منتجع من أهلها استحق السهمان جعلت السهمان في أهل دارهم دون من انتجعوا إليه ولقيهم في النجعة ممن لا يجاورهم ولو انتجعوا بأموالهم وصدقاتهم بغير أن أموالهم التي فروا بها وانعدت بنجعتهم حتى لا يعودوا إلى بلادهم إلا فيما تنصرفه الصلاة قسمت الصدقة على جيران أموالهم ولم تحمل إلى أهل دارهم إذا صاروا منهم سفراً تنصرف فيه الصلاة

(باب فضل السهمان على أهل الصدقة) قال الشافعي رحمه الله وإذا لم يبق من أهل الصدقة الاصف واحد قسمت الصدقة كلها في ذلك الصنف حتى يستغنوا فإذا فضل فضل عن إغنائهم نقلت إلى أقرب الناس بهم داراً (قال) وإذا استوى في القرب أهل نسبه (٢) وعدى قسمت على أهل نسبه دون العدى وإن كان العدى أقرب الناس بهم داراً وكان أهل نسبه منهم على سفر تنصرف الصلاة فيه قسمت الصدقة على العدى إذا كان دون ما تنصرف فيه الصلاة لأنهم أولى باسم حضرتهم ومن كان أولى باسم حضرتهم كان أولى بجوارهم وإن كان أهل نسبه دون ما تنصرف فيه الصلاة والعدى أقرب منهم قسمت على أهل نسبه لأنهم بالبادية غير خارجين من اسم الجوار ولذلك هم في المتعة حاضر والمسجد الحرام

(باب مبسم الصدقة) قال الشافعي رحمه الله ينبغي لو ألى الصدقة أن يسم كل ما يأخذ منها من ابل أو بقراً أو غنم يسم الأبل والبق في أنفاذها والغنم في أصول أذانها ويجعل مبسم الصدقة مكتوباً لله ويجعل مبسم الغنم أظف من مبسم الأبل والبق وإنما قلت ينبغي له لما بلغنا أن عمال النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يسمون وكذلك بلغنا أن عمال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كانوا يسمون أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن الخطاب إن في الظهيرة ناقة عيائ فقال عرندفعها إلى أهل بيت ينتفعون بها قال فقلت وهي عيائ فقال يقطر ونها بالابل قلت فكيف تأكل من الأرض فقال عرأ من نعم الجزية أم من نعم الصدقة فقلت لأبل من نعم الجزية فقال عرأ ردتهم والله أكلفا قلت إن عليها وسم الجزية قال فأمر بها عرأ فأتى بها فخرت وكانت عنده صحاف تسع فلا تكون فأكته ولا طرفه إلا جعل منها في تلك الصحاف فبعث بها إلى أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكون الذي يبعث به إلى حفصة من آخر ذلك فإن كان فيه نقصان كان في حظ حفصة قال فجعل في تلك الصحاف من لحم تلك الجزية وبيع بها إلى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأمر بما بقي من اللحم فصنع فدعا المهاجرين والأنصار (قال الشافعي) فلم تزل الساعة يلبغي عنهم أنهم يسمون كما وصفت ولا أعلم في المبسم علة إلا أن يكون ما أخذ من الصدقة معلوماً فلا يشتريه الذي أعطاه لأنه شيء خرج منه لله عز وجل كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب في فرس حل عليه في سبيل الله فراه يباع أن لا يشتريه ويترك المهاجرون نزول منازلهم عكة لأنهم تركوه لله عز وجل

(باب العلة في القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا تولى الرجل قسم الصدقة قسمها على ستة أسهم أمقط منها سهم المؤلفه قلوبهم إلا أن يجدهم في الحال التي وصفت يشخصون لمعونة على أخذ الصدقة فيعطهم ولا سهم للعاملين فيها وأحب له ما أمرت به الوالي من تقريها في أهل السهمان من أهل مصره كلهم ما كانوا موجودين فإن لم يوجد من صف منهم إلا واحد أعطاهم ذلك الصنف كله إن استحقه وذلك أني لم أعطه إياه فأعما أخرجه

الغيره عن له معه قسم فلم أجزأ آخر عن صنف سمو اشيا ومنهم محتاج اليه (قال) وان وجد من كل صنف منهم جماعة كثيرة وصاقت زكاته أحببت أن يفرقها في عامتهم بالغة ما بلغت فان لم يفعل فأقل ما يكفه أن يعطى منهم ثلثه لان أقل جماع أهل سهم ثلاثة أعاد كرههم الله عز وجل بجماع فقراء ومساكين وكذلك ذكر من معهم فان قسمه على اثنين وهو يحد الناض من ثلث السهم وان أعطاه واحدا ضمن ثلثي السهم لانه لو ترك أهل صنف وهم موجودون ضمن سهمهم وهكذا هذا من أهل كل صنف فان أخرجه من بلد الى بلد غيره كرهت ذلك له ولم ينل أن أجعل عليه الاعادة من قبل أنه قد أعطاه أهله بالاسم وان ترك موضع الجوار وان كانت له قرابة من أهل السهمان ممن لا تلزمه النفقة عليه أعطاهمها وكان أحق بهامن البعدينه وذلك أنه يعلم من قرابته أكثر ما يعلم من غيرهم وكذلك خاصته ومن لا تلزمه نفقته من قرابته ما عدا الأولاد ووالديه ولا يعطى ولد الولد صغيرا ولا كبيرا ولا زنا ولا أبولا وأبولا ولا أجد ولا جدة ولا (قال الربيع) لا يعطى الرجل من زكاته ما لا أبولا وأبولا ولا أجد ولا جدة ولا أعلى منهم اذا كانوا فقراء من قبل أن نفقتهم تلزمه وهم أغنياءه وكذلك ان كانوا غير زنى لا يعطى كسبهم ففهم في حد الفقر لا يعطى من زكاته وتلزمه نفقتهم وان كانوا غير زنى مستغنين بقرقتهم لم تلزمه نفقتهم وكانوا في حد الأغنياء الذين لا يجوز أن يأخذوا من زكاته المال ولا يجوز له ولا غيره أن يعطى من زكاته ما لا يشاء وهذا عندى أشبه بمذهب الشافعي (قال الشافعي) ولا يعطى زوجته لان نفقتها تلزمه وانما قلت لا يعطى من تلزمه نفقتهم لانهم أغنياءه في نفقاتهم (قال الشافعي) وان كانت امرأته أو ابنه بلغ فاذا انخر من زكاته واحتاج أو أب له دائر أعطيهم من سهم الفارين وكذلك من سهم ابن السبيل ويعطى من عدا الفقر والمسكنة لانه لا يلزمه قضاء الدين عنهم ولا يخلطهم الى بلد أو أدوه فلا يكونون أغنياء عن هذا كما كانوا أغنياء عن الفقر والمسكنة بانفاقه عليهم (قال) ويعطى أباه وجدته وأمه وجدته وولده بالغين غير زنى من صدقته اذا أرادوا سفر الا انه لا تلزمه نفقتهم في حالاتهم تلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويعطى رجالهم أغنياء وفقراء اذا غزوا وهذا كله اذا كانوا من غير آل محمد صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فأما آل محمد الذين جعل لهم الخمس عوضا من الصدقة فلا يعطون من الصدقات المفروضة شيئا أقل أو أكثر لا يحل لهم أن يأخذوها ولا يخرجوا عن يعطى من عداها وان كانوا محتاجين وغارين ومن أهل السهمان وان حبس عنهم الخمس وليس منعهم حقهم في الخمس يحل لهم ما حرم عليهم من الصدقة (قال) وآل محمد الذين تحرم عليهم الصدقة المفروضة أهل الخمس وهم أهل الشعب وهم صليبة بنى هاشم وبنى المطلب ولا يحرم على آل محمد صدقة التطوع انما يحرم عليهم الصدقة المفروضة أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان يشرب من سقايات الناس بمكة والمدينة فقلت له أتشرب من الصدقة وهي لا تحل لك فقال انما حرمت علينا الصدقة المفروضة (قال الشافعي) وتصدق على وفاطمة على بنى هاشم وبنى المطلب ما ماله وما وذلك أن هذا تطوع وقبل النبي صلى الله عليه وسلم الهدية من صدقة تصدق بها على بريرة وذلك أنهم من بريرة تطوع لاصدقة (قال) واذا تولى العامل قسم الصدقات قسمها على ما وصفت وكان الامر فيها عليه واسعالاته يجمع صدقات عامه فتكثر فلا يحل له أن يؤثر فيها أحد اعلى أحد على مكانه فان فعل على غير الاجتهاد خشيت عليه المأثم ولم ينل أن أضمنه اذا أعطاهما أهلها وكذلك لو نقلها من بلد الى بلد فبقيته أهل الاصناف لم يبين لي أن أضمنه في الحالين (قال) ولو ضمنه رجل كان مذهبا والله أعلم (قال) فأما لو ترك العامل أهل صنف موجودين حيث يقسمها وهو يعرفهم وأعطى حظهم غيرهم ضمن لان سهم هؤلاء يبين في كتاب الله تبارك وتعالى وليس أن يهملهم في النص وكذلك اذا قسمها الى أهلها فترك أهل سهم موجودين ضمن لما وصفت (قال الشافعي) الفقير الذي لا حرفة له والامال والمساكين الذي له الشيء ولا يقوم به

(قال المزني) دهن

الحرم لشعبي في موضع

ليس بهانه من الرأس

ولافديه (قوله المزني)

وقداس عسرا تدور

له الزيت على حاله من

الحرم الا انه لا يجوز

طبخ (قوله المزني)

طبخ ما فيه اكل

اشافعي وما

من حبسوه من ان

يصبح السنه

الفدية وان كان مستهلكا

فلا فدية فيه والعصفر

ليس من الطيب وان

من طيبا يابس لا يبيح

له أن يروا ان بقي له ريح

فلا فدية وله أن يجلس

عند العطار ويشترى

الطيب ما لم يمس به شيء

(١) قوله ولو كان فيه

الخ نذا في الاصل وانظر

كتبه مصححه

(باب العلة في اجتماع أهل الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الصدقة ثمانية آلاف وأهل السهمان موجودين فكان فيهم فقير واحد يستغرق سهمه ومسكين واحد يستغرق سهمه وغارمون مائة يجر السهم كله عن واحد منهم فسأل الغارمون أن يعطى الفقراء والمساكين ثلث سهم لانه واحد وأقل ما يجزى عليه أن يعطى إذا وجدوا ثلاثة قيل ليس ذلك لكم لأنكم لا تستحقون من سهم الفقراء والمساكين شيئا أبدا ما كان منهم محتاج إليه والسهم مجموع مقتصر به عليهم ما احتاج إليه أحد منهم فإذا فضل منه فضل كنتم وغيركم من أهل السهمان فيه سواء وأنتم لا تستحقون إلا بما يستحق به واحد منهم وكذلك هذا في جميع أهل السهمان وإذا كان فيهم غارمون لا أموال لهم عليهم ديون فأعطوا مبلغ غرمهم وأقل منه فقالوا نحن فقراء غارمون فقد أعطينا بالغم وأنتم ثرونا أهل فقر قيل لهم إنما نعطيكم بأحد المعنيين ولو كان هذا على الابتداء فقال أنا فقير غرم قيل له اختر بأى المعنيين شئت أعطيناك فإن شئت بمعنى الفقر وإن شئت بمعنى الغرم فأختر وهو أكثره أعطيناك وإن اختر الذي هو أقل لعطائه أعطيناك وأخيرا قال هو الأكره أعطيناك ولم نعطه بالآخر فإذا أعطيناك باسم الفقر قلغمناك أن يأخذوا مما في يدهم ففهم كآلهم أن يأخذوا مما لا لو كان له وكذلك أن أعطيناك بمعنى الغرم فإذا أعطيناك بمعنى الغرم أحسبت أن يتولى دفعه عنه فإن لم يفعل فأعطاهما كما يجوز في المكاتب أن يعطى من سهمه فإن قال ولم لا أعطى معنيين إذا كنت من أهلهم ما عاقل الفقير مسكين والمسكين فقير بحال يجمعهما اسم ويفترق بهما اسم وقد فرق الله تعالى بينهما (١) فلا يجوز أن يعطى ذلك المسكين فيعطى الفقير بالمسكنة مع الفقر والمسكين بالفقر والمسكنة ولا يجوز أن يعطى أحدهما إلا بأحد المعنيين وكذلك لا يجوز أن يعطى رجل ذو سهم إلا بأحد المعنيين ولو حاز هذا حاز أن يعطى رجل بفقر وغرم وبأنه ابن سبيل وفاز وموئلف وعامل فيعطى بهذه المعاني كلها فإن قال قائل فهل من دالة تدل على أن اسم الفقير يلزم المسكين والمسكنة تلزم الفقير قل نعم معنى الفقر معنى المسكنة ومعنى المسكنة معنى الفقر فإذا جعلا مع الجزاءين يفرق بين حالهما بأن يكون الفقير الذي يئس به أشدهما وكذلك هو في اللسان والعرب تقول للرجل فقير مسكين ومسكين فقير وإنما المسكنة والفقر لا يكونان بحرفة ولا مال

(قسم الصدقات الثاني)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال فرض الله عز وجل على أهل دينه المسلمين في أموالهم حق الفقيرهم من أهل دينه المسلمين المحتاجين إليه لا يبيع أهل الأموال حبسه عن أمره أو يدفعه إليهم أهل أو ولاته ولا يبيع الولاة تركه لأهل الأموال لأنهم آمناء على أخذهم لأهلهم منهم قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ففي هذه الآية دالة على ما وصفت من أن ليس لأهل الأموال منع ما جعل الله عز وجل عليهم ولأنهم ولهم ترك ذلك لهم ولأهلهم (أخبرنا) إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال لم يبلغنا أن أبابكر وعمر أخذوا الصدقة مشاة ولكن كتابا بعثنا عليها في الخصب والجلب والسمن والجفف ولا يضمنانها أهلها ولا يورثانها عن كل عام لأن أخذها في كل عام سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرها عما لا يأخذها فيه وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه ولمنعوني عنها فأما ما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقائتهم عليها لا تفرقوا بين ما جمع الله (قال الشافعي) هذا إنما هو فيما أخذ من المسلمين خاصة لأن الزكاة والطهور وإنما هو للمسلمين والدعاء بالأجر والبركة (قال الشافعي) وإذا أخذ صدقة مسلم دعا له بالأجر والبركة كما قال الله عز وجل وصل عليهم أي ادع لهم فما أخذ من مسلم فهو زكاة أو صدقة

من جسده ويجلس عند الكعبة وهي تجمر وإن مسها ولا يعلم أنها رطبة فعلق بيده طيب غسله فإن نعد ذلك اقتسدى وإن حلق وطيب عامدا فعليه فبديتان وإن حلق شعرة فعليه مد وإن حلق شعرتين فدان وإن حلق ثلاث شعرات قدم وإن كانت متفرقة ففي كل شعرة مد وكذلك الاطفار والعمد فيها والخطا سواء وبحلق المحرم شعر المحل وليس للمجمل أن يحلق شعر المحرم فإن فعل بأمر المحرم فالقصد به على المحرم وإن فعل بغير

(١) قوله فلا يجوز أن يعطى ذلك المسكين كذا في النسخ ولعل في الكلام تكرار أو تحسيرا فيا ليصر رتبته معجمه

والصدقة زكاة وظهر أمرهما ومعناها واحد وإن سميت مرة زكاة ومرة صدقة هما اسمان لها بمعنى واحد وقد تسمى العرب الشيء الواحد بالاسماء الكثيرة وهذا بين في كتاب الله عز وجل وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي لسان العرب قال الله عز وجل وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة قال أبو بكر لم يمنعوني عن أقامها أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لغاتهم عليه لا تقرقوا بين ما جمع الله يعني والله أعلم قول الله عز وجل وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأسم ما أخذ من الزكاة صدقة وقد سماها الله تعالى في القسم صدقة فقال أنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية تقول إذا جاء المصدق يعني الذي يأخذ الماشية وتقول إذا جاء الساعي وإذا جاء العامل (قال الشافعي) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذرد صدقة ولا فيما دون خمسة أوسق من النخلة صدقة ولا فيما دون خمس أواق من الورق صدقة (قال الشافعي) والاعلى على أفواء العامة أن في التمر العشر وفي الماشية الصدقة وفي الورق الزكاة وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا كله صدقة والعرب تقول له صدقة وزكاة ومعناها عندهم معنى واحد فما أخذ من مسلم من صدقة ماله ناضا كان أو ماشية أو زرعاً أو زكاة فطر أو خمس ركاز أو صدقة معدن أو غيره مما وجب عليه في ماله في كتاب أو سنة أو أمر أجمع عليه عوام المسلمين فعنه واحد أنه زكاة والصدقة وقسمه واحد لا يختلف كقسمه الله الصدقات ما فرض الله عز وجل على المسلمين فهي طهور (قال الشافعي) وقسم النبي خلاف قسم هذا والي عما أخذ من مشرك فهو به أهل دين الله وهو موضوع في غير هذا الموضع (قال) يقسم ما أخذ من حق مسلم وجب في ماله بقسم الله في الصدقات سواء قليل ما أخذ منه وكثير وعبر ما كان أو خمس أو ربع عشر أو بعدد يختلف أن يستوى لأن اسم الصدقة يجمعه كله قال الله تبارك وتعالى أنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فيبين الله عز وجل لمن الصدقات ثم وكدها وشده إقبالاً فربضة من الله والله عليم حكيم فقسم كل ما أخذ من مسلم على قسم الله عز وجل وهي سهمان ثمانية لا يصرف منها سهم ولا شيء منه عن أهله ما كان من أهله أحد يستحقه ولا يخرج صدقة قوم منهم عن بلدهم وفي بلدهم من يستحقها أخبرنا وكيع عن زكريا بن يحيى عن عبد الله بن صبيح عن أبي عبد الله عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعاذ بن جيل حين بعثه فأن أجابوه فأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم أخبرنا يحيى بن حسان الثقة من أصحابنا عن الليث بن سعد عن سعيد المقبري عن شريك بن أبي نجر عن أنس بن مالك أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم نشدتك الله الله أمرك أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا فتردها على فقرائنا قال نعم (قال الشافعي) والفقراء هم هنا كل من زعمه اسم حاجة من سمي الله تعالى من الأصناف الثمانية وذلك أن كلهم أغنياء يعطى بموجب الحاجة لا بالاسم فلأن ابن السبيل كان غنياً يعطى وأما يعطى ابن السبيل المحتاج إلى السلاح في وقته الذي يعطى فيه فإن لم يوجد من أهل الصدقات الذين يخدمهم أحد من أهل السهمان الذين سمي الله عز وجل ردت حصته من لم يوجد على من وجد كأن وجد منهم فقراء ومساكين وغارمون ولم يوجد غيرهم فقسم الثمانية الاسم على ثلاثة أسهم (٢) وبين أن هذا في أسفل الكتاب فأهل السهمان يجمعهم أنهم أهل حاجة إلى ما لهم منها كلهم وأسباب حاجاتهم مختلفة وكذلك أسباب استحقاقهم بعان مختلفة يجمعها الحاجة ويفرق بينها صفاتها فإذا اجتمعوا الفقراء الزمنى الضعفاء الذين لا حرفة لهم وأهل الحرفة الضعيفة الذين لا تقع حرفة من موقعهم حاجتهم ولا يسألون الناس والمساكين السؤال ومن لا يسأل ممن له حرفة تقع منه موقعاً ولا تغنيه ولا عياله فإن طلب الصدقة بالمسكنة رجل جلد فعله الوالي أنه صحيح مكتسب يعني عياله بشئ إن كان له وبكسبه إذا عياله له فعله الوالي أنه يعني نفسه بكسبه غنى معروف فإعطه شيئاً فإن قال السائل لها (٣) يعني الصدقة الجلدت مكتسباً أو أنما مكتسب لا يغني كسبي أو لا يغني عيالي ولي عيال وليس عند الوالي يقين من أن ما قال على غير ما قال فالقول قوله ويعطيه الوالي أخبرنا شافعيان عن هشام عن

أمرهم مكرهاً كان أو نائماً
رجع على الحلال بغدية
وتصدق بها (٣) فإن لم
يصل إليه فلا فدية عليه
(قال المزني) وأصب
في سماعي منه ثم خط
عليه أن يغتدى ويرجع
بالفدية على المحل
وهذا أشبه بمعناه عندي
(قال الشافعي) ولا
بأس بل لكل مالم يكن
فيه طيب فإن كان فيه
طيب أفتدى ولا بأس
بالاعتسال ودخول

(١) قوله فإن لم يصل الخ
كذا في الأصل وانظر
(٢) قوله وبين هذا
في أسفل الكتاب كذا
في جميع النسخ التي بيدنا
وليس لهذا البيان أثر
في شيء منها فاعلمه كان
في أصل الام الذي كتبه
الربيع أو كتب من
نسخته
(٣) قوله يعني الصدقة
كذا وقعت هذه الجملة
في جميع النسخ وأعلمها
حاشية أن هذا السأخ
بصلب الكتاب كسبه
مصححه

أبى عن عبد الله بن عدي بن الخياط أن أخبره أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه من الصدقة فصعد فيهما وصوب وقال ان شئتما ولا حظ فيهما لغني ولا الذي قوة مكتسب (قال الشافعي) رأى النبي صلى الله عليه وسلم جلدا ووجهه يشبه الاكتساب وأعلمهم ما رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يصلح لهما مع الاكتساب الذي يستغنيان به أن يأخذاهما ولا يعلم أم مكتسبان أم لا فقال ان شئتما بعد أن أعلمتكم أن لا حظ فيهما لغني ولا مكتسب فعلت وذلك انهما يقولان أعطنا فأبناذوا حظا لئلا نساغين ولا مكتسبين كسبا يغني أخبرنا ابراهيم بن سعد عن أبيه عن ربحان بن يزيد قال سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول لا تصلح الصدقة لغني ولا الذي مرة قوى (قال الشافعي) ورفع هذا الحديث عن سعد بن أبيه عليه السلام والعاملون عليها من ولده الوالي قبضها وقسمها من أهلها كان أو غيرهم ممن أعان الوالي على جمعها وقبضها من العرفاء ومن لا غنى للوالي عنه ولا يصلحها إلا مكانه فأما الرب الماشية يسوقها فليس من العاملين عليها وذلك بأنهم رب الماشية وكذلك من أعان الوالي عليها ممن بالوالي الغني عن معونته فليس من العاملين عليها الذين لهم فيها حق والخليفة ووالي الأقليم العظيم الذي يلي قبض الصدقة وان كانا من العاملين عليها القائم بالامر بأخذها فليس عندنا ممن له فيها حق من قبل أنهما لا يلبان أخذها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب قال فقال الذي سقاه من أين لك هذا الذين أخبره أنه ورد على ما قد سماه فإذا تبين من نعم الصدقة وهم يستقون فلبوا إلى من لبنا فاجعلته في سقائي فهو هذا فادخل عمر أبعده فاستقاه أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني إلا خمسة عازي سبيل الله والعامل عليها أو الغارم أو الرجل اشتراها بآله أو الرجل له جار مسكين فصدق على المسكين فأهدى المسكين للغني (قال الشافعي) والعامل عليها يأخذ من الصدقة بقدر غناؤه لا يزداد عليه وان كان العامل موسرا إنما يأخذ على معنى الاجارة والمؤلفة قالوا فيهم من متقدم من الاخبار (١) فضر بان ضرب مسلولون مطاعون أشرف يجاهدون مع المسلمين فيقوى المسلمون بهم ولا يرون من يناتهم ما يرون من ينات غيرهم فاذا كانوا هكذا فجاهدوا المشركين فأرى أن يعطوا من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهو خمس الخس ما يتلقون به سوى سهمانهم مع المسلمين ان كانت نازلة في المسلمين وذلك أن الله عز وجل جعل هذا السهم خالصا ليه فرذه النبي صلى الله عليه وسلم في مصلحة المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم مالي مما آفأ الله عليكم الا الخس والخس مردود فيكم يعني بالخس حقه من الخس وقوله مردود فيكم يعني في مصلحةكم وأخبرني من لا أتهم عن موسى بن محمد ابن ابراهيم بن الحرث عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى المؤلفة قالوا يوم حنين من الخس (قال الشافعي) وهم مثل عينة والاقارع وأصحابهم ما لم يعط النبي صلى الله عليه وسلم عباس بن مرداس وكان شريفا عظيم الغناء حتى استعجب فأعطاه (قال الشافعي) لما أراد ما أراد القوم واحتل أن يكون دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم منه شيء حين رغب عما صنع بالمهاجرين والانصار فأعطاه على معنى ما أعطاهم واحتل أن يكون رأى أن يعطيه من ماله حيث رأى لأنه له خالص ويحتمل أن يعطى على التقوية بالعطية ولا يرى أنه قد وضع من شرفه فأنه صلى الله عليه وسلم قد أعطى من خمس الخس النقل وغير النقل لأنه له وقد أعطى صفوان بن أمية قبل أن يسلم ولكنه قد أعاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أدا وسلاحا قال فيه عند الهزيمة أحسن مما قال فيه بعض من أسلم من أهل مكة عام الفتح وذلك أن الهزيمة كانت في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين في أول النهار فقال له رجل غلبت هوازن وقتل محمد فقال صفوان بغيرك الخ (٢) فوالله لرب من قرئش أحب إلى من رب هوازن وأسلم قومه من قرئش وكان كانه لا يشك في اسلامه والله أعلم وهذا مثبت في كتاب قسم النبي عليه السلام فاذا كان مثل هذا رأيت أن يعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أحب إلى لاقتداءنا برسول الله صلى الله عليه وسلم ولو قال فاقبل كان هذا السهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان له أن يضع سهمه حيث رأى فقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا مرة وأعطى من سهمه

الحمام اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم ودخل ابن عباس حمام الخففة فقال ما يعبا الله بأوساخكم شيئا (قال) ولا بأس أن يقطع العرق ويحجم ما لم يقطع شعرا واحجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم محرم ولا ينكح المحرم ولا ينكح لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك

(١) قوله فضر بان الخ ذكر الضرب الاول وأشار لثاني بقوله الآتي وقد أعطى صفوان الخ كتبه معجده

(٢) قوله فوالله لرب الخ كذا في النسخ والمعروف في الرواية فوالله لان يربني رجل من قرئش أحب إلى من أن يربني رجل من هوازن قال ابن الأثير يعني أن يكون ربا فوقى وسيد اعلمكني اه فعل ما في الامرواية أخرى كتبه معجده

وقال فان تكلم أو أنكح
فالنكاح فاسد ولا بأس
بأن يراجع امرأته اذا
طلقها تطليقة مالم
تنقض العدة وليس
الحرم المنطقة للنفقة
ويستقل في المحمل
وتزال في الارض

(باب ما يلزم عند
الاحرام وبيان الطواف
والسعي وغير ذلك)

(قال الشافعي) وأحب
للحرم أن يقتسل من
ذي طوى لدخول مكة
ويدخل من ثنية كذا
وتقتسل المرأة الخائض
لامر رسول الله صلى
الله عليه وسلم أسماء
بذلك وقوله عليه السلام

(١) شاط أي بعيد في
بعض النسخ متناط وهو
بعينه يقال شطت الدار
واتناطت أي بعدت

كذا في كتب اللغة
(٢) غير ذنية كذا في
النسخ بافرادى وانظر
(٣) ثم يقضى الخ كذا
في جميع النسخ ولعل
في العبارة تحريف من
النسخ ووجه الكلام
ثم يقضى جميع ما بقي من
السهمان عليهم فانظر
(٤) قوله بفقر قون أي
يستوعبون ويستغفرون
كتبه معصمه

بخبير رجالا من المهاجرين والانصار لانه ماله يضعه حيث شاء فلا يعطى اليوم أحد على هذا من الغنية ولم
يلغنا أن أحد من خلفائه أعطى أحد بعده وليس للمؤلفة في قسم الغنية سهم مع أهل السهمان ولو قال
هذا أحد كان مذهبا والله أعلم والمؤلفة قلوبهم في سهم الصدقات سهم والذي أحفظ فيه من متقدم
الخبر أن عدي بن حاتم جاء أبابكر الصديق أخسبه بثلاثمائة من الابل من صدقات قومه فأعطاه أبو بكر منها
ثلاثين بعيرا وأمره أن يلحق بخالد بن الوليد عن أطاعه من قومه فحماه بزهاء ألف رجل وأبلى بلا عسنا وليس
في الخبر في إعطائه إياها من أين أعطاه إياها غير أن الذي يكاد أن يعرف القلب بالاستدلال بالخبر والله أعلم
أنه أعطاه إياها من قسم المؤلفة فما زاد له يرغبه فيما يصنع وإما أعطاه ليتألف به غيره من قومه ممن لا يثق منه
عمل ما يثق به من عدي بن حاتم فإرى أن يعطى من سهم المؤلفة قلوبهم في مثل هذا المعنى ان نزلت بالسلمين
نازلة ولن ينزل ان شاء الله تعالى وذلك أن يكون فيها العدد بموجوع (١) شاط لاتناله الجيوش الا بمؤنة ويكون
العدو وازاء قوم من أهل الصدقات فأعان عليهم أهل الصدقات لما نبهه فإرى أن يعقوى بسهم سبيل الله من
الصدقات وإما أن يكون لياقتلون الابان يعطوا سهم المؤلفة أو ما يكفهم منه وكذلك ان كان العرب
أشرا فامتنع (٢) غير ذنية ان أعطوا من صدقاتهم هذين السهمين أو أحدهما اذا كانوا ان أعطوا أعانوا
على المشركين فيما أعانوا على الصدقة وان لم يعطوا لم يوثق بمعونتهم رأيت أن يعطوا به هذا المعنى اذا تناط
العدو وكانوا أقوى عليه من قوم من أهل التي يوجهون اليه تبعد دارهم وتنقل مؤنتهم ويضعفون عنه فان
لم يكن مثل ما وصفت مما كان في زمان أبي بكر مع امتناع أكثر العرب بالصدقة على الردة وغيره لم أر أن
يعطى أحد منهم من سهم المؤلفة قلوبهم ورأيت أن يرد سهمهم على السهمان معه وذلك أنه لم يلغني أن عمر
ولا عثمان ولا عليا أعطوا أحدًا ثلغ على الاسلام وقد أعز الله له الحمد الاسلام عن أن يتألف الرجال عليه
وقوله وفي الرقاب يعني المكاتبين والله أعلم ولا يشتري عبد فبعثي والغارمون كل من عليه دين كان له
عرض يحتمل دينه ولا يحتج به واغنا يعطى الغارمون اذا اذنا في حل دية أو أصابتهم جائحة أو كان دينهم
في غير فسق ولا سرف ولا معصية فأما من اذنا في معصية فلا أرى أن يعطى من سهم سبيل الله كما وصفت
يعطى منه من أراد الغزو فلو امتنع قوم كما وصفت من أداء الصدقة فأعان عليهم قوم رأيت أن يعطى من
أعان عليهم فان لم يكن مما وصفت شيء رد سهم سبيل الله الى السهمان معه وابن السبيل عندى ابن السبيل
من أهل الصدقة الذي ير يد البلد غير بلده لامن يلزمه

(كيف تقرب بقسم الصدقات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي للساعي على الصدقات أن يأمر باحصاء أهل السهمان في عمله فيكون
فراغه من قبض الصدقات بعد تنهاى أسمائهم وأنسابهم وحالاتهم وما يحتاجون اليه ويخصى ما صار في
يديه من الصدقات فيعزل من سهم العاملين بقدر ما يستحق بعمله (٣) ثم يقضى جميع ما بقي من السهمان كله
عندهم كما أصف أن شاء الله تعالى اذا كان الفقراء عشرة والمساكين عشرين والغارمون خمسة وهو لاء ثلاثة
أصناف من أهل الصدقة وكان سهمانهم الثلاثة من جميع المال ثلاثة آلاف فان كان الفقراء (٤) يفتقر قون
سهمهم وهو ألف وهو ثلث المال فيكون سهمهم كفا فيخرجون به من حد الفقر الى حد الغنى أعطوه كله
وان كان يخرجهم من حد الفقر الى حد الغنى ثلاثة أو أربعة أو أقل أو أكثر أعطوا منه ما يخرجهم من
اسم الفقر ويصيرونه الى اسم الغنى ويقب الوالى ما بقي منه ثم يقسم على المساكين سهمهم وهو ألف
هكذا وعلى الغارمين سهمهم وهو ألف هكذا فان قال قائل كيف قلت لكل أهل صنف موجود سهمهم ثم
استغنوا ببعض السهم فلم لا يسلم اليهم بقية (قال الشافعي) قلته بأن الله تبارك وتعالى ساء لهم مع غيرهم
بمعنى من المعاني وهو الفقر والمسكنة والغرم فاذا خرجوا من الفقر والمسكنة فصاروا الى الغنى ومن الغرم

فبرئت ذمتهم وصاروا غير غارمين فلا يكونون من أهلهم لانهم ليسوا بمن يلزمه اسم من قسم الله عز وجل له بهذا الاسم ومعناه وهم خارجون من تلك الحال من قسم الله ألا ترى أن أهل الصدقة الأغنياء لوساوا بالفقر والمسكنة في الابتداء أن يعطوا منهم لم يعطوا وقيل اسم من قسم الله وكذلك لوساوا بالغرم وليسوا غارمين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغنى الا من استثنى فإذا أعطيت الفقراء والمساكين فصاروا أغنياء فهم عن التحل لهم وإذا لم تحل لهم كنت لو أعطيتهم أعطيتهم ما يحل لهم ولأى أن أعطيتهم وانما شرط الله عز وجل إعطاء أهل الفقر والمسكنة وليسوا منهم (قال) ويأخذ العاملون عليها بقدر أجورهم في مثل كفايتهم وقيامهم وأمانتهم والمؤنة عليهم فيأخذ الساعي نفسه لنفسه بهذا المعنى ويعطى العريف ومن يجمع الناس عليه بقدر كفايته وكلفته وذلك خفيف لانه في بلاده ويعطى ابن السبيل منهم قدر ما يبلغه البلد الذي يريد في نفقته وجولته ان كان البلد بعيدا وكان ضعيفا وان كان البلد قريبا وكان جلد الاغلب من مثله وكان غنيا بالمشي اليها أعطى مؤنته في نفقته بلا جولة فان كان يريد أن يذهب ويأتي أعطى ما يكفيه في ذهابه ورجوعه من النفقة فان كان ذلك يأتي على السهم كله أعطيه كله ان لم يكن معه ابن سبيل غيره وان كان يأتي على سهم من مائة سهم من سهم ابن السبيل لم يزد عليه فان قال قائل لم أعطيت الفقراء والمساكين والغارمين حتى يخرجوا من اسم الفقر والمسكنة والغرم ولم تعط العاملين وابن السبيل حتى يسقط عنهم الاسم الذي له أعطيتهم ويزل فليس للاسم أعطيتهم ولكن للعنى وكان المعنى اذا زال زال الاسم ونسبوا العاملين بمعنى الكفاية وكذلك ابن السبيل بمعنى البلاغ ولو أنى أعطيت العامل وابن السبيل جميع السهمان وأمثالهما يسقط عن العامل اسم العامل ما لم يعزل ولم يسقط عن ابن السبيل اسم ابن السبيل مادام محتازا أو كان يريد الاحتياز فأعطيتهما والفقراء والمساكين والغارمين بمعنى واحد غير مختلف وان اختلفت أسماءهم كما اختلفت أسماءهم والعامل انما هو مدخل عليهم صار له حق معهم بمعنى كفاية وصلاح للأخذ منه والمأخوذه فأعطى أجر مثله وبهذا في العامل مضى الآثار وعليه من أدركت من سمعت منه ببلدنا ومعنى ابن السبيل في أن يعطى ما يبلغه ان كان عاجزا عن سقائه المأعونة عليه بمعنى العامل في بعض أمره ويعطى المسكين ما يئنه وبين أن يعطى قل ذلك أو أكثر حتى يعقرق السهم فان دفع اليه فالظاهر عندنا على أنه حريص على أن لا يجهز وان دفع الى مالكه كان أحب الى وأقرب من الاحتياط

(رد الفضل على أهل السهمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذ لم تكن مؤلفة ولا قوم من أهل الصدقة بدون الجهاد فليس فيهم أهل سهم سبيل الله ولا سهم مؤلفة عزلت سهمهم وكذلك ان لم يكن ابن سبيل ولم يكن غارم وكذلك ان غابوا فأعطوا ما يبلغهم وبفضل عنهم أو عن أحد من أهل السهمان معهم شيء من المال عزل أيضا ما فضل عن كلهم ثم أحصى ما بقي من أهل السهمان الذين لم يعطوا أو أعطوا فلم يستغنوا فابتدئ قسم هذا المال عليهم كما ابتدئ قسم الصدقات فجرت على من بقي من أهل السهمان سواء كان بقي فقرا أو مساكين لم يستغنوا وغارمون لم تنقض ديونهم ولم يبق معهم من أهل السهمان الثمانية أحد غيرهم فيقسم جميع ما بقي من المال بينهم على ثلاثة أسهم فان استغنى الغارمون بسهمهم وهونلت جميع المال أعيد فضل سهمهم على الفقراء والمساكين فيقسم على أهل هذين القسمين حتى ينفد فان قسم بينهم فاستغنى الفقراء ببعضه ردت ما بقي على المساكين حتى يستغنوا فان قال كيف رددت ما فضل من السهمان عن حاجة أهل الحاجة منهم ومنهم من لم يكن له سهم من أهل السهمان مثل المؤلفة وغيرهم اذ لم يكونوا (١) على أهل السهمان معهم وأنت اذا اجتمعوا جعلت لاهل كل صنف منهم سهما (قال الشافعي) فاذا اجتمعوا كانوا (٢) شرعا في الحاجة وكل واحد منهم يطلب ما جعل الله له وهم غانية فلا يكون لى منع واحد منهم ما جعل الله له وذكر الله تبارك وتعالى لهم واحد لم

للعاث افعلى ما يفعل
الحاج غير أن لا تطوف
بالييت (قال) فاذا رأى
الييت قال اللهم زد هذا
الييت تشريفا وتعظيما
وتكرما وما بهابة وزد
من شرفه وعظمه من حجه
أو اعتبره تشريفا وتعظيما
وتكرما وما بهابة (قال)
وتقول اللهم أنت السلام
وملك السلام فبينا
ربنا بالسلام ويقتض
الطواف بالاستسلام
فيقبل الركن الاسود
ويستلم البياض بيده
ويقبلها ولا يقبله لاني
لم أعلم روى عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنه قبل الحجر الاسود
واستلم البياض وأنه لم

- (١) قوله على أهل السهمان متعلق بقوله رددت المتقدم في صدر السؤال كتبه مصححه
- (٢) شرعا بالتحريك أى سواء كتبه مصححه

يخص أحد منهم دون أحد فاقسم بينهم ما كاذ كرههم الله عز وجل معا وانما منعتي أن أعطي كل صنف منهم منهم تاما وان كان يغنيه أقل منه أن يينا والله تعالى أعلم أن في حكم الله عز وجل أنهم اتعابوا بعمان سباه الله تعالى فاذا ذهب تلك العاني وصار الفقير والمسكين غنيا والغارم غريغا فليسوا بمن قسم له ولو أعطيهم كنت أعطيت من لم أو مر به ولو جاز أن يعطوا بعد أن يصيروا إلى حد الغنى والخروج من الغرم جاز أن يعطاهم أهل دارهم ويسهم الاغنياء فأجبت عن جعلته إلى من لم يجعل له وليس لاحد حالها مما جعلها الله تعالى ولا اعطاهم من لم يجعلها الله وانما ردي ما فضل عن بعض أهل السهمان على من بقي ممن لم يستغن من أهل السهمان بأن الله تبارك وتعالى أوجب على أهل الغنى في أموالهم شيئا يؤخذ منهم لقوم بعمان فاذا ذهب بعض من سمي الله عز وجل له أو استغنى فهذا مال لا مال له من الأديمين بعينه يرد إليه كما يرد عطايا الأديمين وصاياهم ولو وصى رجل لرجل فأت الموصى له قبل الموصى كانت الوصية راجعة إلى وارث الموصى فلما كان هذا المال مخالفا لآل بورث ههنا لم يكن أخذ أولى عندنا به في قسم الله عز وجل وأقرب من سمي الله تبارك وتعالى له هذا المال وهو لا من جملة من سمي الله تبارك وتعالى له هذا المال ولم يبق مسلم يحتاج إلا له حق سواء أما أهل التي فلا يدخلون على أهل الصدقة وأما أهل صدقة أخرى (١) فهو مقسوم لهم صدقهم ولو كثرت لم يدخل عليهم غيرهم وواحد منهم يستحقها فكما كانوا لا يدخلون عليهم غيرهم فكذلك لا يدخلون على غيرهم ما كان من غيرهم من يستحق منها شيئا ولو استغنى أهل عمل ببعض ما قسم لهم ففضل عنهم فضل رأيت أن ينقل الفضل عنهم إلى أقرب الناس بهم نسباً وداراً

(ضيق السهمان وما ينبغي فيه عند القسم)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا ضاقت السهمان فكان الفقراء ألفا وكان سهمهم ألفا والغارمون ثلاثة وكان غرمهم ألفا وسهمهم ألفا فقال الفقراء اتعابوا يغنيان مائة ألف وقد يخرج هؤلاء من الغرم ألفا فاجع سهمنا وسهمهم ثم اضرب لنا بمائة سهم من ألف ولهم سهم واحد كما يقسم هذا المال لو كان بيننا فوضي بمعنى واحد فليس ذلك لهم عندنا والله أعلم لأن الله عز وجل ذكر للغارمين سهما كاذ كر للفقراء سهما فنفق على الغارمين وان اغترقوا السهم فهو لهم ولم يعطوا أكثر مما أعطوا وان فضل عنهم فضل فلستم بأحق به من غيركم ان فضل معكم أهل سهمان ذكر وامعكم ولكن ما فضل منهم أو من غيرهم برز عليكم وعلى غيركم ممن لم يستغن من أهل السهمان معكم كما يتبدأ القسم ببتكم وكذلك لو كنتم المستغنين والقرماء غير مستغنين لم ندخلهم عليكم إلا بعد غناكم ولم نجعلهم يخاصمونكم ما اغترق كل واحد منكم سهمه ولا وقت فيما يعطى الفقراء إلا ما يخرج من حد الفقر إلى الغنى قل ذلك أو أكثر مما يجب فيه الزكاة ولا يجب لانه يوم يعطى لارزاة عليه فيه وقد يكون الرجل غنيا وليس له مال يجب فيه الزكاة وقد يكون الرجل فقيرا يكثر العيال وله مال يجب فيه الزكاة وانما الغنى والفقراء عرف بالناس بقدر حال الرجل والعرب قد ينجأون في يوم يصدقون فسمت صدقاتهم على فقراهم بالقرابة والجوار معا فان كانوا أهل بادية وكان العامل الوالي يعمل فيهم على قبيلة أو قبيلتين وكان بعض أهل القبيلة يخالف القبيلة الأخرى التي ليس منها دون التي منها وجوارهم وخطبتهم أن يكونوا يتجمعون معا ويقفون معا فضاقت السهمان فسمناهم على الجوار دون النسب وكذلك ان خالطهم بجم غيرهم وهم معهم في القسم على الجوار فان كانوا عند النخبة يفترون جمية ويختلطون أخرى فاحب أن لو قسمنا على النسب اذا استوت الحالات وكان النسب عندى أولى فاذا اختلقت الحالات فالجوار أولى من النسب وان قال من تصدق لنا فقر اعل غير هذا الماء وهم كما وصفت يختلطون في النخبة أحصوا معا ثم فضل ذلك على الغائب والحاضر وان كانوا أطراف من ياديتهم متباعدة فكان يكون بعضهم بالطرف

يصرح على شيء دون الطواف ولا يتسدى بشئ غير الطواف إلا أن يجده الامام في المكتوبة أو يخاف فوت فرض أو ركعتي الفجر (قال) ويقول عند ابتدائه الطواف والاستلام باسم الله والله أكبر اللهم ايمانا بك وتصديقا بكتابك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ويضطبع للطواف لان النبي صلى الله عليه وسلم اضطبع حين طاف ثم عمر (قال) والاضطباع أن يشتمل برئانه على منكبه الايسر ومن تحت منكبه (١) فهو مقسوم لهم كذا في التسع وانظر كتبه معجبه

وهو له الزم قسم ذلك بينهم وكان الطرف الذي هو له الزم كالدار لهم وهذا إذا كانوا مع أهل نجة لدار لهم
يقرون بها فأما إن كانت لهم دار يكونون بها الزم فاقسمها على الجوار أبدا وأهل الارث والخص من
أهل البادية يلزمون منازلهم فأقسم بينهم على الجوار في المنازل وإن جاورهم في منازلهم من ليس منهم قسم
على جوارهم القسم على الجوار إذا كان جوارهم على النسب والجوار إذا كانوا مع أهل البادية معدن
قسم ما يخرج من المعدن على من يلزم قرية المعدن وإن كانوا غربة دون ذوى نسب أهل المعدن إذا كانوا
منه بعيدا وكذلك لو كان لهم زرع قسم زرعهم على جيران أهل الزرع دون ذوى النسب إذا كانوا بعيدا
من موضع الزرع وزكاة أهل القرية تقسم على أهل السهمان من أهل القرية دون أهل النسب إذا لم
يكن أهل النسب بالقرية وكانوا منها بعيدا وكذلك نخلهم وزكاة أموالهم ولا يخرج شيء من الصدقات
من قرية إلى غيرها وفيها من يستحقها ولأمن موضع إلى غيره وفيه من يستحقه وأولى الناس بالقسم أقربهم
جوارهم أخذ المال منه وإن بعد نسبة إذا لم يكن معه ذوقرابة وإذا أولى الرجل أخرج زكاة ماله فكان له
أهل قرابة يبلده الذي يقسمه به وجيران قسمة عليهم بها فان ضاق فآثر قرابته فحسن عندي إذا كانوا من
أهل السهمان معا (قال الشافعي) فأما أهل إلى فلا يدخلون على أهل الصدقات ما كانوا يأخذون من
النعم فلو أن رجلا كان في العطاء فغضب عليه البعث في الغزو وهو بقرية فيها صدقات لم يكن له أن يأخذ
من الصدقات شيئا فان سقط من العطاء بآل فالأعز وأحتاج أعطى في الصدقة ومن كان من أهل
الصدقات بالبادية والقرى لا يغزو وعدا فليس من أهل التي فإن هاجر (١) وأقرض وغزاه من أهل
التي وأخذ منه ولو احتاج وهو في التي لم يكن له أن يأخذ من الصدقات فان خرج من التي وهادى
الصدقات فذلك له

(الاختلاف) قال الشافعي رحمه الله قال بعض أصحابنا لا مؤلفة فيجعل سهم المؤلفة وسهم سبيل الله في
الكراع والسلاح في ثغر المسلمين حيث يراه الولي وقال بعضهم إن السبيل من يقاسم الصدقات في البلد
الذي به الصدقات من أهل الصدقات وغيرهم وقال أيضا (٢) انما قسم الصدقات دلالات حيث كانت التكررة
أو الحاجة فهي أسعديه كانه يذهب إلى أن السهمان لو كانت ألفا وكان غارم غرمه ألف ومساكين بينهم
عشرة آلاف وفقراء مثلهم يغنيهم ما يغنيهم وإن السبيل مثلهم يغنيهم ما يغنيهم جعل للغارم سهم واحد
من هؤلاء فكان أكثر المال في الذين معه لأنهم أكثر منه عددا وحاجة كانه يذهب إلى أن المال فوزي
بينهم فيقتسمونه على العدد والحاجة لكل صنف منهم سهم ومن أصحابنا من قال إذا أخذت صدقة قوم ببلد
وكان آخرون ببلد مجدين فكان أهل السهمان من أهل البلد الذين أخذت صدقاتهم إن تركوا ما سلكوا
ولم يجهدوا وجه المجدين الذين لاصدقة ببلادهم أولهم صدقة يسيرة لاتقع منهم موقعا نقلت إلى المجدين إذا
كانوا يخاف عليهم الموت هزلان لم ينقل إليهم كانه يذهب أيضا إلى أن هذا المال مال من مال الله عز وجل
قسمه لأهل السهمان لمعنى صلاح عباد الله فينظر إليهم الولي فينقل هذه إلى هذه السهمان حيث كانوا على
الاجتهاد فقبوا أو بعدوا وأخسسه بقول وتنقل سهمان أهل الصدقات إلى أهل التي إن جاهدوا وصاق التي
عليهم وينقل إلى أهل الصدقات إن جاهدوا وصاقت الصدقات على معنى إرادة صلاح عباد الله تعالى
وانما نقلت بخلاف هذا القول لأن الله عز وجل جعل المال قسمين أحدهما قسم الصدقات التي هي طهور
قسمها الثابتة أصناف ووكدها وجاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن تؤخذ من أغنياء قوم وترد على
فقراءهم لا فقر أغنياءهم ولا فقرهم فقره فلم يخرج عندي والله أعلم أن يكون فيها غيرة ما قلب من أن لاتنقل عن
قوم إلى قوم وفيهم من يستحقها ولا يخرج سهم ذي سهم منهم إلى غيرهم يستحقه وليف يجوز أن يسمى الله
عز وجل أصنافا فيكونوا موجودين معاف على أحدهم سهمه وسهم غيره لوجاهة هذا عندى حاز أن تجعل
في سهم واحد فيمنع سبعة فرضا فرض لهم ويعطى واحد ما لم يفرض له والذي يقول هذا القول لا يخالفنا

الابن فيكون منكبه
الابن مكشوف حتى
يكمل سعيه والاستلام
في كل وتر أحب إلى منه
في كل شفيع (قال
الشافعي) ويرسل
ثلاثا ويمشي أربعين
ويتدنى الطواف من
الجر الاسود ويرمل
ثلاثا لأن النبي صلى
الله عليه وسلم رمل من
الجر الاسود حتى
انتهى إليه ثلاثا والرمل
هو الجلب لاشدة
السعي والدق من البيت
أحب إلى وإن لم يمكنه
الرمل وكان إذا وقف
وجد فرجة وقف
ثم رمل فإن لم يمكنه
أحييت أن يصير
(١) وأقرض بالبناء
للفعل أي جعل له
فرض أي عطية كذا
في كتب اللغة كتبه
مصححه
(٢) انما قسم الصدقات
دلالات وفي بعض النسخ
انما الصدقات دلالات
باسقاط لفظ قسم وانظر
وحرر العبارة كتبه
مصححه

في أن رجلا (١) لوقال أوصى لفلان وفلان وفلان وأوصى بثلاث ماله لفلان وفلان وفلان كانت الأرض
 أثلاثا بين فلان وفلان وفلان وكذلك الثلث ولا يخالف علمته في أن رجلا لوقال ثلث مالي للفقراء بنى فلان
 وغارم بنى فلان رجلا آخر وبنى سيد بنى فلان رجلا آخران كل صنف من هؤلاء يعطون من ثلثه
 وإن ليس لوصى ولا لوال أن يعطى أحد هؤلاء الثلث دون صاحبه وكذلك لا يكون جميع المال للفقراء دون
 الغارمين ولا للغارمين دون بنى السبيل ولا صنف من سبى دون صنف منهم أو فقروا حوج من صنف ثم يعطيه
 دون غيرهم من سبى الموصى لأن الموصى أو المتصدق قد سمي أصنافا فلا يصرف مال صنف إلى غيره ولا يترك
 من سبى له لمن لم يسم له معه لأن كلا ذوق لم يسم له فلا يصرف حق واحد إلى غيره ولا يصرف حقهم
 إلى غيرهم من لم يسم له فإذا كان هذا عندنا فبما قيل هذا القول فما أعطى الأدميون لا يجوز أن يعطى
 الأعلى ما أعطوا فعطاه الله عز وجل أحق أن يجوز وأن يعطى ما أعطى ولو جاز في أحد العطاءين أن
 يصرف عن أعطيه إلى من لم يعطه أو يصرف حق صنف أعطى إلى صنف أعطيه منهم كان في عطاء الأدميين
 أجوز ولكنه لا يجوز في واحد منهما وإذا قسم الله عز وجل إلى فقراء قالوا فما أعطى الأدميون لا يجوز أن يعطى
 وللرسول الآية وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أربعة أنجاسه لمن أوجف على الغنيمة للفارس من
 ذلك ثلاثة أسهم وللراجل سهم فلم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل الفارس ذا الغناء العظيم على
 الفارس الذي ليس مثله ولم تعلم المسلمين الأسوابين الفارسيين حتى قالوا لو كان فارس أعظم الناس غنا وآخر
 جبان سقوا بينهما وكذلك قالوا في الرحالة أفرايت لو عارضنا وإياهم معارض فقال إذا جعلت أربعة أنجاس
 الغنيمة لمن حضر وأتاهم معنى الحضور والغناء عن المسلمين والسكاية في المشركين فلا أخرج الأربعة أنجاس لمن
 حضر ولكنني أحصى أهل الغناء عن حضر فأعطى الرجل سهم مائة رجل أو أقل إذا كان يغني مثل غنائهم
 أو أكثر وأترك الجبان وغير ذي النية الذي لم يغني فلا أعطيه أو أعطيه جزءا من مائة جزء من سهم رجل ذي
 غناء أو أكثر قليلا أو أقل قليلا بقدر غنائه هل الخجة عليه الآن يقال له لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم فإني كان يخرج الخمر منه عاما ولم نعلمه خص أهل الغناء بل أعطى من
 حضر على الحضور والخبرة والاسلام فقط دون الغناء ومن خالفنا في قسم الصدقات لا يخالفنا في قسم
 ما أوجف عليه من الأربعة أنجاس فكيف جازله أن يخالفنا في الصدقات وقد قسم الله عز وجل لهم أربعين
 القسم فيعطى بعضا دون بعض وإذا كان لا يجوز عندنا ولا عنده في الموحقين لو أوجفوا وهم أهل صنف
 لأغناء لهم على أهل ضعف من المشركين لأغناء عندهم وكان بازاءهم أهل غناء بقا لثلاثين عدوا أهل شوكه
 شديدة أن يعطوا إنما أوجف عليه الضعفاء من المسلمين من الضعفاء من المشركين ولا يعطاه المسلمون ذوو
 الغناء الذين يقاوتون المشركين ذوي العدد والشوكه نظر الاسلام وأهله حتى يعطى بالنظر ما أوجف عليه
 المسلمون الضعفاء على المشركين الضعفاء إلى المسلمين الأقوياء المقاتلين للمشرك الأقوياء لأن عليه مؤنة عظيمة في
 قتالهم وهم أعظم غنا عن المسلمين ولكنني أعطى كل موجب حقه فكيف جاز أن تنقل صدقات قوم
 يحتاجون إليها إلى غيرهم إن كانوا حوج منهم أو يشر كهم معهم أو يتقلها من صنف منهم إلى صنف والضعف
 الذين نزلهم عنهم يحتاجون إلى حقهم أو رأيت لوقال قاتل لقوم أهل يسر كثيرا وجفوا على عدو أتم أغنياء
 فأخذ ما أوجف عليه فأقسمه على أهل الصدقات المحتاجين إذا كان عام سنة لأن أهل الصدقات مسلمون
 من عيال الله تعالى وهذا مال من مال الله تعالى وأخاف أن حبست هذا عنهم وليس يحضر في مال غيره أن
 يضربهم ضررا شديدا وأخذهم منكم لا يضربكم هل تكون الخجة عليه الآن يقال له من قسم له أحق بما قسم
 من لم يقسم له وإن كان من لم يقسم له أحوج وهكذا ينبغي أن يقال في أهل الصدقات أنها بقسمه مقسومة
 لهم بينة انقسم أو رأيت لوقال قاتل في أهل المواريت الذين قسم الله تعالى لهم والذين جاء أثر بالقسم لهم أو
 فيهم معا إنما ورثوا بالقرابة والعصية بالميت فإن كان منهم أحد خير البيت في حياته ولتركة بعد وفاته وأتفر

حاشية في الطواف الا
 أن غنمه كثرة النساء
 فيتحرل حركة مشيه
 متقاربا ولا أحب أن
 يشب من الأرض وان
 ترك الرمل في الثلاث لم
 يقض في الأربع وان
 ترك الانضطباع والرمل
 والاستلام فقد أساء ولا
 شئ عليه وكلما حذى
 الحجر الأسود كبر وقال
 في رمله اللهم اجعله حجا
 مبرورا وذنبنا مغفورا
 وسعيا مشكورا
 ويقول في سعيه اللهم
 اغفر وارحم واعف
 عما تعلم انك أنت الاعز
 الاكرم اللهم آتاني
 الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وقنا عذاب النار

(١) لوقال أوصى لفلان
 الخ كذا في جميع النسخ
 ولعل في العبارة تحريفا
 من الساخ فتأمل وحرر
 كتبه معجزة

(٢) أو أقل كذا في
 جميع النسخ وأنظر
 كتبه معجزة

الى ما تركه أو تركه غيره لان كذا فحق في حال هل تكون الحجة عليه الا أن يقال لا تعد وما قسم الله تبارك وتعالى فهكذا الحجة في قسم الصدقات (قال الشافعي) الحجة على من قال هذا القول أكثر من هذا وفيه كفاية وليست في قول من قال هذا شبهة ينفي عندي أن يذهب اليها ذاهب لانها عتدي والله تعالى أعلم ابطال حق من جعل الله عز وجل له حقاً واباحه أن يأخذ الصدقات التي في قبضتها الذي قرأه واحداً وضدني ببلد غير البلد الذي به الصدقات اذا كان من أهل البهمن (قال الشافعي) فاحتج بحجتي في نقل الصدقات بان قال ان بعض من يقتدي به قال ان جعلت في صنف وأصناف موجودة ونحن نقول كما قال اذا لم يوجد من الاصناف الا صنف أجزأ أن توضع فيه واحتج بان قال ان طواسروا يروى أن معاذ بن جبل قال لبعض أهل اليمن اتوني بعرض ثياب أخذها منكم مكان الشعير والخنطة فانه أهون عليكم وخير لهماجرين بالمدينة (قال الشافعي) صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل ذمة اليمن على دينار على كل واحد كل سنة فكان في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ من الرجل ديناراً وقيمته من (١) المعافر كان ذلك اذا لم يوجد الدينار فعمل معاذاً لو أعسر وبالدينار أخذ منهم الشعير والخنطة لانه أكثر ما عندهم واذا جاز أن يترك الدينار لغرض فله جاز عنده أن يأخذ منهم طعاماً وغيره من العرض بقيمة الدينار فاسرعوا الي أن يعطوهم من الطعام لكثرة عندهم يقول الثياب خير لهماجرين بالمدينة وأهون عليكم لانه لا مونة كثيرة في الحمل للشباب الى المدينة والثياب بها أغلى عنا فان قال قائل هذا تأويل لا يقبل الا بدلالة عن روى عنه فاما قلناه بالدلائل عن معاذ وهو الذي رواه عنه هذا أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر عن ابن طاس عن أبيه أن معاذ قضى أعماراً رجل انتقل من خلاف عشيرته الى غير مخالف عشيرته فصدقه الى خلاف عشيرته (قال الشافعي) فبين في قصة معاذ أن هذا في المسلمين خاصة وذلك أن العشر والصدقة لا تكون الا للمسلمين (قال الشافعي) واذا رأى معاذ في الرجل المأخوذ منه الصدقة ينتقل بنفسه وأهله عن خلاف عشيرته أن تكون صدقته وعشره الى خلاف عشيرته وذلك ينتقل بصدقة ماله الناض والمأشبة فيجعل معاذ صدقته وعشره لاهل خلاف عشيرته لانه ينتقل اليه بقرابته دون أهل الخلاف الذي انتقل عنه وان كان الاكثر أن خلاف عشيرته لعشيرته وانما خلطهم غيرهم وكانت العشيرة أكثر والآخر أنه رأى أن الصدقة اذا ثبتت لاهل خلاف عشيرته لم يتحول عنهم صدقته وعشره بتحوله وكانت لهم كانت تبدأ (قال الشافعي) وهذا يحتمل أن يكون عشره وصدقته التي هي بين ظهراني خلاف عشيرته لا تتحول عنهم دون الناض الذي يتحول ومعاذ أحكمهم هذا كان من أن ينتقل صدقة المسلمين من أهل اليمن الذين هم أهل الصدقة الى أهل المدينة الذين أكثرهم أهل التي أبعد وفيما يروى من هذا عن معاذ ما يدل على قولنا لا تتحول الصدقة من جيران المال المأخوذ منه الصدقة الى غيرهم (قال الشافعي) وطاس لو ثبت عن معاذ شيء لم يخالفه ان شاء الله تعالى وطاس يخلف ما يحمل بيع الصدقات قبل أن تقبض ولا بعد أن تقبض ولو كان مذهب اليه من احتج علينا بان معاذ باع الخنطة والشعير الذي يؤخذ من المسلمين بالشباب كان بيع الصدقة قبل أن تقبض ولكنه عندنا انما قال اتوني بعرض من الثياب فان قال قائل كان عدي بن حاتم جاء بأبكر بصدقات والزبرقان بن بدر وهما وان جاء بأفضل عن أهلهم ما فقد نقلها الى المدينة فحتمل أن يكون بالمدينة أقرب الناس نسباً وادرا من يحتاج الى سعة من مضر وطوي من اليمن ويحتمل أن يكون من حولهم ارتفع فلم يكن لهم حق في الصدقة ويكون بالمدينة أهل حقهم أقرب من غيرهم ويحتمل أن يؤتيها أبو بكر ثم يأمر بردها الى غير أهل المدينة وليس في ذلك عن أبي بكر خبر نصير اليه فان قال قائل انه بلغنا أن عمر كان يؤتي بنعم من نعم الصدقة (قال الشافعي) قبل المدينة صدقات الفحل والزروع والناض والمأشبة وللمدينة ساكن من المهاجرين والانصار وحلفائهم ما أشجع وجهته ومدينة بها باطرافها وغيرهم من قبائل العرب فبما سلك المدينة بالمدينة وعيال عشائرهم وجيرانهم

و يدعو فيما بين ذلك بما أحب من دين ودنيا ولا يجزئ الطواف الا بما تجزي به الصلاة من الطهارة من الحدث وغسل الثوب فان أحدث وضوءاً وابتدأ وان بنى على طوافه أجزاءه وان طاف فسلك الحجر أو على جدار الحجر أو على شاذروان الكعبة لم يعتسبه في الطواف وان تكسر الطسواف لم يجز به محال (قال المزني) الشاذروان تآزير البيت خارجته وأحسبه على أساس البيت لانه لو كان مبانيه لاساس البيت لاجزاء الطواف (١) المعافر يفتح الميم ثياب منسوبة الى بلد أو قبيلة باليمن قال الازهرى برد معافري منسوب الى معافر اليمن ثم صار اسما لها بغير نسبة فقال معافرا كنه

وقد يكون عيال ساكناً أطرافهم أو عيال جيرانهم وعشارهم فيؤتون بها ويكونون مجعاً لاهل السهمان كما
تكون المياه والقرى مجعاً لاهل السهمان من العرب ولعلمهم استغنوا فنقلها الى أقرب الناس بهم دارا ونسبا
وكان أقرب الناس بالمدينة دارا ونسبا فان قال قائل فان عمر كان يحمل على ابل كثيرة الى الشام والعراق
فسله لست من نعم الصدقة والله أعلم وانما هي من نعم الجزية لانه انما يحمل على ما يحتمل من الابل
وأكثر فرائض الابل لا تتحمل أحداً أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أن عمر كان يؤتي بنعم كثيرة من نعم الجزية
أخبرنا بعض أصحابنا عن محمد بن عبد الله بن مالك الدار عن يحيى بن عبد الله بن مالك عن أبيه أنه سأله أرايت
الابل التي كان يحمل عليها عمر الغزاة وعثمان بعده قال أخبرني أبي أنها ابل الجزية التي كان يعثبها معاوية
وعمر بن العاص وقلت ومن كانت تؤخذ قال من أهل جزية أهل المدينة تؤخذ من بني تغلب على وجهها
فيعت فينتاع بها ابل (١) جلة فيعت بها الى عمر فيعمل عليها أخبرنا الثقة من أصحابنا عن عبد الله بن أبي
يحيى عن سعيد بن أبي هند قال بعث عبد الملك بعض الجماعة بعطاء أهل المدينة وكتب الى والي اليمامة أن
يحمل من اليمامة الى المدينة ألف ألف درهم يتم بها عطائهم فلما قدم المال الى المدينة أبوا أن يأخذوه
وقالوا أبطعنا أو ساخ الناس وما يصلح لنا أن نأخذ ما نأخذ ما أبدلنا ذلك عبد الملك فردّه وقال لا تزال في
القوم بقية ما فعلوا هكذا قلت لسعيد بن أبي هند ومن كان يومئذ يتكلم قال أولهم سعيد بن المسيب
وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وسعيد بن عبد الله بن عبد الله في رجال كثيرة (قال الشافعي) وقولهم لا يصلح لنا
أى لا يصلح لنا أن نأخذ الصدقة ونحن أهل الفداء وليس لاهل الفداء في الصدقة حق (٢) ومن أن ينقل عن
قوم الى قوم غيرهم (قال الشافعي) وإذا أخذت الماشية في الصدقة وسمت وأدخلت الخطير ووسم الابل
والبرقي أنفادها والغنم في أصول أذانها يومئذ الصدقة مكتوب لله عز وجل وتوسم الابل التي تؤخذ
في الجزية ميسماً بما خالف الميسم الصدقة فان قال قائل ما دل على أن ميسم الصدقة يخالف ميسم الجزية قيل
فان الصدقة إذا ما لكها الله وكتبته الله عز وجل على أن مالها أخرجه الله عز وجل وابل الجزية أدبت
صغاراً لأجل ما أحبها فيها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمران في الظهر ناقة عبياء قال أمن
نعم الجزية أمن نعم الصدقة قال بل من نعم الجزية وقال له ان عليها ميسم الجزية وهذا يدل على فرق بين
الميسمين أيضاً وقال بعض الناس مثل قولنا ان كل ما أخذ من مسلم فسيب له سبيل الصدقات وقالوا سبيل
الركاز سبيل الصدقات ورووا مثل ما روينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس (قال
الشافعي) والمعادن من الركاز (٣) وفي كل ما أصيب من دفين الجاهلية مما يحب فيه الزكاة ولا يحب فهو ركاز
ولو أصابه غنى أو فقير كان ركازاً فيه الخمس (قال الشافعي) ثم عدا ما شدد فيه كله فأبطله فزعم أن الرجل
إذا وجد ركازاً فواسع فيما بينه وبين الله عز وجل أن يكتمه الوالى ولوالى أن يرده عليه بعد ما يأخذه منه
ويدعه (قال الشافعي) أورايت أذ زعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل في الركاز الخمس وزعم أن كل
ما أخذ من مسلم قسم على قسم الصدقات فقد أبطل الحق بالسنة في أخذه وحق الله عز وجل في قسمه والخمس
انما يجب عندنا وعند من ماله مساكين جعله الله عز وجل لهم فكيف جاز للوالى أن يترك حقاً وأوجب الله
عز وجل في ماله وذلك الحق لمن قسمه الله عز وجل له أرايت لو قال قائل هذا في عشر الطعام أو زكاة الذهب
أو زكاة التجارة أو غير ذلك مما يؤخذ من المسلمين ما المحجة عليه أليس أن يقال ان الذى عليك في مالك انما هو
نئى وجب لتعبدك فلا يحمل للسلطان تركه لا ولا لك حصة ان تركه لك السلطان عن جعله الله تبارك وتعالى
له (قال الشافعي) ولست أعلم من قال هذا في الركاز ولو جاز هذا في الركاز جاز في جميع من وجب عليه حق
في ماله أن يحبس وللسلطان أن يدعه فيبطل حق من قسم الله عز وجل له من أهل السهمان الثمانية فقال
انارو بنان الشعبي أن رجلاً وجد أربعة آلاف أو خمسة آلاف فقال على بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه
لا تقص فيم اقتضائاً ما أربعة أخماس فلما وخمس للسلطين ثم قال والخمس مردود عليك (قال الشافعي)

عليه (قال الشافعي)
فاذا فرغ صلى ركعتين
خلف المقام بقراً في
الاولى بأمر القرآن وقل
يا أيها الكافرون وفي
الثانية بأمر القرآن وقل
هو الله أحد (قال
الشافعي) ثم يعود الى
الركن فيستلمه ثم يخرج
من باب الصفا فيرى
عليها فيكبر ويهمل ويدعو
الله فيما بين ذلك بما
أحب من دين ودنيا ثم
ينزل فيمشى حتى اذا
كان دون الميل الاخضر
المعلق في ركن المسجد
(١) جلة بكسر الجيم
وتشديد اللام أى
مسان كثيرة كذا في
كتب اللغة كتبه معجده
(٢) قوله ومن أن ينقل
الخ كذا في جميع النسخ
ويظهر أن في الكلام
سقطاً فانظر وحرر كتبه
مصححه
(٣) قوله وفي كل
ما أصيب كذا في النسخ
ولعل لفظ في مزيد من
النسخ كتبه معجده

وهذا الحديث ينقض بعفته بعضا اذ زعم أن عليا قال وخمس للمسكين فكيف يجوز أن يكون الوالي يرى
 للمسكين في مال رجل شيئا ثم يردده عليه أو يبدعه له والواجب على الوالي أن يوضع رجل من المسلمين شيئا لهم في ماله
 أن يجاهده عليه (قال الشافعي) وهذا عن علي مستنكر وقد روى عن علي باسناد موصول أنه قال أربعة
 أناس لك وأقسم الخمس على فقراء أهلك وهذا الحديث أشبه بعلي لعل عليا علمه أمينا وعلم في أخله فقرا من
 أهل السهمان فأمره أن يقسمه فيهم (قال الشافعي) وهم مخالفون ما روى عن الشافعي من وجهين أحدهما
 أنهم يزعمون أن من كانت له مائتا درهم فليس للوالي أن يعطيه ولله أن يأخذ شيئا من السهمان المقسومة
 بين من سمى الله عز وجل ولا من الصدقة تطوعا والذي زعموا أن عليا لم يله جس ركازة وهذا رجل له أربعة
 آلاف درهم ولعله أن يكون له مال سواها ويزعمون أن الوالي إذا أخذ منه واحبا في ماله لم يكن للوالي أن
 يعود بما أخذ منه عليه ولا على أحد يعوله ويزعمون أن لو وليها هودون الوالي لم يكن له حبسها ولا دفعها إلى
 أحد يعوله (قال الشافعي) والذي روى عن علي رضي الله تعالى عنه أعادتها عليه بعد أن أخذها منه وأتركها
 له قبل أن يأخذها منه وهذا باطلها بكل وجه وخلاف ما يقولون وإذا صار له أن يكتمها والوالي أن يردّها
 عليه فليس الواجب عليه وتركها لا تؤخذ منه وأخذها سواء وقد ابطال بهذا القول السنة في أن في
 الركاز الخمس وأبطل به حق من قسم الله عز وجل له من أهل السهمان الثانية فان قال لا يصلح هذا إلا في
 الركاز قيل فإذا قال فائلا إذا صلح في الركاز وهو من الصدقات صلح في كلها ولجواز ذلك أن يخص بعضها
 دون بعض قلت يصلح في العشر وصدقات الماشية وقال غيري وغيرك يصلح في صدقة الرقة ولا يصلح في هذا
 فان قال فائلا هو خمس وكذلك الحق فيه كما الحق في الزرع والعشر وفي الرقة ربع العشر وفي الماشية مختلفة
 وهي مختلفة كل هذا وانما يؤخذ من كل بقدر ما جعل فيه ويقسم كل حيث قسم الصدقات (قال الشافعي)
 ثم خلفنا بعض الناس فيما يعطى من الصدقات فقال لا يأخذ منها أحد له مال يجب فيه الزكاة ولا يعطى
 منها أحد مما تاتي درهم ولا شيء يجب فيه الزكاة (قال الشافعي) وإذا كان الرجل لا يكون له مائتا درهم
 ولا شيء يجب فيه الزكاة فلا يحمل له أن يأخذ منها شيئا إذا لم يكن محتاجا بضع حفرة أو كثرة عيال وكان الرجل
 يكون له أكثر منها فيكون محتاجا بضع حفرة أو بغلة العيال فكانت الحاجة انما هي ما عرف الناس على
 قدر حال الطالب للزكاة وماله لا على قدر المال فقط فكيف إذا كان الرجل له مائة من العيال ومائتا درهم
 لا يعطى وهذا المحتاج اليه الحاجة وأخران لم يكن له مائتا درهم ولا عيال له وليس بالغنى أعطى والناس
 يعلمون أن هذا الذي أمر باعطائه أقرب من الغنى والذي نهى عن اعطائه أبعد من الغنى ولم إذا كان الغارم
 يعطى ما يخرج منه من الغرم لا يعطى الفقير ما يخرج منه من الفقر وهو أن يقول أن أخرج منه من الفقر إلى الغنى
 مائة درهم وأقل لم يزد عليها فلم إذا لم يخرج منه من الفقر إلى الغنى إلا مائتا درهم لا يعطاه وهو يوم يعطاه لا زكاة
 عليه فيها انما الزكاة عليه فيها إذا حال عليها حول من يوم ملكها

(كتاب الصيام (١) الصغير)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال الشهر تسع وعشرون لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروا فان غم بكم فاكوا
 العدة ثلاثين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا يقول فان لم تر العادة هلال شهر رمضان وروى عن رجل
 عدل رأيت أن أقبله للاثرو الاحتياط (قال الشافعي) أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن
 عثمان عن أمه فاطمة بنت الحسين أن رجلا شهد عند علي رضي الله تعالى عنه على رؤية هلال رمضان فصام
 وأحسبه قال وأمر الناس أن يصوموا وقال أصوم يوم من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوم من رمضان
 (قال الشافعي) بعد لا يجوز على هلال رمضان الانبهاذان (قال الشافعي) وقد قال بعض أصحابنا لا أقبل عليه

بمجموع سنة أذرع سعي
 سبحانه يدأ حتى يجاذي
 الملبين الاخضرين الذين
 بفناء المسجد ودار
 العباس ثم يمشي حتى
 يرقى على المروة فيصنع
 عليها كما صنع على
 الصفا حتى يتم سبعها
 يبدأ بالصفا ويختم بالمروة
 فان كان معتمرا وكان
 معه هدى نحو راحق
 أو قصر والخلق أفضل
 وقد فرغ من العمرة ولا
 يقطع المعتمر التلبية
 حتى يفتح الطواف
 مستملا وغير مستملا وهو
 قول ابن عباس وليس
 على النساء حلق ولكن
 يقصرن

(١) ثبت في جميع
 النسخ التي بيدنا الوصف
 بالصغير وهو يقيد
 أن هناك كتابا صغيرا
 للصيام ولم نجد في الام
 بعد البحث والتقنين
 ولو وجدنا في غير هذا
 الموضع أو شيئا منه
 وضعه حدث وجدناه
 ان شاء الله كتبه مصححه

الاشاهدين وهذا القياس على كل مغيب استدلل عليه بينته وقال بعضهم جماعة (قال الشافعي) ولا قبل على رؤية هلال الفطر الاشاهدين عدلين وأكثر فان صام الناس بشهادة واحد وان شئوا كملوا العدة ثلاثين الا أن ير والى الهلال أو تقوم بينة برؤية ففطروا وان غم الشهران معافصاه والثلاثين فجاءتهم بينة بان شعبان روى قبل صومهم يوم قضا يوم لا تنهم تركوا يوم من رمضان وان غما فجاءتهم بينة بانهم صاموا يوم الفطر أفتروا أى ساعة جاءتهم بينة فان جاءتهم بينة قبل الزوال صلاوة العبد وان كان بعد الزوال لم يصلوا صلاة العبد وهذا قول من أحفظ عنه من أصحابنا (قال الشافعي) فبالله في هذا بعض الناس فقال فيه قبل الزوال قولنا وقال بعد الزوال يخرجهم الامام من الغد ولا يصلي بهم في يومهم ذلك (قال الشافعي) ففصل لبعض من يخبر بهذا القول اذا كانت صلاة العبد عندنا وعده لا تقضى ان تركت وغفل وقت فكيف أمرت به أن تعمل في غيره وأنت ادا مضى الوقت تعمل في وقت لم تؤمر بان تعمل مثل المزدلفة اذا أمرت ليلتها لم تؤمر بالمبيت فيها والجار اذا مضت بأهلها لم تؤمر برميها أمرت بالمدينة فيما فيه فدية من ذلك ومثل الرمل اذا مضت الاطواف الثلاثة فلا ينبغي أن تأمر به في الاربعه الا في وقت لا يهضم في وقته وليس منه بدل بكفارة وادأ أمرت بالعبد في غير وقته فكيف لم تأمر به بعد الظهر من يومه والصلاة تحل في يومه وأمرت بهام الغد ويوم الفطر أقرب من وقت الفطر من غده (قال) وانها من غدتصلي في مثل وقته قيل له وليس تقول في كل ما فات مما يقضى من المكتوبات يقضى اذا ذكر فكيف حالف بين هذا وبين ذلك فان كانت علتك الوقت فما تقول فيه ان تركته من غده أتصل به بعد غده في ذلك الوقت قال لا قيل فقد تركت علتك في أن تصلي في مثل ذلك الوقت فما يحتل فيه قال رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا قد سمعناه ولكنه ليس مما يشئت عندنا والله أعلم وأنت تضع ما هو أقوى منه وادأ زعمت أنه ثابت فكيف يقضى في غده (١) ولم تنه أن يقضى بعده فينبغي أن تقول يقضى بعد أيام وان طالت الايام (قال الشافعي) وأنا أحب أن أذكر فيه شيئا وان لم يكن ثابتا وكان يجوز أن يفعل تطوعا أن يفعل من الغدو بعد الغدان لم يفعل من الغد لانه تطوع وأن يفعل المرء ليس عليه أحب الى من أن يدع ما عليه وان لم يكن الحديث ثابتا فاذا كان يجوز أن يفعل بالتطوع فهذا اخيرا أراد الله به أرجو أن يأجره الله عليه بالنية في عمله (قال الشافعي) بعد لا يصلي اذا زالت الشمس من يوم الفطر (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن الهلال رى في زمن عثمان بن عفان بعثي فلم يفطر عثمان حتى غابت الشمس (قال الشافعي) وهكذا تقول اذا لم ير الهلال ولم يشهد عليه أنه روى ليلال يفطر الناس برؤية الهلال في النهار كان ذلك قبل الزوال أو بعده وهو والله أعلم هلال الليلة التي تستقبل وقال بعض الناس فيه اذا روى بعد الزوال قولنا واذا روى قبل الزوال أفتروا وقالوا انما اتبعنا فيه أنار وروينا وليس بقياس فقلنا لا اثر أحق أن يتبع من القياس فان كان ثابتا فهو أولى أن يؤخذ به (قال الشافعي) اذا رأى الرجل هلال رمضان وحده يصوم لاسبعة غير ذلك وان رأى هلال شوال ففطر الا أن يدخله شك أو يخاف أن ينهم على الاستقصاف بالصوم

(باب الدخول في الصيام والاختلاف فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله فقال بعض أصحابنا لا يجوز صوم رمضان الابنية كالأجرى الصلاة الابنية واحتج فيه بان ابن عمر قال لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر (قال الشافعي) وهكذا أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر (قال الشافعي) فكان هذا والله أعلم على شهر رمضان خاصة وعلى ما أوجب المرء على نفسه من نذر أو وجب عليه من صوم فأما التطوع فلا بأس أن ينوى الصوم قبل الزوال مالم يأكل ولم يشرب فخالف في هذا القول بعض الناس فقال معنى قول ابن عمر هذا على النافلة فلا يجوز في النافلة من الصوم ويجوز في شهر

وان كان حائضا أو قارنا
أجزأه طواف واحد
لجبه وعمرته لقول النبي
سلي الله عليه وسلم
لعائشة وكانت قارئة
طوافك يكفى قبل الحائض
و٤ رتل عشران على
القرآن الهدى لقرانه
ويشتم على احرامه
حتى يتم سجدة مع امامه
ويحط بامام يوم
السابع من ذي الحجة
بعد الظهر بركة ويأمرهم
بالعدو من العدالي
منى ليوافوا الظهر بعني
فصلى بها الامام
الظهر والعصر والمغرب
(١) قوله ولم تنه كذا في
جميع النسخ ولعله محرف
من التناخ ووجهه ولم
تنه بصيغة الاستفهام
لأن المقام يقتضيه
لا التي فتأمل وحرر
كتبه معجحه

رمضان وخالف في هذا الآثار (قال الشافعي) وقيل لقائل هذا القول لم زعت أن صوم رمضان يجزى بغيرنية ولا يجزى صوم النذر ولا صوم الكفارات الابنية وكذلك عندك لا تجزى الصلاة المكتوبة ولا نذر الصلاة ولا التيمم الابنية (قال) لان صوم النذر والكفارات بغير وقت متى عمله أجزأ عنه (١) والصلاة والتيمم وقت قبل له ما تقول فبين قال الله على أن أصوم شهرا من هذه السنة فأهل حتى إذا كان آخر شهر منها فصامه لا ينوي به النذر قال لا يجزئه قيل قد وقت السنة ولم يبق منها الا هذا الشهر فصار ان لم يصمه يخرج من الوقت وقيل له ما تقول ان ترك الظهر حتى لا يبقى عليه من وقتها الا ما يكملها فيه ثم صلى أربعاً كفرض الصلاة لا ينوي الظهر قال لا يجزئه لانه لم ينو الظهر قال الشافعي لا أعلم بين رمضان وبين هذا فرقاً وقد اعتل بالوقت فأوجدنا الوقت في المكتوبة بمحدد واحد ومحصور بان ترك العمل فيه فأوجدناه ذلك في النذر أو وجدناه في الوقتين المحصورين كلاهما معسلاً كما فعل المكتوبة وعمل النذر وليس في الوقتين فضل للمكتوبة والنذر لانه لم يبق المكتوبة والنذر موضع الا هذا الوقت الذي علمها فيه لانه علمها في آخر الوقت فزعم انها لا تجزى ان اذ لم ينوهم المكتوبة والنذر فلو كانت العلة أن الوقت محصور استغنى أن يزعم ههنا أن المكتوبة والنذر يجزى بان اذا كان وقتها محصوراً كما يجزى رمضان اذا كان وقته محصوراً

(باب صوم رمضان) قاله الشافعي رحمه الله فمن قال لا يجزى رمضان الابنية فلو اشتمت عليه الشهرة وهو أسير فصام شهر رمضان ينوي به التطوع لم يجزه وكان عليه أن يأتي بالبدل منه ومن قال يجزى بغيرنية فقد أجزأ عنه غير أن قائل هذا القول قد أخطأ قوله عندى والله أعلم فزعم أن رجلاً لو أصبح يرى أنه يوم من شعبان فلم يأكل ولم يشرب ولم ينو الاطعام فعلم أنه من رمضان قبل نصف النهار فأمسك عن الطعام أجزأ عنه من شهر رمضان وهذا يشبه قوله الاول ثم قال وان علم بعد نصف النهار فأمسك ونوى الصيام لم يجزه وكان عليه أن يأتي بيوم مأكله وهذا خلاف قوله الاول (قال الشافعي) وانما قال ذلك فيما علت بالرأى وكذلك قال فيه أصحابنا والله أعلم بالرأى فيما علت ولكن معهم قياس فصح فيه لمن خالفه قول أصحابنا والله أعلم وهذا فيما رأى أحسن وأولى أن يقال به اذا كان قياساً

(باب ما يقطر الصائم والسحور والخلاف فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الوقت الذي يحرم فيه الطعام على الصائم حين يبين الفجر الا خر معترضا في الافق (قال الشافعي) وكذلك بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم الى أن تغيب الشمس وكذلك قال الله عز وجل ثم اتوا الصيام الى الليل (قال الشافعي) فإن كل فيما بين هذين الوقتين أو شرب عامداً لا كل والشرب إذا كرا للصوم فعليه القضاء (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أفتى في رمضان في يوم ذي غير رأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال يا أبا عبد الله المؤمن قد طلعت الشمس فقال عمر انخطب يسير (قال الشافعي) كأنه يريد بذلك والله أعلم قضاء يوم مكانه (قال الشافعي) واستحب التأني بالسحور ما لم يكن في وقت مقارب يخاف أن يكون الفجر طلع فأنى أحب قطعه في ذلك الوقت فإن طلع الفجر وفي فيه شيء قد أدخله ومضت له لفظه لان ادخاله فاه لا يصنع شيئاً إنما يفطر بادخاله جوفه فإن ازدرد بعد الفجر قضى يوماً مكانه والذي لا يقضى فيه من ذلك الشيء يبقى بين أسنانه في بعض فيه مما يدخله الريق لا يمتنع منه فإن ذلك عندى خفيف فلا يقضى فأما كل ما يدخله مما يقدر على لفظه فيفطره عندى والله أعلم (وقال بعد) نفطر عبا بين أسنانه اذا كان يقدر على طرحه (قال الربيع) الا أن يغلبه ولا يقدر على دفعه فيكون مكرهاً فلا شيء عليه وهو معنى قول الشافعي (قال الشافعي) وأحب تعميل الفطر وترك تأخيرها وأما كره تأخيرها اذا عد ذلك كأنه يرى الفضل فيه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

والعشاء الآخرة والصبح من الغد ثم يفسدو اذا طلعت الشمس الى عرفة وهو على ثلثيته فاذا زالت الشمس سعد الامام فجلس على المنبر فخطب الخطبة الاولى فاذا جلس أخذ المؤذن في الاذان وأخذ هو في الكلام وخفف الكلام الآخر حتى ينزل بقدر فراغ المؤذن من الاذان ويقوم المؤذن ويصلى الظهر ثم يقيم فيصلى العصر ولا يجهر بالقراءة ثم يركب فيروح الى الموقف عند العصرات ثم يستقبل القبلة بالسجدة وحينما وقف (١) قوله والله صلاة والتيمم وقت كذا في التسبيح والظاهر أن في العبارة تحريكاً وسقطاً فتأمل وسحر كسبه

لا يزال الناس بخير ما هموا الفطر ولم يفرحوا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن بن عوف أن عمرو عثمان كان يصليان المغرب حين ينظران الليل (١) أسود ثم يفطران بعد الحلة وذلك في رمضان (قال الشافعي) كتبنا ما يريان تأخير ذلك وما سألنا عنهم بعدان الفضل لئلا يكون بعد أن أبيع لهم ما وصار مفرطين بغير أكل ولا شرب لأن الصوم لا يصلح في الليل ولا يكون به صاحب صاعها وإن نواه (قال الشافعي) فقال بعض أصحابنا لا بأس أن يحتجم الصائم ولا يفطر ذلك (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحتجم وهو صائم ثم نزل ذلك (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه لم يراهم قط احتجم وهو صائم (قال الشافعي) وهذا قبيح كثير من القس من الفقهاء وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أفطر الخاجم والمجوع وروى عنه أنه احتجم صاعها (قال الشافعي) ولا أعلم واحدا منهم ما فاتها ولو ثبت واحد منهم ما عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت به فكانت الحجة في قوله ولو نزل رجل الحامصة صاعها لتوفي كان أحب إلى ولو احتجم لم أره يفطره (قال الشافعي) من تقيا وهو صائم وجب عليه القضاء ومن ذرعه إلى فإفضاؤه عليه وهذا أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر (قال الشافعي) ومن أكل أو شرب ناسيا بالعلم صومه ولا قضاء عليه وكذلك بلغنا عن أبي هريرة أنه قال إن أبا هريرة قد رفعه من صومه يشرب رجل ليس يحافظ (قال الشافعي) وقد قال بعض أصحابنا يقضي وليس بنا تأخير في قوله وقال بعض الناس غسل قولنا لا يقضي والحجة عليهم في الكلام في الصلاة ساهوا ونفريق بين العمد والنسيان في الصوم حجة عليهم في الصلاة بل الكلام في الصلاة ناسيا أثبت وأولى لأنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يفرق بين العمد والنسيان في الصوم وانما فرق بينهما ما إن أبا هريرة لم يرفع من أكل ناسيا صومه قضاء فمأى أبي هريرة حجة فرق بين العمد والنسيان وهو عندنا حجة ثم نزل رواية أبي هريرة وابن عمر وعمران ابن حصين والحجة بن عيسى الله وغيرهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ذي الدين وقيل ما دل على الفرق بين العمد والنسيان في الصلاة فهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت وما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوجب مما جاء من غيره فترك الأوجب وأخذ بالذي هو أضعف عنده وأجاب غيره الذي زعم أن العمد في الصوم والنسيان سواء ثم قال بما عاب في الصلاة فزعم أن العمد والنسيان سواء ثم لم يقم بذلك (قال الشافعي) من احتلم في رمضان اغتسل ولم يقض وكذلك من أصاب أهله ثم طلع الفجر قبل أن يغتسل اغتسل ثم أتم صومه (قال الشافعي) وإن طلع الفجر وهو مجامع فأخرج من ساعته ثم صومه لأنه لا يقدر على الخروج من الجماع إلا بهذا وإن ثبت شيئا آخر وحركه لغيره أخرج وقد بان له الضمير كثر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن أبي يونس مولى عائشة رضي الله عنها أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهي آتية إلى أصبح جنبا وأنا أريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنبا وأنا أريد الصيام فغسل ثم أتم صومه ذلك اليوم فقال الرجل لئلا كنت مثلنا قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال والله إلى لارجوان أن أكون أخشاكم بته وأعلمكم بما أتى (قال الشافعي) وقد جاء هذا من غير هذا الوجه وهو قول العامة عندنا وفي أكثر البلدان فإن ذهبوا ذهبوا إلى أنه جنب من جماع في رمضان فإن الجماع كان وهو مجامع والجنب بقاءة معنى متقدم والغسل ليس من الصوم بسبيل وإن وجب بالجماع فهو غير الجماع (قال الشافعي) وهذا حجة لنا على من قال في المطلقة لزومها عليها الرجعة حتى تغتسل من الحصة الثالثة وقد قال الله تعالى وتعالى فلا تقروا والقرء عنده الحصة فبالالف الغسل وإن وجب بالحيض فهو غير الحيض فلو كان حكمه إذا وجبه حكم الحيض كان حكم الغسل إذا وجب بالجماع حكم الجماع فافطروا كفر من أصبح جنبا (قال الشافعي) فإن قال فقد روى فيه شيء فهذا أنتم من تلك الرواية أهل تلك الرواية كانت بأن سبع صاحبها من أصبح جنبا فطر على معنى إذا كان الجماع بعد الفجر أو غسل فيه بعد الفجر كما وصفنا (قال الشافعي)

الناس من عرفة أجراهم
لأن النبي صلى الله عليه
وسلم قال هذا الموقف
وكل عرفة موقف (قال)
حدثنا إبراهيم قال
حدثنا الربيع قال
سمعت الشافعي يقول
عرفة كل سهل وجبل
أقبل على الموقف فيما
بين الثلثة التي تعضي
الحاظر بين نصاب والحد
حسب وما أهل من
كتب وأحب المصاح
ترك الصوم عرفة لأن
النبي صلى الله عليه وسلم
لم يصمه وأرى أن أقوى
لفطر على السواء

(١) قوله أسود كذا في
بعض النسخ وفي بعض
آخر الأسود وسيله
المسد وكذا ما
والمسد وسيله
كتبه

ومن حركت القبلة شهوته كرهته له وإن فعلها لم ينقض صومه ومن لم تحرك شهوته فلا بأس به بالقبلة
وملك النفس في الحالتين عنها أفضل لأنه منع شهوة يرجي من الله تعالى ثوابها (قال الشافعي) وأما قلنا
لا ينقض صومه لأن القبلة لو كانت تنقض صومه لم يقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرخص ابن عباس
وغيره فيها كالإرخصون فيما يفترون ولا ينظرون في ذلك إلى شهوة فعلها الصائم لها ولا غير شهوة (قال
الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم تفعل (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن عائشة كانت إذا ذكرت ذلك
قالت وأبكم أمك لا ربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة
عن أبيه أنه قال لم أر القبلة تدعو إلى خير (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار
أن ابن عباس سئل عن القبلة للصائم فأرخص فيها للشيخ وكرهها للشاب (قال الشافعي) وهذا عندى
والله أعلم على ما وصفت ليس اختلافاً بينهم ولكن على الاحتياط ثلاث انتهى في جامع وبقدرة ما يرى من
السائل أو يظن به

(باب الجامع في رمضان والخلاف فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أنس بن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن
رجلاً أفطر في شهر رمضان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بعتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين
مسكيناً قال لا إلى لأجد فأقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعتق رقبة فقال خذ هذا فتصدق به فقال يا رسول الله
ما أجد أحداً أحوج منى فتخلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها ثم قال كله (قال الشافعي)
أخبرنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب قال أتى أعرابي النبي صلى الله عليه وسلم ينتفب شعره
ويضرب نحره ويقول هلك الأبعد فقال النبي صلى الله عليه وسلم وماذا قال ألبت أهلك في رمضان وأنا
صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع أن تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تهدي
بنيه قال لا قال فاجلس فأقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعتق رقبة فقال ما أجد
أحداً أحوج منى قال فكله وصم يوماً مكان ما أصبت قال عطاء فسألت سعيداً كم في ذلك العرق قال ما بين
خمس عشرة صاعاً إلى عشرين (قال الشافعي) وفي حديث غيره هذا فأطعمه أهلاً (قال الشافعي) فهذا
كله تأخذ بعتق فان لم يقدر صام شهرين متتابعين فان لم يقدر أطعم ستين مسكيناً (قال الشافعي) وقول
النبي صلى الله عليه وسلم كله وأطعمه أهلاً يحتمل معاني منها أنه لما كان في الوقت الذي أصاب أهله فيه ليس
من يقدر على واحدة من الكفارات تطوع رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه بان قال له في شيء أتى به كفره
فلما ذكر الحاجة ولم يكن الرجل قبضه قال كله وأطعمه أهلاً (١) وجعل له التليل حينئذ ويحتمل أن
يكون ملكه فلما ملكه وهو محتاج كان انما يكون عليه الكفارة إذا كان عنده فضل فلم يكن عنده فضل
فكان له كله هو وأهله ويحتمل في هذا أن تكون الكفارة ديناً عليه متى أطاعها أو شأ منها وان كان
ذلك ليس في الخبر وكان هذا أحب البنا وأقرب من الاحتياط ويحتمل أن كان لا يقدر على شيء من الكفارات
فكان لغیره أن يكفر عنه وأن يكون لغيره أن يضعه عليه وعلى أهله أن كانوا محتاجين (٢) ويجزى عنهم
ويحتمل أن يكون إذا لم يقدر في حاله تلك على الكفارة أن تكون الكفارة ساقطة عنه إذا كان مغلوباً كما تسقط
الصلاة عن المعنى عليه إذا كان مغلوباً والله أعلم ويحتمل إذا كفر أن تكون الكفارة بدلاً من الصيام
ويحتمل أن يكون الصيام مع الكفارة ولكل وجهه (قال) وأحب أن يكفر متى قدر وأن يصوم مع
الكفارة (قال الشافعي) وفي الحديث ما يبس أن الكفارة مد (٣) لا مدین (قال الشافعي) وقال بعض
الناس مدین وهذا خلاف الحديث والله أعلم (قال الشافعي) (٤) وإن جامع وما كفر ثم جامع وما كفر

وأفضل الدعاء يوم عرفه
فإذا غربت الشمس
دفع الإمام وعليه الوقت
والسكينة فان وجد
فرجعة أسرع فإذا
أتى المزدلفة جمع مع
الإمام المغرب والعشاء
باقامتين لأن النبي صلى
الله عليه وسلم صلاهما
بها ولم يناد في واحدة
منهما إلا بأقامة ولا يسبح
بينهما ولا على أثر واحدة
منهما ويبيت بها فان
لم يبيت بها فعليه دماء
وان خرج منها بعد نصف
الليل قال ابن عباس
كنت فبين قدم النبي

- (١) قوله وجعل له التليل
حينئذ كذا في بعض
النسخ وفي بعض آخر
زيادته مع القبض على
التليل فانظر
- (٢) قوله ويجزى
عنهم كذا في النسخ
بضمير الجمع
- (٣) قوله لا مدین
كذا في النسخ بالياء
والنون وانظر
- (٤) قوله وإن جامع
الح كذا في النسخ ولعل
في التركيب تحريفاً
من النسخ كتبه مصححه

صلى الله عليه وسلم مع
ضعفة أهله يعني من
مزلفة إلى متى (قال)
وبأخذ منها الحصى
للرعي يكون قدر حصي
انلحف لان بقدرها
رعى النبي صلى الله عليه
وسلم ومن حيث أخذ
أجزاء وقع عليه
اسم حجر مرمر أو برام
أو كذان أو فسر فان
كان كجلاً أو زرعياً أو
نماشيه لم يجزه وان
رعى بما قدر رعي به مرة
كرهته وأجزأ عنه ولو
رعى فوقعت حصاة على
محمل ثم استنت فوقعت
في موضع الحصاة أجزاء
وان وقعت في نوب رجل
فنفصها لم يجزه فإذا

(١) قوله ويزعم أنه لو
جامع يوماً ثم كفر الخ
كذا في النسخ ولعل ثم
في الجملتين زائدة من
النسخ فتأمل كتبه
مصححه

(٢) قوله وأنت إذا
جامع الخ هكذا
في النسخ ولعل هنا
سقطاً والاصل وأنت
تقول إذا جامع الخ كتبه
مصححه

وكذلك ان لم يكفر فلكل يوم كفارة لان فرض كل يوم غير فرض الماضي (قال الشافعي) وقال بعض
الناس ان كفر ثم عاد بعد الكفارة كفروا ان لم يكفر حتى يعود فكفارة واحدة ورمضان كله واحد (قال
الشافعي) فقبل لقائل هذا القول ليس في هذا خبر بما قلت والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه أمر
رجلاً جامع مرة بكفارة وفي ذلك ما دل عندنا والله أعلم على انه لو جامع يوماً آخر أمر بكفارة لان كل يوم مفروض
عليه فإلى أي شيء ذهب قال الأثرى انه لو جامع في الحج مراراً كانت عليه كفارة واحدة قلنا أو أي شيء
الحج من الصوم الحج شريعة والصوم أخرى قد يباح في الحج الأكل والشرب ويحرم في الصوم ويباح في
الصوم اللبس والصيد والطيب ويحرم في الحج (قال الشافعي) والحج احرام واحد ولا يخرج أحداً منه
الابكالة وكل يوم من شهر رمضان كماله بنفسه ونقصه فيه ألا ترى انه يصوم اليوم من شهر رمضان ثم يفطر
وقدكمل اليوم وخرج من صومه ثم يدخل في آخر فلو أفسده لم يفسد الذي قبله والحج حتى أفسد عندهم
قبل الزوال من يوم عرفة فسد كله وان كان قد مضى كثير من عمله مع أن هذا القول خطأ من غير وجه الذي
يقضيه بالحج يزعم أن الجماع في الحج يختلف أحكامه فيكون عليه شاة قبل عرفة ويفسده وبئذ اذا جامع
بعد الزوال ولا يفسده وهذا عندنا في الصوم لا يختلف في أول النهار وآخره انما عليه رتبة فيها يفسد
صومه فيفريق بينهما في كل واحدة منهما ما يفرق بينهما في الكفارتين (١) ويزعم انه لو جامع يوماً ثم كفر ثم
جامع يوماً آخر ثم كفر وهو لو كفر عنده في الحج الجماع ثم عاد لجامع آخر لم يعد الكفارة فإذا قيل له لم ذلك
قال الحج واحد وأيام رمضان متفرقة قلت فكيف تقيس أحدهما بالآخر وهو يباح في الحج فيفسده ثم يكون
عليه أن يعمل عمل الحج وهو فاسد وليس هكذا الصوم ولا الصلاة (قال الشافعي) فان قال قائل منهم فأقيسه
بالكفارة قلناه من الكفارة أبعد الحائث يحث غير عامد لفكرك ويحث عامد أفلا يكفر عندك
(٢) وأنت اذا جامع عامداً كفر واذا جامع غير عامد لم يكفر فكيف قسسته بالكفارة والمكفر لا يفسد عملاً
يخرج منه ولا يعمل بعد الفساد شيئاً يقضيه انما يخرج به عندك من كذبه حلف عليها وهذا يخرج من صوم
ويعود في مثل الذي خرج منه (قال الشافعي) ولو جامع صبية لم تبلغ أو أتى بهيمة فكفارة واحدة ولو جامع بالغة
كانت كفارة لا يزاد عليها على الرجل واذا كفر أجزاء عنه وعن امرأته وكذلك في الحج والعمره وبهذا مضت
السنة ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل تكفر المرأة وأنه لم يقل في الخبر في الذي جامع في الحج تكفر
المرأة (قال الشافعي) فان قال قائل فما بال الحد عليها في الجماع ولا تكون الكفارة عليها قبل الحد لا يشبه
الكفارة ألا ترى أن الحد يختلف في الحر والعبد والثلث والكر ولا يختلف الجماع عامداً في رمضان مع
اقتراحهما في غير ذلك فان مذهبا وما ندعى اذا فرقت الاخبار بين الشيء أن يفرق بينه كافرقت (قال
الشافعي) وان جامع في قضاء رمضان أو صوم كفارة أو نذر فقد أفسد صومه ولا كفارة عليه ولكن يقضي
يوماً مكان يومه الذي جامع فيه (قال الشافعي) وهكذا قال بعض الناس وهذا كان عندنا أولى أن يكفر لان
البدل في رمضان بقوم مقامه فإذا اقتصر بالكفارة على رمضان لانها جاءت فيه في الجماع ولم يقس عليه
البدل منه فكيف قاس عليه الطعام والشراب ولم تأت فيه كفارة (قال الشافعي) وان جامع ناسياً لصومه
لم يكفر وان جامع على شبهة مثل أن يأكل ناسياً فيحسب أنه قد أفطر فيجامع على هذه شبهة فلا كفارة عليه في
مثل هذا (قال الشافعي) وهذا أيضاً من الحجة عليهم في السهو في الصلاة اذ زعموا أن من جامع على شبهة
سقطت عنه الكفارة فمن تكلم وهو يرى أن الكلام في الصلاة كان له مساحاً أولى أن يسقط عنه فساد صلاته
(قال الشافعي) وان نظراً فإلزام من غير لمس ولا تلذذ بها فصومه تام لا تحب الكفارة في رمضان الا بما يجب
به الحد أن يلتقي الحتانان فأما ما دون ذلك فانه لا يجب به الكفارة ولا تحب الكفارة في فطر في غير جماع ولا
طعام ولا شرب ولا غيره وقال بعض الناس يجب أن أكل أو شرب لا تحب بالجماع (قال الشافعي) فقيل
لم يقول هذا القول السنة جاءت في الجماع فمن قال لكم في الطعام والشرب قال قلنا قياساً على الجماع

فقلنا أو يشبه الاكل والشرب الجماع فتقسم ما عليه قال نعم في وجهه من أنهم ما يحترمان يفطرون فقبل لهم
 فكل ما وجدته محترماً في الله وم يفطر فيه بالكفارة قال نعم فقبل فسايقول فبن كل طيباً ودواء
 قال لا كفارة عليه قلنا ولم قال هذا لا يغذو والجسد فلنا ما قسمت هذا بالجماع لأنه محرم يفطر وهذا عندنا
 وعندكم محرم يفطر قال هذا لا يغذو والجسد قلنا وما أدراك أن هذا لا يغذو والبدن وأنت تقول إن ازدرد من
 الماء كهيئة شبيهة بما يفطره ولم يكفر وقد يغذو وهذا البدن فيما يرى قلنا وقد صحت من الفقه إلى الطب
 فإن كنت صحت إلى ما ينفذ في الجماع ينقص البدن وهو استخراج شيء ينقص البدن وليس بأدجال شيء
 فكيف فسدت عما يرى في البدن والجماع ينقصه وما يشبهه والجماع يجيع فكيف زعمت أن الحظنة
 والسحوط يفطرون وهما لا يغذوان وإن اعتقلت بالغذاء ولا كفارة فيهما عندك كان يلزم أن تنظر كل
 ما حكمته بحكم الفطر أن يحكم فيه بالكفارة إن أردت القياس (قال الشافعي) قال منهم قائل إن هذا
 ليس بما كره ولكن لم نفسه بالجماع فقلت له أخبرني ما لك من أسس عن نافع عن ابن عمر أنه قال من ذرعه
 التي فلا فضاء عليه ومن استقاء عامداً فعليه القضاء (قال الشافعي) وهكذا تقول نحن وأنت فقد وجدنا
 رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يرى على رجل أن أفطر من أمر عده القضاء ولا يرى عليه الكفارة
 فيه وهذا قلت لا كفارة إلا في جماع ورأيت الجماع لا يشبه شيئاً سواه رأيت حدوداً مباحة لا حدوداً سواه ورأيت
 من رأيت من الفقهاء مجتهدين على أن المحرم إذا أصاب أهله أفسد محله ومضى فيه وجاء بالبدل منه وقد
 يحرم عليه في الجماع والطيب والبس فأى ذلك فعله لم يفسد محله غير الجماع ورأيت من جامع وجب عليه
 الغسل وليس كذلك من صنع ما هو أقدر منه فهذا فرقنا بين الجماع وغيره (قال الشافعي) أن تالذي بأمر أنه
 حتى ينزل أفسد صومهم وكان عليه قضاءه وما تلذذه دون ذلك كرهته ولا يفسد والله أعلم وإن أفى
 أمر أنه في دبرها ففقيه أو جهة أو تلوط أفسد وكفر مع الأشهر بالله في المحرم الذي أفى مع افساد الصوم وقال
 بعض الناس في هذا كله لا كفارة عليه ولا يفسد صوماً إلا أن ينزل فيقضه ولا يكفر (قال الشافعي) ففعله
 بعض أصحابه في اللوطي ومن أفى أمر أنه في دبرها فقال يفسد وقال هذا جماع وإن كان غير وجه الجماع
 المباح ووافقه في الآتى لهيمة قال وكل جماع غير أن في هذا معصية لله عز وجل من وجهين فلو كان
 أحدهما بارزاً عليه زيد على الآتى ما حرم الله من وجهين (قال الشافعي) ولا يفسد الكحل وإن تصفحه
 فالضامة تنجي من الرأس باستنزاه والعين موصلة بالرأس ولا يصل إلى الرأس والجوف على ولا أعلم أحداً
 كره الكحل على أنه يفطر (قال الشافعي) ولا أكره الدهن وإن استنقع فيه أو في ماء فلا بأس وأكره
 العلك لأنه يجلب الريق وإن مضغه فلا يفطره وكذلك إن تمضمض واستنشق (أ) ولا يستنشق في الاستنشاق
 ثلاثاً ذهب في رأسه وإن ذهب في رأسه لم يفطره فإن استيقن أنه قد وصل إلى الرأس أو الجوف من المضمة
 وهو عامداً كرامومه فطره (قال الربيع) وقد قال الشافعي مرة لثني عليه (قال الربيع) وهو أحب إلى
 وذلك أنه مغلوب (قال الشافعي) ولا أكره السواك بالعود الرطب واليابس وغيره بكثرة وأكرهه بالعضي
 لما أحب من شلوف فم الصائم وإن فعل لم يفطره وما داوى به قرسه من رطب أو يابس فنخلص إلى جوفه
 فطره إذا داوى وهو كرامومه عامداً لا دما له في جوفه وقال بعض الناس يفطره الرطب ولا يفطره
 اليابس (قال الشافعي) فإن كان أنزل الدواء إذا وصل إلى الجوف بمنزلة الماء كقول أو المشروب فالرطب
 واليابس من الماء كقول عندهم سواء وإن كان لا ينزله إذا لم يكن من سبيل الاكل ولا الشرب بمنزلة واحد
 منهما فإني أنى أن يقول لا يفطران فأما أن يقول يفطر أحدهما ولا يفطر الآخر فهذا خطأ (قال
 الشافعي) وأحبه أن ينزه صيامه عن اللفظ والمشاغرة وأن شؤنهم أن يقول أنا صائم وإن شاتم لم يفطره
 (قال الشافعي) وإن قدم مسافر في بعض اليوم وقد كان فيه مفطر أو كانت امرأته حاضاً فظهرت فقام معها
 لم أر بأساً وكذلك أن أكل أو شرب أو ذلك أنهم ما غير صائمين وقال بعض الناس هما غير صائمين ولا كفارة

أصبح صلى الصبح في أول
 وقم أتم بقف على فزح
 حتى يسفر قبل طلوع
 الشمس ثم يدفع إلى منى
 فإذا صار في بطن محرم
 حرك دابته قد ورية
 حجير فإذا أتى منى رعى
 جرة العقبة من بطن
 الوادي سبع حصيات
 ورفع يديه كلما رعى
 حتى يرى بياض
 ما تحت منكبيه ويكبر
 مع كل حصاة وان رعى
 قبل الفجر بعد نصف
 الليل أجزأ عنه لأن
 النبي صلى الله عليه

(أ) قوله ولا يستنشق
 كذا في التبع التي بيدها
 والمعروف المشهور
 يبالغ ولم نجد في كتب
 اللغة استنشق ففعل هنا
 فحسب يفان النسخ
 كتبه متعجبه

عليهما أن فعلا وأكره ذلك لأن الناس في المصرمصام (قال الشافعي) إيمان يكون ناصعين فلا يجوز لهما أن
 بفعل أو يكونا غير صائعين فاعتما يحرم هذا على الصائم (قال الشافعي) ولو توفى ذلك ثلثا برأه أحد فيظن أنه
 أفطر في رمضان من غير أنه كان أحب إلى (قال الشافعي) ولو اشتبهت الشهوة على أسير فحضر شهر رمضان
 فوافقه أو ما بعده من الشهر فصام شهرا أو ثلثين يوما أجزاء ولو صام ما قبله فقد قال قائل لا يجوز به إلا
 أن يصيبه أو شهر بعده فيكون كالقضاء له وهذا مذهب ولذهب ذاهب إلى أنه إذا لم يعرفه بعينه فأتاه
 أجزأه قبل كان أو بعد كان هذا مذهبنا وذلك أنه قد يتأخى القبلة فإذا علم بعد كمال الصلاة أنه قد أخطأها
 أجزأت عنه ويجزئ ذلك عنه في خطأ عرفه والفطر وإنما كاف الناس في الغيب الظاهر والاسير إذا
 اشتبهت عليه الشهوة فهو مثل الغيب عنه والله أعلم (قال الربيع) وآخر قول الشافعي أنه لا يجوز به إذا
 صامه على الشك حتى يصيبه بعينه أو شهر بعده وآخر قوله في القبلة كذلك لا يجوز به وكذلك لا يجوز به إذا تأخى
 وإن أصاب القبلة فعليه إعادة إذا كان تأخيه بلا دلالة وأما عرفة ويوم الفطر والاضحى فيجزيه لأن هذا
 أمر انما يفعله باجتماع العامة عليه والصوم والصلاة متى يفعله في ذات نفسه خاصة (قال الشافعي) ولو
 أصبح يوم الشك لا ينوي الصوم ولم يأكل ولم يشرب حتى علم أنه من شهر رمضان فأنتم صومه رأيت إعادة صومه
 وسواء رأى ذلك قبل الزوال أو بعده إذا أصبح لا ينوي صيامه من شهر رمضان (قال الشافعي) وأرى
 والله أعلم كذلك لو أصبح ينوي صومه فطوعا لم يجزه من رمضان ولا أرى رمضان يجزيه إلا بأراده والله
 أعلم ولا أعلم بينه وبين نذر الصلاة وغير ذلك مما لا يجزي إلا بنية فرقا (قال الشافعي) ولو أن مقيما نوى
 الصيام قبل الفجر ثم خرج بعد الفجر مسافرا لم يفطر يومه ذلك لأنه قد دخل في الصوم مقيما (قال الربيع)
 وقد كتب غير هذا من كتبه إلا أن يصح حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حين أفطر (١) بالكدي أنه نوى
 صيام ذلك اليوم وهو مقيم (قال الشافعي) ولو نواه من الليل ثم خرج قبل الفجر كان نواؤه يدخل في الصوم
 حتى سافر وكان له أن شاء أن يتم فيصوم وإن شاء أن يفطر (قال الشافعي) وإذا تأخى الرجل القبلة بلا
 دلائل فإما أصبح علم أنه أصاب القبلة كانت عليه إعادة لأنه صلى حين صلى على الشك (قال الشافعي) وقد
 نهى عن صيام السفر وإنما نهى عنه عندنا والله أعلم على الفرق بالناس لا على التحريم ولا على أنه لا يجزي
 وقد يسمع بعض الناس النهي ولا يسمع ما يدل على معنى النهي فيقول بالنهي جلة (قال الشافعي) والدليل
 على ما قلنا لك أنه رخصة في السفر أن مالك أخبرنا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن حجة بن عروة
 الأسدي قال يا رسول الله أصوم في السفر وكان كثير الصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شئت فقصم
 وإن شئت فافطر أخبرنا مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال سافر نافع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم (قال الشافعي) وهذا دليل على ما وصفت
 فإن قال إنسان فإنه قد سمى الذين صاموا العصاة فقد نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن الصيام في السفر
 للتقوى للعدو وذلك أنه كان محاربا عامي عن الصيام في السفر فأبى قوم إلا الصيام فسمي بعض من سمع
 النهي العصاة أذتر كوا الفطر الذي أمروا به وقد يمكن أن يكون قد قيل لهم ذلك على أنهم لم يروا قبول
 الرخصة ورغبوا عنها وهذا مكرهم عندنا نعمنا نقول يفطر أو يصوم وهو يعلم أن ذلك واسع له فإذا جاز ذلك
 فالصوم أحب النيان قوي عليه (قال الشافعي) فإن قيل فقد روي ليس من البر الصيام في السفر قيل
 ليس هذا بخلاف حديث هشام بن عروة ولكنه كما وصفت إذا رأى الصيام براو الفطر أنما وغير بر رغبة عن
 الرخصة في السفر (قال الشافعي) وإذا أدرك المسافر الفجر قبل أن يصل إلى بلدته أو البلد الذي ينوي المقام
 به وهو ينوي الصوم أجزاء وإن أزمع الفطر ثم أزمع الصوم بعد الفجر لم يجزه في حضر كان أو في سفر وإن
 سافر فلم يصم حتى مات فليس عليه قضاء ما أفطر لأنه كان له أن يفطر وإنما عليه القضاء إذا أزمه أن يصوم
 وهو مقيم فترك الصوم فهو حينئذ يلزم بالقضاء ويكفر عنه بعد موته وكذلك المريض لا يصح حتى يموت فلا

وسلم أمر أم سلمة أن
 تجعل الاقضية وتوافي
 صلاة الصبح مكة وكان
 يومه فأحب أن يوافيه
 صلى الله عليه وسلم ولا
 يمكن أن تكون رمت
 الا قبل الفجر ثم ينحر
 الهدى إن كان معه ثم
 يحلق أو يقصر أو يأكل
 من لحم هديه وقد حل
 من كل شيء إلا النساء فقط
 ولا يقطع التلبية حتى
 يرمى الجرة بأول حصاة
 لأن النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يزل يلبي
 حتى رمى الجرة وعمر
 وابن عباس وعطاء وهاوس
 ويحرم هدموا يلبون
 حتى رموا الجرة (قال)
 ويتطيب إن شامطه
 (١) الكندي وزان
 كريم ما بين عسفان
 وقد يد مصغرا على ثلاث
 مراحل من مكة شرفها
 الله تعالى كذا في المصباح
 كتبه مصححه

(باب صيام التطوع)

(قال الشافعي) والمتطوع بالصوم مخالف للذي عليه الصوم من شهر رمضان وغيره الذين يجب عليهم الصوم لا يجزئهم عندى إلا إجماع الصوم قبل الفجر والذي يتطوع بالصوم مالم يأكل ولم يشرب وأن أصبح يجزيه الصوم وإن أفطر المتطوع من غير عذر كرهته له ولا قضاء عليه وخالفنا في هذا بعض الناس فقال عليه القضاء وإذا دخل في شيء فقد أسدأ وجبه على نفسه واحتج بحديث الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عائشة وحفصة أن يقضيا يوما مكان يومهما الذي أفطرا فيه (قال الشافعي) فقبل له ليس بشأنا إنما حدثه الزهري عن رجل لا نعرفه ولو كان ثابتا كان يحتمل أن يكون إنما أمرهما على معنى أن شاء الله أعلم كما أمر عمر أن يقضى نذرا نذرته في الجاهلية وهو على معنى أن شاء الله قال فادل على معنى ما قلت فإن الظاهر من الخبر ليس فيه ما قلت قال الشافعي أخبرنا ابن عيينة عن طلحة بن يحيى عن عمة عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا نأبأ نأبأ نأبأ نأبأ فقال أما إلى كنت أريد الصوم ولكن قرئ به (قال الشافعي) فقلت له لو كان على المتطوع القضاء إذا خرج من الصوم لم يكن له الخروج منه من غير عذر وذلك إن انشروا حينئذ منه لا يجوز وكيف يجوز لأحد أن يخرج من عمل عليه تمامه من غير عذر إذا كان عليه أن يعود فيه لم يكن له أن يخرج منه (قال الشافعي) والاعتكاف وكل عمل له قبل أن يدخل فيه أن لا يدخل فيه فله الخروج قبل إكراهه وأحب إلى لو أنه الحج والعمرة فقط فإن قال قائل فكيف أمرته إذا أفسد الحج والعمرة أن يعود فيها فبعضها فبعضها ما تين دون الأعمال قلنا لا يشبه الحج والعمرة الصوم ولا الصلاة ولا ما سواهما ألا ترى أنه لا يختلف أحد في أنه يعضى في الحج والعمرة على الفساد كما يعضى فيه ما قبل الفساد ويكفر ويعود فيها ولا يختلف أحد في أنه إذا أفسد الصلاة لم يعض فيها ولم يجز له أن يصليها فافسده بلا وضوء وهكذا الصوم إذا أفسد لم يعض فيه وألا ترى أنه يكفر في الحج والعمرة مستوعبا كان أو واجبا عليه كفارة واحدة ولا يكفر في الصلاة على كل حال ولا في الاعتكاف ولا في التطوع في الصوم وقد روى الذين يقولون بخلافنا في هذا عن ابن عمر أنه صلى ركعة وقال إنما هو تطوع وروى نافع بن عباس شبيهه في الطواف

(باب أحكام من أفطر في رمضان) قال الشافعي رحمه الله تعالى من أفطر أياما من رمضان من عذر مرض أو سفر فاضاهن في أي وقت ما شاء في ذي الحجة أو غيره ما بينه وبين أن يأتي عليه رمضان آخر مستغرقا أو مجتمعات وذلك أن الله عز وجل يقول فعذرة من أيام أخر ولم يذكره من متابعات وقد بلغنا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا أحصيت العدة فصمهن كيف شئت (قال) (١) وصوم كفارة اليقين متابع والله أعلم فإن مرض أو سفر أفطر من رمضان فلم يصح ولم يقدر حتى يأتي عليه رمضان آخر فاضاهن ولا كفارة وإن فرط وهو يمكنه أن يصوم حتى يأتي رمضان آخر صام رمضان الذي جاء عليه مرة ضاخن ونضر عن كل يوم عذرة حنطة (قال الشافعي) والحامل والمرضع إذا أطا قتا الصوم ولم يخافا على ولديهما ما لم تفطرا فإن خافا على ولديهما ما أفطرا أو صدقنا عن كل يوم عذرة حنطة وصامتا إذا امتناعا وليدهما (قال الشافعي) وإن كانتا لا تقدران على الصوم فهذا مثل المرض أفطرتا وقضتا بكفارة أعانتا تكفرا بالآثار وبأنهما لم تفطرا لأنفسهما إنما أفطرتا لغيرهما فذلك فرق بينهما وبين المريض لا يكفر والشيخ الكبير الذي لا يطيق الصوم ويقدر على الكفارة تصدق عن كل يوم عذرة حنطة خبرا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفيما سأل من لم يطق الحج أن يحج عنه غيره وليس عمل غيره عند عمله نفسه كالمس الكفارة كعمله

قبل أن يطوف بالبيت
لأن رسول الله صلى الله
عليه وسلم تطيب
لحله قبل أن يطوف
بالبيت ويخطب الإمام
بعد الظهر يوم النحر
ويعلم الناس النحر
والرمي والتجمل لمن
أراد في يومين بعد
النحر ومن حلق قبل
أن يذبح أو يخرق قبل
أن يرى أو قدم الأفاضة
على الرمي أو قدم نسكا
قبل نسك مما يفعل يوم

(١) في نسخة سراج
الدين البلقي هنا ما نصه
قال شيخنا شيخ الإسلام
ماد كره الشافعي هنا
من أن صوم كفارة
اليقين متابع هو أحد
قوليه والقول الآخر
أنه لا يجب المتابع في
كفارة اليقين وهو المشهور
المعتمد في الفتوى اه
كتبه معصية

(قال الشافعي) والحال التي يتركها الكبير الصوم أن يكون يجهد الجهد غير المحتمل وكذلك المريض والحامل (قال الشافعي) وإن زاد مرض المريض زيادة بينة أفطروا وإن كانت زيادة محتملة لم يفطر والحامل إذا حافت على ولدها أفطرت وكذلك المرضع إذا ضرب عليها الأضرار البين فأما ما كان من ذلك محتملا فلا يفطر صاحبه والصوم قد ينزعامة العلة ولكن زيادة محتملة وينقص بعض اللبن ولكنه نقصان محتمل فإذا تفاحش أفطرتا (قال الشافعي) فكانه يتأول إذا لم يطبق الصوم الفدية والله أعلم فإن قال قائل فكيف يسقط عنه فرض الصلاة إذا لم يطبقها ولا يسقط فرض الصوم قيل ليس يسقط فرض الصلاة في حال تفعل فيها الصلاة ولكنه يصلي كما يطبق قائما أو قاعدا أو مضطجعا فيكون بعض هذا بدلا من بعض وليس شيء غير الصلاة بدلا من الصلاة ولا الصلاة بدلا من شيء فالصوم لا يجزئ فيه إلا كماله ولا يتغير بتغير حال صاحبه ولا يزال عن وقته بالسفر والمرض لأنه لا ينقص فيه كما يكون بعض الصلاة قصيرا وبعضها قاعدا وقد يكون بدلا من الطعام في الكفارة ويكون الطعام بدلا منه (قال الشافعي) ومن مرض فلم يصح حتى مات فلا قضاء عليه إنما القضاء إذا صح ثم قرط ومن مات وقد قرط في القضاء أطعم عنه مكان كل يوم مسكين مدام طعام (قال الشافعي) ومن نذر أن يصوم ستة صاها أو فطر الأيام التي نهر عن صومها وهي يوم الفطر والاضحى وأيام منى وقضاها ومن نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان صامه وإن قدم فلان وقدم منى من النهار شيء أو كان يوم فطر قضاء وإن قدم ليل فأجبح إلى أن يصوم الغد بالنية لصوم يوم النذر وإن لم يفعل لم أره واجبا (قال الشافعي) ومن نذر أن يصوم يوم الجمعة فوافق يوم فطر أفطر وقضاه ومن نوى أن يصوم يوم الفطر لم يصمه ولم يقضه لأنه ليس له صومه وكذلك لو أن امرأته نذرت أن تصوم أيام عيضا (١) لم تصمه ولم تقضه لأنه ليس لها أن تصومها (قال الربيع) وقد قال الشافعي مرة من نذر صوم يوم يقدم فلان فوافق يوم عيد لم يكن عليه شيء ومن نذر صوم يوم يقدم فيه فلان فقدم في بعض النهار لم يكن عليه شيء (٢)

(٢) وفي اختلاف الحديث ﷺ الرجل يموت ولم يحج أو كان عليه نذر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن سعد بن عباد استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن أمي ماتت وعليها نذر فقال النبي صلى الله عليه وسلم أقضه عنها (قال الشافعي) سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقضى فريضة الحج عن بالغ لا يستمسك على الراحلة ومن أن يقضى نذر الحج عن نذره وكان فرض الله في الحج على من وجد إليه السبيل ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن السبيل الزاد والمركب وفي هذا نفقة على المال ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتصدق عن الميت ولم يجعل الله من الحج بدلا غير الحج ولم يسم ابن عباس ما كان نذرا أم سعد فاحتمل أن يكون نذر حج فأمره بقضائه عنها لأن من سنته قضاءه عن الميت ولو نذر صدقة كان كذلك والعمره كالحج (قال الشافعي) فأما من نذر صياما أو صلاة ثم مات فإنه يكفر عنه في الصوم ولا يصام عنه ولا يصلي عنه ولا يكفر عنه في الصلاة (قال الشافعي) فإن قال قائل ما الفرق بين الحج والصوم والصلاة قلت ففرق الله بينها فإن قال وأنى قلت فرض الله الحج على من وجد إليه سبيلا ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقضى عن لم يحج ولم يجعل الله ولا رسوله من الحج بدلا غير الحج وفرض الله عز وجل الصوم فقال في كل منكم مرضا إلى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فقيل يطيقونه كانوا يطيقونه ثم عجزوا فاعلمهم في كل يوم طعام مسكين وأمر بالصلاة ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تقضى الحائض ولا يقضى عنها ما تركت من الصلاة وقال عوام من المفتين ولا المغلوب على عقله ولم يجعلوا في ترك الصلاة كفارة ولم يذكروا في كتاب ولا سنة عن صلاة كفارة من صدقة ولا أن يقوم به أحد عن أحد وكان عمل كل أمرئ لنفسه وكان الصوم والصلاة عمل المرء لنفسه لا يعمله غيره وكان يعمل الحج عن الرجل اتباع السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبخلافه الصوم والصلاة فإن فيه نفقة من المال =

التعريف لا حرج ولا فدية واحتج بان النبي صلى الله عليه وسلم ما سئل يومئذ عن شيء قدم أو أخر إلا قال افعل ولا حرج ويطوف بالبيت طواف القرص وهي الأضحية وقد حل من كل شيء النساء وغيرهن ثم روي أيام منى الثلاثة في كل يوم إذا زالت الشمس الجسرة الأولى بسبع حصيات والثانية بسبع والثالثة بسبع فان روي بحصتين أو ثلاث في مرة واحدة فهن كواحدة وإن نسي من اليوم الأول شيئا من الرمي رماه في اليوم الثاني وما نسيه في الثاني رماه (١) قوله لم تصمه ولم تقضه كذا في النسخ بتذكير الضمير أي لم تصم هذا الصوم ولم تقضه وهو ظاهر كتبه مصححه

(كتاب الاعتكاف)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي والاعتكاف سنة فمن أوجب على نفسه اعتكاف شهر فانه يدخل في الاعتكاف قبل غروب الشمس ويخرج منه اذا غربت الشمس آخر الشهر (قال) ولا بأس بالاشتراط في الاعتكاف الواجب وذلك أن يقول ان عرض لي عارض كان لي الخروج ولا بأس أن يعتكف ولا ينوي أماما ولا وجوب اعتكاف متى شاء انصرف والاعتكاف في المسجد الجامع أحب لنا وإن اعتكف في غيره من الجمعة إلى الجمعة وإذا أوجب على نفسه اعتكافا في مسجد فانهدم المسجد اعتكاف في موضع منه فإن لم يقدر خرج من الاعتكاف وإذا بنى المسجد رجع فبني على اعتكافه ويخرج المعتكف طاب جسده إلى البول والغائط إلى بيته إن شاء أو غيره ولا يعتك بعد فراغه من حاجته ولا بأس أن يسأل عن المريض إذا دخل منزله ولا بأس أن يشترى ويبيع ويخط ويحاسب العلماء ويحدث بما أحب ما لم يكن انما ولا يفسد الاعتكاف سبب ولا جدال (قال) ولا يعود المريض ولا يشهد بالجنائز إذا كان

== وليس ذلك في صوم ولا صلاة (قال الشافعي) فان قيل أفروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر أحدا أن يصوم عن أحد قيل نعم روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فان قيل فلم تأخذ به قيل حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نذر نذر أول يومه مع حفظ الزهري وطول مجالسة عبيد الله لابن عباس فلما جاء غيره عن رجل عن ابن عباس بغير ما في حديث عبيد الله أشبه أن لا يكون محفوظا فان قيل أتعرف الذي جاء بهذا الحديث بخلط عن ابن عباس قيل نعم روى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس أنه قال لابن الزبير ان الزبير حلف من متعة الحج فروى هذا عن ابن عباس أنها متعة النساء وهذا غلط فاحش (قال الشافعي) وليس علينا كبر مؤنة في الحديث الثابت إذا اختلف وأطن مختلفا لما وصفت ولا مؤنة من أهل العلم بالحديث والتصفة في العلم بالحديث الذي يشبه أن يكون غلطاً والحديث الذي لا يثبت مثله وقد عارض مصنفان من الناس في الحديث الذي لا يثبت مثله بحال نقص حديثه والحديث الذي غلط صاحبه بدلالة فلا يثبت فسألني منهم طائفة تبطل الحديث عن هذا الموضع بضربين أحدهما الجهالة من لا يثبت حديثه والآخر بان يوجد من الحديث ما يردده فيقولون فاذا جاز في واحد منه جاز في كله وصريحنا في معناها قالت أرايتم الحائز إذا شهد عنده ثلاثة عدل يعرفه ويجروح يعرفه ورجل يجهل بجره وعدله ليس يحجزه شهادة العدل ويرد شهادة المجروح ويقف شهادة المجهول حتى يعرفه بعدل فبصيرة أو بجرح فبرده فان قال لي قيل (١) فلما رد المجروح والموجود في شهادة الظنة والمجهول جازله أن يرد العدل الذي لا يوجد ذلك في شهادته فان قيل لا قيل فكذلك الحديث لا يختلف وليس تجيز لكم خلاف الحديث وطائفة تكلمت بجهالة ولم ترض أن تترك الجهالة ولم تقبل العلم فنقلت مؤنتها وقالوا قد ترون حديثنا وتأخذون بالآخر قلنا ترون بما يجب به رده ونفسه بما يجب به قبوله كما قلنا في الشهود وكانت فيهم مؤنة وان غضب قوم لبعض من ردهم حديثه فقالوا هؤلاء يعيرون الفقهاء وليس يجوز علي الحكم أن يقال هؤلاء يردون شهادة المسلمين وان ردوا شهادة بعضهم فظنة أو دالة على غلط أو وجه يجوز به رد الشهادة

وترجم في اختلاف الحديث (من أصبح جنبا في شهر رمضان) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن مهران الانصاري عن أبي نونس مولى عائشة أم المؤمنين عن عائشة أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب وأنا سمع بارسول الله أني أصبح جنباً وأنا أريد الصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصوم فأغسل وأصوم ذلك اليوم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن سفيان مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع ==

في الثالث (قال) ولا بأس إذا رمى الرعاء بالجرة يوم القدر أن يستسروا ويدعوا الميت يعني في ليثهم ويدعوا الرمي من القدر من يوم القدر ثم يأتيان بعد الغد وهو يوم القدر الأول فيرمون اليوم الماضي ثم يعودوا فبستانوا يومهم ذلك ويخطب الامام بعد الظهر يوم الثالث من يوم القدر وهو انصر الاول فيودع الحاج ويعلمهم أن من أراد التجهيل فذلك له وبأمرهم أن يجتمعوا عليهم بتقوى الله وطاعته واتباع أمره فمن لم يتجهل حتى يجس ريح من الغد فاذا

(١) فسموه فلما رد المجروح الخ كذا في الاصل الذي يدنا وهي عبارة لا تخلو من تحريف فارجع في تحريها إلى الاصول العجيبة كتبه معصمه

اعتكافا واجبا ولا بأس أن يعتكف المؤذن ويصعد المنارة كانت داخلية المسجد أو خارجة منه وأكرهه
الاذن للوالي بالصلاة ولا بأس أن يقضى وإن كانت عنده شهادة فدهى البهاقانه يلزمه أن يعيب فإن أجاب
يقضى الاعتكاف وإن كل المعتكف في بيته فلا شيء عليه وإذا مرض الذي أوجب على نفسه الاعتكاف
خرج فإذا برئ رجع فبقي على ما مضى من اعتكافه فإن مكث بعد برئه شأ من غير عذر استقبل الاعتكاف
وإذا خرج المعتكف لغير حاجة انتقض اعتكافه وإذا أفطر المعتكف أو وطئ استأنف اعتكافه إذا
كان اعتكافا واجبا بصوم وكذلك المرأة إذا كانت معتكفة (قال) وإذا جعل لله عليه شهر أو لم يسم
شهر بعينه ولم يقل متنا ما اعتكف متى شاء وأوجب أن يكون متناهما ولا يصح الاعتكاف من الوطء إلا
ما وجب الحد لا تقصد فله ولا مباشرة ولا فطرة أنزل أو لم ينزل وكذلك المرأة كان هذا في المسجد أو في غيره
وإذا قال لله على أن أعتكف شهر بالنهار فله أن يعتكف النهار دون الليل وكذلك لو قال لله على أن لا أكلم
فلانا شهر بالنهار وإذا جعل لله عليه اعتكاف شهر بعينه فذهب الشهر وهو لا يعلم فعله أن يعتكف شهرا

== أبابكر بن عبد الرحمن يقول كنت أنا وأبي عند عمر بن الحكم وهو أمير المدينة فذكر له أن أباه يرى
يقول من أصبح جنبا أفطر ذلك اليوم فقال مروان أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبني إلى أم المؤمنين عائشة
وأم سلمة فبناهما في ذلك قال أبو بكر فذهب عبد الرحمن وذهب معهما حتى دخلتا على عائشة فلم علم عبد
الرحمن وقال يا أم المؤمنين أنا كنا عند عمر وإن فذكر له أن أباه يرى يقول من أصبح جنبا أفطر ذلك اليوم
فالت عائشة لبس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن أتريغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله قال
عبد الرحمن لا والله قالت عائشة فاشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كان يصبح جنبا من جماع غير
احتلام ثم يصوم ذلك اليوم قال ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة فسالها عن ذلك فقالت مثل ما قالت عائشة
ففر جنبنا حتى جنبنا مروان فقال له عبد الرحمن ما قالنا فآخبره فقال مروان أقسمت عليك يا أبا محمد لتركن
دأبتي الباب فلتأتين أباه مرة فتخبرني بذلك قال فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أباه مرة فتحدث
عبد الرحمن معه ساعة ثم ذكر ذلك فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك إنما أخبرني به مخبر أخبرنا سفيان قال
سعد بن أسلم مولى أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله
عليه وسلم يدركه الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه (قال الشافعي) فأخذنا نحن بهديث عائشة وأم سلمة
ز وجب النبي صلى الله عليه وسلم دون ما روى أبو هريرة عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم لعان منها أنهما
زوجاته وزوجته أعلم بهما من رجل إنما يعرفه سمعا أو خبرا ومنه أن عائشة مقدمة في الحلق وأن أم سلمة
حافضة ورؤية اثنين أكثر من رواية واحد ومنها أن الذي روت عن النبي صلى الله عليه وسلم المعروف في
المعقول والاشبه بالسنة فإن قال قائل وما يعرف منه في المعقول قيل إذا كان الجماع والطعام والنزاع مباحا
في الليل قبل الفجر ومنعوا بعد الفجر إلى مغيب الشمس فكان الجماع قبل الفجر ما كان في الحال التي كان
فيها مباحا فإذا قيل بلى قيل أمرا بآب الغسل أهو الجماع أم هو شيء وجب بالجماع فإن قال قائل هو شيء وجب
بالجماع قيل وليس في فعله شيء يحرم على صائم في ليل ولا نهار فإن قال لا قيل فذلك زعمنا أن الرجل يتم
صومه لأنه يحتلم من النهار فيصعب عليه الغسل ويتم صومه لأنه لم يجماع في نهار وأن وجوب الغسل لا يوجب
إفطارا فإن قال فهل لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تشبه هذا قيل نعم الدلالة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم والنهي عن الطيب للهرم وقد كان تطيب حلالا قبل يحرم عما بقي عليه لو نهى ورأى نهيته بعد الإحرام لأن
نفس التطيب كان وهو مباح وهذا في أكثر معنى ما يجب به الغسل من جماع متقدم قبل يحرم الجماع (قال
الشافعي) فإن قال قائل فأنظر الذي روى خلاف عائشة وأم سلمة قيل والله أعلم قد سمع الرجل سائلا
يسأل عن الرجل جامع ببليل وأقام معهما بعد الفجر شيئا فمر بان يقضى لأن بعض الجماع كان في الوقت ==

تفسرني الشمس
انقضت أيامه في وان
تدارك عليه رمضان في
أيامه في ابتداء الأول
حتى يكمل ثم عاد فابتدأ
الآخر ولم يحزنه أن يرى
باربع عشرة حصاة في
مقام واحد فإن أضر
ذلك حتى تنقضي أيام
الربى وترد حصاة فعليه
مد طعام هذا النبي صلى
الله عليه وسلم لمسكين
وان كانت حصاتان
فدان لمسكينين وان
كانت ثلاث حصيات
قدم وان تركت البيت
ليلة من لياليه حتى فعله

سواء وإذا جعل الله عليه اعتكاف شهر فاعتكفه الا يوما فعليه قضاء ذلك اليوم وإذا اعتكف الرجل اعتكافا واجبا فخرجته السلطان أو غيرهم مكرها فلا شيء عليه متى خلا بني على اعتكافه وكذلك اذا أخرجه بعد أدب من نفسه فاعتكف فخرج رجب فبني وإذا سكر المعتكف ليل أو نهار أو أقسد اعتكافه وعليه أن يشتدي إذا كان واجبا وإذا خرج المعتكف للحاجة فلقه غريمه فلا بأس أن يوكله وإذا كان المعتكف الذي عليه الدين يحبس الطايب عن الاعتكاف فإذا خلاه رجع فبني وإذا حاف المعتكف من الوالي خرج فإذا أمن بني والاعتكاف الواجب أن يقول لله على أن اعتكف كذا وكذا والاعتكاف الذي ليس واجبا أن يعتكف ولا ينوي شيئا فان قوى المعتكف يوما فدخل نصف النهار في الاعتكاف اعتكف الى مثله وإذا جعل لله عليه اعتكاف يوم فدخل قبل الفجر الى غروب الشمس وإذا جعل لله عليه اعتكاف يومين فدخل قبل الفجر فاعتكف يوما وليلة ويوما الا أن يكون له نية النهار دون الليل وإذا جعل لله عليه اعتكاف شهر يصوم ثم مات قبل أن يقضيه فانه يطعم عنه مكان كل يوم مدا فان كان جعل على نفسه وهو مرض فمات قبل أن يصح فلا شيء عليه فان كان صح أقل من شهر ثم مات أطعم عنه بعد ما صح من الايام كل يوم هذا (قال الربيع) إذا مات وقد كان عليه أن يعتكف ويصوم أطعم عنه وإذا لم يمكنه فلا شيء عليه ولا بأس أن يعتكف الرجل الليلة وكذلك لا بأس أن يعتكف يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق

مدوان ترك البتين فعليه
مدان وان ترك ثلاث
ليال قدم والدم شاة يذبحها
لمساكين الحسرم ولا
رخصة في ترك الميت
بني الارعاء الابل وأهل
سقاية العباس دون
غيرهم ولا رخصة
فيها الا لمن ولي القيام
عليها منهم وسواهم
استعمل عليها منهم
أو من غيرهم لان النبي
صلى الله عليه وسلم
أرخص لاهل السقاية
من أهل بيته أن
يبتوا بمكة ليالي منى وبفعل
العسبي في كل أمره

الذي يهرم فيه (قال) فان قال قائل فكيف اذا أمكن هذا على بعد ثقة ثبت حديثه ولم يتبعه
قيل كما أنهم شهداء الشاهدين في الحكم في المال والدم المالم يخالفهما غيرهما وقد يمكن عليهم الغلط والكذب
ولا يجوز أن يترك الحكم بشهادتهم ما ان كانا عدلين في الظاهر ولو شهد غيرهما بصدقه شهدتهم ما يستعمل
شهادتهما تأييدها اذا انفرد الحكم الحديث لا يخالفه غيره كعكس الشاهدين لا يخالفهما غيرهما ويحول
حكمه اذا خالفه غيره بما وصفت ويؤخذ من الدلائل على الاحتفاظ من الحديثين بما وصفت بما لا يؤخذ في
شهادة اليهود بحال ان كان الاقل

وترجم في اختلاف الحديث (حجامة الصائم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب
ابن عبد المجيد الثقفي عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شاذان بن أوس قال كنت مع
النبي صلى الله عليه وسلم زمن الفتح فرأى رجلا يحتمل ثمان عشرة خلت من شهر رمضان فقال وهو آخذ بيدي
أفطر الحاجم والمحجوم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم
عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم محرما صاعا (قال الشافعي) وسامع ابن أوس عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم عام الفتح ولم يكن يومئذ محرما ولم يصعب محرما قبل حجة الاسلام فذكر ابن عباس حجامة
النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الاسلام سنة عشر وحديث أفطرا الحاجم والمحجوم في الفتح سنة ثمان قبل حجة
الاسلام سنتين فإذا كانا ثابتين فحديث ابن عباس ناسخ وحديث أفطرا الحاجم والمحجوم منه نسخ (قال
الشافعي) وإذا أدا حديثين معامشة وحديث ابن عباس أمثلهما استادا فان فرق رجل بينهما كان
أحب الى احتياطه ولئلا يعرض صومه أن يضعف فيقطر وان احتجم فلا تقطر الحجامة الا أن يحدث
بعدها ما يفسد حلاله لم يحتجم ففعله فطره (قال الشافعي) ومع حديث ابن عباس القياس أن ليس الفطر
من شيء يخرج من جسد الا أن يخرج من جوفه متصفا وأن الرجل قد ينزل غير متلدن ولا يبطل
صومه ويعرف ويتوضأ ويخرج منه الخلاء والريح والبول ويغتسل ويتنزه ولا يبطل صومه وانما الفطر من
ادخال البدن أو التلذذ بالجماع أو التقيؤ فيكون على هذا الخراج شيء من جوفه كما عدا دخاله فيه (قال
الشافعي) رحمه الله والذي أحفظ عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وعامة المدنيين
أنه لا يفطر أحد بالحجامة

والاعتكاف يكون بغير صوم فإذا قال الله على أن اعتكف يوم يقدم فلان فقدم فلان في أول النهار وآخره اعتكف ما بقي من النهار وإن قدم وهو مريض أو مجنون فإنه إذا صح أو خرج من الحبس قضاء وإن قدم للافلاشي عليه وإذا جعل الله عليه اعتكاف شهر سماه فإذا الشهر قدم معنى فلاشي عليه (قال) وإذا أحرمت الاعتكاف بالجماع وهو معتكف أتم اعتكافه فإن عاف فوات الجماع مضى لجمعه فإن كان اعتكافه متتابعاً فإذا قدم من الجماع استأنف وإن كان غير متتابع بنى والاعتكاف في المسجد الحرام أفضل من الاعتكاف فيما سواه وكذلك مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وكل ما عظم من المساجد وكذا أهله فهو أفضل والمرأة والعبد والمسافر يعتكفون حيث شاؤوا لأنهم لا جعة عليهم وإذا جعلت المرأة على نفسها اعتكافاً فازوجها منعها منه وكذلك لسيد العبد والمدرؤام الولد منعهم فإذا أذن لهم ثم أراد منهم قبل تمام ذلك فذلك له وليس لسيد المكاتب منعه من الاعتكاف وإذا جعل العبد العتق نصفه عليه اعتكافاً بامأله أن يعتكف يوماً ويخدم يوماً حتى يتم اعتكافه وإذا جن المعتكف فأقام سنين ثم أفاق بنى والاعمى والمقعدي الاعتكاف كالصحيح ولا بأس أن يلبس المعتكف والمعتكفة ما بدلهما من الثياب ولا كلاما بدلهما من الطعام ويتطيبا بما بدلهما من الطب ولا بأس أن ينام في المسجد ولا بأس بوضع المائدة في المسجد وغسل البدن في المسجد في الطست ولو نسي المعتكف فخرج ثم رجع لم يفسد اعتكافه ولا بأس أن يخرج المعتكف رأسه من المسجد إلى بعض أهله فيغسله فعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بأس أن يتكح المعتكف نفسه ويتكح غيره وإذا مات عن المعتكفة زوجها خرجت وإذا قضت عتقها رجعت فبنت وقد قيل ليس لها أن تخرج فإن فعلت ابتدأت والله أعلم

(كتاب الحج)

(باب فرض الحج على من وجب عليه الحج)

أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي بمصر سنة سبع ومائتين قال أخبرنا محمد بن أدريس الشافعي رحمه الله قال أصل إثبات فرض الحج خاصة في كتاب الله تعالى ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكر الله عز وجل الحج في غير موضع من كتابه فذكر أنه قال لا إبراهيم عليه السلام وأذن في الناس بالحج يأتوه رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق وقال تبارك وتعالى لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدي ولا القلائد ولا آمين البيت الحرام مع ما ذكره الحج (قال الشافعي) والآية التي فيها بيان فرض الحج على من فرض عليه قال الله جل ذكره والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن العالمين وقال وأتوا الحج والعمرة لله وهذه الآية موضوعة بتفسيرها في العمرة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عكرمة قال لما نزلت ومن يتبع غير الإسلام ديناً قلن يقبل منه الآية قالت اليهود فخن مسلمون فقال الله تعالى لنبيه فحجهم فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم حجوا فقالوا لم يكتب علينا أو أوان يحجوا قال الله جل ثناؤه ومن كفر فإن الله غني عن العالمين قال عكرمة من كفر من أهل الملل فإن الله غني عن العالمين وما أشبه ما قال عكرمة بما قال والله أعلم لأن هذا كفر بفرض الحج وقد أنزله الله والكفر بآية من كتاب الله كفر (أخبرنا) مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج قال قال مجاهد في قول الله عز وجل ومن كفر قال هو ما لم يحج لم يره ما كان سعيد بن سالم يذهب إلى أنه كفر بفرض الحج (قال الشافعي) ومن كفر بآية من كتاب الله كان كافراً وهذا إن شاء الله كما قال مجاهد وما قال عكرمة فيه أوضح وإن كان هذا واضحاً (قال الشافعي) فم ففرض الحج على كل بالغ مستطيع إليه سبيلاً فإن قال قائل فلم لا يكون غير البالغ إذا وجد إليه سبيلاً من عليه فرض الحج قيل الاستدلال بالكتاب والسنة قال الله جل ذكره وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم يعني الذين أمرهم بالاستئذان

ما يفعل الكبير وما عجز
عنه الصبي من الطواف
والسعي وحل وفعل ذلك
به وجعل الحصى في يده
ليرمى فإن عجز رمي عنه
وليس على الحاج بعد
فراغه من الرمي أيام
منى الاوداع البيت
فيودع البيت ثم ينصرف
إلى بلده والوداع
الطواف بالبيت وبركة
ركعتين بعده فإن لم
يطف وانصرف فعله
دم لساكين الحرم
وليس على الغائض
وداع لأن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
أرخص لها أن تنفر بلا
وداع وإذا أصاب الحرم
امرأته المحرمة فغيب

من الباقين فانه يرأسهم انما ثبت عليهم القرص في اناسهم في الاستدلال اذ اباغوا قال الله تعالى وانما اوتوا
 الشاهدين اذ ابلغوا الكتاب فان استشهدوا فادفعوا اليهم اموالهم فلم يامر بدفع المال اليهم بالرشد
 حتى يجمعوا اليه فلهذا قال في كتابه ثم أكد اليقين فادفعوا اليهم اموالهم صلى الله عليه وسلم
 بعبد الله بن عمر بن الخطاب على ان يشهدوا وابوه حزن نص على جهاده وهو ابن اربع عشرة سنة فترده رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عام احدى ثم اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بلغ خمس عشرة سنة عام انشدق
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم الذين عن الله ما ائتمل اذ ائتمل شأه فامسك لنا بان القران
 والحدود انما غيب على الباقين وصنع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم عام احدى مع ابن عمر بن الخطاب
 رجاؤا كلهم في مثل سنة (قال الشافعي) نالوا واجب على البايع العاقل والفراتش كلها وان كان فيها
 وكذلك الحدود فانما جاز بالغا فلا يجوز له ان يكون عليه ان يعود عليه احرى اذ اصار ربه فيها وكذلك المرأة
 البالغة (قال) وفرش الخيل عن بلغ مغلوبا على عقله لان الفرانض على من عقلها وذلك ان الله عز وجل
 خامس بالفرانض من فرسها عليه في غير آية من كتابه ولا يفتا طلب الامن بعقلها لمصلحة وكذلك الحدود
 وذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك على ما دل عليه كتاب الله قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم رفع العلم عن ثلاثة من العيسى حتى يحتمل والمجنون حتى يدرك والناس حتى يستعقل فان كان من
 وبقى فعليه الخ فاذا حج من قبله وان حج في حال جنونه لم يجره الخ وعلى وليه السقيفة البالغ ان
 يتكاريه ويجوز في حقه لانه واجب عليه ولا يضيع الشبهة من الفرانض شيا وكذلك ولي الشبهة البالغة
 (قال الشافعي) ولو حج غلام قبل بلوغ الحلم واستكمل خمس عشرة سنة ثم عاش بعدها بالغ لم يجمع لم تقض الحجة
 التي حج بدل الوصي عنه حجة الاسلام وذلك انه جهها قبل ان يقد عليه وكان في معنى من صلى فريضة قبل
 وقته الذي يجب عليه فيه (١) في هذا الموضع فيكون بهام تطوعا لا يكون بالصلاة متطوعا ولم يختلف المسلمون
 عليه فيما وصفت في الذي لم يبلغوا الحلم والمبالغة في الجوار وان لم يبلغوا على واحد منهم فريضة الخ ولو اذن
 لامرأته بالخ او اجده سيدة كان حجه تطوعا لا يجزى عنه من حجة الاسلام ان عتيق ثم عاش مدة ممكنة فيها لم يجمع
 بعد ما ثبت عليه فريضة الخ (قال) ولو حج كافر بالغ ثم أسلم لم تجز عنه حجة الاسلام لانه لا يكتب له عمل
 يؤدي فريضة بذنه حتى يصير الى الايمان بالله ورسوله فاد اسلم وجب عليه الخ (قال) وكان في الحج وثقة في
 المال وكان العبد لا مال له لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق له من بايع عبدا وله مال فله البايع الا ان
 يشترط المتابع قبل ذلك على ان لا مال للعبد وان ما ملك فانه هو ملك السيد وكان المسلمون لا يورثون العبد من
 ولده ولا والده ولا غيره شيئا فكان هذا عندنا من اقاويلهم اسند لا لاسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على انه
 لا ملك الا لسيد وكان سيد غير وارث وكان المسلمون لا يجمعون على سيدة الاذن له الخ فكان العبد من
 لا يستطيع اليه سبيلا فدل هذا على ان العبد خارج من فرض الحج بخبر وجههم استطاعة الحج وخارج
 من الفرض لو اذن له سيدة ولو اذن له سيد وجب له حج عنه فان قال قائل فكيف لا تجزى عنه قلت لانها
 لا تلزمه وانما لا تجزى عن لم تلزمه قال ودل ما ذا قلت مثل مصلى المكتوبة قبل وقتها وصات ثم رجع
 قبل اهلاله لا يجزى عن واحد منهما الا في وقتها لانه عمل على البدن والعمل على البدن لا يجزى الا في الوقت
 والكبير الغافل القادر يلزمه ذلك في نفسه وفي غيره وليس هكذا المملوك ولا غير البايع من الاحرار فلو جهل
 خبر عن حجة الاسلام اذ بالغ هذا وعتيق هذا وامكنها الخ

(باب تفرع حج العبي والمملوك)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ليس على العبي حتى يبلغ الغلام الحلم والجارية النكاح في أي سنة ما
 بلغها واستكمل خمس عشرة سنة فاذا بلغا استكمل خمس عشر سنة فأولها العبي أو المملوك وجب

الموت فيه ما بين أن
 يعمر المملوك في الجيرة
 فقد أفسده وسواء
 وكرهية أو غير ذلك
 لانه فساد واحد وعده
 الهدي يذبح ويحج من
 قابل بامرأته ويجزى
 عنها هدي واحد وما
 تلذذ منها دون الجراح
 فبشأنه فله الخ لا يجمع
 الفسد بذنه ففقره فان
 لم يجمع فبشأنه من الغنم
 فان لم يجمع فبشأنه من الغنم
 دراهم مكة والدراهم
 طاعا فان لم يجمع صام
 عن كل مديونا وكذلك
 كل واجب عليه يصير
 به عالم بان فريضة نص
 خبر ولا يكون الطعام
 (١) قوله في هذا الموضع
 كذا في بعض النسخ
 في بعض آخر في هذا
 الموضع وانظر بماذا
 يتعلق هذا الجار كأن
 قوله بسيدة ولم يختلف
 المسلمون عليه هو هكذا
 في النسخ والظاهر بما
 ذابته في قوله عليه وسور
 كتبه

عليهما الخ (قال) وحسن أن يحج أصغيرين لا يعقلان ودون البالغين يعقلان يجردان للإحرام ويجتنبان ما يختبئ الكبر فإذا أطاعا فعل شيء أو كاتا إذا أمر به عملاء عن أنفسهم بما كان فان لم يكونا يطيعانه عمل عنهما وسواء في ذلك الصلاة التي تجب بالطواف أو غيرها من عمل الخ فان قال قائل أفنصلي عنهما المكتوبة قبل لا فان قال فافرق بين المكتوبة وبين الصلاة التي وجبت بالطواف قبل تلك عمل من عمل الخ وجبت به كوجوب الطواف والوقوف به والرمي وليست بفرض على غير حاج فتؤدى كما يؤدى غيرها فان قال قائل فهل من فرق غير هذا قبل نعم المأخوذ به صحيح ونعبر فتعفى ركعتي الطواف لا بد منها ولا تقضى المكتوبة التي مرت في أيام حيفها (قال) والحق في هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لآراء أن يحج عن غيره وفي ذلك أن عمله عنه يجزئ كما جازأه عن نفسه فمن علم هذا علم أنه مضطر إلى أن يقول لا يبقى من عمل الخ عنه شيئا فلو جاز أن يبقى من عمل الخ مسالة جاز أن يبقى طواف ورمي ووقوف ولكنه يأتي بالكمال عن عمل عنه كما كان على المصنوع عنه أن يأتي بالكمال عن نفسه (قال) ولا أعلم أحدًا ممن سمعت منه في هذا شيئا خالف فيه ما وصفت وقد سألني عن قائل أنه قال يعمل عنه غير الصلاة وأصل قول القائل هذا أنه لا يحج أحد عن أحد إلا في بعض الأحوال دون بعض فكيف جاز أن يأمر بالخ في حال لم يأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فيه وتركها حيث أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم وكيف إذا ترك أصل قوله في حال يحج المرفوعا عن غيره أو يعمل فيها شيئا من عمل الخ عن غيره لم يجعل الصلاة التي تجب بالخ مما أمر به في الخ غير الصلاة فان قال قائل فما الحق أن للصبي سجدة لم يكتب عليه فرضه قيل إن الله بفضل نعمته أناب الناس على الأعمال أضعافها ومن على المؤمنين بأن ألقى بهم ذر باتهم ووفر عليهم أعمالهم فقال ألقنا بهم ذر باتهم وما ألتناهم من علمهم من شيء فلما من على الذراري ما دناهم حنته بلا عمل كان أن من عليهم بأن يلبسهم عمل البر في الخ وان لم يجب عليهم من ذلك المعنى فان قال قائل ما دل على ما وصفت فقد جاءت الأحاديث في أطال المالين أنهم يدخلون الجنة فأخذه في رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن عيسى عن كريب بن أبي عباس عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل فلما كان بالرواح لقي ركبًا فسلم عليهم فقال من القوم فقالوا مسلمون فن القوم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفعته إليه امرأة صبيها من حقة فقالت يا رسول الله ألهذا حج قال نعم ولا أجر أخبرنا مالك عن ابن عباس عن كريب بن أبي عباس عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بأمرأة وهى في محضها فقبل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذت بعضدها كان معها فقالت ألهذا حج قال نعم ولا أجر (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن مالك بن مغول عن أبي السفر قال قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أيها الناس اسمعوني ما تقولون وافهموا ما أقول لكم أعيانكم حجبه أهله فأت قبل أن يمتن فقد قضى حجه وان عتق قبل أن يموت فليحج وأعيانكم حجبه أهله فأت قبل أن يدرى فقد قضى عنه حجه وان بلغ فليحج أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال وتقضى حجة العبد عنه حتى يعتق فإذا عتق وجبت عليه من غير أن تكون واجبة عليه (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء في العبد إن شاء الله ومن لم يبلغ ولد بين معنى قوله ومعنى قول ابن عباس عندنا هكذا وقوله فإذا عتق فليحج يدل على أنها لو أجزأت عنه حجة الإسلام لم يأمر به أن يحج إذا عتق ويدل على أنه لا إرهابا واجبة عليه في عبوديته وذلك أنه وغيره من أهل الإسلام لا يرون فرض الخ على أحد الأمر لأن الله عز وجل يقول والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فذكر مرة ولم يرد ذكر مرة أخرى (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء أ رأيت أن حج العبد تقوى أيا ذن له سبيد بحج لا أجر نفسه ولا حجه أهله بخذ منهم قال سمعنا أنه إذا عتق حج لا بد أخبرنا مسلم وسعيد بن ابن جريج عن ابن طاب عن ابن أبيه كان يقول تقضى حجة الصغير عنه حتى يعقل فإذا عتق وجبت عليه حجة لا بد منها والعبد كذلك أيضا (قالا) وأخبرنا ابن جريج أن قولهم

ولهدى الأمانة أو موى
والصوم حديث شاء لانه
لا غنة لاهل الحرم
في الصوم ومن وطئ
أهله بمسدرى الجمار
فعله بدنة وبين حجه
(قال المزني) فسرأت
عليه هذه المسئلة قلت
أن أن لم تكن البسعة
اجناعا أو أسلا فالقياس
شأن لانه هدى عندي
(قال الشافعي) ومن
أفسد العمرة فعليه
القضاء من الميقات الذي
ابتدأه منه فان قيل
فقد أمر النبي صلى الله
عليه وسلم عائشة
أن تقضى العمرة من
التعميم فليس كما قال انما

هذان ابن عباس (قال الشافعي) وقولهم اذا عقل الصبي اذا احتلم والله أعلم ويروى عن عمر في الصبي والمملوك مثل معنى هذا القول فيجتمع المملوك وغير البالغين والعبد في هذا المعنى ويتفرق ان فيما اصاب كل واحد منهما في حجه

(الاذن للعبد) قال الشافعي اذا اذن الرجل لعبده بالجمع فاحرم فليس له منه ان يتم على احرامه وله بيعه وليس لمبتاعه منعه ان يتم على احرامه ولمبتاعه الخيار اذا كان لم يعلم باحرامه لانه محول بينه وبين حبسه لمنفعته الى ان ينقض احرامه وكذلك الامة وكذلك الصبيان اذا اذن لهما او هما فاحراما لم يكن له حبسهما (قال) ولو اصاب العبد امراته فبطل حجه لم يكن لسيده حبسه وذلك لانه مأمور بان يضي في حجه فاسد مضيه في حجه صحيح ولو اذن له في الجمع فاحرم فمعه مرض لم يكن له حبسه اذا صرح عن ان يحل بطواف وان اذن له في حجه فلم يحرم كان له منعه ما لم يحرم (قال) وان اذن له ان يتمتع او يقرن فاعطاه ما للتعنة والقران لم يحز عنه لان العبد لا يملك شيئا فاذا ملكه شيئا فاعلم ملكه للسيد فلا يحز عنه ما لا يكون له مال كالحمال وعليه فيما لم يسه الصوم ما كان مملوكا فان لم يصم حتى عتق ووجد فيه اقول ان أحدهما ان يكفر كفارة الحر الواحد والثاني لا يكفر الا بالصوم لانه لم يكن له ولا عليه في الوقت الذي اصاب فيه شي الا الصوم ولو اذن له في الجمع فأفسده كان على سيده ان يدعه يتم عليه ولم يكن له على سيده ان يدعه بقضيه فان قضاء أجزأه من القضاء وعليه اذا عتق حجة الاسلام ولو لم ياذن للعبد سيده بالجمع فاحرم به كان أحب الى ان يدعه يتم فان لم يفعل فله حبسه وفيه اقول ان أحدهما ان عليه اذا حبسه سيده عن اتمام حجه شاة يقومها درهم ثم يقوم الدرهم طعاما ثم يصوم عن كل مديوم ما لم يحل والقول الثاني يحل ولا شيء عليه حتى يعتق فيكون عليه شاة ولو اذن السيد لعبده فتمتع فبات العبد أخيرا ناسه مد عن ابن جريح عن عطاء قال اذا اذنت لعبدك فتمتع فبات فاعمر عنه فان قال قائل فهل يجوز ان يفرق بين ما يحزى العبد حيا من اعطاه سيده عنه وما يحز به ميتا فنعيم أما ما اعطاه حيا فلا يكون له اخراجه من ملكه عنه حيا حتى يكون المعطي عنه مال كاله والعبد لا يكون مالكا وهكذا ما أعطى عن الحر باذنه أو وهبه العر فأعطاه الحر عن نفسه فملاك الحر في الحالين ولو أعطى عن حر بعد موته أو عبد لم يكن المولى يملكه شيئا أبدا ألا ترى ان من وهب لهم أو وصى أو صدق عليهم لم يحز وانما أجزأ ان يتصدق عنهم بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر سعدة أن يتصدق عن أمه ولولا ذلك لما جاز ما وصفت لك

(باب كيف الاستطاعة الى الجمع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الاستطاعة وجهان أحدهما أن يكون الرجل مستطيعا بدينه واجدا من ماله ما يبلغه الجمع فتكون استطاعته تامة ويكون عليه فرض الجمع لا يجوز به ما كان بهذا الحال الآن يؤديه عن نفسه والاستطاعة الثانية أن يكون مضمنا في بدنه لا يقدر ان يثبت على مركب فيجى على المركب بحال وهو قادر على من يطيعه اذا أمره أن يحج عنه بطاعته له أو قادر على مال يجده من يستأجره ببعضه فيجى عنه فيكون هذا من زمته فرضه الجمع كما قدر ومعلوم في لسان العرب ان الاستطاعة تكون بالبدن وعن يقوم مقام البدن وذلك أن الرجل يقول انا مستطيع لأن ابني داري يعني يده يعني بان يأمر من بينهما باجارة أو يتطوع بينهما هاله وكذلك مستطيع لان أخيط نوني وغير ذلك مما يعمل هو بنفسه ويعلم له غيره فان قال قائل الجمع على البدن وأنت تقول في الاعمال على الابدان انما يؤد بها عملها بنفسه مثل الصلاة والصيام فصلى المرأة قائما فان لم يقدر صلى جالسا أو مضطجعا ولا يصلي عنه غيره وان لم يقدر على الصوم قضاء اذا قدر أو كفر ولم يصم عنه غيره وأجزأ عنه قيل له ان شاء الله تعالى الشرائع تجتمع في معنى وتفرق في غيره بما فرق الله به عز وجل بينها في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أو بما اجتمعت عليه عوام المسلمين الذين لم يكن

كانت قارنا وكان عمرتها شيئا استحسنته فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بها الآن عمرتها كانت قضاء لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لها طوافك يكفيك حجك وعمرتك (قال الشافعي) ومن أدرك عرفة قبل الفجر من يوم النحر فقد أدرك الجمع واحتج في ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك عرفة قبل الفجر من يوم النحر فقد أدرك الجمع (قال) ومن فاته ذلك فاته الجمع فأمره أن يحل بطواف وسعي وحلق (قال) وان حل

فهم أن يجعلوا أحكام الله تعالى فان قال فادلى على ما وصفت من كتاب الله تعالى أو سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله ان شاء الله أخبرنا سفيان قال سمعت الزهري يحدث عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أن امرأته من ختم سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستمسك على راحلته فهل ترى أن أجمعه فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم نعم قال سفيان هكذا حفظته عن الزهري وأخبرني عمرو بن دينار عن الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد فقالت يا رسول الله فهل ينفعه ذلك فقال نعم قالو كان عليه دين فقضيه نفعه فكان فيما حفظ سفيان عن الزهري ما بين أن أباه إذا أدركته فريضة الحج ولا يستطيع أن يستمسك على راحلته أن جاز الفريضة أن يجمع عنه ولداً وغيره وأن لغيره أن يؤدي عنه فريضة أن كان عليه في الحج إذا كان غير مطيق لتأديته بيده فالفرض لازم له ولو لم يلزمه لقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فريضة على أبك إذا كان انما أسلم ولا يستطيع أن يستمسك على الراحلة ان شاء الله تعالى ولقال لا يجمع أحد عن أحد انما يعمل المرء عن نفسه ثم بين سفيان عن عمرو عن الزهري في الحديث ما لم يدع بعده في قلب من ليس بالفهم شيئاً فقال في الحديث فقالت له أنفعه ذلك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم قالو كان على أبك دين فقضيه نفعه وتأدية الدين عن عليه حيا وميتا فرض من الله عز وجل في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وفي إجماع المسلمين فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة أن تأديتها عنه فريضة الحج فأنصته كما ينفعه تأديتها عنه ديناً لو كان عليه ومنفعته إخراجها من المأثم وإيجاب أجر تأديته الفرض له كما يكون ذلك في الدين ولا شيء أولى أن يجمع بينهما ما جاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه ونحن نجمع بالقياس بين ما أشبه في وجهه وان خالفه في وجهه غير ذلك يمكن شيئاً أشد مجامعة له منه فغير أن الحجة تلزم به العلماء فإذا جاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين شيئين فالمرض لمن يجمع بين ما جاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وفيه فرق آخر أن العاقل للصلاة لا تسقط عنه حتى يصلها حاله انما لم يقدر على القيام أو مضطجعا أو موبيا أو كيفاً قدر وأن الصوم ان لم يقدر عليه قضاءه لم يقدر على قضاءه كفر والفرض على الابدان يجمع في أنه لازم في حال ثم يختلف بما خالف الله عز وجل بينه ورسوله صلى الله عليه وسلم ثم يفرق بينه عما يفرقه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أو بعض من هودتهم فالذي يخالفنا ولا يجيز أن يجمع أحد عن أحد يزعم أن من نسي فتكلم في صلاته لم تقسده عليه صلاته ومن نسي فأكل في شهر رمضان فسد صومه ويزعم أن من جامع في الحج أهدى ومن جامع في شهر رمضان تصدق ومن جامع في الصلاة فلا شيء عليه ويفرق بين الفرائض فيما لا يحصى كثرة وعلته في الفرق بينها خبرها جاع فإذا كانت هذه علته فلم يدرى من الذي أخذ به قال الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما قال كان الفضل ابن عباس رديف النبي صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشيء الآخر فقالت يا رسول الله ان فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يمشي على الراحلة فأناجم عنه فقال نعم وذلك في حجة الوداع (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريح قال قال ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس عن الفضل بن عباس أن امرأته من خثعم قالت يا رسول الله ان أي أدركته فريضة الله عليه في الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يستوي على ظهره فريضة الله عليه (قال الشافعي) أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي عن زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكل مني مضر ثم جاءت امرأة من خثعم فقالت يا رسول الله ان أي شيخ كبير قد (١) أفند وأدركته فريضة الله على عباده في الحج ولا يستطيع أداءها فهل يجزى عنه أن أدبها

بمسل عمة فليس أن
يجمع صاعرة وكيف
يصير عمة وقد ابتداء
بها (قال المزني) إذا
كان عمله عنده عمل حج
لم يخرج منه إلى عمة
فقياس قوله أن يأتي
ببقي الحج وهو الميت بمنى
والرعي بهامع الطواف
والسعي وتأول قول عمر
افعل ما يفعل المعتمر
انما أراد أن الطواف
والسعي من عمل الحج
لأنها عمة (قال
الشافعي) ولا يدخل مكة
الابحرام في حج أو عمة
لمبايتها جميع البلدان
الآن من أصحابنا من
رخص المعطيين ومن

(١) أفند البناء للفاعل
أي منعقد رأبه ونحو
من المرض أو الكبر كذا
في كتب اللغة كتبه مجعده

عنه فقال نعم (قال الشافعي) وفي حديث علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم بيان أن عليه أداها أن قدر وإن لم يقدر (١) أداها عنه فأداؤها ياها عنه يحزبه والأداء لا يكون إلا للمسلم (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن حنظلة بن أبي سفيان قال سمعت طاوسا يقول أنت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت إن أمي ماتت وعليها حجة فقال يحيى عن أمك أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول لبني عن فلان فقال إن كنت سمعت فلبت عنه والافحج عنك وروى عن جعفر ابن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه قال لشيخ كبير لم يحجج أن شئت فجهز رجلا يحجج عنك (قال الشافعي) ولو جهز من هو بهذه الحال رجلا فحجج عنه ثم أتته حال يقدر فيها على المركب الحج ويمكنه أن يحجج لم تجز تلك الحجة عنه وكان عليه أن يحجج عن نفسه فإن لم يفعل حتى مات أو صار إلى حال لا يقدر فيها على الحج وجب عليه أن يبعث من يحجج عنه إذا بلغ تلك الحال أو مات لأنه إنما يحجج عنه حج غيره بعد أن لا يجد السبيل فإذا وجدها وجب عليه الحج وكان من فرض عليه بيده أن يحجج عن نفسه إذا بلغ تلك الحال وما أوجب على نفسه من حج في نذر وتبرر فهو مثل حجة الإسلام وعمرته يلزمه أن يحجج عن نفسه ويحججه عنه غيره إذا جاز أن يحجج عنه حجة الإسلام وعمرته جاز ذلك فيما أوجب على نفسه

(باب الخلاف في الحج عن الميت)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لأعلم أحدنا سب إلى علم يلد يعرف أهله بالعلم خالفنا في أن يحجج عن الميت إذا مات الحجة الواجبة عنه إلا بعض من أدركه بالمدينة وأعلام أهل المدينة والأكرام من ماضي فقهاءهم تأمرهم مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمر على بن أبي طالب وابن عباس به وغير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب وربيعة والذي قال لا يحجج أحد عن أحد قاله وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من ثلاثة وخمسة سوى ما روى الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير روايته أنه أمر بعض من سألته أن يحجج عنه ثم ترك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم واحتج به بعض من قال بقوله بأن ابن عمر قال لا يحجج أحد عن أحد وهو روى عن ابن عمر ثلاثة وستين حديثا يخالف ابن عمر فيها منها ما يدعيه لنا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ما يدعيه لنا جاء عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ما يدعيه لقول رجل من التابعين ومنها ما يدعيه لآي نفسه فكيف جاز لأحد نسب نفسه إلى علم أن يحجج قول ابن عمر عنده في هذا الحل ثم يجعله حجة على السنة ولا يجعله حجة على قول نفسه وكان من حجة من قال بهذا القول أن قال كيف يجوز أن يعمل رجل عن غيره وليس في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا اتباعها بفرض الله عز وجل كيف والمسئلة في شيء قد ثبتت فيه السنة ما لا يبيع عالموا الله أعلم ولو جاز هذا لأحد جاز عليه مثله فقد ثبت الذي قاله هذا الرسول الله صلى الله عليه وسلم أشياء بأضعف من استناد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعض الناس أن يحجج عن بعض وله في هذا المخالفون كثير منها القطع في ربيع دينار ومنها بيع العرايا ومنها التي عن بيع اللحم بالحيوان وأضعاف هذه السنن فكيف جاز له على من خالفه أن يثبت الأضعف ويرد على غيره الأقوى وكيف جاز له أن يقول بالقسامة وهي تختلف فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وأكثر الخلق يخالفه فيها أو أعطى فيها ما عيان المدعين الدم وعظيم المال وهو لا يعطى بها رجلا ولا دهرها ولا أقل من المال في غيرها فإن قالوا في السنة قياس ولا عرض على العقل فحديث حج الرجل عن غيره أثبت من جميع ما ذكرته وأحرى أن لا يدع عن العقل بعد ما وصفت من القسامة وغيرها ثم عاقد فقال بما عاب من حج المرء من مميره حيث لو تركه كان أجوز له وتركه حيث لا يجوز تركه فقال إذا أوصى الرجل أن يحجج عنه حج عنه من ماله وأصل مذهبه أن لا يحجج أحد عن أحد كما لا يصلي أحد عن أحد وقد سألت بعض من يذهب مذهبه فقلت أ رأيت لو أوصى الرجل أن يصلي أو يصام عنه بآجارة أو نفقة غير آجارة وقطوع أصام

يدخله لمنافع أهله أو كسب نفسه (قال الشافعي) ولعل خطابهم عبث ومن دخلها بغير إحرام فلا قضاء عليه

(باب من لم يدركه عرفه)

(قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه قال ومن لم يدركه عرفه قبل الفجر فقد فاته الحج فليات البيت ولطف به ووسع بين الصفا والمروة ثم ليحلق أو يقصر إن شاء وإن كان معه هدى فلينحره قبل أن يحلق

(١) أداها عنه كذا في التسخ وانظر أين الفاعل وحرر كتبه معجمه

أوبصلى عنه قال لا الوصية باطلة فقلت له فإذا كان انما يبطل الحج لانه كالصوم والصلاة فكيف أجاز ان
يحج المرء عن غيره عمله ولم يبطل الوصية فيه كما بطلها قال أجازها الناس قلت فالتاس الذين أجازوها أجازوا
أن يحج الرجل عن الرجل إذا أفندوا مات بكل حال وأنت لم تحضر ما على ما أجازوه عليه مما جاء به السنة
ولم تبطلها بطلان الوصية بالصوم والصلاة فلم يكن عندهم هاتسنة ولا أثر ولا قياس ولا معقول بل كان عنده
خلاف هذا كله وخلاف ما احتج به عن ابن عمر فما علمته اذ قال لا يحج أحد عن أحد استقام عليه ولا أمر بالبحج
في الحال التي أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أحياه وعامة الفقهاء وما علمت من رد الأحاديث من
أهل الكلام تركوا من الحج علينا إلى شيء تركوه إلى البطلان من أبطله من أصحابنا أن يحج المرء عن الآخر
ثم أبطلها وأشياء قد تركها من السنن ولا تشب فيه شعبة في هذا فقلنا لبعض من قال ذلك لنا مذهبك
في الترويح إلى الحج بهذا المذهب من لا علم له أو من له علم بلاصفة فقال وكيف قلت أرايت ما تروحت إليه
من هذا أهو قول أحد بلزم قوله فانت تكبر خلافه أو قول آدمي قد يدخل عليه ما يدخل على الآدميين من
الخطأ قال بل قول من يدخل عليه الخطأ قلنا فتركه بان يحج المرء عن غيره حيث تركه مرعوب عنه غير
مقبول منه عندنا قال فهو من أهل ناحيتكم قلنا وما زعمنا أن أحدنا من أهل زماننا ونحن نأمر من أن
يفعل وأنتهم لك الناس وما يحج منصف على امرئ يقول غيره انما يحج على المرء يقول نفسه

(باب الحال التي يجب فيها الحج) قال الشافعي رحمه الله ما أحب لأحد ترك الحج ماشيا إذا قدر عليه ولم
يقدر على تركه رجل أو امرأة والرجل فيه أقل عذرا من المرأة ولا يسين إلى أن أوجه عليه لاني لم أحفظ
عن أحد من المفتين أنه أوجب على أحد أن يحج ماشيا وقد روي أحدنا عن النبي صلى الله عليه وسلم
تدل على أن لا يجب المشي على أحد إلى الحج وأن أطلقه غير أن منها مقطعة ومنها ما يمتنع أهل العلم بالحديث
من تنبيهه (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي عمير عن محمد بن عبد بن جعفر قال قدنا
إلى عبد الله بن عمر فسمعت يقول سألت رجلا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما الحاج فقال الشفت التفل
فقام آخر فقال يا رسول الله أي الحج أفضل قال العم والنج فقام آخر فقال يا رسول الله ما السبيل فقال زاد
وراحله (قال) وروي عن شريك بن أبي نجرم سمع أنس بن مالك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال السبيل الزاد والراحلة

(باب الاستسلاف للحج) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان
الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سألت عن
الرجل لم يحج أيستقرض الحج قال لا (قال الشافعي) ومن لم يكن في ماله سعة يحج بها من غير أن يستقرض
فهو لا يجد السبيل ولكن أن كان ذا عرض كثير فعليه أن يبيع بعض عرضه أو الاستدانة فيه حتى يحج فان
كان له مسكن وخادم وقوت أهله بقدر ما يرجع من الحج أن سلم فعليه الحج وإن كان له قوت أهله أو ما يركبه
لم يحج معه ما فوق أهله ألزمه من الحج عندي والله أعلم ولا يجب عليه الحج حتى يضع لاهله قوتهم في قدر غيبته
ولو أجز رجل نفسه من رجل يخدمه ثم أهل بالحج معه أجزأت عنه من حجة الاسلام وذلك أنه لم ينتقض من عمل
الحج بالاجارة شيء إذا جاء بالحج بكاه ولا يحرم عليه أن يقوم بأمر غيره بغير أن ينقض من عمل الحج شيئا كما يقوم
بأمر نفسه إذا جاء بماله عليه كما يتطوع فيخدم غيره لثواب أو لغزو ثواب أخبرنا مسلم وسعيد عن
عطاء عن ابن عباس أن رجلا سأله فقال أو أجز نفسي من هؤلاء القوم فأنسك معهم المناسك إلى أجز فقال ابن
عباس نعم أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب ولو حج رجل في حلال غيره وموئنته أجزأت
عنه حجة الاسلام وقد حج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نفر جلهم فقسم بين عوامهم غنما من ماله فذبحوها
عما وجب عليهم وأجزأت عنهم وذلك أنهم ملكوا ما أعطاهم من الغنم فذبحوها ما ملكوا ومن كفاه غيره موئنته
أجزأت عنه متطوعا أو باجرا لم ينتقض حجه إذا أتى بماله عليه من الحج ومباح له أن يأخذ الاجرة بقبل الصلة

ويرجع إلى أهله فإذا
أدرك الحج قابلا فليصحب
وليهد وروى عن عمر أنه
قال لا يابى أوب الانصاري
وقد فانه الحج اصنع
ما يصنع المعتمر قد
حلت فإذا أدركت الحج
قاسا ولا يحج وأهد
ما استيسر من الهدى
وقال عمر رضي الله عنه
أيضا له ابن الاسود
مثل معنى ذلك وزاد
فان لم تجد هديا فصيام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة
إذا رجعت (قال الشافعي)
فهذا كله ناخذ (قال)
وفي حديث عمر دلالة أنه
استعمل أبا أيوب على
المعتمر لأن أحراره صار
عمرة

غنيا كان أو فقيرا الصلاة لا تحرم على أحد من الناس إنما تحرم الصدقة على بعض الناس وليس عليه إذا لم يجد حرم كبا أن يسأل ولا يثأجر نفسه وإنما السبيل الذي يوجب الحج أن يجد المونة والمركب من شيء كان يملكه قبل الحج أو في وقته

(باب حج المرأة والعبد) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كان فيه ما يري عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن السبيل الزاد والراحلة وكانت المرأة تحدهما وكانت مع نفقة من النساء في طريق مأهولة آمنة فهي ممن عليه الحج عندي والله أعلم وإن لم يكن معها ذم وحرم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستثن فيها بوجوب الحج الزاد والراحلة وإن لم تكن مع حرة سلمه نفقة من النساء فصاعدا لم يخرج مع رجال لا امرأة معهم ولا يحرم لها منهم وقد بلغنا عن عائشة وابن عمر وابن أبي ربيعة عن قولها في أن تسافر المرأة للعباد وإن لم يكن معها حرم أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال سئل عطاء عن امرأة ليس معها ذم وحرم ولا زوج معها ولكن معها ولا ذم ومولات يدين لهنها وحفظها ورفعها قال لم قلت (قال الشافعي) فإن قال قائل فهل من شيء يشبه غير ما ذكرنا قيل نعم ما لا يخالفنا فيه أحد علمه من أن المرأة إذا معها الحق وثبت عليها الدعوى يبطل لأقاربه أي فجلب من ذلك البلد ليدل الدعوى تبطل عنها وأتاني بخبر من حج فلو ثبت عليها سيرة أيام مع غير ذم يحرم إذا كانت معها امرأة وإن الله تعالى قال في المعتدات ولا يخرجن إلا بأن يباحن بمبينة فقبل بتمام عليها الحد فإذا كان هذا هكذا فقد بين الله عز وجل أنه لم يمنعها الخروج من حق زوجها وإن لم يكن هكذا وكان خروجها فاحشة فهي بالمعصية بالخروج إلى غير حق الزم فإن قال قائل ما دل على هذا قيل لم يختلف الناس علمه أن المعتدة تخرج من بيتها لأقامة الحد عليها وكل حق زوجها والسنة تدل على أنها تخرج من بيتها للنداء كما أخرج النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس فإذا كان الكتاب ثم السنة يدلان معا والاجماع في موضع على أن المرأة في الحال التي هي ممنوعة فيها من خروج إلى سفر أو خروج من بيتها في العدة إنما هو على أنها ممنوعة مما لا يلزمها ولا يكون سببها لا يلزمها وما لها تركه فالحج لازم وهي له مستطبعة بالمال والبدن ومعهما امرأة فأكثرت نفقة فإذا بلغت المرأة الحيض أو استكملت خمس عشرة سنة ولا مال لها تطبق به الحج بخير أو أهاول أو لا ولي لها ولا زوج المرأة على أن يعطيهما من ماله ما يحجبها به (قال) ولو أراد رجل الحج ماشيا وكان ممن يطبق ذلك لم يكن لا يسع ولا وليه منه من ذلك (قال) ولو أرادت المرأة الحج ماشية كان لوليها منعها من المشي فيما لا يلزمها (قال) وإذا بلغت المرأة قادمة بنفسها وما لها على الحج فأراد وليها منعها من الحج أو أراد مزوجها منعها من ماله لم يكن الحج لانه فرض بغير وقت إلا في العمر كله فإن أهلت بالحج باذنه لم يكن له منعها وإن أهلت بغير إذنه ففيها قولان أحدهما أن عليه تخليتها ومن قال هذا القول لزمه عندي أن يقول لو قطعت فأهلت بالحج أن عليه تخليتها من قبل أن من دخل في الحج ممن قدر عليه لم يكن له الخروج منه ولزمه غير أنها إذا انتقلت بصوم لم يكن له منعها ولزمه عندي في قوله أن يقول ذلك في الاعتكاف والصلاة والقول الثاني أن تكون كمن أحضر فتذبح وتقصم وتحمل ويكون ذلك لزوجها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم ومسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في المرأة تهل بالحج فيمنعها زوجها من منزلة المحصر (قال الشافعي) وأحب لزوجها أن لا يمنعها فإن كان واجبا عليه أن لا يمنعها كان قد أدى ما عليه وإن تركه أياها أداء الواجب وإن كان تطوعا أجر عليه إن شاء الله تعالى

(الخلافا في هذا الباب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذهب بعض أهل الكلام إلى معنى ساءف ما كلف به ومن قال قوله فزعم أن فرض الحج على المستطيع إذا لزمه في وقت يمكنه أن يحج فيه فتركه في أول ما يمكنه كان آثما تركه وكان بمنزلة الصلاة وهو يقدر على صلاتها حتى ذهب الوقت وكان آثما أخرته عنه بعد أول سنة من مقدرة عليه

(باب الصبر إذا بلغ والعبد أعتق والذي إذا أسلم وقد أحرموا)

(قال الشافعي) وإذا بلغ غلام أو أعتق عبد أو أسلم ذمي وقد أحرموا ثم وافوا عرفة قبل طلوع الفجر من يوم النحر فقد أدركوا الحج وعليهم دم (وقال) في موضع آخر أنه لا يبين له أن الإسلام والعبد عليهما في ذلك دم وأوجه على الكافر لأن إحرامه قبل عرفة وهو كافر ليس بأحرام

قضاء كما تكبر الصلاة بعد ذهاب الوقت قضاء ثم أعطانا بعضهم ذلك في الصلاة إذا دخل وقتها الأول فتركها
 (١) فان صلاها في الوقت وفيما نذر من صوم أو وجب عليه بكفارة أو قضاء فقال فيه كله متى أمكنه فأخبره
 فهو عاص بتأخيرها ثم قال في المرأة يجبر أبوها وزوجها على تركها لهذا المعنى وقاله معه غيره ممن بقي ولا
 أعرف فيه حجة إلا ما وصفت من مذهب بعض أهل الكلام (قال الشافعي) وقال لي نفر منهم نسألك
 من أين قلت في الحج للمرأة أن تؤخره وقد أمكنه فإن جاز ذلك جاز لك ما قلت في المرأة قلت استدلالا مع كتاب الله
 عز وجل بالحجة اللازمة قالوا فإذا تركها قلت نعم تركت فريضة الحج بعد الهجرة وأمر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أبا بكر على الحاج وتخلف هو عن الحج بالمدينة بعد منصرفه من تبوك لا لحجار بأول مشغولا وتخلف أكثر
 المسلمين قادرين على الحج وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان هذا كما تقولون لم يتلف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن فرض عليه لأنه لم يصل إلى الحج بعد فرض الحج إلا في حجة الإسلام التي يقال لها حجة الوداع
 ولم يدع مسلما يتخلف عن فرض الله تعالى عليه وهو قادر عليه ومعهم الوفاء كلهم قادر عليه لم يجز بعد فريضة
 الحج وصلى جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم في وقين وقال ما بين هذين وقت وقد أتم النبي صلى الله عليه وسلم
 بالعمرة حتى نام الصبيان والنساء ولو كان كما تصفون صلاحين غاب الشفق وقالت عائشة رضي الله تعالى
 عنها إن كان ليكون على الصوم من شهر رمضان فما أقدر على أن أقضيه حتى شعبان وروى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة أن تصوم ما وزوجها شاهد إلا بأذنه (قال الشافعي) فقال لي بعضهم نصف
 لي وقت الحج فقلت الحج لما بين أن يجيب على من وجب عليه إلى أن يموت أو يقضيه فإذا مات علمنا أن وقته قد
 ذهب قال ما الدلالة على ذلك قلت ما وصفت من تأخير النبي صلى الله عليه وسلم وأزواجه وكثير من معه وقد
 أمكنهم الحج قال فتبي يكون فائتا قلت إذا مات قبل أن يؤذيهما أو يبلغ ما لا يقدر على أدائه من الافئدة قال
 فهل يقضى عنه قلت نعم قال أفترى جدي مثل هذا قلت نعم يكون عليه الصوم في كل ما عدا شهر رمضان
 فإذا مات قبل أن يؤذيه وقد أمكنه كفر عنه لأنه كان قد أمكنه فتركه وإن مات قبل أن يمكنه لم يكفر عنه لأنه
 لم يمكنه أن يتركه قال أفترى الصلاة قلت موافقة لهذا في معنى مخالفة له في آخر قال وما المعنى الذي
 توافقه فيه قلت إن الصلاة وقتين أول وآخر فإن أخرها عن الوقت الأول كان غير مفترط حتى يخرج الوقت
 الآخر فإذا خرج الوقت قبل أن يصلي كان آثما تركه ذلك وقد أمكنه غير أنه لا يصلي أخذ عن أحد قال
 وكيف خالف بينهما قلت بما خالف الله ثم رسوله بينهما ألا ترى أن الحائض تقضى صوما ولا تقضى صلاة ولا
 تصلي وتحيى وأن من أفسد صلاته بجماع أعاد بلا كفارة في شيء منها وإن من أفسد صومه بجماع كفر وأعاد
 وأن من أفسد حجه بجماع كفر غير كفارة الصيام وأعاد قال قد أرى افتراقهما فندع ذكره (قال الشافعي) فإن
 قال قائل فكيف لم تقبل في المرأة نيل بالحج فيمنعها وليها أنه لا حج عليها ولا دم أذلم يكن لها ذلك وتقول ذلك في
 المملوك قلت إنما أقول لا حج عليها ولا دم على من كان لا يجوز له بحال أن يكون محرما في الوقت الذي يحرم
 فيه والأحرام لهذين جائز (٢) بأحوال أو حال ليسا ممنوعين منه بالوقت الذي أحرم فيه إنما كانا ممنوعين منه
 بأن لبعض الأديمين عليهما النسخ ولو خلاهما كان أحراما محصيا عنهما معا فان قال فكيف قلت ليهربا لدم
 في موضعهما بئس تحر النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية في الحل إذا حصر فان قال وبشبه هذا المحصر قيل
 لا أحسب شيئا أرى أن يقاس عليه من المحصر وهو في بعض حالاته في أكثر من معنى المحصر وذلك أن المحصر
 مانع من الأديمين بخوف من المنوع ففعل له الخروج من الأحرام وإن كان المانع من الأديمين متعديا
 بالمانع فإذا كان لهذه المرأة والمملوك مانع من الأديمين غير متعدي كانا مجامعين له في منع بعض الأديمين وفي
 أكثر منه من أن الأديمي الذي منعهم له منعهما (قال الشافعي) في العبد يهل بالحج من غير أن يسهه فأجاب
 إلى أن يدعه سيده وله منعه وإذا منعته فالعبد لا يجوز فيه الأقوال والله أعلم أحدهما أن ليس عليه
 الأدم لا يجز به غيره ففعل إذا كان عبدا غير واجد للدم ومتى عتق ووجد نحر ومن قال هذا في العبد قاله

(قال المرتضى) فإذا لم يكن
 عنده أن على العبد
 والصبي دما وهما مسلمان
 فالكافر أحق أن
 لا يكون عليه دم لأن
 إحرامه مع الكفر ليس
 بإحرام ولا إسلام يجب
 ما كان قبله وإنما وجب
 عليه الحج مع الإسلام
 بعرفات فكذا نهيهم عنه
 أو كرجل صار إلى عرفة
 ولا يريد حجنا ثم أحرم أو
 بن جاوز الميقات لا يريد
 حجنا ثم أحرم فلا دم عليه
 وكذلك تقول (قال
 الشافعي) ولو أفسد
 العبد حجه قبل عرفة ثم
 أعتق والمراهق بوطء
 قبل عرفة ثم أحتمل أمما
 ولم تجز عنهما من حجة

(١) قوله فإن صلاها
 الحج كذا في السبع ولعل
 في الكلام تحريفا
 أو نقصا فانظر كتبه
 مصححه

(٢) قوله بأحوال
 أو حال كذا في السبع
 وانظر كتبه مصححه

في الحر يحصر بالعدو وهو لا يجده شيئا يحلق ويحلق ومتى أيسر أذى الدم والقول الثاني أن تقوم الشاة دراهم
والدراهم طعاما فإن وجد الطعام تصدق به والأصام عن كل مد يوما والعبد بكل حال ليس بواحد فيصوم (قال
الشافعي) ومن ذهب هذا المذهب فاسه على ما يلزمه من هدى المتعة فإن الله عز وجل يقول فاستيسر من
الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم فلو لم يجد هديا ولم يصم لم ينع ذلك من أن يحل
من عمرته وجهه ويكون عليه بعده الهدى أو الطعام فيقال إذا كان للعصر أن يحل بدم ينحبه فلم يجده حل
ودبح متى وجد أو جاء بالبدل من الذبح إذا كان له بدل ولا يحبس للهدى حراما على أن يحل في الوقت الذي
يؤمر فيه بالاحلال وقاسه من وجه آخر أيضا على ما يلزمه من جزاء الصيد فإن الله تعالى يقول يحكمه ذوا
عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما فيقول إن الله عز وجل لما ذكر
الهدى في هذا الموضع وجعل بدله غيره وجعل في الكفارات أبدالا ثم ذكر في المحصر الدم ولم يذكر غيره كان
شرط الله جل ثناؤه الأبدال في غيره مما يلزم ولا يجوز للعالم أن يجعل ما أنزل مما يلزم في التفسير ادليلا
على ما أنزل مجملا فيحكم المفسر كما قلنا في ذكر رقية مؤمنة في قتل مثلها رقية في الظهار وإن لم
يذكر مؤمنة فيه وكما قلنا في الشهود حين ذكر وأعد ولا وذكروا في موضع آخر فلم يشترط ففهم العدل هم
عدل في كل موضع على ما شرط الله تعالى في الغير حيث شرطه فاستدلنا والله أعلم على أن حكم المجمع
حكم المفسر إذا كانا في معنى واحد والبدل ليس بزيادة وقديما في موضع من حكم الله تعالى لا نقول هذا فيه
هذا ليس بالبين أن لزاما أن نقول هذا في دم الإحصار كل البيان وليس بالبين وهو مجمل والله أعلم (قال
الشافعي) في المرأة المعتدة من زوج له عليها الرجعة تم بالحل أو راجعها فله منعها وإن لم يراجعها منعها حتى
تنقضي العدة فإذا انقضت العدة فهي مالكة لأمرها ويكون لها أن تمحل والحكمة المالكة لأمرها
التيب تحرم منع وليها من حبسها ويقال لوليها إن شئت فأخرج معها أو لا يعتنابها مع نساء نفقات فإن لم تجد
نساء نفقة لم يكن لها في سفر أن تخلو برجل ولا امرأة معها فإن قال قائل كيف لم تبطل أحرارها إذا حرمت
في العدة قلت إذا كانت تجد السبيل إليه بحال لم يحل بإبطاله حتى أعلم أن لا تجد السبيل إليه وإن أهلت
في عدة من وفاة وهي قد أتت على طلاق الزمانه الإلهال ومنعها الخروج حتى تتم عدتها فإن انقضت خرجت
فإن أدركت حجاب الاحبات بعمل عمره فإن قال قائل فلم لا تجعلها محصورة بمنعها قلت له منعها إلى مدة
فإذا بلغتها لم يكن له منعها وبلغها أيام باتي عليها ليس منعها بشيء إلى غير هاء ولا يجوز لها الخروج حتى أذن لها
فإذا بلغتها لم يكن لغيرها سبيل عليها بمنعها منه والعبد إذا منع سيده لم يكن عليه تخليته فإن قيل قد يعق
قبل عتقه شيء يجده غيره له أو لا يجده وليس كالمعتدة فيما لها من منعها فلما أهلك عبد حج فنع سيده
حل وإن عتق بعد ما يحل فلا حج عليه إلا حجة الإسلام وإن عتق قبل أن يحل مضى في إحراره كما يحصر الرجل
بعد وفية يكون له أن يحل فإن لم يحل حتى يأمن العدو لم يكن له أن يحل وكان عليه أن يعصي في إحراره ولو أن
أمره مالكة لأمرها أهلت بحج ثم تكلمت لم يكن لزوجه ما منعها من الحج لأنه لم يقابل أن يكون له منعها ولا
نفقة لها عليه في مضيا ولا في إحرارها في الحج لأنها مائة لنفسها بغير إذنه كان معها في حجها أو لم يكن ولا يجوز
نكاح المحرمة ولا المحرم (قال الربيع) هذه المسئلة فيها غلط لأن الشافعي يقول لا يجوز نكاح المحرمة ولا
المحرم فلما أهلت هذه بحج ثم تكلمت كان نكاحها باطلا ولم يكن لها زوج منعها ونقض في حجها وليس لها
زوج نازمه النفقة لها لأنها ليست في أحكام الزوجات وأهل الشافعي انما حكى هذا القول في قول من يحيز
نكاح المحرم فأما قوله فإنه لا يجوز نكاح المحرم ولا المحرمة وهذا في كتاب الشغار (قال الشافعي) وعلى
ولي السفينة البالغة إذا تطوع لها ونكح المحرم وكان لها مال أن يعطيها من ماله ما تنجب به إذا شئت ذلك وكان لها
زوج محرم بحج بها أو خرجت مع نساء مسلمات

الاسلام لانه روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم
أن امرأة رفعت اليه
من محضها صبيا فقالت
يا رسول الله ألهذا حج
قال نعم ولك أجر (قال)
وإذا جعل له حجابا لحاج
إذا جامع أفسد حجه
(قال المزني) وكذلك
في معناه عندي بعيد
ويهدى (قال الشافعي)
وإذا أحرمت العبد بغير
أذن سيده أحييت أن
يدعه فإن لم يفعل فله
حبسه وفيه قولان
أحدهما تقوم الشاة
دراهم والدراهم طعاما
ثم يصوم عن كل مد يوما
ثم يحل والآ خر لا شيء
عليه حتى يعق فيكون

(باب المدة التي يلزم فيها الحج ولا يلزم)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا احتلم الغلام أو حاضت الجارية وإن لم يستكملوا خمس عشرة سنة أو أدامتكملا خمس عشرة سنة قبل البلوغ وهما غير مغلوبين على عقولهما وأجدا من مراكب أو بلا غامطيقان المركب غير محبوسين عن الحج عرض ولا سلطان ولا عدو وهما في الوقت الذي بلغا فيه قادران بوضع لو خرجا منه فسارا يسير الناس قدرا على الحج فقد وجب عليهما الحج فإن لم يفعلا حتى ماتا فقد لزماهما الحج وعليهما ما بينهما قادران عليه في وقت يجزى عنهما ولو مضى فيه حتى يقضى عنهما الحج وإن كانا موضع يعلمان أن لو خرجا عند بلوغهما لم يدركا الحج بعد دارهما أو دون الحج فلم يجز جالجه ولم يعشأ حتى أتى عليهما ما يجزى فالحج عليهما ومن لم يجب الحج عليه فبإدعائه وهو لو حج أجزاء لم يكن عليه قضاءه ولو كانا إذا بلغا فخر جاسيران سيرا ميانا بالسرا الناس في السرعة حتى يسيرا مسيرة يومين في سيرا العامة في يوم ومسيرة ثلاث في يومين لم يلزمهما عندي والله أعلم أن يسيرا يسيرا يخالف سيرا العامة فهذا كله لو فعلا كان حسنا ولو بلغا قائلين ثم لم يأت عليهما من خرج أهل بلادهما حتى غلب على عقولهما ولم ترجع إليهما عقولهما في وقت لو خرجا فيه أدركا محال يلزمهما أن يحج عنهما وإنما يلزمهما أن يحج عنهما إذا أتى عليهما وقت يعقلان فيه ثم لم تذهب عقولهما حتى أتى عليهما وقت لو خرجا فيه إلى الحج بلغاه فإن قال قائل ما فرق بين الغلوب على عقله وبين المغلوب بالمرض قيل الفرائض على الغلوب على عقله زائلة في مدته كلها والفرائض على الغلوب بالمرض العاقل على بدنه غير زائلة في مدته ولو حج المغلوب على عقله لم يجز عنه لا يجزى عمل على البدن لا يعقل عامله قياسا على قول الله عز وجل لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ولو حج العاقل المغلوب بالمرض أجزاء عنه ولو كان بلوغهما في عام جذب الأغلبي فيه على الناس خوف الهلكة بالعطش في سفر أهل ناحية هـ ما فيها أو لم يكن ما لا بد لهم منه من علف موجود فيه أو في خوف من غدر ولا يقوى جماعة حاج مصر هـ ما عليه أو اللصوص كذلك أشبه هذا والله أعلم أن يكون من أراد فيه الحج غير مستطيع له فيكون غير لازم له بأنه غير مستطيع فإن مات قبل أن يكتنه الحج بتغيره هذا لم يكن عليه حج وكذلك لو حج أول ما بلغ فأحصر بعد وقت فخرج وحل دون مكة ورجع فلم يكتنه الحج حتى يموت لم يكن عليه حج ولو كان ما وصفت من الحائل في البر وكان يقدر على الركوب في البحر فيكون له طريقا أحببت له ذلك ولا يبين لي أنه يجب عليه ركوب البحر للحج لأن الأغلب من ركوب البحر خوف الهلكة ولو بلغا مغلوبين على عقولهما فلم يبقا قائلين على ما مدهم يعقلان فيها ويحكمما الحج لم يكن عليهما وإذا بلغا معا فتعا الحج بعد وقتا لم يبق أهل ناحية هـ ما عاوا بين الحج ثم لم يأت عليهما مدهم وقت الحج يقدران هـ ما ولا غيرهما من أهل ناحيتهما فيه على الحج فلا حج عليهما ما يقضى عنهما إن ماتا قبل تحكما أو أحدهما من أهل ناحيتهما من الحج ولو حيل بينهما خاصة بحبس عدو أو سلطان أو غيره وكان غيرهما يقدر على الحج ثم ماتا ولم يجبا كان هذا من عليه الاستطاعة بغيرهما أو بقضى الحج عنهما وكذلك لو كان حبس ببلده أو في طريقه عرض أو زمن لا بعلة غيره وعاش حتى الحج غير صحيح ثم مات قبل أن يصح وجب عليه الحج وجماع هذا أن يكون البالغان إذا لم يقدر أبأى وجه ما كانت القدرة بأدائهما وهما قادران بأموالهما وفي ناحيتهما من يقدر على الحج غيرهما ثم ماتا قبل أن يجبا فقد لزماهما الحج إنما يكون غير لازم لهما إذا لم يقدر أحدهما من أهل ناحيتهما على الحج لبعض ما وصفت فإن قال قائل ما خالف بين هذا وبين المحصر بما ذكرنا من عدو وحدث قيل ذلك لا يجد السبل بنفسه إلى الحج ولا إلى أن يحج عنه غيره من ناحيته من قبل أن غيره في معناه في خوف العدو والهلكة بالجدب والزمن والمرض وإن كان معذورا بنفسه فقد يمكنه أن يحج عنه صحيح غيره . ومثل هذا أن يحبس سلطان عن حج أو لصوص وحده وغيره يقدر على الحج فيموت فعليه أن يحج عنه والشيوخ القائلون أن يهرب من العدو من هذين وقد وجب عليه أن يحج عنه إذا وجد من يحج عنه

عليه شاة (قال المزني)
أولى بقوله وأشبهه عندي
بذهب أن يحل ولا
يظلم مولا بغيره ومنع
خدمته فإذا أعتق
أهراق دمافي معناه
(قال الشافعي) ولو أذن
له أن يتبع فأعطاهما
لتمعه لم يجز عنه إلا
الصوم ما كان مملوكا
ويجزي أن يعطى عنه
ميتا كما يعطى عن ميت
قضاء لان النبي صلى الله
عليه وسلم أمر سعد أن
يتصدق عن أمه بعد
موتها

(باب هل له أن يحرم
بجنتين أو عشرين وما
يتعلق بذلك)

(قال الشافعي) من

(باب الاستطاعة بنفسه وغيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المنعمية بالجمع عن أيها دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قول الله من استطاع اليه سبيلا على معنيين أحدهما أن يستطيعه بنفسه وماله والآخر أن يجمع عنه نفسه بعارض كبر أو سقم أو فطرة خلقه لا يقدر معها على الثبوت على المركب ويكون من طبعه إذا أمر بالجمع عنه لما يثبت بطبعه إياه وهو واجبه وإما بغيره فيجب عليه أن يعطي إذا وجد أو يأمر إن أجمع وهذه إحدى الاستطاعتين وسواء في هذا الرجل يسلم ولا يقدر على الثبوت على المركب أو الصبي يبلغ كذا ليل أو العبد يهتق كذلك ويجب عليه أن يقدر على الثبوت على الحمل بلا ضمير وكان واجبه ألا يركب غيره وإن لم يثبت على غيره أن يركب الحمل أو ما أمكنه الثبوت عليه من المركب وإما كان واحدا من هؤلاء لا يجده عليه أو لا يملكه ولا يستطيع بالبدن ولا بالطاعة فلا يجمع عليه وجماع الطاعة التي توجب الجمع وتقريرها أنان أحدهما أن يأمر بقطاع بالمال والآخر أن يجمع ما لا يستاجر به من طبعه فتكون إحدى الطاعتين ولو تحمل في أجزاء عن وجوب أن يكون أعظم أجرا من يخلف ذلك عليه ولما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة أن تخرج عن أيها إذا سلم وهو لا يستسكن على الراحة فدل ذلك على أن عليه الفرض إذا كان مستطيعا بغيره إذا كان في هذه الحال والميت أولى أن يجوز الجمع عنه لأنه في أكثر من معنى هذا الذي لو تكلف الجمع بحال أجزاء والميت لا يكون فيه تكلف أبدا

(باب الحال التي يجوز أن يجمع فيها الرجل عن غيره) قال الشافعي رحمه الله تعالى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجمع الواجب أن يجمع المرء عن غيره فاحتمل القياس على هذا وجهين أحدهما أن الله تعالى فرض على خلقه فرضين أحدهما فرض على البدن والآخر فرض في المال فلما كان ما فرض الله على الأبدان عليها لا يتجاوزها مثل الصلاة والحل ودواها صا وغيرها ولا يصرف عنها إلى غير ما يحال وكان المريض يصلي كما رأى ويغلب على عقله فيرتفع عنه فرض الصلاة ويحبس المرأة فيرتفع عنها فرض الصلاة في وقت الغلبة على العقل والحيض ولا يجزئ المغاوب على عقله صلاة صلاها وهو مغاوب على عقله وكذلك الحائض لا تجزئها صلاة صلاها وهي حائض ولا يجب عليها أن يصلي عنهما غيرهما في الماهاتك فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة أن يجمع عن غيره حجة الإسلام كان هذا كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الإسلام وعمرته وكل ما وجب على المرء يجلبه على نفسه من حج وعمره وكان ما سوى هذا من حج تطوع أو عمره تطوع لا يجوز لأحد أن يجمع عن أحد ولا يجمع في حياته ولا بعد موته ومن قال هذا كان وجهه محتملا ولزمه أن يقول لو أوصى رجلا أن يجمع عنه تطوعا بطلت الوصية كالأوصى أن يصلي عنه بطلت الوصية ولزمه أن يقول إن حج أحد عن أحد بوصية فهي في ثلثه والإجارة عليه فأسد ثم يكون القول فيما أخذ من الإجارة على هذا واحدا من قولين أحدهما أن له أجر مثله وبذلك الفضل مما أخذ عليه ويلحق بالفضل إن كان نقصه كما يقول في كل إجارة فاسدة والآخر أن لا أجر له لأن عمله عن نفسه لا عن غيره والقول للثاني أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر المرء أن يجمع عن غيره في الواجب دل هذا على أن يكون الفرض على الأبدان من وجهين أحدهما لا يعمل المرء عن غيره مثل الصلاة ولا يعمل عنه غيره مثل الحل ودواها والآخر النسك من الحج والعمره فيكون المرء أن يعمل عنه غيره من تطوعا عنه أو واجبا عليه إذا صار في الحال التي لا يقدر فيها على الحج ولا ينسبه أن يكون له أن يتطوع عنه والمنطوع عنه يقدر على الحج لأن الحال التي أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بالجمع عنه هي الحال التي لا يقدر فيها على أن يجمع عن نفسه ولأنه لو تطوع عنه وهو يقدر على الحج لم يجمع عنه من حجة الإسلام فلما كان هو لو تطوع عن نفسه كانت حجة الإسلام وإن لم ينوها فتطوع عنه غيره لم يجمع عنه وقد ذهب عطاء مذهبنا بشبه أن يكون أراد أنه يجرى عنه أن يتطوع عنه بكل

أهل محبتين أو عمرتين معا أو يجمع ثم أدخل عليه حجة أخرى أو عمرتين معا أو يجمع ثم أدخل عليها أخرى فهو صحيح واحد وعمره واحدة ولا قضاء عليه ولا فدية (قال المزني) لا يفتلون أن يكون في حجتين أو حجة فإذا أجمعوا أنه لا يعمل عمل حجتين في حال ولا عمرتين ولا صومين في حال دل على أنه لا معنى إلا الواحدة منهما فبطلت الأخرى

(باب الإجارة على الجمع والوصية به)

(قال الشافعي) ولا يجوز أن يستأجر الرجل

نسلم من حج أو عمرة أن عملها مطلق أو غير مطلق وذلك أن سفیان أخبرنا عن يزيد بن مولى عطاء قال رعا
 أمرني عطاء أن أطوف عنه (قال الشافعي) فكأنه ذهب إلى أن الطواف من التسليم وأنه يجوز أن يعمل
 المرء من غيره في أي حال ما كان وليس نقول بهذا وقولنا لا يعمل أحد عن أحد إلا والمعلوم عنه غير مطلق
 العمل بكبر أو مرض لا يرجح أن يطبق بحال أو بعدموته وهذا أشبه بالسنة والمعقول لما وصفت من أنه لو
 تطوع عنه رجل والتطوع عنه يقدر على الحج لم يجز المحجوج عنه (قال) ومن ولد زمننا لا يستطيع أن يثبت
 على مركب محمل ولا غيره أو عرض ذلك له عند بلوغه أو كان عبد افتق أو كافرا فأسلم فأتى عليه مدة يمكنه
 فيها الحج حتى يصير هذه الحال وجب عليه أن يخرج من حج عنه بإجارة أو غير إجارة وإذا أمكنه مركب محمل
 أو (١) شجار أو غيره فعليه أن يخرج بدنه وإن لم يقدر على الثبوت على بعير أو دابة إلا في محل أو شجار وكيفما
 قدر على المركب وأي مركب قدر عليه فعليه أن يخرج بنفسه لا يجز به غيره (قال) ومن كان يصحاحه الحج
 فلم يخرج حتى عرض له هذا كان له أن يبعث من حج عنه لانه قد صار إلى الحال التي أذن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أن يخرج فيها ممن بلغها (قال) ولو كان به مرض يرجى البر منه لم أره أن يبعث أحدا يحج عنه حتى
 يبرأ فيخرج عن نفسه أو يهرم فيخرج عنه أو يموت فيخرج عنه بعد الموت فإن قال قائل ما الفرق بين هذا والمرضى
 الماضي وبين الهرم أو الزمن قيل لم يصبر أحد عاينه بعد هزم لا يحمله سقم غيره إلى القوة بقدر فاعلى المركب
 والأغلب من أهل الزمان أنهم سموا بالهرم وأما أهل السقم فتراهم كثيرا يعودون إلى الصحة (قال) ولو خرج رجل
 عن زمن ثم ذهبت زمانته ثم عاش مدة يمكنه فيها أن يخرج بنفسه كان عليه أن يخرج عن نفسه لا نائما إذا
 له على ظاهره أنه لا يقدر قلنا أمكنته المقدرة على الحج لم يكن له تركه وهو يقدر على أن يعمل بدنه والله أعلم
 (قال) ولو بعث السقيم رجلا يحج عنه فخرج عنه ثم برأ وعاش بعد البر مدة يمكنه أن يخرج فيها فلم يخرج حتى مات
 كان عليه الحج وكذلك الزمن والهرم (قال) والزمن الزمان التي لا يرجح البر منها والهرم في هذا المعنى ثم
 يفارقهم المرضى فلا نأمره أن يبعث أحدا يحج عنه ونأمر الهرم والزمن أن يبعث من يحج عنه فان بعث
 المريض من حج عنه ثم لم يبرأ حتى مات ففينا قولنا أحدهما أن لا يجزى عنه لانه قد بعث في الحال التي
 يس له أن يبعث فيها وهذا أصح القولين وبه أخذ والثاني أنها يجوز عنه لانه قد حج عنه حر بالغ وهو لا يطبق
 ثم لم يصبر إلى أن يقوى على الحج بعد أن حج عنه غيره فيخرج عن نفسه

(باب من ليس له أن يحج عن غيره)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج عن عطاء
 قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول لبيك عن فلان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إن كنت
 تحببت قلبك عن فلان والأفحج عن نفسك ثم أخرج عنه أخبرنا سفیان عن أيوب عن أبي قتادة قال سمع
 ابن عباس رجلا يقول لبيك عن شربة فقال ابن عباس ويحك وما شربة قال قد قرأته فقال أحببت
 عن نفسك فقال لا قال فأحج عن نفسك ثم أخرج عن شربة (قال الشافعي) وإذا أمر النبي صلى الله عليه
 وسلم الخشعة بالحج عن أي شافعي ذلك دلالة على ما وصفتنا من أنها إحدى الاستطاعتين وإذا أمرها بالحج عنه
 فكان في الحال التي أمر فيها بالحج عنه وكان كفضاء الدين عنه فاذن له أن يعمل بدنه في حاله فلا يجوز أن
 يعمل عنه غيره فيجزي عنه ويخالف الصلاة في هذا المعنى فسرأوه من حج عنه من ذى قرابة أو غيره وإذا أمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة تحج عن رجل وهما خشيعة أو أمة أو ذكوة إلا البوس فأنهما يختلفان
 في بعضه فالرجل أولى أن يجوز حججه عن الرجل والمرأة من المرأة عن الرجل وكل جائز مع ما روي عن طاوس
 وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم مما كتبنا مما استغنى فيه بنص الخبر ولو أن أمر المرأة بالحج عليه الحج إلا وهو
 غير مطلق بدنه لم يكن على أحد غيره واجبا أن يحج عنه وأحب إلى أن يحج عنه ذورجه وإن كان ليس

من يحج عنه إذا لم يقدر
 على مركب لضيقه
 أو كبره إلا بان يقول
 يحرم عنه من موضع كذا
 وكذا فان وقتله وقتا
 فأحرم قبله فقد زاده
 وإن تجاوزه قبل أن
 يحرم فرجع محرما
 أجزاء وإن لم يرجع
 فعليه دم من ماله ورد
 من الإجرة بقدر ما تركه
 وما وجب عليه من شيء
 يفعله فمن ماله دون مال
 المستأجر فان أفسد
 حبه أفسد إجارته وعليه
 الحج لما أفسد عن نفسه
 ولو لم يفسد فأت قبل
 أن يتم الحج فله بقدر
 عمله ولا يحرم عن
 رجل إلا من قد حج مرة

(١) شجار بوزن كتاب
 هو الهودج الصغير
 الذي يكنى واحدا فقط
 كذا في كتب اللغة كتبه
 مصححه

عليه أو يستأجر من يحج عنه من كان ولو كان فقيراً لا يقدر على زاد ومركب وإن كان بدنه صحيحاً فلم يزل كذلك حتى أسير قبل الحج عدة لوجه ففهم يدرك الحج ثم مات قبل أن يأتي عليه حج آخر لم يجب عليه حج يقضى ولو أسير في وقت لا يمكنه فيه الحج فأقام موسراً إلى أن يأتي عليه أشهر الحج ولم يدر الوقت الذي يخرج فيه أهل بلده لو أفاة الحج حتى صار لا يجد زاداً ولا مراكباً ثم مات قبل جده ذلك أو قبل حج آخر يوفيه لم يكن عليه حج إنما يكون عليه حج إذا أتى عليه وقت حج بعد بلوغ ومقدرة ثم لم يحج حتى يفوته الحج ولو كان موسراً محجوساً عن الحج وجب عليه أن يحج عن نفسه غيره أو يحج عنه بعد موته وهذا مكتوب في غير هذا الموضع

(باب الاجارة على الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى للرجل أن يستأجر الرجل يحج عنه إذا كان لا يقدر على المركب لضعفه وكان ذا مقدرة بماله ولوارثه بعده والاجارة على الحج جائزة حوازا على الاعمال سواء هل الاجارة أن شاء الله تعالى على البر خير منها على ما لا يرفيه وبأخذ من الاجارة ما أعطى وإن كثر كما يأخذها على غيره لا فرق بين ذلك ولو استأجر رجل رجلاً يحج عنه فمقرن عنه كان دم القرآن على الاجير وكان زاد المحجوج حج عنه خيراً لأنه قد جاء حج وادعه مرة ولو استأجر الرجل الرجل يحج عنه أو عن غيره فلا جارة حائرة والحج عنه من حيث شرط أن يحرم عنه ولا تجوز الاجارة على أن يقول يحج عنه من بلده كذا حتى يقول يحرم عنه من موضع كذا لأنه يجوز الاجرام من كل موضع فإذا لم يقل هذا فلا جارة بجهولة وإذا وقت له موضعاً يحرم منه فأحرمه له ثم مات فلا اجارة له في شيء من سفره وتجعل الاجارة له من حين أحرم من الميقات الذي وقت له إلى أن يكمل الحج فان أهل من وراء الميقات لم تحسب الاجارة الامن الميقات وان من الميقات غير محرم فمات قبل أن يحرم فلا اجارة له لأنه لم يعمل في الحج وان مات بعد ما أحرم من وراء الميقات حسبت له الاجارة من يوم أحرم من وراء الميقات ولم تحسب له من الميقات إذا لم يحرم منه لأنه ترك العمل فيه وان خرج للعج فترك الاجرام والتلبية وعمل على الحج ولم يعمل إذا قال لم أحرم بالحج وقال اعترت ولم أحج وقال استؤجرت على الحج فاعترت فلا شيء له وكذلك لو حج فأفسده لأنه ناله للاجارة بمطل لحق نفسه ولو استأجره ليحج عنه على أن يحرم من موضع فأحرم منه ثم مات في الطريق فله من الاجارة بقدر ما مضى من سفره أو استأجره على أن يهمل من وراء الميقات ففعل فقد قضى بعض ما استأجره عليه وإذا استأجره فاعلم عليه أن يحرم من الميقات واحرامه قبل الميقات تطوع ولو استأجره على أن يحج عنه من أين فاعترت عن نفسه ثم خرج إلى الميقات الذي استؤجر عليه فأهل حج عن الذي استأجره فلا يجزيه إذا أهل بالعمرة عن نفسه إلا أن يخرج إلى ميقات المستأجر الذي شرط أن يهمل منه فيمهل عنه بالحج منه وإن لم يفعل وأهل بالحج من دون الميقات فكان عليه أن يهمل فبلغ الميقات فأهل منه بالحج عنه أجزأ عنه والأهراق وما ذلك من ماله دون مال المستأجر ويرد من الاجارة بقدر ما نصيب ما بين الميقات والموضع الذي أحرم منه لأنه نهي من عمله نقصه ولا يحسب الدم على المستأجر لأنه يعمله كان ويجزئه الحج على كل حال شرط عليه أن يهمل من دون الميقات أو من وراء الميقات أو منه وكل شيء أخذته الاجير في الحج لم بأحرمه المستأجر مما يجب عليه فيه الفدية والفدية عليه في ماله دون مال المستأجر ولو أهل بالحج بعد العمرة عن نفسه من ميقات المستأجر عن المستأجر ثم مات قبل أن يقضى الحج كان له من الاجارة بقدر ما عمل من الحج وقد قبل لأجره إلا أن يكمل الحج ومن قال هذا القول قاله في الحاج عن الرجل لا يستوجب من الاجارة شيئاً إلا بكال الحج وهذا قول يتوجه والقياس القول الاول لأن لكل خطا من الاجارة ولو استأجره يحج عنه فأفسد الحج كان عليه أن يرد جميع ما استأجره وعلمه أن يقضى عن نفسه من قابل من قبل أنه لا يكون حاجاً عن غيره بخلافه فاسد وإذا صار الحج الفاسد عن نفسه فعليه أن يقضيه عن نفسه فلو حج عنه غيره كان عن نفسه ولو أخذ الاجارة على قضاء الحج الفاسد ردّها لأنها لا تكون عن غيره ولو كان إنما أصاب في الحج ما عليه

ولو أوصى أن يحج عنه وارث ولم يستأجر شيئاً حج عنه بأقل ما يوجد أحد يحج به فان لم يقبل حج عنه غيره ولو أوصى لرجل بمائة دينار يحج بها عنه فما زاد على أجر مثله فهو وصيته فان منع لم يحج عنه أحد إلا بأقل ما يوجد من يحج عنه

(باب جزاء الصيد)

(قال الشافعي) وعلى من قتل الصيد الجزاء إذا كان أَوْ خَطَا والكفارة فيه ما سواه لأن كلا ممنوع بحرمته وكان فيه الكفارة وقياس ما اختلفوا فيه من كفارة قتل المؤمن عدا على

ما أبجعوا عليه من
كفارة قتل الصيد عدا
(قال) والعامد أولى
بالكفارة في القياس من
الخطي

(باب كيفية الجزاء)

(قال الشافعي) قال
الله جل وعز فجزأه مثل
ما قتل من النعم (قال
الشافعي) والنعم الأبل
والبقر والغنم (قال) وما
أكل من الصيد صنفان
دواب وطائر فأصاب

(١) قوله وعلى المستأجر
دم القرآن كذا في النسخ
وان كسرت جيم المستأجر
فالحكم بخالف لما تقدم
في مثل هذا الفرع أول
الباب من أن دم القرآن
على الاجير ومخالف
أيضا للكلية السابقة وهي
قوله وكل شيء أحسنه
الاجير في الحج لم يأمر به
المستأجر مما يجب عليه
فيه الفدية فالفدية عليه
في ماله دون مال المستأجر

اه فتعين فتح جيم
المستأجر الآن يكون
محرفا عن الاجير كتبه
معجمه
(٢) قوله اذا أنزلت
الح كذا في النسخ
وانظر كتبه معجمه

فيه الفدية مما لا يفسد الحج كانت عليه الفدية فيما أصاب والاجارة ولو استأجره للحج فاحصر بعد وفاته
الحج ثم دخل فطاف وسعى وحلق ان له من الاجارة بقدر ما بين أن أهل من المقات إلى بلوغه الموضع الذي
حبس فيه في سفره لان ذلك ما بلغ من سفره في حجه الذي له الاجارة حتى صار غير حاج وانما أخذ الاجارة على
الحج وصار يخرج من الاحرام بل ليس من على الحج ولو استأجر رجل رجلا على أن يحج عنه فاعتمر عن نفسه
ثم أراد الحج عن المستأجر خرج المقات المحجوج عنه فأهل عنه منه لا يجزئه غير ذلك فان لم يفعل أهرق
دما ولو استأجر رجل رجلا يحج عن رجل فاعتمر عن نفسه ثم خرج إلى مقات المحجوج عنه الذي شرط أن
يهل عنه منه ان كان المقات الذي وقتله بعينه فأهل بالحج عنه أجزاء عن المحجوج عنه فان ترك ميقاته
وأحرم من مكة أجزاء الحج وكان عليه دم لترك ميقاته من ماله ورجع عليه مما استؤجر به بقدر ما ترك مما بين
المقات ومكة ولو استأجره على أن يتنعم عنه فأفرد أجزاء الحج عنه ورجع بقدر حصص العمرة من الاجارة لانه
استأجره على ملين فعل أحدهما ولو استأجره على أن يفرد فقرن عنه كان زاده عمرة (١) وعلى المستأجر
دم القرآن وهو كرجل استؤجر أن يعمل عملا فعمله وزاد آخر عمه فلا شيء له في زيادة العمرة لانه متطوع بها
ولو استأجره على أن يقرن عنه فأفرد الحج أجزاء الحج وجوبه بغيره يعتمر عنه ان كانت العمرة الواجبة ورجع
عليه بقدر حصص العمرة من الاجارة لانه استأجره على ملين فعل أحدهما ولو استأجره على أن يحج عنه فأهل
بعمرة عن نفسه وجن عن المستأجر جميع الاجارة من قبل أن يسفرهما وعلمهما واحد وأنه لا يخرج من
العمرة إلى الحج ولا يأتي بعمل الحج دون العمرة لانه لا يكون له أن ينوي جامعا بين ملين أحدهما عن نفسه
والآخر عن غيره ولا يجوز أن يكونا معا بين المستأجر لانه نوى أحدهما عن نفسه فصارا معا عن نفسه لان
عمل نفسه أولى به من عمل غيره اذ لم يتغير عمل نفسه من عمل غيره ولو استأجر رجل رجلا يحج عن ميت
فأهل يحج عن ميت ثم نواه عن نفسه كان الحج عن الذي نوى الحج عنه وكان القول في الاجارة واحدا من
قولين أحدهما أنه مطلق لها تركه حقه فيما أو لا تركها له لان الحج عن غيره ولو استأجر رجلا رجلا
يحج عن أبيه سما فأهل بالحج عنهما معا كان مطلقا لاجارته وكان الحج عن نفسه لانه واحد منهما ولو
نوى الحج عن نفسه وعنهما وعن أحدهما كان عن نفسه وبطلت اجارته واذا مات الرجل وقد وجبت عليه
حجة الاسلام ولم يحج قط فمطلق متطوع قد حج حجة الاسلام بان يحج عنه في حج عنه ثم لم يكن لوصيه
أن يخرج من ماله شيئا ليحج عنه غيره ولا أن يعطي هذا شيئا يحج عنه لانه حج عنه متطوعا واذا أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم الخثعمية أن تحج عن أبيها ورجلا أن يحج عن أمه ورجلا أن يحج عن أبيه لنذر
نذره أبوه دل هذا دلالة بينة أنه يجوز أن تحرم المرأة عن الرجل ولو لم يكن فيه هذا كان أن يحرم الرجل عن
الرجل والرجل عن المرأة أولى من قبل أن الرجل أكمل احراما من المرأة واحرامه كاحرام الرجل فأى
رجل حج عن امرأة أو رجل أو امرأة حجت عن امرأة أو عن رجل أجزاء ذلك المحجوج عنه اذا كان الحاج قد
حج حجة الاسلام

(باب من أين نفقة من مات ولم يحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سبل بن خالد عن ابن جريج عن عطاء وطاوس أنهم قالوا لائحة الواجبة
من رأس المال (قال الشافعي) وقال غيرها لا يحج عنه الآن يوصى فان أوصى حج عنه من ثلثه اذا بلغ ذلك
الثالث وبدأ على الوصايا لانه لازم فان لم يوص لم يحج عنه من ثلث ولا من غيره وقال غيره (٢) اذا أنزلت الحج
عنه وصيه حاص أهل الوصايا ولم يبدأ على غيره من الوصايا ومن قال هذا فكان يبدأ بالعق بندا بالعق عليه
(قال) والقياس في هذا أن حجة الاسلام من رأس المال فمن قال هذا قضى أن يستأجر عنه بأقل ما يقدر
عليه وذلك أن يستأجر رجلا من أهل ميقاته وأقر به لتخفيف مؤنته ولا يستأجر رجلا من بلده اذا كان بلده

لا تطوف بالبيت قالت وخفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالقر أخبرنا سفيان قال حدثنا ابن طاوس وبراheim بن مبسر وهشام بن جبر سمعوا طائفا يقولون خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة لا يسمى سجاولا عمرة ينتظر القضاء فقل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة فأمر أصحابه من كان منهم أهل ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى ولكنني لبدت رأسي وسقت هدى فليس لي محل دون محل هدى فقام إليه سراقة بن مالك فقال يا رسول الله اقض لنا قضاء قوم كانوا ولدوا اليوم أعمرتنا هذه لعائنا هذا أم لا بد فقال لا بل لأبد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة قال ودخل على من النبي فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أهلت فقال أحدهما عن طائوس أهلال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الآخر ليس حج النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء ففقدوا الأحرام ليس على حج ولا عمرة ولا قرآن ينتظرون القضاء فقل القضاء على النبي صلى الله عليه وسلم فأمر من لا هدى معه أن يجعل أحرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعله حجا (قال الشافعي) ولي على وأبو موسى الأشعري باليمن وقال في تليتهما أهلالا كاهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرهما بالقام على أحرامهما فدل هذا على الفرق بين الأحرام والصلاة لأن الصلاة لا تجزئ عن أحد الأباين بنوي فريضة بعينها وكذلك الصوم ويجزئ بالسنة الأحرام فلما دلت السنة على أنه يجوز للرء أن يهل وإن لم يتوجه بعينه ويجزئ بحرام الرجل لا يعرفه دل على أنه إذا هل متطوعا ولم يحج حجة الفريضة كانت حجة الفريضة ولما كان هذا كان إذا هل بالجمع عن غيره ولم يهل بالجمع عن نفسه كانت الحجة عن نفسه وكان هذا معقولا في السنة من كثرة غيره وقد ذكرت فيه حديثنا منقطع عن النبي صلى الله عليه وسلم ورأيا لابن عباس رضي الله عنهما متصلا (قال) ولا يجوز أن يحج رجل عن رجل إلا بالجمع مسلم ولا يجوز أن يحج عنه عبد بالغ ولا حر غير بالغ إذا كان جهملا لأنفسهما لا يجزئ عنهما من حجة الإسلام لم يجز عن غيرهما والله أعلم (قال) وأمر الحج والعمرة سواء فيعتمر عن الرجل كما يحج عنه ولا يجزئ به أن يعتمر عنه إلا من اعتمر عن نفسه من بالغ حر مسلم (قال) ولو أن رجلا اعتمر عن نفسه ولم يحج فأمره رجل يحج عنه ويعتمر في حجه واعتمر أجزاء المعتمر عنه العمرة ولم تجز عنه الحجة وهكذا لو حج عن نفسه ولم يعتمر في حجه عن غيره واعتمر أجزاء المجموع عنه الحجة ولم تجز عنه العمرة ويجزئ به أي التمسكين كان العامل عمله عن نفسه ثم عمله عنه ولا يجزئ به التمسك الذي لم يعمل العامل عن نفسه وإذا كان من له أن يعتمر من يحج عنه ويعتمر أجزاءه أن يعتمر رجلا واحدا يقرن عنه وأجزاءه أن يعتمر اثنين مفترقين يحج هذا عنه ويعتمر هذا عنه وكذلك امرأتين أو امرأته ورجلا (قال) وهذا في فرض الحج والعمرة كما وصفت يجزئ رجلا أن يحج عن رجل وقد قبل إذا أجزأ في الفرض أجزاء أن يتنفل بالجمع عنه وقد قبل الحج الفرض فقط بالسنة ولا يحج عنه نافلة ولا يعتمر نافلة (قال الشافعي) ومن قال يحج المرء عن المرء متطوعا قال إذا كان أصل الحج مفارقا للصلاة والصوم وكان المرء يعمل عن المرء الحج فيجزئ عنه بعد موته وفي الحال التي لا يطبق فيها الحج فكذلك يعمل عنه متطوعا وهكذا أكل شيء من أمر التمسك أخبرنا ابن عيينة عن يزيد بن مولى عطاء قال رعا قال في عطاء طف عني (قال الشافعي) وقد يحتمل أن يقال لا يجوز أن يحج رجل عن رجل إلا بحجة الإسلام وعمرته ومن قال هذا قال الدلالة عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمر بالجمع عن الرجل في الحال التي لا يقدر فيها المجموع عنه أن يحج عن نفسه وأني لأعلم مخالفا في أن رجلا لو حج عن رجل يقدر على الحج لا يجزئ عنه من حجة الإسلام فإذا كان هذا عندهم هكذا دل على أنه إنما عذر في حال الضرورة بتأدية الفرض وما جاز في الضرورة دون غيرها لم يجز ما لم يكن ضروره مثله (قال الشافعي) ولو هل رجل يحج ففاته قبل طواف البيت وسعى بين الصفا والمروة ولم يجز عنه من حجة الإسلام لأنه لم يدر كما ولم تجز عنه من عمرة الإسلام ولا عمرة تدر عليه لأنها ليست بعمرة وإنما كان حجا لم يجز له أن يقيم عليه ولو جهن

بحفرة وهما لا يساويان
عناقا ولا بحفرة فدل ذلك
على أنهم تطروا إلى
أقرب ما يقتل من
الصيد بها بالبدل من
النعم لا بالقيمة ولو حكموا
بالقيمة لاختلفت
لاختلاف الأسعار
وتباينها في الأزمان وكل
دابة من الصيد لم نسماها
فقدناها قياسا على
ما سمي فسداه منها
لا يختلف ولا يفدى
الامن النعم وفي صغار
أولادها صغار أولاد
هذه وإذا أصاب صيدا
أعورا ومكسورا فداه
بمثلها والصحيح أحب
إلى وهو قول عطاء
(قال) ويفدى الذكر

أحدهما أنه حج سنة فلا بد من حج سنة غيرها والآخر أنه ليس له أن يقرب محرما بحج في غير أشهر الحج ولو أهل بالحج في غير أشهر الحج كان أهله عمة يحترق عنه من عمة الاسلام لأنه لا وجه للاهلال إلا بحج أو عمة فلما أهل في وقت كانت العمرة فيه مباحة والحج محظورا كان مهلا بعمة وليس هذا كالمهل بالحج والحج مباح له فيعمونه لأن ابتداء ذلك الحج كان مجاوبا ابتداء هذا الحج كان عمة وإذا أجزأت العمرة بلانسة لها أنها عمة أجزأت إذا أهل بحج وكان أهله عمة (قال الشافعي) والعمره لا تفوت من قبل أنها تصليح في كل شهر والحج يفوت من قبل أنه لا يصلح إلا في وقت واحد من السنة فلو أن رجلا أهل بالعمرة في عام فحسبه مرض أو خطأ عددا وغير ذلك ما خلا العدة وأقام حراما حتى يحل متى حل ولم تنفثه العمرة متى وصل إلى البيت فعمل عملها (قال) ولو حج رجل عن رجل بلا اجارة ثم أراد الاجارة لم يكن له وكان متطوعا عنه وأجزأت عنه حجة (قال) ولو استأجر رجل رجلا يعتمر عنه في شهر فاعتمر في غيره أو على أن يحج عنه في سنة فحج في غيرها كانت له الاجارة وكان مسيا بفعل (قال) ولا بأس بالاجارة على الحج وعلى العمرة وعلى الخبير كله وهي على عمل الخير أو جواز منها على ما ليس بخير ولا بر من المباح فان قال قائل ما ألح في جواز الاجارة على تعليم القرآن والخير قيل أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج رجلا امرأة بسورة من القرآن (قال) والشكاح لا يجوز إلا بجهة من الاجارات والأثمان

(باب الوصية بالحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل لم يحج أن يحج عنه وارث ولم يسم شيئا حج عنه الوارث بأقل ما يوجد به أحد يحج عنه فان لم يقبل ذلك فلا يزاد عليه ويحج عنه غيره بأقل ما يوجد من يحج عنه به من هو أمين على الحج (قال الشافعي) ولا يرث عن الوارث وصية بهذا أنما هذه اجارة ولكن لو قال أحموه بكذا البطل كل ما زاد على أقل ما يوجد به من يحج عنه فان قبل ذلك لم أحج عنه غيره (قال) ولو أوصى لغير وارث بمائة دينار يحج بها عنه فان حج فذلك له وما زاد على أجر مثله وصية فان امتنع لم يحج عنه أحد إلا بأقل ما يوجد به من يحج عنه ولو قال أحموه أحمي من رأى فلان بمائة دينار فرأى فلان أن يحج عنه وارثه لم يحج عنه الوارث إلا بأقل ما يوجد به من يحج عنه فان أبي قيل لفلان (١) رأى غير وارث فان فعل أجزأ ذلك وان لم يفعل أجزأت عنه رجلا بأقل ما يوجد به من يحج عنه (قال) ولو قال رجل أول واحد يحج عني فله مائة دينار فحج عنه غير وارث فله مائة دينار وان حج عنه وارث فله أقل ما يوجد به من يحج عنه وما زاد على ذلك مردود لأنها وصية لو ارث (قال) ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه أو يعتمر بمائة كان ذلك مالا من مال المستأجر إذا حج عنه أو اعتمر فان استأجره على أن يحج عنه فافسد الحج يقض ذلك عن الرجل الحج وكان عليه أن رد الاجارة كلها وكذلك لو أخطأ العدد ففاته الحج وكذلك الفساد في العمرة (قال) ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه أو يعتمر فاصطاد صيدا أو تطيب أو فعل في الحج والعمرة شيئا يجب فيه الفدية فدى ذلك من ماله وكأنت له الاجارة وأنظر إلى كل ما كان يكون حج له من نفسه فاضايعه وعليه فيه كفارة حج عن غيره جعلته فاضيا عن غيره وله الاجارة كاملة في ماله وعليه في ماله فدية كل ما أصاب (قال) وهكذا أولى الميت إذا استأجر رجلا يحج عن الميت لا يختلفان في شيء (قال) ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه فاعتمر أو يعتمر في رد الاجارة لان الحاج إذا انقصه وعليه في ماله دم القرآن (قال) ولو استأجره يحج عنه فاعتمر أو يعتمر في رد الاجارة لان الحاج إذا أمر أن يعتمر عن نفسه غير ما أمر به والحج غير العمرة والعمرة غير الحج (قال) ولو استأجره يحج عنه فاعتمر ثم عاد فحج عنه من ميقاته أجزأت عنه (قال) ولو اعتمر عن نفسه ثم أراد الحج عن غيره لم تكن حجة كاملة عن غيره إلا بان يخرج إلى ميقات المحجوج عنه يحج عنه من ميقاته فان ترك ذلك وجع من دون ميقاته أهرق

بالذكر والأنثى بالأنثى وقال في موضع آخر ويفدى بالأنثى أحب إلى وإن جرح طيبا فنفق من قيمته العشر فداه العشر من ثمن شاة وكذلك ان كان النقص أقل أو أكثر (قال المزني) عليه عشر الشاة أولى بأصله وإن قتل الصيد فان شاة جزاءه مثله وإن شاء قوم المثل دراهم ثم الدراهم طعما ثم تصدق به وإن شامصام عن كل مديوما ولا يجزئه أن يتصدق بشيء من الجزاء إلا بمكة أو بعمى فاما الصوم فحج شاة لانه لا منفعة فيه لمساكين الحرم وإن

(١) قوله رأى غير وارث كذا في النسخ ولعل هنا تحريفان النسخ ووجه الكلام روم غير وارث بصيغة الامر من رأى لحقيقته هاء السكت وقفا وخطأ لبقائه على حرف واحد كما هو معلوم من التصريف أي انظر غير وارث كبه

دما وأجزاء عنه (قال) ولو خرج رجل من جامع رجل فسلك غير طريق المخرج عنه وأتى على ميقات في طريقه غير ميقات الرجل فأهل منه ومضى على حجة أجزأت عنه حجة الاسلام إن شاء الله تعالى (قال) ويجزى الحاج عن الرجل أن ينوي الحج عنه عند إحرامه وإن لم يتكلم به أجزأته كما يجزى ذلك في نفسه والمتطوع بالحج عن الرجل كالمستأجر في كل أمر يجزى به في كل ما أجزأه في كل ويفسد عليه في كل ما أفسد عليه في كل الآن المتطوع لا برد اجارة لانه لم يأخذها (قال) ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه أو عن ميت حج ولم يكن حج عن نفسه أجزأت عنه ولم تجز عنه ما ورث الاجارة (قال) ولا بأس أن يستأجر الوصي الميت إذا لم يحج الميت بعض ورثة الميت عنه أو وصي بذلك الميت أو لم يوص ولا اجارة ليست بوصية منه وإن كان المستأجر وارثا أو غير وارث ففسوا ويحج عن الميت بالحجة والعمره الواجب أن أوصي بهما أو لم يوص كما يؤدى عنه الواجب عليه من الدين وإن لم يوص به (قال) ولو أوصي بثلاثة للحاج اخترت أن يعطاه فقراء الحاج ولا أعلم بحرم أن يعطاه غنى منهم (قال) ولو أوصي أن يحج عنه تطوعا فقبها قولان أحدهما أن ذلك جائز والآثر أن ذلك غير جائز كالووصي أن يستأجر عنه من يصلي عنه لم يجز ومن قال لا يجوز رد وصيته فقبها مبرأنا (قال) ولو قال رجل لرجل حج عن فلان الميت بنفقته دفع إليه النفقة أو لم يدفعها كان هذا غير جائز لأن هذه أجرة غير معلومة فإن حج أجزأت عنه وله أجرة مثله وسواء كان المستأجر وارثا أو غير وارث أو وصي بذلك الميت أو لم يوص به غير أنه إن أوصي بذلك الوارث لم يجز أن يعطى من الاجارة ما زاد على أجرة مثله من الفضل لأن المحاباة وصية والوصية لا تجوز لوارث

(باب ما يؤدى عن الرجل البالغ الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وصل الرجل المسلم الحر البالغ إلى أن يحج أجزأت عنه حجة الاسلام وإن كان ممن لا مقدرة بذات يده فحج ماشيا فهو محسن بتكفئه شيئا له الرخصة في تركه وحج في حين يكون عمله مؤديا عنه وكذلك أجزأ نفسه من رجل يخدمه وحج أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن رجلا سأل ابن عباس فقال أجزأ نفسي من هؤلاء القوم فأئس منهم المناسك هل يجزئني فقال ابن عباس نعم وأئس لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب (قال) وكذلك لو حج وغيره بكفئه مؤثته لانه حاج في هذه الحالات عن نفسه لاعتن غيره (قال) وكذلك لو حج في عام أخطأ الناس فيه يوم عرفة لأن حجهم يوم يحجون كما فطرهم يوم يفترون وأخطأهم يوم يفتنون لأنهم إنما كفوا الظاهر فيما يغيب عنهم فيما بينهم وبين الله عز وجل وهكذا لأصاب رجل أهله بعد الحج والحلاق كانت عليه بدنة وكان حجة تاما وهكذا لو دخل عرفة بعد الزوال وخرج منها قبل مغيب الشمس أجزأت عنه حجه وأهراق دما وهكذا أكل ما فعل مما ليس له في إحرامه غير الجماع كفروا أجزأت عنه من حجة الاسلام

(باب حج الصبي يبلغ والمملوك يعتق والذي يسلم)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا بلغ غلام أو عتق مملوك أو أسلم كافر بعرفة أو مزدلفة فأحرم أي هؤلاء صار إلى هذه الحال بالحج ثم وافى عرفة قبل طلوع الفجر من ليلة المزدلفة واقفا أو غير واقف فقد أدرك الحج وأجزأته من حجة الاسلام وعده دم ترك الميقات ولو أحرم العبد والغلام الذي لم يبلغ بالحج ينوي بأن يحرمهما فرض الحج والتأفلة أو لانية لهما ثم عتق هذا أو بلغ هذا قبل عرفة أو بعرفة أو عز دلفة أو أين كانا فرجعا إلى عرفة بعد البلوغ والعتق أجزأت عنهم من حجة الاسلام ولو احتاطا بأن يري قداما كان أحب إلى ولا يبين لي أن يكون ذلك عليهما وأما الكافر فلو أحرم من ميقاته ثم أسلم بعرفة لم يكن له بمن دم بهريقه

أكل من لحمه فلا جزاء عليه الا في قتله أو جرحه ولودل على صيد كان مسيا ولا جزاء عليه كالو أمر يقتل مسلم لم يقتص منه وكان مسيا ومن قطع من شجر الحرم شيئا جزاء محرما كان أو حلالا في الشجر الصغيرة شاة وفي الكبيرة بقرة وذكروا هذا عن ابن الزبير وعطاء (قال) وسواء ما قتل في الحرم أو في الاحرام مفردا كان أو قارنا فجزا واحد ولو اشتركوا في قتل صيد لم يكن عليهم الاجزاء واحد وهو قول ابن عمر وما قتل من الصيد لإنسان فعليه جزاؤه

لان احرامه ليس باحرام ولو اذن الرجل لعبده فاهل بالجمع ثم افسده قبل عرفة ثم عتق فوافى عرفة لم تجز عنه
 من حجة الاسلام لانه قد كان يجب عليه تمامها لانه احرأ باذن أهله وهي تجوز له وان لم تجز عنه من حجة
 الاسلام فاذا افسدها مضى فيها فاسدة وعليه قضاءها ويهدى بدنة ثم اذا قضاها فاقضاءه عنه يجز به من
 حجة الاسلام (قال الشافعي) في الغلام المراهق لم يبلغ يهل بالجمع ثم يصيب امرأته قبل عرفة ثم يحتلم بعرفة
 يضي في حجه ولا يرى هذه الحجة تجزئه عنه من حجة الاسلام من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جعل
 له حجا فالحاج اذا جامع افسد وعليه البدل وبدنة فاذا جاء ببدل وبدنة اجزأت عنه من حجة الاسلام (قال)
 ولو اهل ذمى أو كافر ما كان هذا حج ثم جامع ثم أسلم قبل عرفة وبعد الجماع فجدد احراما من الميقات أو دونه
 وأهراق ما تركه الميقات اجزأت عنه من حجة الاسلام لانه لا يكون مفسدا في حال الشرك لانه كان غير
 محرم فان قال قائل فاذا زعمت أنه كان في احرامه غير محرم أمكان الفرض عنه موضوعا قيل لا بل كان
 عليه وعلى كل أحد أن يؤمن بالله عز وجل ورسوله ويؤدى الفرائض التي أنزلها الله تبارك وتعالى على نبيه
 غير أن السنة تدل وما لم أعلم المسلمين اختلفوا فيه أن كل كافر أسلم انتدب الفرائض من بهم أسلم ولم يؤمر باعادة
 ما فرط فيه في الشرك منها وان الاسلام يهدم ما قبله اذا أسلم ثم استقام فلما كان انما استأنف الاعمال ولا
 يكون عاملا عما لا يكتب له الا بعد الاسلام كان ما كان غير مكتوب له من احرامه ليس احراما وان عمل يكتب
 للعبد البالغ واذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصعبة حج في ذلك دلالة على أنه حاج وان حجه ان
 شاء الله تعالى مكتوب له

(باب الرجل ينذر الحج والعمرة)

(قال الشافعي) فمن أوجب على نفسه حجاً أو عمرة بنذر حج أو أوعبره بريد قضاء حجه أو عمرته الى يدرك كان حجه
 وعمرته التي نوى بها قضاء النذر حجة الاسلام وعمرته ثم كان عليه قضاء حجة النذر بعد ذلك (قال الشافعي)
 فاذا مات ولم يقض النذر ولا الواجب قضى عنه الواجب أو لافان كان في ماله سعة أو كان له من يحج عنه قضى
 النذر عنه بعده (قال الشافعي) وان حج عنه رجل باجارة أو تطوع بنوى عنه قضاء النذر كان الحج الواجب
 عليه ثم قضى عنه النذر بعده اذا كان احرام غيره عنه اذا أراد تأدية الفرض عنه يقوم مقام احرام
 نفسه عنه في الاداء عنه فكذلك هو في النذر عنه والله أعلم ولو حج عنه رجلان هذا الفرض وهذا النذر كان
 أحب الي وأجزأ عنه

(باب الخلاف في هذا الباب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد سألنا بعض الناس في هذا الباب فقال نحن نوافقك على أن الرجل اذا حج
 تطوعاً أو بغير نية كان ذلك عندنا حجة الاسلام لا تارة والقياس فيه ولأن التطوع ليس واجب عليه أفرأيت
 الواجب عليه من النذور كان واجبا (١) وفرض الحج التطوع واجبا فكيف زعمت أنه اذا نوى النذر وهو
 واجب كان الحج الواجب كما قلته في التطوع والنذر غير تطوع فقلت له زعمت به اذا كان مستطيعا من حين
 يبلغ الى أن يموت فلم يكن وقت حج يأتي عليه الا وفرض الحج لازم بلائشي الزمه نفسه ولم يكن النذر لازما له الا
 بعد ايجابه فكان في نفسه بمعنى من حج تطوعا وكان الواجب بكل حال أولى أن يكون المقدم من الذي لم يجب
 الا بايجابه على نفسه فان قال ما يشبه النذر من النافلة قيل له اذا دخل فيه بعد حج الاسلام وجب عليه أن
 يتم ولكنه لما كان اذا دخل فيه كان في حكمه في أنه يمه كتمدي حج الاسلام ينوبه كان دخوله فيه لم يوجب
 عليه انما أوجب على نفسه فريضته عليه وغيره لو أوجب عليه فآمره بالمرج منه كما أمره بالمرج من الحج
 بالطواف وأمره بقضائه فقال فانك رويت أن ابن عباس وابن عمر سألوا فقال أحدهما قضيت بما ورث الكعبة

للساكن وقيمته لصاحبه
 ولو جاز اذا تحول حال
 الصيد من التوحش
 الى الاستئناس أن يصير
 حكمه حكم الانيس جاز
 أن يضي به ويجزى به
 ما قتل من الصيد واذا
 توحش الانيس من
 البقر والابل أن يكون
 صيدا يجزى به المحرم ولا
 يضي به ولكن كل على
 أصله وما أصاب من
 الصيد فداء الى أن يخرج
 من احرامه ونخروجه من
 العمرة بالطواف
 والسعي والحلاق
 ونخروجه من الحج بخروجه من
 الاول الرمي والحلاق
 وهكذا الوطاف بعد عرفة
 وحلق وان لم يرم فقد

(١) قوله وفرض الحج
 التطوع كذا في النسخ
 ولعل لفظ التطوع هنا
 من زيادة الناسخ كتبه
 مصححه

لم نذكرها فجاء قضاء النذر واجل المكتوب وقال الآخر هذه حجة الاسلام فليتمس وفاء النذر فقلت فانت
تخالفهما جميعا تزعم أن هذا النذر وعليه حجة الاسلام فكيف تخبر عا تخالف قال وأنت تخالف أحدهما
فقلت ان خالفته خالفته بمعنى السنة وأوافق الآخر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد
ابن سالم عن الثوري عن زيد بن جبير قال إني لعند عبد الله بن عمر إذ سئل عن هذه فقال هذه حجة الاسلام فليتمس
أن يقضى نذره (قال الشافعي) ولم نر عجلين وجبا عليه فلم يكن له ترك واحد منهما على الابتداء يجزى
عنه أن يأتي بأحدهما فنقول هذا في الحج ينذره الرجل وعليه حجة الاسلام فان كان قضى حجة الاسلام وبقي
عليه حجة نذره فحج متطوعا فهو حجة النذر ولا يتطوع بحج وعليه حج واجب وإذا أجزأ التطوع من الحجة
المكتوبة لا تأبى ما تطوع به هو الواجب عليه من الفرض فكذلك إذا تطوع وعليه واجب من نذر
لا فرق بين ذلك

خرج من الاحرام فان
أصاب بعد ذلك صيدا
في الحل فليس عليه شيء

(باب جزاء الطائر)

(باب هل تجب العمرة وجوب الحج)

(قال الشافعي) والطارئ
صفتان حمام وغير حمام
فما كان منها جاسما ففقيه
شاة اتباع العمرة وعثمان
وابن عباس ونافع بن عبد
الحريث وابن عمر وعاصم
ابن عمر وسعيد بن
المسيب (قال) وهذا إذا
أصيب بكرة أو أصابه
المحرم قال عطاء في
القمرى والديسى شاة
(قال) وكل ما عب وهدر
فهو حمام وفيه شاة وما سواه
من الطير ففيه قيمته في
المسكان الذي أصيب
فيه وقال عمر لكعب في
جرادتين ما جعلت في

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وأتموا الحج والعمرة لله فاختلف الناس في العمرة فقال
بعض المشرقين العمرة تطوع وقاله سعيد بن سالم واحتج بأن سفيان الثوري أخبر عن معاوية بن اسحق عن
أبي صالح الحنفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحج جهاد والعمرة تطوع فقلت له أثبت مثل هذا
عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو منقطع وهو وإن لم تثبت به الحجة فان عتقتا في أنها تطوع أن الله
عز وجل يقول والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ولم يذكر في الموضع الذي بين فيه الإيجاب الحج
إيجاب العمرة وأنا لم نعلم أحدا من المسلمين أمر بقضاء العمرة عن ميت فقلت له قد يحتل قول الله عز وجل
وأتموا الحج والعمرة لله أن يكون فرضهما معا وفرضه إذا كان في موضع واحد ثبت ثبوته في مواضع كثيرة
كقوله تعالى أقيموا الصلاة وآؤا الزكاة ثم قال ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فذكرها مرة مع
الصلاة وأفراد الصلاة مرة أخرى دونها فلم يمنع ذلك الزكاة أن تثبت وليس لك حجة في قولك لا نعلم أحدا أمر
بقضاء العمرة عن ميت إلا عليك مثلها لمن أوجب العمرة بأن يقول ولا نعلم من السلف أحدا ثبت عنه أنه قال
لا تقضى عمرة عن ميت ولا هي تطوع كما قلت فان كان لا نعلم لك حجة كان قول من أوجب العمرة لا نعلم أحدا
من السلف ثبت عنه أنه قال هي تطوع وأن لا تقضى عن ميت حجة عليك (قال) ومن ذهب هذا المذهب أشبه
أن يتأول الآية وأتموا الحج والعمرة لله إذا دخلتم فيها وقال بعض أصحابنا العمرة سنة لا نعلم أحدا رخص في
تركها (قال) وهذا قول يحتمل إيجابها أن كان يريد أن الآية تحتل إيجابها وإن ابن عباس ذهب إلى إيجابها
ولم يخالفه غيره من الأئمة يحتمل تأكيدها لا إيجابها (قال الشافعي) والذي هو أشبه بظاهر القرآن وأولى
بأهل العلم عندي وأسأل الله التوفيق أن تكون العمرة واجبة فان الله عز وجل قرنهما مع الحج فقال
وأتموا الحج والعمرة لله فان أحسرتما فالستيسر من الهدى وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر قبل أن
يحج وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ستر أحرماها وانخرج منها بطواف وحلاق ومبقات وفي الحج زيادة
عمل على العمرة فظاهر القرآن أولى إذا لم يكن دلالة على أنه باطن دون ظاهر ومع ذلك قول ابن عباس وغيره
أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أنه قال والذي نفسي بيده إنها القرية ينتهي كتاب
الله وأتموا الحج والعمرة لله أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء أنه قال ليس من خلق الله تعالى أحد
الأو عليه حجة وعمرة واجبتان (قال الشافعي) وقاله غيره من مكيناه وهو قول الأكثر منهم (قال الشافعي)
قال الله تبارك وتعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قران
العمرة مع الحج هديا ولو كان أصل العمرة تطوعا أشبه أن لا يكون لاحدا من قرن العمرة مع الحج لأن أحدا
لا يدخل في نافله فراضحتي يخرج من أحدهما قبل الدخول في الآخر وقد يدخل في أربع ركعات وأكثر

نافله قبل أن يفصل بينهما بسلام وليس ذلك في مكتوبة ونافله من الصلاة فأشبه أن لا يلزمه بالتمتع أو القرآن هدى إذا كان أصل العمرة تطوعا بكل حال لان حكمه لا يكون الا تطوعا بحال غير حكمه ما يكون فرضا في حال (قال الشافعي) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سألته عن الطبيب والشاب افعل في عمرتك ما كنت فاعلا في حجتك (أخبرنا) مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي بكر أن في الكتاب الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم ان الهرة هي الحج الاصغر قال ابن جريج ولم يحدثني عبد الله بن أبي بكر عن كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم شيئا الا قلت له أفي شك أنتم من أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا (قال الشافعي) فان قال قائل فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم امرأه أن تقضي الحج عن أبيها ولم يحفظ عنه أن تقضي العمرة عنه قيل له ان شاء الله قديكون في الحديث فيحفظ بعضه دون بعض ويحفظ كله فيؤدي بعضه دون بعض ويحب عيا سئل عنه ويستغنى أيضا بان يعلم أن الحج اذا قضى عنه فبيل العمرة سبيله فان قال قائل وما يشبه ما قلت قيل روى عنه طلبة أنه سئل عن الاسلام فقال خمس صلوات في اليوم والليلة وذكر الصيام ولم يذكر حجا ولا عمرة من الاسلام وغير هذا ما يشبهه هذا والله أعلم فان قال قائل ما وجه هذا قيل له ما وصفت من أن يكون في الخير فيؤدي بعضه دون بعض أو يحفظ بعضه دون بعض أو يكتفي بعلم السائل أو يكتفي بالجواب عن المسئلة ثم يعلم السائل بعد ولا يؤدي ذلك في مسئلة السائل ويؤدي في غيره (قال) واذا أفرد العمرة فالمبقيات لها كالمبقيات في الحج والعمرة في كل شهر من السنة كلها الا انتهى الحرم بالحج يعترف في أيام التشريق لانه معكوف على عمل الحج ولا يخرج منه الى الاحرام حتى يفرغ من جميع عمل الاحرام الذي أفرد (قال الشافعي) ولولم يحج رجل فتوفي العمرة حتى تمضي أيام التشريق كان وجهها وان لم يفعل فجاز له لانه في غير احرام غنعه به من غيره لاحرام غيره (قال الشافعي) ويجزيه أن يقرن الحج مع العمرة ويحزيه من العمرة الواجبة عليه ويهرق دما فياساعلى قول الله عز وجل فنمتع بالعمرة الى الحج فاستيسر من الهدى فالقارن أخف حالا من المتمتع المتع انما أدخل عمرة فوصل بها بحاجا فسقط عنه مبقيات الحج وقد سقط عن هذا وأدخل العمرة في أيام الحج وقد أدخلها القارن وزاد المتمتع أن تمتع بالاحلال من العمرة الى احرام الحج ولا يكون المتمتع في أكثر من حال القارن فيما يجب عليه من الهدى (قال) وتحزي العمرة قبل الحج والحج قبل العمرة من الواجبة عليه (قال) واذا اعتبر قبل الحج ثم أقام بمكة حتى ينشئ الحج أنشأه من مكة لامن الميقات (قال) وان أفرد الحج فأراد العمرة بعدا للحج خرج من الحرم ثم أهل من أين شاء وسقط عنه باحرامه بالحج من الميقات الميقات فاحرم بهامن أقرب المواضع من ميقاتها ولا ميقات لها دون الحل كما سقط ميقات الحج اذا قدم العمرة قبله لدخول أحد مما في الآخر وأحب الى أن يعتمر من الجعرانة لان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر منها فان أخطأه ذلك اعتمر من التنعيم لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر عائشة أن تعتمر منها وهي أقرب الحل الى البيت فان أخطأه ذلك اعتمر من المدينة لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد المدخل لعمرة منها أخبرنا ابن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت عمرو بن أوس الثقفي يقول أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يردف عائشة فيعمرهما من التنعيم (قال الشافعي) وعائشة كانت قارئة فقصت الحج والعمرة الواجبتين عليها وأحب أن تنصرف بعمرة غير مقرونة بحج فسألت ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمره بأمرها فكانت لها نافلة خيرا وقد كانت دخلت مكة باحرام فلم يكن عليها رجوع الى الميقات أخبرنا سفيان بن عيينة عن اسمعيل بن أمية عن مزاحم عن عبد العزيز بن عبد الله بن خالد عن (١) محرز الكعبي أو محرز أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من الجعرانة ليل فاعتمر وأصبح بها كبائت أخبرنا مسلم عن ابن جريج هذا الحديث بهذا الاسناد وقال ابن جريج هو محرز (قال الشافعي) وأصاب ابن جريج لان ولده عندنا يقول بنو محرز أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أن

نفسك قال درهمين قال
يج درهمان خير من مائة
جراة افعل ما جعلت في
نفسك وروى عنه أنه
قال في جراة تمره وقال
ابن عباس في جراة
تصدق بقبضة طعام
وليا أخذن بقبضة
جرات فدل ذلك على
أنهما رأيا في ذلك القيمة
فأمر بالاحتياط وما
كان من بيض طير
يؤكل في كل قبضة
قيمتها وان كان فيها فرخ
فقيمتها في الموضع الذي
أصابه فيه ولا يأكلها
محرم لانهم الصيد
وقد يكون فيها صيد
(قال) وان تنفطرا
فعلبه بقدر ما نقص

(١) قوله محرز الكعبي
أو محرز كذا في النسخ
واقطروا الفسوق بين
الموضعين وما الذي
أصاب فيه ابن جريج
والذي في المسند
والخلاصة أنه محرز
بهمتين قبل المحجة
بدون شك في الضبط
فقرر المقام كتبه معصمه

التف فان تلف بعد

فالا حياط أن يغديه
والقياس أن لا شيء
عليه اذا كان ممسكا
حتى يعلم أنه مات من
نتفه فان كان غير ممسك
حبسه وألفه وسقاه
حتى يصير ممسكا وقد ي
مانع من التف منه
وكذلك لو كسره بخبره
فصار أعرج لا يمتنع فداه
كاملا

(باب ما يحل للمحرم
قتله)

قال الشافعي والمحرم

(١) قوله من نذروا
أوجبه تبر كذا في النسخ
وفي بعضها أو أوجبه
بسنذروا على كل حال
فالعبرة لا تلحق من
تحرير فأنظر وحرر
كتبه معصية

(٢) قوله وكان مهلا كذا
في النسخ بالافراد فيه
وفيما بعده ولعل معناه
وكان كل منهم مهلا الخ
فأنظر كتبه معصية

(٣) اذا حرم رأسه أي
أسود بعد الخلق بنات
شعره والمعنى أنه كان
لا يؤخر العمرة الى المحرم
واتما كان يخرج الى
المقات ويعتري ذى
الحجة كذا في النهاية
كتبه معصية

النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة بكفيل لحجك وعمرتك (أخبرنا)
سفيان عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وربما قال سفيان عن عطاء عن
عائشة وربما قال ابن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة (قال الشافعي) فمأشئة كانت قارئة في ذى الحجة
ثم اعتبرت بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأعمالها بعد الحج فكانت لها عمرتان في شهر ورسول الله صلى الله
عليه وسلم اعتقر قبل الجعرة مرة القضيصة فكان متطوعا بعمره والجعرة فكان وان دخل مكة عام الفتح بغير
احرام الحرب فلبست عمرته من الجعرة قضاء ولكنها تطوع والمتطوع بتطوع بالعمره من حيث شاء خارجا
من الحرم (قال الشافعي) ولو لأهل رجل بجمع ففاته خرج من حجه بعمل عمره وكان عليه حج قابل والهدى
ولم تجز هذه عنه من حجة ولا عمره واجبة عليه لانه انما خرج من الحج بعمل العمرة لانه ابتداء عمره فتجزي
عنه من عمره واجبة عليه

(باب الوقت الذي تجوز فيه العمرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز أن يهل الرجل بعمره في السنة كلها يوم عرفه وأيام منى وغيرها من
السنة اذ لم يكن حاجا ولم يطعم بأدراك الحج وان طمع بأدراك الحج أحببت له أن يكون أهلا له بجمع دون عمره
أو جمع مع عمره وان لم يفعل واعتبر جازات العمرة وأجزأت عنه عمره الاسلام وعمره ان كان أوجها على نفسه
(١) من نذروا وأوجبه تبرأ واعتبر عن غيره (قال الشافعي) فان قال قائل وكيف يجوز أن تكون العمرة في
أيام الحج قيل قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة فأدخلت الحج على العبرة فوافقت عرفه ومضى حاجه
معتبرا والعمره لها متقدمة وقد أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه هبار بن الأسود بأبواب الانصارى في يوم
النحر (٢) وكان مهلا بالحج أن يطوف ويسعى ويحلق ويحل فهذا عمل عمره ان فاته الحج فان أعظم الايام حرمة
أولاهان ينسلك فيها لله تعالى (قال الشافعي) ولا وجه لان ينسب أحدان بغير يوم عرفه ولا ليلتي منى الا
أن يكون حاجا فلا يدخل العمرة على الحج ولا يعتبر حتى يكمل عمل الحج كله لانه معكوف بنى على عمل من عمل
الحج من الرمي والاقامة بنى طاف للزيارة ولم يطف فان اعتبر وهو في بقية من احرام حجه أو خارجا من احرام
حجه وهو مقیم على عمل من عمل حجه فلا عرفته ولا فدية عليه لانه أهل بالعمره في وقت لم يكن له أن يهل بها فيه
(قال الشافعي) والعمره في السنة كلها فلا بأس بأن يعتبر الرجل في السنة مرارا وهذا قول العامة من المكين
وأهل البلدان غير أن قائلين كره العمرة في السنة الامرة واحدة واذا كانت العمرة تبطل في
كل شهر فلا تشبه الحج الذي لا يصلح الا في يوم من شهر بعينه ان لم يدرك فيه الحج فأتى الى قابل فلا يجوز أن تقاس
عليه وهي تختلف في هذا كله فان قال قائل ما دل على ما وصفت قيل له عائشة ممن لم يكن معه هدى وعن
دخل في أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون احرامه عمره ففعلت فلم تقدر على الطواف لظمت فأمرها
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تهل بالحج فكانت قارئة وكانت عمرتها في ذى الحجة ثم سأته أن يعمرها فأمرها
في ذى الحجة فكانت هذه عمرتين في شهر فكيف ينكر أحد بعد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعمرتين في شهر
يزعم أن لا تكون في السنة الامرة أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي حسين عن بعض ولد أنس بن مالك قال كنا
مع أنس بن مالك بمكة فكان (٣) اذا حرم رأسه خرج فاعتبر أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال في كل شهر عمره أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب
أن عائشة اعتبرت في سنة مرتين مرة من ذى الحليفة ومرة من الحفة أخبرنا سفيان عن صدقة بن يسار عن
القاسم بن محمد أن عائشة أم المؤمنين ذوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتبرت في سنة مرتين قال صدقة فقلت
هل غاب ذلك عنها أحد فقال سبحان الله أم المؤمنين فاستحييت أخبرنا أنس بن عباس عن موسى بن
عبسة عن نافع قال اعتبر عبد الله بن عمر أمهما في عهد ابن الزبير مرتين في كل عام أخبرنا عبد الوهاب

ابن عبد المجيد عن حبيب المعلم قال سئل عطاء عن العمرة في كل شهر (١) قال نعم (قال الشافعي) وفيما وصفت من عمرة عائشة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وغيره في ذي الحجة وفي أنه اعتمر في أشهر الحج بيان أن العمرة تجوز في زمان الحج وغيره وإذا جازت في شهر مرتين بأمر النبي صلى الله عليه وسلم زالت معنى الحج الذي لا يكون في السنة الأمرة واحدة وصحلت في كل شهر وحين أراد صاحبها إلا أن يكون محرماً بغيره من حج أو عمرة فلا يدخل إحراماً بغيره عليه قبل أن يكمله (قال الشافعي) وإذا أهل رجل بعمرة كان له أن يدخل الحج على العمرة ما لم يدخل في الطواف بالبيت فإذا دخل فيه فليس له أن يدخل عليه الحج ولو فعل لم يلزمه حج لأنه يعمل في الخروج من عمرته في وقت ليس له ادخال الحج فيه على عمل العمرة ولو كان أهلاً له حج لم يكن له أن يدخل عليه العمرة ولو فعل لم يكن مهلاً بعمرة ولا عليه فدية (قال) ومن لم يحج اعتمر في السنة كلها ومن حج لم يدخل العمرة على الحج حتى يكمل عمل الحج وهو آخر أيام التشريق إن أقام إلى آخرها وإن نفر النفر الأول فاعتمر يومئذ لم يمتد له العمرة لأنه لم يبق عليه الحج عمل ولو أخره كان أحب إلى ولو أهل بالعمرة في يوم النفر الأول ولم ينفر كان أهلاً له باطلاً لأنه مكوف على عمل من عمل الحج فلا يخرج منه إلا بكاه والخروج منه (قال) وقالنا بعض بخارينا فقال لا يعتمر في السنة الأمرة وهذا خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أجمع عائشة في شهر واحد من سنة واحدة مرتين وخلاف فعل عائشة نفسها وعلى بن أبي طالب وابن عمر وأبو أنس رضي الله عنهم وعوام الناس وأصل قوله أن كان قوله أن العمرة تصلح في كل السنة فكيف قاسم بالحج الذي لا يصلح إلا في يوم من السنة وأي وقت للعمرة من الشهور فإن قال أي وقت شاء فكيف لم يعتمر في أي وقت شاء مراراً وقول العامة على ما قلنا

(باب من أهل بحجتين أو عمرتين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من أهل بحجتين معاً أو حج ثم أدخل عليه حجا آخر قبل أن يكمل الحج فهو مهمل بحج واحد ولا شيء عليه في الثاني من فدية ولا قضاء ولا غيره (قال) وأكمل عمل الحج أن لا يبقى عليه طواف ولا حلاق ولا رمي ولا مقام يعني فإن قال قائل فكيف قلت هذا قيل كان عليه في الحج أن يأتي بعمله على كماله فيدخل فيه حراماً ويكون كماله أن يخرج منه حلالاً من يوم الترم من بعضه دون بعض وبعد الترم من كماله فلو أزمناه الحجتين وقتنا أكل أحدهما أمرناه بالاحلال وهو محرم بحج ولو قلنا لا يخرج من الحرم أحدهما لا يخرج وحده من الآخر بكاه فساها أنت ببعض عمل الحج دون بعض فإن قال وما ياتي عليه من عمل الحج قبل الحلاق فأمرناه أن لا يكمل الحج انتظاراً للذي بعده ولو جاز هذا جاز أن يقال أنه في بلد أو في مكة ولا يعمل لأحد بحج حتى تعمل للأخر منهما كما يقال للقارن فيكون انما عمل بحج واحد وبطل الآخر ولو قلنا بل يعمل لأحدهما ويبقى محرم ما بالآخر قلنا فهو لم يكمل عمل أحدهما أو كل عمل الآخر فكيف يجب عليه في أحدهما ما سقط عنه في الآخر فإن قلت بل يحل من أحدهما قبل يلزمه أداء الآخر إذا جازته أن يخرج من الأول لم يدخل في غيره إلا يتجدد بدخول فيه (قال الشافعي) وإذا كان عمر بن الخطاب وكثير من حفاظنا عنه لم يعلم منهم اختلافاً فيقولون إذا أهل بحج ثم فاته عرفة لم يقم حراماً وطاف وسعى وحلق ثم قضى الحج الفاتية لم يجز أبدأ الذي لم يقم فيه الحج أن يقم حراماً بعد الحج حجج وإذا لم يجز لجز الأسقوط أحدي الحجتين والله أعلم وقد روي من وجه عن عطاء أنه قال إذا أهل بحجتين فهو مهمل بحج وتابعه الحسن بن أبي الحسن (قال) والقول في العمرتين هكذا أو كمال العمرة الطواف بالبيت والصفا والمروة والحلاق وأمرهم من فاته الحج أن يحل بطواف وسعى وحلاق ويقضي بدلان معاً على أنه لا يجوز أن يهل بالحج في غير أشهر الحج لأن من فاته الحج قد بقدر أن يقم حراماً إلى قابل ولا أراه من أمره بالخروج من إحرامه بالطواف ولا يقم حراماً (٢) لأنه لا يجوز له أن يقم محرماً بحج في غير أشهر الحج وبذلك على أنه إذا خرج من حجه بعمل عمرة

أن يقتل الحية والعقرب والفاقرة والحداة والغراب والكلب العقور وما أشبه الكلب العقور مثل السبع والتمر والفهد والذئب صغار ذلك وكبار سواء وليس في الرخم والخنافس والقرود والحلم ومالا يؤكل لحمه جزاء لأن هذا ليس من الصيد وقال الله جل وعز وحرم عليكم سبيل البر ما دمتم حرماً فسدل على أن الصيد الذي حرم عليهم ما كان لهم من الإحرام حلالاً لأنه لا يشبه أن يحرم في الإحرام خاصة إلا ما كان مباحاً قبله

(باب الإحصاء)

قال الشافعي قال الله جل وعز فإن أحصرت فما استيسر من الهدى وأحصر رسول الله

(١) لعل هنا سقط من الناسخ ووجه الكلام سئل عطاء عن العمرة في كل شهر أتجوز الحج قوله لأنه لا يجوز كذا في التسخ ولعل هنا سقط ووجه الكلام إلا لأنه الحج لأن المعنى على حصر النبي فأنظر كتبه

فليس أن همه صار عمرة ولا يصير عمرة وقد ابتدأه حجاً في وقت يجوز فيه الإلهال بالجمع ولو جاز أن ينقسم الحج
 عمرة جاز أن يكون من ابتدأه فأهل بمحبتين مهلا بمحج وعمرة لأنه يصلح أن يبدأ بمحج وعمرة ولي يجوز أن قال يصير
 حجه عمرة إلا ما وصفت من أنه إذا ابتدأ فأهل بمحبتين فهو مهل بمحج وعمرة فأما من أهل بمحج ثم أدخل عليه
 بعد إلهاله به حجاجين في كل حال أن لا يكون مدخلا جماعا حج ولا تكون عمرة مع حج كالأول ابتدأ فأدخل عمرة
 على حج لم تدخل عليه ولو جاز أن يصرف الحج عمرة جاز أن تصرف العمرة حجاج فيكون من أهل بعمرتين في أشهر
 الحج مهلا بمحج وعمرة وصرفنا الحرام إلى الذي يجوز له ولا يجوز شيء من هذا غير القول الأول من أن من أهل
 بمحبتين فهو مهل بمحج ومن أهل بعمرتين فهو مهل بعمرة ولا شيء عليه غير ذلك

(باب الخلاف بين أهل بمحبتين أو عمرتين) قال الشافعي رحمه الله وخالفنا رجلا من الناس فقال
 أحدهما من أهل بمحبتين زمنا فإذا أخذ (١) في عمله ما فهو رافض الآخر وقال الآخر هو رافض الآخر
 حين ابتدأ الإلهال وأحسبهما قالا وعليه في الرضا دم وعليه القضاء (قال الشافعي) قد حكى لي
 عنهما ما أنهما قالا من أجمع صيام يومين فقام أحدهما فليس عليه إلا أن لا يجوز أن يدخل في الآخر
 إلا بعد الخروج من الأول وهكذا من فاتته مسالوات فكبر بنوى صلاتين لم يكن إلا صلاة واحدة ولم يلزمه
 صلاتان معاً لأنه لا يدخل في الآخر إلا بعد الخروج من الأول (قال) وكذلك لو نوى صلاتين تطوعاً ما
 يفصل بينهما بسلام فإذا كان هذا هكذا في الصوم والصلاة فكيف لم يكن عندهما هكذا في الحج مع أنه
 يلزمهما أن يدخلوا في الحج أن زهما أن الحج يصير عمرة إذا فاتت عرفة أشبه أن يلزمهما إذا كان الأحرام
 بمحبتين لازماً أن يقولوا لا يخرج من عمرة فلا يقضي أحدهما أو يقولوا (قال الشافعي) وبهذا قلنا لا يقرن
 بين عملين إلا بمحج وعمرة يدخل الحج على العمرة ولا يدخل العمرة على الحج إذا بدأ بالحج لأن الأصل أن لا يجمع
 بين عملين إلا بجمع بينهما في حال سلم الغبر في الجمع بينهما ولم يجمع بينهما إلا في ما جاء فيه الخبر لا يخالفه
 ولا يقين عليه

(في المواقيت) قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ويهل أهل الشام من الحظفة ويهل
 أهل نجد من قرن قال ابن عمر ويزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل اليمن من يلم
 أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه قال قال أمر أهل المدينة أن يهلوا من ذي الحليفة وأهل
 الشام من الحظفة وأهل نجد من قرن قال ابن عمر أما هؤلاء الثلاثة فسمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل اليمن من يلم أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن نافع
 عن ابن عمر قال قام رجل من أهل المدينة في المسجد فقال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل قال يهل
 أهل المدينة من ذي الحليفة ويهل أهل الشام من الحظفة ويهل أهل نجد من قرن قال نافع ويزعمون
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل اليمن من يلم (قال) وأخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن
 جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهل فقال سمعت ثم انتهى أراه يريد النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول يهل أهل المدينة من ذي الحليفة والطريق الآخر من الحظفة وأهل المغرب ويهل
 أهل العراق من ذات عرق ويهل أهل نجد من قرن ويهل أهل اليمن من يلم (قال الشافعي) ولم يسم جابر بن
 عبد الله النبي صلى الله عليه وسلم وقد يجوز أن يكون سمع عمر بن الخطاب قال ابن سيرين يروي عن عمر بن
 الخطاب مرسل أنه وقت لاهل المشرق ذات عرق ويجوز أن يكون سمع غيره من الخطباء من أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم أخبرنا سعد بن سالم قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وقت لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل المغرب الحظفة ولاهل المشرق ذات عرق ولاهل نجد قرن ومن
 سلك نجد من أهل اليمن وغيرهم قرن المنازل ولاهل اليمن يلم أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن

صلى الله عليه وسلم
 بالحدبية فصر البدنة
 عن سبعة والبقرة عن
 سبعة (قال) وإذا
 أحصر بعدد كافر أو مسلم
 أو سلطان محبس في
 سبعين نحره بالاحصار
 حيث أحصر في حل أو
 حرم ولا قضاء عليه إلا
 أن يكون واجبا يقضي
 وإذا لم يجد يدايته
 أو كان معصرا ففها
 قولان أحدهما أن
 لا يهل إلا بهدي والآخر
 أنه إذا لم يقدر على شيء
 حل وأقربه إذا قدر عليه
 وقيل إذا لم يقدر أجزاء
 وعليه إطعام أو صيام
 قال لم يجد ولم يقدر فقي
 فقدر (وقال) في موضع آخر
 أشبههما بالقياس إذا

(١) في علمها أي في عمل
 أحدهما كما هو ظاهر
 كتبه معصية

جرى مجازاً فراجع عطاء فقلت ان النبي صلى الله عليه وسلم زعموا لم يترك اهل المشرق
حينئذ قال كذلك سمعنا أنه وقت ذات عرق أو العقيق لاهل المشرق قال ولم يكن عراق ولكن لاهل المشرق
ولم يعز الى أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه يأتى الآن النبي صلى الله عليه وسلم وقته أخبرنا مسلم
ابن خالد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه قال لم يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق ولم يكن
حينئذ اهل مشرق فوق الناس ذات عرق (قال الشافعي) ولا أحسبه الا كما قال طاوس والله أعلم أخبرنا
مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أنه قال لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم لاهل
المشرق شيئاً فالتخذه الناس بحيال قرن ذات عرق أخبرنا الثقة عن أيوب عن ابن سيرين ان عمر بن الخطاب
وقت ذات عرق لاهل المشرق (قال الشافعي) وهذا عن عمر بن الخطاب مرسل وذات عرق شبه بقرن في
القرب وألم (قال الشافعي) فان أحرم منها اهل المشرق رجوت أن يجوز بهم قياساً على قرن ولم يلزم
أهلوا من العقيق كان أحب اليّ أخبرنا سفيان عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال وقت رسول الله صلى الله
عليه وسلم لاهل المدينة ذال الحليفة ولا لاهل الشام الحليفة ولا لاهل اليمن بل لاهل نجد قرنا
الله عليه وسلم هذه المواقيت لاهلها ولكل أتى عليها من غير أهلها ممن أراد الحج والعمره ومن كان أهله من
دون الميقات فليل من حيث ينشئ حتى يأتي ذاك على أهل مكة أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن طاوس عن
أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم في المواقيت مثل معنى حديث سفيان في
الميقات أخبرنا سعيد بن سالم عن القاسم بن معن عن ليث عن عطاء بن طاوس عن ابن عباس أنه قال وقت
رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذال الحليفة ولا لاهل الشام الحليفة ولا لاهل اليمن بل لاهل نجد قرنا
ومن كان دون ذلك فن حيث يبدأ أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم لما وقت المواقيت قال ليستمتع الربا أهله ونسبائه حتى يأتي كذا وكذا المواقيت قلت أفلم يبلغنا أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال اذا بلغوا كذا وكذا اهلوا قال لا أدري

أمر بالرجوع للغوف
أن لا يؤمر بالمقام للصيام
والصوم مجزئ في كل
مكان (قال المسزني)
القياس عندهم وقد
زعم أن هذا أشبه
بالقياس والصوم عنده
إذا لم يجد الهدى أن
يقوم الشاة دراهم ثم
الدرهم طعاماً ثم يصوم
مكان كل مديوم وروى
عن ابن عباس أنه قال
لا حصر الا حصر العدو
وذهب الحصر الآن وروى
عن ابن عمر أنه قال
لا يحل محرم حبسه بل
حتى يطوف بالبيت الا
من حبسه عدو (قال)
فيقيم على احرامه قال
فان أدرك الحج والاطاف

(باب تقرير المواقيت) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن
دينا عن طاوس قال قال «ولم يسم عمرو والقائل الا أنراة ابن عباس» الرجل يمل من أهله ومن بعدهما يجاوز
ابن شاذ ولا يجاوز الميقات الا بمحرم أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أنه رأى ابن
عباس يرتحن جاوز الميقات غير محرم (قال الشافعي) وبهذا أخذوا ذال اهل الرجل بالحج والعمره من دون
ميقاته ثم رجع الى ميقاته فهو محرم في رجوعه ذلك فان قال قائل فكيف أمرته بالرجوع وقد أزمته
أحراماً فقد ابتدأ من دون ميقاته أفقلت ذلك اتباعاً لان عباس أم خبرنا من غيرنا وقبيلنا قلت هو وان كان
اتباعاً لان عباس ففيه أنه في معنى السنة فان قال فاذ كرر السنة التي هو في معناها قلت أرايت اذا وقت
رسول الله صلى الله عليه وسلم المواقيت لمن أراد حجاً أو عمرة أليس المراد لهم ما أمروا أن يكون محرمين
الميقات لا يحل الا بآتيان البيت والطواف والعمل معه قال بلى قلت أفترامأذونه قبل بلوغ الميقات أن
يكون غير محرم قال بلى قلت أفترامأذونه أن يكون بعض سفره محلاً لا وبعضه حراماً قال نعم
قلت أفرايت اذا جاوز الميقات فأحرم أو لم يحرم ثم رجع الى الميقات فأحرم منه أم أتي بما أمر به من أن يكون
محرم من الميقات الى أن يحل بالطواف بالبيت وعمل غيره قال بلى ولكنه اذا دخل في احرام بعد الميقات
فقد لزمه احرامه وليس يعتدى احراماً من الميقات (قال الشافعي) قلت أنه لا يضيق عليه أن يتعدى الاحرام
قبل الميقات كما لا يضيق عليه لو أحرم من أهله فلم يأت الميقات الا وقد تقدم بأحرامه لانه قد أتى بما أمر به من
أن يكون محرم من الميقات الى أن يحل بالطواف وعمل الحج واذا كان هذا هكذا كان الذي جاوز الميقات ثم
أحرم ثم رجع اليه في معنى هذا في أنه قد أتى على الميقات محرم ثم كان بعد محرم الى أن يطوف ويعمل
لاحرامه الا أنه زاد على نفسه سفر بالرجوع والزيادة لا تؤخذ ولا تؤجبه عليه فدية ان شاء الله تعالى فان

قال أفرأيت من كان أهله من دون الميقات أو كان من أهل الميقات قلت سفر ذلك كله أحرام وحاله إذا جاوز
 أهله حال من جاوز الميقات يفعل ما أمرناه من جاوز الميقات (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد
 ابن سالم عن ابن جريج قال قال عمرو بن دينار عن طاوس من شاء أهل من بيته ومن شاء استمتع بقباه حتى يأتي
 ميقاته ولكن لا يجاوزه إلا محرما يعني ميقاته أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء
 قال المواقيت في الحج والعمره سواء من شاء أهل من ورانها ومن شاء أهل منها ولا يجاوزها إلا محرما وبهذا
 تأخذ أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء قال ومن أخطأ أن يهل بالحج من ميقاته
 أو عمد ذلك فليرجع إلى ميقاته فليهل منه إلا أن يحبس أمر بعذبه من وجع أو غيره أو يخشى أن يقونه
 الحج أن يرجع فليهرق دما ولا يرجع وأدى ما يهرق من الدم في الحج وغيره شاة أخبرنا مسلم عن ابن جريج أنه
 قال لعطاء أ رأيت الذي يخطئ أن يهل بالحج من ميقاته وبأى وقد أرف الحج ف يهرق دما يخرج مع ذلك من
 الحرم فيهل بالحج الحل قال لا ولم يخرج خشية الدم الذي يهرق (قال الشافعي) وبهذا تأخذ من
 أهل من دون ميقاته أمرناه بالرجوع إلى ميقاته ما ينسب ويؤن يطوف بالبيت فإذا طاف بالبيت لم نأمره
 بالرجوع وأمرناه أن يهرق دما وإن لم يقدر على الرجوع إلى ميقاته بعذرا وتركه عامدا لم نأمره بأن يخرج
 إلى شيء دون ميقاته وأمرناه أن يهرق دما وهو مسمى في تركه أن يرجع إذا أمكنه عامدا ولو كان ميقات
 القوم قرية فاقبل ما يلزمه في الاهلال أن لا يخرج من بيوتها حتى يحرم وأحب إلى أن كانت بيوتها مجتمعة
 أو متفرقة أن يتقصى فيخرج من أقصى بيوتها مما يلي بلد الذي هو أبعد من مكة وإن كان واديا فأحب إلى
 أن يحرم من أقصاه وأقر به ببلده وأبعد من مكة وإن كان ظهرا من الأرض فأقل ما يلزمه في ذلك أن يهل
 مما يقع عليه اسم الظهرا أو الوادي أو الموضع أو القرية إلا أن يعلم موضعه أقبل منه وأحب إلى أن يحرم
 من أقصاه إلى بلد الذي هو أبعد من مكة فإنه إذا أتى بهذا فقد أحرم من الميقات يقينا أو زادوا زيادة لا تضر
 وإن علم أن القرية نقلت فيخرج من القرية الأولى وإن جاوز ما يقع عليه الاسم رجعا وأهراق دما أخبرنا
 سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري قال رأى سعيد بن جبير رجلا يريد أن يحرم من ميقات ذات عرق
 فأخذ يديه حتى أخرجه من البيوت وقطع به الوادي وأتى به المقابر ثم قال هذه ذات عرق الأولى (قال الشافعي)
 ومن سلك بحرا أو بر من غير وجه المواقيت أهل بالحج إذا حاذى المواقيت متأخيا وأحب إلى أن يحتاط
 فيحرم من وراء ذلك فإن علم أنه أهل بعد ما جاوز المواقيت كان كمن جاوزها فرجع وأهراق دما أخبرنا
 الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال من سلك بحرا أو بر
 من غير جهة المواقيت أحرم إذا حاذى المواقيت (قال الشافعي) وبهذا تأخذ ومن سلك كداه من أهل
 نجد والسرارة أهل بالحج من قرن وذلك قبل أن يأتي نثمة كدى وذلك أرفع من قرن في نجد وعلى وادي قرن
 وجاع ذلك ما قال عطاء أن يهل من جاء من غير جهة المواقيت إذا حاذى المواقيت وحديث طاوس في
 المواقيت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخذها معنى وأشد ما غنى عما دونه وذلك أنه أتى على المواقيت ثم قال
 عن النبي صلى الله عليه وسلم هي لأهلها ولكل أتى عليهن من غير أهلها ممن أراد حجها وعمره وكان بينا فيه
 أن عراقيا أو شاميا أو مريا بالمدينة يريد حجها أو عمره كان ميقاته ذا الحليفة وإن مدني أو جاهلي كان
 ميقاته يلزم وأن قوله يهل أهل المدينة من ذي الحليفة إنما هو لأنهم يخرجون من بلادهم ويكون ذو الحليفة
 طريقهم وأول ميقات يمررون به وقوله وأهل الشام من الحفة لأنهم يخرجون من بلادهم والحفة طريقهم
 وأول ميقات يمررون به ليست المدينة ولا ذو الحليفة طريقهم إلا أن يعرجوا إليها وكذلك قوله في أهل نجد
 والين لأن كل واحد منهم خارج من بلد وكذلك أول ميقات يمررون به وفيه معنى آخر أن أهل نجد الذين
 يمررون بقرن فلما كانت طريقهم لم يكفوا أن يأتوا يلزم وأنما ميقات يلزم لأهل غورالين (١) مهمما من
 هي طريقهم (قال الشافعي) ولا يجوز في الحديث غير ما قلت والله أعلم وذلك أنه لو كان على أهل المدينة

وسعى وعليه الحج من
 قابل وما استيسر من
 الهدى فإن كان معتبرا
 أجزاء ولا وقت للعمرة
 فتقونه والفرق بين
 المحصر بالعدو والمرض
 أن المحصر بالعدو
 خائف القتل أن أقام
 وقد رخص لمن لقي
 المشركين أن يتحرف
 لقتال أو يتحيز إلى فئة
 فينتقل بالرجوع من
 خوف قتل إلى أمن
 والمرضى حاله واحدة
 في التقدم والرجوع
 والأحلال برخصة فلا
 يعدي بها موضعها كما
 أن المسح على الخفين
 برخصة فلم يقس عليه
 مسح عمامة ولا قفازين

(١) قوله مهمما الخ
 كذا في السمع بدون ناط
 ولعلها محرفة عن النسخ
 وأصلها تهامتها ولتحذر
 العبارة كتبه معصمه

أين كانوا فأرادوا الحج أن يهلوا من ذي الحليفة رجعو من اليمن إلى ذي الحليفة ورجع أهل اليمن من المدينة أن أرادوا منها الحج إلى يلم ولكن معناه ما قلت والله أعلم وهو موجود في الحديث معقول فيه ومعقول في الحديث في قوله ولكل أتى عليها ما وصفت وقوله من أراد حجاً أو عمرةً فمنها من موافق لمن أتى عليهن يريد حجاً أو عمرةً فمن أتى عليهن لا يريد حجاً ولا عمرةً فجاوز الميقات ثم بداه أن يحج أو يعتمر أهل الحج من حيث يسدوله وكان ذلك ميقاته كما يكون ميقات أهل الله الذين أنشؤا منه يريدون الحج والعمرة حين أنشؤا منه وهذا معنى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله من أراد حجاً أو عمرةً لأن هذا جاوز الميقات لا يريد حجاً ولا عمرة ومعنى قوله ولكل أتى عليهن ممن أراد حجاً أو عمرةً فهذا انما أراد الحج والعمرة بعد ما جاوز المواقف فأرادوه وهو ممن دون المواقف المنصوبة وأرادوه وهو داخل في جلة المواقف لقول النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان أهله دون المواقف فمن حيث ينشئ حتى يأتي ذلك على أهل مكة فهذا جلة المواقف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه أهل من الفرع (قال الشافعي) وهذا عندنا واقعه أعلم أنه مر عيقاته لم يريد حجاً ولا عمرة ثم بداه من الفرع فأهل منه أوجاه الفرع من مكة أو غيرها ثم بداه الأهل فأهل مهاول يرجع إلى ذي الحليفة وهو روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في المواقف فلو أن بعض أهل المدينة أتى الطائف لحاجته عامداً لا يريد حجاً ولا عمرة ثم خرج منها كذلك لا يريد حجاً ولا عمرة حتى قارب الحرم ثم بداه أن يهل بالحج أو العمرة أهل من موضع ذلك ولم يرجع أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال إذا حضر المكي بميقات أهل مصر فلا يحج ولا يؤمر بها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قال طاوس فإن مر المكي على المواقف يريد مكة فلا يحجها حتى يعتمر

ولو جاز أن يقلب حل المريض على حصر العدو جاز أن يغاس حل محطى الطريق ويخطى العدو حتى يفوته الحج على حصر العدو وبالله التوفيق

(باب إحرار العبد والمرأة)

(قال الشافعي) وإن أحرم العبد بغير إذن سيده والمرأة بغير إذن زوجها فهما في معنى الإحصار والسيد والزوج منعهما وهما في معنى العدو في الإحصار وفي أكثر من معناه فإن لهما منعهما وليس ذلك للعدو ومخالفة له في أنهما غير خائفين خوفه

(باب دخول مكة لغير إرادة حج ولا عمرة)

قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله عز وجل وإن جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً إلى قوله والركع السجود (قال الشافعي) المثابة في كلام العرب الموضع ينوب الناس إليه ويؤوبون يعودون إليه بعد الذهاب منه وقد يقال تاب إليه اجتمع إليه فالمثابة تجمع الاجتماع ويؤوبون يحتمون إليه راجعين بعد ذهابهم عنه ومبتدئين (١) قال ورقة بن نوفل يذكر البيت مثابة لأبناء القبائل كلها تختبئ إليه العائلات الذواجل وقال خداش بن زهير النصري

فأبرجت بكر تشوب وتدفق ويطلق منهم أولون وآخر

وقال الله عز وجل أولم يروا أنهم طعنوا فما آمنوا به من جحولهم يعني والله أعلم آمنوا من ضلوا إليه لا يتططف اختطاف من جحولهم وقال إبراهيم الخليل وأذن في الناس بالحج يأتوه رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق (قال الشافعي) فسبغت بعض من أرضي من أهل الحرم كزأن الله تبارك وتعالى إلى امر بهذا إبراهيم عليه السلام حرق على القمام فصاح صيحة عدا الله أجيوا إذا الله فاستجاب حتى من في أصلاب الرجال وأرغام النساء فمن خرج البيت بعد دعوته فهو من أيتاب دعوته ووافظني وأفاد يقولون لنبيك داعي ربنا يسى وقال الله عز وجل ولقد على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً الآية فكان ذلك دلالة كتاب الله عز وجل فينا وفي الأسم على أن الناس مشدقون إلى اثنين البيت إحرام وقال الله عز وجل وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرائنا للطائفين والمالكين والركع السجود وقال فاجعل أقتبة من الناس تهوى إليهم (قال الشافعي) فكان مبدؤا به إلى اثنين الحرم بالإحرام قال وروى عن ابن أبي ليلى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال لما أهدى الله تعالى آدم من الجنة طاعة فسكوا إلى أموات

(١) قوله قال ورقة ابن نوفل كذا في جميع نسخ الام التي بيدنا وفي اللسان في مادة ث وب أن البيت لا يطلب فانظر ان البيت منهما كتبه مصححه

الملائكة فقال يا رب مالي لا أسمع حس الملائكة فقال خطيئتي يا آدم ولكن اذهب فان لي بيتا مكة فانه فاعمل حوله نحو ما رأيت الملائكة يفعلون حول عرشى فأقبل يتخطى موضع كل قدم فربه وما بينهما مفاضة فافقته الملائكة (١) بالردم فقالوا رب جعل يا آدم لقد سمعنا هذا البيت قلابا بالنبي عام أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي ليبد عن محمد بن كعب القرظي أو غيره قال حج آدم فافقته الملائكة فقالت برنسك يا آدم لقد سمعنا قبلك بالنبي عام (قال الشافعي) وهوان شاء الله تعالى كما قال وروى عن أبي سلمة وسفيان بن عيينة كان يسلك في استاده (قال الشافعي) ويحكي أن النبيين كانوا يحجون فاذا أتوا الحرم مشوا اعظاما له ومشوا خفأة ولم يخل لنا عن أحد من النبيين ولا الام إنخاله أنه جاء أحد البيت قط الاحراما ولم يدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة علىناه الاحراما الا في حرب البقع فهذا قلنا ان سنة الله تعالى في عباده أن لا يدخل الحرم الاحراما وبأن من سمعناه من علمنا قالوا في نذر أن يأتي البيت بأية محرما يهيج أو عمرة (قال) ولا أحسبهم قالوه الا بما وصفت وان الله تعالى ذكر وجهه دخول الحرم فقال لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين مخلفين برؤسكم ومقصرين (قال) فدخل على وجهه دخوله للتسك وفي الامن وعلى رخصة الله في الحرب وغفوه فيه عن التسك وان فيه دلالة على الفرق بين من يدخل مكة وغيره من البلدان وذلك أن جميع البلدان تستوى لانها لا تدخل باسرام وان مكة تنفرد بان من دخلها مننا بالهالم يدخلها الا باحرام (قال الشافعي) الا ان من أصحابنا من رخص العطايا ومن مدخلها باها للمنافع أهلها والكسب لنفسه ورأيت أحسن ما يجعل عليه هذا القول الى أن انشأ هو لا مكة انشأ كسب لانتيا تبرر وأن ذلك مشتبه كثير متصل فكانوا يشبهون المعين فيها ولعل خطاياهم كانوا انما سلك غير ما ذنوب لهم بالتشاغل بالتسك فاذا كان فرض الحج على المملوك ساقطنا سقط عنه ما ليس بفرض من التسك فان كانوا عبيدا ففهم هذا المعنى الذي ليس في غيرهم مثله وان كانت الرخصة لهم لمعنى أن قصدهم في دخول مكة ليس قصد التسك ولا التبرر وأنهم يجمعون أن دخولهم شبه بالراحمين كان هكذا كانت له الرخصة فاما المرء في أهله بمكة من سفر فلا يدخل الاحرام لانه ليس في واحد من المعين فاما البريدي في رسالة أو زور أهله وليس بدائم الدخول فلو استأنف فدخل محرما كان أحب الي وان لم يفعل ففيه المعنى الذي وصفته انه يسقط عنه عند ذلك ومن دخل مكة خائفا للحرب فلا بأس أن يدخلها بغير احرام فان قال قائل ما دل على ما وصفت قبل الكتاب والسنة فان قال وأبى قبل قال الله تبارك وتعالى فان أحضرتم فأسستهم من الهدى فأذن لاهرمين يهيج أو عمرة أن يحذوا الخوف الحرب فكان من لم يحرم أولى ان خاف الحرب أن لا يحرم من محرم يخرج من احرامه ودخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح غير محرم للحرب فان قال قائل فهل عليه اذا دخلها بغير احرام بعد ذلك وحزب أن يقضي احرامه قيل لا انما يقضي ما وجب بكل وجه فأسيد أو ترك فلم يفعل فاما دخوله مكة بغير احرام فلما كان أصله ان من شاء لم يدخلها اذا قضى حجة الاسلام وعمرة كان أهله غير فرض فلما دخلها بخلافه كان ترك الفضل وأمر لم يكن أهله فرما بكل حال فلا يقضيه فلما اذا كان فرضنا عليه اتينا حجة الاسلام أو نذر نذر فتركه اياه لا بد أن يقضيه أو يقضي عنه بعد موته أو في بلوغ الوقت الذي لا يستطيع أن يستمسك فيه على المركب ويجوز عتدي لمن دخلها خائفا من سلطان أو أمر لا يقدر على دفعه ترك الاحرام اذا خافه في الطواف والسعي وان لم يخفه فيها لم يجره والله أعلم ومن المدنيين من قال لا بأس أن يدخل بغير احرام واحتج بان ابن عمر دخل مكة غير محرم (قال الشافعي) وابن عباس بغير الفروعة ما وصفتوا واحتج بان النبي صلى الله عليه وسلم دخلها عام الفتح غير محرم وان النبي صلى الله عليه وسلم دخلها كما وصفتنا احتج بان قال أقيس على من دخل النبي صلى الله عليه وسلم قبله أو تقديس على أحصار النبي صلى الله عليه وسلم بالحرب فان قال لان الحرب بخلافه لغيرها فليس وهكذا الفعل في الحرب حيث كانت لا تفرق بينهما في موضع وتجمع بينهما في آخر

(باب يذكرفيه الايام
المعلومات والمعدودات)

قال الشافعي والايام
المعلومات العشر وأخرها
يوم الفطر والمعدودات
ثلاثة أيام بعد النحر
(قال المزني) سها من الله
عز وجل باسمين مختلفين
وأجمعوا أن الاثنين لم
يقع على أيام واحدة
وان لم يقع على أيام
واحدة فاشبه الامر
أن تكون كل أيام منها
غير الاخرى كما كان اسم
كل يوم غير الآخر
وهو ما قال الشافعي
عندي (قال المزني) فان
قيل لو كانت المعلومات
العشر لكان النحر
في جميعها فلما لم يجر

(١) الردم بالفتح سب
ينسب الى بني جميع بمكة
كذا في بعضهم يثبوت
كتبه مصححه

(باب ميقات العمرة مع الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله وميقات العمرة والحج واحد ومن قرن أجزاء عنه حجة الاسلام وعمرته وعليه دم القرآن ومن أهل بعمرته ثم بدله أن يدخل عليها حجة فذلك ما بينه وبين أن يفتح الطواف بالبيت فإذا افتتح الطواف بالبيت فقد دخل في العمل الذي يخرج منه من الأحرام فلا يجوز له أن يدخل في أحرام ولم يستكمل الخروج من أحرام قبله فلا يدخل أحراما على أحرام ليس بميقات عليه وهذا قول عطاء وغيره من أهل العلم فإذا أخذ في الطواف فادخل عليه الحج لم يكن به محرما ولم يكن عليه قضاء ولا فدية تركه فان قال قائل وكيف كان له أن يكون مفردا بالعمرة ثم يدخل عليها جازيا قيل لأنه لم يخرج من أحرامها وهذا لا يجوز في صلاة ولا صوم وقيل له ان شاء الله أهلت عائشة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون القضاء فنزل على النبي صلى الله عليه وسلم القضاء فأمر من لم يكن معه هدى أن يجعل أحرامه عرة فكانت معمرة أن لم يكن معها هدى فلما حال المحيض بينهما وبين الإحلال من عمرتها ورهقها الحج أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تدخل عليها الحج ففعلت فكانت قارئة فهذا قلنا يدخل الحج على العرة ما لم يفتح الطواف وذكرته قرآن الحج والعمرة فإذا قال جازي قبل أفجوز هذا في صلاتين أن تقرنا وفي صومين فان قال لاقبل فلا يجوز أن يجمع بين ما تفرق أنت بينه (قال الشافعي) وأهل بالحج ثم أراد أن يدخل عليه عرة فان أكثر من لقيت وحفظت عنه يقول ليس ذلك له وإذا لم يكن ذلك فلا شيء عليه في ترك العمرة من قضاء ولا فدية (قال الشافعي) فان قال قائل (١) فكيف إذا كانت السنة أنهم ما سكن يدخل أحدهما في الآخر ويقترا في أنه إذا أدخل الحج على العمرة فاعلم إذا أحرما أكثر من أحرام العمرة فإذا أدخل العمرة على الحج زاد أحرما أقل من أحرام الحج وهذا وإن كان كما وصفت فليس يفرق بين أحدهما أن يكون قياسا على الآخر لأنه يقاس ما هو بعده منه ولا أعلم حجة في الفرق بين هذا إلا ما وصفت من أنه الذي أحفظ عن سمعت عنه ممن لقيت وقدر يرى من بعض التابعين ولا أدري هل ثبت عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء أم لا فإنه قد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وليس ثبت ومن رأى أن لا يكون معتمرا فلا يجزى عنه من عمرة الاسلام ولا هدى عليه ولا شيء تركها ومن رأى أنه يدخل العمرة على الحج رأى أن يجزى عنه من حجة الاسلام وعمرته وإذا أهل الرجل بعمرته ثم أقام بمكة إلى الحج أنشأ الحج من مكة وإذا أهل بالحج ثم أراد العمرة أنشأ العمرة من أي موضع شاء إذا خرج من الحرم وقد أحدهما إذا أقام عاملهما بمكة أهل كاهل أهل الآفاق أن يرجعوا إلى موافقتهم فان قال قائل ما الحجة فيما وصفت قبل أهل عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم معه بعمرته ثم أمرهم بهلون بالحج إذا توجهوا إلى منى من مكة فكانت العمرة إذا حج قبلها قياسا على هذا ولم أعلم في هذا خلافا من أحد حفظت عنه ممن لقيته فان قال قائل قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن أبي بكر بعمرته عائشة من التنعيم فعائشة كان أحرامها عمرة فأهلت بالحج من مكة وعمرتها من التنعيم فافله فليست في هذا حجة عندنا لما وصفتنا ومن أهل بعمرته من خارج الحرم فذلك يجزى عنه فان لم يكن دخل قبلها حج أو عمرة ثم أقام بمكة فكانت عمرته الواجبة ترجع إلى ميقاته وهو محرم في وجوعه ذلك ولا شيء عليه إذا جاء ميقاته محرما وإن لم يفعل أهرق دما فكانت عمرته الواجبة عليه يجزى عنه ومن أهل بعمرته من مكة ففها قولان أحدهما أنه إذا خرج إلى الحل حتى يطوف بالبيت وبالصفا والمروة لم يكن حلالا وكان عليه أن يخرج فيلبي بثلث العمرة خارجا من الحرم ثم يطوف بعدها ويسبي ويحلق أو يقصر ولا شيء عليه أن لم يكن حلق وإن كان حلق أهرق دما وإن كان أصاب النساء فهو مفسد لعمرة وعليه أن يلبي خارجا من الحرم ثم يطوف ويسبي ويقصر أو يحلق ويضرب بدنه ثم يقضي هذه العمرة إذا أقصد بها عمرة مستأنفة وانما خروجه من الحرم لهذه العمرة المفسدة والقول الآخر أن هذه

النهر في جيفها بطل أن تكون المعلومات فيها يقال له قال الله عز وجل سبع سموات طباقا جعل القمر فيهن نورا وليس القمر في جميعها وانما هو في واحدة أفيبطل أن يكون القمر فيهن نورا كما قال الله جل وعز وفي ذلك دليل لما قال الشافعي وبالله التوفيق

(باب الهدى)

(قال الشافعي) والهدى من الإبل والبقر والغنم فمن نذر لله هديا فسمى شيئا فهو على ما سمي وإن لم يسمه فلا يجزئ منه من الإبل والبقر (٢) والقيم الاثنى فصاعدا ويجزئ من الذكروا الانثى ولا

(١) قوله فان قال قائل فكيف إذا كانت الحج كذا في التسخ والتفسير أين جواب الشرط ولعل في العبارة تحريفا أو نقصا فخر كتبته

(٢) قوله والقيم المراد به المعزى كما هو صريح عبارة الام ونصها فلا يجزئ من الإبل ولا البقر ولا المعزى الاثنى فصاعدا ويجزئ من الضأن وحده الجذع

أه كتبته معصمه

عمره ويرى دمالها والقول الاول أشبه بها والله أعلم ولكنه لو أهل حجج من مكة ولم يكن دخل مكة محرما ولم يرجع الى ميقاته أهرق دماله تركه المقات وأجزأت عنه من حجة الاسلام الحج من مكة لان عمادا الحج في غير الحرم وذلك عرفة وجميع عمل العمرة سوى الوقت في الحرم فلا يصلح أن يستدأمن موضع انتهى عليها وعماده وأكره للرجل أن يهل حجج أو عمره من ميقاته ثم يرجع الى بلده أو يقيم بموضع وان فعل فلا فدية عليه ولكن أحبه أن يعضي لوجهه في قصد قصد نسكه (قال) وكذلك أكره له أن يسلك غير طريقه معناه أو بعد منها لغير أمر بنوبه أو رفق به فان نابه أمرا أو كانت طريق أرفق من طريق فلا أكره ذلك له ولا فدية في أن يعرج وان كان لغير عذر ومن أهل بعرة في سنة فأقام عكة أو في بلده أو في طريق سنة أو سنتين كان على إحرامه حتى يطوف بالبيت وكانت هذه العمة مجزئة عنه لان وقت العمة في جميع السنة وليست كالج الذي اذا فات في عامه ذلك لم يكن له المقام على إحرامه وخرج منه وقضاه وأكره هذا للتغير بإحرامه ولو أهل بعرة مغيضا مذهب عقيله ثم طاف مغيضا بأجزأت عنه وعماده العمة الا لالهلال والطواف ولا يضر المعتبر ما بينهما من ذهاب عقله (قال الشافعي) فقال قائل لم جعلت على من جاوز المقات غير محرم أن يرجع اليه ان لم يخف فوت الحج قلت له لما أمر في حجه بان يكون محرما من ميقاته وكان في ذلك دلالة على أنه يكون فيما بين ميقاته والبيت محراما (٢) ولا يكون عليه في ابتداءه الاحرام من أهله الى المقات محرما قلت له ارجع حتى تكون مهلا في الموضع الذي أمرت أن تكون مهلا به على الابتداء وانما قلناه مع قول ابن عباس لما يشبه من دلالة السنة فان قال قائل فلم قلت ان لم يرجع اليه المتطوف فوت (٣) ولا غير عذر بذلك ولا غيره أهرق دماله عليه قلت له لما جاوز ما وقت له رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه أن يأتي بكامل ما عليه أمره أنه أن يأتي بالبدل عمارك فان قال فكيف جعلت البدل من ترك شي يلزمه في عمل يجاوزه ويجاوزه الشيء ليس له ثم جعلت البدل منه دماله ريقه وأنت انما تجعل البدل في غير الحج شيأ عليه فتجعل الصوم بالصوم والصلاة بالصلاة قلت ان الصوم والصلاة مختلفان الحج مختلفان في أنفسهما قال فاني اختلفتهما قلت يقصد الحج فيضي فيه ويأتي بيئته والبدل وتفسد الصلاة فبأنى بالبدل ولا يكون عليه كفارة ويقوته يوم عرفة وهو محرم فبمخرج من الحج بطواف وسعي ومحرم بالصلاة في وقت فخرج الوقت فلا يخرج منها ويقوته الحج فلا يقضيه الا في مثل يومه من سنته وتقوته الصلاة فيقضيها اذا ذكرها من ساعته ويقوته الصوم فيقضيها من غد ويقصد عندنا وعندك بقى وغيره فلا يكون عليه كفارة ويعود له ويفسده بجماع فيجب عليه عتق رقبة ان وجدته وبدل مع اختلافهما فيما سوى ما سميها فكيف تجمع بين المختلف حيث يختلف (قال الشافعي) وقلته الحجة في هذا اننا لم نعلم مخالفا في أن الرجل أن يهل قبل أن يأتي ميقاته ولا في أنه ان ترك الا لالهلال من ميقاته ولم يرجع اليه أجزاءه وقال أكره أهل العلم هريق دماله وقال أقلمهم لاشي عليه وجهه مجزئ عنه ومن قول أكرههم فيه أن قالوا في التارك البيوتة يعني وتارك مزدلفة هريق دماله وقلنا في الجار يدعها هريق دماله فبعلنا وجعلوا الابدال في أشيا من عمل الجدم (قال) واذا جاوز المكي ميقاته أتى عليه يريد حجا أو عمرة ثم أهل دونه فقتل غيره يرجع أو هريق دماله فان قال قائل وكيف قلت هذا في المكي وأنت لتجعل عليه دم المتعة قبل لان الله عز وجل قال ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام

(باب الغسل للاهلال)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الدراوردي وحاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه قال حدثنا جابر بن عبد الله الانصاري وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال قلنا كتابذي الخليفة ولدت أسماء بنت عيسى فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل والاحرام (قال الشافعي) فأستحب

يجزئته من الضان الا الجذع فصاعدا وليس له أن يعز دون الحرم وهو محلها لقول الله جل وعز محلها الى البيت العتيق الا أن يحصر فينصر حيث أحصر كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في الحديبية وان كان الهدى بدنة أو بقرة قلدها نعلين وأشعرها وضرب شقها الايمن من موضع السنم بحديدة حتى يدميها وهي مستقبل القبلة وان كانت شاة قلدها (١) خرب القرب

(١) ان الحرب جمع خربة بضم ففتح وهي كافي اللسان عروة المزايدة والقرب بكسر ففتح جمع القرية المعروفة كتبه معصمه

(٢) قوله ولا يكون عليه الخ كذا في السخ ولعل كلمة عليه من زيادة النسخ فانظر كتبه معصمه

(٣) قوله ولا غير عذر بذلك ولا غيره كذا في السخ والعبارة لا تقبل من تحريف شرر كتبه معصمه

الغسل عند الاهل للرجل والصبي والمرأة والحائض والنفساء وكل من اراد الاهل لاتباع السنة
ومعقول أنه يجب اذا دخل المرفق نسيباً لم يكن له فيه أن يدخله الا بأكل الطهارة وأن يتنظف له لامتناعه
من احداث الطيب في الاحرام . واذا اختار رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه لا يطهرها
الغسل للصلاة فخذ اولها الغسل كان من يظهره الغسل للصلاة أولى أن يختار له أو في مثل معناه أو أكثر منه
واذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أسجد أن تغسل وتهل وهي في الحال التي أمرها أن تهل فيها من
لا تحل له الصلاة فلا حرم من لم يغسل . من حنط أو غير متوضئ أو حائض أو نفساء أجزأ عنه الاجرام لانه اذا
كان يدخل في الاحرام والداخل فيه من لا تحل له الصلاة لانه غير طاهر جاز أن يدخل فيه كل من لا تحل له
الصلاة من المسلمين في وقت الذي دخل فيه ولا يكون عليه فيه فدية وان كنت أكبر مذكلاً واختاره الغسل
وما تركت الغسل للاهل لقطو ولقد كنت أعتد لي له فريضاً في السفر وأني أجاف ضرر الماء وما جعلت
أخذاً أفتدي به لمأنيته تركه ولا رأيت منهم أحد اعاد به أن رأاه اختياراً . (قال الشافعي) . واذا كانت
النفساء والحائض من أهل المقيمين طاهرتين لم يحدن لهما نقياس أو حيض أو كانتا نفساوين أو حائضتين
عصرهما فجاء وقت جهجهما فلا بأس أن يجزئهما من ثلث الحال . وان قدرنا اذا جاءتا فقامتا معاً أن تغسلا
فعلتا وان لم تغسلا ولا الرطل على ماء أحسبت لهما أن يجزئهما معاً ولو انما في العيرة ولا أحب للنفساء
والحائض أن تغسلا معاً الا في المسكن . وكذلك ان كانا في المسكن فريضة آمنوا وطمعاً من
الزمان ما كن في فيه ظهورهما وادراهما في بلا مغاورة ولا علة أحسبت استخارهما ليطهرا لهما طاهرتين
وكذلك ان كانتا من دون المواقف أو من أهل المواقف . وكذلك ان كانتا معاً في مكان لم يدخلها
محرمتين فأخترتهما بالخروج الى مسكنهما ما جمع أحسبت اذا كان عليهما وقفت أن لا تخرجا الا طاهرتين
أو قرب لهما طاهرتين من المواقف طاهرتين . ولو أقامتا بالمواقف حتى تطهرا كان أحب إلي . وكذلك ان
أمرتهما بالخروج لعمرة فغسل الجاهل عليهما ما لا يفوتهما معاً الجاهل أو من أهلها أحسبت لهما أن تهلا
طاهرتين . وان أهلتا في هذه الأحوال كلها مستدتي وغير مستدتي سفر غير طاهرتين أجزأ عنهما ولا
فدية علي واحدة منهما . وكل ما عملته الحائض من عمل الجاهل عمله الرجل جنباً على غير وضوء . والاختيار
له أن لا يعمل كاه الا طاهراً . وكل عمل الجاهل عمله الحائض وغير الطاهر من الرجال الا الطواف بالبيت
والصلاة فقط

(باب الغسل بعد الاحرام)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جابر بن أنس عن زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين
عن أبيه أن عبد الله بن عباس والسود بن حزيمة اختلفا ما لا نواء فقال عبد الله بن عباس يغسل المهرم رأسه
وقال السجود لا يغسل المهرم رأسه . قال الشافعي ابن عباس إلى أي أبواب الانصاري أسأله فوجدته يغسل بين
القرنين وهو يسبح ثم يثوب قال فيسبح فقال من هذه المواقف أن أعبد الله أرسلني إليك ابن عباس أسألك كيف
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محترم قال فوضع أبو أيوب يديه على الثوب فطأها حتى بدا
في رأسه ثم قال لا تسان يصيب عليه أصيب فصب على رأسه ثم حمله رأسه يديه فأقبل به ما واد برثم قال هكذا
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني عطاء بن صفوان
ابن يعلى أخبرني عن أبيه يعلى بن أمية أنه قال يسأله عن الرجل يطالب يغتسل الى بغير وأنا أسأله عن ثوب اذا قال
عمر يا يعلى (١) أصيب على رأسي فقلت أمير المؤمنين أعلم فقال عمر بن الخطاب والله لا يزيد الماء الشعر
الا شعفاً يسمى الله ثم يمسح على رأسه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه بلغه أن ناساً (٢) مما قلوا
بين يدي عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو يسأله من السواحل وهم ينظرون إليهم فيشكروهم عليهم أخبرنا

ولا يشعروا وان تزل
التقليد والاشعار
أجزاء (قال) ويحوز أن
يشرك السبعة في الدية
الواحدة وفي البقرة
كذلك وروى عن جابر
ابن عبد الله انه قال يحزننا
مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم البسندية
بالجدينية عن سبعة
والبقرة عن سبعة
(قال) وان كان الهدي
نافع فتجبت سيق معها

(١) قوله أصيب على
رأسي كذا في النسخ
بصبغة الامر ونحو
الرواية كتبه مصححه
(٢) مما قلوا أي تفاطسوا
في الماء كافي كتب اللغة
كتبه مصححه

صلى الله عليه وسلم ما لبس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القمص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخف في الأحدا لا يجد نعلين فلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بزعفران أو ورس وقال من لم يجد نعلين فلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين (قال الشافعي) استثنى النبي صلى الله عليه وسلم لمن لم يجد نعلين أن يلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين (قال الشافعي) ومن لم يجد أرايا لبس سراويل فها مساواة غير أنه لا يقطع من السراويل شيئاً لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يامر بقطعه وأيهما لبس ثم وجد بعد ذلك نعلين لبس النعلين وألقى الخفين وإن وجد بعد أن لبس السراويل أزارا لبس الأزار وألقى السراويل فإن لم يفعل افتدى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس المعصفرات المشبعت وهي محرمة لبس فيها زعفران أخبرنا هيبان عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر محمد بن علي قال أبصر عمر بن الخطاب على عبد الله بن جعفر ثوبين مضرجين وهو محرم فقال ما هذه الثياب فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه ما لئمال أحدنا بعدنا السنة فسكت عمر

(باب ما تلبس المرأة من الثياب)

أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أنه سمعه يقول لا تلبس المرأة ثياب الطيب وتلبس الثياب المعصفرة ولا أرى المعصفر طيباً أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يفتي النساء إذا حرم أن يقطعن الخفين حتى أخبرته صفية عن عائشة أنها كانت تفتي النساء أن لا يقطعن فانهى عنه (قال الشافعي) لا تقطع المرأة الخفين والمرأة تلبس السراويل والخفين والحمار والفرع من غير ضرورة كضرورة الرجل وليست في هذا كالرجل أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال في كتاب علي رضي الله عنه من لم يجد نعلين ووجد خفين فلبسهما قلت أنتيقن بأنه كتاب علي قال ما أشك أنه كتابه قال وليس فيه فليقطعهما أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال من لم يكن له أزار وله ثياب أو سراويل فلبسهما قال سعيد بن سالم لا يقطع الخفان (قال الشافعي) أرى أن يقطع لأن ذلك في حديث ابن عمر وإن لم يكن في حديث ابن عباس وكلاهما صادق حافظ وليس زيادة أحدهما على الآخر شأماً يؤده الآخر إما عزب عنه وإما شاك فيه فلم يؤده وإما سكت عنه وإما أداه فلم يؤده عنه لبعض هذه المعاني اختلافاً وبهذا كله نقول إلا ما بينا أن تدعه والسنة ثم أقاويل أكثر من حفظت عنه من أهل العلم تدل على أن الرجل والمرأة المحرمين يجتمعان في اللبس ويفترقان فأما ما يجتمعان فيه فلا يلبس واحد منهما ثوباً مصبوغاً بزعفران ولا ورس وإذا لم يلبس ثوباً مصبوغاً بزعفران ولا ورس لأنهما طيب فصغ الثوب بماء الورد أو المسك أو العنبر وغير ذلك من الطيب الذي هو طيب من الورد أو مثله أو ما يعد طيباً كان أولى (١) أن لا يلبس أحد ذلك مما له لون في الثوب أو لم يكن إذا كانت له رائحة طيبة توجدوا الثوب جاف أو رطب ولو أخذ ما ورد فصغ به ثوباً فكان رائحته توجد منه والثوب جاف أو مبلول لأنه أثر طيب في الثوب لم يلبسه المحرمان وكذلك لو صعدله زعفران حتى يبض لم يلبسه المحرمان وكذلك لو غمس في (٢) أنضوح أو ضيع أو غير ذلك وكذلك لو عصره الریحان العربي أو القارسي أو شيئاً من الریحان التي تروى للعمرم ثمها فغمس في مائه لم يلبسه المحرمان وجماع هذا أن ينظر إلى كل ما كان طيباً لاسمه المحرم فإذا استخرج ماؤه بأي وجه استخرج نياً كان أو مطبوخاً ثم غمس فيه الثوب فلا يجوز للعمرم ولا للمعمرم لبسه وما كان مما يجوز للعمرم والمعمرم شمه من نبات الأرض الذي لا يعد طيباً ولا ريحاً نامثل الأذخر والضرو والشج والقيسوم والبنام وما أنسبه أو ما كان من النبات المأكول الطيب الريح مثل الأترج والسفرجل والتفاح فقصراً ماؤه خالصاً فغمس فيه

صلى الله عليه وسلم من
لحم هديه وأطمع
وكان هديه تطوعاً
وما عطف منها تحرها
وتخلي بينها وبين المساكين
ولا بدل عليه فيها وما
كان واجبا من جزاء
الصيد أو غيره فلا يأكل
منها شيئاً فإن أكل فلعليه
يقدر ما أكل المساكين
الحريم وما عطف منها
فلعليه مكانه

(١) أن لا يلبسها كذا
في جميع النسخ بالثبات
النون مع أن الناصبة
وكثيراً ما يقع ذلك في
هذا الكتاب ولعله من
تخريف النسخ إن لم
يكن جراً على لغة من
لا ينصب بأن
(٢) النضوح بالفتح
ضرب من الطيب تفوح
رائحته وأصل النضج
الرش فشبه كثرة ما تفوح
من طيبه بالرشح
كذا في اللسان والضباع
كصاحب ضرب من
الطيب كذا في القاموس
كتبه معجمه

(كتاب البيع)

باب ما أمر الله تعالى به ونهى عنه من المبيعات وسنن النبي صلى الله عليه وسلم فيه (قال الشافعي) قال الله جل وعز لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم فلما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعوع تراضى بها المتبايعان استدللنا أن الله جل وعز أحل البيوع الا ما حرم الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أو ما كان في معناه فإذا عقد ابيعا مما يجوز واقترعا عن تراض منهما به لم يكن لاحد منهما رده الا ببيع أو بشرط خيار (قال المزني) وقد أجاز في الاملاء وفي كتاب الجديد والقديم وفي الصدق وفي الصلح

(١) العصب بفتح

فسكون برودعيته

يعصب غزلها ثم يصبغ

ونسج فيأتي موشيا

لقامع اعصب أبيض لم

يأخذ صبغ

(٢) قوله وما قلت

موجود الخ كذا في

النسخ وانظر وحرر كتبه

معه

الثوب فلو توافاه المحرمان كان أحب الي وان لبساه فلا فدية عليهما ويحتمل في أن لا يتبرعان ولا يلبسان القفازين ويلبسان مع الثوب المصبوغ بالعصفر مشعرا كان أو غير مشعشع وفي هذا دلالة على أن لم يمنع لبس المصبوغ بالورس والزعفران لونه وأن اللون اذا لم يكن طيبا لم يصنع شيئا ولكن اغتمهى عما كان طيبا والعصفر ليس بطيب والذي أحب لهم ما معان يلبسا البياض وأكره لهما كل شهرة من عصفر وسواد وغيره ولا فدية عليهما ان لبسا غير المطيب ويلبسان المعشق وكل صبغ غير طيب ولو تر كاذك لبسا البياض كان أحب الي الذي يقتدي به ولا يقتدي به أما الذي يقتدي به فلما قال ع من الخطاب راء الجاهل فيذهب الي أن الصبغ واحد فليس المصبوغ بالطيب وأما الذي لا يقتدي به فأخاف أن يساء الظن به حين يتروك مستحقا حرامه وهذا وان كان كما وصفت فالمقتدي به وغير المقتدي به يحتمل أن يتروك العالم عند من جهل العلم مستحقا حرامه واذا رأى الجاهل فلم ينكر عليه العالم رأى من يجهل أنه لم يقرأ الجاهل الا وهذا جاز عند العالم فيقول الجاهل قد رأيت فلانا العالم رأى من لبس ثوبا مصبوغا وصحبه فلم ينكر عليه ذلك ثم تفارق المرأة الرجل فيكون لهما لبس الخفين ولا تقطعهما وتلبسهما وهي تحب نعليين من قبل أن لهما لبس الدرع والخمار والسر او ويل وليس الخفان بأثمن واحدهن هذا ولا أحب لهما أن تلبس نعليين وتفارق المرأة الرجل فيكون احرامها في وجهها واحرام الرجل في رأسه فيكون للرجل تغطية وجهه كله من غير ضرورة ولا يكون ذلك للمرأة ويكون للمرأة اذا كانت بارزة ترى يدالستر من الناس أن ترخي جلبابها أو بعض خمارها أو غير ذلك من ثيابها من فوق رأسها وتجاهه عن وجهها حتى تغطي وجهها متجافيا كالستر على وجهها ولا يكون لهما أن تنتقب أخيرا ناسعين سالم عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس قال تلى عليهما من جلبابها ولا تضرب به قلت وما لا تضرب به فأشار الي كما تجلب المرأة ثم أشار الي ما على خدها من الجلباب فقال لا تقطعه فتضرب به على وجهها فذلك الذي يبق عليها ولكن تسدله على وجهها كما هو مسدول ولا تغطي وجهها ولا تضرب به ولا تغطي أخيرا ناسعين سالم عن ابن جريح عن ابن طاوس عن أبيه قال لتدل المرأة المحرمة ثوبا على وجهها ولا تنتقب (قال الشافعي) ولا ترفع الثوب من أسفل الي فوق ولا تغطي وجهها ولا شيئا من وجهها الا ما لا يستمسك الخمار الا عليه مما يلي قصاص شعرها من وجهها مما ثبت الخمار ويستتر الشعر لان الخمار لو وضع على قصاص الشعر فقط انكشف الشعر ويكون لها الاختيار ولا يكون للرجل التعم ولا يكون له لبس الخفين الا أن لا يجد نعليين فيلبسهما أو يقطععهما أسفل من الكعبيين ولا يكون له لبس السراويل الا أن لا يجد ازارا فيلبسه ولا يقطع منه شيئا ولا يكون ذلك لها ويلبسان رقيق الوشي (١) والعصب ودقيق القطن وغلظه والمصبوغ كله بالمدر لان المدر ليس بطيب والمصبوغ بالسدر وكل صبغ عدا الطيب واذا أصاب الثوب طيب فبقى ريحه فيه لم يلبسها وكان كالصبغ ولو صبغ ثوب بزعفران أو ورس فذهب ريح الزعفران أو الورس من الثوب اطول لبس أو غيره وكان اذا أصاب واحد منهما الماء حرل وبجها شيئا وان قل لم يلبسه المحرم وان كان الماء اذا أصابهما لم يحرل واحد منهما فلو غسلا كان أحب الي وأحسن وأحرى أن لا يبق في النفس منهما شيء وان لم يغسلا رجحت أن يسع لبسهما اذا كانا هكذا لان الصباغ ليس بنجس وانما أردنا بالغسل ذهاب الريح فان ذهب الريح بغير غسل رجحت أن يجزى ولو كان أمره أن لا يلبس من الثياب شيئا منه الزعفران أو الورس بحال كان ان مسه ثم ذهب لم يجز لبسه بعد غسلا ولكنه انما أمر أن لا يلبسه اذا كان الزعفران والورس موجودا في ذلك الحين فيه والله أعلم (٢) وما قلت موجود من ذلك في الخبر والله أعلم (قال) وكذلك لو صبغ ثوب بعد الزعفران والورس بسدر أو سواد فكانا اذا مسهما الماء لم يظهر للزعفران والورس ريح كان له لبسهما ولو كان الزعفران والورس اذا مسهما الماء يظهر لهما شيء من ريح الزعفران أو الورس لم يلبسهما ولو مس زعفران أو ورس بعض الثوب لم يكن للحرم لبسه حتى يغسل في عقد المحرم عليه ازاره لانه من صلاح الارز والازار ما كان معقودا ولا يترزذين ثم يعقد الذيلين من ورائه ولا يعقد

رداه عليه ولكن يغز طرفي ردائه ان شاء في ازاره وفي سراويله اذا كان الرداء منشورا فان لبس شيا مما قلت ليس له لبسه اذا كرا عالما انه لا يجوز له لبسه اقتدى وقيل لبسه وكبره سواء فان قنع المحرم رأسه بطريقة من ذلك كرا عالما وانتقيت المرأة أو لبست ما ليس لها أن تلبسه فعليه ما التقضية ولا يعصب المحرم رأسه من غلة ولا غيرها فان فعل اقتدى وان لم يكن ذلك لباسا أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء انه قال في المحرم يلبس الثوب على بطنه من ضرورة أو من رد قال اذا الواء من ضرورة فلا فدية أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن هشام بن عمار عن طاوس قال رأيت ابن عمر يسي بالبيت وقد خرم على بطنه بثوب أخبرنا سعيد بن سالم عن اسمعيل بن أمية ان نافعا أخبره أن عبد الله بن عمر لم يكن عقد الثوب عليه انما غرز طرفيه على ازاره أخبرنا سعيد بن سالم عن مسلم بن جندب قال جاء رجل يسأل ابن عمر أو أبا معه قال أحالف بين طرفي نوح من ورائي ثم أعقده وأنا محرم فقال عبد الله لا تعقد شيا أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء انه كره للمحرم أن يتوشع بالثوب ثم يعقد طرفيه من ورائه الا من ضرورة فان فعل من ضرورة لم يقتد أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا محتجا بجبل أبرق فقال انزع الجبل مرتين أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء في المحرم يجعل المكتل على رأسه فقال نعم لا بأس بذلك وسألته عن العصاة يعصب بها المحرم رأسه فقال لا العصاة تكفت شعرا كثيرا (قال الشافعي) لا بأس أن يرتدي المحرم ويطرح عليه القميص والسراويل والفرو وغير ذلك ما لم يلبسه لباسا وهو كالرداء ولا بأس أن يغسل المحرم ثيابه وثياب غيره ويلبس غير ما أحرم فيه من الثياب ما لم يكن من الثياب المنهي عن لبسها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال ويلبس المحرم من الثياب ما لم يهل فيه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء انه كان لا يرى بالمشق للمحرم بأسا أن يلبسه وقال انما هو مودة أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء انه كان لا يرى بأسا أن يلبس المحرم (٢) ساجا ما لم يزره عليه فان زره عليه عدا اقتدى كما يقتدى اذا تقصص عدا (قال الشافعي) وبهذا أخذ (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء انه كان لا يرى بدرس العصفرو الزعفران للمحرم بأسا ما لم يجدر به (قال الشافعي) أما العصفور فلا بأس به وأما الزعفران فاذا كان اذا مسه الماء ظهرت رائحته فلا يلبسه المحرم وان لبسه اقتدى أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم عن مصفية بنت شيبه أنها قالت كنا عند عائشة اذ جاءت امرأة من نساء بني عبد الدار يقال لها تملك فقالت يا أم المؤمنين ان ابنتي فلانة حلفت أنها لا تلبس حلما في الموسم فقالت عائشة قولي لها اني أأم المؤمنين تقسم عليك الا لبست حلما كله أخبرنا سعيد بن سالم عن موسى بن عبيدة عن أخيه عبد الله بن عبيدة وعبد الله بن دينار قال امن السنة أن تسمع المرأة يديها عند الاحرام بشئ من الحناء ولا تحرم (٣) وهي عفا (قال الشافعي) وكذلك أحب لها (قال) ان اخضبت المحرمة ولقت على يديها رأيت أن تفتدي وأما لو مسحت يديها بالحناء فاني لا أرى عليها فدية وأكرهه لانه ابتداء زينة أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن ناسا سألوه عن الكحل الا عند المرأة المحرمة الذي ليس فيه طيب قال أكرهه لانه زينة وانما هي أيام تخشع وعبادة (قال الشافعي) والكحل في المرأة أشد منه في الرجل فان فعلا فلا أعلم على واحد منهما فدية ولكن ان كان فيه طيب فأبها ما اكحل به اقتدى أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا رمد وهو محرم أقرط في عينه العصب اقطارا وأنه قال يكحل المحرم بأي كحل اذا رمد ما لم يكحل بطيب ومن غير رمد ابن عمر القائل (باب لبس المنطقة والسيف للمحرم) قال الشافعي رحمه الله تعالى يلبس المحرم المنطقة ولو جعل في طرفها سورا فاعقد بعضها على بعض لم يضره ولا يقتل المحرم بالسيف من خوف ولا فدية عليه ولا ينكح المصحف (باب الطيب للأحرام) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله قال قال عمر بن الخطاب اذا رميت الحجر فقه دخل لكم محرم عليكم الا النساء والطيب

خيار الرؤية (١) وهذا كله غير جائز في معناه (قال المزني) وهذا بنقي خيار الرؤية أوليه اذ أصل قوله ومعناه أن البيع بيعان لثالث له مضافة مضمونة وعين معروفة وأنه لا بيع الثوب لم يرضه لجهله به فكيف يجيز شرعا ما لم يرض منه قط ولا يدري أنه ثوب أم لا حتى يجعل له خيار الرؤية

(١) قوله وهذا كله غير جائز الى قوله اذ أصل قوله كذا في الاصل الذي بيده وفي العبارة تحريف ظاهر فاقتصر وحرر كتبه معصمه (٢) الساج هو الطيلسان الاخضر والاسود كما في القاموس (٣) فتوه وهي عفا كذا في نسخ الام التي بيدها وقع في مختصر البرني وهي غفل وكتبنا هناك أن الغفل التي لا أثر بها من الخضاب من قول العرب ناقة غفل لا علامة عليها فانظر كتبه معصمه

أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم قال قالت عائشة أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سالم وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال سمعت عائشة وبسطت يديها تقول أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين لأحرامه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت أخبرنا سفيان بن عيينة عن عثمان بن عروة قال سمعت أبي يقول سمعت عائشة تقول طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه ولحله فقلت لها بآي الطيب فقالت بأطيب الطيب وقال عثمان ما روى هشام هذا الحديث الا عنى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت رأيت ويص الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمر بن عبد الله بن عروة أنه سمع القاسم بن محمد وعروة يخبران عن عائشة أنها قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي في حجة الوداع للعل والاحرام أخبرنا سفيان عن محمد بن مجلان أنه سمع عائشة بنت سعد تقول طيبت أبي عند احرامه (١) بالسك والذرية أخبرنا سعيد بن سالم عن حسن بن زيد عن أبيه أنه قال رأيت ابن عباس يحرم ما وان على رأسه لمثل (٢) الرب من الغالية (قال الشافعي) وهذا كله ناخذ فنقول لا بأس أن يطيب الرجل قبل احرامه بأطيب ما يجد من الطيب غالباً ومجر وغيرهما الا ما نهى عنه الرجل من التزعفر ولا بأس على المرأة في التطيب بما شاءت من الطيب قبل الاحرام وكذلك لا بأس عليهما أن يفعلا بعد ما يرمان جرة العقبة ويخلق الرجل وتقصر المرأة قبل الطواف بالبيت والحجة فيه ما وصفنا من طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحالتين وكذلك لا بأس بالمجر وغيره من الطيب لانه أحرم وابتدأ الطيب حلالاً وهو مباح له وبقاؤه عليه ليس بابتداء منه له وكذلك ان كان الطيب دهناً أو غيره ولكنه اذا أحرم فس من الطيب شيئاً قل أو كثر بيده أو أمسه جسده وهذا كحرمة غيره جاهل بانه لا ينبغي له اقتدى وكل ما سمى الناس طيباً في هذه الحال من الافاويه وغيرها وكل ما كان مأكولاً أو شرباً أو لبساً أو غيره وان كان طيب الريح ويصلح في الطيب فلا بأس بأكله وشمه وذلك مثل المصطكا والزعجيسل والدارصيني وما أشبه هذا وكذلك كل معطوف أو عطب من نبات الارض مثل الشج والقيصوم والاذخر وما أشبه هذا فان شمه أو أكله أو دقه فطبخ به جسده فلا فدية عليه لانه ليس بطيب ولا دهن والريحان عندى طيب وما طيب من الادهان بالرياحين بقي طيباً كان طيباً وما (١) ربه ما عندى طيب اذا بقي طيباً مثل الزنبق والخيري والكاذي والبان المنشوش وليس التفسيح طيب انما ربه للنفعة لا للطيب أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أنه سئل أي شئ المحرم الريحان والدهن والطيب فقال لا أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال ما أرى الورد والياسمين الا طيباً (قال الشافعي) وما من المحرم من رطب الطيب بشئ من بدنه اقتدى وان مس بيده منه شيئاً باسنا لا يبق له أثر في بدنه ولا ريح كرهته ولم أر عليه الفدية وانما يفقد من الشم خاصة بما أثر من الطيب من الشم لان الشم غاية الطيب للتطيب وان جلس الى عطار فاطال أو مر به فوجد ريح الطيب أو وجد ريح الكعبة مطيبة أو مجرمة لم يكن عليه فدية وان مس خلوق الكعبة جافاً كان كما وصفت لافدية عليه فيه لانه لا يؤثر ولا يبق ريحه في بدنه وكذلك الركن وان مس خلوق رطباً اقتدى وان انتضخ عليه أو تلمخ به غير عامد له غسله ولا فدية عليه وكذلك لو أصاب ثوبه ولو عقد طيباً لحمله في خرقه أو غيرها ورىحه يظهر منها لم يكن عليه فدية وكرهته لانه لم لمس الطيب نفسه ولو أكل طيباً أو استعط به أو احتقن به اقتدى واذا كان طعاماً قد خالطه زعفران أصابته ناراً ولم تصبه فانظر فان كان ريحه يوجد أو كان طعم الطيب يظهر

(باب خيار المتبايعين
مالم يتفرقا)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار مالم يتفرقا لا يبيع الخیار (قال الشافعي) وفي حديث آخر أن ابن عمر كان اذا أراد أن يوجب البيع مشى قليلاً ثم رجع وفي حديث أبي الوضئ

(١) السك بالضم
ضرب من الطيب يركب من مسك ورامك كذا في اللسان

(٢) الرب بالضم الطلاء

انلأثر كذا في اللسان

(٣) ربه بها أي طيب

وغذى ودهن منشوش

أي مخلوط بالطيب كذا

في كتب اللغة كنه

مصححه

فيه فأكله المحرم افتدى وإن كان لا يظهر فيه ريح ولا يوجب طعم وإن ظهر لونه فأكله المحرم لم يفتد لانه قديكثير الطيب في الماء كقول وعيس النار فيظهر فيه ريحه وطعمه ويقبل ولا تفسد نار فلا يظهر فيه طعمه ولألونه وانما الفتية وزكها من قبل الريح والطعم وليس اللون معنى لان اللون ليس بطيب وان حشا المحرم في جرح له طيبا افتدى والادهان دهنان دهن طيب فذلك يفتدى صاحبه اذا دهن به من جسده شيئا قل أو كثر وذلك مثل البان المنشوش بالطيب والزيت وما الورود وغيره (قال) ودهن ليس بطيب مثل ساجنة البان غير المنشوش والشبرق والزيت والسمن والزبد فذلك ان دهن به أي جسده شاء غير رأسه ولحيته أو أكله أو شربه فلا فتية عليه فيه وإن دهن به رأسه أو لحيته افتدى لانهما في موضع الدهن وهما رجا لان زهدب شعتهما بالدهن فأى دهن أذهب شعتهما ورجلها ما بقي فيهما طيبا أو لم يبق فعلى المدهن بدفدية ولو دهن رأسه بعسل أو لبن لم يفتد لانه لا طيب ولا دهن انما هو يقدر لا يرجل ولا ينهى الرأس أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال يدهن المحرم قدميه اذا تشقق بالودك ما لا يكن طيبا أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه سأل عن المحرم يشقق رأسه أيدهن الشقاق منه بسمن قال لا ولأولادك غير السمن إلا أن يفتدى فقلت له انه ليس بطيب قال ولكنه يرجل رأسه قال فقلت له فانه يدهن قدمه اذا تشققت بالودك ما لم يكن طيبا فقال ان القدم ليست كالشعر ان الشعر يرجل قال عطاء والحجة في ذلك مثل الرأس

(باب لبس المحرم وطيبه جاهلا)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجعرانة فأنه رآه رجل وعليه مقطعة يعني جبة وهو متضمخ بالخلوق فقال يا رسول الله انى أحرمت بالعمرة وهذه على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنت تصنع في حجتك قال كنت أنزع هذه المقطعة وأغسل هذا الخلوق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعا في حجتك فاضعه في عرتك أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه كان يقول من أحرم في قبض أو جبة فليزعها زعوا ولا يشقهها (قال الشافعي) والسنة كما قال عطاء لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر صاحب الجبة أن يزعها ولم يأمره بشقهها أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال قلت لعطاء أرايت لو أن رجلا أهل من ميقاته وعليه جبة ثم سار أميالاً ثم ذكرها فزعهما عليه أن يعود الى ميقاته فيحدث احراما قال لا حسبه الاحرام الاول (قال الشافعي) وهذا كما قال عطاء ان شاء الله تعالى وقد أهل من ميقاته والجبة لا تغنعه أن يكون مهلا وهذا كانه تأخذ (قال الشافعي) أحسب من نهى المحرم عن التطيب قبل الاحرام والافاضة بلغه هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر الاعرابي بغسل الخلوق عنه وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر الاعرابي بغسل الخلوق عنه والنهي عن الطيب لان الطيب كان عنده طيبا وخفي عليهم ما روت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر الاعرابي بغسل الخلوق عنه والله أعلم لانه نهى أن يزعها الرجل أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني اسمعيل الذي يعرف بابن علي قال أخبرني عبد العزيز بن مهيب عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يزعها الرجل فان قال قائل ان حديث النبي صلى الله عليه وسلم في صاحب الجبة يغسل الخلوق يحتمل ما وصفت ويحتمل أن يكون انما أمره بنفسه لانه طيب وليس للمعمر أن يبقى عليه الطيب وان كان قبل الاحرام قيل له ان شاء الله تعالى فلو كان كما قلت كان منسوخا فان قال وما نسخنا قلنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الاعرابي بالجعرانة والجعرانة في سنة ثمان وحديث عائشة أنها طيبت النبي صلى الله عليه وسلم لعله وحرمه في حجة الاسلام وهي ستة عشر فان قال فقد نهى عنه عمر قلنا لعله نهى عنه على المعنى الذي وصفت ان شاء الله تعالى فان قال أفلا تخاف غلظ من

قال كنف في عزاة فباع صاحب لنافر سامن رجل فلما أربدا الرجل خاصه فيه الى أبي برزة فقال أبو برزة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال) وفي الحديث ما لم يتضر يحيى بن حسان حفظه وقد سمعته من غيره أنهما باليلة ثم غدوا عليه فقال لا أرا كما تفرقا وجعل لهما انلنيار اذ بقيافي مكان واحد بعد البيع وقال عطاء يخبر بعد وجوب البيع وقال شريح شاهدا عدل أنكما تفرقا بعد رضا ببيع

روى عن عائشة قبل هم أولى أن لا يغلطوا عن روى عن ابن عمر عن عمر لانه انما روى هذا عن ابن عمر عن عمر رجل أو اثنان وروى هذا عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ستة أو سبعة والعديد الكثير أولى أن لا يغلطوا من العدد القليل وكل عندنا لم يغلطوا عن النبي صلى الله عليه وسلم ستة أو سبعة والعديد الكثير أولى أن النبي صلى الله عليه وسلم في الطيب أن يخاف غلط من روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم جاز أن يخاف غلط من روى هذا عن عمر وإذا كان علمنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم طيب وان عمر كره علما واحدا من جهة الخبر فلا يجوز لاحد أن يزعم أن قول النبي صلى الله عليه وسلم يتربا بحال الا لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا لقول غيره وقد خالف عمر سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عباس وغيرهما وقد يتربا من يكره الطيب للأحرام والاحلال لقول عمر أو يلبس لعمر لقول الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأما ويل لعمر لا يخالفه فيها أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخالف عمر لرأى نفسه فإذا كان يصنع هذا في بعض قول عرف كيف جاز أن يدع السنة التي فرض الله تعالى على الخلق اتباعها لقول من يفعله في قوله مثل هذا (١) لعمرى لئن جاز له أن يأخذ به فيدع السنة بخلافه فقالا سنة عليه فيه أضيقت وأخرى أن لا يخبر ج من خلافه وهو يكثر خلافه فيما لا سنة فيه ولما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم السائل بأن يزعم الجبة عنه ويغسل الصفرة ولم يأمره بالكفارة قلنا من لبس ما ليس له لبسه تلبس بالأحرام جاهلا بما عليه في لبسه أو ناسيا لحرمة (٢) ثم ثبت عليه أي مدة ما ثبت عليه بعد الأحرام أو ابتداء لبسه بعد الأحرام جاهلا بما عليه في لبسه أو ناسيا لحرمة أو بخطأ به وذلك أن يزيد غيره فيلبسه نزع الجبة والقميص نزعاً ولم يشقه ولا فدية عليه في لبسه وكذلك الطيب قياساً عليه إن كان النبي صلى الله عليه وسلم أنما أمره بغسله لما وصفنا من الصفرة وإن كان الطيب فهو أكثر أو مثله والصفرة جامعة لاجتماع طيب وصفرة فإن قال قائل كيف قلت هذا في الناسي والجاهل في اللبس والطيب ولم تقهله في جز الشعر أو قتل صيد أو قيل له إن شاء الله تعالى قلته خبراً وقياساً وإن حاله في اللبس والطيب بخلاف حاله في جز الشعر وقتل الصيد فإن قال فما فرق بين الطيب واللبس وقتل الصيد وجز الشعر وهو جاهل في ذلك كله قيل له الطيب واللبس شيء إذا أزاله عنه زال فكان إذا أزاله كماله قيل أن يلبس ويتطيب لم يتلف شيئاً حرم عليه أن يتلفه ولم يزل شيئاً حرم عليه إزالته إنما أزال ما أمر بإزالته مما ليس له أن يثبت عليه وقاتل الصيد تلف ما حرم عليه في وقته ذلك اتلافه وجز الشعر والظفر أزال بقطعه ما هو ممنوع من إزالته في ذلك الوقت والإزالة لما ليس له إزالته اتلاف وفي الاتلاف ما نهى عن اتلافه عوض خطأ كان أو عداً لما جعل الله في اتلاف النفس خطأ من الدية وليس ذلك في غير الاتلاف كهو في الاتلاف ولكنه إذا فعله عالماً بأنه لا يجوز له وإذا كرا لأحرامه وغير مخطئ فعليه الفدية في قليل اللبس والطيب وكثيره على ما وصفت في الباب قبل هذا ولو فعله ناسياً أو جاهلاً لم عليه فتركه عليه ساعة وقد أمكنه إزالته عنه بنزع ثوب أو غسل طيب اقتدى لأنه أثبت الثوب والطيب عليه بعد ذهاب العذر وإن لم يمكنه نزع الثوب لعله مرض أو عطب في بدنه وانتظر من بنزعه فلم يقدر عليه فهذا عذر ومتى أمكنه نزع زعمه والاقتدى إذا تركه بعد الامكان ولا يفقد إذا نزع بعد الامكان ولو لم يمكنه غسل الطيب وكان في جسده رأيت أن يمسحه بخرقه فإن لم يجد خرقه فبتراب إن أذهبه فإن لم يذهب فبشجر أو حشيش فإن لم يقدر عليه أو فقد فليذهب فهذا عذر ومتى أمكنه الماء غسله ولو وجد ماء قليلاً ان غسله لم يكفه لوضوئه غسله به وتيمم لأنه مأثور بغسله ولا رخصة في تركه إذا قدر على غسله وهذا مخصص له في التيمم إذا لم يجد ماء ولو غسل الطيب غيره كان أحب إلى وإن غسله هو يبدله فيغتسل من قبل أن عليه غسله وإن ماسه فأنما ماسه لينذهبه عنه لم يماسه ليتطيب به ولا يثبت به وهكذا ما وجب عليه الخروج منه خرج منه كما يستطيع ولو دخل دار رجل بغير إذن لم يكن جائزاً له وكان عليه الخروج منها ولم أزعم أنه يخرج بالخروج منها وإن كان عشي فيمالم يؤذن له فيه لأن مشيه للخروج من

أو خير أحد كما صاحبه
بعد البيع (قال
الشافعي) وهذا أخذ
وهو قول الأكثرين
أهل الحجاز والأكثرين
أهل الأندلس بالبلدان
(قال) وهما قبل التساوم
غير متساوين ثم يكونان
متساوين ثم يكونان
متبايعين فلو تساوما
فقال رجل امرأتي
طالق إن كنتا متبايعتا
كان صادقا وإنما جعل
لهما النبي صلى الله عليه
وسلم الخيار بعد التبايع
مالم يفترقا فلا يفترق بعد
ما صار متبايعين لا يفترق
الأبدان فكل متبايعين
في سلعة وعين وصرف
وغيره فليس كل واحد منهما
(١) قوله لعمرى لئن
جاز الخ في جميع النسخ
التي بيدنا اختلاف في
هذا المقام بزيادة ونقص
وتحريف ولعل أقربها
إلى الصحة النسخة التي
أثبتناها فانظر وحز
(٢) قوله ثم ثبت عليه
الخ كذا في النسخ ولعل
في العبارة تحريف بافحور
كتبه مصححه

الذی لا یزید فیہ فہکذاخذ الباب کلہ وقاسہ

(باب الوقت الذي يجوز فيه الحج والعمرة) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله عز وجل الحج أشهر معلومات
من فرض فيهن الحج فلا رقت الى قوله في الحج أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير
أنه سمع جابر بن عبد الله يسئل عن الرجل يهل بالحج قبل أشهر الحج فقال لا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال قلت لأبى عبد الله بن عمر يسئ شهورا الحج فقال نعم كان يسمى
(١) شوال وذا القعدة وذا الحجة قلت لتافع أن أهل أنسان بالحج قبلهن قال لم أسمع منه في ذلك شيئا أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال قال طاووس هي شوال وذا القعدة
وذا الحجة أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أنه قال لعطاء أو أيت لو أن رجلا جاء مهلا بالحج في شهر رمضان
كيف كنت قائمًا له قال أفول له اجعلها عمرة أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرنا عمر بن عطاء
عن عكرمة أنه قال لا ينبغي لأحد أن يحرم بالحج الا في أشهر الحج من أجل قول الله عز وجل الحج أشهر معلومات
ولا ينبغي لأحد أن يلي الحج ثم يقبح

(باب هل يسمى الحج والأعمرة عدا الأهلل أو تنكفي النية منهما) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله فيما حكينا من الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم دليل على أن نية الملبى كافية له من أن يظهر ما يحرمه كما تكون نية المصلي مكتوبة أو نافلة أو أندرا كافية له من اظهار ما ينوي منها بأى احرام نوى ونية الصائم كذلك وكذلك لو حج وأعتمر عن غيره كفته نيته من أن يسمى أن حجه هذا عن غيره (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد عن سعيد بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثين سنة يجافط ولا عمرة (قال الشافعي) ولو سمي المحرم ذلك لم أكرهه إلا أنه لو كان سنة سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من بعده ولولي المحرم فقال لبيك بحجعة وعمرة وهو يريد حجة كان مفردا ولو أراد عمرة كان معتمرا ولو سمي عمرة وهو يريد حجا كان حجاجا ولو سمي عمرة وهو يريد قرانا كان قرنانا إنما يصير أمره إلى النية إذا أظهر التلبية معها ولا يلزمه إذا لم يكن له نية أن يكون عليه أكثر من لفظه وذلك أن هذا عمل لله خالصا لأشئ لا حسد من الآدميين غره فيه فيؤخذ فيه عما ظهر من قوله دون نيته ولولي رجل لا يريد حجارا لعمرة لم يكن حاجبا ولا معتمرا كالو كبير لا يريد صلاة لم يكن داخل في الصلاة ولو لم يكن صوما لم يكن صواما لم يكن داخل في الصوم وكذلك لو لم يأكل يوما كاملا ولا ينوي صوما لم يكن صائما روى أن عبد الله بن مسعود قال في ركبا باب احل محرمن فلبوا قلني ابن مسعود وهو دخل الى الكوفة والتبى ذكر من ذكر انكره عز وجل لا يضيّق على أحد أن يقول ولا يوجب على أحد أن يدخل في احرام اذا لم ينوه

(باب كيف التلمية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والمالك لا شريك لك قال نافع كان عبد الله بن عمر يزني فبقي اليك ليك وسعدك والخير بيدك والرغبة اليك والعمل (قال الشافعي) أخبرنا بعض أهل العلم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بالتوحيد ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والمالك لا شريك لك وذكر المجاهدون عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان من تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ليك إلى الحق ليك (قال الشافعي) كادى جابر وابن عمر كانت أكثر تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي التي أحب أن تكون تلبية المحرم لا يقصر عنها ولا يجاوزها إلا أن يدخل ماروى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فانه مثلها في المعنى لانها تلبية والتلبية اجابة فأما أنه آيات إلى الحق ليك أولا

(١) قوله شوالا وإذا

القعدة وهذا الوجه كذا
في بعض النسخ بالنصب
وفي بعضها شوال
وذا القعدة الخ بالرفع
ومثله في المسند وكل
صحيح والمدار على الرواية
كتبه مصححه

وأخراً أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني جندب الأعرج عن مجاهد أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يظهر من التلبية ليبيك اللهم ليبيك ليبيك لا شريك لك ليبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال حتى اذا كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كأنه أعجبه ما هو فيه فزاد فيها ليبيك ان العيش عيش الآخرة قال ابن جريج وحسبت أن ذلك يوم عرفة (قال الشافعي) وهذه تلبية كتليته التي رويت عنه وأخبرنا العيش عيش الآخرة لا عيش الدنيا ولا ما فيها ولا يصق على أحد في مثل ما قال ابن عمر ولا غير من تعظيم الله تعالى ودعائه مع التلبية غير أن الاختيار عندني أن يقرأ ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من التلبية ولا يصل بها شيئاً إلا ما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم ويعظم الله تعالى ويدعوه بعد قطع التلبية أخبرنا سعيد بن القاسم بن معن عن محمد بن عجلان عن عبد الله بن أبي سلة أنه قال سمع سعد بن عبد الله بن أخيه وهو يبايذ المعارج فقال سعد المعارج أنه لا ذو المعارج وما هكذا كنا ننبئ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب رفع الصوت بالتلبية) قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن خيلاد بن السائب الأنصاري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتاني جبريل فأمرني أن أقرأ أحمداً وأمن معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية أو بالاهلال يريد أحدهما (قال الشافعي) وبما أمر به جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم تأمر الرجال المحرمين وفيه دلالة على أن أحمداً هم الرجال دون النساء فأمرهم أن يرفعوا أصداءهم ما يبلغ ذلك أن يقطع أصواتهم (١) فكانوا يرفعون أصواتهم وإذا كان الحديث يدل على أن المأمورين يرفعون الأصوات بالتلبية الرجال فكان النساء مأموراً بالستر فإن لا يسمع صوت المرأة أحد أو يراها أو يسترها فلا ترفع المرأة صوتها بالتلبية وتسمع نفسها

(باب أن يستعملوا في التلبية) قال الشافعي أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سابط قال كان سلفنا لا يدعون التلبية عند أربع عند اضططام الرفاق حتى تنضم وعند أشرافهم على الشيء وهبوطهم من بطون الأودية وعند هبوطهم من الشيء الذي يشرفون منه وعند الصلاة إذا فرغوا منها (قال الشافعي) وما روى ابن سابط عن السلف هو موافق لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن جبريل عليه السلام أمره بأن يأمهم برفع الصوت بالتلبية وإذا كانت التلبية برأمر الملبون برفع الصوت به فأولى الموضع أن يرفع الصوت به مجتمع الناس حيث كانوا من مساجد الجماعات والأسواق واضططام الرفاق وأبى أن اجتماعهم لا يجمع من ذلك من طاعتهم برفع الصوت وإن معنى رفع الصوت به كعني رفعه بالأذان الذي لا يسمعه شيء إلا شهده به وإن في ذلك تنبيه السامع له يحدث له الرغبة في العمل لله بنفسه ولسانه أو بعضها فيؤجر له المنبه له إليه

(باب الخلاف في رفع الصوت بالتلبية في المساجد) قال الشافعي فإن قال قائل لا يرفع الملب صوته بالتلبية في مساجد الجماعات إلا في مسجد مكة ومنى فهذا قول يخالف الحديث ثم لا يكون له معنى يجوز أن يذهب إليه أحد إذ حكي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جبريل أمره أن يأم أحمداً أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية فحي كانت التلبية من الرجل فينبغي له أن يرفع صوته بها ولو جاز لأحد أن يقول برفعها في حال دون حال جاز عليه أن يقول برفعها حيث زعمت أنه يخفضها ويخفضها حيث زعمت أنه يرفعها وهذا لا يجوز عندنا لأحد وفي حديث ابن سابط عن السلف أنهم كانوا لا يدعون التلبية عند اضططام الرفاق دليل على أنهم واطبوا عليها عند اجتماع الناس وادخلوا اجتماع الناس على الطريق كانت المساجد أولى أن يجمعوا وبذلك فيها أوفى مثل معناها أرايت الأذان أيتلوا رفع الصوت به في مساجد الجماعات فإن قيل لآلانه قد أمر برفع الصوت قبل وكذلك التلبية به أرايت لو لم يعلم أحد من هؤلاء شيئاً كانت التلبية ترفع دون برفع

نقض البيع مكان
له وكان عتق المشتري
باطلاً لأنه أعتق مالم
يتم ملكه فإن أعتقها
البائع كان جائزاً ولو عمل
المشتري فوطئها فأجلها
قبل التفرق في غفلة من
البائع فاختار البائع
فسخ البيع كان على
المشتري مهر مثلها وقيمة
ولده منها يوم تلده وحقه
بالنسبة وإن وطئها
البائع فهي أمته
والوطئ اختيار لفسخ
البيع (قال المزني)
وهذا عند دليل على
أنه إذا قال لأمرأتين له
أحدكما طالق فكان
له الخيسار فإن وطئ
أحداهما أشبه أن يكون

(١) قوله فكانوا يرفعون أصواتهم تذكراً في جميع السجعات وانظر كتابه معصمه

الصوت بهامع الجماعات فكل جماعة في ذلك سواء أويهم عنها في الجماعات لأن ذلك يشغل المصل عن صلاته فهي في المسجد الحرام ومسجد منى أولى أن لا يرفع عليهم الصوت أو سئل غيرهم وإن كان ذلك كراهية رفع الصوت في المساجد أديا واعظاما لها فأولى المساجد أن يعظم المسجد الحرام ومسجد منى لأنه في الحرم

(باب التلبية في كل حال) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن محمد بن أبي جند عن محمد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتم من التلبية أخبرنا سعيد بن سالم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يلي راكبا ونازلا ومضطجعا (قال الشافعي) وبلغني عن محمد بن الحنفية أنه سئل أي لي الحرم وهو جنب فقال نعم (قال الشافعي) والتلبية ذكر من ذكر الله عز وجل في لي الحرم طاهرا وجنباً وغير متوضي والمرأة حائضا وجنباً وطاهرا وفي كل حال وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة وعركت أفعلى ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت والتلبية مما يفعل الحاج

(باب ما يستحب من القول في أثر التلبية) قال الشافعي استحب إذا سلم المصل أن يلي ثلاثا واستحب إذا فرغ من التلبية أن يتبعها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويسأل الله جل ثناؤه برضاه والجنة والنعمون من النار اتباعا ومعقولا أن الملبى وأفاد الله تعالى وإن منطلقه بالتلبية منطلقه بأجابه داعي الله وإن تمام الدعاء ورجاء أجابه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأن يسأل الله تعالى في إثر كل ذلك بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الجنة ويتعون من النار فإن ذلك أعظم ما يسأل بعد ما أحب أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن صالح بن محمد عن زائدة عن عمار بن خزيمة عن ثابت عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا فرغ من تليته سأل الله تعالى برضاه والجنة واستغفاه برحمته من النار أخبرنا إبراهيم بن محمد عن القاسم بن محمد كان يأمر إذا فرغ من التلبية أن يصلي على محمد النبي صلى الله عليه وسلم

(باب الاستثناء في الحج) قال الشافعي أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بضاعة بنت الزبير فقال أما تريدن الحج فقالت أفي شاكبة فقال لها جدي واشترطي أن يحل حيث حبستني أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت لي عائشة هل تستنفي إذا حجبت فقلت لها ماذا أقول فقالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فإن يسرت فهو الحج وإن حبستني بحابس فهي عمة (قال الشافعي) وثبت حديث عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستثناء لم أعده إلى غيره لأنه لا يحل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت الحج فيه أن يكون المستثنى مخالفًا غير المستثنى من محصر بعد أو مرض أو ذهاب مال أو خطاء عدد أو توان وكان إذا اشترط حبس بعد أو مرض أو ذهاب مال أو ضعف عن البلوغ حل في الموضع الذي حبس فيه بلا هدى ولا كفارة غير ما انصرف إلى بلاده ولا قضاء عليه إلا أن يكون لم يجهج جهة الإسلام فيجبها وكانت الحج فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر بشرط إلا أن يكون على ما أمر به وكان حديث عروة عن عائشة يوافق في معنى أنها أمرت بالشرط وكان وجه أمرها بالشرط أن حبس عن الحج في عمره أن يقول إن حبستني بحابس عن الحج ووجدت سبيلا إلى الوصول إلى البيت فهي عمة وكان موجودا في قولها أنه لا فقه ولا كفارة عليه والله أعلم ومن لم يثبت حديث عروة لانقطاعه عن النبي صلى الله عليه وسلم احتمل أن يجهج في حديث عائشة لأنها تقول إن كان حج والافهي عمة وقال استدل بانها لم يجهج إلا بالوصول إلى البيت ولو كانت إذا ابتدأت أن تأمره بشرط أنه أن يجعل غير وصول إلى البيت أمره به وذهب إلى أن الاشتراط وغيره سواء وذهب إلى أن على الحاج القضاء إذا حل بعمل عمة كما روى عن عمر بن الخطاب والتظاهر أنه يحتمل فيمن قال هذا أن يدخل عليه خلاف عائشة إذا أمره بالقضاء والجمع بين من اشترط ولم يشترط فلا يكون للشرط معنى وهذا مما استخبر الله تعالى فيه ولوجود

قد اختارها وقد طلقت
الآخرى كما جعل الوطء
اختيارا لفسخ البيع
(قال الشافعي) فإن
مات أحدهما قبل
أن يتفرقا فالخيار لوارثه
وإن كانت بهيمة فتجبت
قبل التفريق ثم تفرقا
فولدها للشترى لأن
العقد وقع وهو حل
وكذلك كل خيار بشرط
جائز في أصل العقد ولا
بأس بنقد الثمن في بيع
الخيار ولا يجوز شرط
خيلا أكثر من ثلاث
ولو لا الخبر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
الخيار ثلاثة أيام في
المصرة والمسلم بن
مقذف فيما اشترى ثلاثا

وزعمنا أن الحرم انتهى الهدى بكل حال وإن محرفه فقد أجزأ عنه والقرآن يدل على أن الهدى النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغ الحرم فإن قال وأين ذلك قلت قال الله عز وجل هم الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوف أن يبلغ محله فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول حتى يبلغ الهدى محله قلت الله أعلم بمحله ههنا يشبه أن يكون إذا أحصر نحره حيث أحصر كما وصفت ومحله في غير الأحصار الحرم وهو كلام عربي واسع وخالفنا بعض الناس فقال المحصر بالعدو والمرض سواء وعلمهما القضاء ولهما الخروج من الأحرام وقال عمرة النبي صلى الله عليه وسلم التي اعتبر بعد حصره قضاء عمرته التي أحصر بها ألا ترى أنها تسمى عمرة القضية وعمرة القصاص فقيل لبعض من قال هذا القول إن لسان العرب واسع فهي تقول اقتضيت ما صنع بي واقتصمت ما صنع بي فبلغت ما منعت مما يجب لي وما لا يجب علي أن أبلغه وإن وجب لي (قال الشافعي) والذي نذهب إليه من هذا أنها انما سميت عمرة القصاص وعمرة القضية أن الله عز وجل اقتصر لرسوله صلى الله عليه وسلم فدخل عليهم كما منعه ولا على أن ذلك وجب عليه قال أفتذكر في ذلك شيئاً فقلت نعم أخبرنا سفيان عن مجاهد (١) قال الشافعي فقال فهذا قول رجل لا يارمى قوله قلت ما زعمنا أن قوله يلزمك لولا دلالة القرآن وأخبار أهل المغازي وما تدل عليه السنة فقال قد سمعت ما ذكرت من السنة ولم تستد فيه حديثاً نينا فقلت ولأنت أستد فيه حديثاً في أن عمرة النبي صلى الله عليه وسلم يقال لها عمرة القضية وانما عندك فيها أخبارهم فكان لي دفع ما علمت ولم تقم فيه حديثاً مستنداً بما ثبت على الانفراد ولم يكن إذا كان معروفاً متواطئاً عند بعض أهل العلم بالمغازي فإن لم يكن لي دفعك عنه بهذا لم يكن للدفع عن أنه تخلف بعض من شهد بالحديثية من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن عمرة القضية فقال ما يقتضي هذا الجواب فادللي على الدلالة من القرآن قلت قال الله عز وجل الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم قال فمن جئني أن الله عز وجل قال قصاص والقصاص انما يكون واجب (قال الشافعي) فقلت له ان القصاص وإن كان يجب لمن له القصاص فليس القصاص واجبا عليه أن يقتص قال وما دل على ذلك قلت قال الله عز وجل والجروح قصاص أفواجب على من جرح أن يقتص من جرحه أو مباح له أن يقتص وخيره أن يعفو قال له أن يعفو ومباح له أن يقتص وقلت له قال الله عز وجل فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم فلو أن معتداً يمشركاً اعتدى علينا كان لنا أن نعتدى عليه بمثل ما اعتدى علينا وليكن واجبا علينا أن نفعل قال ذلك على ما وصفت فقلت فهذا يدل على ما وصفت وما قال مجاهد من أن الله عز وجل أقصه منهم فدخل عليهم في مثل الشهر الذي ردوه فيه وليست فيه دلالة على أن دخوله كان واجبا عليه من جهة قضاء التسلل والله أعلم وانما يدرك الواجب فيه وغير الواجب خبراً والخبر يدل على مثل ما وصفنا من أنه ليس بواجب (قال الشافعي) ومن أحصر في موضع كان له أن يرجع عن موضعه الذي أحصر فيه ويحل فإذا أمن بعد انصرافه كان له أن يتم على الانصراف قريباً أو بعيداً إلا أني إذا أمرته بالخروج من أحرامه عادكم لم يحرم قط غير أني أحبه إذا كان قريباً أو بعيداً أن يرجع حتى يصل إلى ما صد عنه من البيت واختيارى له في ذلك بالقرب بالله وإن كان الرجوع له مباحاً فترك الرجوع كان فيه وحشة أكثر من هذا المعنى وإن كان الرجوع من بعد أعظم أجراً ولو أجمعت له أن يذبح ويحلق ويحل وينصرف فذبح ولم يحلق حتى يزول العدو لم يكن له الحلاق وكان عليه الانعام لأنه لم يحل حتى صار غير محصور وهو مأجور في الذبح إن شاء الله تعالى وهذا قول من يقول لا يكل إحلال المحرم إلا بالحلاق ومن قال بكمل إحلاله قبل الحلاق والحلاق أول الإحلال قال إذا ذبح فقد حل وليس عليه إذا ذبح أن يمضي إلى وجهه ولو أحصر ومعه هدى قد سافه متطوعاً أو واجبا عليه قبل الإحصار فله ذبحه في مكانه كما ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم هديه بالحديثة وقد أوجبه قبل أن يحصر وإذا كان عليه أن يحل بالبيت فتمه فحل بدونه بالعذر كان كذلك

الثقفي عن أيوب عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعر بالشعر ولا التمر بالتمر ولا الملح بالمح سواء عينا بعين يدا بيد ولكن بيعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعر والشعر بالبر والتمر بالتمر والملح بالتمر يدا بيد كيف شئتم (قال) ونقص أحدهما التمر والملح وزاد الآخر فن زادوا فقد أربى (قال الشافعي) وهو

(١) كذا في جمع التسع لم يذكر بقية الحديث وانظر حرر كتبه مصححه

الهدى أولى أن يكون له نحر حيث حبس وعليه الهدى لاحتصاره سوى ما وجب قبل أن يحصر من هدى
 وجب عليه بكل حال (قال الشافعي) ولو وجب عليه هدى في فوره ذلك فلم يكن معه كاله أن يشتره ويذبحه
 مكانه ولو كان وجب عليه قبل ذلك كان ذلك له ولو أخر هديه ليعيبه إذا ذهب الحصر كان أحب إلى
 لأنه شيء لم يجب عليه في فوره وتأخير بعد فوره كآخره بعد ما وجب عليه (قال) ولو أحصر ولا هدى معه
 اشترى مكانه هديا وذبحه وحل ولو وهب له أو ملكه بأى وجهه ما كان فذبحه أجزأ عنه فان كان منسرا
 لأن يشترى هديا ولم يجد هديا مكانه أو عسر إليه هدى وقد أحصر ففها قولان أحدهما لا يحل إلا هدى
 والآخر أنه ما موربان يأتي بما يقدر عليه فإذا لم يقدر على شيء خرج مما عليه وكان عليه أن يأتي به إذا قدر عليه
 ومن قال هذا قال يحل مكانه ويذبح إذا قدر فان قدر على أن يكون الذبيح تحكه لم يجز أن يذبح إلا بهوان لم يقدر
 ذبيح حيث يقدر (قال) ويقال لا يجزئه إلا هدى ويقال يجزئه إذا لم يجد هديا بطعام أو صيام فان لم يجد
 الطعام كان كمن لم يجد الهدى وإن لم يقدر على الصيام كان كمن لم يجد هديا ولا طعاما وإذا قدر أدى أى
 هذا كان عليه وإن أحصر بعد قد أذن له سيدق الحج والعبد لا مال له وعليه الصوم فيقوم له الشاة دراهم ثم
 الدراهم طعاما ثم يصوم عن كل مدينونا والقول في أحلاله قبل الصوم واحد من قولين أحدهما أن يحل
 قبل الصوم والآخر لا يحل حتى يصوم والاول أشبههما بالقياس لأنه إذا أمر بالخروج من الأحرام
 والرجوع والخوف أشبه أن لا يؤمر بالمقام على الخوف للصوم والصوم يجزيه في كل موضع وإذا أحصر
 رجلا أو امرأ أو عدد كثير بعد مشركين كالهذو الذى أحصر بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عام
 الحديبية وأصحابه فكانت بهم قوة على قتالهم أو لم تكن كان لهم الانصراف لأن لهم ترك القتال الا في التغير
 أو أن يبدؤا بالقتال وإن كان النظر للمسلمين الرجوع عنهم اخترت ذلك لهم وإن كان النظر للمسلمين قتالهم
 اخترت قتالهم وليس السلاح والغدية وإذا أحصر وأغير مشركين اخترت الانصراف عنهم بكل حال بعد
 الاحلال من الاحصار فان قال قائل فكيف زعمت أن الاحصار بالمسلمين احصار يحل به الحرم اذا كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أحصر مشركين قيل له ان شاء الله تعالى ذكر الله الاحصار بالعدو مطلقا
 لم يخص فيه احصارا بغير دون مسلم وكان المعنى الذى في المشرك الحاضر الذى أحل به المحصر الخروج
 من الأحرام خوفا أن ينال العدو من الحرم ما ينال عدوه فكان معقولا في نص السنة أن من كان بهذه
 الحال كان للحرم عذر بان يخرج من أحرامه أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه خرج إلى مكة في القننة
 معتمرا فقال ان صدقت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)
 يعنى أحلنا كما أحلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية وقول ابن عمر هذا في مثل المعنى الذى
 وصفت لأنه إنما كان عكة ابن الزبير وأهل الشام فرأى أنهم من ان منعوه أو خافهم ان لم يمنعوه أن ينال في
 غمار الناس فهو في حال من أحصر فكان له أن يحل وإن أحصر مشركين أو غيرهم فاعطوهم الامان
 على أن يأذنه الهيم في أن يحلوا لم يكن لهم الرجوع وكانوا كغير محصرين إلا أن يكونوا ممن لا يوثق بأمانه
 ويعرف غدوهم فيكون لهم الانصراف اذا كانوا هكذا بعد الاحلال ولو كانوا ممن يوثق بأمانه بعد فأعطوه
 أن يدخل فيحل على جعل قليل أو كثير لم أر أن يعطوهم شيئا لأن لهم عذرا في الاحصار يحل لهم فيه الخروج
 من الأحرام وإني أكره أن ينال مشرك من مسلم أخذنى (١) لأن المشركين المأخوذ منهم الصغار ولو فعلوا
 ما حرم ذلك عليهم وإن كرهته لهم كالأحرم عليهم ما وهبوا المشركين من أموالهم وبماح للحصر قتال
 من منعه من البيت من المشركين وبماح له الانصراف عنهم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فعل الأمرين
 فقاتلهم وانصرف عنهم ولو قاتلهم المحصر فقتل وجرح وأصاب دواب أنسية فقتلهم لم يكن عليه في ذلك غرم
 ولو قاتلهم فأصاب لهم صيدا على كونه جزاره لم يضمن لهم شيئا ولو كان الصيد لمن هو بين ظهرانيهم من
 المسلمين من لا يقال لهم فأصابه جزاره بئله وضمنه للمسلمين لأن مكة ليست بدار حرب فيباح ما فيها ولو كان

موافق للاحاديث عن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في الصرف وبه
 قلنا وماتر كنا قول من
 روى عن أسامة أن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال إنما الربا في النسيئة
 لأنه يحل وكل ذلك
 مفسر فيجتم أن يكون
 النبي صلى الله عليه وسلم
 سئل عن الربا في صنفين
 مختلفين ذهب بورق أو غير
 بخنطة فقال الربا في
 النسيئة لحفظه فأذى قول
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم نؤد المسئلة (قال)
 ويحتمل قول عمر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 الذهب بالورق ربا إلا الهاء
 صححه

(١) قوله لأن المشركين
 الخ كذا في النسخ ولعل
 في العبارة تحسيرا من
 النسخ فانظر وحرركته

الوحش لغير مالك جزء الحرم بمكة ان شاء الله لان الله جعل فدية الرأس في مكانه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بها كعبا وجعل الهدى في مكانه ونحر رسول الله صلى الله عليه وسلم مساق من الهدى تطوعا في مكانه فيكون حال الاحصار غير حال الوصول ولو كرحت أن يوصله الى البيت لم أكره ذلك الا لأن يحدث عليه حديث فلا يقضى عنه ولو أحصر قوم بعد وفارادوا الاحلال ثم قاتلوه لم أكره ذلك بأسا ولو أحصر قوم بعد وفارادوا الموضع الذي أحصر وافيه فكان الحرم يؤمل انصرفهم ويأمنهم في مكانه لم أكره ان ينصرف أياما نلنا ولو زاد كان أحب اليّ ولو انصرف بعد احلاله ولم يتم ثلاثا جازله ذلك لان معنى انصراف العدو مغيب وقد يريدون الانصراف ثم لا ينصرفون ولا يريدونه ثم ينصرفون وانما كان مقام النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية من اسئلة المشركين ومهادتهم ولو أحصر قوم بعد ودون مكة وكان للعاج طريق على غير العدو رأيت أن يسلكوا تلك الطريق ان كانوا يأمنون بها ولم يكن لهم رخصة في الاحلال وهم يأمنون فيها أن يصلوا الى البيت ويقعدوا فان كانت طريقهم التي يأمنون فيها لبحر الاريا لم يلزمهم ركوب البحر لانه خوف تلف ولو فعلوا كان أحب اليّ وان كان طريقهم را وكافوا غير قادرين عليه في أموالهم وأبدانهم كان لهم أن يحلوا اذا كانوا غير قادرين على الوصول الى البيت محصرين بعدوا فان كان طريقهم را بعدوا كانوا قادرين على الوصول الى البيت بالاموال والابدان وكان الجحوش منهم وهم محرمون لم يكن لهم أن يحلوا حتى يطوفوا بالبيت وبالصفاء المروءة لان أول الاحلال من الحج الطواف والقول في أن عليهم الاعادة وأنهم ليست عليهم واحد من قولين أحدهما أنه لاعادة الحج عليهم لانهم ممنوعون منه بعدوا وقد جاءوا بعباء عليهم بمقادير ومن الطواف ومن قال هذا قال وعليهم هدى القوت الحج وهو الصحيح في القياس والقول الثاني أن عليهم بخاوة ماؤهم كمن فاته الحج من أحصر بغير عدو اذا صار والى الوصول الى البيت ولهذا وجهه ولو وصلوا الى مكة وأحصر واقتنعوا عرفة حلوا بطواف وسعى وحلق وذبح وكان القول في هذا كالقول في المسئلة قبلها وسواء المكي المحصر ان قبل من ألقى محرما وغير المكي يجب على كل ما يجب على كل وان أحصر المكي بمكة عن عرفة فهو كالغير بمكة عن عرفة يذبحان ويطوفان ويسعيان ويحلقان والقول في قضائهما كالقول في المستثنين قبل مسألتهم ولا يخرج واحد منهما من مكة اذا كان اهلا له بالحج ولو اهلا من مكة فلم يطوفوا حتى أخرجهم منها أو أحصر في ناحيتهم او منعوا الطواف كانا كمن أحصر خارجتهما في القياس ولو رجع العلمهما بصلان الى الطواف كان احتياطيا حسنا ولو أحصر حاج بعد عرفة من دلفة أو بجني أو بمكة فمنع عمل من دلفة ومضى والطواف كان له أن يذبح ويحلق أو يقصر ويحلق اذا كان له الخروج من الانعام كله كان له الخروج من بعضه فان كانت حجة الاسلام لحل النساء قضى حجة الاسلام وان كانت غير حجة الاسلام فلا قضاء عليه لانه محصر بعدوا ولو اراد أن يمسك عن الاحلال حتى يصل الى البيت فيطوف به ويهريق دما تترك من دلفية ودما تترك الجمار ودما تترك البيتة عني لى منى أجزأ ذلك عنه من حجة الاسلام متى طاف بالبيت وان بعد ذلك لانه لو فعل هذا كله بعد احصار ثم أهرقه دما أجزأ عنه من حجة الاسلام وكذلك لو أصاب صيد افداء وانما يفسد عليه أن يجزى عنه من حجة الاسلام النساء فقط لان ذلك الذي يفسد بالحج دون غيره مما فعل فيه والمحصر بعدوا والمحبوس أى حبس ما كان نامر به بطريق منته فان كانوا مهلين بالحج فأساوا النساء قبل يحلون فهم مفسدون للحج وعليهم معاينة وخروج بعد الحج الذي أفسدوه واذا أصابوا ما فيه الفدية كانت عليهم الفدية ما لم يحلوا فاذا حلوا فهم كمن لم يحصر

وهاء يعطى بيدواخذ
بآخرى فيكون الاخذ
مع الاعطاء ويحتمل أن
لا يتفرق المتبايعان من
مكانهما حتى يتقابضا
فلما قال ذلك عمر مالك
ابن اوس لا تفارقه حتى
تعطيه ورقة أو ثذاليه
ذهب وهو راوى الحديث
دل على أن يخرج هاء
وهاة تقابضهما قبل أن
يتفرقا والراى من وجهين
أحدهما في التقيد
بالزيادة وفي الوزن والكيل
والآخر يكون في الدين
زيادة الاجل وانما
حرمنا غير ما سعى
رسول الله صلى الله
عليه وسلم من المأكول
المكيل والموزون لانه

(باب الاحصار بغير حبس العدو)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ولو أن رجلا أهل بالحج فحسب سلطان فان كان ثيبته غاية يرى أنه يدركه

معهما الحج وكانت طريقه آمنة لم يحل فان أرسل مضى وان كان حبسه مغيبا عنه لا تدرى غايته أو كانت غايته لا يدرك معها الحج أرسل أولا يئنه المضى الى بلده فله أن يحل كما يحل المحصر والقياس في هذا كله أنه محصر كحصر العدو ومثله المرأة تهل بالحج فيمنعها زوجها ومثلها العبيد يهلون فيمنعهم ساداتهم (قال الشافعي) في الرجل يهل بالحج غير الفريضة فيمنعه والداه أو أحدهما يرى واسعاه أن يحل محل المحصر (قال الشافعي) وهذا إذا كانت حجة تطوع فأما الفريضة إذا أهل بها مضى فيها ولم يكن لواحد من والديه منعه بعدما زمت وأهل بها فان قال قائل أرايت العدو إذا كان مانعا خوفا فأذنت للحرم أن يحل بمنعه أقبحدأ بالرجل وأمه وسيد العبد وزوج المرأة في معناه قيل له نعم هي في معناه في أنهم مانعون وفي أكثر من معناه في أن لهم المنع وليس للعبد والمنع ومخالفون في أنهم غير مخوفين خوفاه فان قال كيف جعت بينهم وهم مفترقون في معنى وان اجتمعوا في معنى غيره قلت اجتمعوا في معنى وزاد هؤلاء أن لهم المنع وحفظت عن غير واحد أن المرأة إذا أهلت بالحج غير حجة الفريضة كان لزوجهما منعها وحفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لها الصوم إلا بذته فكان له أن يفطرها وان صامت لأنه لم يكن لها الصوم وكان هكذا الحج وكان سيد العبد أقدر عليه من زوج المرأة على المرأة وكان حق أحد والدي الرجل أعظم عليه من حق الزوج على المرأة وطاعتها واجب فهذا قلت ما وصفت

(باب الإحصار بالمرض)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى وأتوا الحج والعمرة لله فان أحصرتم فما استيسر من الهدي (قال الشافعي) فلم أسمع مخالفا من حفظ عنه من لقيت من أهل العلم بالتفسير في أنها زالت بالحديبية وذلك إحصار عدو فكان في الإحصار أن الله تعالى لصاحبه بما استيسر من الهدي ثم بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الذي يحل منه المحرم الإحصار بالعدو فقرأت أن الآية بأمر الله تعالى باتمام الحج والعمرة لله عامة على كل حاج ومعتزل إلا من استثنى الله ثم سن في رسول الله صلى الله عليه وسلم من الإحصار بالعدو وكان المريض عندي ممن عليه عموم الآية وقول ابن عباس وابن عمر وعائشة نوافق معنى ما قلت وان لم يلفظوا به إلا كما حدث عنهم أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس أنه قال لا يحصر الإحصار بالعدو (قال الشافعي) قول ابن عباس لا يحصر الإحصار بالعدو لا يحصر الإحصار بالعدو كأنه يريد مثل المعنى الذي وصفت والله أعلم أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عروة عن أبيه أنه قال من حبس دون البيت عرض فله أن يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه قال المحصر لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة فان اضطر إلى شيء من لبس الشباب التي لا بد له منها صنع ذلك واقتدى (قال الشافعي) يعني المحصر بالمرض والله أعلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عبد الله بن عمرو مروان بن الحكم وابن الزبير أفتوا أن حراة الحزري وأنه صرع ببعض طريق مكة وهو محرم أن يتداوى بما لا بد منه ويفتدى فإذا أصبح اعتذر بطل من إحرامه وكان عليه أن يحج عاما قبالا ويهدي أخبرنا مالك عن أيوب السختياني عن رجل من أهل البصرة كان قديما أنه قال خرجت إلى مكة حتى إذا كنت بالطريق كسرت فخذي فأرسلت إلى مكة وبها عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم والناس فلم يرخص لي أحد في أن أحل فأقمت على ذلك الماء سبعة أشهر ثم حلت بعمرة أخبرنا اسمعيل بن علية عن رجل كان قديما وأحسبه قد سماه وذكر نسبه وسمى الماء الذي أقام به الدئنة وحدث شيئا معني حديث مالك أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه عن عائشة

في معنى ما سمي ولم يحجز
أن نقبس الوزن على الوزن
من الذهب والورق
لأنهما غير ما كولين
ومباينان لما سواهما
وهكذا قال ابن المسيب
لأبى الأفي ذهب أو ورق
أو ما يكال أو يوزن
يؤكل ويشرب (قال)
وهذا صحيح ولو فسرنا
عليهما الوزن لزمان
لأنهم دينارا في موزون
من طعام كالأجوز أن
نسلم دينار في موزون
من ورق ولا أعلم بين
المسلمين اختلافان
الدينار والدرهم يسلمان
في كل شيء ولا يسلم أحدهما
في الآخر غير أن من
الناس من كره أن يسلم

دينارا أو درهما في
فلوس وهو عندنا جاز
لأنه لازم كاه فيها ولا في
تبرها وانها ليست بمن
للاشياء المتلفة وانما
أنظر في التبر إلى أصله
والنحاس مما لا يرافيه
وقد أجاز عدد منهم
إبراهيم الغني السلف
في الفلوس وكيف
يكون مضروب الذهب
دنانير ومضروب الورق
دراهم في معنى الذهب
والورق غير مضروبين
ولا يكون مضروب
النحاس فلوسا في معنى
النحاس غير مضروب
(قال الشافعي) ولا
يجوز أن يسلف شيئا

(١) قوله وليس كالمال
الخ كذا في النسخ وفي
الكلام تحريف والإسفل
والله أعلم وليس كمال
الناس الخ فانظر
(٢) قوله الخ فانظر
قال الخ كذا في النسخ
وانظر حرر كتبه
معصمه

أنها كانت تقول المحرم لا يحل له إلا البيت (قال الشافعي) وسواء في هذا كله أي مرض ما كان وسواء
ذهب عقله أو لم يذهب وإن اضطر إلى دواء يداوى به ودوى وإن ذهب عقله فدى عنه فدية ذلك الدواء فإن
قال قائل كيف أمرت الذاهب العقل أن يفدى عنه والقلم مرفوع عنه في حاله تلك قيل له إن شاء الله
انما يداوى به من يعقل والفدية لازمة بأن فاعلها يعقل وهي على المداوى في ماله إن شاء ذلك المداوى
لأنها جناية من المداوى على المداوى وإن غلب المحرم على عقله فأصاب صيدا ففهم أقولان أحدهما أن
عليه جزاء من قبل أنه يلزم المحرم بإصابة الصيد جزاء لمساكين الحرم كما يلزمه لو قتل رجلا والقاتل مغلوب
على عقله ولو أتلف رجلا لا يلزمه قيمته ويحتمل حاقه شعره هذا المعنى في الوجهين جميعا والقول
الثاني لاثني عليه من قبل أن القلم مرفوع عنه وأصل الصيد ليس بعزم وكذلك خلق الشعر وانما
جعل هذا عقوبة على من أتاه تعبد الله والمغلوب على عقله غير متعبد في حال غلبته (١) وليس بأموال
الناس المنوعة بكل حال كالمباح إلا في حال (قال) ولو أصاب امرأته أو غلبت المعنيتين وكان أخف لأنه
ليس في إصابته لأمرا أنه اتلاف لشيء فاما طيبه ولبسه فلا شيء عليه فيه من قبل أننا نضعه عن الجاهل العاقل
والناسي العاقل وهذا أولى أن يوضع عنه وذلك أنه ليس في واحد منهما تاريف لشيء وقد يحتمل الجامع
من المغلوب العقل أن يقاس على هذا لأنه ليس باتلاف شيء قال قائل أفرأيت إذا غاب على عقله
كيف لم يزعم أنه خارج من الأحرام كما أنه خارج من الصلاة قيل له إن شاء الله لاختلاف الصلاة والخ
قال قائل فأن اختلافهما قيل يحتاج المصلي إلى أن يكون طاهرا في صلاته عاقلا ولا يحتاج إلى أن يكون
عاقلا لها كلها لأن كلاهما عمل لا يجزيه غيره والحاج يجوز له كثير من عمل الخ وهو جنب وتعمله الحائض كله
إلا الطواف بالبيت فإن قال قائل فما أقل ما يجزي الحاج أن يكون فيه عاقلا قيل له عمل الخ على ثلاثة
أشياء أن يحرم وهو يعقل ويدخل عرفة في وقتها وهو يعقل ويطوف بالبيت وبالصفاء والمروة وهو يعقل
فإذا جتمع هذه الخصال وذهب عقله فيما بينهما فعمل عنه أجر عنه حجه إن شاء الله وهذا مكتوب في دخول
عرفة (قال الشافعي) في مكى أهل الخ من مكة أو غرب دخلها محرما فلا شيء ثم أقام بها حتى أنشأ الخ منها
فإنهم مضر حتى فاتهما الخ يطوفان بالبيت وبين الصفاء والمروة ويحلقان أو يقصران فإذا كان قائل
سجوا جزأ كل واحد منهما أن يخرج من الحرم إلى الحل لأنهم لم يكونوا معتبرين قط انما يخرجان بأقل
ما يخرج به من عمل الخ إذا لم يكن لهما أن يعمل بعرفة ومضى ومن دلفه وذلك ما وافق وسعى وأخذن شعره
فإن قال قائل فكيف عاروى عن عمر من هذا قيل له على معنى ما قلنا إن شاء الله وذلك أنه قال لسأله
اعمل ما يعمل المعتمة ولم يقل له انك معتمة وقال له اجمع قابلا وأهد ولو انقلب أحرامه عمة لم يكن عليه حج وكان
مدر كالهجرة وفي أمره وأمرنا بما بهج قابل دلالة على أن أحرامه حج وأنه لا ينقلب عمة ولو انقلب عمة لم يجوز
أن نأمره بهج قابل قضاء وكيف يقضى ما قد انقلب عنه ولكن أمره بالقضاء لأنه فائت له وقد جاء من فاته
الخ فسأل عمرو وهو يعمر ولا أشك أن شاء الله تعالى أن قد دخل الحرم قبل طلوع الفجر من ليلة النحر فلو كان
حجه صار عمة حين طلع الفجر من ليلة النحر وكان الخ فائت لا أمره أن يخرج بنفسه إلى الحل فليمنه
ولكنه كما وصفت إن شاء الله لا كقول من قال صار عمة (٢) وانما قول من قال صار عمة بلفظ قوله يعني صار
علة عمة وسقط بعض عمل الخ إذا فاتت عرفة ولو كان صار عمة أجزأ عنه من عمة الإسلام وعمره لو نذرها
فتواها عند فوات الخ له وهو لا يجزى من واحد منهما ومن أحرم بهج فبس عن الخ بعرض وأذهب عقل
أو شغل أو توان أو خطأ عدتم أفاق من المرض في حين يقدر على اتیان البيت لم يحل من شيء من أحرامه حتى
يصل إلى البيت فإن أدرك الخ عامه الذي أحرم فيه لم يحل إلى يوم النحر وإن فاته حج عامه الذي أحرم فيه
حل إذا طاف بالبيت وسعى بين الصفاء والمروة وحلق أو قصر فإن كان أهلا له بهج فأدركه فلا شيء عليه وإن
كان أهلا له بهج ففاته خرج منه بعمل عمة وعليه حج قابل أو بعد ذلك وما استيسر من الهدى وإن كان تارنا

فأدرك الحج فقد أدركه والعمره فان فاتها الحج حل بالطواف والسعي والحلق أو التقصير وكان عليه أن يهل بحج وعمره مقر ونين لا يز يدعى ذلك شأ كما إذا فاته صلاة أو صوم أو عمره أنه أن يقضى ذلك بمثل لا يز يدعى قضائه شيئاً غيره وإذا فاته الحج فبأن بعد عرفه لم يقم عني ولم يعمل من عمل الحج شأ أو قد خرج من عمل الحج مفردا كان أو قارنا بعمل عمره من طواف وسعي وحلق أو تقصير وحج قابل أحب الي فان أخر ذلك فإدائه بعد أجزاء عنه كما يؤثر حجة الاسلام بعد بلوغه أعواما (١) فيؤديه عنه متى أداها وان اضطر قبل الإحلال إلى شيء مما عليه فيه فدية إذا كان محرما أو أصابه فعليه فدية وكان إذا لم يصل إلى البيت كامل الأحرار قبل فوت الحج وبعد يجب عليه الفدية فيما فيه فدية والفساد فيما فيه فساد لا يختلف ذلك لان الأحرار قائم عليه ولو كان ممن يذهب إلى أن المريض يحل بهدي يبعث به فبعت بهدي ومحرر أو ذبح عنه وحل كان كن حل ولم يبعث بهدي ولم ينحر ولم يذبح عنه حراما بحاله ولورجع إلى بلد مرجع حراما بحاله ولو صح وقد بعث بهدي فضى إلى البيت من فوره ذلك وقد ذبح الهدى لم يجز ذلك الهدى عنه من شيء وجب عليه في أحراره فدية حج ولا عمره لأنه ذبحه عملا يلزمه ولو أدرك الهدى قبل أن يذبح فبسه كان ذلك له ما لم يتكلم بإيجابه ولو أدرك الهدى قبل أن ينحر أو يذبح وقد أوجبه بكلام يوجب به كان واجبا أن يذبح وكان كالمسئلة الأولى وكان كن أوجه تطوعا وكان كن أعتق عن شيء لم يلزمه فيه العتق فالتعق ماض تطوعا ولو لم يوجب الهدى بكلام يبعث به فأدركه قبل أن يذبح كان ما لا من ماله ولو لم يوجب به بكلام وقده وأشعره وبعث به فأدركه قبل أن يذبح فن قال ينسبه في هديه وتحليله وتقليده وإعلامه أي علامات الحج أعلمه بوجهه عليه كان كالكلام به ومن قال هذا القول أشبه أن يفرق بين العمل في نفسه وماله فيما ينسبه وبين الله تعالى وبين العمل في نفسه وماله فيما ينسبه وبين الآدميين فلم يوجب عليه إلا تبيين الأمان تكلم به ولم يلزمه فيما ينسبه وبينهم إلا ما تكلم به عما يكون فيه الكلام وقال فيما ينسبه وبين الله عز وجل تجز به النية والعمل كما تجز به في الصلاة والصوم والحج ولم يتكلم بفرض صلاة مكتوبة ولا صوم ولا حج إلا أنه نواه وعمله والمكي يهل بالحج من مكة أو الحل من ميقات أو غير ميقات ثم عرض أو يغلب على عقله أو يفوته الحج بأى وجه ما كان مثل الغريب لا يزال به يحل بطواف وسعي وحلق أو تقصير ويكون عليه حج بعد حجه الذي فاته وأن يهدي ما استيسر من الهدى شاة

(باب فوت الحج بإحصر عدو ولا مرض ولا غلبة على العقل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من فاته الحج بإحصر العدو ولا يجوز سائر ما ولا ذهاب عقل بأى وجه ما فاته من خطأ عدو أو إبطاء في مسيره أو شغل أو توان فسواء ذلك كله والمريض والذهاب العقل يفوته الحج يجب على كل الفدية والقضاء والطواف والسعي والحلق أو التقصير وما وجب على بعضهم وجب على كل غير أن المتواني حتى يفوته الحج آثم إلا أن يعفو الله عنه فان قال قائل فهل من أثر فيما قلت قلت نعم في بعضه وغيره في معناه (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال من أدرك ليلة النحر من الحاج فوقف بحال عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج ومن لم يدرك عرفة فليقف بها قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج فليأت البيت فليطف به سبعا ويلطف بين الصفا والمروة سبعا ثم يلق أو يقصر إن شاء وان كان معه هدى فليضعه قبل أن يخلق فإذا فرغ من طوافه وسعيه فليلق أو يقصر ثم يجمع إلى أهله فان أدركه الحج قابلا فليجمع إن استطاع ولهدي في حجه فان لم يجد هدايا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني سليمان بن يسار أن أبا أيوب خرج حاجا حتى إذا كان بالبادية من طريق مكة أضل وراحله وأنه قدم على عمر بن الخطاب يوم الفرفة فذكر ذلك فقال له اصنع كما يصنع المعتزم ثم قد حلت فإذا أدركك الحج قابلا جاهد

مما يكال أو يوزن من
المأكول والمشروب في
شيء منه وان اختلف
الجنسان جازا متفاضلين
يبدأ بسد قياسا على
الذهب الذي لا يجوز
أن يسلف في الفضة
والفضة التي لا يجوز
أن تسلف في الذهب
وكل ما خرج من المأكول
والمشروب والذهب
والفضة فلا بأس ببيع
بعضه ببعض متفاضلا
إلى أجل وان كان من

(١) قوله فيؤديه عنه

الحج كذا في التسخين ولعل
في العبارة تحريفا والوجه
والله أعلم فيؤديه
وتجزى عنه متى أداها
فخر ركبته معصمه

ما استيسر من الهدى أخبرنا ما ألت عن نافع عن سليمان بن يسار أن هبار بن الأسود جاء وعمر بن الخطاب
يصره به فقال له عمر اذهب فظف ومن معك واشدروا هديان كان معكم ثم اخلقوا أو قسروا ثم ارجعوا
فاذا كان قابل سجوا أو هدا فإني لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع (قال الشافعي) وهذا
كلمة نأخذ وفي حديث يحيى عن سليمان دلالة عن عمر أنه يعمل معمر لأن احرامه عمرة وان كان الذي
يسونه الحج قارنا حج قارنا وقرن وأهدى هدي بالقبول الحج وعهد بالقران ولو أراد الحرم بالحج اذا فاته الحج أن يقيم
التي قابل محرما بالحج لم يكن ذلك له واذا لم يكن ذلك له فهذا دلالة على ما قلنا من أنه لا يكون لاحد أن يكون
مهلا بالحج في غير أشهر الحج لأن أشهر الحج مع معلومات لقول الله عز وجل الحج أشهر معلومة فاشبهه والله أعلم
أن يكون حطرا بالحج في غيرها فان قال قائل فلم يقل انه يقيم مهلا بالحج الى قابل قيل لما وصفت من الآية
والاثر عن عمر وابن عمر وما لا أعلم اختلاف فيه وفي هذا دلالة على أنه لو كان له أن يقيم محرما بالحج الى أن
يخرج قابلا كان عليه المقام ولم يكن له الخروج من عمل بقدر على المقام فيه حتى يكمل له الا اننا كنا كذلك
العمرة وكل صلاة وصوم كان له المقام فيها كان عليه أن يقيم فيها حتى يكملها اذا كانت مما يلزمه بكل
حال وخالفنا بعض الناس وبعض مكيننا في محبوس عن الحج بمرض فقالوا هو والمحصر بعد ولا يفترقان
في شيء وقال ذلك بعض من لقب منهم وقال بيعت المحصر بالهدى ويؤاخذ المبعوث بالهدى معه يوما ينجه
فيه عنه وقال بعضهم يحيط يوما أو يومين بعد موعده ثم يحلق أو يقتصر ثم يحلق ويعود الى بلده وعليه قضاء
احرامه الذي فاته وقال بعض مكيننا كافاته لا يزده عليه وقال بعض الناس بل ان كان مهلا حجج قضى
سجوا وعمرة لان احرامه بالحج صار عمرة وأحسبه قال فان كان قارنا حجوا وعمرته لان حجه صار عمرة وان كان مهلا
بعمرة قضى عمرة وقال في بعض من ذهب الى هذا القول لا تخالف في أن آية الاحصاء نزلت في المدينة وأنه
احصاء وعدوا فآيت اذن الله تعالى للمحصر بما استيسر من الهدى ثم من رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
والاحلال كيف لم يجعل المحصر بالمرض قياسا على المحصر بالعدو وأن تحكم له حكمه له فقلت له الاصل على
الفرض اتمام الحج والعمرة لله والرخصة في الاحلال للمحصر بعد وفقنا في كل بامر الله عز وجل ولم نعد بالرخصة
موضعها كالم نعد بالرخصة المسح على الخفين ولم نجعل عمارة ولا فقايز قياسا على الخفين فقال فهل يفتقر
الاحصار بالعدو والمرض قلت نعم قال وأين قلت المحصر بعد وخائف القتل على نفسه ان أقدم عليه
وغير عالم بما يصير اليه منه اذا أقدم عليه وقد رخص لمن لقي المشركين أن يتخلف القتال أو يتحيز الى
فتة فادأارق المحصر موضعه راجعا صار الى حال أحسن من حاله في التقدم والمقام لزيادة الخوف الى الامن
والمرض ليس في شيء من هذه المعاني لاهو خائف بشرا ولا صبرا بالرجوع الى امن بعد خوف ولا حال ينتقل
عنه الارجاع البرء والذي يرجوه في تقدمه رجاءه في رجوعه ومقامه حتى يكون الحال به معسدا لاله في المقام
والتقدم الى البيت والرجوع فالمرض أولى أن لا يقاس على المحصر بعد ومن العمارة والفقازين والبرقع على
الخفين ولو جاز أن يجعل ما وصفنا من الاصل في اتمام الحج والعمرة وأن المستثنى المحصر بعد وفقنا الحس
ما كان كالعدو جاز لنا لوصول رجل طريقا وأخطأ عدد حتى يفوته الحج أن يحل فقال بعضهم انا انما اعتمدنا
في هذا على شيء روينا عن ابن مسعود وبه قلنا قلت لولم يخالفه واحد من سمينا أن قلنا بقوله أما كنت
محبوبا له قال ومن أين قلت ألسنا واياكم نزع أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واختلفا
فكان قول أحدهما أشبه بالقرآن كان الواجب علينا أن نصير الى أشبه القولين بالقرآن فقولنا أشبه
بالقرآن ما وصفت لك أو رأيت لولم نستدل على قولنا وقولك بالقرآن وكان قولنا أصح في الابتداء والمتعب
من قولك أكان قولنا أولى أن يذهب اليه قال بلى ان كان كما تقول قلت فهو كما أقول ومعنا ثلاثة من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وثلاثة أكثر عددا من واحد قال فأين هو أصح قلت رأيت اذا
مرض فأمرته أن يبعث بهدى ويؤاخذ موعده يوما ينح فيه عنه الهدى ثم يحلق أو يقتصر ويحل ألت قد

دع واحد فلا بأس
أن يذهب بهدى
يعين أو يدبها للذبح
أو لم يردور طبل فحس
برطلي وعرض بعرضين
اذا دفع العاجل ووصف
الاجل وما كل أو
شرب مما لا يكال ولا
يوزن فلا يباع منه يابس
برطب قياسا على
ما يكال ويوزن مما
يؤكل أو يشرب وما يبق
ويذخر ولا يبق ولا يذخر
وكان أولى بنا من أن
نقيسه بما يباع عددا
من غير المأ كؤل من
التياب والخشب وغيرها
ولا يصلح على قياس هذا
القول رمانة برمانتين

أمرته بان يحل وأنت لا تدري لعل الهدى لم يبلغ محله وأنت تعيب على الناس أن يأمرُوا أحدًا بالخروج من شيء لزمهم الظنون قال فأنالنا نقول بظن ولكن الظاهر قلت الظاهر في هذا ظن ولو خرج الظاهر في هذا من أن يكون ظننا كتبنا أيضاً متناقض القول فيه قال ومن أين قلت إذا كان الحكم في أمر المريض بالاحلال بالموعد بذي الحجة الهدى وكان الظاهر عندك أنه قد حل بهذه المدة (١) فكيف زعمت أنه ان بلغه أن الهدى عطب أو ضل أو سرق وقد أمرته بالاحلال حل وجامع وصاد (قال) يكون عليه جزاء الصيد والفدية ويعود حراماً كما كان قلت وهكذا الوعد الهدى عشرين مرة وأصابه مثل هذا قال نعم قلت أفلمست قد أبحث له الاحلال ثم جعلت عليه الفدية فيما أبحث له والقصد فيه وجعلته في موضع واحد حللاً لا يأمر أو يحرم أمراً فأى قول أشد تناقضاً وأولى أن يترك من هذا وأي شيء يؤخذ من قوله أولى أن نرده العقول من هذا وقال أيضاً في الرجل نفوته عرفة ويأتي يوم التحرق قال كما قلنا بطوف ويسعى ويحلق أو يقصر وعليه حج قابل ثم خالفنا فقال لا هدى عليه وروى فيه حديثان عن عمر أنه لم يذ كرفه أمر بالهدى قال وسألت زيد بن ثابت بعد ذلك بعشرين سنة فقال كما قال عمر وقال قدر وينا هذا عن عمر (قال) فإني قول من ذهبتم فقلت وروى عن عمر من قولنا من أمره بالهدى قال رويته يوم منقطعاً وحديثنا متصل قلنا حديثك المتصل ووافق حديثنا عن عمرو بن يزيد عليه الهدى والذي يزيد في الحديث أولى بالحفظ من الذي لم يأت بالزيادة عندنا وعندك قال لا أنبت لك بحال عن عمر منقطعاً فهل رويته عن غيره قلنا نعم عن ابن عمر كما قلنا متصلاً قال فكيف اخترت ما رويته عن ابن عمر على ما رويته عن عمر قلنا رويته عن عمر رويته عن ابن عمر وان لم يكن متصلاً قال أفذهب فيما اخترت من قول ابن عمر إلى شيء غير تقليد ابن عمر فيكون لنا تقليد عمر على ابن عمر فقلت له نعم ذهب إلى ما يلزمك أنت خاصة أكثر مما يلزم الناس حتى يكون عليك ترك قولك لقولنا قال وأين قلت له زعمت أن الحائض إذا لم تطهر إلى عرفة وهي معتمة رفضت العمرة وأهلت بالحج وأهراقت لرفض العمرة وما وكان عليها قضاؤها ثم قلتم هذا فمن خاف فوت الحج من الرجال المعتمرين قال قد قلته في الحائض وفيمن خاف فوت الحج من الرجال المعتمرين ثم شككت في الرجال المعتمرين وأنا نابت على الحائض بما رويته فيها فقلت له ولم شككت هل كان عليها أن تهريق دما عندك إلا لغوت العمرة قال فان قلت ليس لغوت العمرة قلت فقل ما شئت قال لنظر وجهها من العمرة بلا فوت لانها لو شاعت أقامت على العمرة قلت فأتقول ان لم يرهاها الحج فآرادت الخروج من العمرة بدم نهر يقه ثم تحج وتقضي العمرة قال ليس ذلك لها قلت فهل أمرتها بالخروج من العمرة لا بفوتها عندك وهي لو أقامت على العمرة لم يكن عليها شيء والحاج عندك إذا فاته الحج لم يكن له المقام على الحج وكان قد خرج منه قبل يكمله كما خرجت الحائض من العمرة قبل اكتملها فلم جعلت على الحائض دماً لنظر وجهها قبل اكتمل الاحرام الذي لزمها ولم يجعل ذلك على الحاج وقد خرج منه قبل اكتمل الاحرام الذي لزمه واجتماعي هذا المعنى وفي انهما يقضيان ما خرجا منه فكيف فرقتهما في الدم وقلتم عن ابن عمر ان رجلاً لو كان عليه صوم من شهر رمضان ففسه إلى أن يأتي رمضان آخر فصامه لانه يصوم بعده ما عليه من الشهر لرمضان الذي نسي ويتصدق عن كل يوم على مسكن لانه لم يأت بالصوم في موضعه فالجواب يفوته الحج في مثل معناه وأولى أن تقولوا به فيه وخالفنا أيضاً فقال ان كان الذي فاته الحج فردا بالحج فعليه حج وعمره وان كان قارناً فعليه حج وعمره فان قلت له أقلت هذا خبراً أم قياساً لم يذكرك خبراً تراها ولا عنده هو إذا أنصف حجة قال قلته قياساً قلنا فاعلى أي شيء قسمته قال ان عمر قال اعلم ما عجز المعتبر فدل هذا على أن حجه صار عمرة فقلت له لما لم يكن يخرج من الاحرام الا بطواف وسعى في حج كان أو عمرة وكان الطواف والسعي كمال ما يخرج به من العمرة وعرفة والحج رمي والطواف كمال ما يخرج به من الحج فكان إذا فاته عرفة لا يحل له ولا عمل عليه من عمل الحج فقبل اخرج بأقل ما يخرج به من الاحرام وذلك عمل معتبر لأن حجه صار عمرة أرايت لو كانت عليه عمرة

عددا ولا وزنا ولا سفر حلة بسفر حلتين ولا بطيخة ببطيختين ونحو ذلك ويبيع جنس منه بجنس من غيره متفاضلاً وجزأ فأيضا يسد ولا بأس برمالة بسفر حلتين كالأبأس بعد حنطة بمدين من تمر ونحو ذلك وما كان من الادوية هليلجها وبلبلجها وان كانت لا تنقش فقد نعت ما كولة ومشروبة فهي بان تقاس على الماء كحول والمشروب للصوص لان جمعها في معنى الماء كحول والمشروب لمنفعة البدن أولى

(١) قوله فكيف زعمت أنه ان بلغه الحج كذا في النسخ وانظر كتبه

واجبة فتوى بهذا الحج عمره فقاتته أيقضى العمرة الواجبة عنه قال لانه عقده حجا قلت فاذا عقده حجام
يصير عندك عمره تجزى عنه قال لا فقلت فن أين زعت أنه عمره وهو لا يجزى عنه من عمره واجبة ولو
ابتدأ بأحرامه ابتدأ العمرة الواجبة عليه وقلته ولو كان صار عمرة كان أبعد لقولك أن لا تقول عليه حج
ولا عمرة لأنه قد قضى العمرة وانما فاته الحج فلا يكون عليه حج وعمرة فقال انما قلته لان الحج تحول عمرة
فقاتته لما فاته الحج فقلته ما عليك نورجة الا كانت عليك أرايت احرامه بالحج متى صار عمرة قال
بعد عرفة قلت فلو ابتدأ الاحرام بعد عرفة بعمرة يكون غير محرم بها ومحرم ما يجزى به العمل عنها ولا
يقضى بها قال فنقول ماذا قلت أيهما قلت فقد ترك ما احتجبت به قال فذبح هذا قلت أقاويلك
متباينة قال وكيف قلت وبيت عن عمر أنه أمر من فاته الحج بطوف وسعى وقصر أو يحلق ويحج قابلا
وقلت لو كان عليه هدى أمر به ورددت وابتاعه أنه أمر بالهدى فان قلت هي مقطوعة فكيف اذا كان
في رواية أنك عنه أنه أمر به يحج قابل ولم يأمر به بعمرة فلم لا تقول لا عمرة عليه اتباعا لقول عمر وزيد بن ثابت
وروايتان عن ابن عمر ما أعلمك الا قصدت قصد خلافتهم معان ما لفتهم بحال فقلت لرجل فانه الحج عليك عمرة
وحج وهل رأيت أحدا فقاته شئ فكان عليه قضاء ما فاته وأخرجه والآخر ليس الذي فاته لان الحج ليس عمرة
والعمرة ليست بحج

(باب هدى الذي يفوته الحج) قال الشافعي رحمه الله تعالى في المحصر بعد تويسوق هديا واجبا أو هدى
تطوع بغير كل واحد منهما حيث أحصر ولا يجزى واحد منهما عنه من هدى الاحصار لان كل واحد منهما
وجب عليه الواجب بوجوبه والتطوع بإيجابه قبل أن يازمه هدى الاحصار فاذا أحصر فعليه هدى سواهما
يحل به فأما من فاته الحج عرض أو غيره فلا يجزى به الهدى حتى يبلغ الحرم

(باب الغسل لدخول مكة) قال الشافعي واذا اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح لدخول مكة
وهو حلال يصيب الطيب فلا أراه ان شاء الله ترك الغسل ليدخلها حراما وهو في الحرم لا يصيب الطيب
أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغتسل لدخول مكة (قال الشافعي) وأحب الغسل لدخول مكة وإن
تركه تارك لم يكن عليه فيه فدية لانه ليس من الغسل الواجب

(باب القول عند رؤية البيت) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
رأى البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة رزمن شرفه وكرمه من
حجه أو اعتمره تشريفا وتعظيما وتكريما وتعظيما أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال حدثت عن مقسم مولى
عبد الله بن الحرث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ترفع الايدي في الصلاة واذا رأى البيت
وعلى الصفا والمروة وعشية عرفة وبجمع وعند الجمرتين وعلى البيت أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد
عن محمد بن سعيد بن المسيب عن أبيه أنه كان حين ينظر الى البيت يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام
فخيارنا بالسلام (قال الشافعي) فاستحب للرجل اذا رأى البيت أن يقول ما حكيت وما قال من حسن
أجزأه ان شاء الله تعالى

(باب ما جاء في تحصيل الطواف بالبيت حين يدخل مكة)

أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة لم يلو ولم يعرج
(قال الشافعي) رحمه الله لم يبلغنا أنه حين دخل مكة لوى شئ ولا عرج في حجه هذه ولا عمرته كلها حتى
دخل المسجد ولا صنع شيئا حين دخل المسجد لاركع ولا صنع غير ذلك حتى بدأ بالبيت فطاف هذا أجمع في
حجه وفي عمرته كلها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قال عطاء فبين قدمه معتمر أقدم المسجد لان

من أن تقاس على
ما خرج من المأكول
والمشروب من الحيوان
والثياب والخشب وغيرها
وأصل الحنطة والتمر
الكيل فلا يجوز أن
يباع الجنس الواحد
بثله ووزن أو وزن
بكيل لان الصاع يكون
وزنه أرطالا وصاع دونه
أو أكثر منه فلو كيل
كان صاعا أكثر من
صاع كيل ولا يجوز بيع
الدقيق بالحنطة مثلا
بمثل من قبل أنه يكون
متفاضلا في نحو ذلك
ولابس بخلاف الغنم
مثلا بعسل فأما غسل

يطوف بالبيت فلا يمنع الطواف ولا يصلى تطوقاً حتى يطوف وان وجد الناس في المكتوبة فليصل معهم ولا أحب أن يصلى بعدها شيئاً حتى يطوف بالبيت وان جاء قبل الصلاة فلا يجلس ولا ينتظرها ولا يطوف فان قطع الامام طوافه فليتم بعد أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قلت لعطاء الأار كم قبل تلك المكتوبة ان لم أكن ركعتين قال لا الأركعتين الصبح ان لم تكن ركعتين ما فاركهما ثم طف لائهما أعظم شأ من غيرهما أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء المرأة تقدم شهرها قال ما بالي ان كانت مستورة أن تقدم شهرها (قال الشافعي) وبما قال عطاء كله أخذ ولو افقته السنة فلا أحب لاحد قدر على الطواف أن يبداً بشئ قبل الطواف الا أن يكون نسي مكتوبة فليصلها أو يقدم في آخر مكتوبة فيصاف فونها فيبدأ بصلاتها أو خاف فونركعتي الفجر فيبدأ بهما أو نسي الوتر فليبدأ به ثم يطوف فاذا جاء وقد منع الناس الطواف ركع ركعتين لدخول المسجد اذا منع الطواف فان جاء وقد أقيمت الصلاة بدأ بالصلاة فان جاء وقد تقاربت إقامة الصلاة بدأ بالصلاة والرجال والنساء فيما أحبت من التجهيل حين يقدمون ليلساواة وكذلك هم اذا قدموا نهار الامراء لها شيا وبمنظر فاني أحب تلك تؤخر الطواف حتى الليل ليسترا الليل منها

(باب من أين يبدأ بالطواف) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله بن مسعود أنه رأى أبا سلمة الجرمي أخذ عن عيينة فومل ثلاثة أطواف ومشي أربعة ثم أتى المقام فصلى خلفه ركعتين أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال بلي المعتمر حين يفتح الطواف مستلياً وغير مستلي (قال الشافعي) لا اختلاف أن حذم خيل الطواف من الركن الأسود وان كان كمال الطواف اليه وأحب استلامه حين يدخل الرجل الطواف فان دخل الطواف في موضع فلم يحاذ بالركن لم يعتد بذلك الطواف وان استلم الركن بيده من موضع فلم يحاذ بالركن لم يعتد بذلك الطواف به لان الطواف على البدن كله لا على بعض البدن دون بعض واذا حاذى الشئ من الركن بيده كله اعتد بذلك الطواف وكذلك اذا حاذى شئ من الركن في السابع فقد أكمل الطواف وان قطعه قبل أن يحاذى شئ من الركن وان استلمه فلم يكمل ذلك الطواف

(باب ما يقال عند استلام الركن) أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرنا أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله كيف تقول اذا استلنا الحجر قال قولوا باسم الله والله أكبر بما نانا الله ونصديقاً بما جاء به محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رجه الله هكذا أحب أن يقول الرجل عند ابتداء الطواف ويقول كلما حاذى الركن بعد الله أكبر ولا اله الا الله وما ذكر الله به صلى على رسوله حسن

(باب ما يفتح به الطواف وما يستلم من الأركان) قال الشافعي وأحب أن يفتح الطواف بالاستلام وأحب أن يقبل الركن الأسود وان استلمه بيده قبل يده وأحب أن يستلم الركن اليماني بيده ويقبلها ولا يقبله لاني لم أعلم أحداً روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قبل الحجر الأسود وان قبله فلا بأس به ولا أمره بالاستلام الركنين الذين يليان الحجر الأسود ولو استلمهما وما بين الأركان من البيت لم يكن عليه عادة ولا فدية الا أني أحب أن يقتدى برسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الركن الأسود فذلك أحب ويجوز استلامه بلا تقبيل لأنه قد استلمه واستلامه دون تقبيله أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن (أبي جعفر) قال رأيت ابن عباس جاء يوم القروية (ع) مسبداً رأسه فقبل الركن ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثلاث مرات أخبرنا سعيد بن حنظلة بن أبي

الزبيب فلا خير في بعضه
بعض مشلا بمن
قبل أن الماء يقل فيه
ويكثر فاذا اختلفت
الاجناس فلا بأس ولا
خير في الصرى فيما
في بعضه ببعض ربا ولا
خير في مدحوة ودرهم
بمدي عروة حتى يكون
التمر بالتمر مشلا بمن

(١) أبي جعفر هو كذلك
في بعض النسخ وفي
بعضها ابن جعفر وحرر
(٢) قوله مسبداً رأسه
في اللسان سبده شعره
استأصله حتى ألزقه

بالجلد وأغصاء جميعاً فهو
ضد ويقال سبد
الشعر اذا نبت بعد
الحلق فبدا سواده وقال
أبو عبيد التسيدهنا
يعني في حديث ابن
عباس ترك التدهن
والفصل اه كنه
معجمه

سفيان عن طاوس أنه كان لا يستلم الركن إلا أن يراه خاليا قال وكان إذا استلمه قبله ثلاث حررات وسجد عليه على اثر كل تقبيله (قال الشافعي) وأنا أحب إذا أمكنني ما صنع ابن عباس من السجود على الركن لأنه تقبيل وزيادة سجود لله تعالى إذا استلمه لم يدع تقبيله وإن ترك ذلك تارك فلا فدية عليه أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء هل رأيت أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إذا استلموا قبلوا أيديهم قال نعم رأيت جابر بن عبد الله وابن عمر وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة إذا استلموا قبلوا أيديهم قلت وابن عباس قال نعم حسبك كثيرا قلت هل تدع أنت إذا استلمت أن تقبل يديك قال فلم استلمه إذا (قال الشافعي) وإذا ترك الاستلام الركن لم أحب ذلك ولا شيء عليه أخبرنا سعيد بن سالم عن إبراهيم بن نافع قال طفت مع طاوس فلم يستلم شيئا من الأركان حتى فرغ من طوافه

وكل زيت ودهن لوز وجوز وبز ولا يجوز من الجنس الواحد إلا متلا بمثل فإذا اختلف الجنس فلا بأس به متفاضلا لا يبدأ ولا يحسوز من الجنس الواحد مطبوخ بغيره منه بحال إذا كان انما يذخر مطبوخا ولا

(١) في بعض النسخ زيادة «عن إبراهيم ابن نافع» بين سعيد ابن سالم وموسى بن عبيدة خرو السند كتبه صحيحه

(٢) عثمان بن مقسم الربي كذا في النسخ ولم تقف عليه في كتب أسماء الرجال فحضره كتبه صحيحه

(الركن الثاني بيان الحجر) أخبرنا سعيد بن سالم (١) عن موسى بن عبيدة الرندي عن محمد ابن كعب القرظي أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح الأركان كلها ويقول لا ينبغي لبيت الله تعالى أن يكون شيء منه مهجورا وكان ابن عباس يقول لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة (قال الشافعي) النبي فعل ابن عباس أحب إلى لأنه كان برويه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقدر واه عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس ترك استلام الركنين البيان الحجر الأسود يدل على أن منهما مهجورا وكيف بهجر ما يطاق به ولو كان ترك استلامهما مهجورا فانهما لمكان ترك استلام ما بين الأركان هجرانها

(باب استحباب الاستلام في الوتر) أخبرنا سعيد بن سالم عن عثمان بن الأسود عن مجاهد أنه كان لا يكاد أن يدع أن يستلم الركن البياض والحجر في كل وتر من طوافه أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن طاوس أنه قال استلموا هذا الناحية (قال الشافعي) أحب الاستلام في كل وتر أكثر مما استحباب كل شفع فإذا لم يكن زحام أحيت الاستلام في كل طواف

(الاستلام في الزحام) قال الشافعي رحمه الله تعالى وأحب الاستلام حين ابتدىء بالطواف بكل حال وأحب أن يستلم الرجل إذا لم يؤذ ولم يؤذ بالزحام ويدع إذا أودى أو أذى بالزحام ولا أحب الزحام إلا في بدء الطواف وإن زاحم في الآخرة وأحسب النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن أصبت أنه وصفه أنه استلم في غير زحام وترك في زحام لأنه لا يشبه أن يقول له أصبت في فعل وترك إذا اختلف الحال في الفعل والتارك وإن ترك الاستلام في جميع طوافه وهو يمكنه أو استلم وهو يؤذي ويؤذي بطوافه لم أحبه له ولا فدية ولا إعادة عليه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أنه قال إذا وجدت علي الركن زحاما فانصرف ولا تقف أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن منبذ بن أبي سليمان عن أمه أنها كانت عند عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها فدخلت عليها مولاهما فقالت لها يا أم المؤمنين طفت بالبيت سبعا واستلمت الركن مرتين أو ثلاثا فقالت لها عائشة لا أجر لك الله لا أجر لك الله تدافعين الرجال ألا كبرت وحررت أخبرنا سعيد بن سالم عن عثمان بن مقسم الربي عن عائشة بنت سعد أنها قالت كان أبي يقول لنا إذا وجدت فرجة من الناس فاستلني والافكبرن واهضين فلما قالت عائشة أم المؤمنين وسعد أمر الرجال إذا استلم النساء أن لا يراحوهن ويضوا عنهن لاني أكره لكل زحاما عليه وأحب إذا أمكن الطائف الاستلام أن يستلم الركنين الحجر والبياض ويستلمهما بيده ويقبل بيده وأحب إذا أمكنه الحجر أن يقبله بغيره ويستلم البياض بيده فان قال قائل كيف أحمرت بتقبيل الحجر ولم تأمر بتقبيل البياض قيل له إن شاء الله ربنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الركن وأنه استلم الركن البياض ورأينا أهل العلم يقبلون هذا ويستلمون هذا فان قال قائل فلو قبله مقبل قلت حسن وأي البيت قبل الحسن غير أنما تأمر

بالاتباع وأن تفعل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون فإن قال فكيف لم تأمر باستلام الركبتين
الذين يبدان الحجر قلنا لا تعلم النبي صلى الله عليه وسلم استلهما وأينا أكثر الناس لا يستلونها فإن قال
فما ترى ذلك قلنا الله أعلم أما الخفة فترك استلامهما فهي ترك استلام ما بقي من البيت فقلنا استلم
ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه دون ما لم ير يستلمه وأما العلة فبما فترى أن البيت لم يتم على
قواعد إبراهيم فكانا كساير البيت اذ لم يكونا (١) مستوطنهما البيت فإن مسهما ما جعل كما يجمع سائر
البيت الحسن أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرني موسى بن عبيدة الربدى عن محمد بن كعب القرظي أن ابن
عباس كان يجمع على الركن اليماني والحجر وكان ابن الزبير يجمع على الأركان كلها ويقول لا ينبغي لبيت الله
أن يكون شيء منه مهجورا وكان ابن عباس يقول لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة (قال الشافعي)
كان ابن عباس يجبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استلام الركن اليماني والحجر دون الشامين وهذا
نقول وقول ابن الزبير لا ينبغي أن يكون شيء من بيت الله مهجورا ولكن لم يدع أحدا استلام الركن هجرة
لبيت الله تعالى ولكنه استلم ما استلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمسك عما أمسك رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن استلامه وقد ترك استلام ما سوى الأركان من البيت فلم يكن أحد تركه على أن هجر من بيت
الله شيئا أخبرنا سعيد بن سالم عن أبي مسلم عن إبراهيم بن ميسرة قال ذكر ابن طاوس قال كان لا يدع
الركبتين أن يستلهما قال لكن أفضل منه كان يدعهما أبوه

(القول في الطواف) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن يحيى بن عبيد مولى السائب عن أبيه عن
السائب أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيما بين ركني يجمع والركن الأسود ربنا أتناق
الدينا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وهذا من أحب ما يقال في الطواف إلى وأحب أن
يقال في كله

(باب اقلال الكلام في الطواف) أخبرنا سعيد بن سالم عن حنظلة بن أبي سفیان عن طاوس أنه
سمعه يقول سمعت ابن عمر يقول أقول الكلام في الطواف فأتم في صلاة (قال الشافعي) فذهب
إلى استحباب قلة الكلام وقوله في صلاة في طاعة لا يجوز أن يكون فيها الإبطاء الصلاة لأن الكلام يقطع
الصلاة ولو كان يقطعه عنده منهي عن قليله وكثيره أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء قال طفت خلف
ابن عمر وابن عباس فسمعت واحدا منهم ما تكلم ما جئ فرغ من طوافه أخبرنا سعيد بن إبراهيم بن
نافع الأزوري قال طفت مع طاوس وكلمته في الطواف فكلمني أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه كان
يكبره الكلام في الطواف إلا الشيء اليسير منه إلا ذكر الله وقراءة القرآن (قال الشافعي) وبأنه أن يجاهد
كان يقرأ القرآن في الطواف (قال الشافعي) وأما أحب القراءة في الطواف وقد بلغنا أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم تكلم في الطواف وكلم فمن تكلم في الطواف فلا يقطع الكلام طوافه وذكر الله فيه
أحب إلى من الحديث فإن قال قائل فلم إذا جئت الكلام في الطواف استحييت أقلاله والإقبال على ذكر
الله فيه قيل له إن شاء الله أني لأحب الأقل من الكلام في العصراء والمنازل وفي غير موضع منسك إلا
بذكر الله عز وجل لتعود من فجة الذكر على إذا كرا ويكون الكلام في شيء من صلاح أمره فإذا كان
هذا هكذا في العصراء والبيوت فكيف قرب بيت الله مع عظيم رجاؤه الثواب فيه من الله فإن قال فهل من
دليل من الآثار على ما قلت قلت نعم ما ذكرته لك عن ابن عمر وابن عباس وأما أحب القراءة في الطواف
والقراءة أفضل ما تكلم به المرء

(باب الاستراحة في الطواف) قال الشافعي رحمه الله لا بأس بالاستراحة في الطواف أخبرنا
سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه كان لا يرى بأسا بالاستراحة في الطواف وذكر الاستراحة بالأسا

مطبوع منه مطبوع
لأن النار تنقص من
بعض أكثر مما تنقص
من بعض وليس له غاية
يتمى إليها كما يكون
للتبرق اليس غاية يتمى
إليها (قال المزني)
ما أرى لاشتراطه معنى
الشافعي إذا كان إنما
يدخر مطبوعا معنى لأن

(١) مستوطنهما كذا في
بعض النسخ وفي بعض
آخر مستطيفا ولعل
الأولى هي الصواب
ويكون مستوطنهما بفتح
الطاء أي مستوعبا بالبناء
للفعل مجرد الكعبة
كتبه معصية

(الطواف وآتيا) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير المحمي عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه سمعه يقول طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبين الصفا والمروة ليراها الناس وأشرف لهم لأن الناس غشوه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على راحلته واستلم الركن بحجته أخبرنا سعيد بن عبد الله عن ابن أبي ذئب عن شعبة بن مولى ابن عباس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرني عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت والصفا والمروة كما فعلت لم قال لا أدري قال ثم نزل فصلى ركعتين أخبرنا سفيان بن عيينة عن الأعمش عن ابن حكيم قال رأيت أنس بن مالك يطوف بين الصفا والمروة كما على حمار وطاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت والصفا والمروة كما بن غير مرض ولكنه أحب أن يشرف للناس ليسأله وليس أحد في هذا الموضع من الناس وأكثر ما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت والصفا والمروة لتسكه ماشيا فأحب أن يطوف الرجل بالبيت والصفا والمروة ماشيا لا من على وإن طاف راكباً من غير على فلا إعادة عليه ولا فدية

القياس أن ما دخر وما لم يدخر واحد والتار تنقصه (قال الشافعي) ولا يباع غسل نخل بعسل نخل المصفيين من الشيع لانهم لا يبيعوا وزنا وفي أحدهما شيع وهو غير العسل كان العسل بالعسل غير معلوم وكذلك لو يبيع كيلولا خبير في مدحطة فيها فصل أو زوان مدحطة لاشئ فيها من ذلك لانها حنطة مدحطة متفاضلة ومجوهلة وكذلك كل ما اختلط به الآن يكون لا يزيد في كيله من قليل التراب ومادى من تنبه فاما الوزن فلا خبير في مثل هذا ولين

(باب الركوب من العطف في الطواف) قال الشافعي رحمه الله ولا كره ركوب الرائي الطواف بين الصفا والمروة ولا حمل الناس ايها في الطواف بالبيت من على وأكره أن يركب المرء الدابة حول البيت فان فعل طواف عليها أجزاء (قال الشافعي) فأخبر جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه طاف راكبا وأخبر أنه انما فعل ليراها الناس وفي هذا دلالة على أنه لم يطف من شكوى ولا على اشتكى صلى الله عليه وسلم في حجة تلك وقد قال سعيد بن جبير طاف من شكوى ولا أدري عن قبله وقول جابر أولى أن يفضل من قوله لأنه لم يدركه (قال الشافعي) أما سمعته الذي طاف لمقدمه فعلى قدميه لأن جابرا المحمي عنه فيه أنه رمل سه ثلاثة وسبى أربعة فلا يجوز أن يكون جابري يحكي عنه الطواف ماشيا أو راكبا في سبع واحد وقد حفظ عنه أن سمعته الذي ركبه في طوافه يوم النحر أخبرنا سفيان بن عبد الله بن طاوس عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يمشوا بالافاضة وأفاض في نسائه ليلا على راحلته يستلم الركن بحجته وأحببه قال ويقبل طرف المحجم

(باب الاضطباع) أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه سمعه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اضطبع بردائه حين طاف أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن ابن أبي مليكة أن عمر بن الخطاب استلم الركن ليسبي ثم قال لمن يسدي الآن منا كينا ومي ترائي وقد أظهر الله الاسلام والله على ذاك لاسعين كاسي (قال الشافعي) رحمه الله يعني رمل مضطبعا (قال الشافعي) والاضطباع أن يشتغل بردائه على منكبه الايسر ومن تحت منكبه الايمن حتى يكون منكبه الايمن بارزا حتى يكمل سبعة وإذا طاف الرجل ماشيا لا عليه تنعمه الرمل لم أحب أن يدع الاضطباع مع دخوله الطواف وانتهى بالاضطباع قبل دخوله الطواف فلا بأس وان كان في ازار وعمامة أحببت أن يدخلها تحت منكبه الايمن وكذلك ان كان مرتديا بقميص أو سراويل أو غيره وان كان مؤثرا لاشئ على منكبه فهو باذى المنكبين لا توب عليه يضطبع فيه ثم رمل حين يفتح الطواف فان ترك الاضطباع في بعض السبع اضطبع فيما بقي منه وان لم يضطبع بحال كرهته كما كرهته تركه الرمل في الاطواف الثلاثة ولا فدية عليه ولا إعادة أخبرنا سعيد بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرمي من الجبل إلى الجبل ثم يقول هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة ثلاثة أطواف خيلاس بين من مشي أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سعى في عمره كلهن الأربع بالبيت والصفا

والمروءة إلا أنهم ردوا في الأولى والرابعة من الحديثية أخبرنا سعيد بن أبي جريح عن عطاء قال سئى أبو بكر عام حج أذبعته النبي صلى الله عليه وسلم ثم عزم عثمان والخلفاء لهم جراسيمون كذلك (قال الشافعي) والرمل الحب لا شدة السبي ثلاثة أطواف لا يفصل بينهن بوقوف إلا أن يقف عند استلام الركبتين ثم يمشي خيبا فإذا كان زحاما لا يمكنه معه أن يخبط فكأن أن وقف وجد فرجة وقف فإذا وجد الفرجة رمل وإن كان لا يطمع بفرجة لكثرة الزحام أحببت أن يصير حاشية في الطواف فيمكنه أن يرمل فإنه إذا صار حاشية أمكنه أن يرمل ولا أحب ترك الرمل وإن كان إذا صار حاشية منعه كثرة النساء أن يرمل رمل إذا أمكنه الرمل ومنى إذا لم يمكنه الرمل سحبة مشيه ولم أحب أن يثبت من الأرض وثوب الرمل وإنما عشي مشيا ويرمل أول ما يتسدى ثلاثة أطواف وعشي أربعة فان ترك الرمل في الطواف الأول رمل في الطوافين بعده وكذلك إن ترك الرمل في الطوافين الأولين رمل في الطواف بعدهما وإن ترك الرمل في الثلاثة لم يقضه في الأربع لأنه هشة في وقت فإذا مضى ذلك الوقت لم يضعه في غير موضعه ولم يكن عليه فدية ولا إعادة لأنه جاء بالطواف والدواف هو القرض فان تركه المذكرفهم حاتم نجبه ولا إعادة عليه وإن ترك الرمل في بعض طواف رمل فيما بقي منه لأن النبي صلى الله عليه وسلم فرق ما بين سبعه فرقين فرق رمل فيه وفرق ماشى فيه فلا يرمل حيث مشى النبي صلى الله عليه وسلم وأحب إلى أن يمشي حيث رمل النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وترك الرمل عامدا إذا كراوساها وناسيا وجاهلا سواء لا يبعد ولا يقتدى من تركه غير أنى أكرهه للعامة ولا مكروه فيه على ساه ولا جاهل وسواء في هذا كله طواف نسل قبل عرفة وبعدها وفي كل محج وعرة إذا كان الطواف الذي يصل بينه وبين السبي بين الصفا والمروة فلن قدم حاجا وأما نفاطاف بالبيت وهي بين الصفا والمروة ثم زار يوم النحر أو بعده لم يرمل لأنه طاف الطواف الذي يصل بينه وبين الصفا والمروة وإنما طوافه بعده لتخلله النساء وإن قدم حاجا فلم يطف حتى يأتي متى رمل في طوافه بالبيت بعد عرفة أخبرنا سعيد بن سفيان الثوري عن عبد الله بن عثمان أنه رأى إجماعا يرمل يوم النحر فان قال قائل فأنك قد تقول في أشياء يتركها المرء من نسكه يهريق دما فكيف لم تأمره في هذا بأن يهرق دما قلت إنما أمره إذا ترك العمل بنفسه قال أفليس هذا عمل نفسه قلت لا الطواف العمل وهذا هتة في العمل فقد أتى بالعمل على كاله وترك الهتة فيه والسجود والركوع العمل فان ترك التسبيح فيه ما لم يكن نازكا للعمل بقضيه كما يقضى سجدة لوتركها أو تقسدها عليه صلاته لو خرج منها قبل أن يكملها بل التسبيح في الركوع والسجود كان أولى أن يفسد من قبل أنه قول وعمل والقول عمل والاضطباع والرمل هتة أخف من التسبيح في الركوع والسجود (قال) وإذا رمل في الطواف فاشتد عليه الزحام تحركا حركة مشيه بقلرب وإنما منعه من أن أقول له يقف حتى يجد فرجة أنه يؤذى بالوقوف من خلفه ولا أطمع له أن يجد فرجة بين يديه فلو كان في غير مجمع فإزدحم الناس لفتح باب الكعبة أو طارض الطواف حيث لا يؤذى بالوقوف من خلفه ويطمع أن ينفر جله ما بين يديه أمرته أن يقف حتى ينفر جملتين يديه فيمكنه أن يرمل ومنى أمكنه الرمل رمل وأحب إلى أن يدوم البيت في الطواف وإن بعد عن البيت وطمع أن يجد السبيل إلى الرمل أمرته بالبعد

(باب في الطواف بالراكب مر أيضا وصييا والراكب على الدابة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا طاف الرجل بالصبي أحببت أن يرمل به وإن طاف رجل برجل أحببت أن يمشي على أن يرمل به وإن طاف النفر بالرجل في حفة أحببت أن يمشي على الرمل أن يرملا وإذا طاف الرجل راكبا لم يؤدأ أحد أحببت أن يحث دابته في موضع الرمل وهذا كله في الرجال

الغنم ما عزه وضانه صنف
وليسين البقر عرابها
وجواميسها صنف
والإن الأبل مهرها وعراج
صنف واحد فأما إذا
اختلف الصنفان فلا
بأس متفاضلا يدايد
ولاخير في زيد غنم بلان
غنم لآل الربد شي من
اللين ولاخير في سمن غنم
يزيد غنم وإذا أخرج
منه الزيد فلا بأس أن
يباع زيدوسن ولاخير
في شاة فيها لن يقدر على
حلبه بلان من قبل أن
في الشاة لنا لا أدري
كم حصته من اللبن
الذي اشترى به نقدا
وإن كانت نسيئة فهو
أقصد للبيع وقد جعل

(باب ليس على النساء سعي بالبيت ولا بين الصفا والمروة) أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال ليس على النساء سعي بالبيت ولا بين الصفا والمروة أخبرنا سعيد بن ابن جريح أنه سأل عطاة أنسبي النساء فأنكره نكرة شديدة أخبرنا سعيد بن رجل عن مجاهد أنه قال رأيت عائشة رضي الله عنها النساء يسعين بالبيت فقالت أما لكن فينا أسوة ليس علينا سعي (قال الشافعي) لا رمل على النساء ولا سعي بين الصفا والمروة ولا اضطباع وإن حملن لم يكن على من حملهن رمل بهن وكذلك الصغيرة ممن تحملها الواحدة والكبيرة تحمل في محفة أو تركب دابة وذلك أنهن مأمورات بالاستتار والاضطباع والرمل مفارقان للاستتار

(باب لا يقال شوط ولا دور) أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن مجاهد أنه كان يكره أن يقول شوط دورا للطواف ولكن يقول طواف طوافين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأكره من ذلك ما كره مجاهد لأن الله عز وجل قال وليطوفوا بالبيت العتيق فسمي طوافا لأن الله تعالى سمي بجاءه طوافا

(باب كمال الطواف) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألم تر إلى قوم لم يحزنوا الكعبة اقتصر واعن قواعد إبراهيم فقلت يا رسول الله أفلا ترتد على قواعد إبراهيم قال ولا أحد ثان قومك بالكفر لرد دنتها على ما كانت عليه فقال عبد الله بن عمر إن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين الذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم أخبرنا سعيد بن ابن شهاب عن حمير عن طاوس فيما أحسب أنه قال عن ابن عباس أنه قال الحجر من البيت قال الله عز وجل وليطوفوا بالبيت العتيق وقد طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم من وراء الحجر أخبرنا سعيد بن ابن شهاب عن أبي يزيد قال أخبرني أبي قال أرسل عمر إلى شيخ من بني زهرة فاستمع معه إلى عمرو وهو في الحجر فسأله عن ولادته من ولاد الجاهلية فقال الشيخ أما النطفة فمن فلان وأما الولد فعلى فراش فلان فقال بحمد صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالولد للفراش ولأولي الشئ دعاء عرف قال أخبرني عن بناء البيت فقال إن قرينا كانت (١) تقوت لبناء البيت فجهزوا فقر كوا بعضها في الحجر فقال له عمر صدقت أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال ما جرحنا طواف الناس من وراءه إلا إرادته أن يستوعب الناس الطواف بالبيت وسمعت عديدا من أهل العلم من قرين يذكرون أنه ترك من الكعبة في الحجر نحو من ستة أذرع (قال الشافعي) وكمال الطواف بالبيت أن يطوف الرجل من وراء الحجر فإن طاف فسلك الحجر لم يعتد بطوافه الذي سلك فيه الحجر وإن طاف على جدار الحجر لم يعتد بذلك الطواف لأنه لم يكمل الطواف بالبيت وكان كل طواف طافه على شاذ وإن الكعبة أوفى الحجر أو على جدار الحجر كمال الطواف وإذا ابتداء الطائف الطواف استلم الركن ثم يديه عن يساره ويطوف فإن استلم الركن وتركه عن يمينه وطاف ففقد تكس الطواف ولا يعتد به طواف بالبيت متكوسا ومن طاف سعا على ما نهى عنه من تكس الطواف أو على شاذ وإن الكعبة أوفى الحجر أو على جداره كان في حكم من لم يطف ولا يختلطان

(باب ما جاء في موضع الطواف) قال الشافعي رحمه الله تعالى وكال الطواف بالبيت من وراء الحجر ووراء شاذ وإن الكعبة فإن طاف طائف بالبيت وجعل طريقه من بطن الحجر أعاد الطواف وكذلك لو طاف على شاذ وإن الكعبة أعاد الطواف فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول وليطوفوا بالبيت العتيق فكيف زعمت أنه يطوف بالبيت وغيره قيل له إن شاء الله تعالى أما الشاذ وإن فاحسبه منشأ على أساس الكعبة ثم يقتصر بالبدان (٢) عن استيفائه فإذا كان هذا هكذا كان الطائف عليه لم يستكمل الطواف

الذي صلى الله عليه وسلم للبيت التصريفة بدلا وانما السعي في الضرع كالخوض واللوز المبيع في قشره يستخرجه صاحبه أفي شاء وليس كالولد لا يقدر على استخراجه وكل ما لم يجز التفاضل فيه فالقسم فيه كالبيع ولا يجوز بيع تمر بطلب بحال لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينقص

(١) قوله تقوت كذا في بعض النسخ وفي بعض آخر صورة ذلك بدون نقط فليصر

(٢) قوله عن استيفائه أي استيعابه. وعبارة الشافعي في كتاب الصيد والذبائح إذا ذبحت ذبيحة فاستوفى قطع الحلقوم والمرى والودجين أي استوعب ذلك كله كذا في اللسان اه كته مصححه

بالبت انما طاف ببعضه دون بعض وأما الجرفان فريشاحين بنت الكعبة استقصرت من قواعد
إبراهيم قترك في الجرفان من البيت فهدمه ابن الزبير وابتناه على قواعد إبراهيم وهدم الحاج زيادة
ابن الزبير التي استوطف بها القواعد وهم بعض الولاة باعاده على القواعد فذكره ذلك بعض من أشار
عليه وقال أخاف أن لا يأتي وال الأحب أن يرى له في البيت أثر ينسب إليه والبيت أجل من أن
يطمع فيه وقد أقر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خلفاؤه بعده (قال الشافعي) والمسجد كله
موضع للطواف

(باب في حج الصبي) أخبرنا مالك عن إبراهيم بن عقبة عن كريب بن مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بأمرأى وهى في محبتها فقيل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأخذت بعض صبي كان معها فقالت ألهذا حج قال نعم ولك أجر أخبرنا سعيد بن مالك بن مغول عن أبي السفر
قال قال ابن عباس أيها الناس أسمعوني ما تقولون وأفهموا ما أقول لكم أيما عملوا حج به أهله فأت قبل أن
يعتق فقد قضى حجه وانعتق قبل أن يموت فليحجج وأيما غلام حج به أهله فأت قبل أن يدرك فقد قضى
عنه حجه وان باع فليحجج أخبرنا سعيد بن مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء قال وتقضى حجة العبد عنه
حتى يعتق فإذا اعتق وجبت عليه من غير أن تكون واجبة عليه (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء إن شاء الله
في العبد ومن لم يبلغ وقد بين معنى قوله ومعنى قول ابن عباس عندنا هكذا أو قوله فإذا اعتق فليحجج يدل على أنها
لو أجزأت عنه حجة الاسلام لم بأمره أن يحجج إذا اعتق ويدل على أنه لا يراه واجبة عليه في عبوديته وذلك أنه
وغيره من أهل الاسلام لا يرون فرض الحج على أحد الأمر لأن الله عز وجل يقول والله على الناس حج البيت
من استطاع إليه سبيلا

(باب في الطواف متى يجزئته ومتى لا يجزئته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والمسجد كله موضع للطواف فمن طاف في المسجد من دون السقاية وزمزم
أو من ورائها أو وراء سقايات المسجد التي أحدثت فحج بها المسجد حتى يكون الطائف من ورائها
كلها فطوافه يجزئ عنه لانه في موضع الطواف وأكثر الطائفين يحول بينه وبين الطواف بالناس الطائفين
والمصلين وان خرج من المسجد فطاف من ورائه لم يعتد بشئ من طوافه خارجا من المسجد لانه في غير موضع
الطواف ولو أجزت هذه أجزته الطواف لو طافه وهو خارج من الحرم أو في الحرم ولو طاف بالبيت
منكوسا لم يعتد بطوافه ولا أحسب أحد الطواف به منكوسا لأن بحضرته من يعمله لوجهل ولو طاف بالبيت
محرمًا وعليه طواف واجب ولا ينوي ذلك الطواف الواجب ولا ينوي به نافلة أو ندرا عليه من طوافه كان
طوافه هذا طوافه الواجب وهكذا ما عمل من عمل حج أو عمرة لانه إذا أجزأ في الحج والعمرة أن يعتد به برين
به نافلة فيكون فرضا كان في بعض عمله أولى أن يجزئ به ولو طاف بعض طوافه ثم أغنى عليه قبل الحلاله
فطيف به ما بقي عليه من الطواف لا يعمله من انشاء أو جنون أو عارض ما كان أو ابتدئ به في الطواف مغلوبا
على عقله لم يجزئه حتى يكون يعقل في السبع كله كاللحزنى الصلاة حتى يعقل في الصلاة كلها ولو طاف وهو
يعقل ثم أغنى عليه قبل كمال الطواف ثم أفاق بعد ذلك ابتداء الوضوء والطواف قريبا كان أو بعيدا ولو طاف
على بصيرة أو فرس أجزاء وقد كثر الناس واتخذوا من يحملهم فيكون أخف على من معه في الطواف من
أن يركب بعيرا أو فرسا ولو طاف بالبيت فيما لا يجوز للحرم أن يلبسه من الثياب كان طوافه حجة ناعته وكانت
عليه الغدبة فيمالبس مما ليس له لبسه وهو محرم وهكذا الطواف منتقبا ومتبرقا

(باب الخلاف في الطواف على غير طهارة) قال الشافعي رحمه الله فرغم بعض الناس أن الطواف
لا يجزئ الا طهرا وأن المعتمر والحاج ان طاف بالبيت الطواف الواجب عليه على غير وضوء أمره بالعادة

الربط اذا ليس فنهى
عنه فنظر الى المتعقب
فكذلك لا يجوز بيع رطب
برطب لانهما في المتعقب
مجهول المثل غرا وكذا
لا يجوز بيع مبلول بقمح
جاف (قال) واذا كان
المتبايعان الذهب بالورق
بأعيانهما اذا تفرقا قبل
القبض كانا في معنى
من لم يبايع دل على أن
كل سلعة باعها فهو لكت
قبل القبض فن مال
بائعها لانه كان عليه
تسليمها فلما هلك لم
يمكن له أخذتها (قال
الشافعي) واذا اشترى
بالدنانير درهم بأعيانها
فليس لاحد أن يعطى غير
ما وقع عليه البيع فان

فإن بلغ بلد لم يأمره بالاعادة ولو طاف جنباً مرة أن يعود من بلد حيث كان فقبل البعض من يقول قوله
أبعد والطواف قبل الطهارة أن يكون كما قلنا لا يطوف بالبيت الا من قحله الصلاة أو يكون كذا كراهه وعمل
الجماع والعمرة غير الطواف قال إن قلت هو كالصلاة وأنه لا يجوز الا بوضوء قلت فالجنب وغير المتوضئ سواء
لأن كلا غير طاهر وكل غير جائز له الصلاة (قال الشافعي) قلت أجل قال فلا أقوله وأقول هو كغيره من عمل
الجماع قلت فلم آمرت من طاف على غير وضوء أن يعيد الطواف وأنت تأمره أن يتدبى على غير وضوء قال
فإن قلت لا يعيد قلت إذا تخالف السنة قال فإن قلت إنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة أن لا تطوف
بالبيت الثلاث يدخل المسجد حائض قلت فأنت تزعم أن المشرك يدخل المسجد الحرام والجنب قال فلا أقول
هذا ولكي أقول أنه كالصلاة ولا يجوز الا بالطهارة ما كفي الجنب أشد حالاً من غير المتوضئ قلت أو يبعد
بينهما فرق في الصلاة قال لا قلت فأنت تبيح شئاً لا يبعد وإن تخالف السنة وقول أكثر أهل العلم لأنه
لا يكون لغير الطاهر أن يطوف بالبيت أو تقول لا يطوف به الا طاهر فيكون تركه أن تأمره أن يرجع حيث
كان ويكون كمن لم يطف تركه كالأصل قولك

(باب كمال عمل الطواف) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس وعبد العزيز بن
محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله وأخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع
عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا طاف في الحج والعمرة أول ما يقدمه سبى ثلاثة أطواف
بالبيت وسبى أربعة ثم صلى بعد ذلك ثم يطوف بين الصفا والمروة (قال الشافعي) فمن طاف بالبيت أقل من
سبعة أطواف لمخطوطة واحدة فلم يكمل الطواف وإن طاف بعده بين الصفا والمروة فقف في حكم من لم يسع بين
الصفا والمروة ولا يجوز به أن يسبى بين الصفا والمروة الا بعد كمال سبع تام بالبيت وإن كان معتمراً فصدر
إلى أهله فهو محرم كما كان يرجع فيبتدئ أن يطوف سبعاً بالبيت وبين الصفا والمروة سبعاً ثم يحلق أو يقصر
وإن كان حلقاً قبل ذلك فعليه دم للعلاق قبل أن يحلق ولا أرخصه في قطع الطواف بالبيت الا من عذر ذلك
أن تقام الصلاة فيسبى ثم يعود فيبني على طوافه من حيث قطع عليه فإن بنى من موضع لم يعد فيه إلى
الموضع الذي قطع عليه منه ألقى ذلك الطواف ولم يعتبه (قال الشافعي) أو يصيبه زحام فيقف فلا يكون
ذلك قطعاً أو يعي فيستريح فاعداً فلا يكون ذلك قطعاً أو نية تقص وضوءه فيخرج فيتوضأ وأحب إلى إذا
فعل أن يبتدئ الطواف ولا يبنى على طوافه وقد قيل يبنى ويجزئه أن لم يطول فإذا تطاول ذلك لم يجزه الا
الاستئناف ولا يجوز به أن يطوف الا في المسجد لان المسجد موضع الطواف ويجزئه أن يطوف في المسجد
وإن حال دون الكعبة ثوب نساء أو جماعة ناس أو سفاب أو أساطين المسجد أجزأ ما لم يخرج من المسجد فإن
خرج فطاف لم يعد بمطاف خارجاً من المسجد قل أو كثر ولو أجزأه أن يطوف خارجاً من المسجد أجزأه
أن يطوف من وراء الجبال إذا لم يخرج من الحرم فإن خرج من باب من أبواب المسجد ثم دخل من آخر
فإن كان الباب الذي دخل منه يأتي على الباب الذي خرج منه اعتد بذلك الطواف لأنه قد أتى على الطواف
ورجع في بعضه وإن كان لا يأتي عليه لم يعتد بذلك الطواف

(باب الشك في الطواف) قال الشافعي رحمه الله تعالى وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي
يشك أهلي ثلاثاً وأربعاً أن يصلي ركعة فكان في ذلك الغاء الشك والبناء على اليقين فكذلك إذا شك في شيء
من الطواف صنع مثل ما يصنع في الصلاة فأنى الشك وبنى على اليقين لأنه ليس في الطواف سجود سهو
ولا كفارة (قال) وكذلك إذا شك في وضوئه في الطواف فإن كان على يقين من وضوئه وشك من حدثه
أجزأه الطواف كما تجزئه الصلاة فإن كان على يقين من حدثه وفي شك من وضوئه لم تجزه الطواف كما
لا تجزئه الصلاة

وجد بالذناير أو الدراهم
عيا فهو بالخيار إن شاء
حبس الذناير بالدراهم
سواء قبل التفرق أو
بعده أو حبس الدراهم
بالذناير أو نقض البيع
وإذا تابعا ذلك بغير عي
الذناير والدراهم
وتقاضياهم وجد بالذناير
أو ببعض الدراهم عيا
قبل أن ينفق فالذناير كل
واحد منها مائة مائة
المعيب وإن كان بعد
التفرق ففيه آفاويل
أحدها أنه كالجواب
في العين والثاني أن يبذل
المعيب لأنه بيع صفة
أجازها المسلمون إذا
قبضت قبل التفرق
ويشبه أن يكون من

(باب الطواف في الثوب النجس والرعاف والحديث والبناء على الطواف) قال الشافعي رحمه الله تعالى
فإذا طاف في ثوب نجس أو على جسده نجاسة أو في ثوبه نجاسة لم يعتد بما طاف بذلك الحال كما لا يعتد في
الصلاة وكان في حكم من لم يطف وانصرف فالتى ذلك الثوب وغسل النجاسة عن جسده ثم رجع فاستأنف
لا يجزيه من الطهارة في نفسه وبثنه وما عليه إلا ما يجزيه في الصلاة ومن طاف بالبيت فكم المصلي في الطهارة
خاصة وإن رجع أو فاء انصرف فغسل الدم عنه والتي ثم رجع فبني وكذلك إن غلبه حدث انصرف فتوضأ
ورجع فبني وأحب إلى في هذا كله لو استأنف (قال) ولو طاف ببعض ما لا يجزيه به الصلاة ثم سعى أعاد
الطواف والسعي ولا يكون له أن يعتد بالسعي حتى يكمل الطواف بالبيت ولو انصرف إلى بلد ثم رجع حتى
يطوف ويسعى هذا الطواف على الطهارة ورجع هذا أن يكون من طاف بغيره كمال الطهارة في نفسه ولباسه
فهو كمن لم يطف (قال الشافعي) وأختار أن قطع الطائف الطواف فمطاول رجوعه أن يستأنف فإن ذلك
احتياط وقد قيل لو طاف اليوم طوافاً وغداً آخر أجزأ عنه لأنه عمل بغير وقت

(باب الطواف بعدعرفة)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى ثم ليضربوا رقبتهم ولو فوا تذرهم وليطوفوا بالبيت العتيق (قال
الشافعي) فاحتملت الآية أن تكون على طواف الوداع لأنه ذكر الطواف بعد قضاء التفث واحتملت أن
تكون على الطواف بعد منى وذلك أنه بعد حلاق الشعر ولبس الثياب والتطيب وذلك قضاء التفث وذلك
أشبه بمقتضاها لأن الطواف بعد منى واجب على الحاج والتزليل كالدليل على إيجابه والله أعلم وليس هكذا
طواف الوداع (قال الشافعي) إن كانت نزلت في الطواف بعد منى دل ذلك على إباحة الطب (قال
الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس قال كان الناس
ينصرفون في كل وجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت أخبرنا
سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه أخص
لأمره الحائض أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال لا يصدرن أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده
بالبيت فإن آخر تسلك الطواف بالبيت (قال الشافعي) وبهذا نقول وفي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحائض أن تنفرت قبل أن تطوف طواف الوداع دلالة على أن ترك طواف الوداع لا يفسد حجا وأج الأعمال
متفرقة من حيث إذا لم يعمل الحاج أقصد حجه وذلك الأحرام وأن يكون عاقلاً لا إحرام وعرفة فأتى هذا تركه لم
يجز عنه حجه (قال الشافعي) ومنهما إذا تركه لم يحل من كل إحرامه وكان عليه أن يعمل في عمره كله وذلك
الطواف بالبيت والصفاء المروءة الذي يحل به (١) إلا النساء وأيهما تركه رجع من بلده وكان محرماً من النساء
حتى يقضيه ومنهما يعمل في وقت فإذا ذهب ذلك الوقت كله لم يكن له ولا عليه عمله ولا بدله وعليه الفدية
مثل المزدلفة والبيتة بمعنى وري الجمار ومنهما إذا تركه ثم رجع إليه سقط عنه الدم ولو لم يرجع لزمه
الدم وذلك مثل الميتة في الأحرام ومثله والله أعلم طواف الوداع لأنها إعلان أمرهم معاقدتهم فلا
يتفرقان عندي فيما يجب عليه من الفدية في كل واحد منهما حلقاً على مزدلفة والجار والبيتة إلى ما مضى
لأنه نسلك قد تركه وقد أخبرنا عن ابن عباس أنه قال من نسى من نسك شيئاً أو تركه فليهرق دماً فإن قال
فأنت طواف الوداع طواف ما موره وطواف الاحلال من الأحرام طواف ما موره وعملان في غير وقت
مضى جاء بهما للعامل أجزأ عنه فلم تقس الطواف بالطواف قيل له بل دلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
على الفرق بينهما والدلالة بما لا أعلم فيه مخالفاً فإن قال قائل وأن الدلالة قبله لما أمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بطواف الوداع وأخص الحائض أن تنفرت بلا وداع فاستدلنا على أن الطواف الوداع لو كان
كالطواف فلا إحلال من الأحرام لم يرض رسول الله صلى الله عليه وسلم للحائض في تركه ألا ترى أن

حجته كالأشترى سلماً
بصفة ثم قبضه فأصاب
به عيباً أخذ صلحبه
بثله (قال) وتنوع
الصفات غير تنوع
الاعيان ومن أجاز بعض
الصفقة رد المعيب من
الدرهم بحصتها من
الدينار (قال المزني)
إذا كان بيع العين
والصفات من الدينار
بالدرهم فيما يجوز
بالقبض قبل الافتراق
سواء وفيما يقس عليه
البيع من الافتراق قبل
القبض سواء لزم أن
يكونا في حكم المعيب
بعد القبض سواء وقد
قال يرده الدرهم بقدر
حسنتهما من الدينار

(١) قوله إلا النساء
كذا في بعض النسخ
بلفظ الاستثنائية
وفي بعضها إلى النساء
بلفظ إلى الجارية وكلاهما
لا يظهر ولعله من زيادة
الناسخ فقرر كتبه
مصححه

رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل عن صفة أطاف بعد النحر فقيل نعم فقال قلت نضر (قال الشافعي) وهذا الزمان المقام لطواف بعد النحر وتخفيف طواف الوداع (قال الشافعي) ولا يخفف ما لا يحل المحرم الإبه أو لا ترى أن من طاف بعد الجرة والنحر والحلاق حل له النساء وهو إذا حل له النساء أخرج من إحرام الحج بكامل النحر وج ومن خرج من إحرام الحج لم يفسد عليه ما تركه بعده وكيف يفسد ما خرج منه وهذا بين أن ترك الميقات لا يفسد بحالانه يكون محرماً وإن جاوز الميقات وإن من دون الميقات يهل فيحيز عنه والشيء المفسد الحج إذا ترك ما لا يحيز أحد غير فعله وقد يحيز عالماً أن يهاودن الميقات إذا كان أهلاً وهم دونه ويدل على أن ترك البيت قبل الميقات ويحجز الجمار لا يفسد الحج

(باب ترك الحائض الوداع) أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت حاضت صفة بعد ما أفاضت فذكرت حيضهم الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحابستناهي فقلت يا رسول الله أنها حاضت بعدما أفاضت قال فلا إذا أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أن صفة بنت حبي حاضت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحابستناهي فقلت أنها قد كانت أفاضت ثم حاضت بعد ذلك فقال فلا إذا أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة أن صفة حاضت يوم النحر فذكرت عائشة حيضتها النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحابستناهي فقلت أنها قد كانت أفاضت ثم حاضت بعد ذلك قال قلت نضر إذا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر صفة بنت حبي فقيل أنها قد حاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلمها حابستنا فقالوا يا رسول الله أنها قد أفاضت قال فلا إذا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة قال عروة قالت عائشة ونحن نذكر ذلك فلم يقدم الناس نساءهم أن كان لا ينفعهم ولو كان ذلك الذي يقول لاصبح غني أكثر من سنة آلاف امرأتهاض أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس إذا قاله زيد بن ثابت أتفق أن تصد الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت قال نعم قال فلا تنف بذلك قال فقال ابن عباس إما لا تفعل فلا تنصاريته هل أمرها بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فرجع إليه زيد بن ثابت فيفعل ويقول ما أراك إلا قد صدقت أخبرنا سفيان عن ابن أبي حسين قال اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة الحائض فقال ابن عباس تنفروا قال زيد لا تنفروا فقال له ابن عباس سل فقال أم سليم وصواحبها قال فذهب زيد فقبلت عنه ثم جاء وهو يفعل فقال القول ما قلت أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عروة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت إذا حجت ومعهان ساقا مختلف أن يحضن قدامهن يوم الصبر فأفطن فان حضن بعد ذلك لم تنتظر بهن أن يطهرن تنفري بهن وهن يحضن أخبرنا سفيان عن أيوب عن القاسم بن محمد أن عائشة كانت تأمر النساء أن يجعلن الأفاضة خلف الحوض أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وأبراهيم بن مسرة عن طاوس قال جلست إلى ابن عمر فسمعت يقول لا تنفرن أحسني يكون آخر عهدها بالبيت فقلت نعم له أما سمع ما سمع أصحابه ثم جلست إليه من العام المقبل فسمعت يقول زعموا أنه رخص للمرأة الحائض (قال الشافعي) كان ابن عمر والله أعلم مع الأمر بالوداع ولم يسمع الرخصة للحائض فقال به على العام وهكذا ينبغي له ولن سمع عاماً أن يقول به فلما بلغه الرخصة للحائض ذكرها وأخبرنا عن ابن شهاب قال جلست عائشة للنساء من ثلاث إلى صدر الحائض إذا أفاضت بعد المعرف ثم حاضت قبل الصدر وإذا طافت المرأة طواف الزيارة الذي يحلها زوجها ثم حاضت نفرت بغير وداع ولا قدية عليها وإن طهرت قبل أن تنصرف عليها الوداع كما يكون على التي لم تحض من النساء وإن خرجت من بيوت مكة كلها قبل أن تطهر ثم طهرت لم يكن عليها الوداع وإن طهرت في البيوت كان عليها

(قال الشافعي) ولو راطل مائة دينار عتي مروانية وما تعد دينار من ضرب مكروه عاتى دينار من ضرب وسط خير من المكروه ودون المروانية لم يجز لا في لم أرى من أحد من لعنت من أهل العلم اختلافا في أن ما جمعه له فغفتم عبدود أن الثمن مقسوم على كل واحد منها بقدر قيمته من الثمن فكان قبة الجبل من الذهب أكثر من الردي والوسط أقل من الجبل ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا بأس أن يشتري

الوداع وكذلك لو رأت الطهر فلم تجد ماء كان عليها الوداع كما تكون عليها الصلاة فان كانت مستحاضة طافت في الايام التي تصلي فيها فان بدأت بها الاستحاضة قلنا الهاتفت حتى تعلم قدر حيضتها واستحاضتها فنصرت فعلنا ان اليوم الذي نصرت فيه يوم طهر كان عليها دم لترك الوداع وان كان يوم حيض لم يكن عليها دم

(باب تحريم الصيد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللبياضة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما (قال الشافعي) والبحر اسم جامع فكل ما كثر ماؤه واتسع قبل هذا البحر فان قال قائل فالبحر المعروف هو البحر المالح قيل نعم ويدخل فيه العذب وذلك معروف عند العرب فان قال فهل من دليل عليه في كتاب الله قيل نعم قال الله عز وجل وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحاظريا في الآية دلالتان احدهما ان البحر العذب والمالح وان صيدهما مذكورد كراوا احدا فكل ما صيد في ماء عذب أو بحر قليل أو كثير مما يعيش في الماء للبحر حلال وحلال اصطيداه وان كان في الحرم لان حكمه حكم صيد البحر الحلال للحرم لا يختلف ومن خوطب بالحلال صيد البحر وطعامه عقل أنه انما أحل له ما يعيش في البحر من ذلك وأنه أحل كل ما يعيش في مائه لانه صيده وطعامه عندنا ما ألقى وطعامه والله أعلم ولا أعلم الآية تحتل الا هذا المعنى أو يكون طعامه في دواب تعيش فيه فتؤخذ بالأيدي بغير تكلف كتكاف صيده فكان هذا اخلافا في ظاهر جملة الآية والله أعلم فان قال قائل فهل من خبر يدل على هذا قيل أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء أنه سئل عن صيد الانهار وقلات المياه اليس يصيد البحر قال بلى وتلا هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحاظريا أخبرنا سعيد بن ابن جريح أن أنسا سأل عطاء عن حيتان بركة القسري وهي بر عظيمة في الحرم أنصاد قال نعم ولو ددت أن عندنا منه

(باب أصل ما يحل للحرم قتله من الوحش ويحرم عليه) قال الشافعي ذكر الله عز وجل صيد البحر جملة ومفسرا قال المفسر من كتب الله عز وجل يدل على معنى الجملة منه بالدلالة المفسرة المينة والله أعلم قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللبياضة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما قلنا أثبت الله عز وجل إحلال صيد البحر وحرم صيد البر ما كانوا أحراما دل على أن الصيد الذي حرم عليهم ما كانوا أحراما ما كان أكله حلالا لهم قبل الإحرام لانه والله أعلم لا يشبه أن يكون حرم بالاحرام خاصة الا ما كان مباحا قبله فأما ما كان محرما على الحلال فالتحريم الاول كاف منه وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على معنى ما قلنا وان كان يبين في الآية والله أعلم أخبرنا سفيان بن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب لا جناح على من قتلهن في الحل والحرم الغراب والحدأة والغارة والعقرب والكلب العقور

(باب قتل الصيد نجسا) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا (قال الشافعي) يجرى الصيد من قتله عدا أو خطأ فان قال قائل ايجاب الجزاء في الآية على قاتل الصيد عدا وكيف أوجبه على قاتله خطأ قيل له ان شاء الله ان ايجاب الجزاء على قاتل الصيد عدا لا يحظر أن يوجب على قاتله خطأ فان قال قائل فاذا أوجب في العمد بالكتاب فمن أين أوجب في الخراف في الخطأ قيل أوجبه في الخطأ قياسا على القرآن والسنة والاجماع فان قال قائل القياس على القرآن قيل قال الله عز وجل في قتل الخطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله وقال فان كان من قوم ينسبكم وينتمون فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة مؤمنة قلنا كانت النفسان ممنوعتين بالاسلام

الدرهم من الصرف
ويبيعها منه اذا قبضها
بأقل من الثمن أو أكثر
وعادة وغسيرة عادة
سواء

(باب بيع اللحم بالعلم)

(قال الشافعي) واللحم
كله صنف وحشيه
وانسيه وطأه لا يحل فيه
البيع حتى يكون بابا
وزنا يوزن وقال في موضع
آخر فيها قولان يفرجهما
ثم قال في آخره ومن قال
اللعن صنف واحد
لزينة اذا حدهم بجماع
العلم أن يقوله في جماع
التمر فيجعل الزيب
والتمر وغيرهما من التمار
صنفا واحدا وهذا ما

لا يجوز لاحد أن يقوله
(قال المرتضى) فإذا
كان نصير العمان صفا
واحد قياسا لا يجوز
بحال وان ذلك ليس على
الاسماء الجامعة وانها
على الاصناف والاشياء
الخاصة فقد قطع
بان العمان أصناف
(قال المرتضى) وقد قطع
قبل هذا الباب بان
ألبان البقر والعنبر
والابل أصناف مختلفة
فلموسها التي هي أصل
الالبان بالاختلاف
أولى وقال في الاملاء
على مسائل مالك الجوهرة
فإذا اختلفت أجناس
الحياتان فلا بأس بعضها
ببعض متفاضلا وكذلك

(١) سقط ههنا
النسخ بقية الاسناد
والمتن كثيرا ما يقع مثل
هذا في الامم وقريب بعض
العلق وفتح الرام على
بناء التصغير عبد الملك
ابن قريب هو الاصمعي
اللعوي الشهير بحكي عنه
أنه قال سمع مني مالك
كذا في الخلاصة كتبه
معه

والعهد فأوجب الله عز وجل فيه ما بالخطادتين وورقتين كان الصيد في الاحرام ممنوعا بقول الله عز وجل
وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما وكان الله فيه حكما فيما قبل منه عند البحر امثله وكان المنع بالكتاب مطلقا
عاما على جميع الصيد وكان المالك لما وجب بالصيد اهل الحرم لقول الله تعالى هدي بالغ الكعبة ولم أعلم بين
المسلمين اختلافا أن ما كان ممنوعا أن يتلف من نفس انسان أو طائر أو دابة أو غير ذلك مما يجوز ملكه فأصابه
انسان عمدافكان على من أصابه فيه من يودي لصاحبه وكذلك فيما أصاب من ذلك خطأ لا فرق بين ذلك إلا
الماتم في العهد فلما كان هذا كما وصفت مع أشباهه كان الصيد كله ممنوعا في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل
أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللبيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فلما كان الصيد محرما
كله في الاحرام وكان الله عز وجل حكما في شيء منه بعدل بالغ الكعبة كان كذلك كل ممنوع من الصيد في
الاحرام لا يفرق كما يفرق المسلمون بين الحرم في المنوع من الناس والاموال في العمد والخطا فان قال
قائل فن قال هذا معك قبل الحجة فيه ما وصفت وهي عندنا مكتبي بها وقد قاله من قبلنا غيرنا قال فاذا كره
قلت أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قلت لعطاء قول الله عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله
منكم متعمدا قتلناه من قتله خطأ لا يفرم قال نعم يعظم بذلك حرمة الله ومضت به السنن أخبرنا مسلم بن
خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال رأيت الناس يفرمون في الخطا (قال الشافعي) فان
قال قائل فهل شيء أعلى من هذا قيل شيء يحتمل هذا المعنى ويحتمل خلافه فان قال ما هو قلت أخبرنا مالك
عن عبد الملك بن قريش (١) (قال الشافعي) فيصمحل أن يكونا أو طائر الضب مخطئين باي طائر أو طائر
حامدين له فقال لي قائل هل ذهب أحد في هذا خلاف مذهبك فقلت نعم قال فاذا كره قلت أخبرنا سعيد
عن ابن جريج قال كان مجاهد يقول ومن قتله ناسيا لحرمه أو أراد غيره فخطأ به فخطأ به فقد أحل
وليسته رخصة ومن قتله ناسيا لحرمه أو أراد غيره فخطأ به فخطأ به فخطأ به فخطأ به فخطأ به فخطأ به
بقوله فقد أحل قلت أحسبه يذهب إلى أحل عقوبة الله قال أقرأه يريد أحل من احرامه قلت ما أراه ولو
أراد ما كان مذهب من أحفظه من خلافه ولم يأنم بقوله حجة قال فاجاع معنى قوله في الصيد قلت أنه لا يكفر
العمد الذي لا يخطئه خطأ ويكفر العمد الذي يخطئه الخطأ (قال) فنصه قلت يذهب إلى أنه ان عمد قتله
وتسبى احرامه في هذا الخطأ من جهة نسيان الاحرام وان عمد غيره فأصابه في هذا الخطأ من جهة الفعل الذي
كان به القتل أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ومن قتله منكم متعمدا لقتله ناسيا لحرمه
فذلك الذي يحكم عليه ومن قتله متعمدا القتل ذكر الحرم لم يحكم عليه قال عطاء يحكم عليه ويقول عطاء
ناخذ فان قال قائل فهل يخالف هذين المذهبين أحد قلت نعم قال غيرهم من أهل العلم يحكم على من قتله
عمدا ولا يحكم على من قتله خطأ بحال

(باب من قتل الصيد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قتل صيدا لحكم عليه ثم عاد لا تحرقا يحكم عليه كلما عاد أبدا فان
قال قائل ومن أين قلته قلت اذا الزمه أن يحكم عليه بالاول لزمه أن يحكم عليه بالثاني وكل
حايده كما يكون عليه لو قتل نفسا بدنية وأنفسا بدنية في كل نفس وكما يكون عليه لو أفسد متاعا لاحد ثم
أفسد متاعا لاحد ثم أفسد متاعا كثيرا بعده فبما أفسد في كل حال فان قال فاقول الله عز وجل ومن عاد
فنتقم الله منه في هذا دلالة على أنه لا يحكم عليه (قال الشافعي) ما يبلغ على أن فيه دلالة على ذلك فان
قال قائل فسامعناه قبل الله أعلم بمعناه أما الذي يشبهه معناه والله أعلم فان يجب عليه بالعود النعمة وقد تكون
النعمة بوجوه في الدنيا المال وفي الآخرة النار فان قال فهل يحكم على ما وصفت في غير هذه الآية
أو على ما يشبهه قيل نعم قال الله تعالى والذين لا يدعون مع الله الها آخروا لا يقتلون النفس التي حرم الله إلا

بالحق ولا يبرنون ومن يفعل ذلك يلقى أثمانا يصاعقه العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا وجعل الله القتل على الكفار والقتل على القاتل عدوا وسلم الله ضللى الله عليه وسلم العفون القاتل بالدية إن شاءولى المقتول وجعل الحد على الزاني (١) فلما أوجب الله عليهم النعمة بمضاعفة العذاب في الآخرة إلا أن يتوبوا وجعل الحد على الزاني فلما أوجب الله عليهم الحد ودل هذا على أن النعمة في الآخرة لا تسقط حكم غيرها في الدنيا قال الله تبارك وتعالى الزانية والزاني فاحلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلم يختلف الناس في أنهما كلما زنيا بعد الحد لحدافكان الحق عليهم في الزنا الآخر مثله في الزنا الأول ولو أنبى أن يفرقا كان في الزنا الآخر والقتل الآخر أولى ولم يطرح فان قال أفرأيت من طرحه على معنى أنه عمد ما ثم فأول ما قتل من الصيد عدائهم فكيف حكم عليه فقلت حكم الله تعالى عليه فيه ولو كان كما تقول كان أولى أن لا يعرض له في عمد المأثم فإذا كان الابتداء على أنه عمد ما ثم فالثاني مثله فان قال فهل قال هذا معك أحد غيرك قيل نعم فان قال فاذكره قلت أخبرنا سعيد بن محمد بن جابر عن حماد عن إبراهيم أنه قال في الحرم يقتل الصيد عمد الحكم عليه كما قتل فان قال قائل فما قول الله عز وجل عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه قيل الله أعلم بمعنى ما أراد فأما عطاء بن أبي رباح فيذهب إلى عفا الله عما سلف في الجاهلية ومن عاد في الإسلام بعد التحريم يقتل صيده فينتقم الله منه أخبرنا سعيد بن ابن جريح قال قلت لعطاء في قول الله عز وجل عفا الله عما سلف قال عفا الله عما كان في الجاهلية قلت وقوله ومن عاد فينتقم الله منه قال ومن عاد في الإسلام فينتقم الله منه وعليه في ذلك الكفارة قال وان عمد فعله الكفارة قلت هل في العود من حد يعلم قال لا قلت أفترى حقا على الإمام أن يعاقبه فيه قال لا ذنب أذنبه فيما بينه وبين الله تعالى وبفتدى (قال الشافعي) ولا يعاقبه الإمام فيه لأن هذا ذنب جعلت عقوبته فدينه إلا أن يزعم أنه يأتى ذلك عمدا مستحفا

(باب أن يحمل هدى الصيد) قال الشافعي قال الله تعالى هديا بالغ الكعبة (قال الشافعي) فلما كان كل ما أريد به هدى من ملك ابن آدم هديا كانت الانعام كلها وكل ما أهدى فهو بركة والله أعلم ولو خفي عن أحد أن هذا هكذا ما أنسى والله أعلم أن يخفى عليه إذا كان الصيد إذا جرى بشئ من النعم لا يجزى فيه إلا أن يجزى بركة فعلم أن مكة أعظم أرض الله تعالى حرمة وأولاه أن تنزع عن الدماء لولا ما عقلتنا من حكم الله في أنه للساكنين الحاضرين بركة فإذا عقلتنا هذا عن الله عز وجل فكان جزاء الصيد بطعام لم يجز والله أعلم إلا بركة وكما عقلتنا عن الله ذكر الشهادة في موضعين من القرآن بالعدل وفي مواضع فلم يذكر العدل وكانت الشهادات وإن افرقت تجتمع في أنه يؤخذ بها كقضايتها كلها بالعدل ولم نزع أن الموضوع الذي لم يذكر الله عز وجل فيه العدل معفون عن العدل فيه فلو أطعم في كفارة صيد بغير مكة لم يجز عنه وأعاد الاطعام بركة أو غنى فهو من مكة لأنه الحاضر الحرم ومثل هذا كل ماوجب على محرم بوجه من الوجوه من فدية أذى أو طيب أو لبس أو غيره لا يخالفه في شئ لأن كله من جهة التسلك والنسك إلى الحرم ومنافعه للساكنين الحاضرين الحرم (قال) ومن حضر الكعبة حين يلقها الهدى من النعم والطعام من مسكين كان له أهل بها وأغريب لانهم إنما أعطوا بحضرتها وإن قل فكان يعطى بعضهم دون بعض أجزاء أن يعطى مسكين القرباء دون أهل مكة ومسكين أهل مكة دون مسكين القرباء وأن يخلط بينهم ولو أتربه أهل مكة لانهم مجمعون الحضور والمقام لكان كله أسرى إلى القلب والله أعلم فان قال قائل فهل قال هذا أحد يذكرك قوله قيل أخبرنا سعيد بن جريح قال قلت لعطاء فبما مثل ما قتل من النعم (٢) هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين قال من أجل أنه أصابه في حرم يريد البيت كفارة ذلك عند البيت أخبرنا سعيد بن ابن جريح أن عطاء قال مرة أخرى يصدق الذي يصيب الصيد بركة قال الله عز وجل هديا بالغ الكعبة قال فيصدق بركة (قال الشافعي) يريد عطا ما وصفت من الطعام والنعم كله هدى والله أعلم

لحوم الطير إذا اختلفت
أجناسها (قال المزني)
وفي ذلك كفاية لما
وصفنا وبالله التوفيق

(باب بيع اللحم
بالحيوان)

(قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن زيد بن أسلم عن
ابن المسيب أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع اللحم
بالحيوان وعن ابن
عباس أن جزورا اشترت
على عهد أبي بكر رضى
الله عنه فجاء رجل بعناق

فقال أعطوني جزأ
بهذه العناق فقال أبو
بكر لا يصلح هذا وكان
القاسم بن محمد وابن

(١) قوله فلما أوجب
الله عليهم إلى قوله فلما
أوجب الله عليهم
الحد وهكذا في النسخ
وتأمل وسرر كتبه معجمه

(٢) سقط هنا من
جميع النسخ ومن أصل
المستند جله من لفظ
القرآن وهي قوله تعالى
يحكم به ذوا عدل منكم
هديا بالغ كعبه معجمه

(باب كيف يعدل الصيام) قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى أو عدل ذلك صياما الآية أخبرنا سعيد بن جريح أنه قال لعطاء ما قوله أو عدل ذلك صياما قال إن أصاب ما عدله شاة فصاعدا أقيمت الشاة طعاما ثم جعل مكان كل مديوم يصومه قال الشافعي وهذا إن شاء الله كما قال عطاء وبه أقول وهكذا بنه أن وجبت وهكذا مدين وجب عليه في قيمة شيء من الصيد صام مكانه يوما وإن أصاب من الصيد ما قيمته أكثر من مديوم أقل من مدين صام يومين وهكذا كل ما لم يبلغ مديوم صام مكانه يوما أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عطاء هذا المعنى قال الشافعي فإن قال قائل فمن أين قلت مكان المديوم صيام يوم وما زاد على مديوم لا يبلغ مديوم آخر صوم يوم قلت قلته معقولا وقاسا فإن قال قائل القياس به والمعقول فيه قلت رأيت إذا لم يكن لمن يقتل جرادة أن يدع أن يتصدق بقيمتها ثمرة أو لقمة لأنها محرمة تجزئة لا تعطل بقلة قيمتها ثم جعل فيها قيمتها فإذا بدله أن يصوم هل يجزئ من الصوم شيئا يجزئ به أبدا أقل من يوم فإن قال قلت فبذلك عطلنا أن أقل ما يجب من الصوم يوم وعطلنا وقسنا أن الطلاق إذا كان لا يتبعض فوقع فوقع انسان بعض تطليقة لزمته تطليقة وعطلنا أن عدة الامة إذا كانت نصف عدة الحرة فلم تتبعض الحيضة نصفين فجعلنا عدةها حيضتين

المسبب وعروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن يجرمون بيع اللحم بالحيوان عاجلا وأجلا يعظمون ذلك ولا يرضون فيه (قال) وبهذا أناخذ كان اللحم مختلفا وغير مختلف ولا نعلم أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خالف في ذلك أبدا بكر وإرسال ابن المسيب عندنا حسن (قال المزني) إذا لم يثبت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فالقياس عندي أنه جائز وذلك أنه كان فصلا يجزئ قائمين جائزا ولا يجوز أن منبذوحين لأنهما

(باب الخلاف في عدل الصيام والطعام) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله قال لي بعض الناس إذا صام عن جزاء الصيد صام عن كل مديوم وإذا أطعم منه في كفارة البين أطعم كل مسكين مدين وقال هل رويت في هذا عن أصحابك شيئا وافق قولنا وبخالف قولك قلت نعم أخبرنا سعيد بن جريح أن مجاهدا كان يقول مكان كل مدين يوما فقال وكيف لم تأخذ بقول مجاهد وأخذت بقول عطاء يطعم المسكين حيث وجب أطعمه مديوم إلا في فدية الذي فأنك قلت يطعمه مدين ولم تقل إذ قلت في فدية الذي يطعمه مدين في كل موضع قال الشافعي فقلت يجمع بين مسئلتك جواب واحد إن شاء الله قال فإذا كره قال الشافعي أصل ما ذهبنا إليه نحن وأنت ومن نسبنا معنا إلى الفقه فالفرض عليه في تأدية ما يجب عليه من أن لا يقول إلا من حيث يعلم ويعلم أن أحكام الله جل ثناؤه ثم أحكام رسوله من وجهين يجمعهما ما عايناهما تعبد ثم في التعبد وجهان فنه تعبد لا أمر أبان الله عز وجل أو رسوله بسببه فيه أو في غير من كتابه أو سنة رسوله فذلك الذي قلناه وبالقياس فيما هو في مثل معناه ومنه ما هو تعبد لما أراد الله عز ثناؤه مما علمه وعلمنا حكمه ولم نعرف فيه ما عرفنا مما أبان لنا في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فآذينا الفرض في القول به والالتزام إليه ولم نعرف في شيء له معنى فنقيس عليه وانما قسنا على ما عرفنا ولم يكن لنا علم إلا ما علمنا الله تعبد لناؤه فقال هذا كله كما وصفت لم أسمع أحدا من أهل التكشيف قال غيره ففقه في منعه على أمر أعرفه فإن أصحابنا يعطون هذه الجملة كما وصفت لا يغادرون منها حرفا ويختلف آقاؤهم إذا فرغوا عليها فقلت فاقبل منهم الصواب وأورد عليهم الغفلة قال إن ذلك لا لزوم لما يراهم رأيت من غفلة طويلة ولكن انصب لما قلت مثالا فقلت أرأيت إذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة قلنا أو قلت قيمتها بخمسون دينارا وهو لو كان حيا كانت فيه ألف دينار أو ميتا لم يكن فيه شيء وهو لا يتحول أن يكون ميتا أو حيا فكان مغيب المعنى يحتل الحياة والموت إذا جنى عليه فهل قسنا عليه مائة أو رجل جاني بيت يمكن فيه الموت والحياة وهما مغيبا المعنى قال لا قلت ولا قسنا عليه شيئا من الدماء قال لا قلت ولم قال لا تعبدنا بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم فيه ولم نعرف سبب ما حكمه به قلت فهكذا اقتنا في المسح على الخفين لا يقاس عليهم إمامة ولا برقع ولا قفازان قال وهكذا قلنا فيه لأن فيه فرض وشؤ وخبر من الخلفان خاصة فهو تعبد لا يقاس عليه قلت وقسنا نحن وأنت إذ قضى النبي صلى الله عليه وسلم أن الخراج بالضمان أن الخلعة كخراج قال نعم قلت لا نعرفنا أن الخراج حدث في ملك المشتري وضمنه منه ولم يقع عليه صفقة البيع قال نعم وفي هذا

طعامان لا يهل الامتلا
بمثل فهذا لهم وهذا
حيوان وهما مختلفان
فلا بأس به في القياس
ان كان فيه قول
متقدم عن يكون بقوله
اختلاف الا ان يكون
الحديث عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
ثابتاً فيكون ما قال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم

(باب بيع النهر)

(قال الشافعي) أخبرنا
سفيان بن عيينة عن
الزهري عن سالم عن أبيه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من باع
نخلًا بعد أن يؤبر ففترتها
للبيع الا أن يشتترط

(١) قوله قلت نعم
أخبرنا مالك كذا في جميع
النسخ لم يذكر بقية
الاثر وكثيرا ما يقع مثل
هذا في الام فليعلم
(٢) قوله فليعلم مد
هشام مدين كذا
في النسخ مدين بالنصب
وهي لفظة قليلة يكثر
في هذا الكتاب وقوعها
(٣) قوله بعد محدث
الذي هو كذا في النسخ
واقطروا حرر العبارة كتب

مصححه

كفاية من جملة ما أردت ودلالة عليه من أن سنة مقيس عليها أو أخرى غير مقيس عليها وكذلك القسامة
لا يقياس عليها غيرها ولكن أخبرني بالامر الذي له اخترت أن لكل مسكين مدا في فدية الاذى اذا نزل
الصوم فاما أن يصوم مكان كل مد يوم ما فيكون صوم يوم مكان مد فان ثبت ذلك المد فصحيح لأسألك عنه الا
فيما قلت ان صوم اليوم يقوم مقام اطعام مسكين فقلت له حكم الله عز وجل على الظاهر اذا علمنا قال
فتعبر برقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا فكان معقولا أن امسألك
الظاهر عن أن يأكل ستين يوما كاطعام ستين مسكينا وبهذا المعنى صرت الى أن اطعام مسكين مكان كل
يوم قال فهل من دليل مع هذا قلت نعم امر النبي صلى الله عليه وسلم المصيب لاهله نهرا في شهر رمضان هل
يُجد ما تعقني قال لا فسأله هل يصلي مع شهرين متتابعين فقال لا فسأله هل تقدر أن تطعم ستين
مسكينا فقال لا فأعطاه عشرين وثمانين درهمه أن تصدق به على ستين مسكينا فأدى المؤدى بالحديث أن في العرق
خمس عشرة صاعا قال أو عشرين ومعروف أن العرق يعمل على خمسة عشر صاعا يكون الوسط به أربعة فذهبنا
الى ان اطعام المسكين مد طعام ومكان اطعام المسكين صوم يوم قال أما صوم يوم مكان كل مسكين فكما قلت
وأما اطعام المسكين مدا فاذا قال أو عشرين صاعا قلت فهذا مد وثلاث لكل مسكين قال فلم لا تقول له قلت فهل
علت أحد اقط قال الامد أو مدين قال لا قلت فلو كان كما قلت أنت كنت أنت قد خالفته ولكنه احتياطين
المحدث وهذا كما قلت في العرق خمسة عشر صاعا وعلى ذلك كانت تعمل فيما أخبرني غير واحد من أهل العلم
بالمين انهم كانوا يجولون بمعابر الكمايل على خمسة عشر صاعا بالتر قال فقد زعمت أن الكفارة في الطعام
واصابة المرأة بعد امر قد عرفت وعرفناه معك فابن أن الكفارة في فدية الاذى وغيرها تعبد لا يقياس عليه
قلت اليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكعب بن عجرة في الطعام فراقين سنة مسكين فكان ذلك مدين
مدين قال بلى قلت وأمره فقال أو صم ثلاثة أيام قال بلى قلت وقال أو انسك شاة قال بلى قلت فلو قسنا
الطعام على الصوم أما نقول صوم يوم مكان اطعام مسكين قال بلى قلت ولو قسنا الشاة بالصوم كانت شاة عدل
صيام ثلاثة أيام قال بلى قلت وقد قال الله عز وجل في المتع هاستيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة
أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم فجعل البدل من شاة صوم عشرة أيام قال نعم قلت قال الله عز وجل فكفارته
اطعام عشرة مساكين الآية فجعل الرقبة مكان اطعام عشرة مساكين قال نعم قلت والرقبة في الظهار
والقبل مكان ستين يوما قال نعم وقد بان أن صوم ستين يوما أولى بالقرب من الرقبة من صوم عشرة وثمانين أن
صوم يوم أولى باطعام مسكين منه باطعام مسكين لان صوم يوم جوع يوم واطعام مسكين اطعام يوم فيوم
يوم أولى أن يقياس عليه من يومين بيوم وأوضع من أنه أولى الامور بالقياس قال فهل فيه من أثر أعلى
من قول عطية قلت نعم أخبرنا مالك (١) (قال الشافعي) قال فهل خالف في هذا غيرك من أهل ناحيتك
فقلت نعم زعم منهم ما قلت من أن الكفارات بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا كفارة الظهار فانها بعد هشام
قال (٢) فليعلم مد هشام مدين فيكون أراد قولنا مدين وانما جعل مد هشام علما قلت لا مد هشام مد
وثلاث بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأمد ونصف (قال الشافعي) فقال فالتقي بالمسئلة عن هذا القول
اذا كان كما وصفته غني عما لا يعيد ولا يبدى كيف جاز لاحد أن يزعم أن الكفارات بعد مختلف رأيت
لوقاله انسان هي بعدا كبر من مد هشام أضعافا والطعام بعد النبي صلى الله عليه وسلم ومساواه (٣) بعد
محدث الذي هو كبر من مد هشام أو رأيت الكفارات اذ نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم كيف جاز
أن تكون بمد رجل لم يخلق أو مد ولعل جده لم يخلق في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وانما قال الناس هي
مدان بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأمد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فما أدخل مد أو كسرا هذا خروج
من قول أهل الدنيا في الكفارات (قال الشافعي) وقلت له وزعم بعض أهل ناحيتنا أنصا أن على غير
أهل المدينة من الكفارات أكثر مما على أهل المدينة لان الطعام فيها أوسع منه بالمدينة قال فقلت

لمن قال هذا (قال الشافعي) فقلت له أرايت الذين يقتاتون الفس والذين يقتاتون اللبن والذين يقتاتون الحنظل والذين يقتاتون الحنطان لا يقتاتون غيرها والذين السع عندهم على منه بالمدينة بكثير كيف يكفرون ينبغي في قولهم أن يكفروا أقل من كفارة أهل المدينة ويكفرون من الدخن وهو نبات يقتات به بعض الناس في الجذب وينبغي إذا كان سعر أهل المدينة أرخص من سعر أهل بلد أن يكون من يكفر في زمان غلاء السعر ببلد أقل كفارة من أهل المدينة إن كان انما زعم أن هذا لغلاء سعر أهل المدينة وقيل له هل رأيت من قرأ نضر الله شيئا خفف عن أحد أو اختلص في صلاة أو زكاة أو وحدا وغيره (قال الشافعي) قلت فما ينبغي أن يعارض بقول من قال هذا (قال الشافعي) وزعم زاعم غير قائل هذا أنه قال الطعام حلت شه المكفر في الحج والصوم كذلك (قال الشافعي) فقبل له لئن زعمت أن الدم لا يكون إلا حكمة ما ينبغي أن يكون الطعام إلا حكمة كما قلت لأنهم ما طعامان قال فما حجتك في الصوم قلت أذن الله للتمتع أن يكون من صومه ثلاث في الحج وسبعة إذا رجع ولم يكن في الصوم منفعة لمساكين الحرم وكان على بدن الرجل فكان عملنا بغير وقت فعمله حيث شاء

المتاع (قال الشافعي)
فإذا جعل النبي صلى الله
عليه وسلم الأبارحدا
لأن البائع فقد جعل
ما قبله حسدا للث
المشترى وأقل الأباران
يؤثر من من حاطه وان
قل وإن لم يؤثر الذي إلى
جنبه فيكون في معنى
ما أبركه ولو تشق طلع
أناته أو شئ منه فهو
في معنى ما أبركه وإن
كان فيها قول لمحل بعد
أن تؤبر الأناث فثمرها
للبيع وهي قبل الأبار
وبعد في البيع في معنى
ما لم يختلف فيه من أن
كل ذات محل من بني
آدم ومن البهائم يبعث
فعملها تبع لها كعضو

(باب هل لمن أصاب الصيد أن يفديه بغير النعم) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى ومن قتله منكم
منه عدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة إلى قوله صياما فكان المصيب
ما مورأيا أن يفديه وقيل له من النعم أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما فأحتل أن يكون جعل له
الختيار بأن يشتري بأي ذلك شاء ولا يكون له أن يخرج من واحد منها وكان هذا أظهر معانيه وأظهرها
الأولى بالآية وقد جعل أن يكون أمر يهدي إن وجدته فإن لم يجد فطعاما فإن لم يجد فمضوم كما أمر في التمتع
وكما أمر في الظهار والمعنى الأول أشبه بهما وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر كعب بن جهمرة بأن يكفر
بأي الكفارات شاء في فدية الأذى وجعل الله تعالى إلى المولى أن يفي أو يطلق وإن احتل الوجه الآخر فإن
قال قائل فهل قال ما ذهبت إليه غيرك قيل نعم أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال هديا بالغ
الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما قال عطاء فإن أصاب إنسان نعمة كان عليه أن
كان ذابا إن يهدي جزورا أو عدلها طعاما أو عدلها صياما أتيتهن شاء من أجل قول الله عز وجل فجزاء
كذا وكذا وكل شئ في القرآن أو أوفى فليست منه صاحب ما شاء قال ابن جريج فقلت لعطاء أرايت أن
قدر على الطعام ألا يقدر على عدل الصيد الذي أصاب قال ترخص الله عسى أن يكون عنده طعام وليس
عنده من الجزور وهي الرخصة (قال الشافعي) إذا جعلنا إليه ذلك كان له أن يفعل أية شاء وإن كان قادرا
على التسير معه والاختيار والاحتياط له أن يفديه بنعم فإن لم يجد فطعاما وأن لا يصوم إلا بعد الإحواز منها
أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار في قول الله عز وجل فدية من صيام أو صدقة أو نسلكه
أيتن شاء أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال كل شئ في القرآن أو أوفى له أية شاء قال ابن
جرير في الآية قوله انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله فليس بغير فيها (قال الشافعي) وكما قال ابن جريج
وعمر في المحارب وغيره في هذه المسئلة أقول قيل للشافعي فهل قال أحد ليس هو بالمتأخر فقال نعم أخبرنا
سعيد بن جريج عن الحسن بن مسلم قال من أصاب من الصيد ما يبلغ فيه شاة فذلك الذي قال الله فجزاء
مثل ما قتل من النعم وأما أو كفارة طعام مساكين فذلك الذي لا يبلغ أن يكون فيه هدي العصفور يقتل فلا
يكون فيه هدي قال أو عدل ذلك صياما عدل النعمة وعدل العصفور قال ابن جريج فقد كرت ذلك لعطاء
فقال عطاء كل شئ في القرآن أو أوفى فليست منه صاحبه ما شاء (قال الشافعي) ويقول عطاء في هذا أقول قال
الله عز وجل في جزاء الصيد هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما وقال جل ثناؤه فمن
كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسلك وروى عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه قال لكعب بن جهمرة أي ذلك فعلت أجزأك (قال الشافعي) ووجدتهم ما عاقبه من شئ أخبث قد

منع المحرم من إقامته الأول الصيد والثاني الشجر (قال الشافعي) فكل ما أقامه المحرم سواءهما ما نهى عن إقامته فعليه جزاؤه وهو بالخيار بين أن يقديه من النعم أو الطعام أو الصوم أي ذلك شاء فعل كان واجدا أو غيره واجدا قال الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام الآية (قال الشافعي) فكان تمتع بالعمرة إلى الحج ليس بإقامة شيء جعل الله عز وجل فيه الهدى فما فعل المحرم من فعل تجب عليه فيه الفدية وكان ذلك الفعل ليس بإقامة شيء فعليه أن يقديه من النعم إن بلغ النعم وليس له أن يقديه بغير النعم وهو يجد النعم وذلك مثل طيب ما تطيب به أو لبس ما لبس له لبسه أو جامع أو نال من امرائه أو ترك من نسكه أو ما في معنى هذا (قال الشافعي) فإن قال فإمضى قول الله عز وجل فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فلت الله أعلم أما الظاهر فإنه ما دون بحلاق الشعر للرض والأذى في الرأس وإن لم يمرض فإذا جعلت عليه في موضع الفدية النعم فقلت لا يجوز الأمن النعم ما كانت موجودة فأعوز المقتدى من النعم لما جازى أو انقطع من النعم فكان يقدر على طعام قوم الذي وجب عليه دراهم والدرهم طعام ما تم تصدق بالطعام على كل مسكين عند وإن أعوز من الطعام صام عن كل مديونا فإن قال قائل فإذا اقتسته على هذه المتعة فكيف لم تقل فيه ما قلت في تمتع قيل له إن شاء الله فستة عليه في أنه جامع في أنه فعل لإقامته ورفق بينه وبينه أنه يختلف فيكون بدنة على قدر عظم ما أصاب وشاة دون ذلك فلما كان ينتقل فيقل ويكثر بقدر عظم ما أصاب فخرج في هذا المعنى هدى المتعة الذي لا يكون على أحد إذا وجدته أقل ولا أكثر منه وإن زاد عليه كان متطوعا (قال الشافعي) فصرنا بالطعام والصوم إلى المعنى المعقول في القرآن من كفارة المظالم والقتل والمصيب أهله في شهر رمضان ومن هذا ترك البيوتة بمعنى وترك المزدلفة والخروج قبل أن تغيب الشمس من عرفة وترك الجاروما أشبه

(الإعواز من هدى المتعة ووقته) قال الشافعي قال الله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى إلى قوله عشرة كاملة (قال الشافعي) فدل الكتاب على أن يصوم في الحج وكان معقولا في الكتاب أنه في الحج الذي وجب به الصوم ومعقولا أنه لا يكون الصوم إلا بعد الدخول في الحج لاقبله في شهر الحج ولا غيرها (قال الشافعي) فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فإن أهل بالحج في شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة كان له أن يصوم حين يدخل في الحج وعليه أن لا يخرج من الحج حتى يصوم إذا لم يجد هديا وأن يكون آخره من الأيام في آخر صياحه الثلاث يوم عرفة وذلك أنه يخرج من الغد من يوم عرفة من الحج ويكون في يوم لا صوم فيه يوم الضحى وهكذا يرى عن عائشة وابن عمر أخبرنا إبراهيم بن سعيد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها في التمتع إذا لم يجد هديا لم يصم قبل يوم عرفة فليصم أيام مني أخبرنا إبراهيم بن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثل ذلك (قال الشافعي) وبهذا نقول وهو معنى ما قلنا والله أعلم ويشبه القرآن (قال الشافعي) واختلف عطاء وعمرون دينار في وجوب صوم التمتع أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا يجب عليه الصوم حتى يوافي عرفة مهلا بالحج وقال عمرو بن دينار إذا أهل بالحج وجب عليه الصوم (قال الشافعي) ويقول عمرو بن دينار نقول وهو أشبه بالقرآن ثم أخبر عن عائشة وابن عمر (قال الشافعي) فإذا أهل بالحج ثم مات من ساعته أو بعد قبل أن يصوم فيها قولنا أحدهما أن عليه دم المتعة لأنه دين عليه لأنه لم يصم ولا يجوز أن يصام عنه وهذا قول يجهل والقول الثاني لأنه لم يصم ولا صوم لأن الوقت الذي وجب عليه فيه الصوم وقت زال عنه فرض الدم وغلب على الصوم فإن كان بقي مدة يمكنه أن يصوم فيها ففرض صدق عنه مكان الثلاثة الأيام ثلاثة أمد احتطت لأن السبعة لا يجب عليه إلا بعد الرجوع إلى أهله ولو رجع إلى أهله ثم مات لم يصم الثلاث ولا السبع تصدق عنه في الثلاث وما أمكنه صومه من السبع فتركه يوما كان ذلك أو أكثر وهذا قول يصح قياسا ومعقولا والله أعلم (قال الشافعي) في صوم التمتع أيام مني نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم أيام مني ولا نجد السبيل إلى أن يكون النهي خاصا إذا لم يكن

منه لأنه لم ير إليها فإن
بيعت بعد أن ولدت
فالولد للبائع إلا أن يشترط
المبتاع والكسوف إذا
بيع أصله كالنخل إذا
خرج حوزة ولم ينشئ
فهو للنسري وإلا
تسقط فهو للبائع
(قال) ويخالف النصار
من الاعتناء وغيرها
النخل فتكون كل غرة
خرجت بارزة وترى
في أول ما تخرج كالحري
في آخره فهو في معنى
ثمر النخل بارز من الطلع
فإذا باعه شجرة أمثرا فهو
للبيع إلا أن يشترط
المبتاع لأن الله
فارق أن يكون مائة
في الشجر كما يكون

عن النبي صلى الله عليه وسلم دلالة بان نهيه انما هو على ما لا يلزم من الصوم وقد يجوز أن يكون من قال يصوم المتنع أيام منى ذهب عليه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها فلا يرى أن يصوم أيام منى وقد كنت أراه وأسأل الله التوفيق (قال الشافعي) ووجدت أيام منى خارجا من الحج يحل به إذا طاف بالبيت النساء فلم يجوز أن أقول هذا في الحج وهو خارج منه وإن بقي عليه بعض عمله فان قال قائل فهل يحتل اللسان أن يكون في الحج قيل نعم يحتل اللسان ما بقي عليه من الحج شيء احتملا مستكرها بان لا يظهر ولو جاز هذا جاز إذا لم يطف الطواف الذي يحل به من حجه النساء شهرا أو شهرين يصومهن على أنه صامهن في الحج (قال) ولو جاز أن يصوم أيام منى جاز فيها يوم النحر لأنه منهي عن صومه وصومها ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومها مرة كنهيه عن صوم يوم النحر مرة ومرا

(باب الحال التي يكون المرء فيها معوزا عما رزقه من فدية) قال الشافعي إذا حج الرجل وقد وجبت عليه بدنة فليس له أن يخرج منها إذا كان قادرا عليها فان قدر على الهدى لم يطعم وان لم يقدر على الهدى أطعم ولا يكون الطعام والهدى إلا بمكة وان لم يقدر على واحد منهما صام حيث شاء ولو صام في فوره ذلك كان أحب الي أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء أنه قال في صيام المفتدي ما بلغني في ذلك شيء وإنى لأحسب أن يصنع في فوره ذلك أخبرنا سعيد بن ابن جريح قال كان مجاهدي يقول فدية من صيام أو صدقة أو نسك في حجه ذلك أو عمرته أخبرنا سعيد بن ابن جريح أن سليمان بن موسى قال في المفتدي ما بلغني أنه فيما بين أن صنع الذي وجبت عليه فيه الفدية وبين أن يحل أن كان حاجا أن ينحر وان كان معتمرا أن يطوف (قال الشافعي) وهذا إن شاء الله هكذا فان قال قائل ما دل على ما وصفت قبل أن كانت الفدية شيئا وجبت بحج وعمره فأجاب أن يقتدى في الحج والعمرة وذلك أن إصلاح كل عمل فيه كما يكون إصلاح الصلاة فيها وان كان هذا يفارق الصلاة بأن الفدية غير الحج وإصلاح الصلاة من الصلاة فلا اختيار فيه ما وصفت وقد روى أن ابن عباس أمر رجلا يصوم ولا يقتدى وقد ربه نفقته فكانه لولا أنه رأى الصوم يجزيه في سفره لمسأله عن يسره وقال آخر هذا حتى تصير إلى مالك ان كنت موسرا (قال الشافعي) فأظهر إلى حاله من وجبت عليه الفدية في حج أو عمره في ذلك الحج والعمرة فان كان واجدا للفدية التي لا يجزى به إذا كان واحدا غيرها جعلتها عليه لا يخرج له منها فإذا جعلتها عليه فلم يفتد حتى أعوز كان ديناً عليه حتى يؤديه متى قدر عليه وأحب الي أن يصوم احتياطاً لا إيجاباً ثم إذا وجد أهدي (قال الشافعي) وإذا كان غير قادر تصدق فان لم يقدر صام فان صام يوماً أو أكثر ثم أيسر في سفره أو بعده فليس عليه أن يهدي وان فعل لحسن (قال) وان كان معوزا حين وجبت فلم يتصدق ولم يهضم حتى أيسر أهدي ولا بدله لأنه مبتدئ شيء فلا يتدنى صدقة ولا صوما وهو يجدهد يا (قال) وان رجع إلى بلده وهو معوز في سفره ولم يفتد حتى أيسر ثم أعوز كان عليه هدي لا بدله لأنه لم يخرج من الهدى إلى غيره حتى أيسر فلا بد من هدي وأحب الي أن يصوم احتياطاً لا إيجاباً وإذا جعلت الهدى عليه ديناً فسواء بعث به من بلده أو اشتري له بمكة ففخر عنه لا يجزى عنه حتى يذبح بمكة ويتصدق به وكذلك الطعام وأما الصوم فيقف فيه حيث شاء إذا أخره عن سفره وهكذا كل واجب عليه من أي وجه كان من دم أو طعام لا يجزى به إلا بمكة

(فدية النعام) أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء الخراساني أن عمر بن الخطاب وعثمان وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية رضي الله تعالى عنهم قالوا في النعامة يقتلها الحرم بدنة من الأبل (قال الشافعي) هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحديث وهو قول الأكثرين لقيت فيقول لهم أن في النعامة بدنة بالقياس فلنأني النعامة بدنة لا بهذا فإذا أصاب الحرم نعاماً ففيها بدنة أخبرنا سعيد بن ابن جريح أنه قال لعطاء (١) فكانت ذات جنين حين سميتها أنها جزاء النعامة ثم ولدت فأت ولدها قبل أن يبلغ حمله أغرمه

الحل مستودع في الأمانة ومعقول إذا كانت الثمرة للبائع أن على المشتري تركها في شجرها إلى أن تبلغ الجذاد أو القطاف أو اللقاط في الشجر فإذا كان لا يصلحها إلا السقي فعلى المشتري تخلية البائع وما يكفي من السقي وأعماله من الماء ما فيه صلاح ثمرة فإذا كانت الشجرة مما تكون فيه الثمرة ظاهرة ثم يخرج منها قبل أن تبلغ الخارجة ثمرة غيرها فان تميز فللبائع الثمرة الخارجة والمشتري الحادثة وان كان لا يتميز ففيه اقولان أحدهما

(١) قوله فكانت ذات الخ هكذا في النسخ ولعله محرف من الناسخ وأصل الكلام فان كانت الخ إلا أن يكون بقية حديث فليجوز كتبه معجمه

لا يجوز البيع الآن

يسلمه البائع الثمرة كلها
فيكون قد زاده حقه
أو يتركه المشتري البائع
فيعقوله عن حقه
والقول الثاني أن البيع
مفسوخ وكذلك قال
في هذا الكتاب وفي الاملاء
على مسائل مالك
مفسوخ وهكذا قال
في بيع البائعين في
في شجرة والخمر وزهكدا
قال فيمن باع قمر البخره
عند بلوغ الجزا فتركه
المشتري حتى زاد كان
البائع بالخيار في أن يبع
له العنسل الذي له بلا
عس أو يقض البيع
كألو باعه حنطة فأنشأت
عليها حنطة فله الخيار
في أن يسلم له الزيادة أو
يفسخ لا خلاط ما باع
بما لم يبع (قال المزني)
هذا عندئذ أشبه بمذبه
إذا لم يكن قبض لأن

(١) قوله لأنه كذا في
جمع النسخ ولعل هذه
الكلمة من زيادة
النسخ فإن التعليل هنا
ليس له معنى يظهر
(٢) التثنية والتثنية
بينهما مشابة تحتية هو
الذكر المسن من
الوعول كذا في كتب
اللغة كتبه معجمه

قال لا قلت فابتعتها ومعهما ولداه فأهديتها فقلت لا (قال الشافعي) وهذا يدل على أن عطاء يرى في النعمة بدنة وبقوله نقول في البدنة والجنين في كل موضع وجبت فيه بدنة فأوجبنا معها فبخر معها ونقول في كل صيد صاد ذات جنين ففيه مثله ذات جنين

(باب بيض النعمة يصيبه المحرم) أخبرنا سعيد بن جريح عن عطاء أنه قال إن أصبت بيض نعمة وأنت لا تدري غرمتها تعظم بذلك حرمت الله تعالى (قال الشافعي) وبهذا نقول لأن بيضة من الصيد جزء منها لأنها تكون صيدا ولا أعلم في هذا مخالفا من حفظت عنه من لقيت وقول عطاء هذا يدل على أن البيضة تغرم وإن الجاهل يقرم لأن هذا اتلاف قياسا على قتل الخطأ وهذا نقول (قال الشافعي) وفي بيض النعام قيمته (١) لأنه حيث يصاب من قبل أنه خارج مما له مثل من النعم وداخل فيماله قيمة من الطير مثل الجرادة وغيره فقياسا على الجرادة فإن فيها قيمتها فقلت للشافعي فهل تروى فيها شيئا عاليا قال أما شيء ثبت مثله فلا فقلت فها هو فقال أخبرني الثقة عن أبي الزناد عن الأعرج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في بيضة النعمة يصيبها المحرم قيمتها أخبرنا سعيد بن سالم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن عبد الله بن الحصين عن أبي موسى الأشعري أنه قال في بيضة النعمة يصيبها المحرم صوم يوم أو أطعام مسكين أخبرنا سعيد بن سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود مثله فقلت للشافعي أفرأيت أن كان في بيضة النعمة فرخ فقال لي كل ما أصاب المحرم مما لا مثل له من النعم ولا أثر فيه من الطائر فعليه قيمته بالموضع الذي أصابه فيه وتقومه عليه كما تقومه لو أصابه وهو لأنسان فتقوم البيضة لافرخ فيها قيمة بيضة لافرخ فيها والبيضة فيها فرخ قيمة بيضة فيها فرخ وهو أكثر من قيمة بيضة لافرخ فيها قلت فإن كانت البيضة فاسدة قال تقومها فاسدة إن كانت لها قيمة وتتصدق بقيمتها وإن لم يكن لها قيمة فلا شيء عليك فيها قلت للشافعي أفتأكلها المحرم قال لا لأنها من الصيد وقد يكون منها صيد قلت للشافعي فالصيد يمنع وهو غير ممنوع (قال الشافعي) وقد يكون من الصيد ما يكون مقصودا وصغيرا فيكون غير ممنوع والمحرم يحجزه إذا أصابه فقلت إن ذلك قد كان ممنوعا أو يؤل إلى الامتناع قال وقد تؤل البيضة إلى أن يكون منها فرخ ثم يؤل إلى أن يمنع

(الخلاف في بيض النعام) فقلت للشافعي أحالكم أحد في بيض النعمة قال نعم قلت قال ماذا قال قال قوم إذا كان في النعمة بدنة فتعطل على البدنة وروى هذا عن علي رضي الله عنه من وجه لا يثبت أهل العلم بالحديث مثله ولذلك تركناه وبأن من وجب عليه شيء لم يحجزه بتعيب يكون ولا يكون وانما يحجزه ببقائه قلت للشافعي فهل خالفك غيره قال نعم رجل كان سمع هذا القول فاحتذى عليه قلت وما قال فيه قال عليه عشرة قيمه أمه كما يكون في جنين الأمة عشرة قيمه الأمة قلت أفرأيت لهذا وجها قال لا البيضة أن كانت جنينا كان لم يصنع شيئا من قبل أنها من أبله لا ما حكمها حكم نفسها والجنين لو خرج من أمه ثم قتله انسان وهو حي كانت فيه قيمة نفسه ولو خرج ميتا فقطعه انسان لم يكن عليه شيء فإن شئت فاجعل البيضة في حال ميت أو حي فقد فرق بينهما وما للبيضة والجنين انما حكم البيضة حكم نفسها فلا يجوز إذا كانت ليست من النعم إلا أن يحكم فيها بقيمتها (قال الشافعي) ولقد قال لي قائل ما في هذه البيضة شيء لأنها ما كولة غير حيوان والمحرم أكلها ولكن هذا خلاف مذهب أهل العلم

(باب بقر الوحش وحمار الوحش (١) والتبسل والوعل) قلت للشافعي أ رأيت المحرم يصيب بقر الوحش أو حمار الوحش فقال في كل واحد منهما بقرة فقلت للشافعي ومن أين أخذت هذا فقال قال الله تبارك وتعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزأه مثل ما قتل من النعم (قال الشافعي) ومثل ما قتل من النعم يدل على أن المثل على مثل لمة البدن فلم يحجز فيه إلا أن ينظر إلى مثل ما قتل من دواب

التسليم عليه مضمون
بالثمن ما دام في يديه
ولا يكلف ما لا يسبيل
له اليه (قال المرفي)
والتأني ما كان بعد
القبض لم يضر البيع
شئ التمام وهذا المختلط
لهما بتراضيان فيه بما
شأ أكل واحد منهما
يقول لا أدري ما لي فيه
وان تداعيا فالقول قول
الذي كانت التمرة في

(١) الأروى بفتح
الأول والثالث بينهما
ساكن اسم جمع واحد
أروية بضم فسكون
فكسر وهي الأنثى من
الوعول وفي المصباح
أن الأروى تبس الجبل
السرى والابل بضم
الهمزة وكسر هاء فتح
الياء المشددة وبفتح الهمزة
مع كسر الياء الذكر
من الوعول
(٢) العضب بفتح
فسكون ولد البقرة إذا
طلع قرنه وذلك بعد ما يأتي
عليه حول كذا في كتب
اللغة

(٢) رقب هو كذلك
في التسخ ولم تقف على
هذا اللفظ بمعنى يناسب
ما هنا فخره كتبته

مصححه

الصيد فإذا جاوز الشاة رفع إلى الكبش فإذا جاوز الكبش رفع إلى بقرة فإذا جاوز البقرة رفع إلى بدنة ولا يجوز
شئ مما يؤدى من دواب الصيد بدنة وإذا كان أصغر من شاة ثنية أو جذعة خفض إلى أصغر منها فكذا
القول في دواب الصيد أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في بقرة الوحش بقرة وفي جمار الوحش
بقرة وفي (١) الأروى بقرة أخبرنا سعيد عن إسرائيل عن أبي إسحق الهمداني عن الضحالك بن مزاحم
عن ابن عباس أنه قال في بقرة الوحش بقرة وفي الأيل بقرة (قال الشافعي) وبهذا نقول (قال الشافعي)
والأروى دون البقرة المسنة وفوق الكبش وفيه (٢) عضب ذكر أو أنثى أى ذلك شاء فداه به (قال
الشافعي) وإن قتل جمار وحش صغيراً أو ثيلاً صغيراً فداه ببقرة صغيرة ويفدى الذكراً بالذكور والأنثى
بالأنثى (قال) وإذا أصاب أروى صغيرة خفضناه إلى أصغر منه من البقر حتى يجعل فيه ما لا يفوته وهكذا
ما فدى من دواب الصيد (قال الشافعي) إن كان ما أصيب من الصيد بقرة (٣) رقب فضر بها فألقت
ما في بطنها حيوانات فداها بما بقرة وولد بقرة مولود وهكذا إذا قل كل ذات حل من الدواب (قال الشافعي)
وإن خرج ميتاً وماتت أمه فأراد فداه طعاماً يقوم المصاب منه ما خضاعته من النعم ما خضاو يقوم عن ذلك
المثل من النعم طعاماً

(باب الضبع) أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضى الله
عنه قضى في الضبع بكبش (قال الشافعي) وهذا قول من حفظت عنه من مفتينا المكيين (قال الشافعي)
في صغار الضبع صغار الضأن وأخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضى الله
عنه ما يقول في الضبع كبش حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن جريج عن عكرمة
مولى ابن عباس قال أنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ضبعاً صيداً وقضى فيها كبشاً (قال الشافعي) وهذا
حديث لا يثبت مثله وإن انفرد وانما ذكرناه لأن مسلم بن خالد أخبرنا عن ابن جريج عن عبد الله بن عيسى بن
عمر عن ابن أبي عمير قال ابن أبي عمير سألت جابر بن عبد الله عن الضبع أصيدى قال نعم قلت أتؤكل
قال نعم قلت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (قال الشافعي) وفي هذا بيان أنه أنما يفدى
ما يؤكل من الصيد دون ما لا يؤكل أخبرنا سفيان بن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن علي بن أبي طالب رضى الله
عنه قال الضبع صيد وفيها كبش إذا أصابها المحرم

(باب في الغزال) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي
الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب قضى في الغزال بعنزة (قال الشافعي) وبهذا نقول والغزال لا يفوت
العنزة أخبرنا سعيد بن إسرائيل بن يونس عن أبي إسحق عن الضحالك بن مزاحم عن ابن عباس أنه قال
في الظبي تبس أعفراً أو شاة مسنة (قال الشافعي) يفدى الذكر بالذكور والأنثى بالأنثى كما أصيب
والأنثى في هذا كله أحب إلى أن يفدى به إلا أن يكون يصغر عن بدن المقتول فيفدى الذكر ويفدى بالذي
يلحق بأبدانهم أخبرنا سعيد بن سالم عن إسرائيل بن يونس عن سمك عن عكرمة أن رجلاً بالطائف
أصاب ظبياً وهو محرم فأتى علياً فقال أهد كبشاً أو قال تبس من الغنم قال سعيد ولا أراه إلا قال تبساً (قال
الشافعي) وبهذا أخذنا وصفت قبله مما يثبت فأما هذا فلا يثبت أهل الحديث أخبرنا سعيد بن سالم
عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في الغزال شاة

(باب الأرنب) أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب قضى في الأرنب
بعناق أخبرنا سعيد بن سالم عن إسرائيل بن يونس عن أبي إسحق عن الضحالك بن مزاحم عن ابن عباس أنه
قال في الأرنب شاة أخبرنا سعيد بن جريج أن مجاهد قال في الأرنب شاة (قال الشافعي) الصغيرة
والكبيرة من الغنم يقع عليها اسم شاة فإن كان عطاء ومجاهد أرادا صغيرة فكذلك نقول ولو كانا أرادا مسنة

خالقناهما وقلنا قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وماروى عن ابن عباس من أن فها عناقادون المسنة وكان أشبه بمعنى كتاب الله تعالى وقد روى عن عطاء ما يشبه قوله ما أخبرنا... عبيد بن سالم عن الربيع بن صبيح عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في الأرنب عناق أو جل

(باب في اليربوع) أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في اليربوع بجفرة أخبرنا سفيان عن عبيد الكرم الجزري عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود أخبرنا سعيد بن الربيع بن صبيح عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في اليربوع جفرة (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ

(باب الثعلب) أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء أنه كان يقول في الثعلب شاة أخبرنا سعيد عن ابن جريح عن عباس بن عبد الله بن معبد أنه كان يقول في الثعلب شاة

(باب الضب) أخبرنا ابن عيينة عن مخارق عن طارق بن شهاب قال خرجنا حجاً فأوطأ رجل منا يقال له أر بد ضبا فقتر ظهره فقدمنا على عمر فسأله أر بد فقال له عمر احكم فيه بأر بد فقال أنت خير مني يا أمير المؤمنين وأعلم فقال له عمر انما أمرت أن تحكم فيه ولم أكني فقال أر بد أرى فيه جد باقد جمع الماء والشجر فقال عمر فذلك فيه أخبرنا سعيد بن سالم عن عطاء أنه قال في الضب شاة (قال الشافعي) ان كان عطاء أر د شاة صغيرة فذلك نقول وان كان أر د مسنة خالفنا وقلنا بقول عمر فيه وكان أشبه بالقرآن

(باب الوبر) أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء أنه قال في الوبر ان كان يؤكل شاة (قال الشافعي) قول عطاء ان كان يؤكل يدل على أنه انما يقضى ما يؤكل (قال الشافعي) فان كانت العرب تأكل الوبر ففيه جفرة وليس بأكثر من جفرة بدنا أخبرنا سعيد بن مجاهد اقال في الوبر شاة

(باب أم حنين) أخبرنا سفيان عن مطرف عن أبي السفر أن عثمان بن عفان قضى في أم حنين بحملان من الغنم (قال الشافعي) يعني حملا (قال الشافعي) ان كانت العرب تأكلها فهي كماروى عن عثمان يقضى فيها بولد شاة جل أو مثله من المعز ما لا يقوته

(باب دواب الصيد التي لم تسم) قال الشافعي رحمه الله تعالى كل دابة من الصيد لما كول سميناها ففد أوها على ما ذكرنا وكل دابة من دواب الصيد لما كول لم نسمها ففد أوها على ما سمينا فداءه منها لا يختلف فيما صغر عن الشاة منها وأولاد الغنم يرفع في أولاد الغنم بقدر ارتفاع الصيد حتى يكون الصيد مجزياً يمثل بدنه من أولاد الغنم أو أكبر بدنا منه شياً ولا يجزى دابة من الصيد إلا من النعم والنعم الأبل والبقر والغنم (قال الشافعي) فان قال قائل ما دل على ما وصفت والعرب تقول للابل الانعام والبقر البقر والغنم الغنم قيل هذا كتاب الله تعالى كما وصفت فاذا جمعها قلت نعماً كلها وأضفت الادنى منها الى الاعلى وهذا معروف عند أهل العلم بها وقد قال الله تعالى أحلت لكم بهيمة الانعام الا ما تبلى عليكم فلا أعلم مخالفاً أنه عنى الأبل والبقر (١) والغنم والضأن وهي الأزواج الثمانية قال الله تعالى من الضأن اثنين ومن المعز اثنين قل آلد كرم حرم أم الاثنين الآية وقال ومن الأبل اثنين ومن البقر اثنين فهي بهيمة الانعام وهي الأزواج الثمانية وهي الانسية التي منها الضحايا والبدن التي يذبح المحرم ولا يكون ذلك من غيرها من الوحش

(فدية الطائر يصيبه المحرم) قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الى قوله فجزاء مثل ما قتل من النعم (قال الشافعي) وقول الله عز وجل مثل ما قتل من النعم يدل على أنه لا يكون المثل من النعم الا فيما له مثل منه والمثل لدواب الصيد لان النعم ودواب واطع في الارض والدواب

يديه والآخرة مد عليه (قال الشافعي) وكل أرض بيعت فله المشتري جميع ما فيها من بناء وأصل والأصل ماله غرة بعد غرة من كل شجر وممر وزرع متمر وان كان فيها زرع فهو للبايع بترك حتى يحصد وان كان زرعاً يحجز مراراً فللبايع جرة واحدة وما بقي فلكا لأصل وان كان فيها حب قد بذره فالمشتري بالخيار ان أحب نقض البيع أو ترك البذر حتى يبلغ فيحصد وان كانت فيها حجارة مستودعة فعلى البايع نقلها وتسوية الارض على حالها لا يتركها

(١) قوله والغنم والضأن كذا في النسخ ولعل هنأ تحريفان النسخ أو سقط فلجرح كتبه معصمه

من الصيد كهي في الرتوق في الارض وأنهادواب مواش لاطوار وأن أبدانها تكون مثل أبدان النعم ومقاربه لها وليس شيء من الطير يوافق خلق الدواب في حال ولا معانيها معانيها فان قال قائل فكيف تغدى الطائر ولا مثل له من النعم قيل فديته بالاستدلال بالكباب ثم الآثار ثم القياس والمعقول فان قال فأين الاستدلال بالكباب قيل قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فدخل الصيد المأكول كله في التحريم ووجدت الله عز وجل أمر فيما له مثل منه أن يغدى عثله فلما كان الطائر لا مثل له من النعم وكان محرما ووجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي بقضاء في الزرع يضمه والمسلمون يقضون فيما كان محرما أن يتلف بقيته فقضيت في الصيد من الطائر بقيته بآية محرم في الكتاب وقياسا على السنة والاجماع وجعلت تلك القيمة لمن جعل الله المثل من الصيد المحرم المقضى بجرائه لانهما محرمان معالاما لهما أمر بوضع المبدل منهما فبين بحضرة الكعبة من المساكين ولا أرى في الطائر الا قيمته بالآثار والقياس فيما أذكره من شاء الله تعالى

(قضية الحمام) أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن عبد الله بن كثير الداري عن أبيه عن أبي حفصة عن نافع بن عبد الحارث قال قدم عمر بن الخطاب مكة فدخل دار الندوة في يوم الجمعة وأراد أن يستقرب منها الرواح الى المسجد فأتى ردها على واقف في البيت فوقع عليه طير من هذا الحمام فأطاره فأنهزته حية فقتلته فلما صلى الجمعة دخلت عليه أنا وعثمان بن عفان فقال احكما على في شيء صنعته اليوم اني دخلت هذه الدار وأردت أن أستقرب منها الرواح الى المسجد فألقيت ردي على هذا الواقف فوقع عليه طير من هذا الحمام فقتلت أن يلقه بسلمه فأطره عنه فوقع على هذا الواقف الآخر فأنهزته حية فقتلته فوجدت في نفسي أني أطرت من منزلة كان فيها أمانا لي موقعه كان فيها حقه فقلت لعثمان كيف ترى في عز ثنية عفره فتحكم بها على أمير المؤمنين قال اني أرى ذلك فأمر بهامر أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أن عثمان بن عبد الله بن جند قتل ابن له حامية فجاء ابن عباس فقال له ذلك فقال ابن عباس اذبح شاة فنصدق بها قال ابن جريج فقلت لعطاء أمن حمام مكة قال نعم (قال الشافعي) ففي قول ابن عباس دلالتان احدهما ان في حمام مكة شاة والاخرى أنه يتصدق بالفداء على المساكين واذا قال يتصدق به فاعلم اني كره لا بعضه أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء وأخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء في الحمامة شاة أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال قال مجاهد أمر عمر بن الخطاب بحمامة فأطرت فوقع على المروة فأخذتها حية فجعل فيها شاة (قال الشافعي) من أصاب من حمام مكة بمكة حمامة ففيها شاة اتباعا لهذه الآثار التي ذكرنا عن عمر وعثمان وابن عباس وابن عمرو وعاصم بن عمرو وعطاء وابن المسيب لاقياسا

(في الجراد) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن يوسف بن ماهك أن عبد الله بن أبي عمار أخبره أنه أقبل مع معاذ بن جبل وكعب الأحمري في أناس محرمين من بيت المقدس بعمره حتى اذا كتب بعض الطريق وكعب على ناري صطلي مرت به رجل من جرادة فأخذ جرادة من فمها ونسي إجماعه ثم ذكر إجماعه فألقاها فلما قد مننا المدينة دخل القوم على عمر بن الخطاب ودخلت معهم فقض كعب قصة الجرادة على عمر فقال عمر (١) من بذلك أمرك يا كعب قال نعم قال ان جبرئيل الجراد قال ما جعلت في نفسك قال درهمين قال بخ وهما خير من مائة جرادة اجعل ما جعلت في نفسك (قال الشافعي) في هذا الحديث دلالة منها إجماع معاذ وكعب وغيرهم من بيت المقدس وهو راء الميثاق بكثير وفيه أن كعب قتل الجرادة حين أخذها بلا ذكاة وهذا كله قد قصص على عمر فلم ينكره وقول عمر درهمين خير من مائة جرادة أنك تفوت بماليس عليك فافعله متطوعا أخبرنا سعيد بن بكر بن عبد الله بن الأشج قال سمعت القاسم بن محمد يقول

سفسرا ولو كان غرس عليها شجر أو كان قنبر يصرق الشجر فالمشترى الخيار وان كانت لا تضربها ويضربها اذا أراد قلعها قبل البائع أنت ما لا تأكلها وان كان يصرق الشجر قبل المشترى أو الخيار في الرد أو يعلقه ويكون عليه قيمة ما فسد عليك

(باب لا يجوز بيع الثمر حتى يبدو صلاحه)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن جند عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تزهر قيل يا رسول الله وما تزهر

(١) قوله من بذلك أمرك يا كعب كذا في بعض النسخ وفي بعضها من بذلك لعطاء بذلك يا كعب وحرر الرواية فان العبارة هنا لا تخلو من تحريف ولا تتم معها قوله بعد قال نعم وقوله قال ان جبرئيل في بعض نسخ المسند قال ابن حصين ان جبرئيل كنه معصمه

كنت جالساً عند عبد الله بن عباس فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو محرم فقال فيها قبضة من طعام ولنا أخذ قبضة جرادات ولكن ولو وهذا يدل على أنه انما رأى عليه قيمة الجرادة وأمره بالاحتياط وفي الجرادة قيمتها في الموضع الذي يصيها فيه كان غرة أو أقل أو أكثر وهذا مذهب القوم والله أعلم ووجدت مذهب عمرو بن عباس وغيرهم في الجرادة أن فيها قيمتها ووجدت كذلك مذهبهم أن في دواب الصيد مثله من النعم بلا قيمة لأن النخس لا يسوى كبشاً والغزال قد يسوى غزالاً ولا يسوى غزالاً ولا يسوى حشرة والارنب لا يسوى عناقاً فلما رأيتهم ذهبوا في دواب الصيد على تقارب الابدان لا القيم لما وصفت ولا أنهم حكموا في بلدان مختلفة وأرمان شتى ولو حكموا بالقيم لاختلفت أحكامهم لاختلاف البلدان والأزمان ولقوا لوفيه قيمته كما قالوا في الجرادة ووجدت مذهبهم مجمعة على الفرق بين الحكم في الدواب والطارئ لما وصفت من أن في الدواب مثلاً من النعم وفي الجرادة من الطائر قيمة وفيما دون الحمام (قال الشافعي) ثم وجدت مذهبهم تفرق بين الحمام وبين الجرادة لأن العلم يحيط أن ليس يسوى حمام مكة شاة وإذا كان هذا هكذا فاعلموا فيه اتباعهم لانا لا تنوع في خلافهم الا في مثلهم ولم نعلم مثلهم خالفهم والفرق بين حمام مكة وما دونه من صيد الطير يقتله الحرم لا يجوز فيه الا أن يقال بما تعرف العرب من أن الحمام عندهم أشرف الطائر وأغلاء غنائه الذي كانت تؤلف في منازلهم وراما عقل الطائر وأجعه للهداية بحيث يؤلف وسرعة الالفة وأصواته التي لها عندهم فضل لاستحسانهم هديرها وأنهم كانوا يتبعون بها لأصواتها والافها وهدايتها وفرأخها وكانت مع هذا ما كولة ولم يكن شيء من ما كول الطائر ينفع به عندها الا لأن يؤكل فيقال كل شيء من الطائر سمته العرب حمامة ففيه شاة وذلك الحمام نفسه والحمام والقمارى والدبسى والفواخت وكل ما أوقع العرب عليه اسم حمامة (قال الشافعي) وقد كان من العرب من يقول حمام الطائر اس الطائر أى يعقل عقل الناس وذكرت العرب الحمام في أشعارها فقال الهذلي

وذكرني بكلى على نلبد • حمامة ان تجاوبت الحماما

أحن اذا حمامة بطن وج • تغت فوق مرقبة حيننا

اقى تذكرنى الزير حمامة • ندعو بدفع رامتين هديلا

قال الزبيع وقال الشاعر

وقفت على الرسم المحيل فهاجنى • بكاء حمامات على الرسم وقع

(قال الشافعي) مع شعر كثير قالوه فيها ذهبوا فيه الى ما وصفت من أن أصواتها غناء وبكاء معقول عندهم وليس ذلك في شيء من الطائر غير ما وقع عليه اسم الحمام (قال الشافعي) فيقال فيما وقع عليه اسم الحمام من الطائر فيه شاة لهذا الفرق باتباع الخبر عن سميت في حمام مكة ولا أحسبه يذهب فيه مذهب أشبه بالفقه من هذا المذهب ومن ذهب هذا المذهب انبغى أن يقول ما يقع عليه اسم حمامة مما دونها وأفرقها ففيه قيمة في الموضع الذي يصاب فيه

(الخلاص في حمام مكة) قال الشافعي وقد ذهب ذاهب الى أن في حمام مكة شاة وما سواها من حمام غير حمام مكة وغيره من الطائر قيمته (قال الشافعي) ويدخل على الذي قال في حمام مكة شاة أن كان انما جعله حرمة الحمام نفسه أن يجعل على من قتل حمام مكة خارجاً من الحرم وفي غير أحرار شاة (قال الشافعي) ولا شيء في حمام مكة اذا قتل خارجاً من الحرم وقتله غير محرم وإذا كان هذا مذهبنا ومذهب فليس لحمام مكة الا ما لحمام غير مكة وان كان ذهب الى أنه جمع أنه في الحرم ومن حمام مكة انبغى أن يقول هذا في كل صيد غيره قتل في الحرم (قال الشافعي) ومذهبنا ومذهب أن الصيد يقتله الحرم القارن في الحرم كالصيد يقتله الحرم الفرد والمعتز خارجاً من الحرم وما قال من هذا قول اذا كشف لم يكن له وجه ولا يصح

قال حتى نحمر وروى
عنه صلى الله عليه وسلم
ابن عمر حتى يسدوا
صلاحيها وروى غيره
حتى تصوم من العاهة
(قال) فهذا أناخذ وفي
قوله صلى الله عليه وسلم
اذا منع الله جل وعز
التمره فبم يأخذ أحدكم
مال أخيه دلالة على أنه
انما نهي صلى الله عليه
وسلم عن بيع التمره التي
تترك حتى تبلغ غاية ابانها
لأنه نهي عما يقطع
منها وذلك ان ما يقطع
منها لا آفة تأتي عليه تمنعه
انما يمنع ما يترك مدة
يكون في مثلها الآفة
كالبطخ وكل ما دون البسر

أن يقول في حمام الحرم فيه شاة ولا يكون في غير حمام الحرم شاة إذا كان قوله أن حمام الحرم إذا أصيب خارجا منه في غير أحرام فلا شيء فيه أخبرنا سعيد بن سالم عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أنه قال إن أصاب الحرم حمامة خارجا من الحرم فعليه درهم وإن أصاب من حمام الحرم في الحرم فعليه شاة (قال الشافعي) وهذا وجه من القول الذي حكيت قبله وليس له وجه يصح من قبل أنه يلزمه أن يجعل في حمام مكة إذا أصيب خارجا من الحرم وفي غير أحرام فدية ولا أحسبه يقول هذا ولا أعلم أحدا يقوله وقد ذهب عطاء في صيد الطير مذهبها بتوجه ومذهبنا الذي حكينا أصح منه لما وصفت والله أعلم أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه قال في كل شيء صيد من الطير الحمامة فصاعدا شاة وفي البعوض والحلقة والقطة والكر وان والكركي وابن الماء ودجاجة الحبش والخرب شاة شاة فقلت لعطاء أ رأيت الخرب فانه أعظم شيء رأيت قط من صيد الطير لا يختلف أن يكون فيه شاة قال لا كل شيء من صيد الطير كان حمامة فصاعدا فقه شاة (قال الشافعي) وأما تركناه على عطاء لما وصفتنا أنه كان يلزمه إذا جعل في الحمامة شاة لا الفضل الحمامة ومبايشتها مساوها أن يزيد فيما جاوزها من الطائر عليها لا يستقيم إلا هذا إذا لم يفرق بينهما بما فرقتاه بينهما أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه قال في القمري والديسي شاة شاة (قال الشافعي) وعامة الحمام ما وصفت ما عبق الماء عبا من الطائر فهو حمام وما شربه قطرة قطرة كشرب الدجاج فليس بحمام وهكذا أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء

يجل بيعه على أن يقطع مكانه وإذا أذن صلى الله عليه وسلم في بيعه إذا صار أحمر أو أصفر فقد أذن فيه إذا بداه التضييع واستطيع أكله خارجا من أن يكون كله لحما وصار عاتمه في تلك الحال يتنفع في الظاهر من العاهة لغلظ نواته في عاتمه وبسره (قال) وكذلك كل ثرة من أصل يرى فيه أول التضييع لا يكلم عليها ولا يخرز تضييع كنضج الرطب فإذا روي ذلك فيه حل بيع خريره والقضاء يؤكل صفارا طيبا فبدو صلاحه أن ينهائي عظمه أو عظم بعضه ثم

(١) قوله الضوع في القاموس أنه بوزن صرد وعنب فلعن محل شك والربيع الاختلاف في وزنه الذي حكاه صاحب القاموس كتبه صحيحه

(بيض الحمام) قال الشافعي رحمه الله وفي بيض حمام مكة وغيره من الحمام وغيره مما يبيض من الصيد الذي يؤدي فيه قيمته (قال الشافعي) كما قلنا في بيض النعامة بالحلال التي تكسر هابها فان كسرها لا فرخ فيها ففيها قيمة بيضة وإن كسرها وفيها فرخ ففيها قيمة بيضة فيها فرخ لو كانت لسان فكسرها غيره وإن كسرها فاسدة فلا شيء عليه فيها كالأل يكون عليه شيء فيها لو كسرها لا أحد (قال الشافعي) وقول عطاء في بيض الحمام خلاف قولنا فيه أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء كم في بيضة حمام مكة (قال) نصف درهم بين البيضتين درهم وإن كسرت بيضة فيها فرخ ففيها درهم (قال الشافعي) أرى عطاء أراد بقوله هذا القيمة يوم قاله فان كان أراد هذا الذي نأخذ به قيمته في كسرها كسرت وإن كان أراد بقوله أن يكون قوله هذا حكما فلا تأخذ به

(الطير غير الحمام) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء قال لم أر (١) الضوع أو الضوع شك الربيع فان كان حماما ففيه شاة (قال الشافعي) الضوع طائر دون الحمام وليس عليه اسم الحمام ففيه قيمته وفي كل طائر أصابه الحرم غير حمام ففيه قيمته كان أكبر من الحمام أو أصغر وذلك أن الله تبارك وتعالى قال في الصيد فبعضه ما قتل (قال الشافعي) نفريج الطائر من أن يكون له مثل وكان معروفا بأنه داخل في التحريم فالمثل فيه بالقيمة إذا كان لا مثل له من النعم وفيه أن هذا قياس على قول عمرو بن عباس في الجرادة وقول من وافقهم فيها وفي الطائر دون الحمام وقد قال عطاء في الطائر قولان أن كان قاله لأنه يومئذ في الطائر فهو موافق قولنا وإن كان قاله لتحديد الله خالفنا فيه للقياس على قول عمرو بن عباس وقوله وقول غيره في الجرادة وأحسبه عديبه إلى أن يحدده ولا يجوز أن يحدد الكتاب أو سنة أو أمر لم يختلف فيه أوقياس ولولا أنه لم يختلف في حمام مكة ما فديناه بشاة لأنه ليس بقياس وبذلك تركنا على عطاء تحديدي الطائر فوق الحمام ودونه وفي بيض الحمام ولم نأخذ ما أخذنا من قوله إلا بما وافق كتابا أو سنة أو أثر الاختلاف له أوقياسا فان قال قائل ما أخذنا قال عطاء فيه (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال قال لي عطاء في العصافير قولان لي فيه وفسر قال أما العصافير ففيه نصف درهم قال عطاء وأرى الهدد دون الحمامة وفوق العصافير ففيه درهم قال عطاء والكعيت عصافير (قال الشافعي) ولما قال من هذا تركنا قوله إذا

كان في عصفور نصف درهم عند موته هدد درهم لانه بين الحمامة وبين العصفور كان ينبغي أن يجعل في الهدد لقربه من الحمامة أكثر من درهم قال ابن جرير قال عطاء فأما الوطواط وهو فوق العصفور ودون الهدد ففيه ثلثا درهم

(باب الجرادة) أخبرنا سعيد عن ابن جرير قال سمعت عطاء يقول سئل ابن عباس عن صيد الجرادة في الحرم فقال لا ينهي عنه قال أنا قلت له أو رجل من القوم فإن قومك يأخذونه وهم يحبون في المسجد فقال لا يعلمون أخبرنا مسلم عن ابن جرير عن عطاء عن ابن عباس مثله إلا أنه قال مخنون (قال الشافعي) ومسلم أصوبهما وروى الحافظ عن ابن جرير مخنون أخبرنا سعيد ومسلم عن ابن جرير عن عطاء أنه قال في الجرادة يقتلها ولو لا يعلم قال إذا نكرها الجرادة صيد أخبرنا سعيد عن ابن جرير قال أخبرنا بكير بن عبد الله قال سمعت القاسم بن محمد يقول كنت حاسعا عند ابن عباس فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو محرم فقال ابن عباس فيها قبضة من طعام ولنا أخذنا قبضة جرادات ولكن ولو (قال الشافعي) وقوله ولنا أخذنا قبضة جرادات إنما فيها القيمة وقوله ولو يقول تحت طحطا فخرج أكثر مما عليك بعد أن أعلمك أنه أكثر مما عليك أخبرنا مسلم عن ابن جرير عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن أبي عمارة أخبره أنه أقبل مع معاذ بن جبل وكعب روى الحديث وهو معاذ (قال الشافعي) قول عمر درهمان خير من مائة جرادة يدل على أنه لا يرى في الجرادة القيمة وقوله اجعل ما جعلت في نفسك أنك همت بتطوع بخير فاعل لأنه عليك (قال الشافعي) والبايع اذ صغار ففي الباقية أقل من مرة إن شاء الذي يقديه أو لقمة صغيرة وما قد يه به فهو خير منه أخبرنا سعيد عن ابن جرير أنه سأل عطاء عن الدبا أقتله قال لا والله إذا كان قتلته فاغرم قلت ما أغرم قال قدر ما تفرم في الجرادة ثم اقدر قدر غرامتها من غرامة الجرادة أخبرنا سعيد عن ابن جرير قال قلت لعطاء قتلت وأنا حرام جرادة أو دبا أو ألالا أعلمه أو قتل ذلك بعيري وأنا عليه قال أغرم كل ذلك تعظم بذلك حرمت الله (قال الشافعي) إذا كان الحرم على بعيره أو يقوده أو يسوقه غرم ما أصاب بعيره منه وإن كان بعيره ممتلكا لم يغرم ما أصاب بعيره منه أخبرنا سعيد عن طلحة بن عمرو عن عطاء أنه قال في جرادة إذا ما أخذها المحرم قبضة من طعام (ريضة الجرادة) قال الشافعي إذا كسر بيض الجرادة ففداه وما قد يه به كل بيضة منه من طعام فهو خير منها وإن أصاب بيضا كثيرا احتاط حتى يعلم أنه أدى قيمته أو أكثر من قيمته قياسا على بيض كل صيد

(باب العلل فيما أخذ من الصيد فغير قتله) أخبرنا سعيد عن ابن جرير عن عطاء أنه قال في إنسان أخذ حمامة يتخلص ما في رجلها فانت قال ما أرى عليه شيئا (قال الشافعي) ومن قال هذا القول قاله إذا أخذها يتخلصها من نبي ما كان من في هرا أو سبع أو شق جدار لحقت فيه أو أصابتها الدغفة فساها تاريا فأقأ وغيره ليدأويها وكان أصل أخذها ليطرح ما يضرها عنها أو يفعل بها ما ينفعها لم يضمن وقال هذا في كل صيد (قال الشافعي) وهذا وجه محتمل ولو قال رجل هو ضامن له وإن كان أراد مصلاحا فقد تلف على يديه كان وجهها محتملا والله أعلم أخبرنا سعيد عن ابن جرير أنه قال لعطاء بيضة حمامة وجدتها على فراشي فقال أمطها عن فراشي قال ابن جرير فقلت لعطاء وكانت في (سهوة أو في مكان في البيت كهية ذلك معتزل قال فلا تعطيها أخبرنا سعيد عن طلحة عن عطاء قال لا يخرج بيضة الحمامة المكية وفرخها من بيتك (قال الشافعي) وهذا قول وه آخذ فإن أخرجهما فتلقت ضمن وهذا وجه محتمل من أنه أن يزل عن فراشه إذا لم يكسره فلو سدد بازائه بنقل الحمام عنهما يكن عليه فدية ويحتمل أن فسدت بازائه أن تكون عليه فدية ومن قال هذا قال الحمام لو وقع على فراشه فزاله عن فراشه فتلقت بازائه عن فراشه كانت عليه فدية كما أزال عمر الحمام عن رداءه فتلقت بازائه ففداه أخبرنا سعيد عن ابن جرير عن عطاء أنه

يترك حتى يتلاحق صفاره يكباره ولا وجه لمن قال يجوز إذا بدا صلاحهما ويكون لشترهما ما ثبت أصلهما أن يأخذ كل ما خرج منهما وهذا محترم وكيف لم يجز بيع القشاء والخربز حتى يبدو صلاحهما كما لا يحصل بيع التمر حتى يبدو صلاحه ويحل ما لم يروم يخلق منهما ولو جاز لبيد صلاحهما شراء ما لم يخلق منهما لجاز لبيد صلاح غير الخنل شراء ما لم يحمل الخنل سنين وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين (قال) وكل

(١) السهوة بالفتح كالصفة بين يدي البيت وقيل هي شبيهة بالرف والطاق بوضع فيه الشيء وقيل هو بيت صغير منحدر في الأرض سمكة مرتفع في السماء شبيهة بالخزانة الصغيرة يكون فيها المتاع ولها معان غير ذلك مذكورة في اللسان فارجع إليه كتبه معصمه

قال وان كان جرادا وقد أخذ طريقا كاهوا ولا تجد حيصا عنها ولا مسلكا فقتلته فليس عليه غرم (قال الشافعي) يعني ان وطئته فاما ان تقتله بنفسه بغير الطريق فتغرمه لا بد (قال الشافعي) وقوله هذا يشبه قوله في البيضة تراط عن الفراش وقد يحتمل ما وصفت من ان هذا كله قياس على ما صنع عرب الخطاب في ازالته الحمام عن ردهاته فان لفته حية فقداه

(تنفريش الطائر) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن مجاهد عن أبيه وعن عطاء قال من تنفريش حمامة أو طير من طير الحرم فعليه فداء أو بقدر ما تنف (قال الشافعي) وبهذا نقول يقوم الطائر عافيا ومتوقفا ثم يجعل فيه قدر ما تنقصه من قيمته ما كان طير معتقدا من ان يؤخذ ولا شيء عليه غير ذلك فان تلف بعد فلا احتياط ان يفديه بجميع ما فيه لا بما ذهب منه لانه لا يدري لعله تاف من تنفقه والقياس لاشئ عليه اذا طار معتقدا حتى يعلم انه مات من تنفقه (قال) وان كان المتوقف من الطائر غير معتقده فبسه في بيته أو حيث شاء فأنقذه وسقاه حتى يطير معتقدا في ما نقص التنف منه ولا شيء عليه غير ذلك (قال الشافعي) وان أخر فداء فلم يدرك ما يصنع فداء احتياط والقياس ان لا يفديه حتى يعلم تلف (قال الشافعي) وما أصابه في حال تنفقه فأنقذه ضمن فيه التالف لانه منعه الامتناع وان طار طيرا غير معتقده كان كمن لا يطير في جميع جوانبها حتى يكون طيراته طيرانا معتقدا ومن رعى طيرا فخرج حرمه جرحا معتقدا أو كسر كسر الاعتقاع معه فالجواب فيه كالجواب في تنفريش الطائر سواء لا يتخالفه فان حبسه حتى يجبر ويصير معتقدا يقوم صحيا ومكسورا ثم غرمه بفضله ما بين قيمته من قيمة جزائه وان كان جرحا عرجا لا يعتق فداء كله لانه صير غير معتقدا بحال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء انه قال ان رعى حرام صيدا فأصابه ثم لم يدرك ما فعل الصيد فليغرمه (قال الشافعي) وهذا الاحتياط وهو واجب الى أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح اراه عن عطاء قال في حرام أخذ صيدا ثم أرسله فمات بعد ما أرسله يغرمه قال سعيد بن سالم اذا لم يدركه مات من أخذه اياه أو مات من إرساله أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء انه قال ان أخذته ابتغى فلعبت به فلم يدرك ما فعل فليصدق (قال الشافعي) الاحتياط ان يجزئيه ولا شيء عليه في القياس حتى يعلم تلف (الجنادب والكدم) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح أنه قال اعطاء كيف ترى في قتل (١) الكدم والجنادب أترهما بمنزلة الجرادة قال لا الجرادة صيد يؤكل وهما لا يؤكلان وليس بابصيد فقلت أقتلها ما قتلت ما أحب فان قتلتهما فليس علي شيء (قال الشافعي) ان كانا لا يؤكلان فهما كما قال عطاء سواء لا أحب أن يقتلوا وان قتلا فلا شيء فيهما وكل ما لا يؤكل لحمه فلا يفديه المحرم (قتل القمل) أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح قال سمعت ميمون بن مهران قال كنت عند ابن عباس فسأله رجل فقال أخذت قملة فالتقيتها ثم طلبتها فلم أجدها فقال ابن عباس تلك ضالة لا تتبعني (قال الشافعي) من قتل من المحرمين قملة فظاهره على جسده أو ألغاه أو قتل فلا حلال فلا فدية عليه والقملة ليست بصيد ولو كانت صيدا كانت غير مأكولة فلا تفدى وهي من الانسان لا من الصيد وانما قلنا اذا أخرجها من رأسه فقتلها أو طرحتها افتدى ببقية وكل ما افتدى به أكثر منها وانما قلنا يفتدى اذا أخرجها من رأسه فقتلها أو طرحتها لانها كالاماطة لا لا ذى فكر هناء كراهية قطع الظفر والشعر (قال الشافعي) والصبيان كالقمل فيما أكره من قتلها وأجيز

(المحرم بقتل الصيد الصغير والنباقص) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى فجاء مثل ما قتل من النمل (قال الشافعي) فالمثل مثل صفة ما قتل وشبهه الصحيح بالصغير والناقص بالناقص والتام بالتام (قال الشافعي) ولا تحتل الآيات الا هذا ولو تطوع فأعطى بالصغير والناقص تاما كبيرا كان أحب الى ولا يلزمه ذلك أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح أنه قال اعطاء أرباب لو قتل صيدا فاذا هو أعور أو أعمى أو منقوص فقتله أكره ان شئت قال نعم قال ابن جريح فقلت له وواف أحب اليك قال نعم أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن

عزة بن ربيع بن وهب عن ابي
من ذفر أو كدم وكانت
اذا صارت الى ما يكتن
أخر جوهها من قشرها
وكلمها بلفاسد عليها
اذا ادخروها فالتى
أختر فيها أن لا يجوز
بيعها في شجرها ولا
موضوعة بالارض
للعاقل وقياس ذلك
على شراء لحم شاه
مذبوحة عليها جلدها
للعاقل دون لحمها (قال)
ولم أجدها من أهل
العلم بأخذ عشر الجيوب
في أكلها ولا يجزئ

(١) الكدم ضبطه
في المحكم بفكتين وقال
انه ضرب من الجنادب
كتبه معصمه

جريح أنه قال ان قتل ولد طي فبسه ولد شاة مثله أو قتل ولد بقرة وحشى فبسه ولد بقرة أنسى مثله قال فان قتل ولد طائر فبسه ولد شاة مثله فكل ذلك على ذلك

(ما يتوالت في أيدي الناس من الصيد (١) وأهل القري) أخبرنا سعيد بن ابن جريح أنه قال لعطاء أرايت كل صيد قد أهل بالقري فتوالد بهما من صيد الطير وغيره أهو بمنزلة الصيد قال نعم ولا تنجسه وأنت محرم ولما ولد في القرية أولادها بمنزلة أمهاتها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عمرو لم يسمعه منه أنه كان يرى داجنة الطير والقطباء بمنزلة الصيد (قال الشافعي) بهذا كله نأخذ ولا يجوز فيه إلا هذا ولو جاز إذا تحولت حال الصيد عن التوحش إلى الاستئناس أن يصير حكمه حكم الأسى جاز للمحرم ذبحه وأن يضحى به ويجزى به ما قتل من الصيد وجاز إذا توحش الأنسى من الإبل والبقرة والشاة أن يكون صيدا يجوز ذبحه أو قتله ولا يضحى به ولا يجزى به غيره ولكن كل هذا على أصله (قال الشافعي) وإذا اشتبك الوحشى في الولد أو الفرخ لم يجز للمحرم قتله فان قتله فداءه كله كاملا وأى أبوى الولد أو الفرخ كان أما أو أبوا ذلك أن يزوجه وحشى أنا أهلية أو جاز أهلى أنا وحشية فتلده أو يعقوب بجاهة أو يدك يعقوبه فتبيض أو تفرخ فكل هذا إذا قتله المحرم فداءه من قبل أن المحرم منه على الحرم يختلط بالحلال لا يميز منه وكل حرام اختلط بحلال فلم يميز منه حرم كاختلاط الحرباء بالأكول وما أشبه هذا وإن أشكل على قاتل شئ من هذا أخطئه وحشى أو لم يخطئه أو ما قتل منه وحشى أو أنسى فداءه احتياطا ولم يجب فداءه حتى يعلم أن قد قتل وحشيا أو ما خطئه وحشى أو كسر بيض وحشى أو ما خطئه وحشى

(مختصر الجال المتوسط)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن أدريس الشافعي قال ميقات أهل المدينة من ذى الحليفة ومن وراء المدينة من أهل الشام والمغرب ومصر وغيرهما من الحليفة وأهل تهامة الذين يلم وأهل نجد الذين وكل نجد قرون وأهل المشرق ذات عرق ولوأهل ما من العقيق كان أحب إلى والمواقيت لأهلها وكل من مر علمهم أن أراد بها أو عرة فلومر مشرق أو مغربي أو شامي أو مصري أو غيره بذى الحليفة كانت ميقاته وهكذا لومر مدني بميقات غير ميقاته ولم يأت من بلد له كان ميقاته بميقات أهل البلد الذى مر به والمواقيت في الحج والعمرة والقران سواء (قال) ومن سلك على غير المواقيت برأ أو جحر أهل إذا حاذى المواقيت ويتأخى حتى يهل من جدر المواقيت أو من وراءه ولا بأس أن يهل أحدهم وراء المواقيت لأنه لا يبر بالميقات إلا محرما فان ترك الأحرار حتى يجاوز الميقات رجوع إليه فان لم يرجع إليه أهرأق دما (قال) وإذا كان بالميقات قرية أهل من أقصاهما مما يلي بلدته وهكذا إذا كان بالميقات واديا أو ظهر أهل من أقصاهما مما يلي بلدته من الذى هو أبعد من الحرم وأقل ما عليه فيه أن يهل من القرية لا يخرج من بيوتها أو من الوادى أو من الظاهر إلا محرما ولو أنه أتى على ميقات من المواقيت لا يريد جارا ولا عرة فجاءه لم يحرم ثم بدله أن يحرم أحرم من الموضع الذى بدله وذلك ميقاته ومن كان أهله دون الميقات مما يلي الحرم فبقائه من حيث يخرج من أهله لا يكون له أن يجاوز ذلك إلا محرما فان جاوزه غير محرم ثم أحرم بعدما جاوزه رجوع حتى يهل من أهله وكان حراما في رجوعه ذلك وإن لم يرجع إليه أهرأق دما

(الطهارة للأحرام) قال الشافعي استحب للرجل والمرأة الطاهر والحائض والنفساء الغسل للأحرام فان لم يفعلوا فأهل رجل على غير وضوء أو جنبا فلا إعادة عليه ولا كفارة وما كانت الحائض تفعله كان للرجل أن يفعلها جنباً وغير متوضئ

(اللبس للأحرام) قال الشافعي يجتمع الرجل والمرأة في اللبس في الأحرام في شئ ويفترقان في غيره فأما ما يجتمعان فيه فلا يلبس واحد منهما ثوبا مصبوغا بطيب ولا ثوبا فيه طيب والطيب الزعفران

الحنطة بالحنطة في سنبها فان قال قائل فأننا أجيز بيع الحنطة في سنبها لزمه أن يجيزه في تنبها (٢) أوفضة في تراب بالتراب وعلى الحوزة قشرتان واحدة فوق القشرة التى يرفعها الناس عنها فلا يجوز بيعه وعليه القشرة العليا لأنه يصلح أن يرفع بدون العليا وكذلك (٣) الرافع وما كانت عليه قشرتان ولا يجوز أن يستثنى من التمسر مدالاه لا يدري كم المد من الحائط أسهم من ألف سهم أو من مائة

(١) أهل من باب علم أى استأنس بالقري (٢) أوفضة الخ الذى فى الام لزمه أن يجيز بيع حنطة في تنبها وحنطة في تراب وأشياء هذا اه (٣) الرافع كسر التون تمر أجلس كالتعضوض واحدة بهاء والحوز الهندى كذا فى القاموس كتبه مصححه

والورس وغير ذلك من أصناف الطب وان أصاب ثوباً من ذلك شيء فغسل حتى يذهب ريحه فلا يوجد ريح
إذا كان الثوب يابساً أو مبلاً فلا بأس أن يلبسه وان لم يذهب لونه ولبسان الثياب المصبغة كلها بغير طب
مثل الصبغ بالسدر والمدور والسواد والعصفر وان نفض وأحب إلى في هذا كله أن يلبس البياض وأحب
إلى أن تكون ثيابهم ما جدد أو مغسولة وان لم تكن جدد أو لا مغسولة فلا يضرهما ويفسلان ثيابهما
ويلبسان من الثياب ما لم يحرم فيه ثم لا يلبس الرجل عمامة ولا سراويل ولا خفين ولا قيصا ولا ثوباً يحيط
بما يلبس بالخياطة مثل القباء والدرعة وما أشبهه ولا يلبس من هذا شيئاً من حاجة إليه إلا أنه إذا لم يجد أزاراً
لبس سراويل ولم يقطعه وإذا لم يجد نعلين لبس خفين وقطعهما أسفل من الكعنين أخبرنا سفيان قال
سمعت عمرو بن دينار يقول سمعت أبا الشعثاء يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول إذا لم يجد المحرم نعلين لبس خفين وإذا لم يجد أزاراً لبس سراويل أخبرنا مالك عن نافع عن ابن
عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لا يجد نعلين لبس خفين ويقطعهما أسفل من الكعنين (قال
الشافعي) وإذا اضطر المحرم إلى لبس شيء غير السراويل والخفين لبسه واقتدى بالفدية صيام ثلاثة أيام
أو نسل ثمانية أو صدقة على ستة مساكين مدين بعد النبي صلى الله عليه وسلم وتلبس المرأة الحمار والخفين
ولا تقطعهما والسراويل من غير ضرورة والدرع والقميص والقباء وحرمها من لبسها في وجهها فلا تخمر
وجهها وتخمر رأسها فان خمرت وجهها عامدة افتدت وان خمرت رأسها عامدة افتدت وله أن يخمر
وجهه وللرأة أن تحبى الثوب عن وجهها تستتر به وتحبى الحمار ثم تسدله على وجهها لا يس وجهها
ويلبس الرجل والمرأة المنطقة للدرهم والدنانير فوق الثياب وتحتها (قال) وان لبست المرأة الرجل ما لبس
لها أن يلبسها فاسين أو تطيبا فاسين لأحرامهما وأما طهين لما عليهما في ذلك غسل الطيب وزعا الثياب
ولافدية عليهما أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن صفوان بن يحيى عن أبيه أن أعرابياً جاء
إلى النبي صلى الله عليه وسلم وغلبه مقطعة وبه أثر صفة فقال أحرمت بعمرة وعلى ما ترى فقال النبي صلى الله
عليه وسلم ما كنت فاعلا في حبل قال أترع المنطقة وأغسل هذه الصفة فقال النبي صلى الله عليه وسلم فافعل
في عترتك ما تفعل في حبل (قال الشافعي) ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بكفارة ولا بأس أن تلبس
المرأة الحرمة القفازين كان سعد بن أبي وقاص يأمر بناته أن يلبسن القفازين في الأحرام ولا تبرقع الحرمة
(قال الشافعي) وإذا مات المحرم لم يقرب طبيبا وغسل بماء وسدر ولم يلبس قيصا وخرج وجهه ولم يخمر رأسه
يفعل به في الموت كما يفعل هو بنفسه في الحياة أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن
عباس قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فخرج رجل محرم عن بصرى (١) فوقص فأتاه فذكر ذلك للنبي صلى الله
عليه وسلم فقال اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبه الذين مات فيهما فإنه بيعت يوم القيامة مهلاً أو ملياً
قال سفيان وأخبرني إبراهيم بن أبي حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد
فيه ولا تقربوه طبيبا أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن شهاب أن عثمان بن عفان فعل بانه مات
محرم ما شياً بهذا (قال الشافعي) ويستظل المحرم على الحمل والأراحلة والأرض بما شاءه لم يس رأسه

أوأقل أو أكثر فهذا
مجهول ولو استثنى ربه
أو فحلات بعينها فجاز
وان باع ثم سخط فوفيه
الزكاة ففيها قولان
أحدهما أن يكون
للشترى الخيار في أن
يأخذ ما جاوز الصدقة
بحصته من الثمن أو الرد
والثاني ان شاء أخذ
الفضل عن الصدقة
بجميع الثمن أو الرد
وللسلطان أخذ العشر
من الثمن (قال المزني)
هذا خلاف قوله فيمن
اشتري ما فيه الزكاة
أنه يجعل أحد القولين
ان البيع فيه باطل ولم
يقه ههنا (قال الشافعي)
ولا يرجع من اشتري

(١) الوقص كسر العنق
كذا في كتب اللغة كتبه
مصححه

حتى تتبعته راحلته (قال الشافعي) فان أهل قبل ذلك أو أهل في اثر مكتوبة اذا صلى أو في غير اثر صلاة فلا بأس ان شاء الله تعالى وبلي الحاج والفارن وهو يطوف بالبيت وعلى الصفا والمروة وفي كل حال واذا كان اماما فاعلى المنبر بمكة وعرفة وبلي في الموقف بعرفة وبعد ما يدفع بالمرزلفة وفي موقف مرزلفة وحين يدفع من مرزلفة الى أن يرى الجرة بأول حصاة ثم يقطع التلبية أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال أخبرني الفضل بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أردفه من جمع الى منى فلم يزل يلبى حتى رمى الجرة أخبرنا سفيان عن محمد بن أبي حمزة عن كريب عن ابن عباس عن الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) وروى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وبلي عمر حتى رمى الجرة وميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حتى رمى الجرة وابن عباس حتى رمى الجرة وعطاء وطاوس ومجاهد (قال) وبلي المعتر حتى يفتح الطواف مستلما أو غير مستلم أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال يلبى المعتر حتى يفتح الطواف مستلما أو غير مستلم (قال) وسواء في التلبية من أحر من وراء الميقات أو الميقات أو دونه أو المكي أو غيره

(الغسل بعد الأحرار) قال الشافعي رحمه الله ولا بأس أن يغتسل المحرم متبردا أو غير متبرد يفرغ الماء على رأسه واذا مسح شعره رفق به ثلاثا يتفقه وكذلك لا بأس أن يستنقع في الماء ويغمس رأسه اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم محرما أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال ربحا قال لي عمر تعال أما قلت في الماء أينا أطول نفسا ونحن محرمان أخبرنا سفيان أن ابنه العمر وابن أخيه تماقلا في الماء بين يديه وهما محرمان فلم ينههما (قال الشافعي) ولا بأس أن يدخل المحرم الحمام أخبرنا الثقة ما سفيان وإما غيره عن أيوب السخشي عن عكرمة عن ابن عباس أنه دخل حمام الخيفة وهو محرم (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي نعيم أن الزبير بن العوام أمر بوضئ في ظهره فحل وهو محرم

(غسل المحرم جسده) قال الشافعي رحمه الله ولا بأس أن يذلل المحرم جسده بالماء وغيره ويحكه حتى يذمه ان شاء ولا بأس أن يحك رأسه ولحيته وأحب اذا حكهما أن يحكما بيطون أنامله ثلاثا يقطع الشعر وان حكهما أو مسحهما فخرج في يديه من شعرهما أو شعر أحداهما شي أحببته أن يقتدى احتياطا ولا فدية عليه حتى يعلم أن ذلك خرج من فعله وذلك أنه قد يكون الشعر ساقطا في الرأس واللحية فاذا مسه تبعه والفدية في الشعر من بعد النبي صلى الله عليه وسلم من حنطة يتصدق به على مسكين وفي الاثنين مدان على مسكين وفي الثلاث فصاعدا ولا يجاوز بشئ من الشعر وان كثر دم

(ما للمحرم أن يفعل) قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس أن أحدهما أو كلاهما عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أحجم وهو محرم (قال الشافعي) فلا بأس أن يحجم المحرم من ضرورة أو غير ضرورة ولا يخلق الشعر وكذلك يفتح العرق ويط الجرح ويقطع العضو والدواء ولا شيء عليه في شيء من ذلك فلا احتياط اذا قطع عضو فيه شعرا فتدلى كان أحب الي وليس ذلك عليه واجب لأنه لم يقطع الشعر انما قطع العضو الذي له أن يقطعه ويحجته المحرم ويلصق عليه الدواء ولا شيء عليه ولو حجب أغلف أجزأ عنه وان دأوى شيئا من قرحه والصق عليه نقرة أو دواء فلا فدية عليه في شيء من الحسد الا أن يكون ذلك في الرأس فتكون عليه الفدية

(ما ليس للمحرم أن يفعل) قال الشافعي رحمه الله وليس للمحرم أن يقطع شيئا من شعره ولا شيئا من أظفاره وان انكسر ظفر من أظفاره فبقي متعلقا فلا بأس أن يقطع ما انكسر من الظفر وكان غير متصل ببقية الظفر ولا خير في أن يقطع منه شيء متوصل بالبقية لأنه حينئذ ليس بثابت فيه واذا أخذ ظفرا من أظفاره أو بعض ظفرا أطم مسكينا وان أخذ ظفرا ثانيا أطم مسكين فان أخذ ثلاثة في مقام واحد أهرق دما وان أخذها

عبد الله قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة والمحاقلة أن يبيع الرجل الزرع بمائة ففرق حنطة والمزابنة أن يبيع التمر في رؤس النخل بمائة ففرق تمر (قال) وعن ابن جريج قلت لعطاء ما المحاقلة قال المحاقلة في الحرث كهية المزابنة في النخل سواء يبيع الزرع بالقص قال ابن جريج فقلت لعطاء أفسر لكم جابر المحاقلة كما أخبرني قال نعم (قال الشافعي) وبهذا نقول الا في العسرايا وجماع المزابنة أن ينظر كل ما

مفرقة أطمع عن كل ظفر مد أو كذلك الشهور وسواء التسيان والعمد في الاطفار والشعر وقتل الصيد لانه شئ يذهب فلا يعود ولا بأس على المحرم أن يقطع أظفار الخمل وأن يحلق شعره وليس للخمل أن يقطع أظفار المحرم ولا يحلق شعره فان فعل باهر المحرم فالقديبة على المحرم وإن فعله بغير أمر المحرم والمحرم راقدًا ومكره افتدى المحرم ورجع بالقديبة على الخمل

(باب الصيد للمحرم) قال الشافعي رحمه الله وصيد البر ثلاثة أصناف صنف يؤكل وكل ما أكل منه فهو صنفان طائر ودواب فأصاب من الدواب نظر إلى أقرب الاشياء من المقتول من الصيد شيها من النعم والنعم الابل والبقر والغنم فيجزى به ففي النعامة بدنة وفي بقرة الوحش بقرة وفي حمار الوحش بقرة وفي التيسل بقرة وفي الغزال عنز وفي الضبع كبش وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفيرة وفي صغار اولادها صغار اولادها فإذا أصيب من هذا أعور أو مكسور فدى مثله أعورًا ومكسورًا وأن يفديه بصحيح أحب إلى أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الارنب بعناق وفي اليربوع بجفيرة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ابن مسعود أنه قضى في اليربوع بجفيرة وأجفيرة أخبرنا سفيان عن خمارق عن طارق أن أربدا وطأ ضبا (١) ففرز ظهره فأبى عمر فسأله فقال عمر ما ترى فقال جدى قد جيع الماء والشجر فقال عمر فذلك فيه أخبرنا سفيان عن مطرف عن أبي السفر أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قضى في أم حنين بحملان من الغنم (٢) والحملان الخمل أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين عن شريح أنه قال لو كان معي حكم لحكمت في الثعلب بجدي أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في صغار الصيد صغار الغنم وفي المغيب منها المغيب من الغنم ولو فداها بكبش صحاح من الغنم كان أحب إلى (قال) وإذا ضرب الرجل صيدا فجرحه فلم يدر أ مات أم عاش فالذي يلزمه عندي فيه قيمة ما نقصه الجرح فان كان طبيبا قوم صحيحا وانقصا فلان نقصه العشر فعليه العشر من ثمن شاة وهكذا ان كان بقرة أو نعامة وان قتله انسان بعد فعله شاة بحجروحة وان فداها بصحبة كان أحب إلى وأحب إلى إذا جرحه فغاب عنه أن يفديه احتياطا ولو كسره كان هكذا عليه أن يطعمه حتى يبرأ أو يمتنع فان لم يتنع فعليه فدية تامة ولو أنه ضرب طبيبا ما خاضا فبات كان عليه قيمة شاة ما خض يتصدق بها من قبل أني لو قتله أذبح شاة ما خضا كانت شرا من شاة غيره ما خض للساكنين فإذا أردت الزيادة لهم لم أرد لهم ما أدخل به النقص عليهم ولكني أردت لأهلهم في الثمن وأعطيه موه طعما (قال) وإذا قتل المحرم الصيد الذي عليه جزاؤه جزاءه ان شاء بعثله فان لم يرد أن يجز به بعثله قوم المثل دراهم ثم الدراهم طعما ثم تصدق بالطعام وإذا أراد الصيام صام عن كل مديوما ولا يجز به أن تصدق بالطعام ولا باللحم إلا بمكة أو مئى فان تصدق به بغير مكة أو مئى أعاد بمكة أو مئى ويجز به في فور ذلك قبل أن يحل وبعد ما يحل فان صدر ولم يجز به بعث بجزارته حتى يجزى عنه فان جزاه بالصوم صام حيث شاء لانه لا منفعة للساكنين المحرم في صيامه وإذا أصاب المحرم الصيد خطأ أو عمد أجزاءه وإذا أصاب صيدا جزءا ثم كلفا عا جزي ما أصاب فان أصابه ثم كاه فلاز يادة عليه في الاكل وشئ ماصنع وإذا أصاب المحرم من أوال الجماعة صيدا فعليه كلهم جزاء واحد (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الملك بن قريش عن ابن سيرين أن عمر قضى هو ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك هو عبد الرحمن بن عوف على رجلين أو طأ طبيبا فقتلاه بشاة وأخبرني الثقة عن جادين سلة عن زيد مولى بني مخزوم وكان نقة أن قوما حرس صابوا صيدا فقال لهم ابن عمر عليكم جزاء ففعلوا على كل واحد من الجزاء أم علينا كلنا جزاء واحد فقال ابن عمر لانه أغرد بكم بل عليكم كلكم جزاء واحد (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء في النفر يشتركون في قتل الصيد قال عليهم كلهم جزاء واحد (قال) وهذا موافق لكتاب الله عز وجل لان الله تبارك وتعالى يقول

عقد بيعة مما الفضل
في بعضه على بعض يدا
يسدر بأفلا يجوز منه
شئ يعرف بشئ منه
جزاها ولا جزاها يجزأ
من صنفه فأما أن يقول
أضمن لك صبرك هذه
بعشرين صاعا زاد
فلى وما نقص فعلى
تمامها فهذا من القمار
والخاطرة وليس من
المرابطة

(باب العرايا)

أخبرنا المزي قال
الشافعي أخبرنا
مالك عن داود بن الحصين
عن أبي سفيان مولى ابن
أبي أحمد عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أرحض في
(١) قوله ففرز بقاء
وزاى آخره أمهلة
أى شقة وفسخه كما في
اللسان وتقدم في باب
الضرب بلفظ فققر بماف
بعد البقاء وهو تحريف
والصواب ما هاتلان
صاحب اللسان ذكر
الحديث في مادة
ف ز ر فليعلم
(٢) قوله والحملان الخمل
في الكلام سقط فان
الخمل مفرد وجمعه حملان
كتبه مصححه

فجزأ مثل ما قتل من الدم وهذا مثل ومن قال عليه مثلان فقد خالف معنى القرآن

(طائر الصيد) قال الشافعي الطائر صنفان حمام وغير حمام فما كان منه حماما ذكرا أو أنثى فصد به الحمامة منه شاة أتباعا وأن العرب لم تزل تفرق بين الحمام وغيره من الطائر وتقول الحمام سيد الطائر والحمام كل ما هدر وعب في الماء وهي تسميه أسماء جماعة الحمام وتفرقه بعد اسماء وهي الحمام والبيام والدياسي والقماري والقواخت وغيره مما هدر أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس أنه قضى في حمامة من حمام مكة بشاة (قال الشافعي) وقال ذلك عمرو وعثمان ونافع بن عبد الحارث وعبد الله بن عمرو وعاصم بن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء (قال) وهذا إذا أصيبت بمكة أو أصابها الحرم (قال) وما كان من الطائر ليس بمحرم ففيه قبيته في الموضع الذي يصاب فيه قلت أو كثرت (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن بكير بن عبد الله عن القاسم عن ابن عباس أن رجلا ساء له من محرم أصاب جرادة فقال بتصديق قبضته من طعام وقال ابن عباس وليأخذني قبضه جرادات (١) ولكن على ذلك رأي (قال الشافعي) وقال عمر في الجرادة قبرة (قال الشافعي) وكل ما فدى من الصيد فاض مثل النجاسة والحمامة وغيرهما فأصيب بيضه ففيه قبيته في الموضع الذي يصاب فيه قبيته لو أصيب لآسنان وما أصيب من الصيد لآسنان فعلى الحرم قبيته دواهم وأذنا فيرأى صاحبه وجزأه للساكنين وما أصاب المحرم من الصيد الحلال والحرم قارنا كان أو مفردا أو معترقا جزأه واحد لا يزد عليه في تباعد الحرم عليه لأن قليل الحرم وكثيره سواء إذا منع بها الصيد وكل ما أصاب الحرم إلى أن يخرج من إحرامه مما عليه فيه الفدية فداء وخروجه من العمرة بالطواف والسعي والخلق أو التقصير وخروجه من الحج خروجه من الأول الرمي والخلق فلو أصاب صيدا خارجا من الحرم لم يكن عليه جزأه لأنه قد خرج من جميع إحرامه إلا النساء وهكذا لو طاف بالبيت أو حلق بعد عرفة وان لم يرم وما أكل الحرم الصيد ما لم يصد أو يصد (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي يحيى عن عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحم الصيد حلال لك في الأحرام ما لم تصيده أو يصد لكم (قال الشافعي) وهكذا روى سليمان بن بلال (قال الشافعي) وأخبرنا الدارودي عن عمرو بن أبي عمرو عن رجل من بني سلمة عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحم الصيد لال لك في الأحرام ما لم تصيده أو يصد لكم (قال الشافعي) ابن أبي يحيى أحفظ من الدارودي (قال الشافعي) ولو أن محرم ما صيد من أجله صيد فذبحه غيره فأكله هو أكل محرم عليه ولم يكن عليه جزأه لأن الله تعالى إنما جعل جزأه بقتله وهو لم يقتله وقد يأكل الميتة وهي محرمة فلا يكون عليه جزأه ولو دل محرم حلالا على صيد أو أعطاه سلاحا أو حله على دابة لقتله فقتله لم يكن عليه جزأه وكان سببا في كراهة لو أمره بقتل مسلم كان القصاص على القاتل لا على الأمر وكان الأمر آمنا (قال) ولو صاد حلال صيدا فاشتراه منه محرم أو أتهبه فذبحه كان عليه جزأه لأنه قاتله والحلال يقتل الصيد في الحرم مثل المحرم يقتله في الحرم والأحرام ويجزئ إذا قتله (قطع شجر الحرم) قال الشافعي ومن قطع من شجر الحرم شيئا جزأه حلالا كان أو حرما وفي الشجرة الصغيرة شاة وفي الكبيرة بقرة ويرى هذا عن ابن الزبير وعطاء (قال الشافعي) وللعمر أن يقطع النخلة في غير الحرم لأن الشجر ليس بصيد (لا يؤكل من الصيد) قال الشافعي وما لا يؤكل لحمه من الصيد صنفان صنف عدو عافيه ضرر وفيه أنه لا يؤكل بقتله المحرم وذلك مثل الأسد والذئب والثور والغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور ويبدأ هذا الحرم ويقتل صغاره وكباره لأنه صنف مباح ويبتدئه وإن لم يضره وصنف لا يؤكل ولا ضرره مثل البغاة والرجة والسمكة والقطا والخنافس والجعلان ولا أعلم في مثل هذا قضاء فأمرة بأبدائه وإن قتله فلا فدية عليه لأنه ليس من الصيد أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء قال لا يفدى

بيع العراب فيما دون نجسة أو سقى أو فدى نجسة أو سقى الشئ من داود وقال ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر إلا أنه أُرخص في بيع العسرايا (قال المزني) وروى الشافعي حديثا فيه قلت لمحمود ابن ليبدأ وقال محمود بن ليبدأ لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لما زيد بن ثابت وإما غيره ما عراباكم هذه فقال فلان وفلانة وسمى رجلا نحتاجين من الأنصار شكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن الرطب

(١) قوله ولكن على ذلك رأي كذا في النسخ هنا وتقدم هذا الحديث بلفظ ولكن ولو قال الشافعي قوله وليأخذني قبضه جرادات إنما فيها قيمة وقوله ولكن ولو يقول تحتها طقصرج أكثر مما عليك بعدما أعلمت أنه أكثر مما عليك أه كسبه معصمه

بأنى ولا نقد بأيديهم

يتعاون به وطبياً كونه
مع الناس وعندهم
فضول من قوتهم
من الترف فرخص لهم
أن يتأعوا العرايا
بخرصها من التمر الذى
فى أيديهم يأكلونها
رطباً (قال الشافعى)

وحديث سفيان يدل
على مثل هذا أخبرنا بن
عينة عن يحيى بن
سعيد عن بشير بن يسار
عن سهل بن أبي حنيفة
أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم سبي عن بيع
التمر بالتمر إلا أنه
أرخص فى العرايا أن
تباع بخرصها من التمر
ياكلها أهلها رطباً
(قال المزنى) اختلف
ما وصف الشافعى فى
العرايا وكهت الأكار
فأصبح ذلك عندى ماجاء

(١) الككاه كذا فى
النسخ وبدون نقط فى
بعضها ولم نعلمه على
نصه حرره وقوله
والقملان هو بكسر
القاف جمع قمل بالضم
لغة فى القمل كغراب
وغربان

(٢) شيئاً كذا فى
النسخ ولعلها محرفة
شديداً فالتشديد

معه

لمحرم من الصيد إلا ما يؤكل لحمه (قال) وهذا موافق معنى القرآن والسنة ويقتل المحرم القردان والخنثان
والحلم (١) والككاه والبراغيث والقملان الآية إذا كان القمل فى رأسه لم أحب أن يقلى عنه لأنه إماطة
أذى أو كرمه قتلته وأمره أن يتصدق فيه بشئ وكل شئ تصدق به فهو خير منه من غير أن يكون واجباً
وإذا ظهر له على جلده طرحة وقلته وقلته من الحلال (قال الشافعى) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح
عن ميمون بن مهران قال جلست إلى ابن عباس فجلس إليه رجل لم أر رجلاً أطول شعراً منه فقال أحرمت
وعلى هذا الشعر فقال ابن عباس اشتمل على ما دون الأذنين منه قال قلت امرأة ليست بأمرأتى قال
زنا فولد قال رأيت قلة فطرحتها قال تلك الصالة لا تبغى أخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن
الهدير أنه رأى عمر بن الخطاب يقود بعير له فى طين بالسقياء وهو محرم (قال الشافعى) قال ابن عباس لأبأس
أن يقتل المحرم القردان والحلوة

(صيد البحر) قال الشافعى قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللبيارة وقال
الله عز وجل وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحاظرياً (قال
الشافعى) فكل ما كان فيه صيد فى بحر كان أو ماء مستنقع أو غيره فهو بحر وسواء كان فى الحل والمحرم
بصادور أو لا لأنه مما يمنع محرمة شئ وليس صيده إلا ما كان يعيش فيه أكثر عيشه فأما طائر فاعناياً إلى
أرض فيه فهو من صيد البر إذا أصيب جرى

(دخول مكة) قال الشافعى رحمه الله تعالى أحب للرجل إذا أراد دخول مكة أن يغتسل فى طرفها
ثم يمشى إلى البيت ولا يخرج فيبدأ بالطواف وإن ترك الغسل أو عجز لحاجة فلا بأس عليه وإذا رأى البيت
قال اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وزد من شرفه وعظمه وكرمه من حجه أو اعتمره
تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة ورا اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام فإذا انتهى
إلى الطواف اضطبع فادخل رداءه تحت منكبه الأيمن ورد على منكبه الأيسر حتى يكون منكبه الأيمن
مكشوفاً ثم استلم الركن الأسودان قدر على استلامه وقال عند استلامه اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك
وفاء بعهدك وإتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ثم يمشى عن يمينه فيرمل ثلاثة أطواف من الجحراى
الجحراى بينهما مشى ويمشى أربعة فإن كان الزحام (٢) شيئاً لا يقدر على أن يرمل فكان إذا وقف لم يؤذ أحداً
وقف حتى يتفرج له ما بين يديه ثم يرمل وإن كان يؤذى أحداً فى الوقوف مشى مع الناس عسى بهم وكلما
انفرجت له فرجة رمل وأحب أن يوطئ حتى يخرج من الناس حاشية ثم يرمل فإن ترك الرمل فى
طواف رمل فى اثنين وإن تركه فى اثنين رمل فى واحد وإن تركه فى الثلاثة لم يقض إذا ذهب موضعه لم
يقضه فيما بقى ولا فدية عليه ولا إعادة وسواء تركه ناسياً أو عامداً إلا أنه مسمى فى تركه عامداً وهكذا الاضطباع
والاستلام إن تركه فلا فدية ولا إعادة عليه (قال) وأحب إلى أن يستلم فيما قدر عليه ولا يستلم من الأركان
الألحجر واليماني يستلم اليماني بيده ثم يقبلها ولا يقبلها ويستلم الحجر بيده ويقبلها ويقبله إن أمكنه التقييل
ولم يخف على عينيه ولا وجهه أن يخرج وأحب كلما حاذى به أن يكبر أو أن يقول فى رمله اللهم اجعله حجاً
مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيماً شكوراً ويقول فى الأطواف الأربعة اللهم اغفر وارحم واعف عما تعلم
أنك أنت الأعز الأكرم اللهم ربنا أتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار فإذا فرغ من
طوافه صلى خلف المقام ركعتين فيقرأ فى الأولى بقل يا أيها الكافرون وفى الآخرة بقل هو الله أحد وكل
واحدة منهما بعد أم القرآن ثم يعود إلى الركن فيستلمه وحنماً صلى أجزاء وما قرأ مع أم القرآن أجزاء
وإن ترك استلام الركن اليماني فلا شئ عليه ولا يجزئ الطواف بالبيت ولا الصلاة الطاهراً ولا يجزئ من
الطواف بالبيت أقل من سبع نام فإن خرج قبل سبع فسعى بين الصفا والمروة إلى سعيه حتى يكون سعيه
بعد سبع كامل على طهارة وإن قطع عليه الطواف بالسلاة بنى من حيث قطع عليه وإن انتقص وضوءه

فيه الحسب وما قال
في كتاب اختلاف
الحديث وفي الاملاء
أن قوما شكوا الى
البي صلى الله عليه
وسلم أنه لا تقدر عندهم
ولهم عز من فضل قوتهم
فأرخص لهم فيها
(قال الشافعي) وأحب
الى أن تكون العربية
أقل من خمسة أوسق
ولا فسحة في الخمسة
وأفسحه في أكثر
(قال المزني) يلزمه
في أصله أن يفسخ
البيع في خمسة أوسق
لأنه شك وأصل بيع
التمر في رؤس الخلل بالتمر
حرام بيقين ولا يحل منه

(١) قوله وهكذا
ان انتقص وضوءه كذا
في النسخ وهو مكرمع
قوله قبله وان انتقص
وضوءه فانظر
(٢) بنت أبي تجرة في
القاموس اسمها حبيبة
وتجرة بضم فسكون ففتح
(٣) عبيد الله بن عبد
الله بن عباس كذا في
بعض النسخ وفي بعضها
عبيد الله بن عبد الله
عن ابن عباس وانظر
كتبه محمده

أورع فخرج فتوضأ ثم رجع فبقي من حيث قطع (١) وهكذا ان انتقص وضوءه وان تطاول ذلك استأنف الطواف وان شك في طوافه فلم يدركه ساطف أو أربعا بنى على اليقين وألغى الشك حتى يستيقن أن قد طاف سبعا تاما أو أكثر

(الخروج الى الصفا) قال الشافعي وأحب الى أن يخرج الى الصفا من باب الصفا ويظهر فوقه في موضع يرى منه البيت ثم يستقبل البيت فيكبر ويقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر على ما هدانا والمحمد لله على ما هدانا وأولانا ولا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعوا وليي ثم يعود فيقول مثل هذا القول حتى يقول ثلاثا ويذوق فيما بين كل تكبيرتين عابدا في دين أو دنيا ثم ينزل عشي حتى اذا كان دون الميل الاخضر المعلق في ركن المسجد بنحو من ستة أذرع سعى سعيًا شديدًا حتى يحاذي الميلين الاخضرين اللذين بفناء المسجد ودار العباس ثم عشي حتى يرقى على المروة حتى يبدوله البيت ان بدله ثم يصنع عليها ما صنع على الصفا حتى يكمل سبعا يبدأ بالصفا ويختم بالمروة وأقل ما عليه في ذلك أن يستوفي ما بينهما مشيا أو سعيًا وان لم يظهر عليهما ولا على واحد منهما ولم يكبر ولم يدع ولم يسع في السعي فقد ترك فضلا ولا إعادة ولا فدية عليه وأحب الى أن يكون طاهرا في السعي بينهما وان كان غير طاهر جنبًا أو على غير وضوء لم يضره لان الحائض تفعله وان أقبلت الصلاة وهو يسعي بين الصفا والمروة دخل فصله ثم رجع فبقي من حيث قطع وان رغب أو انتقص وضوءه انصرف فتوضأ ثم رجع فبقي والسعي بين الصفا والمروة واجب لا يجزئ غيره ولو تركه رجل حتى جاء بلده فكان معتبرا كان حراما من كل شيء حتى يرجع وان كان حيا فقدر في الجرة وحلق كان حراما من النساء حتى يرجع ولا يجزئ بين الصفا والمروة الا سبع كامل فلو صدر ولم يكمله سبعا فان كان انما ترك من السابع ذراعا كان كهيئته لو لم يطف ورجع حتى يتبدى طوافا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن المؤمل العابد عن عمر بن عبد الرحمن بن يحيى عن عطاء ابن أبي رباح عن قريش دار ابن أبي الحسين تنظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسعي بين الصفا والمروة فرايته يسعي وان مزره ليدور من شدة السعي حتى اني لا قول اني لا أرى ركبته وسمعته يقول اسعوا فان الله كتب عليكم السعي (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن ابن أبي نجيح عن أبيه قال أخبرني من رأى عثمان بن عفان رضي الله عنه يقوم في حوض في أسفل الصفا ولا يظهر عليه (قال الشافعي) وليس على النساء رمل بالبيت ولا بين الصفا والمروة وعشرين على هينتين وأحب للشهوة بالجمال أن تطوف وتسعى ليلا وان طافت بالنها رسدات ثوبها على وجهها وطافت في ستر يطوف الرجل والمرأة بالبيت وبين الصفا والمروة ماشيين ولا بأس أن يطرفا فاحمولين من علة وان طافا فاحمولين من غير علة فلا إعادة عليهما ولا فدية أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن (٣) عبيد الله بن عبد الله بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت على راحلته يستلم الركن بمجبعه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يهجرُوا بالافاضة وأفاض في نسائه ليلا وطاف بالبيت يستلم الركن بمجبعه أظنه قال ويقبل طرف المجبع

(الرجل يطوف بالرجل بحمله) قال الشافعي واذا كان الرجل محرما فطاف بعزم صبي أو كبير بحمله ينوي بذلك أن يقضي عن الكبير والصغير طوافه وعن نفسه فالطواف طواف المحمول لا طواف الحامل وعليه الاعادة وعليه أن يطوف لانه كمن لم يطف

(ما يفعل المريد الصفا والمروة) قال الشافعي إذا كان الرجل معتزاً فإن كان معه هدى أحبت له إذا فرغ من الصفا والمروة أن يخرمه قبل أن يخلق أو يقصر ويخرمه عند المروة وحينما يخرمه من مكة أجزأه وإن خلق أو قصر قبل أن يخرمه فلا فدية عليه ويخرم الهدى وسواء كان الهدى واجباً وتطوعاً وإن كان قارناً أو جاحاً مسلطاً عن الخلق فلم يخلق حتى يرمى الجرة يوم النحر ثم يخلق أو يقصر والخلق أحب إلى وإن كان الرجل أصلع ولا شعر على رأسه أو محلولاً أمراً للموسى على رأسه وأحب إلى لو أخذ من لحته وشازبه حتى يضع من شعره شيئاً لله وإن لم يفعل فلا شيء عليه لأن النسك انما هو في الرأس لافي اللحية وليس على النساء خلق الشعر ويؤخذ من شعورهن قدر أغلة ويقيم بالأخذ وإن أخذ أقل من ذلك أو من ناحية من نواحي الرأس ما كان ثلاث شعرات فصعداً أجزأ عنهن وعن الرجال وكيفية الأخذ بالمجديدة أو غيرها أو نتفا أو قرناً أجزأ إذا وقع عليه اسم أخذ وكان شيء موضوعاً عنه لله عز وجل يقع عليه اسم جماع شعر وذلك ثلاث شعرات فصعداً

(ما يفعل الحاج والقارن) قال الشافعي وأحب للحاج والقارن أن يكثر الطواف بالبيت وإذا كان يوم التروية أحبت أن يخرج إلى منى ثم يقيم بها حتى يصل إلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ثم يغدو إذا طلعت الشمس على نبر وذلك أول بزوغها ثم يضيق حتى يأتي معرفة فيشهد الصلاة مع الإمام ويجمع ما يجتمع بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس وأحب للإمام مثل ما أحببت لهما ولا يجزئ يومئذ بالقراءة لأنها ليست بجمعة ويأتي المسجد إذا زالت الشمس فيجلس على المنبر فيخطب الخطبة الأولى فإذا جلس أخذ المؤذن في الأذان وأخذ هو في الكلام وخفف الكلام الآخر حتى ينزل بقدر فراغ المؤذن من الأذان فقيم المؤذن فيصلي الظهر ثم يقيم المؤذن إذا سلم الإمام من الظهر فيصلي العصر ثم يركب فيروح إلى الموقف عند موقف الإمام عند العجرات ثم يستقبل القبلة فيدعو حتى الليل ويصنع ذلك الناس وحينما وقف الناس من عرفة أجزأهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا الموقف وكل عرفة موقف وبلى في الموقف ويوقف قائماً ورأى وأفضل عندى للقيام على الركوب إن كانت معه دابة إلا أن يعلم أنه يقوى فلا يضعف فلا بأس أن ينزل فيقوم ولو نزل فيجلس لم يكن عليه شيء وحينما وقف من سهل أو جبل فسواء وأقل ما يكفيه في عرفة حتى يكون به مدر كالحج أن يدخلها وإن لم يقف ولم يدع فيما بين الزوال إلى طلوع الفجر من ليلة النحر فلم يدر له هذا فقد فاته الحج وأحب إلى أن تفرغ يومئذ للدعاء ولو اتجر أو تشاغل عن الدعاء لم يفسد عليه حج ولم يكن عليه فدية ولو خرج من عرفة بعد الزوال وقبل مغيب الشمس كان عليه أن يرجع فيما بينه وبين طلوع الفجر فإن فعل فلا فدية عليه وإن لم يفعل فعليه الفدية والفدية أن يهريق دماً وإن خرج منها ليل بعد ما تغيب الشمس ولم يكن وقف قبل ذلك شهراً فلا فدية عليه وعرفة ما جاوز وادي عربة الذي فيه المسجد وليس المسجد ولا وادي عربة من عرفة إلى الجبال القابلة على عرفة كلها ما يلي حواط ابن عامر وطريق الحصن فإذا جاوزت ذلك فليس من عرفة وإن ترك الرجل المروءي في البداءة فلا شيء عليه وكذلك إن مر بها وترك المنزل ولا يدفع من عرفة حتى تغيب الشمس ويبين مغيبها

(باب ما يفعل من دفع من عرفة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وأحب إذا دفع من عرفة أن يسير على هينته راكباً كان أو ماشياً وإن سار أسرع من هينته ولم يؤذ أحد المأكرهه وأكرهه أن يؤذي فإن أدى فلا فدية عليه وأحب أن يسلك بين المأزمين وإن سلك طريقاً فليس عليه ولا يصل إلى المغرب والعشاء حتى يأتي المزدلفة فيصليهما ما يجتمع بينهما قائمتين ليس معهما أذان وإن أدركه نصف الليل قبل أن يأتي المزدلفة صلاه ما دون المزدلفة والمزدلفة من حين يفضى من مأزى عرفة وليس المأزى من المزدلفة إلى أن يأتي قرن محسر وقرن محسر ما بين عيثل وشمال من تلك المواطن القوابل والظواهر والشعاب والشجار

الاما أرخص فيه
رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقيّن فأقل
من خمسة أوسق يقيّن
على ما جاء به الخبر
وليست الخمسة يقيّن فله
يطل اليقين بالسلك
(قال الشافعي) ولا
يبتاع الذي يشتري
العربة بالتمر إلا بان
يخرص العربة كما يخرص
العشر فيقال فيها الآن
رطباً كذا وإذا بيع
كان كذا فيبذل من
التمر مكيلاً تحرصها تمراً
ويقبض النخلة بتمرها
قبيل أن يتفرقا فإن
تفرقا قبل دفعه ففسد
البيع (قال) وبيع
صاحب الحائط لكل من

كلهم من المزدلفة ومزدلفة منزل فاذا خرج منه رجل بعد نصف الليل فلا فدية عليه وان خرج قبل نصف الليل فلم يعد الى المزدلفة افتدى واهدية شاة يشتهيها ويتصدق بها وأحب أن يقم حتى يصلي الصبح في أول وقتها ثم يقف على فرسخ حتى يسفر وقبل أن تطلع الشمس يرفع ويحيى واقف من مزدلفة أو رمل أجزاء وان استأخروا من مزدلفة الى أن تطلع الشمس أو بعد ذلك كرهت ذلك ولا فدية عليه وان ترك المزدلفة فلم ينزلها ولم يدخلها فياين نصف الليل الاول الى صلاة الصبح افتدى وان دخلها في ساعة من هذا الوقت فلا فدية عليه ثم يسير من المزدلفة على هيئته كما وصفت السير من عرفة وأحب أن يخرج في بطن محسر قدر رمية يجزى فان لم يفعل فلا شيء عليه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه وأخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن محمد بن قيس بن مخزوم زاد أحدهما على الآخر واجتماعا في المعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان أهل الجاهلية يدفعون من عرفة قبل أن تغيب الشمس ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس ويقولون أشرك بغير كتمان غير فأمر الله تعالى هذه وقدم هذه يعني قدم المزدلفة قبل أن تطلع الشمس وأخر عرفة الى أن تغيب الشمس (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر وأخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر وعن سعيد بن عبد الرحمن بن بروع عن أبي الحويرة قال رأيت أبا بكر الصديق واقفا على فرسخ وهو يقول أيها الناس أصبحوا أيها الناس أصبحوا ثم دفع فرأيت فخذة مما يحترق بغيره بمجته (قال الشافعي) أخبرنا الثقة ابن أبي يحيى أو سفيان أو همام عن هشام ابن عروة عن أبيه أن عمر كان يخرج في بطن محسر ويقول

اليل تعدو قلعا وضيقا * مخالفات النصارى دينها

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول كتب من قدم النبي صلى الله عليه وسلم من ضعفة أهله يعني من المزدلفة الى منى

(دخول منى) قال الشافعي أحب أن لا يرى أحد حتى تطلع الشمس ولا بأس عليه أن يرى قبل طلوع الشمس وقبل الفجر إذا رمى بعد نصف الليل أخبرنا داود بن عبد الرحمن وعبد العزيز بن محمد الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه قال دار رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر الى أم سلمة فأمرها أن تفعل الا فاضة من جمع حتى ترى الجرة وتوافي صلاة الصبح مكة وكان يومها فأحب أن توافي أخبرنا الثقة عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) وهذا لا يكون الا وقد رمت الجرة قبل الفجر ساعة ولا يرى يوم النحر الا جرة العقبة وحدها ويرميها ركبا وكذلك يرميها يوم النحر كما ويحشى في اليومين الآخرين أحب الى وان ركب فلا شيء عليه أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرني أئمن بن نابل قال أخبرني قدامة بن عبد الله بن عمار الكلابي قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي جرة العقبة على ناقته الصهباء ليس ضرب ولا طردوا يس قبل اليل البك (قال الشافعي) وأحب الى أن يأخذ حصى الجرة يوم النحر من مزدلفة ومن حيثما أخذ أجزاء وكذلك في أيام منى كلها من حيث أخذ أجزاء الا أنى كرهه من ثلاثة مواضع من المسجد ثلاثا يخرج حصى المسجد منه وأكرهه من الحش لنجاسته ومن كل موضع نجس وأكرهه من الجرة لانه حصى غير متقبل وأنه قدرى به مرة وان رماها بهذا كله أجزاء (قال) ولا يجزى الرمي الا بالجارحة وكل ما كان يقع عليه اسم حجر من مر أو مرمر أو حجر برام أو كذا أو صوان أجزاء وكل ما لا يقع عليه اسم حجر لا يجزى به مثل الحجر والطين المجموع مطبوخا كان أو نيا والطح والقوارير وغير ذلك مما لا يقع عليه اسم الجارة فمن رمى بهذا أعاد وكان كمن لم يرم ومن رمى بالحجار من فوقها أو تحتها أو بجذائها من أى وجه لم يكن عليه شيء ولا يرى الجارح في شيء من أيام منى غير يوم النحر الا بعد الزوال ومن رماها قبل الزوال أعاد ولا يرى منها شيء باقل من سبع حصيات فان رماها بست ستا وكان معه حصى احدى وعشرون فرمى الجارح ولم يدر أى حجر رمى بست عا دفرى الاول بواحدة حتى

أرخص له وان أتى على جميع حائطه والعرايا من العنب كهي من النسر لا يختلفان لان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخرص في ثمرهما ولا حائل دون الاحاطة بهما

(باب البيع قبل القبض)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه وقال ابن عباس أما الذي نهى عنه رسول الله

حتى يكون على يقين من أنه قد أكمل رميها بسبع ثم رمى الاثنتين بسبع سبع وان رمى بحجة أو أصابت
انساناً أو محلاً ثم استنت حتى أصابت موضع الحصى من الحجرة أجزأت عنه وان وقعت فنفضها الانسان
أو البعير فأصابت موقف الحصى لم تجز عنه ولورمى انسان بمصنتين أو ثلاث أو أكثر مرة لم يكن الا كحصاة
واحدة وعليه أن يرمى سبع مرات وأقل ما عليه في الرمي أن يرمى حتى يوقع حصاة في موضع الحصى وان
رمى بحصاة فعابت عنه فلم يدرك وقت أعادها ولم تجز عنه حتى يعلم أنها قد وقعت في موضع الحصى ويرمى
الجريتين الأولى والوسطى يعاوهما أولاً ومن حيث رماهما أجزأه ويرى جرة العقبة من بطن الوادي ومن
حيث رماها أجزأه وادارمى الحجرة الأولى تقدم عنها فيجعلها في قفاه في الموضع الذي لا يناله ما تطار من
الحصى ثم وقف فبكّر وذكر الله ودعا بقدر سورة البقرة ويصنع مثل ذلك عند الحجرة الوسطى الا أنه يترك
الوسطى بين الانها على أكمة لا يمكنه غير ذلك ويقف في بطن المسيل مغطا عن أن ياله الحصى ولا يصنع
ذلك عند جرة العقبة ويصنعه في أيام مني كلها وان ترك ذلك فلا أعاده عليه ولا فدية ولا بأس اذ ارمى
الرعاة الحجرة يوم النحر أن يصدر واو يدعو المبيت بني وينشأ في الملبم (١) ويقبضوا ويدعوا الرمي العدم بعد
يوم النحر ثم يأتوا بعد القدم من يوم النحر وذلك يوم النفر الاول فينتدوا فيرموا اليوم الماضي الذي أعياه
في الابل حتى اذا أكموا الرمي أعادوا على الحجرة الاولى فاستأنفوا رمي يومهم ذلك فان أرادوا الصدر فقد
قضوا ما عليهم من الرمي وان رجعوا الى الابل أو قاموا على لا يريون الصدر رموا العدم وهو يوم النفر
الاخر (قال) ومن نسي رمي جرة من الجار سهارا رماها بالسلا ولا فدية عليه وكذلك لو نسي رمي الجار حتى
يرميها في آخر أيام مني وسواء رمى جرة العقبة اذا نسية أو رمى الثلاث اذ ارمى ذلك في أيام الرمي فلا شيء عليه
وان مضت أيام الرمي وقد بقيت عليه ثلاث حصيات لم يرمهن أو أكثر من جميع الرمي فعليه دم وان بقيت
عليه حصاة فعليه دم وان بقيت حصتان فندان وان بقيت عليه ثلاث قدم واذ تدارك عليه رميان
ابتدأ الرمي الاول حتى يكمله ثم عاد فابتدأ الاخر ولا يجزئه ان يرمى في مقام واحد باربع عشرة حصاة
فان أخر ذلك الى آخر أيام مني فلم يكمل جميع ما عليه من الرمي الى أن تعيب الشمس اقتدى كما وصفت الفدية
في ثلاث حصيات فصاعداً ولا رمى اذا تعابت الشمس (قال) وكذلك لو نسي يوم النفر الاول ثم ذكر
أنه بقي عليه رمى أهراق ما ولو احتاط فرمى لم أكره ذلك ولا شيء عليه لأنه قد قطع الحول منه فادفع ويرمى
عن الرمي الذي لا يستطيع الرمي وقد قيل يرمى المربي في الذي يرمى عنه ويكره أن يرمى على فلا بأس
وان لم يفعل فلا شيء عليه فان مضى في أيام مني فرمى ما رمى عنه أحببته ذلك فان لم يفعل فلا شيء عليه
ويرمى عن الجني الذي لا يستطيع الرمي فان كان يعقل أن يرمى اذا أمر رمى عن نفسه وادارمى الرجل
نفسه عن غيره أكره ما كمل الرمي عن نفسه ثم عاد فرمى عن غيره كما يفعل اذا تدارك عليه رميان وأحب
أن يرمى أن يرفع يده حتى يرمى باض ما تحت منكبيه ويكبر مع كل حصاة وان ترك ذلك فلا فدية عليه
(قال) وادارمى الحصى نجساً بحيث غسله وكذلك ان شككت في نجاسته ثلاثاً نجس اليد والأزار
وان لم يفعل ورمى به أجزأه ويرمى الجمار بقدر حصى الخذف لا يجاوز ذلك أخبرنا مسلم عن ابن جريج
عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمار بعثل حصى الخذف أخبرنا سفيان عن جابر
ابن يس عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن رجل من قومه من بني تميم يقال له معاذ أو ابن معاذ رأى النبي
صلى الله عليه وسلم ينزل الناس بمنى منازلهم وهو يقول ارموا الرماح بعثل حصى الخذف (قال الشافعي)
(٢) والخذف ما خذف به الرجل وقد نزل أصغر من الأغلة طولا وعرضا وان رمى بأصغر من ذلك أو أكبر
كرهت ذلك وليس عليه إعادة

(ما يكون مني غير الرمي) قال الشافعي وأحب للرجل اذ ارمى الحجرة فكان معه هدى أن يبدأ
بنحره أو يذنيه ثم يخلع أو يقصر ثم يأكل من لحم هديه ثم يفيض فان ذبح قبل أن يرمى أو خلط قبل

صلى الله عليه و لم
وهو الطعام أن يذبح
حتى يكال وقال ابن
عباس برأيه ولا بأس
كل شيء الا مثله (قال
الشافعي) وادارمى
صلى الله عليه وسلم
عن بيع الطعام حتى
يقبض لان فيه من
البائع ولم يتكامل
للمشتري فيه فمات ملك
فقبض به البيع كذلك
فستان عليه بيع العروس
قبل القبض لانه بيع
مال يقبض ورعيه مال
يضم ومن ابتاعه
جزأه فقبضه أن ينقله
من مكانه وهو يروي
عمران بن مكرم
كانوا يبيعون الطعام
(١) ويقبضوا كذا في
النسخ وذلك قوله
بعد أعياه ولعل هذا
تخريفاً من النسخ
والاصل ويعتوا بالعين
المهلهة وبعدها مشاة
فوقية وكذلك أعتموا
فانظر وحرر
(٢) قوله والخذف ما
خذف الخ كذا في الاصل
وانظر كتبه معصمه

أن يذبح أو قدم نسكا قبل نسل مما يعمل يوم النحر فلا حرج ولا فدية (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة عن عبد الله عن عبد الله بن عمرو قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع عن الناس يسألون فيجاءه رجل فقال يا رسول الله لم أشعر خفقت قبل أن أذبح فقال اذبح ولا حرج فجاءه رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فخرت قبل أن أرمي قال ارم ولا حرج قال فاستل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قدم ولا آخر الأقال افعلى ولا حرج (قال الشافعي) ولو أفاض قبل أن يرمي فطاف كان عليه أن يرمي ولم يكن عليه إعادة الطواف ولو أخر الأفاضة حتى تمضي أيام منى أو بعد ذلك لم يكن عليه فدية ولا وقت للعمل في الطواف (قال الشافعي) ولا يبيت أحد من الحاج إلا بئى ومنى ما بين العقبة وليست العقبة من منى إلى بطن محسر وليس بطن محسر من منى وسواء سهل ذلك وجهه فيما أقبل على منى فأما ما أدبر من الجبال فليس من منى ولا رخصة لاحد في ترك المبيت عن منى الأربعة الأبل وأهل السقاية سقاية العباس بن عبد المطلب دون السقايات ولا رخصة فيها لاحد من أهل السقايات إلا لمن ولي القيام عليها منهم وسواء من استعملوا عليها من غيرهم أو هم (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن سليم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لاهل السقاية من أهل بيته أن يبيتوا بمكة ليالى منى (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء مثله وزاد عطاء من أجل سقايتهم (قال الشافعي) ومن بات عن منى غير من سميت تصدق في ليلة بدرهم وفي ليلتين بدرهمين وفي ثلاث بدم (قال) ولا بأس إذا كان الرجل أكرم له بمكة أن يخرج من أول ليلة أو آخره عن منى (قال الشافعي) ولو أن رجلا لم يقض فأفاض فسخله الطواف حتى يكون ليلة أكرم بمكة لم يكن عليه فدية من قبل أنه كان لازما له من عمل الحج وأنه كان له أن يعمل في ذلك الوقت ولو كان عمله انما هو تطوع افتدى وكذلك لو كان انما هو لزما بداره أحد أو وحده ومن غابت له الشمس يوم النحر الأول بمكة ولم يخرج منها فافرض عليه أن يبيت تلك الليلة ويرمي منى الغد ولكنه لو خرج منها قبل أن تغيب الشمس فافرض عاد اليها مارا أو زائرا لم يكن عليه شيء إن بات ولم يكن عليه لو بات أن يرمي من الغد

(طواف من لم يقض ومن أفاض) قال الشافعي ومن قدم طوافه للحج قبل عرفة بالبيت وبين الصفا والمروة فلا يحل حتى يطوف بالبيت سبعاً وليس عليه أن يعود للصفا والمروة وسواء كان قارناً أو مفرداً ومن أخر الطواف حتى يرجع من منى فلا بد أن يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة وسواء كان قارناً أو مفرداً والقارن والمفرد سواء في كل أمرهما إلا أن على القارن دماً وليس ذلك على المفرد ولان القارن قد قضى حجة الاسلام وعمرته وعلى المفرد إعادة عمرته فأما ما أصابهما عليها فيه الفدية فهما فيه سواء وسواء الرجل والمرأة في هذا كله إلا أن المرأة تخالف الرجل في شيء واحد فيكون على الرجل أن يودع البيت وأن طاف بعده منى ولا يكون على المرأة وداع البيت إذا طافت بعده منى إن كانت حائضاً وإن كانت طاهراً فهي مثل الرجل لم يكن لها أن تنفر حتى يودع البيت وإذا كانت تطوف بالبيت بعده منى لم يكن لها أن تنفر حتى تطوف وليس على كرمها ولا على رفقتها أن يحتسبوا عليها وحسن لوقعا (قال) وإذا نفر الرجل قبل أن يودع البيت فإن كان قريباً أو القريب دون ما تنصرف فيه الصلاة أمرته بالرجوع وإن بلغ ما تنصرف فيه الصلاة بعث بدم هراق عنه بمكة فلو أنه عند ذلك كان مسياً ولم يكن ذلك مفسداً للحج وأجزأ من ذلك دم بهريقه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن سليمان الاحول عن طاوس عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه رخص للمرأة الأفاض (قال) ولو طاف رجل بالبيت الطواف الواجب عليه ثم نسي الركعتين (١) الواجبة حتى يسعي بين الصفا والمروة لم يكن عليه إعادة وهكذا نقول في كل عمل يصلح في كل موضع والصلاة في كل موضع وكان عليه أن يصلي ركعتي الطواف حيث ذكرهما من حل أو حرم

جزا فافىعت النبي صلى الله عليه وسلم من يأمرهم بقتله من الموضع الذي ابتاعوه فيه إلى موضع غيره ومن ورت طعاما كان له بيعه قبله أن يقبضه لانه غير مضمون على غيره ولو أسلم في طعام وباع طعاما آخر فاحضر المشتري من اكثاله من بائعه وقال اكثاله لم يجز لانه بيع الطعام قبل أن يقبض فان قال اكثاله لنفسى وخذه بالكيل الذي حضرته لم يجز لانه باع كيلا فلا يبرأ حتى يكيله لمشتريه ويكون له زيادته وعليه نقصانه

(١) قوله الواجبة كذا في جميع النسخ وهي وصف للصلاة المستفادة من الركعتين كما هو ظاهر كتبه محمده

(الهدى) قال الشافعي الهدى من الابل والبقر والغنم وسواء البخت والعراب من الابل والبقر والحواميس والضأن والمعز ومن نذر هديا فسمى شيئا أرمه الشيء الذي سمي صغيرا كان أو كبيرا ومن لم يسم شيئا أرمه هدى ليس بجزاء من صيد فيكون عليه فلا يجزئ به من الابل ولا البقر ولا المعز إلا أنى فصاعدا ويجزئ به الذكر والأنثى ويجزئ من الضأن وحده الخنزير والموضع الذي يجب عليه فيه الحرم لا يحمل للهدى دونه الآن يسمى الرجل موضع من الأرض فينحر فيه هديا أو يحصر رجل بعدد فينحر حيث أحصر ولا هدى إلا في الحرم لا في غير ذلك (قال) والاختيار في الهدى أن يتركه صاحبه مستقبلا القبلة ثم يقلده نعلين ثم يشعر في الشئ الأبيض والأشعار في الهدى أن يضرب بعدد في سنن البعير أو سنن البقر حتى يدهي والبقر والابل في ذلك سواء ولا يشعر الغنم ويقلد الرقاع وخرب القرب ثم يحرم صاحب الهدى مكانه وإن ترك التقليد والأشعار فلا شيء عليه وإن قلده وأشعر وهو لا يريد الأحرام فلا يكون محرما (قال) وإذا ساق الهدى فليس له أن يركبه إلا من ضرورة وإذا اضطر إليه ركبه ركوبا غير فادح له وله أن يحمل الرجل المعبي والمضطر على هديه وإذا كان الهدى أنثى فتحت فان تبعها فصيلها ساقه وإن لم يتبعها حمله عليها وليس له أن يشرب من لبنها إلا بعد دى فصيلها وكذلك ليس له أن يسقي أحدا وله أن يحمل فصيلها وإن حمل عليها من غير ضرورة فأجفها غرم قيمة ما نقصها وكذلك ابن شرب من لبنها ما ينهل فصيلها غرم قيمة اللبن الذي شرب وإن قلدها وأشعرها ووضعها إلى البيت أو وجهها بكلام فقال هذه هدى فليس له أن يرجع فيها ولا يبذلها بخير ولا يشرب منها كانت زكاة أو غير زكاة وكذلك لو مات لم يكن لورثته أن يروها وإنما أنظر في الهدى إلى يوم يوجب فإن كان وافيًا ثم أصابه بعد ذلك عور أو عرج أو مالا يكون به وافيًا على الابتداء لم يضرمه إذا بلغ المنسك وإن كان يوم وجب ليس بواف ثم صبح حتى يصير وافيًا قبل أن ينحر لم يجز عنه ولم يكن له أن يحبس به ولا عليه أن يبدله الآن يتطوع بأبداله مع محرما أو يكون أصله واجبا فلا يجزئ عنه فيه إلا وافي والهدى هديان هدى أصله تطوع فذلك إذا ساقه فعطى فادركه ذكاته فحرمه أحببت له أن يغمس فلا دية في دمه ثم يضرب بها صفعته ثم يخلى بين الناس وبينه يأكلونه فإن لم يحضره أحد تركه بتلك الحال وإن عطب فلم يدركه ذكاته فلا بد له عليه في واحدة من الخالين فإن ادركه ذكاته فتركه أن يذكيه أو ذكاه فأكاه أو أطعمه اغنياء أو باعه فعليه بدله وإن أطعم بعضه اغنياء وبعضه مساكين أو أكل بعضه وخلى بين الناس وبين ما بقي منه غرم قيمة ما أكل وما أطعم الاغنياء فيصدق به على مساكين الحرم لا يجزئ به غير ذلك ١٠ وهدى واجب فذلك إذا عطب دون الحرم صنع به صاحبه ما شاء من بيع وهبة وامسأله وعليه بدله بكل حال ولو صدق به في موضعه على مساكين كان عليه بدله لانه قد خرج من أن يكون هديا حين عطب قبل أن يبلغ محله وإذا ساق المتنع الهدى معه أو القارن لمتعته أو قرانه فلوتركه حتى ينحره يوم النحر كان أحب إلى وإن قدم فحرمه في الحرم أجزأ عنه من قبل أن على الناس فرضين فرض في الابدان فلا يكون إلا بعد الوقت وفرض في الاموال فيكون قبل الوقت إذا كان شيئا مما فيه الفرض وهكذا إن ساقه مفردا متطوعا به والاختيار إذا ساقه معتمرا أن ينحره بعد ما يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة قبل أن يحلق عند المروة وحيث ينحره من فجاج مكة أجزأه والاختيار في أجزأ أن ينحره (١) يعني بعد أن يرمى جرة العقبة وقبل أن يحلق وحيث ينحره من متى أومكة إذا أعطاه مساكين الحرم أجزأه ولو أن رجلا كان عليهما هديان واجبان فأخطأ كل واحد منهما بهدى صاحبه فذبحه ثم أدركه قبل أن يتصدق به أخذ كل واحد منهما هدى نفسه ورجع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة ما بين الهدين حين ومخوذين وأجزأ عنهما وتصدق فبكل ما ضمن كل واحد منهما لصاحبه ولو لم يدركا حتى (١) فأن تصدق ضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة الهدى حيا وكان على كل واحد منهما البدل ولا أحب أن يبدل واحد منهما إلا بجميع غن هديه وإن لم يجد بن هديه هديا زاد حتى يبدله هديا ولو أن رجلا نحر هديه فمات المساكين دفعه إليهم ونحره بناحية ولم يخلى بين المساكين وبينه حتى ينتن

وكذا روى الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام حتى تجزئ فيه الصنعان ولا يقبض الذي له طعام من طعام يشتره لنفسه لانه لا يكون وكبلا لنفسه مستوفيا لها أيضا منها (قال) ولو حمل له عليه طعام فأحاله على رجل له عليه طعام أسلفه أياه لم يجز من قبل أن أصل ما كان له يبيع وأحاله به يبيع منه له بطعام على غيره ولو أعطاه طعاما فصدقه في كيله لم يجز فان قبض فالقول قول القابض مع يمينه فيما وجد ولو كان الطعام

(١) قوله يعني كذا في جميع التسخير ولعل هذه العناية وما بعدها من عبارة الربيع فأنظر (٢) فان تصدقه كذا في بعض التسخير وفي بعضها مات فصدقه وانظر وحرر كتبه مصححه

كان عليه أن يبدله والخروج من الحرم وأيام منى كلها حتى تغيب الشمس من آخر أيامها فإذا غابت الشمس فلا تخرج إلا من كان عليه هدى واجب فحرمه وأعطاه مسكين الحرم قضاء ويذبح في الليل والنهار وانما أكره ذبح الليل لسلاحي خطي رجل في الذبح أولا وجد مسكين حاضرون فأما إذا أصاب الذبح ووجد مسكين حاضرين ففسوا وفي أي الحرم ذبحه ثم أبلغه مسكين الحرم أجزاءه وإن كان ذبحه أيادي غير موضع ناس ويخبر الأبل قبل ما غير معقولة فإن أحب عقل أحدى قوائمها وإن نحرها مائة أو مضطجعة أجزأت عنه ويخبر الأبل ويذبح البقر والغنم وإن نحر البقر والغنم أو ذبح الأبل كره له ذلك وأجزأت عنه ومن أطلق الذبح من امرأة أو رجل أجزأ أن يذبح السبكة وهكذا من حلت ذكاته إلا أن يذبح السبكة يهودى أو نصراني فإن فعل فلا إعادة على صاحبه وأحب إلى أن يذبح السبكة صاحبها أو يحضر الذبح فإنه يرجع عند سقوط الدم المغفرة (قال الشافعي) وإذا سمي الله على السبكة أجزأ عنه وإن قال اللهم تقبل مني أو تقبل عن فلان الذي أمره يذبحه فلا بأس وأحب أن يأكل من كبده بيحته قبل أن يفيض وألحها وإن لم يفعل فلا بأس وإنما أمره أن يأكل من التلوقع والهدى هديان واجب وتطوع فكل ما كان أصله واجبا على إنسان ليس له حبسه فلا يأكل منه شيئا وذلك مثل هدى الفساد والطيب وحزاء الصيد والتذوق والمتعة وإن أكل من الهدى الواجب تصدق ببقية ما كل منه وكل ما كان أصله تطوعا مثل الضحايا والهدايا تطوعا أكل منه وأطعم وأهدى وأدخرو تصدق وأحب إلى أن لا يأكل ولا يجلس الاثلاث ويهدى ثلثا وتصدق بثلث وإن لم يقلد هديه ولم يشعره قارنا كان أو غيره أجزأه أن يشري هديا من منى أو مكة ثم يذبحه مكانه لأنه ليس على الهدى عمل إنما العمل على الآدميين والتسكُّل لهم وإنما هذا مال من أموالهم يتقربون به إلى الله عز وجل ولا بأس أن يشترك السبعة المختصون في بدنه أو بقرة وكذلك كانوا سبعة وجبت على كل واحد منهم شاة أو خضريون ويخرج كل واحد منهم حصته من ثمنها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهدية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة.

(ما يفسد الحج) قال الشافعي إذا أهل الرجل بعمره ثم أصاب أهله فيما بين أن يهل إلى أن يكمل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة فهو مفسد وإذا أهل الرجل بحج أو بحج وعمره ثم أصاب أهله فيما بينه وبين أن يرمى جرة العقبة بسبع حصيات ويطوف بالبيت وإن لم يرم جرة العقبة بعد عرفه فهو مفسد والذي يفسد الحج الذي يجب الحلق من أن يغيب الحشفة لا يفسد الحج شيء غير ذلك من عبث ولا تلذذ وإن جاء الماء الدافق فلا شيء ^{بأنفله الحاج} عما نهى عنه من صيد أو غيره وإذا أفسد رجل الحج مضى في حجه كما كان مضى فيه ولم يفسده فإذا كان قابلا حج وأهدى بدنة تجزى عنهما معا وكذلك لو كانت امرأته حلالا وهو حرام أجزأت عنه بدنة وكذلك لو كانت هدي حراما وكان هو حلالا كانت عليه بدنة ويحجه من قابل من قبل أنه الفاعل وإن أثار إنما جاءت بدنة واحدة تجزى عن كليهما ولو طئ مرارا كان واحدا من قبل أنه قد أفسده مرة ولو طئ نساء كان واحدا من قتل أنه أفسده مرة إلا أنهم إن كن مجرمات فقد أفسد عليهن وعليه أن يحجهن كلهن ثم ينصر عن كل واحدة منهن بدنة لأن إخراج كل واحدة منهن غير إخراج الأخرى ومات لذنبه من امرأته دون ما وصفت من شيء من أمر الدنيا فاشاة تجزى فيه وإذا لم يجد المفسد بدنة ذبح بقرة وإن لم يجد بقرة ذبح سبعاً من الغنم وإذا كان معسرا عن هذا كله قومت البدنة له دراهم بمكة والدراهم طعنا ثم أطمع وإن كان معسرا عن الطعام صام عن كل مد يوميا وهكذا كل ما وجب عليه فأعسره مما لم يأت فيه نفسه نص خبر من صنع فيه هكذا وما جاء فيه نص خبر فهو على ما جاء فيه ولا يكون الطعام ولا الهدى إلا بمكة ومنى ويكون الصوم حيث شاء لأنه لا منفعة لأهل الحرم في صيامه

(الاحصار) قال الشافعي الإحصار الذي ذكره الله تبارك وتعالى فقال فإن أحصرتم فما استيسر

سلفا جارا أن يأخذ منه ما شاء يدايد

(باب بيع المصرة)

قال الشافعي أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصروا الأبل والغنم للبيع فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضعها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعا من تمر (قال الشافعي) والتصرية أن تربط أخلاف الناقة أو الشاة ثم تتركها من الحلاب اليوم واليومين والثلاثة حتى يجتمع لها لبن فيراه مشربها كثيرا فيزيد

من الهدى نزلت يوم الحديبية وأحصر النبي صلى الله عليه وسلم بعدو ونحر عليه الصلاة والسلام في الحل وقد قيل بنحر في الحرم وانما ذهبنا الى أنه بنحر في الحل وبعض الحديبية في الحل وبعضها في الحرم لان الله عز وجل يقول وصدوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوفاً أن يبلغ محله والحرم كله محله عند أهل العلم حينئذ أحصر الرجل قريبا كان أو بعيدا بعدو حائل مسلم أو كافر وقد أحرمت ذبائح شاة وحل ولا قضاء عليه إلا أن يكون حجة الاسلام فيحجها وهكذا السلطان ان حبسه في سجن أو غيره وهكذا العبد يحرم بغير إذن سيده وكذلك المرأة تحرم بغير إذن زوجها لان لهما أن يحبساهما وليس هذا الاو الدعي الولد ولا الولي على المولى عليه ولو أتى الذي أحصر رجاء أن يخلى كان أحب اليّ فإذا رأى أنه لا يخلى حل وإذا حل ثم خلى فأحب اليّ لو جسد احراما وان لم يفعل فلا شيء عليه لاني اذا أذنت له أن يحل بغير قضاء لم أجعل عليه العودة وإذا لم يجد شاة بذبحها للفقراء فلو صام عدل الشاة قبل أن يحل كان أحب اليّ وإن لم يفعل وحل رجوت أن لا يكون عليه شيء ومتى أصابه أذى وهو يرجو أن يخلى نجاه عنه وافقدي في موضعه كما يفقدي المحصر إذا خلى عنه في غير الحرم وكان مخالفا لما سواه من قدر على الحرم ذلك لا يجزئ به إلا أن يبلغ هديه الحرم (الاحصار بالمرض وغيره) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس وغيره عن ابن عباس أنه قال لا يحصر الاحصر العدو وزاد أحدهما ذهب الحصر إلا أن (قال الشافعي) والذي يذهب اليّ أن الحصر الذي ذكره الله عز وجل يحل منه صاحبه حصر العدو في حبس بخطا عدداً ومرض فلا يحل من احرامه وإن احتاج الى الدواء عليه فيه فدية أو تخية أذى فعله وافقدي ويفقدي في الحرم بان يفعله ويبعث بهدي الى الحرم ففي أطاق المضي مضى فحل من احرامه بالطواف والسعي فان كان معتزاً فلا وقت عليه ويحل ويرجع وإن كان حاجاً فأدرك الحج فذلك وإن لم يدرك طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وعليه حج قابل وما استيسر من الهدى وهكذا من أخطأ العدد (قال الشافعي) ومن لم يدخل عرفه الا معنى عليه لم يعقل ساعة ولا طرفة عين وهو يعرفه فقد فاته الحج وإن طيف به وهو لا يعقل فلم يطف وإن أحرمت وهو لا يعقل فلم يحرم وإذا عقل بعرفة ساعة أو عقل بعد الاحرام ساعة وهو محرم ثم انغمى عليه فيما بين ذلك لم يضره إلا أنه لم يعقل حتى تجاوز الوقت فعليه دم ترك الوقت ولا يجزئ عنه في الطواف ولا في الصلاة إلا أن يكون عاقلاً في هذا كله لأن هذا عمل لا يجزئ به قليله من كثيره وعرفة يجزئ به قليله من كثيرها وكذلك الاحرام

(مختصر الحج الصغير)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي من سلك على المدينة أهل من ذي الحليفة ومن سلك على الساحل أهل من الحففة ومن سلك بجزاً وغير الساحل أهل إذا حاذى الحففة ولا بأس أن يهل من دون ذلك الى بلده وان حاور رجوع الى ميقاته وإن لم يرجع أهرق دما وهي شاة يتصدق بها على المساكين (قال) وأحب للرجل والمرأة إذا كانت حائضاً ونفساء أن يغتسلا بالاحرام ويأخذان من شعورهما وأظفارهما قبله فان لم يفعلوا وتوضأ أجزأهما (قال) وأحب أن يهلا خلف الصلاة مكتوبة أو نافلة وإن لم يفعلوا وهلا على غير وضوء فلا بأس عليهما (قال) وأحب للرجل أن يلبس ثوبين أبيخين جديدين أو غسيلين وللرأة أن تلبس ثياباً كذلك ولا بأس عليهما في الإسلام أن يكن مصبوغا بغير عفران أو ورس أو طيب ويلبس الرجل الازرار والرداء أو ثوبا نظيفاً بطرحه كما يطرح الرداء إلا أن لا يجد أزاراً فيلبس سراويل وأن لا يجد نعلين فيلبس خفين ويقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس ثوبا يخيط أو لامعة إلا أن يطرَح ذلك على كفيه أو ظهره طرَحاً وله أن يغطي وجهه ولا يغطي رأسه وتلبس المرأة السراويل والخنبر "مبص" والخمار وكل ما كانت تلبسه غير محرمة الا أن يغطيها طيب ولا تخمر وجهها وتظهر رأسها إلا أن تريد أن تستر وجهها فتجلب الخمار ثم

في ثمن ذلك ثم إذا حلها بعد تلك الحلية حلية أو اثنتين عرف أن ذلك ليس بلبسها نقصانه كل يوم عن أوله وهذا غرور للشترى والعلم يحيط أن ألبان الابل والغنم مختلفة في الكثرة والاعتناء فجعل النبي صلى الله عليه وسلم بدلها ثمناً واحداً صاعاً من تمر (قال) وكذلك البقر فان كان رضيها المشتري وحلبها زماناً ثم أصاب بها عيباً غير التصرية فله ردها بالعيب ودرمها صاعاً من تمر غنماً للبين التصرية ولا يراد للبين الحادث في ملكه لأن

تسدل الثوب على وجهها مخافيا ويستظل المحرم والمحرمة في القبة (١) والكنيسة وغيرهما وبدلان ثيابهما التي أحرقا فيها أو يلبسان غيرها (قال) وإذا مات المحرم غسل بماء وسدر ولم يقرب طيبا وكفن في ثوبيه ولم يقص وشعر وجهه ولم يخمر رأسه (قال) وإذا ماتت المحرمة غسلت بماء وسدر وقصمت وأزرت وشدت رأسها بالنجار وكشف عن وجهها (قال) ولا تلبس المحرمة قفازين ولا رقعاً (قال) ولا بأس أن يطيب المحرم والمحرمة بالغالبية والنضوح والجمر وماتت في راحته بعد الإحرام إن كان الطيب قبل الإحرام وكذلك يطيبان إذا رميا جرة العقبة (قال) وإذا أخذ من شعورهما قبل الإحرام فإذا أهلا فإن شأ أقروا وإن شأ أفردا الحج وإن شأ اعتما بالعمرة إلى الحج والتمتع أحب إلى (قال) وإذا اعتما وأقروا أجزأهما أن يذبحا شاهقان لم يجدا هاهنا ثلاثة أيام فمابين أن يهلا بالحج إلى يوم عرفة فإن لم يصوما هاهنا يصوما أيام منى وصاما ثلاثة بعد منى بمكة أو في سفرهما وسبعة بعد ذلك واختار لهما التمتع وأيهما أراد أن يحرمه بكفتم ما التيقوان سماه فلا بأس

النبي صلى الله عليه
وسلم قضى أن الخراج
بالضمان

(باب الرد بالعيب)

قال الشافعي أخبرني
من لا تأثم عن ابن أبي
ذئب عن مخلد بن خفاف
أنه ابتاع غلاما فاستغله
ثم أصاب به عيبا فقصي
له عمر بن عبد العزيز
برده وغلته فاخبر عروة
عمر عن عائشة أن النبي

(التلبية) لبك اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك فاذا رجع من التلبية صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى رضاءه والجنة واستغاثه من سخطه والنار يكفر من التلبية ويجهز بها الرجل صوته ما لم يقدحها ويخاف بها المرأة وأستحبها خلف الصلوات ومع الفجر ومع مغيب الشمس وعند اضطمام الرقاق والهبوط والاصعاد وفي كل حال أحبها ولا بأس أن يلبى على وضوء وعلى غير وضوء وتلبى المرأة حائضا ولا بأس أن يقتسل الرجل ويدلك جسده من الوضوء ولا يدلك رأسه لثلاث قطع شعره وأحب له الغسل لدخول مكة فاذا دخلها أحببت له أن لا يخرج حتى يطوف بالبيت (قال) وأحب له اذا رأى البيت أن يقول اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً وزد من شرفه وعظمه ممن حجه أو اعتمره تشريفاً وتعظيماً وتكريماً وبراً وأن يستلم الركن الاسود ويصطبع بثوبه وهو أن يدخل رداءه من تحت منكب اليمين حتى يبرز منكبته ثم يهرول ثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر ويحشى أربعة ويستلم الركن اليماني والحجر ولا يستلم غيرهما فان كان الزحام كثيراً مضى وكبر ولم يستلم (قال) وأحب أن يكون أكثر كلامه في الطواف ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار فاذا فرغ صلى خلف المقام أو حينما تيسر ركعتين قرأ فيهما باب القرآن وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ومقرأ به مع أم القرآن أجزأه ثم يصعد على الصفا صعود اليتوارى عنه البيت ثم يكبر ثلاثاً ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله مخلصينه الدين ولو كره الكافرون ثم يدعوى أمر الدين والدنيا بعيد هذا الكلام بين أضفاف كل صلاة حتى بقوله ثلاث مرات ثم يهبط عن الصفا فاذا كان دون الميل الأخضر الذي في ركن المسجد يخوض من ستة أذرع عدا حتى يحاذي الميادين المتقابلين بفناء المسجد ودار العباس ثم يظهر على المروة جهده حتى يبدؤ به البيت ان بداله ثم يصنع عليها مثل ما صنع على الصفا وما دعبه عليها أجزأه حتى يكمل الطواف بينهما سابعاً يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة وان كان متمتعاً أخذ من شعره وأقام حلالاً فاذا أراد التوجه الى منى توجه يوم التروية قبل الظهر فطاف بالبيت سبعاً للوداع ثم أهل بالجمع متوجهاً من المسجد ثم أتى منى فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ثم غدا منها الى عرفة فقل حيث شاء وأختار له أن يشهد الظهر والعصر مع الامام ويقف في بيامنه ويدعو ويحتم فاذا غابت الشمس دفع وسار على هينته حتى يأتي المزدلفة فيصلى بها المغرب والعشاء والصبح ثم يغدو فيقف ثم يدعو ويدفع قبل أن تطلع الشمس اذا أسفر أسفاراً بيناً وأخذ حصي جرة واحدة سبع حصيات فيرمي بجره العقبة وحدها بمن وبرمي من بطن المسيل ومن حيث رمى أجزأه ثم قدح له ما حرم عليه الحج الا النساء ولبي

(١) قوله والكنيسة
هكذا في جميع النسخ
ولم نجد لهذا اللفظ في
كتب اللغة إلا المعنى
المشهور وهو المتعبد وهو
غير مناسب لهذا المقام
فقررته كتبه مصححه

حتى يرى جرة العقبة بأول حصاة ثم يقطع التلبية فإذا طاف بالبيت سبعا وبين الصفا والمروة سبعا فقد
 حل له النساء وأن كان قارنا أو مفردا فعليه أن يقيم محرما بجعله ويصنع ما وصفت غير أنه إذا كان قارنا
 أو مفردا أجزأه أن طاف قبل منى وبين الصفا والمروة أن يطوف بالبيت سبعا واحدا بعد عرفة تحل له النساء
 ولا يعود إلى الصفا والمروة وإن لم يطف قبل منى فعليه بعد عرفة أن يطوف بالبيت سبعا وبين الصفا والمروة
 سبعا وأحب له أن يغتسل لرى الجمار والوقوف بعرفة والمزدلفة وإن لم يفعل وفعل عمل الحج كله على غير
 وضوء أجزأه لأن الخائض تغسله إلا الصلاة والطواف بالبيت لأنه لا يفعله إلا طاهرا فإذا كان بعد يوم
 النحر فذبح شاة وجبت عليه تصدق بجلدها ولحمها ولم يجبس منها شيئا وإن كانت نافلة تصدق منها ما وكل
 وحس ويدفع في أيام منى كلها ليلاتها ونهارها والنهار أحب إلى من الليل ويرى الجمار أيام منى كلها وهي
 ثلاث كل واحدة منهن بسبع حصيات ولا يرميها حتى تزول الشمس في شيء من أيام منى كلها بعد يوم النحر
 وأحب إذا رمى أن يكبر مع كل حصاة ويتقدم عن الجرة الدنيا حيث يرى الناس يقفون فيندعو ويطلب
 قدر قراءة سورة البقرة ويقعد ذلك عند الجرة الوسطى ولا يفعله عند جرة العقبة وإن أخطأ قرى بحصاتين
 في مرة واحدة فهي حصاة واحدة حتى يرى سبع مرات وبأخذ حصي الجمار من حيث شاء الأمن
 موضع نجس أو مسجد أو من الجمار فأتى أكرمه أن يأخذ من هذه المواضع ويرى بمنى محصى الخندق
 وهو أصغر من الأنايل ولأبأس أن يطهر الحصى قبل أن يحمله وإن تجمل في يومين بعد يوم النحر فذلك له وإن
 غابت الشمس من اليوم الثاني أقام حتى يرى الجمار من يوم الثالث بعد الزوال وإن تنابح عليه رميان بان
 ينسأ أو يغيب فعليه أن يرمى فإذا فرغ منه عاد قرى رميا فانيا ولا يرمى بأربع عشرة في موقف واحد فإذا
 صدر وأراد الرجول عن مكة طاف بالبيت سبعا ودع به البيت يكون آخر كل عمل يعمل فأن خرج ولم يطف
 بعث بشاة تذبح عنه والرجل والمرأة في هذا سواء إلا الخائض فإنها تصدق بغير رداء إذا طافت الطواف
 الذي عليها وأحب له إذا ودع البيت أن يقف في الملتزم وهو بين الركن والباب فيقول اللهم إن البيت بيتك
 والعبد عبدك وابن عبدك وابن أمك خلعتي على ما سخرت لي من خلقك حتى سيعتقني في بلادك وبلغتني
 بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك فإن كنت رضيت عني فإزدد عني رضا والآن قبل أن تتأني عن
 بيتك دارى هذا وإن انصرفي أن أدنت لي غير مستقبل بك ولا يبيتك ولا رغب عنك ولا عن بيتك اللهم
 فأعصني بالعافية في بدني والعصمة في ديني وأحسن من قلبي وارزقني طاعتك ما أحيتني وما زادك شاه
 الله تعالى أجزأه

(كتاب الضحايا)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى الضحايا سنة لأحب تركها ومن ضحى فأقل ما يجزى به
 التي من العز والابل والبقر ولا يجزى جذع الأمن الضأن وحدها ولو زعمنا أن الضحايا واجبة ما أجزأ
 أهل البيت أن يضحوا إلا عن كل إنسان بشاة أو عن كل سبعة بحزور ولكنهم لما كانت غير فرض كان الرجل
 إذا ضحى في بيته كانت قد وقعت ثم اسم ضحية ولم تعطل وكان من ترك ذلك من أهله لم يترك فرضا (قال) ووقت
 الضحايا انصراف الإمام من الصلاة فإذا أبطأ الإمام وكان الضحى يبذل لإمام به فقد رما تحلل الصلاة ثم يقضى
 صلاته ركعتين (١) وليس على الإمام أن أبطأ بالصلاة عن وقتها لأن الوقت إنما هو وقت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا ما أحدث بعده وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي أمره بأعادة ضحيته بضائة جذعة
 فهي تجزى وإن كان أمره بجذعة غير الضأن فقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تجزى بك ولا تجزى
 أحدا بعدك وأما سوى ما ذكرت فلا يبعد ضحايا حتى يجتمع السن والوقت وما بعده من أيام منى خاصة
 فإذا مضت أيام منى فلا ضحية وما ذبح يومئذ فهي ذبيحة غير الضحية وإنما أمرنا بالضحية في أيام منى وزعمنا

صلى الله عليه وسلم قضى
 في مثل هذا أن يخرج
 بالضمان فرد عمر قضاءه
 وقضى لمحمد بن خفاف
 برد الخراج (قال الشافعي)
 فبهذا أنا أخذنا فحدث
 في ملك المشتري من غلة
 وتناج ماشية وولد أمة
 فكله في معنى الغلة لا يرد
 منها شيئا ويرد الذي
 ابتاعه وحده إن لم يكن
 ناقصا عما أخذ به وإن
 كانت أمة نيا فوطئها
 فالوطء أقل من الخدمة
 وإن كانت بكرًا فاقضها
 لم يكن له أن يرد ما ناقصة

(١) قوله وليس على
 الإمام الخ هكذا في النسخ
 ولعل لفظ على محرف
 عن عمل فتأمل كنهه
 مصححه

أثم الاتقوت لانا حفظنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه أيام نسك ورعى فيها كلها الحمار ورأينا المسلمين
اذنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن أيام متى نهوا عنها ونهوا عن العمرة فيها من كان حاجا لانه في بقية من
سجده فان ذهب الى أن النبي صلى الله عليه وسلم انما اضحى في يوم النحر فذلك أفضل الاضحية وان كان
يجزى فيها بعده لان النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه أيام نسك فلما قال المسلمون ما وصفنا لزمه أن يزعم أن
اليوم الثالث كاليومين وانما كرهنا أن يضحي بالليل على نحو ما كرهنا من الحداد بالليل لان الليل سكن
والنهار ينشر فيه لطلب المعاش فأجبنا أن يحضر من يحتاج الى الحوم الضحايا لان ذلك أحجزل عن المتصدق
وأشبه أن لا يجد المتصدق في مكارم الاخلاق بدامن أن يتصدق على من حضره الحياء من حضره من
المساكين وغيرهم مع أن الذي يلي الضحايا يلزمها أن لا يخف عليه وأخرى أن لا يصيب نفسه بأذى ولا يفقد
من الضحية شيئا وأهل الامصار في ذلك مثل أهل متى فاذا غابت الشمس من آخر أيام التشريق ثم ضحى
أحد فلا ضحية له

(باب ما تجزى عنه البدنة من العدد في الضحايا)

(قال الشافعي) رحمه الله أقول بحديث مالك عن أبي الزبير عن جابر أنهم نحر وادع رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشافعي) في رواية أخرى قال الله تبارك
وتعالى فان أحصرتم فما استيسر من الهدى (٢) فلما قال فما استيسر من الهدى شلها جزأت البدنة عن
سبعة محصورين ومتمتعين وعن سبعة وجبت عليهم من قران أو لحرا صدأ وغير ذلك اذا كانت على كل
واحد منهم شاة لان هذا في معنى الشاة ولو أخرج كل واحد منهم حصته من منها الجزأت عنهم واذا ملكوها
بغير بيع أجزأت عنهم (٣) واذا ملكوها بشئ وسواء في ذلك كانوا أهل بيت أو غيرهم لأن أهل الحديبية
كانوا من قبائل شتى وشعوب متفرقة ولا تجزى عن أكثر من سبعة واذا كانوا أقل من سبعة أجزأت عنهم وهم
متطوعون بالفضل كما تجزى الجزور عن زمته شاة ويكون متطوعا بفضله عن الشاة واذا لم توجد البدنة
كان عدلها سبعة من الغنم قياسا على هذا الحديث وكذلك البقرة واذا زعم أنه قد سمى الله تعالى عند الذبح فهو
أمين ولا يناس أن يأكلوها وهو أمين على أكثر من هذا الايمان والصلاة (قال الشافعي) وكل ذبح كان واجبا
على مسلم فلا أحبه له أن يذبحه النصراني ولا أحرم ذلك عليه ان ذبحه لانه اذا حله لم يذبحه بغيره أسير
وكل ذبح ليس بواجب فلا بأس أن يذبحه النصراني والمرأة والصبي وان استقبل الذابح القبلة فهو أحب
الى وان أخطأ أو نبى فلا شئ عليه ان شاء الله واذا كانت الضحايا غنما هودم بتقريبه الى الله تعالى تفسير
الدماء أحب الى وقد زعم بعض المفسرين أن قول الله عز وجل ذلك ومن يعظم شعائر الله فانها من
تقوى القلوب استئمان الهدى واستحسانه وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الرقاب أفضل قال
أغلاها ثمنا وأغناها عند أهلها (قال الشافعي) والعقل مضطر الى أن يعلم أن كل ما تقرب به الى عز وجل
اذا كان نفيسا كلما عظمت رزقته على التقرب به الى الله تبارك وتعالى كان أعظم لاجره

(الضحايا الثاني) قال الشافعي رحمه الله الضحايا الجذع من الضان والنثى من المعز والابل والبقرة
ولا يكون شئ دون هذا ضحية والضحية تطوع سنة فكل ما كان من تطوع فهو هكذا وكل ما كان من جزاء
صيد صغير أو كبير اذا كان مثل الصيد أجزأ لانه بدل والبذل مثل ما أصيب وهذا مكتوب بمجموعه في كتاب
الطج (قال الشافعي) وقت الاضحية قدم ما يدخل الامام في الصلاة حين تحل الصلاة وذلك اذا برزت
الشمس فيصلى ركعتين ثم يخطب خطبتين خفيفتين فاذا مضى من النهار قدر هذا الوقت حل الاضحية وليس
الوقت في عمل الرجال الذين يتولون الصلاة فيقدمون ما قبل وقتها أو يؤخرونها بعد وقتها أرايت لو صلى رجل
تلك الصلاة بعد الصبح وخطب وانصرف مع الشمس أو قبلها أو أخذ ذلك الى الضحية الاعلى هل كان يجوز

كالم يكن عليه أن يقبلها
ناقصة ويرجع عباين
قيمتهما معية وصحيفة من
الغنم (١) ولو أصاب
المشتريان صفقة واحدة
من رجل بجارية عيبا

(١) قوله ولو أصاب
المشتريان الخ أحسن
من هذا عبارة الام ونصها
واذا اشترى الرجلان
الجارية صفقة واحدة
من رجل فوجدها عيبا
عيبا الخ
(٢) قوله فلما قال الخ
هكذا في النسخ وانظر
وحرر اه
(٣) قوله واذا ملكوها
بنين كذا في النسخ وانظر
أين الجواب ولعل هذه
الجملة مزيدة من النسخ
كتبه مصححه

أن يضحي في الوقت الاول أو يحرم أن يضحي قبل الوقت الآخر لا وقت في شيء وقته رسول الله صلى الله عليه وسلم الاوقته فاما تأخر الفعل وتقدمه عن فعله فلا وقت فيه (قال الشافعي) وأهل البوادي وأهل القرى الذين لهم أئمة في هذا سواء لا وقت الا بقدر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فاما صلاة من بعده فليس فيها وقت لان منهم من يؤخرها ومنهم من يقدمها (قال الشافعي) وليس في القرن نقص فيضحي بالجلعاء وإذا ضحى بالجلعاء فهي أبعد من القرن من مكسورة القرن وسواء كان قرن يدي أو صحيحا لانه لا خوف عليها في دم قرنهما فتكون به مرضة فلا تحزى من جهة المرض ولا يجوز فيها الا هذا وان كان قرنهما مكسورا كسر اقله لا أو كثيرا يدي أو لا يدي فهو يجزى (قال الشافعي) ومن شاء من الأئمة أن يضحي في مصلاه ضحى ومن شاء ضحى في منزله وإذا صلى الامام فقد علم من معه أن الضحوة قد حلت فليسوا بزادون علما بان يضحي ولا يضيق عليهم أن يضحوا أرايت لولم يضع على حال أو أخر الضحوة الى بعض الثم ارا الى الغد أو بعده (قال الشافعي) ولا تجزى المريضة أى مرض ما كان بين في الضحوة وإذا وجب الرجل الشاة ضحية واجباها أن يقول هذه ضحية ليس شراؤها والنية أن يضحي بها واجبا فإذا وجبها لم يكن له أن يبدلها بخير ولا شرمها ولو أبدلها فذبح التي أبدل كان عليه أن يعود في ذبح الاولى لم يكن له اسأكها ومتى لم يوجها فله الامتناع من أن يضحي بها أبدلها أو لم يبدلها كما يشتري العبد بنوى أن يعتقه والمال يبو أن يتصدق به فلا يكون عليه أن يعتق هذا ولا يتصدق بهذا ولو فعل كان خيرا له (قال) ولا تحزى الجرباء والجرب قليله وكثيره مرض بين مفسد اللحم وناقص للثمن (قال الشافعي) وإذا باع الرجل الضحية قد أوجبها فالبيع مفسوخ فان فاتت فعليه أن يشتري بجميع ثمنها أضحية فيضحي بها فان بلغ ثمنها أضحيتين اشتراها لان ثمنها بديل منها ولا يكون له أن يملك ثمنه شيئا وان بلغ أضحية وزاد شيئا لا يبلغ ثانية ضحى بالضحية وأسألك الفضل مسألك الضحية (قال الشافعي) وأحب الي أن تصدقه وان نقص عن ضحية فعليه أن يزيد حتى يوفي ضحية لا يجزى به غير ذلك لانه مستهلك الضحية فأقل ما يلزمه ضحية مثلها (قال الشافعي) الضحايا سنة لا تحب تركها فمن ضحى فأقل ما يكفيه جذع الضأن أو ثني المعز أو ثني الابل والبقر والابل أحب الي أن يضحي بها من البقر والبقر أحب الي أن يضحي بها من الغنم وكل ما غلام من الغنم كان أحب الي مما رخص وكل ما طاب لحمه كان أسب إلى مما يخبث لحمه (قال) والضأن أحب الي من المعز والعفر أحب الي من السوء وسواء في الضحايا أهل منى وأهل الامصار فإذا كانت الضحايا انما هو دم يتقرب به الى الله تعالى فخير الدماء أحب الي وقد زعم بعض المفسرين أن قول الله تعالى ذلك ومن يعظم شعائر الله استسمان الهدى واستحسنه وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الرقاب أفضل فقال أغلاها ثمنا وأنفسها عند أهلها والعقل مضطر الى أن يعلم أن كل ما تقرب به الى الله تعالى إذا كان نفيسا كلما عظمت رزنته على المتقرب به الى الله تعالى كان أعظم لاجره وقد قال الله تعالى في المتمتع فما استبسر من الهدى وقال ابن عباس ما استبسر من الهدى شاة وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه الذين تمتعوا بالعمرة الى الحج أن يذبحوا شاة وكان ذلك أقل ما يجزىهم لانه إذا أجزأه أدنى الدم فأعلام خير منه ولو زعمنا أن الضحايا واجبة ما أجزأ أهل البيت أن يضحوا الا عن كل انسان بشاة أو عن كل سبعة بجوزر ولكنهما لما كانت غير فرض كان الرجل إذا ضحى في بيته فقد وقع اسم ضحية عليه ولم تعطل وكان من ترك ذلك من أهله لم ترك فرضا ولا يلزم الرجل أن يضحي عن امرأه ولولده ولانفسه وقد بلغنا أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان كراهية أن يقتدى بهما الذين من رأهما أنها واجبة وعن ابن عباس أنه جلس مع أصحابه ثم أرسل بدرهمين فقال اشتروا بهما ما لحاتم قال هذه أضحية ابن عباس وقد كان فلما تروى به يوم الاخر فبسه أو ذبح بكمه وانما أراد بذلك مثل الذي روى عن أبي بكر وعمر ولا بهد القول في الضحايا هذا أن تكون

فأراد أحدهما الرد والآخر
الامسألة فذلك لهما
لان موجودا في شراء
الاثنين ان كل واحد
منهما مشتر للنصف
بنصف الثمن ولو اشترها
بجدة فوجدتها بسيطة
فله الرد ولو كان باعها أو
بعضها ثم علم بالعيب لم
يكن له أن يرجع على
البائع بشيء (١) ولا من
قيمة العيب وانما له
قيمة العيب اذا فاتت
بعوت أو عتق أو حدث
بها عنده عيب لا يرضى
البائع أن يردده اليه

(١) قوله ولا من قيمة
العيب كذا في الاصل
ولعل هنا سقط أو
تكون كلمة ولا من زيادة
النسخ كتبه معجعه

واجبة فهي على كل أحد صغير أو كبير لا تجزى غير شاة عن كل أحد فأما ما سوى هذا من القول فلا يجوز
 (قال الشافعي) فإذا أوجب الضحية فوافقت ذبح ولدها معها كايوجب البدنة فتنتج في ذبح ولدها معها وإذا
 لم يوجبها فقد كان له فيها أمسا كهوا ولدها بمنزلة ما شاء أمسكه وإن شاء ذبحه ومن زعم أنه ليس له أن يبدل
 الضحية عنها ولا دونها مما يجزى فقد جعلها في هذا الموضع واجبة فيلزمه أن يقول في هذا الموضع مثل
 ما قلنا ويلزم أن يقول ولا له أن يبدلها بما هو خير منها لأنه هكذا يقول في كل ما أوجب ولا تعدو الضحية
 إذا اشترى بيتاً أن يكون حكمها حكم ما أوجب الهدى فلا يجوز أن تبدل بالف مثلها أو حكمها حكم ما له يصنع
 به ما شاء فلا بأس أن يبدلها بما شاء مما يجزى ضحية وإن كان دونها ويحبسها (قال الشافعي) وإذا أوجب
 الضحية لم يجز صوفها وما لم يوجبها فلا أن يجز صوفها والضحية نسل من النسل ما ذون في أكله وإطعامه
 وإذخاره فهذا كله جائز في جميع الضحية جلدها ولحمها وأكره بيع شيء منه والمبادلة ببيع (قال الشافعي)
 فإن قال قائل ومن أين كرهت أن تباع وأنت لا تكره أن تؤكل وتذبح قيل له لما كان أصله نسكاً فكان الله
 يحكم في البدن التي هي نسك فقال عز وجل فكلوا منها وأطعموا وأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل
 الضحايا والأطعام كان ما أذن الله فيه ورسوله صلى الله عليه وسلم ما ذون فيه فكان أصل ما أخرج لله عز وجل
 معقولا أن لا يعود إلى مالكه منه شيء إلا ما أذن الله فيه وأورسوه صلى الله عليه وسلم فاقترعنا على ما أذن الله
 عز وجل فيه ثم رسلوه ومنعنا البيع على أصل النسل أنه ممنوع من البيع فإن قال أفتجدها ما شبه هذا
 قيل نعم الجيش يدخلون بلاد العدو فيكون الغلول محرراً ما عليهم ويكون ما أصابوا من العدو بينهم وأذن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أصابوا في الماء أن يئسوا به كقولهم أكله فخرجنا من الغلول إذا كان ما كولا وزعنا
 أنه إذا كان مبيعاً غلول وإن على يائعه ردت عنه ولم أعلم من الناس في هذا الاختلاف أن من باع من ضحيته
 جلداً وغيره أعاد ثمنه أو قيمته ما باع منه إن كانت القيمة أكثر من الثمن فيما يجزى أن تجعل فيه الضحية
 والصدقة به أحب إلى كما الصدقة بلحم الضحية أحب إلى ولين الضحية كلب البدنة إذا أوجب الضحية
 لا يشرب منه صاحبه إلا الفضل عن ولدها وما لا ينهل لحماً ولو تصدق به كان أحب إلى بهذا الموجب صنع
 ما شاء (قال الشافعي) ولا تجزى العوراء وأقل اليسا في السواد على الناظر كأن وعلى غيره يقع به
 اسم العور البين ولا تجزى العرجاء وأقل العرج بين أنه عرج إذا كان من نفس الخلقة أو عرج خارج
 ثابت فذلك العرج البين (قال) ومن اشترى ضحية فأوجبها أو أهديها ما كان فأوجبها وهو تام ثم عرض
 له نقص وبلغ النسل أجزأ عنه إنما أنظر في هذا كله إلى يوم يوجب فيه عرج من ماله إلى ما جعله فإذا
 كان تاماً وبلغ ما جعله له أجزأ عنه تمامه عند الإيجاب ولو بلغه أمده وما اشترى من هذا فلم يوجبها إلا
 بعد ما نقص فكان لا يجزى ثم أوجب ذبحه ولم يجز عنه لأنه أوجب وهو غير مجزى فما كان من ذلك لازماً له
 فعليه أن يأتي تمام ما كان تطوعاً فليس عليه بدله (قال الشافعي) وإذا اشتري الرجل الضحية فأوجبها أو
 لم يوجبها فأنات أو ضلت أو سرق فلا بد له عليه وليست بأكثر من هدى تطوع بوجبه صاحبه فيموت فلا
 يكون عليه بدل إنما تكون الأبدال في الواجب ولكنه إن وجدها بعد ما أوجبها ذبحها وإن مضت أيام النحر
 كلها كما يصنع في البدن من الهدى فضل وإن لم يكن أو جيبها فوجدتها لم يكن عليه ذبحها ولو جيبها كان
 أحب إلى (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل الضحية فلم يوجبها حتى أصابها ما لا تجوز زعمه بحضرة الذبح قبل
 أن يذبحها أو قبل ذلك لم تكن ضحية ولو أوجبها سألته ثم أصابها ذلك أو بلغت أيام الأضحية فذبحها أو أجزأ عنه
 إنما أنظر إلى الضحية في الحال التي أوجبها فيها وليس فيما أصابها بعد ذبحها شيء يسأل عنه أحد إنما هي
 حينئذ كسمة مذبوحة لا عين لها قائمة الا وقد فارقتها الروح لا يضرها ما كسرهما ولا ما أصابها وإلى الكسر
 قصير (قال الشافعي) وإذا زعمنا أن العرجاء والعوراء لا تجوز في الضحية كانت إذا كانت عوراء أو لا يبدلها
 ولا رجل داخل في هذا المعنى وفي أكثر منه وليس في القرن نقص وإذا خلقت لها أذن ما كانت أجزأت

فإن حدث عنده عيب
 كان له قيمة العيب
 الاول ألا أن يرضى
 البائع أن يقبلها ناقصة
 فيكون ذلك له إلا أن
 شاء المشتري حبسها
 ولا يرجع بشئ ولو
 اختلف في العيب ومثله
 يحدث فالقول قول
 البائع مع عيبه على
 البت لعدم بعبه برأ
 من هذا العيب (قال
 المسزني) يحلف بالله
 ما بعته هذا العبد
 وأوصلته اليك وبه هذا
 العيب لأنه قد يبيعه أياه
 وهو بري ثم يصيبه
 قبل أن يوصله إليه
 (قال المسزني) ينبغي
 في أصل قوله أن يحلفه

وان خلقت لأذن لهم لم تجز وكذلك لو جسدت لم تجز لان هذا نقص من المأكل منها (قال الشافعي) فإذا أوجب الرجل ضحية أو هديا فذبحها عنه في وقتها بغير إذنه فأدركه ما قبل أن يستملك لحمها أجزأ أماعانه لانهم إذا كانوا مذبوحين في وقت وكان له أن يرجع على الذي تعدى بما بين قيمتهما قائمتين ومذبوحين ثم يجعده في سبيل الهدى وفي سبيل الضحية لا يجز به غير ذلك وإن ذبح له شاة وقد اشتراها ولم يوجبها في وقتها وأدركها فشاء أن تكون ضحية لم تجز عنه ورجع عليه بما بين قيمتها قائمتين ومذبوحة وإن شاء أن يحبس لحمها حبسه لأنه لم يكن أوجبها فإن فات لحمها في هذا كله يرجع على الذابح بقيمتها حبة وكان عليه أن يتناع بما أخذه من قيمة الواجب منها ضحية أو هديا وإن نقص عن ثمنها زاده من عنده حتى يوفي أقل ما يلزمه فإن زاد جعله كله في سبيل الضحية والهدى حتى لا يكون حبس مما أخذ منها شيئا والجواب في هذا كله كالجواب في حاجين لو نحر كل واحد منهما هدي صاحبه ومضحين لو ذبح كل واحد منهما أضحية صاحبه ضمن كل واحد منهما هديه لصاحبه ما بين قيمة ما ذبح حيا ومذبوحا وأجزأ عن كل واحد منهما هديه أو ضحية إذا لم تفت وإن استهلك كل واحد منهما هدي صاحبه أو ضحية ضمن كل واحد منهما ما قيمته ما استهلك حيا وكان على كل واحد منهما البدل في كل واجب (قال الشافعي) والحاج المكي (١) والمتنوي والمسافر والمقيم والذكرو والانثى ممن يجز ضحية سواء كلهم لا فرق بينهم إن وجبت (٢) على كل واحد منهم وجبت عليهم كلهم وإن سقطت عن واحد منهم سقطت عنهم كلهم ولو كانت واجبة على بعضهم دون بعض كان الحاج أولى أن تكون عليه واجبة لانهما نسك وعليه نسك وغيره لانسك عليه ولكنه لا يجوز أن يوجب على الناس الأبحجة ولا يفرق بينهم إلا بمثلها ولست أحب لعبده ولا أجزئه ولا مدبر ولا مكاتب ولا أم ولد أن يضحوا لانهم لا أموال لهم وإنما أموال أهل الكهيم وكذلك لا أحب للمكاتب ولا أجزئه أن يضحى لأن ملكه على ماله ليس بنام لانه يجز ف يرجع ماله إلى مولاه ويمنع من الهبة والعق لان ملكه لم يتم على ماله (قال الشافعي) ولا يضحى عمافي البطن (قال الشافعي) والأضحية جائزة يوم النحر وأيام منى كلها لانها أيام النسك وإن ضحى في الليل من أيام منى أجزأ عنه وإنما كرمه أن يضحى في الليل ويحرم الهدى لعنيتين أحدهما خوف الخطأ في الذبح والنحر أو على نفسه أو من يقربه أو خطأ النحر والثاني أن المساكين لا يحضرونه في الليل حضورهم إياه في النهار فالأغنى فلا كرمه فإن قال قائل ما الحجة أن أيام منى أيام أضحى كلها قيل كما كانت الحجة بأن يومين بعد يوم النحر (٣) بوي ضحية فإن قال قائل فكيف ذلك قيل نحر النبي صلى الله عليه وسلم وضحى في يوم النحر فلم يحظر على الناس أن يضحوا بعد يوم النحر بيوم أو يومين لم نجد اليوم الثالث مفارقا لليومين قبله لأنه ينسك فيه ويرى كما ينسك ويرى قيمها فإن قال فهل في هذا من خبر قيل نعم عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه دلالة ستة (٤)

(كتاب الصيد والذبايح)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال الكلب المعلم الذي إذا أشلى استشلى وإذا أخذ حبس ولم يأكل فإذا فعل هذا مرة بعد مرة كان معلما يأكل صاحبه ما حبس عليه وإن قتل ما لم يأكل (١) في نسخة البلقيني هناك زيادة تصها باب في العقيقة وهي آخر تراجم الامم وفيها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال سمعت محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي يقول تسحب العقيقة ولو بعصفور قال مالك ليس عليه العمل وقد أمكن في محمد بن إبراهيم مثل ما أمكن في القاسم من أن يقول قائل إنما أعني أنه تسحب العقيقة ولو بعصفور علماء المدينة بمجموعين وسلفهم ثم لم تره أنت ولا أحبابك معني يلزم ولا يكون حجة لمن أخذه ولا حجة لكم في تركه الآن تقول هذا كلام مغلق لا ندرى من هذا الذي أفتى أنه تسحب العقيقة ولو بعصفور

لقد أقبضه إياه وبابه
هذا العيب من قبل الله
يضمن ما أحدث عنده
قبل دفعه إلى المشتري
ويجوز للمشتري رده بما
حدث عند البائع ولو لم
يخلفه الأعلى أنه باعه
بريأ من هذا العيب
أمكن أن يكون صادقا
وقد حدث العيب عنده
قبل الدفع فنكون قد
(١) المتنوي أي المتنقل
المتحول من بلد إلى بلد
كما في كتب اللغة
(٢) قوله على كل واحد
كذا في النسخ ولعل لفظه
كل من زيادة النسخ
(٣) بوي ضحية كذا
في النسخ ينصب بوي وهو
جائز على اللغة الأسدية
كتبه مصححه

فاذا أكل فقد قيل يخرج منه هذا من أن يكون معلما وامتنع صاحبه من أن يأكل من الصيد الذي أكل منه الكلب لان الكلب أمسكه على نفسه وان أكل منه صاحب الكلب أكل من صيد غير معلم ويحتل القياس أن يأكل وان أكل منه الكلب من قبل أنه اذا صار معلما صار قتله ذكاة فأكل ما لم يحرم أكله ما كان ذكيا كما لو كان مذنبو حافا كل منه كلب لم يحرم وطرح ما حول ما أكل وهذا قول ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وبعض أصحابنا وانما تركناه هذا الاثر الذي ذكره الشعبي عن عدي بن حاتم أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فاذا أكل فلا تأكل (قال الشافعي) واذا ثبت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجز تركه لشيء واذا قلنا هذا في المعلم من الكلاب فأخذ المعلم خمس بلا أكل فذلك محل وان قتله يقوم مقام الذكاة فان حبس وأكل فذلك موضع تركه فيه أن يكون معلما فصار كهُو على الابتداء لا يحل أكله كما كان لا يحل على الابتداء وهذا وجه يحتمله القياس ويصح فيه وفيه أن متأولا لو ذهب فقال ان الكلب اذا كان نجسا فأكل من شيء رطب قديم يمكن أن يجري بعضه في بعض نجسه ولكن لا يجوز أن يقول حتى يكون آكلًا والحياة فيه والدم بارو حديد ورفيه فأما اذا كان بعد الموت فلا يدور فيه دم وانما نجس حينئذ موضع ما أكل منه وما قارب قال الربيع وفيه قول آخر ولو نجسه كله كان له أن يغسله ويعصره كما يغسل الثوب ويعصره فيطهره ويغسل الجلد فيطهره فتذهب نجاسته وكذلك تذهب نجاسة اللحم فأكله

(باب صيد كل ما صيده من وحش أو طير) قال الشافعي وتعليم الفهد وكل دابة علمت كتعليم الكلب لافرق بينهما ما غير أن الكلب أنجسها ولا نجاسته في حي الالكب والخنزير وتعليم الطائر كله واحد البازي والصقور والشاهين والعقاب وغيرها وهو أن يجمع أن يدعى فيجيب ويستشلى فيطير ويأخذ فيجيب فاذا فعلت هذا مرة بعد مرة فهي معلمة يؤكل ما أخذت وقتلت فان أكلت فالقياس فيها كهو وفي الكلب زعم بعض المشركين أنه يؤكل ما قتلت وان أكلت وزعم أنه ان أكل الكلب لا يؤكل وزعم أن الفرق بينهما عندنا أن الكلب يشرب والبازي لا يشرب فاذا زعم أنها تفتقر في هذا فكيف زعم أن البازي لا يؤكل صيده حتى يكون يدعى فيجيب ويستشلى فيطير وأنه لو طار من نفسه فقتل لا يؤكل اذ لم يكن معلما أفرأيت اذا استبحر في معلمين يفرق بينهما فلو فرق بينهما رجل حيث جمع بينهما أوجع بينهما حيث فرق بينهما هل كانت الحجة عليه الا كهى عليه

(باب تسمية الله عز وجل عند إرسال ما يصطاده) قال الشافعي واذا أرسل الرجل المسلم كلبه أو طائره المعلمين أحببت له أن يسمى فان لم يدسم فاسميا فقتل كل لائهما اذا كان قتلهما كالدكاة فهو لونسى التسمية في الذبيحة أكل للاب المسلم يذبح على اسم الله عز وجل وان نسي وكذلك ما أصبت بشئ من سلاحك الذي يجوز في الصيد

(باب إرسال المسلم والمجوسى الكلب) قال الشافعي واذا أرسل المسلم والمجوسى كلبا واحدا أو كليين متفرقين أو طائرين أو سهمين فأصابا الصيد ثم لم تدرك ذكاة فلا يؤكل فهو كذبيحة مسلم ومجوسى لافرق بينهما فاذا دخل في الذبيحة ما لا يحل لم تحل وكذلك لو أكله كلب غير معلم وسواء أأخذ السهم أو الكلب المعلم مقاتله أو لم ينفذ هاذا أعانه على قتله غير مما لا يحل لان مقاتله قد تنفذ فحييا الآن يكون قد بلغ منه ما يبلغ الذبح التام بالمذبح مما لا يعيش بعده طرفه عين ومما تكون حركته لحركة المذبح كعشاشة روح الحياة (١) التي لم يتتام خروجه فان خرج الى هذا فلا يشمره ما أصابه لأنه قد أصابه وهو ميت

(باب إرسال (٢) الصيد فتوارى عنك ثم تجد الصيد مقتولا) قال الشافعي واذا رمى الرجل الصيد أو أرسل عليه بعض الملعات فتوارى عنه ووجده قتيلا فان خبر عن ابن عباس والقياس أن لا يأكله من قبل أنه قد يمكن أن يكون قتله غير ما أرسل عليه من دواب الارض وقد سئل ابن عباس فقال له قائل انى أرى فاصمى وأنمى فقال له ابن عباس كل ما أصميت ودع ما أنميت (قال الشافعي) ما أصميت ما قتله الكلب وأنت تراه

نلنا المشتري لان له
الربما حدث بعد
البيع في يد البائع فهذا
يبين لك ما وصفناه
لازم في أصله على
ما رصفنا من مذهبه
(قال المزني) وممعت
الشافعي يقول كل
ما اشتريت مما يكون
مأكولا في خوفه
فكسرتة فأصابت
فاسدا فلا رده وما بين
قيمه فاسدا صحى
وقيمه فاسدا مكسورا
وقال في موضع آخر

(١) قوله التي لم يتتام
خروجه كذا في النسخ
بتأنيث الموصول
وتذكيره خروجه
وحرر كتبه معجحه
(٢) قوله إرسال الصيد
كذا في النسخ وانظر
كتبه معجحه

وما أعتبت ما غاب عنك مقتله فان كان قد بلغ وهو يراه مثل ما وصفت من الذبح ثم تردى فتوارى كله فأما
 انفاذ المقاتل فقد يعيش بعد ما ينفذ بعض المقاتل ولا يجوز فيه عندى الاهذ إلا أن يكون جاء عن النبي
 صلى الله عليه وسلم شئ فإني أؤهيه فيسقط كل شئ خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقوم معه رأى
 ولا قياس فان الله عز وجل قطع العذر بقوله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعى) وإذا أصابت الرمية الصيد
 والراعى لا يراه فذبحته أو بلغت به ما شئت لم يأكله وجذبه أنرا من غيرها ولم يجده لانه قد يقتله مالا أثر له
 فيه وإذا أدرك الرجل الصيد ولم يبلغ سلاحه منه أو علمه منه ما يبلغ الذبح من أن لا يبقى فيه حياة
 فأمكنه أن يذبحه فلم يذبحه فلا يأكله وإمكانه أن يكون ما يذبح به حاضر أو يأتى عليه مدة يمكنه فيها أن
 يذبحه فلا يذبحه لان الذكاة ذكاته كان احداهما ما قدر عليه فذالك لا يذبح الا بالخنز والذبح والآخرى ما لم يقدر
 عليه فيذبح بجاي يقدر عليه فاذا لم يبلغ ذكاته وقدر عليه فلا يجزى فيه الا الذبح أو الخنز أفان غفل السكين
 وقدر على الذبح فرجع له فقات لم يأكله اغمايا كما اذا لم يقدر من حين يصيده على ذكاته ولو أجزأه
 أكله بالرجوع بل لا ذكاة ان تعذر عليه ما يذبحه يوم فقات قبل أن يجده أن يأكله وإذا أدركته
 ومعه ما يذبحه فلم يذبحه ولم تقترط فيه حتى مات فكله وان أمكنك مذبحة فلم تقترط وأذنبت
 السكين فقات قبل أن تضعها على حلقة فكله وان وضعتها على حلقة ولم تقترطها حتى مات ولم تتوان فكله لأنه
 يمكنك في شئ من هذا ذكاته وان أمرتها فكلت ومات فلا تأكله لانه قد يكون قد مات خنقا والذكاة التي
 اذا بلغها الذابح أو الراعى أو المعلم أجزاء من الذبح أن يجمع قطع الخلقوم والمرى ولا شئ دون ذلك وتعامها
 الودجين ولو قطع الودجان ولم يقطع الخلقوم والمرى لم تكن ذكاته من قبل أن الودجين قد يقطعان من
 الانسان ويحييا وأما الذكاة فبما لا حياة فيه اذا قطع فهو الخلقوم والمرى لانهما أظهر منهما فاذا أتى عليهما
 حتى استؤصلا فلا يكون الا بعد ائنة الخلقوم والمرى وإذا أرسل الرجل كلبه أو سمه وسمى الله تبارك
 وتعالى وهو يرى صيدا فأصاب غيره فلا بأس بأكله من قبل أنه قد رأى صيدا أو نواه وان أصاب غيره وان
 أرسله ما لا يرى صيدا أو نوى فلا بأس كل ولا تعمل النية الا مع عين تراه وهكذا الورى صيدا بمحض معاوونى أنه
 أصاب كل ما أصاب منه ولو كان لا يجوز أن يأكل اذا رمى الاما نوى بعينه كان العلم يحيط أن رجلا لو أرسل
 سهما على مائة طير أو كلبا على مائة ظي لم يقتلها كلها وادواها كلها فأصاب واحد أو اقل واحد المصاب غير
 منوى بعينه وكان يلزم من قال لا يأكل الصيد الا أن يرميه بعينه أن لا يأكل كل من هذه شيئا لان العلم يحيط أنه
 لا يقتلها كلها فاذا أحاط العلم بهذا فلا ذكاة نوى بعينه والله أعلم وكل ما أصاب كلب غير معلم أو جحر أو بندقة
 أو شئ غير سلاح لم يؤكل الا أن ندرك ذكاته فيكون مأكولا بالذكاة كما تؤكل الموقودة والمتردية والنطيحة
 اذا ذكبت (قال الشافعى) وأكثر ما تكون كلاب الصيد في غير أيديهم الا أنها تتبعهم واذا استشلى
 الرجل كلبه على الصيد قريبا كان منه أو بعيدا فزجر واستشلى باستشلائه فأخذ الصيد كل وان قتله
 وكان كارساله اياه من يده وان كان الكلب قد توجه للصيد قبل استشلاء صاحبه فضى في سنه فأخذه فلا
 يأكله الا بالدارك ذكاته الا أن يكون بجزء فيقف أو ينزع ثم يستشله فيتحرك باستشلائه الا تحريكه
 قدر ترك الامر الاول واستشلى باستشلاء مستأنفا كل ما أصاب كلبا كلبه أو أرسله فيقف على الابتداء
 وان كان في سنه فاستشلاء فلم يحدث عرجة ولا وقوف أو ازداد في سنه استشلاء فلا يأكل وسواء في ذلك
 استشلاء صاحبه أو غير صاحبه ممن تجوز ذكاته (قال الشافعى) وصيد الصبي أسهل من ذبحته فلا بأس
 بصيده لان فعله فيه الكلام والذكاة بغيره فلا بأس بذبحته اذا أطلق الذبح وأتى منه على ما يكون ذكاة
 وكذلك المرأة وكل من تجوز ذكاته من نصرانى ويهودى (قال الشافعى) واذا رمى الرجل الصيد أو طعنه
 أو ضرب به أو أرسل اليه كله فقطعه قطعتين أو قطع رأسه أو قطع بطنه وصلبه وان لم يكن من النصف أكل
 الطرفين معا وهذه ذكاته وكل ما كان ذكاة لبعضه كان ذكاة لكل عضوفه ولكنه لو قطع منه يدا أو رجلا أو

فيها قولان أحدهما
 أن ليس له الرد الا أن
 يشاء البائع ولا يشتري
 ما بين قيمته صحبها
 وفاسدا الا أن لا يكون
 له فاسدا فقيمة فيرجع
 بجميع الثمن (قال المزني)
 هذا أشبه بأصله لانه
 لا يرد (١) الراعي مكسورا
 كما لا يرد الثوب مقطوعا
 الا أن يشاء البائع (قال
 الشافعى) ولو باع عبده
 وقد جنى ففها قولان
 أحدهما أن البيع جائز
 كما يكون العتق جائزا
 وعلى السيد الاقل من
 قيمته أو أورش جنايته
 والثاني أن البيع مفسوخ
 من قبل أن الجناية في
 عنقه كالرهن فيرد البيع
 (١) الراعي بالراء والنون
 المكسورة هو الجوز
 الهندى كنبه معصمه

لرباً أو شيئاً يمكن لولم يزد على ذلك أن يعيش بعده ساعة أو مدة أكثر منها بعد أن يكون تمتنعاً ثم قتله بعد رمية
أكل ما كان باقيه من أعضائه ولم يأكل العضو الذي بان منه وفيه الحياة التي بقي بعدها لانه عضو مقطوع
من حي ولا يؤكل ما قطع من حي أدركت ذكاته أن لم تترك ولو كان موته من القطع الأول أكلهما معا وقال
بعض الناس إذا ضربه فقطعه نصفين أكل وان قطعه باقل من النصف فكان الاقل مما يلي العجز كل الذي
يلي الرأس ولم يأكل الذي يلي العجز (قال الشافعي) وإذا كانت الضربة التي مات منها ذكاته لبعضه كانت
ذكاته لكاه ولم يأكل من كل منهما واحد دون صاحبه (قال الشافعي) وكل ما كان يعيش في الماء من حوت
أو غيره فأخذ ذكاته لا ذكاته عليه ولو ذكاته لم يحرم ولو كان من شئ أطول حياته فذبحه لان يستعمل
موته ما كرهته وسواء من أخذ من مجوسي أو وثني لا ذكاته لانه ذكاته في نفسه فلا يبالى من أخذه وسواء
ما كان منه يموت حين يخرج من الماء وما كان يعيش إذا كان منسوباً إلى الماء وفيه أكثر عيشه وإذا
كان هكذا فسواء ما لفظ البحر وطعام من ميتته وما أخرجه منه وقيل في النبا بعض المشركين فزعم أنه لا بأس
بما لفظ البحر ميتا وما أخذ من الانسان ميتا قبل أن يطوفوا ذكاته فلا خيرة ولا أدري أي وجه لكراهية
الطافي والسنه تدل على أن كل ما لفظ البحر ميتا بضع عشرة ليلة وهو يقول ذلك والقياس أنه كله سواء ولكنه
بلغنا أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم «سمي جارا وغيره» كره الطافي فاتبعنا فيه الاثر (قال
الشافعي) قلنا لو كنت تتبع الآثار والسنن حين تفرق بين الجمع منها بالاتباع جدها ولكنك تتركها ثابتة
لا تخالفها عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتأخذ ما زعمت رواية عن رجل من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم أنه كره الطافي وقد أكل أبو أيوب سمكا طافيا وهو رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
ومعه زعمت القياس وزعمنا السنه وأنت تزعم أنه لو لم تكن سنة فقال الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم قولنا معه القياس وعدد منهم قولنا يخالف كان علينا عليك اتباع القول الذي يوافق القياس وقد
تركته في هذا ومعه السنه والقياس وذكر أبو أيوب عن محمد بن سيرين أن أبا أيوب أكل سمكا طافيا

(باب ما ملكه الناس من الصيد) قال الشافعي كل ما كان له أصل في الوحش وكان في أيدي
الناس منه شيء قد ملكوه فأصابه رجل فعليه رده فان تلف في يده فعليه قيمته وذلك مثل الظباء والاروي
وما أشبهه والقماري واللباسي والجل وما أشبهها وكل ما صار إلى الرجل من هذا بان مصادره أو صيده أو صار
إليه بوجه من الوجوه فلم يعرف له صاحباً فلا بأس عليه فيه لان أصله مباح ولا يحرم عليه حتى يعلم أن غيره
قد ملكه فان أخذه فاستهلكه أبق في يده فادعاه مدع فالورع أن يصدقه ويرده عليه وأقيمته والحكم
أن ليس عليه تصديقه الابينة بقيمها عليه وكل ما كان في أيدي الناس مما لا أصل له في الوحش مثل الحمام
غير حمام مكة فهو كالشاة والبعير فليس لأحد أخذ بوجه من الوجوه لانه لا يكون الاعلو كما وكذلك لو
أصابه في الجبل أو غيره قد فرخ فيه لم يكن له أخذه من قبل أن أفرأه لملك أمهاته كالأصابع الجرا لاهلية
مباحة لم يكن له أخذه لانه لا تكون الملك وهذا عندنا كالمصفت فان كان بلفظه شيء من هذا
معروفاً أنه لغير مالك فهو كالمصفت من الجبل والقطا (قال الشافعي) وإذا كان لرجلين برهان فتقول بعض
حمام هذا إلى برج هذا فلازم له أن يرده كما يرد ذوال الابل إذا أوت إلى ابله فان لم يعرفها إلا بدعاء صاحبها
لها كان الورع أن يصدقه فيما ادعى ما لم يعرفه ادعى ما ليس له والحكم أن لا يجبر على تصديقه الابينة
بقيها ولا يحب له حبس شيء يشك فيه ونزى له اعطاه ما عرف وتأخى ما لم يعرف واستحل صاحبه فيما
جهل والجواب في الحمام منسلة في الابل والبق والرقيق (قال الشافعي) فان مال الرجل الصيد بضاعته ثم
نقلت منه فأخذ غيره كان عليه رده اليه كان ذلك من ساعة انقلت منه فأخذ أو بعد مائة سنة لا فرق بين
ذلك ولا يجوز غير هذا ويكون حين زایل يده لا يملكه فلو أخذ من ساعته لم يرد اليه (١) فاما رده إذا انقلب
قريباً ولا يرد إذا انقلب بعيداً فليس هذا مما يعذر أحد بجبهته وإذا أصاب الرجل الصيد مقداداً أو مفرطاً

ويباع فبسطى رب
الحناية جنايته وبهذا
أقول الا أن يتطوع
السيد بدفع الحناية
أو قيمة العبدان كانت
جنايته أكثر كما يكون
هذا في الرهن (قال
المرزني) قلت أنا قوله كما
يكون العتق جائزاً
تجوز منه للعتق وقد
سوى في الرهن بين ابطال
البيع والعتق فإذا جاز
العتق في الحناية فالبيع
جائز مثله (قال الشافعي)
ومن اشترى عبداً وله
مال فماله للبائع إلا أن
يشترطه البائع فيكون
مبيعاً معه فاجاز أن يبيعه
من ماله جاز أن يبيعه
من مال عبده وما حرم
(١) قوله فاما يرد الخ
هكذا في النسخ وانظر كتبه

مصنعه

أو موسوماً أو به علامة لا يجدونها إلا الناس فقد علم أنه مملوك لغيره فلا يحل له إلا ما تحل به ضالة الغنم وذلك أن ضالة الغنم لا تنفخ عن نفسها قد تحل بالارض المهلكة ويغرمها من أخذها إذا جاء صاحبها والوحش كله في معنى الأبل وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم معها إذا وهبها أو هارت الماء وتأكل الشجر حتى يأتي ربها فقلنا كل ما كان محتجباً بنفسه يعيش بغير راعيه كما يعيش البعير فلا يميل اليه والوحش كله في هذا المعنى فكذلك البقرة الأنسية وبقرة الوحش والظباء والطير كله (قال) وما يدل عليه الكتاب ثم السنة ثم الآثار ثم القياس أنه لا يجوز من الصيد شيئاً لا يؤكل لحمه ويجزى ما كان لحمه مأكولاً منه والباقي والصوائد كلها لا تؤكل لحومها كما لا تؤكل لحوم الغربان فإن قتل المحرم بإزاء إنسان معلماً ضمن له قيمته في الحال التي يقتله بها معلماً كما يقتل له العبد الخبير أو الصباغ أو الكاتب فيضمن له قيمته في حاله التي قتله فيها أو يقتل له البعير الغريب والعردون (١) الماشي فيضمن له قيمته في الحال التي قتله فيها ولا فدية في الإحرام عليه لأنه لو قتله وليس لأحد لم يكن عليه فيه فدية ولو قتل له طلياً كانت عليه شاة تصدق بها على مساكين الحرم وقيمه بالغة ما بلغت لصاحبه كانت أقل من شاة أو أكثر (قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب فلا يحل بيع كلب ضار ولا غيره وهكذا قال بعض أصحابنا وقال فان قتله فعليه قيمته وقيمه يبيع وذلك مردود لأنه ثمن المحترم والحرم لا يكون الأمر دواً أعلم بذلك من ساعته أو بعد مائة سنة كما يكون الخمر والخنزير وما لا يحل ثمنه بحال مردوداً وليس فيه إلا هذا أو ما قال المشرقيون بأن ثمنه يجوز كما يجوز ثمن الشاة فأما أن يزعم أن أصله محرم يرده أن قرب ولا يرده أن بعد فهذا لا يجوز ولا يعذر به ولو جاز هذا لأحد بلا خبر يلزم جاز عليه أن يرده الثمن إذا بعد ولا يرده إذا قرب فإن قال استحسن في هذا قيل له ونحن نستحسن ما استقمحت ونستقيم ما استحسن ولا يحرم بيع شيء من دابة ولا طير ولا نجاسة في واحد منها إلا الكلب والخنزير فإنهما نجسان حين وميتين ولا يحل لهما ثمن بحال (قال الشافعي) ومن قتل كلب زرع أو كلب ماشية أو صيد أو كلب الحرس لم يكن عليه قيمته من قبل أن انبهر إذا كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والنهي عن ثمنه وهو حي لم يحل أن يكون له ثمن حيواً ولا ميتاً وأما إذا أغرمت فأنته ففقد جعلت له ثمنها وذلك ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو جاز أن يكون له ثمن في إحدى حالتيه كان ثمنه في الحياة مبيعاً حين يقتنيه المشتري للصيد والماشية والزرع أجوز منه حين يكون لا منفعة فيه (قال الشافعي) وإذا كان لك على نصراني حق من أي وجهه ما كان ثم قضاك منه ثمن خمر أو خنزير فعليه لم يحل لك أن تأخذه وسواء في ذلك حلاله وحرامه فمما قضا كه أو وهب لك أو أطمعك كالأمر كان لك على مسلم حق فأعطاك من مال غصبه أو ربا أو بيع حرام لم يحل لك أخذه وإذا غاب عنك معن من النصراني والمسلم فكان ما أعطاك من ذلك أو أطمعك أو وهب لك أو قضاك يحتصل أن يكون من حلال وحرام وسنعتك أن تأخذه على أنه حلال حتى تعلم أنه حرام والورع أن تنتزه عنه ولا يعدوماً أعطاك نصراني من ثمن خمر أو خنزير يحق لك أن تطوع منه عليه أن يكون حلالاً لأنه حلال له إذا كان يستحل من أصل دينه أو يكون حراماً عليه باختلاف حكمك وحكمه والفرق بين ما أعطاك من ذلك تطوعاً وبحق لزومه وأما أن يكون حلالاً لا لخال الله تعالى لجميع خلقه وحرامه عليهم واحد وكذلك هو في الخمر والخنزير وثمر محرمان على النصراني كهو على المسلم فإن قال قائل فلم لا تقول إن ثمن الخمر والخنزير حلال لأهل الكتاب وأنت لا تمنعهم من اتخاذه والتبائع به قيل قد أعلمنا الله عز وجل أنهم لا يؤمنون به ولا باليوم الآخر ولا يجزؤون ما حرم الله ورسوله إلى قوله وهم صاغرون (قال الشافعي) فكيف يجوز لأحد عقل عن الله عز وجل أن يزعم أنها لهم حلال وقد أخبرنا الله تعالى أنهم لا يجزؤون ما حرم الله ورسوله فإن قال قائل فأنت تقرهم عليها قلت نعم وعلى الشرك بالله لأن الله عز وجل أذن لنا أن نقرهم على الشرك به واستحلنا لهم شرها وتركهم دين الحق بأن تأخذ منهم الجزية بقوة لأهل دينه ووجه الله تعالى عليهم فأنته لا يخرج لهم منها ولا عذر

من ذلك حرم من هذا
فإن قال قائل قال النبي
صلى الله عليه وسلم
من باع عبداً له مال فما
له للبائع الآن يشترطه
المبتاع (قال الشافعي)
فدل على أن مال العبد
لمالك العبد فالعبد لا يملك
شيئاً ولو كان اشتراط ماله
مجهولاً ولا قد يكون ديناً
واشتراه بدين كان هذا
بيع الغرور وشراء الدين
بالدين فعني قوله الآن
يشترطه المبتاع على
معنى ما حل كما أباح الله
ورسوله البيع مطلقاً
على معنى ما يحل لأعلى
ما يحرم (قال المزني) قلت
أنا وقد كان الشافعي قال
يجوز أن يشترط ماله

(١) قوله الماشي هكذا

في النسخ وانظر كتبه

مصححه

لهم فيها حتى يؤمنوا بالله ورسوله ويحرموا ما حرم الله ورسوله وكل ما صاده حلال في غير حرم مما أنزل الله من
حماها وغيره فلا بأس به لانه ليس في الصيد كله ولا في شيء منه حرمة يمنعها نفسه انما يمنع بحرمة من غيره
من بلد أو أحرار محرم أو بحرمة لغيره من أن يكون ملكه مالك فأما بنفسه فليس بمنوع

(باب ذبايح أهل الكتاب) قال الشافعي رحمه الله أحل الله طعام أهل الكتاب وكان طعامهم
عند بعض من حفظت عنه من أهل التفسير ذبايحهم وكانت الآثار تدل على إحلال ذبايحهم فإن كانت
ذبايحهم بسم الله تعالى فهي حلال وإن كان لهم ذبح آخر يسمون عليه غير اسم الله تعالى مثل اسم المسيح
أو يذبحونه باسم دون الله تعالى لم يحل من ذبايحهم ولا ثبت أن ذبايحهم هكذا فإن قال قائل وكيف
زعمت أن ذبايحهم صنفان وقد أيجت مطلقة قبل قديح الشئ مطلقا وأما إراد بعضه دون بعض فإذا
زعم زاعم أن المسلم أن نسي اسم الله تعالى أكلت ذبيحته وإن تركه استخفا فإلّا تؤكل ذبيحته وهو لا يدعه
للمشرك كان من يذبحه على الشرك أولى أن تترك ذبيحته وقد أحل الله عز وجل لحوم البدن المطلقة فقال
فإذا وجبت جنو بها فكلوا منها ووجدنا بعض المسلمين يذهب إلى أن لا يؤكل من البدنة التي هي نذر
والأجزاء صيد ولا فدية فلما احتملت هذه الآية ذبيحة البهيمة وتركنا الجملة لأنهم اختلفوا للقرآن ولكنها محتملة
ومعقول أن من وجب عليه شيء في ماله لم يكن له أن يأخذه منه شيئا لأننا إذا جعلنا له أن يأخذه منه شيئا فلم نجعل
عليه الكل انما جعلنا عليه البعض الذي أعطى فهكذا ذبايح أهل الكتاب بالدلالة على شبهة ما قلنا

(ذبايح نصارى العرب) قال الشافعي أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد
الفقيه مولى عمر وأبن سعد الفقيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحل
لنا ذبايحهم وما أتايتاركم حتى يسلموا وأضرب أعناقهم (قال الشافعي) أخبرنا الثقي عن أيوب عن ابن
سيرين عن عبيدة عن علي رضي الله عنه أنه قال لا تأكلوا ذبايح نصارى بني تغلب فانهم لم يتسكروا من دينهم
الأنشرب الخمر (قال الشافعي) كانوا مذهبنا إلى أنهم لا يضبطون موضع الدين فيعقلون كيف الذبايح
وذهبوا إلى أن أهل الكتاب هم الذين أووه لامن دان به بعد نزول القرآن وهذا نقول لا تحل ذبايح نصارى
العرب بهذا المعنى والله أعلم وقد روى عكرمة عن ابن عباس أنه أحل ذبايحهم وتناول «ومن يتولهم منكم
فإنه منهم» وهو لو ثبت عن ابن عباس كان المذهب إلى قول عمر وعلي رضي الله تعالى عنهم ما أولى ومعه المعقول
فأما «من يتولهم منكم فإنه منهم» فمعناها على غير حكمهم وهكذا القول في عبيد منهم من أكلت ذبيحته أكل
صيده ومن لم تحل ذبيحته لم يحل صيده لا بأن تدرك ذكاته

(ذبح نصارى العرب) قال الشافعي رحمه الله لا خير في ذبايح نصارى العرب فإن قال قائل فما الحل في
ترك ذبايحهم فاجمعهم من الشرك وأنهم ليسوا الذين أووه الكتاب فإن قال فقد تأخذ منهم الجزية
قلنا ومن الجوس ولا تأكل ذبايحهم ومعنى الذبايح معنى غير معنى الجزية فإن قال فهل من حجة من أثر
يشرع إليه فنم نذكر حديثا أن عمر بن الخطاب قال ما نصارى العرب بأهل كتاب ولا تحل لنا ذبايحهم ذكره
إبراهيم بن أبي يحيى فلم أكتبه فإن قال قائل فحديث ثور عن ابن عباس رضي الله عنهم ما قيل ثور روى عن
عكرمة عن ابن عباس ولم يدرك ثور ابن عباس فإن قال قائل ما دل على الذي رواه عكرمة فقد تناهنا إبراهيم عن
ثور عن عكرمة عن ابن عباس بهذا الحديث قال وما أخرى الأوداج (١) غير متردك به غير الطفر والسن
فإنه لا تحل الذكاة بماله النبي صلى الله عليه وسلم عن الذكاة بها

(المسلم يصيد بكل الجوسى) قال الشافعي رحمه الله في المسلم يصيد بكل الجوسى المعلن يؤكل من
قبل أن الصيد قد جمع المعنيين الذين يحلهما الصيد وهما أن الصائد المرسل هو الذي تحوز ذكاته وأنه
قد ذبح بما تحوز به الذكاة وقد اجتمع الأمران اللذان يحل بهما الصيد سواء تعليم الجوسى وتعليم المسلم
لانه ليس في الكتاب معنى الآن يتأدب بالامسالة على من أرسله فإذا تأدب به فالحكم حكم المرسل لا حكم

وإن كان يحججه ولا لانه
تبع له كما يجوز حل الأمة
تبعها وحقوق الدار
تبعها ولا يجوز بيع
الحل دون أمه ولا حقوق
الدار دونها ثم رجع عنه
إلى ما قال في هذا الكتاب
(قال المزني) والذي رجع
إليه أصح (قال الشافعي)
وحرام التدليس ولا ينتقض
به البيع (قال أبو عبد الله
محمد بن عاصم) سمعت
المزني يقول هذا غلط
عندي فلو كان الثمن
محسرا بالتدليس كان
البيع بالثمن المحسرم
منتقضا وإذا قال لا ينتقض
به البيع فقد ثبت تحليل

(١) قوله غير متردب بالثناء
الثلاثة والرأء المكسورة
المشددة وعبارة اللسان
المترد الذي يقتل بغير
ذكاة وقيل التبريد أن
يذبح الذبيحة بشئ
لا يضر الدم ولا يسهله
فهذا المترد إه كته

الكلب وكذلك كلب المسلم يرسله المجوسى فيقتل لا يحل أكله لان الحكم حكم المرسل وانما الكلب أداة من الاداة

(ذكاة الجراد والحيتان) قال الشافعى ان ذوات الارواح التي يحل أكلها صنفان صنف لا يحل الا بان يذكبه من تحل ذكاته والصيد والرمي ذكاة ما لا يقدر عليه وصنف يحل بلاده ذكاة ميتة ومقتوله ان شاء (١) وبغير الذكاة وهو الحوت والجراد واذا كان كل واحد منهما يحل بلاده ذكاة حل ميتا فأي حال وجدتهما ميتا كل لا فرق بينهما فمن فرق بينهما فالحوث كان أولى أن لا يحل ميتا لان ذكاة أمكن من ذكاة الجراد فهو يحل ميتا والجراد تحل ميتة ولا يجوز الفرق بينهما فان فرق بينهما فارق فليدل من سن له ذكاة الجراد أو أحل له بعضه ميتا وحرم عليه بعضه ميتا ما رأيت الميت يحل من شيء الا الجراد والحوت (قال الشافعى) أخبرنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان أما الميتتان الحوت والجراد والدمان أحسبه قال الكبد والطحال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا حاتم بن اسمعيل والداروردي وأحمد همام بن جعفر عن أبيه رضى الله عنهم قال التون والجراد ذكى

(ما يكره من الذبيحة) قال الشافعى رحمه الله اذا عرفت في الشاة الحياة تحرك بعبد الذكاة أو قبلها أكلت وليس يتحرك بعبد الذكاة ما مات قبلها انما يتحرك بعدها ما كان فيه الروح قبلها (قال) وكل ما عرفت فيه الحياة ثم ذبحت بعده أكلت

(ذكاة ما فى بطن الذبيحة) قال الشافعى في ذبح الجنين انما ذبيحته تنظيف وان لم يفعل فلا تنهى عليه وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصيرة الشاة تربط ثم ترمى بالنبل

(ذباح من اشترك في نسبه من أهل الملل وغيرهم) قال الشافعى في الغلام أحد أوبه نصرانى والآخر مجوسى يذبح أو يصيد لا تؤكل ذبيحته ولا صيده لانه من أوبه وليس هذا كالمسلم يكون ابنه الصغير على دينه ولا كالمسلمة يكون ابنتها على دينها من قبل أن يحل الاسلام اذا شرك حظ الكفر فيمن لم يدن كان حظ الاسلام وأوبه وليس حظ النصرانية بأولى من حظ المجوسية ولا حظ المجوسية بأولى من حظ النصرانية كلاهما كفر بالله ولوارث نصرانى الى مجوسية أو مجوسى الى نصرانية لم نستقبه ولم نقتله لانه خرج من كفر الى كفر ومن خرج من دين الاسلام الى غيره قتلناه ان لم يذب فاذا باغ هذا المولد فدان دين أهل الكتاب فهو منهم أكلت ذبيحته فان ذهب رجل يقيس الاسلام بالكفر الحق الولد بالنصرانية فزعم أن النصرانية تعدل ما يعمل الاسلام بدش عليه أن يفرق بين من يرتد من نصرانية الى مجوسية ودخل غيره عليه أن يقول ولد الامة من الحر عبد حكمه حكم أمه ولد الحر من العبد حر حكمه حكم أمه ففعل حكم الولد المسلم حكم الام دون الاب (٢) فان قال قائل المرتد عن الاسلام يقتل والاسلام غير الشرك ولا يؤكل صيده لم يصده مسلم ولا كتابى يقر على دينه ولا أعلم من الناس أحدًا مجوسيا ولا وثنيا أشركه منه من قبل أنه يجوز لما حكم أن يأخذ الجزية من المجوسى ويقره على دينه ويجوز له بعد القدرة على الحرب أن يذبحه بلا قتل ولا يجوز له هذا في المرتد فجعل دمه بما يحل بدم الحارب ولا يحل فيه تركه كما يحل في الحارب لعظم ذنبه بخروجه من دين الله الذى ارتضى

(الذكاة وما أبيع أكله وما لم يبيع) قال الشافعى الذكاة وجهان وجه فيما قدر عليه الذبح وانخر وفيما لم يقدر عليه ما ناله الانسان بسلاح يده أو رميه يده فهو على يده أو ما أحل الله عز وجل من الجوارح ذوات الارواح الملعونات التى تأخذ بفعل الانسان كما يصيب السهم بفعله فالما الحفرة قائم البست واحدا من ذا كان فيها سلاح يقتل أو لم يكن ولو أن رجلا نصب سيفاً ورمحاً ثم اضطر صيدا اليه فأصابه فقد كالم

الغن غير أنه بالتدليس مأثوم فتفهم فلو كان الثمن محرما وبه وقعت العقدة كان البيع واندا رأيت (٣) لو اشتراها بحاربة فدلست المشتري بالثمن كادلس البائع بما باع فقهذا اذا حرم حرام يبطل له البيع فليس كذلك انما حرم عليه التدليس والبيع في نفسه جائز ولو كان من أحدهما سبب يحرم فليس السبب هو البيع ولو كان هو السبب حرم البيع وفسد الشراء فتفهم (قال الشافعى) وأكره بيع العبر من بعصر الحجر والسيف (١) قوله وبغير الزكاة كذا فى النسخ وانظر مع قوله قبله يحل بلاده ذكاة (٢) قوله فان قال الخ كذا فى النسخ وانظر أين جواب الشرط (٣) قوله فى الهامش لو اشتراها بحاربة كذا فى النسخ ويظهر أن فى العبارة تحريفا ولعل الصواب لو اشترى شيئا مجازفة فانظر وحركته

عن بعضي الله به ولا
أنقض البيع

(باب بيع البراءة)

(قال الشافعي) إذا باع
الرجل شيئا من الحيوان
بالبراءة فالذي أذهب
إليه قضاء عثمان رضي
الله عنه أنه يرى من
كل عيب لم يعلم ولا يرا
من عيب علمه ولم يسمه
ويقفه عليه (١) تقليداً فإن
الحيوان مفارق لما
سواء لانه يقتدى بالصحة
والسقم وتحول طباعه
فقلما يبرأ من عيب
يخفى أو يظهر وإن أصح
في القياس ألا ما وصفنا
من اقتراق الحيوان
وغيره أن لا يبرأ من عيوب
تخفى له لم يرها ولو سماها

(١) قوله تقليداً وقوله

بعد يقتدى كذا في

الاصل ولعل اللغتين

محرران فخر كتبته

محمده

يحل أكله لانه إذا كان غير قتل أحد وكذلك لو مرت به أو صيد فاحتكت بسيف فأتى على مذبحها لم يحل
أكلها لانه إذا قاتله بنفسه لاقاها غيرهما من الذبح والصيد وإذا صيد رجل حيتاً وجرداً فأجاب إلى لو
سمى الله تعالى ولو ترك ذلك لم يحرمه إذا أحلته ميتة التسمية النجاسة من سنة الذكاة فإذا سقطت الذكاة
حلت بترك التسمية وإذا كاذب كان فأما ما قيل على قتله من أنسي أو وحشي فلا ذكاة إلا في الله والخلق
وأما ما روي عنه من أنسي أو وحشي فيأكله به من السلاح فهو ذكاة إذا قاتله ومثله العبر وغيره يتردى
في البئر فلا يقدر على مذهبه ولا يحرم فيه ضرب بالسكين على أي أراه بقدر عيبه ويسمي وتكون ذكاة
(قال) ولو جدد المعراض حتى عورم وروان السلاح فلا بأس بأكله

(الصبي في الصيد) قال الشافعي وإذا وجد الحوت في بطن حوت أو طائر أو سمك فلا بأس بكل الحوت
ولو وجد في ميت لم يحرم لانه مباح ميتاً ولو كنت أحرمة لأن حكمه حكم ما في بطنها لم يحل ما كان منه في
بطن سمك لأن السمك لا يؤكل ولا في بطن طائر إلا أن أدرك ذكاته ثم ما كان لي أن أجعل ذكاته ذكاة
الطائر لانه ليس بمنقوع من الطائر إنما تكون ذكاة الجنين في البطن ذكاة أمه لانه مخلوق منها وحكمه حكمها
مالم يزلها في الآدميين والدواب فأما ما أوردده طائر فلو أوردده عصفوراً ما كان حلالاً لأن ذكاة المزدرد
وكان على من وجدته أن يطرحه فكذلك ما أصبغ في بطن طائر سموى الجراد والحوت فلا يؤكل لحما كان أو
طائراً لأنه شيء من غيره فانتفع ذكاته على ما هو منه لا على ما هو من غيره فكذلك الحوت لا يرد شاة
أكل الحوت وألقينا الشاة لأن الشاة غير الحوت

(أرسل الرجل الجراح) قال الشافعي رحمه الله وإذا أرسل الرجل الجراح طائراً كان أودابه
على الصيد نقض ثم صرحه فرأى الصيد أول مرة فإن كان انما يرجع عن سنته وأخذ طير يقال غير هافذا
طالب غير راجع فإن قتل الصيد كل وإذا رجع إلى صاحبه رأى الصيد أول مرة ثم عاد بعد رجوعه
فقتله لم يؤكل كل من قبل أن أرسل الأول قد انقضى وهذا أحدنا طلب بعد أسال فإن جرحه
صاحبه برجوعه فإن جرحاً وفي وقته وقفها فاستقبل أو في طريق غير طريق الصيد فعاد في جرحه فقتله أكل
وكان ذلك كإرساله أيامه من يده (قال الشافعي) وإذا رمى الصيد فأثبتته أناً لا بقدر معه على أن يتبع من
أن يؤخذ أو كان مريضاً أو مكسوراً أو صغيراً لا يستطيع الاتباع من أن يؤخذ فرمى فقتل لم يحل أكله
ولا نحل هذا إلا بالذكاة والذكاة وجهان ما كان من وحشي أو أنسي فاقدر عليه بغير الرمي والسلاح لم
يحل إلا بالذكاة وما لم يقدر عليه إلا بغير الرمي أو بالسلاح فهو ذكاة

(باب في الذكاة والرمي)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمر بن سعيد بن مسروق عن أبيه عن عبيدة بن رفاعه
عن جده رافع بن خديج قال قلنا يا رسول الله أتألأقوال العدو وعد أوليس معاندى أنذكي بالليط فقال النبي صلى
الله عليه وسلم لا ثم أظن الدم وذكر عليه اسم الله فكلوه إلا ما كان من سن أو طفر فإن السن عظم من الإنسان
وانظر مدي الحبش (قال الشافعي) فإن كان رجل رمى صيداً فكسره أو قطع جناحه أو بلغ به الحال التي
لا يقدر الصيد أن يتبع فيها من أن يكون مأخوذاً فرماه أحد فقتله كان حراماً وكان على الرامي قيمته بالحال
التي رماه بها مكسوراً أو مقطوعاً لانه مستعمل في الصيد فله قيمته ولو رماه فأصابه ثم أدرك ذكاته فذكي
كان الرامي الأول وكان على الرامي الثاني ما نقصته الرمية في الحال التي أصابه فيها ولو رماه الأول فأصابه وكان
ممتنعاً بطيرانه أن كان طائراً أو بعد وإن كان دابة ثم رماه الثاني فأنبته حتى لا يستطيع أن يتبع كان للثاني
ولو رماه الأول في هذا الحال فقتله ضمن قيمته للثاني لانه قد صار له دونه ولو رماه معانفى ممتنعاً ثم رماه
ثالث فبصره ممتنع كان للثالث دون الأولين ولو رماه الأولين بعد رمية الثالث فقتله ضمه ولو رماه

معاً وأحدهما قبل الآخر فأخطأه أحدي الرميّين وأصابته الأخرى كان الذي أصابته رمية ضامناً
ولو أصابته معاً وأحدهما قبل الأخرى كانت الرميّتان مستويّتين أو مختلفتين إلا أنّهما قد جرحناه
فإنه ثبت أحدهما ما قاتله ولم تنفذ الأخرى كأنه جعافا تلين له وكان الصيد بينهما كما يخرج الرجلان
الرجل أحدهما الجرح الخفيف والآخر الجرح الثقيل أو بعدد الجراح الكثيرة فيكونان جميعاً قاتلين
فإن كانت إحدى الرميّتين أمت منه على ما لا يعيش منه طرفه ففهي من مثل أن تقطع حلقومه أو مريشته أو رأسه
أو تقطعه بالنسيب ففهي كانت هي التي وقعت الرمية الأخرى آخرها فصار هي الآخر ميتاً فلا
ضمان عليه إلا أن يكون أفسد بالرمية جليلاً أو لا ففهي قد رما أفسد من الجلد أو اللحم ويكون الصيد
لرأي الذي ذكاه ولو كانت الرمية التي لم تبلغ ذكاهة أو لا الرمية التي بلغت ذكاهة آخرها كان للرأي الآخر
لأنه الذي ذكاه ولم يكن على الرأي الأول شيء لأنه لم يكن عليه بعد ما صار له ولا على الذي ذكاه شيء لأنه إنما
رعى ميتاً اعتناله رمية ولو كان رماه فبلغ أن لا يمنع مشيه ويحامل فدخل دار رجل فأخذه الرجل فذكاه
كان فلاول لأنه الذي بلغ به أن يكون غير ممنوع وكان على صاحب الدار ما نصته الذكاهة إن كانت نقصته شيئاً
ولو أخذ صاحب الدار ولم يذكاه كان عليه ردّه إلى صاحبه ولو مات في يده قبل أن يردّه كان ضمانه من قبل
أنه منعاً بأخذه ومنع صاحبه من ذكاهه ولو كانت الرمية لم تبلغ به أن يكون غير ممنوع وكان فيه ما يتعامل
طائر أو عاد فدخل دار رجل فأخذه كان لصاحب الدار (قال الشافعي) ولو رماه لأول ورماه الثاني فلم
يبدأ ببلغ به الأول أن يكون ممنوعاً وغير ممنوع جعلناه بينهما نصين كما يجعل القاتلين من أو هو على الذكاهة
حتى يعلم أنه قد صار إلى حال لا يقدر فيها على الامتناع ويكون قد ورد على ذكاهه (قال) وإذا رمى الرجل
طائراً بطير فأصابه أي أصابه ما كانت أوفى أي موضع ما كان إذا جرحته فأدمته أو بلغت أكثر من ذلك
فسقط إلى الأرض ووجدناه ميتاً لم يدر ألمات في الهواء أو بعد ما صار إلى الأرض أكل من قبل أنه مما أحل
من الصيد وأنه لا يوصل إلى أن يكون مأخوذاً إلا بالوقوع ولو حرمنا هذا خوفاً أن تكون الأرض قتلته
حرمنا الصيد بطير كذا إلا ما أخذ منه فذكي وكذلك لو وقع على جبل أو غيره فلم يذكاه عنه حتى أخذ ولكنه
لو وقع على جبل فذكي عن موضع الذي وقع عليه قليلاً أو كثيراً كما مرّ بالأنز كل إلا أن يذكي حتى يحيط
العدو أنه مات قبل أن يذكي أو يجد الرمية قد قطعت رأسه أو ذبحته أو قطعت يديه ففهي ميتة ما بين ففهي ميتة لم يقع
الاذكيا فلو وقع على موضع فذكي فمجرّده حداد أو شوك أو شيء يمكن أن يكون قطع رأسه أو نصفه
أو ألقى في النار لم يذكي حتى يحيط العلم أنه لم يرد إلا بعد ما مات وإذا رمى الرجل بسهم صيداً فأصابه غيره
أو أصابه ما ينفذه وقتل غيره فسواء وبأكل كل ما أصاب إذا قصد بالرمية قصد به سداً فقد جعج الرمية
التي تكون بها الذكاهة وإن فز صيدا وإذا رمى الرجل الصيد بجحر أو بندقة فخرق أو لم يخرق فلا يأكله
إلا أن يذكيه ذكاهة لأن الغالب بينهما أنها غير ذكاهة ووافقة وأنها إنما قتلت بالثقل دون الحرق وإنها
لمست من معطي السهم إلا الذي يكون ذكاهة ولو رمى بعراض فأصاب بصفحه فقتل كان موقوذاً لا يؤكل
ولو أصاب بسهمه وسهم موصولة فخرق أو لم يخرق فذكي كل من قبل أنه سهم أعيا يقتل بالحرق لا بالثقل ولو رمى بعصا
أو عود كان موقوذاً لا يؤكل ولو خسق كل واحد منهما ما كان الحاسق منهما محدد أو مرمو السلاح بهجالة
السلاح كل وإن كان لا مرمو الاستكرهات نظرت فإن كان العود والعصا خفيفين كخفة السهم أكلت
لأنهما إذا خفقا فلا يوروان أبداً وإن كانا أثقل من ذلك بشئ متباين لم يؤكل من قبل أن الأغلب على
أن القتل بالثقل فيكون موقوذاً

(الذكاهة) قال الشافعي رحمه الله أحب الذكاهة بالحديد وأن يكون ما ذكي به من الحديد موحيد
أخف على الذكي وأحب أن يكون المذكي بالفاسلما فقها ومن ذكي من امرأه أو وصي من المسلمين
جائز ذكاهه وكذلك من ذكي من صبيان أهل الكتاب ونسائهم وكذلك كل ما ذكي به من شيء أثمر اللحم وفري

لاختلافها أو يراى
كل عيب والاول أصح

(باب بيع الامة)

(قال الشافعي) إذا
باعه جارية لم يكن لأحد
منهم فيها موصلة فإذا
دفع الثمن لزم البائع
التسليم ولا يجبر واحد
منهم على إخراج ملكه
من يده إلى غيره ولو كان
لا يزم دفع الثمن حتى
يحيض وتطهر وكان
البيع فاسداً الجهل بوقت
دفع الثمن وفساد آخران
الجارية لا مشتراة شراء
العين فيكون لصاحبها
أخذها ولا على بيع
الصفة فيكون الاجل
معلوماً ولا يجوز بيع
العين إلى أجل ولا

الادراج والمذبح ولم يثر جازت به الذكاة الا الظفر والسن فان التهيء جاء فيهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فمن ذك بظفره أو سنه وهما تابستان فيه أو زان ثلاث عنه أو بظفر سبع أو سنه أو ما وقع عليه اسم الظفر من
 أطفار الطير أو غيره لم يجز الا كل به لنض السنة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا
 ابن عيينه عن عمر بن سعيد بن مسروق (قال الشافعي) كمال الذكاة أربع الحلقوم والمرى والودجين وأقل
 ما يكفي من الذكاة اثنتان الحلقوم والمرى وانما أحينا أن يؤتى بالذكاة على الودجين من قبل أنه اذا أتى على
 الودجين فقد استوطفت قطع الحلقوم والمرى حتى آتاها وفيهما موضع الذكاة لافي الودجين لان الودجين
 عرفان قد يسيلان من الانسان ثم يحيا والمرى هو الموضع الذي يدخل فيه طعام كل خلق يأكل من بشر
 أو بهيمة والحلقوم موضع النفس واذا بانا فلا حياة تجاوز طريقة عين فلو قطع الحلقوم والودجين دون المرى
 لم تكن ذكاة لان الحياة قد تكون بعد هذامة وان قصرت وكذلك لو قطع المرى والودجين دون الحلقوم
 لم تكن ذكاة من قبل أن الحياة قد تكون بعد هذامة وان قصرت فلا تكون الذكاة الا ما يكون بعده
 حياة طرفه عين وهذا لا يكون الا في اجتماع قطع الحلقوم والمرى ودون غيرهما

لشترى أن يأخذه
 جلا بهمة ولا وجه
 وانما التحفظ قبل
 الشراء

(باب البيع مباحة)

(باب موضع الذكاة في المقدور على ذكاته وحكم غير المقدور عليه) قال الشافعي الذكاة ذكاته كان
 فذكاة ما قدر عليه من وحش أو انسي الذبح أو النحر وموضعها اللبة والنحر والحلق لا موضع غيره لان هذا
 موضع الحلقوم والمرى والودجين فذلك الذكاة فيه بما جاءت السنة والآثار وما يقدر عليه فذكاة ذكاة
 الصيد إذا كان أو وحشا فان قال قائل بأي شيء قست هذا قيل قسته بالسنة والآثار وقد كتبت
 ذلك في غير هذا الموضع لان السنة أنه أمر في الانسي بالذبح والنحر اذا قدر على ذلك منه وفي الوحش بالرمي
 والسيد بالجوارح فلما قدر على الوحش فلم يحل الا بما يحل به الانسي كان معقولا عن الله تعالى أنه انما
 أراد به الصيد في الحال التي لا يقدر عليها على أن يكون فيها مذكي بالذبح والنحر وكذلك لما أمر بالذبح والنحر
 في الانسي فاستمع امتناع الوحش كان معقولا أنه مذكي بما يذكي به الانسي بالذبح والنحر وكذلك لما أمر بالذبح والنحر
 هذا في الانسي قبل ولا يتجدد في الوحش الذبح فاذا أحلته الى الذبح والاصل الذي في الصيد غير الذبح حين
 صار مقدورا عليه فكذلك فأحسب الانسي حين صار الى الامتناع الى ذكاة الوحش فان قلت لا أحل
 الانسي وان امتنع الى ذكاة الوحش جاز عليه لتفسيره أن يقول لا أحسب الوحش اذا قدر عليه الذكاة
 الانسي وأثبت على كل واحد منهم ما ذكاه في أي حال ما كان ولا أحسب ما عن حاله ما بل هذا انما يجب الصيد
 أولى لاني لا أعلم في الصيد خبرا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا وأعلم في الانسي متبع خبرا عن النبي
 صلى الله عليه وسلم يثبت بأنه رأى ذكاته كذكاة الوحش كيف يجوز لاحد أن يفرق بين الجمع ثم افرق
 أبطل الثابت من جهة الخبر ويثبت غير من غير جهة الخبر (قال) واذا رمى الرجل بسيف أو سكين صيدا
 فأصابه بجحد السيف أو حدة السكين فارقته فهو كالسهم يصيبه بنصه وان أصابه بصغ السيف أو بقبضه
 أو قفاه ان كان ذاقا أو بنصب السكين أو قفاه أو صفه فانه عرف الحدة عليه حتى يموت فلا يأكله الا أن يدرك
 ذكاته وهذا كالسهم يرمى به والخشبة والخضر فلا يؤكل لانه لا يدري أيهم قتله (قال) وان رمى صيدا بعينه
 بسيف أو سهم ولا يتوى أن يأكله فله أن يأكله كايذبح الشاة لا يتوى أن يأكلها فيجوز له أكلها ولو رمى
 رجل شخصه براه تحسبه خشبة أو حجرا أو شعرا أو شاة فأصاب صيدا فقتله كان أحب الي أن يشترعه أن يأكله
 ولو أكله ما رأيته يحرم ما عليه وذلك أن رجلا لو أخطأ بشاة فذبحها لا يريد ذكاتها وأخذها بالليل فخرحلتها
 حتى أتى على ذكاتها وهو راها خشبة لينة أو غيرها ما بلغ على أن يكون ذكاتها عليه ودخل عليها بالنعيم
 عليه اذا أتى على ما يكون ذكاة اذ لم ينو الذكاة دخل عليها أن يزعم أن رجلا لو أخذ خشبة ليقولها لا يذبحها
 فذبحها وسعى لم يكن له أكلها ودخل عليها أن لو رمى ما لا يؤكل من الطائر والدواب فأصاب صيدا أو كل
 لم يأكله من قبل انه قصد بالرمية قصد غير الذكاة ولا يذبحه المأكول ودخل عليها أن لو أذبح فخطأ

قال الشافعي فاذا باعه
 مباحة على العشرة
 واحد وقال قامت على
 بمائة درهم ثم قال
 أخطأت ولكنها قامت
 على تسعين فهي واجبة
 للشترى برأس مالها
 وبحصته من الربح فان
 قال غنما أكثر من مائة
 وأقام على ذلك بينة لم
 يقبل منه وهو مكذب
 لها ولو علم أنه خافه
 حطت الحياة وحسنها
 من الربح ولو كان المبيع
 قائما كان للشترى أن

يرده ولم أفسد البيع لأنه لم ينقد على محرم عليهم معا انما وقع محرما على الخائن منهما كما يدل على العيب فيكون التدليس محرما وما أجد
من غنه حرما وكان للمشتري في ذلك الخيار (باب الرجل يبيع الشيء إلى أجل ثم يشتريه بأقل من الثمن) قال الشافعي ولا بأس بأن
يبيع الرجل الساعة إلى أجل ويشتريها من المشتري بأقل ينقد وعرض وإلى أجل قال بعض الناس إن امرأة أتت عائشة فسألتها عن
بيع باعته من زيد بن أرقم بكذا وكذا إلى العطاء ثم اشتريته منه بأقل فقالت عائشة بثما اشتريته وبثما ابتعت أخبري زيد بن أرقم أنه قد
أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الآن أتوب (قال الشافعي) وهو محمل ولو كان هذا ثابتا فقد تكون عائشة غابت
البيع إلى العطاء لأنه أجل غير معلوم وزيد محبا وإذا اختلفوا فذهبنا للقياس وهو مع زيد ونحن لا نثبت مثل هذا على عائشة وإذا
كانت هذه السلعة في كسار لم يبيع ملكي عما شئت وشاء المشتري

(باب تفريق صفقة البيع وجمعها) قال المزني اختلف قول الشافعي رحمه الله في تفريق الصفقة وجمعها وبيضته له
موضع الاجماع فيه شرح أولى قوله فيه إن شاء الله (١) (قال الشافعي) رحمه الله (٢٠١) في كتاب اختلاف أبي حنيفة

وإن أبي ليلى وإذا اشترى
فوبين صفقة واحدة
فهل أك أحدهما في يده
ووجد بالأخر عيبا
واختلفا في عمن الثوب
فقال البائع فبته عشرة
وقال المشتري قيمته
ثمانية فالقول قول البائع
من قبل أن الثمن كله قد
لزم المشتري فإن أراد رد
الثوب بأكثر من الثمن
أو أراد الرجوع بالعيب
بأكثر من الثمن فلا
يعطيه بقوله الزيادة
وقال في كتاب الصلح أنه
كالبيع وقال فيه في
موضعين مختلفين إن
صلحه من دار بمائة

بغير هافذ بجه لم يكن له أكله ولو أضعبع شاتين ليدفع أحدهما ولا يذبح الأخرى فسمى وأمر السكين
فدفعه ماحل له أكل التي نوى بجهها ولم يجل له أكل التي لم ينو بجهها ودخل علينا أكثر من هذا وأولى أن
يدخل عما أدخله بعض أهل الكلام وذلك أن يذبح الرجل شاة غيره فيدركها الرجل المالك لها فزعم
أنه لا يجل أكلها ولو أحد منها من قبل أن ذبحها عاص لا يجل له أكلها وما ألكها غير ذابح لها ولا أمر بجهها
وهذا قول لا يستقيم يخالف الآثار ولا أعلم في الأمر بالذبح ولا في النية عمل غير الذكاة ولقد دخل على
قائل هذا القول منه ما تفاخش حتى زعم أن رجلا لو غضب سوطا من رجل فضربه به أمته حد الزنا ولو كان
الغاصب السلطان فغضبه به الحد لم يكن واحدا من هذين محددا وكان عليهما أن يقام عليهما الحد بسوط
غير مغضوب فإذا كان هذا عند أهل العلم على غير ما قال فالنسة أولى أن لا تكون في الذبايح والصيد تعمل
شيئا والله أعلم (قال الشافعي) وما طلبته الكلاب والبراة فاعتبه فأت ولم تنسله فلا يؤكل لأنه ميتة
وانما تكون الذكاة فيما نالت لانها عاتالت تقوم مقام الذكاة ولو أن رجلا طلب شاة ليدفعها فأتها حتى
ماتت لم يأكلها وما أصيب من الصيد بأي سلاح ما كان ولم ير فيه فلا يؤكل حتى يبلغ أن يمر فيدعى
أو يجاوز الأقدام فيخرق أو يهتك وما نالته الكلاب والصقور والجوارح كلها فقتلته ولم تدمه احتمل
معنيين أحدهما أن لا يؤكل حتى يخرق شيئا لأن الجوارح ما خرق وقد قال الله تبارك وتعالى الجوارح
والمعنى الثاني أن فعلها كلمة ذكاة فبأي فعلها قتل حل وقد يكون هذا جازا فيكون فعلها غير فعل السلاح
لأن فعل السلاح فعل الأذى وأذى ذكاة الأذى ما خرق حتى يدعى وفعلها عمد القتل لا على أن في
القتل فعلين أحدهما ذكاة ولا تخريجه ذكاة وقد تسمى جوارح لانها تخرج فيكون اسمها لازما وأكل
ما أمسكن مطلقا فيكون ما أمسكن حلالا بالاطلاق ويكون الجرح أن جرحها هو اسم موضوع عليها لأنها

(٣٦ - الام ثاني) وبعد غننه مائة ثم وجد به عيبا إن له الخيار أن شاء رد العبد وأخذ المائة بنصف الصلح ويسترد
نصف الدار لأن الصفقة وقعت على شيئين وقال في نشوز الرجل على المرأة في كتاب الشروط واشترى عبدا واستحق نصفه إن شاء رد الثمن
وإن شاء أخذ نصفه بنصف الثمن وقال في الشفعة إن اشترى شقصا وعرض صفقة واحدة أخذت الشفعة بخصمها من الثمن وقال في الاملاء
على مسائل مائة وإذا صرف دينار بعشرين درهما فقبض تسعة عشر درهما ولم يجدد درهما فلا بأس أن يأخذ التسعة عشر بخصمها من
الدينار ويتناقصه البيع بحصة الدرهم ثم إن شاء اشترى منه بحصة الدينار ما شاء يتناقصه قبل التفرق أو تركه عندما شىء شاء أخذه وقال
في ثياب البيوع الجديد الأول لو اشترى بمائة دينار مائة صاع تمر ومائة صاع حنطة ومائة صاع عسل جاز وكل نصف منها بقيمة من المائة
وقال في الاملاء على مسائل مائة المجموعة وإذا جمعت الصفقة برديا وعجوة بعشرة وقيمة البردي خمسة أسداس الثمن وقيمة العجوة سدس

(١) قوله قال الشافعي إلى آخر الباب وجدنا في بعض نسخ المختصر ما ملخصه هذه الفروع كلها نقلها الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الله
البرماوي من نسخة قديمة من المختصر وعرضها على السراج البلقيني فأقرها كتبه ومصححه

العشرة فالبردي بخمسة أسداس الثمن والخمسة بسدس الثمن وبهذا المعنى قال في الاملاء لا يجوز ذهب جيد وردي بذهب وسطولا ترجيد وردي بتر وسطولا لكل واحد من الصنفين حصته في القيمة فيكون الذهب بالذهب والبر بالبر لا يجوز ولا بهذا المعنى قال لا يجوز أن يسلف ما تدينار في مائة صاع تمر ومائة صاع حنطة لأن ثمن كل واحد منهما مجهول وقال في الاملاء على مسائل مالك المجموعة أن الصنفعة إذا جمعت شيئين مختلفين فكل واحد منهما مبيع بحصته من الثمن وقال في بعض كتبه لو ابتاع غنما مال عليها الحول فأخذ المصدق الصدقة منها فلم يشرى الخيار في رد البيع لأنه لم يسلم كما اشترى كاملا أو يأخذ ما بقي بحصته من الثمن وقال في أسلف في رطب فنقدر رجب بحصة ما بقي وإن شاء أخر إلى قابل وقال في كتاب الصدقات ولو أصدق أربع نسوة فلهما قسمت على مهرهن (قال) ولو أصدقها عبدا فاستحق نصفه كان اختيارها أن تأخذ نصفه والرجوع بنصف قيمته أو الرد (قال المزني رحمه الله) فأما قيمة ما استحق من العبد فهذا غلط معناه وكيف تأخذ قيمة ما لم تملكه قط بل قياس قوله هذا ترجيع بنصف مهر مثلها كالواستحق كله كان لها مهر مثلها وقال في الاملاء على الموطأ ولو اشترى جارية (٢٠٤) أو جاريةين فأصاب بأحداهما عبدا فليس له أن يردها بحصتها من الثمن وذلك أنها

صنفعة واحدة فلا ترد الامعاء كما لا يكون له لوبيع من دار ألف سهم وهو شفعيها أن يأخذ بعض السهمان دون بعض وانما منعت أن يردها لغير حصته من الثمن أنه وقع غير معلوم القيمة وانما يعلم بعد وأي شيء عقد امرضاها عليه كذلك كان فاسدا لا يجوز أن أقول اشترى منك الجارية بهاتين الجاريتين على أن كل واحدة منهما بقيتها منها ولو سميت أيهما أرفع لأن ذلك على أمر غير معلوم وقال فان قامت

أن لم تجرح لم يؤكل ما قتلت وإذا أحرز الرجل الصيد فربطه وأقام عنده أو لم يقم فأنفلت منه فصاحه غيره من ساعته أو بعد دهر طويل فسواء ذلك كله وهو لصاحب الذي أحرز لانه قد ملكه ملكا صحيحا كما عاك شانه ألا ترى أن رجلا لو قتله في يديه ضمن له قيمته كما يضمن له قيمة شانه فإذا كان هذا هكذا فافقد ملكه ملك الشاة ألا ترى أن جارا لانسى لو استوحش فأخذه رجل كان له ملك الأول وسنة الاسلام أن من ملك من الأكميين شيئا لم يخرج من ملكه إلا بان يخرج به ولو كان هرب الوحشي من يديه يخرج به من ملكه كان هرب الانسى يخرج به من ملكه ويسئل من خالف هذا القول إذا هرب خرج من ملكه بهرب نفسه بملك نفسه فلا يجوز لاحد غيره أن يملكه فان قال لا وكيف تلك البهائم أنفسها قبل وهكذا لا يملكها لغير من ملكها على من ملكها إلا بانترجاه اياها من يده ويسئل ما فرقي بين أن يخرج من يده فيصير بمنعافا أن أخذه غيره كان الاول اذا تقارب ذلك وان تباعد كان لا شأنا فأتيت ان قال قائل اذا تباعد كان الاول واذا تقارب كان لا شأنا خرما الحجة عليه هل هي الآن يقال لا يجوز لأن يكون الاول بكل حال واذا انفلت كان لمن أخذه من ساعته وهكذا اكل وحشي في الارض من طائرا وغيره والحوت وكل ممنوع من الصيد (قال الشافعي) واذا ضرب الرجل الصيد أو رماه فأبان يده أو رجله فماتت من تلك الضربة فسواء ذلك ولو أبان نصفه فإكل النصفين والسيد والرجل وجميع البدن لأن تلك الضربة اذا وقعت موقوع الذكاة كانت ذكاة على ما بان وبقي كالوضربة أو ذبحه فأبان رأسه كانت الذكاة على الرأس وجميع البدن ولا تعدو الضربة أو الرمية أن تكون ذكاة والذكاة لا تكون على بعض البدن دون بعض ألا تكون ذكاة فلا يؤكل منه شيء ولكنه لو أبان منه عضو ثم أدركه ذكاة فذكاة لم يأكل العضو الذي أبان لأن الضربة الاولى صارت غير ذكاة وكانت الذكاة في الذبح ولا يقع الاعلى البدن وما ثبت فيه منه ولم يرايه وما رايه كان بمنزلة الميتة ألا ترى أنه لو ضرب

احدى الجاريتين بموت أو بولادة لم يكن له رد التي بعيب ويرجع بقيمة العيب من الجارية كانت قيمة التي قامت عشرين منه والتي بقيت ثلاثين وقيمة الجارية التي اشترى بها تحسون فصار حصته المبيعة من الجارية ثلاثة أخماسها وكان العيب ينقصها العشر فيرجع بعشر الثمن وهو ثلاثة وقال في كتاب الاملاء على الموطأ ولو صرف الدينار بالدرهم فوجد منها زائفا فهو بالخيار بين أخذه ورده وينقض الصرف لأنها صنفعة واحدة وقال فيه أيضا في موضع آخر فان كان الدرهم زائفا من قبل السكة أو وقع القصة فلا بأس على المشتري أن يقبله فان ردده الصرف كله لأنه باعته واحدة وإن زاف على أنه نجاس أو تر غير فرصة فلا يكون له أن يقضيه والبيع منتقض وقال في كتاب الاملاء على مسائل مالك المجموعة ولا يجوز بيع ذهب بذهب ولا ورق بورق ولا بشئ من المأكول أو المشروب إلا مثلا بمثل فان تفرقا من مقامهما بقي قبل أحد منهما شيء فسد وقال في كتاب الصلح انه كالبيع فان صالحه من دار بمائة وببعد قيمته مائة وأصاب بالعبد عيبا فليس له الآن ينقض الصلح كله أو يجيز معناه وقال في هذه المسئلة بعينها لو استحق العبد انتقض الصلح كله وقال في الصدقات فاذا ذهب بعض البيع لم أر الباقى وقال في كتاب المكاتب نصفه عبد ونصفه حر كان في معنى من باع ما عاك وما

لا يملك وفسدت الكتابة (قال المزني) وهذا كله منع تفريق صفقة (قال المزني) فإذا اختلف قوله في الشيء الواحد تنافيا وكانا كلاما معني وكان أو لاهابه ما أشبه قوله الذي لم يختلف (قال) وأخبرني بعض أصحابنا عن المزني رحمه الله أنه يختار تفريق الصفقة ويراه أولى قولي الشافعي (باب اختلاف المتبايعين وإذا قال كل واحد منهما لا أدفع حتى أقبض) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن عون بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع والمتابع بالخيار (قال) وقال مالك أنه بلغه عن ابن مسعود أنه كان يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبيعان تبايعا فالقول قول البائع أو يترادان (قال الشافعي) قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه فإذا تبايعا عبد أقال البائع بألف والمشتري بخمس مائة فالبايع يدعي فضل الثمن والمشتري يدعي السلعة بأقل من الثمن فيتحالفان فإذا حلفا معا قبل للمشتري أنت بالخيار في أخذه بألف أو رده ولا يملك ما لا ترضيه فأيهما نكل عن اليمين وحلف صاحبه حكمه (قال) وإذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم وهما متصادقان على البيع ويختلفان في الثمن ينقض البيع ووجدنا لفات في (٣٠٣) كل مانقض فيه القائم منتقضا فعلى المشتري رده

منه عضوا ثم أدرك ذكاته فتركه كما يأكل منه شيئا لأن الذكاة قد أمكنته فصارت الضربة الأولى غير الذكاة

(باب فيه مسائل مما سبق) قال الشافعي رحمه الله تعالى وكل ما كان مأكولا من طائر أو دابة فإن يذبح أحبالا ونكاسته ودلالة الكتاب فيه والبقر داخل في ذلك لقوله عز وجل إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة وحكايته فقال فذبحوها وما كادوا يفعلون إلا الأبل فقط فأنها تخر لران رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرمه فوضع التحريم في السنة في اللبنة وموضع الذبح في الاختيار في السنة أسفل من اللعين والذكاة في جميع ما يخر ويذبح ما بين اللبنة والخلق فأين ذبح من ذلك أجزأه فيه ما يجوز به إذا وضع الذبح في موضعه وإن يخر ما يذبح أو ذبح ما يخر كرهته ولم أحرمه عليه وذلك أن النحر والذبح ذكاة كله غير أني أحب أن يضع كل شيء من ذلك موضعه لا يعدوه إلى غيره قال ابن عباس الذكاة في اللبنة والخلق لمن قدر ورؤى مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وزاد عمر ولا تعجلوا الانفس أن ترهق (قال الشافعي) والذكاة ذكأتان فاقدر على ذكاته مما يحل أكله فذكاته في اللبنة والخلق لا يحل بغيرهما النسيان كان أو وحشيا وما لم يقدر عليه فذكاته أن ينال بالسلاح حيث قدر عليه أنسيا كان أو وحشيا فإن ردى بعير في نهر أو برقلم يقدر على مضره ولا مذبحه حيث يذكي فطعن فيه بسكين أو شيء يجوز الذكاة به فأنهر الدم منه ثم مات كل وهكذا ذكاة ما لا يقدر عليه قدر يذبح بعير في برقعن في شاة كته فستل عنه ابن عمر فأمر بأكله وأخذ منه عشرين بدرهمين وسئل ابن المسيب عن التردى ينال شيء من السلاح فلا يقدر على مذبحه فقال خيمنا نلت منه بالسلاح فكله وهذا قول أكثر المفتين (قال الشافعي) وأحب في الذبيحة أن توجه إلى القبلة إذا أمكن ذلك وإن لم يفعل الذابح فقد ترك ما استحبه ولا يحسرمها ذلك (قال الشافعي)

وقال كل واحد منهما لا أدفع حتى أقبض فالذي أحب الشافعي من آقاويل وصفها أن يؤمر البائع بدفع السلعة ويحرم المشتري على دفع الثمن من ساعته فإن غاب وله مال أشهد على وقف ماله وأشهد على وقف السلعة فإذا دفع أطلق عنه الوقف وإن لم يكن له مال فهذا مفلس والمتابع أحق بسلعته ولا يدع الناس بتمانعون الحقوق وهو يقدر على أخذها منهم (قال) ولو كان الثمن عرضا وأذهب البيعة فختلف من يبي المشتري أو تلفت السلعة من يدي البائع انتقض البيع (قال) ولا أحب مبايعته من أكثر ماله من ربا ومن حرام ولا أفسح البيع لا يمكن الحلال فيه (باب البيع الفاسد) قال الشافعي إذا اشتري جارية على أن لا يبيعها أو على أن لا يخسار عليه من ثمنها فالبيع فاسد ولو قبضها فاعتقها لم يجز عتقها وإن أولدها ردت إلى رباها وكان عليه مهر مثلها وقيمة ولده يوم خرج منها فإن مات الولد قبل الحكم أو بعده فساووه ولو كان باعها ففسد البيع حتى ترد إلى الأول فإن ماتت فعليه قيمتها كان أكثر من الثمن الفاسد أو أقل ولو اشتري زرقا واشترط على البائع حصاده كان فاسدا ولو قال بعني هذه الصبرة بكل أردب بدرهم على أن تريني أردبا أو نصف أردبا كان فاسدا وكل ما كان من هذا الخوف البيع فيه فاسد ولو اشترط في بيع السمن أن يرضه بظروفه ما جاز وإن كان على أن يطر ح عنه وزن الظروف جاز ولو

غيره
ان كان قائما أو قيمته ان
كان فائتا كانت أقل من
الثمن أو أكثر (قال
المزني) يقول صارافي
معنى من لم يتبايع فأخذ
البائع عبده قائما أو
قيمه متلفا (قال) فرجع
محمد بن الحسن إلى
ما قلنا وخالف صاحبه
وقال لا أعلم ما قالوا
الاخلاف القياس والسنة
(قال) والمعقول إذا
تناقضاه والسلعة قائمة
تناقضاه وهي قائمة لأن
الحكم أن يفسخ العقد
فقامم وفائت سواء (قال
المزني) ولولم يختلفا

اشتراط الخيار في البيع أكثر من ثلاث بعد التفرق فسد البيع (باب بيع الغرر) قال الشافعي أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر قال ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن عيب الفعل ولا يجوز بحال ومن يبيع الغرر عندنا بيع ماله عندك وبيع الخلف في بطن أمه والعبد الآتي والطير والخوت قبل أن يصاد أو ما أشبه ذلك وما يدخل في هذا المعنى أن يبيع الرجل عبد الرجل ولم يوكله بالعقد فاسد أجازة السيد أو لم يجزه كما اشترى أبقافون لم يجز البيع لانه كان على فساد إذ لم يدر أبعده أو لا يبعده وكذلك اشترى العبد بغير إذن سيده لا يدرى أيجزه المالك أو لا يجزه ولو اشترى مائة ذراع من دار لم يجز لجهله بالذراع ولو علم أذرعها فاشترى منها أذرعاً مشاعة جاز ولا يجوز بيع الثمن في الضرر لانه مجهول كان ابن عباس يكره بيع الصوف على ظهر الغنم والبن في ضررها لا يكيل ولا يجوز بيع المسك في فأرة لانه مجهول لا يدرى كم وزنه من وزن جلوده (قال المزني) يجوز أن يشترى به إذا رآه بعينه حتى يحيط به علماً جزافاً (باب بيع جبل الحبلبة والملاسة والمنابذة وشراء الاعشى) قال الشافعي أخبرنا مالك عن (٢٠٤) نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع جبل الحبلبة

وكان يبيعاً يباعه أهل الجاهلية كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنفج الناقة ثم تنفج التي في بطنها (قال الشافعي) فإذا عقد البيع على هذا ففسوخ الجبل بوقته وقد لا تنفج أبداً وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الملاسة والمنابذة والملاسة عندنا أن يأتي الرجل بثوبه مطلوباً فيلسه المشتري أو في ظلمة فيقول رب الثوب أبيعك هذا على أنه إذا وجب البيع فنظر له إليه اللس لا خيار لك إذا نظرت إلى

نهى عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الخلع وأن يعمل النفس أن تترقى والخلع أن يذبح الشاة ثم يكسر قفاها من موضع الذبح لخلعه ولمكان الكسوفه أو تضرب ليحجل قطع حركتها فأن يسلها أو يقطع شيئاً منها ونفسها تضرب أو يحبس بضرباً وغيره حتى تبرؤ ولا يبق فيها حركة فان فعل شيئاً مما كرهته بعد الاتيان على الذكاة كان مسيئاً ولم يحرمها ذلك لأنها ذكية (قال الشافعي) ولو ذبح رجل ذبيحة فسبقت يده فأبان رأسها كلها وذلك أنه أتى بالذكاة قبل قطع الرأس ولو ذبحها من قفاها أو أحد ضفتي عنقها ثم لم يعلم متى مات لم يأكلها حتى يعلم فإن علم أنها حيت بعد قطع القفا أو أحد ضفتي العنق حتى وصل بالمدينة إلى الحلقوم والمرى فقطعها ما وهى حية كل وكان مسيئاً بالجرم الأول كالو جرحها ثم ذكاه كان مسيئاً وكانت حلالة ولا يضره بعد قطع الحلقوم والمرى معاً قطع ما بقي من رأسها ولم يقطعها أعماً أنظر إلى الحلقوم والمرى فإذا وصل إلى قطعها وقفها الحياة كانت ذكية وإذا لم يصل إلى ذلك وقفها الحياة كانت ميتة وإذا غاب ذلك عني وقد ابتدأ من غير جرحها جعلت الحكم على النبي أن يبدأ منه إذا لم أستيقن بحياته بعد (قال الشافعي) والتسمية على الذبيحة باسم الله فإذا زاد على ذلك شيئاً من ذلك كراهه عز وجل فلا يذبحه ولا كرمه تسميته على الذبيحة أن يقول صلى الله عليه وسلم الله بل أحبه وأحبه أن يكبر الصلاة عليه فصلى الله عليه في كل الحالات لأن ذلك كراهه عز وجل والصلاة عليه إيمان بالله تعالى وعبادته ليجوز عليها أن شاء الله تعالى من قالها وقد ذكركم عبد الرحمن بن عوف أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فقدمه النبي صلى الله عليه وسلم قال فأتبعه فوجد عبد الرحمن ساجداً فوقف ينتظره فأطال ثم رفع فقال عبد الرحمن لقد خشيت أن يكون الله عز وجل قد قبض روحك في سجودك فقال يا عبد الرحمن أتى لما كنت حيث رأيت لقيني جبريل فأخبرني عن الله عز وجل أنه قال من صلى عليك صليت عليه

بحوفه أو طولوه وعرضه والمنابذة أن أتبدل إليك ثوبي وتبدل إلى ثوبك على أن كل واحد منهما بالآخر ولا خيار فسجدت إذا عرفنا الطول والعرض وكذلك أتبدل إليك ثمن معلوم (قال) ولا يجوز شراء الاعشى ولا يجوز بيعه لانه يختلف في الثمن باللون الا في السلم بالصفة وإذا وكل بصيرا يقبضه على الصفة (قال المزني) يشبه أن يكون أراد الشافعي بلفظة الاعشى الذي عرفه الاوان قبل أن يعي فاما من خلق أعشى فلا معرفته بالالوان فهو في معنى من اشترى ما يعرف طعمه ويجهل لونه وهو يفسده ففهمه ولا تعلق عليه (باب البيع بالثمن المجهول وبيع الخبز ونحو ذلك) قال الشافعي أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عمرو عن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة (قال الشافعي) وهما وجهان أحدهما أن يقول قد بعثك هذا العبد بألف نفقا أو بألفين إلى سنة قد وجب لك به ما شئت أنا وشئت أنت فهذا بيع الثمن فيه مجهول والثاني أن يقول قد بعثك عبدي هذا بألف على أن تبعني دارك بألف فإذا وجب لك عبدي وجبت لي دارك لأن ما نقص من كل واحد منهما ما باع ازداده فيما اشترى فالبيع في ذلك مفسوخ ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الخبز (قال الشافعي) والخبز خديعة وليس من أخلاق أهل الدين وهو أن يحضر السلعة

تباع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد شراءها فيقتدي به السوام فيعطوا بها أكثر مما كانوا يعطون لولم يعلموا سومة فهو عاص لله بنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقد الشراء نافذ لأنه غير النجس وقال صلى الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض (قال الشافعي) وبين في معنى بنهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع على بيع أخيه أن يتواجبا السلعة فيكون المشتري مقتبطاً وغير نادم فيأتيه رجل قبل أن يتفرقا فيعرض عليه مثل سلعته أو خيرا منها بأقل من الثمن فيفسخ بيع صاحبه بأن له الخيار قبل التفرق فيكون هذا الفساد إذا قد عصى الله إذا كان بالحديث عالما بالبيع فيه لازم (قال المزني) وكذلك المدلس عصى الله به والبيع فيه لازم وكذلك الثمن حلال (قال الشافعي) الثمن حرام على المدلس

(باب النهي عن بيع حاضر لباد والنهي عن تلقى السلع) قال الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد وزاد غير الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض (قال) فإن باع حاضر لباد فهو عاص إذا كان عالما بالحديث ولم يفسخ (٢٠٥) لأن في قوله صلى الله عليه وسلم دعوا الناس برزق الله

فوجدت الله شكر ا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي الصلاة على خطيئته طريق الجنة (قال الربيع) قال مالك لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مع التسمية على الذبيحة وإن ذاب الجب والشافعي يقول يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مع التسمية على الذبيحة (قال الشافعي) ولسنا نعلم مسلما ولا يخاف عليه أن تكون صلاته عليه صلى الله عليه وسلم إلا الإجماع بالله ولقد خشيت أن يكون الشيطان أدخل على بعض أهل الجهالة النهي عن ذكر اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبيحة لينعمهم الصلاة عليه في حال المعنى بعرض في قلوب أهل الغفلة وما يصلي عليه أحد إلا بما لله تعالى وأعظمه الله وتقرب إليه صلى الله عليه وسلم وقرئنا بالصلاة عليه منه زلفى والد كر على الذابغ كلها سواء وما كان منها نسكافه وكذلك فإن أحب أن يقول اللهم تقبل مني قاله وإن قال اللهم منك واليك تقبل مني وإن ضحي بها عن أحد فقال تقبل من فلان فلا بأس هذا دعاءه لا يكره في حال وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت مثله أنه ضحى بكبشين فقال في أحدهما بعد ذكر اسم الله عز وجل اللهم عن محمد وعن آل محمد وفي الآخر اللهم عن محمد وعن أمة محمد (قال الربيع) رأيت الشافعي إذا حضر الخبز أليذبح الضحية حضره حتى يذبح

(باب الذبيحة وفيه من يجوز ذبحه) قال الشافعي رحمه الله وذبح كل من أطاق الذبيح من امرأه حائض وصبي من المسلمين أحب إلى من ذبح اليهودي والنصراني وكل حلال الذبيحة غير أني أحب للمرأة أن يتولى ذبح نسكه فانه يرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا مرأة من أهل فاطمة وأ غيرها احضري ذبح نسكك فانه يغفر لك عند أول قطرة منها (قال الشافعي) وإن ذبح النسكة غيرها لكها أجزأت لان النبي صلى الله عليه وسلم نجس بعض هديه ونجس بعضه غيره وأهدى هديا فأنما نجس من أهدها معه غير أني أكره أن يذبح شيئا

بها فلم يصب الناس عليه يكون في بيع أهل البادية وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تلتقوا الركبان بالبيع (قال الشافعي) وسمعت في هذا الحديث فن تلقاه فاصحاب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق (قال) وهذا أنا خذان كان ابتا وهذا دليل أن البيع جائز غير أن لصاحبها الخيار بعد قدوم السوق لان شراءه من البدوي قبل أن يصير إلى موضع المتساومين من الغريب وجه النص من الثمن فله الخيار

(باب بيع وسلف) قال الشافعي بنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيع وسلف (قال الشافعي) وذلك أن من سنته صلى الله عليه وسلم أن تكون الأثمان معلومة والبيع معلوم فلما كنت إذا اشتريت من دار أمانة على أن أسلفك مائة كنت لم أشتريها بمانة مفردة ولا بعمائتين والمائة السلف عارية له بها منفعة مجهولة وصار الثمن غير معلوم ولا خيري أن يسلفه مائة على أن يقبضه خيرا منها ولا على أن يعطيه إياها في بلد كذا ولوا سلفه إياها بلا شرط فلا بأس أن يشكره فيقبضه خيرا منها ولو كان له على رجل حق من بيع أو غيره حال فأخره مدة كان له أن يرجع متى شاء وذلك أنه ليس بالخارج شيء من ملكه ولا أخذ منه عوضا فإلزمه وهذا معروف لا يجب له أن يرجع به (باب تصرف الوصي في مال مولى) قال الشافعي وأحب أن يتجر الوصي بأموال من يلى ولا ضمان عليه قد انتجر

عمر مال يتيم وأبصعت غائشة بأموال بني محمد بن أبي بكر في البحر وهم أيتام تلهم وإذا كنا نأمر الوصي أن يشتري بمال اليتيم عقارا لانه
 خيره لم يجز أن يبيع له عقارا الاقطعة أو حاحة (باب تصرف الرقيق) قال الشافعي وإذا أذن العبد بغير إذن سيده لم يلزمه
 ما كان عبدا ومتى عتق اتبع به وكذلك ما أقر به من جنابه ولو أقر بسرقة من حرزها يقطع في مثلها قطعناه وإذا صار حرا أقر مناه لانه أقر
 بشيئين أحدهما لله في يديه فأخذناه والآخر للناس في ماله ولا مال له فأخرنا به كالعسر نؤخره بماعليه فإذا أقر مناه ولم يجز أقراره في
 مال سيده (باب يبيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز) قال الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي
 مسعود الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن (قال الشافعي) وقال صلى الله عليه
 وسلم من اقتنى كلبا الا كلب ماشية أو ضاريا نقص من أجره كل يوم قراطان (قال) ولا يحل الكلب ثمن بحال ولو جازعته جاز حلوان
 الكاهن ومهر البغي ولا يجوز اقتناؤه الا لصاحب مسجد أو حرث أو ماشية أو ما كان في معانهم وما سوى ذلك محافيه منفعه في حياته يبيع
 وحل ثمنه وقمته وإن لم يكن (٣٠٩) يؤكل من ذلك الفهيد يعلم الصيد والبازي والشاهين والصقور من الجوارح المعلقة ومثل

الهر والحمار الانسي
 والبغل وغير ذلك مما
 فيه منفعة حيا وكل
 ما لا منفعة فيه من
 وحش مثل الخدأة
 والرجة والغاة والفارة
 والجردان والوزغان
 والخنافس وما أشبه ذلك
 فأرى والله أعلم أن
 لا يجوز شراؤه ولا بيعه
 ولا قبضه على من قتله لانه
 لا معنى للنفعة فيه حيا
 ولا مذبوحة فثمنه كالكل
 المال بالباطل

(باب السلم)

قال الشافعي أخبرنا
 سفيان عن ابن أبي نجیح

من التمسك مشركا لأن يكون ما تقرب به إلى الله على أيدي المسلمين فإن ذبحها مشركا تحل ذبيحته أجزأت
 مع كراهي لما وصفت ونساء أهل الكتاب إذا أطقن الذبح كرجالهم وما ذبح اليهود والنصارى لانفسهم
 مما يحل للمسلمين كله من الصيد أو بهيمة الأنعام وكانوا يجزئون منه ثجما أو حوايا وما اختلفت بغيرهم أو
 غيره ان كانوا يجزئونه فلا بأس على المسلمين في أكله لأن الله عز وجل إذا أحل طعامهم فكان ذلك عند أهل
 التفسير ذبحهم فكل ما ذبحوا النافيه شيء مما يجزئون فلو كان يحرم علينا إذا ذبحوه لانفسهم من أصل
 دينهم تجزئهم لحرم علينا إذا ذبحوه لنا ولو كان يحرم علينا لانه ليس من طعامهم وإنما أحل الباطل طعامهم
 وكان ذلك على ما يستحلون كانوا قد يستحلون محرما علينا بعد ذبحه لهم طعاما فكان يلزمنا لو ذبحناه هذا المذهب
 أن تأكله لانه من طعامهم الحلال لهم عندهم ولكن ليس هذا معنى الآية معناها ما وصفا والله أعلم (قال
 الشافعي) وقد أنزل الله عز وجل كرم على نبيه صلى الله عليه وسلم فأحل فيه فهو حلال إلى يوم القيامة كان
 ذلك محرما قبله أو لم يكن محرما وما حرم فيه فهو حرام إلى يوم القيامة كان ذلك حراما قبله أو لم يكن ونصحه
 ما خالفه من كل دين أدركه أو كان قبله واقتصر على الخلق اتباعه غير أنه أذن جل ثناؤه بأن تؤخذ الجزية من
 أهل الكتاب وهم صاغرون غير عاذلهم بتركهم الايمان ولا يحرم عليهم شيئا أحله في كتابه ولا يحل لهم شيئا
 حرمه في كتابه وسواء ذابح أهل الكتاب حريين كانوا أو مستأمنين أو ذمة (قال الشافعي) ولا أكره ذبيحة
 الآخر المسلم ولا المحنون في حال إفاقته وأكره ذبيحة السكران والمجنون المغلوب في حال جنونه ولا أقول
 انها حرام فإن قال قائل فلم زعمت أن الصلاة لا تجزئ عن هذين لو صليا وأن ذكائهم ما تجزئ قبله إن شاء الله
 لاختلاف الصلاة والذكاة الصلاة أعمال لا تجزئ الايمان عقلا ولا تجزئ الابطارة وفي وقت وأول
 وآخر وهما مما لا يفسد ذلك والذكاة إنما يريد أن يؤتى عليها فإذا أتباعها لم أستطع أن أجعلها مافيا أسوأ

عن عبد الله بن أبي كثير وابن كثير (١) الشك من المزني عن أبي المنهال عن ابن عباس عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قدم المدينة وهم يسلفون في التمر السنة ورعا قال السنين والثلاث فقال صلى الله عليه وسلم من أسلف
 فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأحل معلوم (قال الشافعي) قد أذن الله جل وعزق الرهن والسلم فلا بأس بالرهن والحيل فيه (قال
 الشافعي) وإذا أجاز السلم في التمر السنين والتمر قد يكون رطبا فقد دل على أنه أجاز الرطب سلفه فهو رافى غير حيشه الذي يطيب فيه لانه إذا
 أسلف سنتين كان في بعضها في غير حيشه (قال) وإن فقد الرطب أو العنب حتى لا يبق منه شيء في البلد الذي أسلفه فيه قيل المسلف
 بالخيار بين أن يرجع بما بقي من سلفه بحصته أو يترك ذلك إلى رطب قابل وقيل يفسخ بحصته ونهى النبي صلى الله عليه وسلم حكيمهما عن
 بيع ما ليس عندهما أجاز السلف فدل أنه نهى حكيمهما عن بيع ما ليس عندهما إذ لم يكن وضموه لذلك بيع الاعيان فإذا أجاز صلى الله عليه
 (١) قوله الشك من المزني في الحديث المذكور في نسخ الامية بها بلطف عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال وفي خلاصه التذهب
 عبد الله بن كثير الكناfi مؤداهم روى عنه عبد الله بن أبي نجیح اهـ وليس فيها من اجمعه عبد الله بن أبي كثير زيادة أبي كتبه معجمه

وسلم بصفة مضمونا الى أجل كان حالا أجوز ومن التورأ بعد فأجازه غطاء حالا (قال المزني) قلت أنا والذي اختار الشافعي أن لا يسلف جزافا من ثياب ولا غيرها ولو كان درهم حتى يصفه بوزنه وسكته وبأه وضع أو أسود كما يصف ما أسلم فيه (قال المزني) قلت أنا فقد أجاز في موضع آخر أن يدفع سلعة غير مكيلة ولا موزونة في سلم (قال المزني) وهذا أشبه بأصله والذي احتج به في تجوز السلم في الحيوان أن النبي صلى الله عليه وسلم تسلف بكر أفعار به عليه حيوانا مضمونا وأن عليا رضي الله عنه باع جلابا بعشرين جلا إلى أجل وإن ابن عمر اشترى راحلة بأربعة أبعرة إلى أجل (قال المزني) قلت أنا وهذا من الخراف العاجل في الموصوف الآجل (قال الشافعي) ولو لم يذكر في السلم أجل فلا فذكرة قبل أن يتفرقا جاز ولو أوجباه بعد التفرق لم يجوز (قال) ولا يجوز في السلف حتى يدفع الثمن قبل يفارقه ويكون ما سلف فيه موصوفا وإن كان ما سلف فيه بصفة معلومة عند أهل العلم بها أجل معلوم جاز قال الله تبارك وتعالى يسألونك عن الأهل قل هي موافيت للناس ولا تلجأ بمجعل لاهل الاسلام على الإيهام فلا يجوز إلى الحصاد والعطاء تأخير ذلك وتقديمه ولا إلى فصيح النصارى وقد يكون عامافي شهر وعامافي غيره على حساب ينسئون فيه أياما فلو أجزأه كنافد علمنا في ديننا (٢٠٧) شهادة النصاي وهذا غير حلال للمسلمين ولو كان أجله

الى يوم كذا حتى يطلع
لخر ذلك اليوم (قال)
وإن كان ما سلف فيه مما
يكال أو يوزن سم ما مكىلا
معروفا عند العامة
ويكون المسلف فيه
مأمونا في محله فإن كان
تراقا لصحافي أو بردي
أو كذا وإن كان حنطة
قال شامة أو ميسانية
أو كذا وإن كان يختلف
في الجنس الواحد بالحدارة
والرقة وصفا ما يضبطانه
به وقال في كل واحد
جيدا وأجلا معلوما
أو قال حالا وعيشا من
الطعام أو جديدا وإن

حالا من مشرك ومشركة حائض أو صغيرة لا تعقل أو من لا تجب عليه الحدود وكل هؤلاء تجزى ذكاته فقلت
بهذا المعنى أنه إنما أريد الاتيان على الذكاة

(١) كتاب الاطعمة وليس في التراجم وترجم فيه ما يحل ويحرم

(قال الشافعي) وجه الله تعالى أصل ما يحل أكله من البهائم والدواب والطيرو شيان ثم يتفرقان فيكون منها
شيء محرم نصافي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشيء محرم في جملة كتاب الله عز وجل خارج من الطيبات
ومن هبة الانعام فان الله عز وجل يقول أحلت لكم هبة الانعام ويقر أحل لكم الطيبات فان ذهب
ذاهب الى أن الله عز وجل يقول قل لا أجد فيها أوحى الى محرما على طاعم يطعمه فأهل التفسير أو من سمعت
منه منهم يقول في قول الله عز وجل قل لا أجد فيها أوحى الى محرما على طاعم يطعمه فأهل التفسير أو من سمعت
كانت تحرم أشياء على أنها من الخبائث وتحل أشياء على أنها من الطيبات فأحلت لهم الطيبات عندهم إلا
ما استثنى منها وحرمت عليهم الخبائث عندهم قال الله عز وجل ويحرم عليهم الخبائث (قال الشافعي) دان
قال قائل ما دل على ما وصفت قبل لا يجوز في تفسير الآي إلا ما وصفت من أن تكون الخبائث معروفة عند
من خطب بها والطيبات كذلك إما في لسانها وإما في خبر يلزمها ولو ذهب ذاهب الى أن يقول كل ما حرم
حرام بعينه وما لم ينص بتحريم فهو حلال أحل كل العذرة والدود وشرب البول لأن هذا لم ينص فيكون
محرمًا ولكنه داخل في معنى الخبائث التي حرموا الخمرت عليهم بتحريمهم وكان هذا في شر من حال الميتة
والدم المحرمين لأنهم ما نجسان نجسان مامسا وقد كانت الميتة قبل الموت غير نجسة فالبول والعذرة اللذان لم
يكروا قط الانجسين أولى أن يحرم أن يؤكلا أو يشربا وإذا كان هذا هكذا ففيه كفاية مع أن ثم دلاله بسنة

يصف ذلك بمصادع كذا اسمي أصح ويكون الموضع معروفا ولا يستغنى في العسل من أن يصفه بيباض أو صفرة لأنه ثيبان
في ذلك ولو اشتراط أجود الطعام أو أردأ لم يجوز لأنه لا يوقف عليه ولو كان ما أسلف فيه رقيقا قال عبد الله بن عباس أو سدا سبأ أو
محتلما ووصف سنه وأسود هو أو وضيء أبيض أو أصفر أو أسحم وكذلك إن كانت حارية وصفها ولا يجوز أن يشترط معها ولدها ولا أنها
حلي وإن كان في بعير قال من نعم بنى فلان من ثني غير مودن نقي من العيوب سبط الخلق أحر يحفر الجنبين رباع أو قال بازل وهكذا الدواب
بصفها بناتها وجنسها وألوانها وأسنانها ويصف الثياب بالجنس من كنان أو قطن أو وشي أسكند راني أو عجماني ونسج بلدته وذرعته من
عرض وطول أو صفاقة أو دقة أو جودته وهكذا النحاس يصفه أبيض أو شبه أبيض أو حمر ويصف الحديد كرا أو أنثى ويجنس إن كان له في
نحو ذلك وإن كان في لحم قال لحم ماعز ذ كرخصى أو غير خصى أو لحم ماعزة نثية أو ثني أو جذع رضيع أو فطيم وسمين أو منقى من نخذ
أو بدو يشترط الوزن في نحو ذلك ويقول في لحم البعير خاصة بعير راع من قبل اختلاف لحم الراعي ولحم المعالوف وأكره اشتراط الانجف

(١) هكذا ترجم السراج البلقيني في نسخة التي جري ساعلى ترتيبها فليعلم كتبه معصمه

والمشوى والمطبوخ ويجوز السلم في لحوم الصيد اذا كانت ببلد لا تختلف ويقول في السم من ماعز أو ضأن أو بقرة وان كان منها نقي
يختلف ببلد سماء ويصف اللبن كالسمن فان كان ابن ابل قال ابن عواد أو أوارك أو حضية ويقول راعية أو معلوفة لا خلاف ألبانها
في الثمن والصحة ويقول حليب يومه ولا يسلف في اللبن المخص لان فيه ماء وهكذا كل مختلف بغيره لا يعرف أو مصلح بغيره (قال الرزي)
يدخل في هذا الطيب الغالية والادهان المرية ونحوها (قال الشافعي) ولا خير في أن يسمى لبنا حامضاً لان زيادة حوضته زيادة نفص
ويوصف اللبن الكليل لأنه موزون ويقول في الصوف صوف ضأن بلد كذا الاختلاف في البلدان ويسمى لونا لا اختلاف ألوانها ويقول
جيد انقيا ومغسولاً لما يعلق به فيثقل ويسمى قصاراً أو طولا لا وزن وان اختلف صوف فلولها من غيرها وصفاً ما يختلف وكذلك الوبر
والشعر ويقول في الكرسف كرسف بلد كذا ويقول جيداً أبيض نقياً أو أسمر وان اختلف قدعيه وجديده سماء وان كان يكون ندياً سماء
جافاً بوزن (قال ابراهيم) وحدثننا الربيع قال سمعت الشافعي يقول (١) ولا يجوز السلف فيها حتى يسمى أخضر أو أبيض أو زبرياً أو
سلياً وبان لا يكون فيه عرق (٢٠٨) ولا كلى ويقول في الحطب سمر أو سلم أو حش أو أراك أو عرعر ويقول

في عيـدان القسي
عود شوحلة جـدل
مستوى البنية (قال) ولا
بأس أن يسلف في
الشيء كيلاً وان كان
أصله وزناً ويسلف في
لحم الطير بصفة ووزن
غير أنه لا سلف له يعني
يعرف فيوصف بصغير
أو كبير وما احتمل أن
يباع معه ناصف
موضعه وكذلك الحيتان
وما ضبطت صفته من
خشب ساج أو عيـدان
قسي من طول أو عرض
جاز فيه السلم وما لم يكن
لم يجز وكذلك حجارة
الأرعاء والبنيان والآنية

رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الغراب والحدأة والعقرب والقارة
والكلب العقور يدل هذا على تحريم كل ما أمر بقتله في الاحرام ولما كان هذا من الطائر والدواب كما
وصفت دل هذا على أن أنظر الى كل ما كانت العرب تأكله فيكون حلالاً الى ما لم تكن العرب تأكله فيكون
حراماً فلم تكن العرب تأكل كلباً ولا ذنباً ولا أسداً ولا نمراً وتأكل الضبع فالضبع حلال ويجزى بها المحرم بخبر
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها صيد وتؤكل ولم تكن تأكل الفأر ولا العقارب ولا الحيات ولا الحدأة ولا
الغريبان بفاهات السنة موافقة للقرآن بتحريم ما حرموا وحلال ما أحلوا وإباحة أن يقتل في الاحرام ما كان
غير حلال أن يؤكل ثم هذا أصله فلا يجوز أن يؤكل الرخم ولا البعاث ولا الصقور ولا الصوائد من الطائر
كله مثل الشواهين والبراة والبواشق ولا تؤكل الخنافس ولا الجعلان ولا العظاء ولا السمكة ولا العنكبوت
ولا الزنابير ولا كل ما كانت العرب لا تأكله ويؤكل الضب والارنب والوبر وجماد الوحش وكل ما أكلته
العرب أو فدها المحرم في سنة أو أثر وتؤكل الضبع والثعلب (قال الشافعي) أخبرنا مسلم وعبد المجيد وعبد الله
ابن الحرث عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن ابن أبي عمير قال سألت جابر بن عبد الله عن الضبع
أصيده فقال نعم قلت أتؤكل قال نعم قلت أسميته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (قال الشافعي)
وما يباع لحم الضباع بحكمة الا بين الصفا والمروة وكل ذي ناب من السباع لا يكون الا معاد على الناس وذلك
لا يكون الا في ثلاثة أصناف من السباع الاسد والذئب والثبور فاما الضبع فلا يبعد على الناس وذلك
الثعلب ويؤكل العرروع والقنفذ (قال الشافعي) والبواب والطير على أصولها فما كان منها أصله وحشياً
واستأنس فهو فيما يحل منه ويحرم كالوحش وذلك مثل جراد الوحش والظبي يستأنس والجار يستأنس
فلا يكون للمحرم قتله فان قتله فعليه جزاؤه ويحل أن يذبح جراد الوحش المستأنس فيؤكل وما كان لأصل

(قال) ويجوز السلف فيما لا ينقطع من العطر في أيدي الناس بوزن وصفة كغيره والعنبر منه الاشبه
والاخنسر والابيض ولا يجوز حتى يسمى وان سماه قطعة أو قطعاً صاعاً لم يكن له أن يعطيه مفتتاً وصاع الصبالة كمتاع العطارين
ولا خير في شراء شيء خالطه لحوم الحيات من الدراياق لان الحيات محرمة ولا ما خالطه لبن ما لا يؤكل لحمه من غير الادميين ولو أقاله
بعض السلم وقبض بعنقا فائز قال ابن عباس ذلك المعروف وأجازه عطاء (قال) وإذا أقاله فبطل عنه الطعام وصار عليه ذهاباً تابعاً بعد
(١) قوله ولا يجوز السلف فيها أي في الحجارة كافي عبارة الامون نصها قال الشافعي رحمه الله ولا بأس بالسلف في حجارة البنيان والحجارة
تفاضل في الألوان والاجناس والعظم ولا يجوز السلف فيها حتى يسمى أخضر الخ اه وقوله بعداً أو زبرياً أو سليماً كذا في الام
والمختصر بدون نقط وحرر هذه النسبة فانما نقف على صحة المقتضين وقوله ولا كلى قال في الام والكلبي حجارة مخلوقة مدورة صلاب لا تحيب
الحديد اذا ضربت تكسرت من حيث لا يريد الضارب اه ولم يظهر لنا ضبطه ولعله بضم الكاف جمع الكلية المعروفة سمي بها الصنف
المدكور من الحجارة تسمية اصطلاحية فخر كتبه معصمه

بالذهب ما شاء وتقاضا قبل أن يتفرقا من عرض وغيره ولا يجوز في السلف الشركة ولا التولية لانهما بيع والا فله فسخ بيع ولو جعل له قبل عمله أدنى من خقه أجرته ولا جعل النهمه موضعاً (باب ما لا يجوز السلم فيه) قال الشافعي ولا يجوز السلم في النبل لانه لا يقدر على ذرع نخاعته لرقها ولا وصفه ما فيه من ريش وعقب وغيره ولا في اللؤلؤ ولا في الزبرجد ولا الباقوت من قبل أن يوقلت لؤلؤة مدرجة صافيه مصححة مستطيلة وزنها كذا فقد تكون الثقيلة الوزن وزن وهي صغيرة وأخرى أخف منها وهي كبيرة متفاوتتين في الثمن ولا اضبط أن أصفها بالعظم ولا يجوز السلم في جوز ولا رايح ولا قناء ولا بطيخ ولا رمان ولا سفرجل عددا لتباينها إلا أن يضبط بكليل أو وزن فيوصف بما يجوز (قال) وأرى الناس تركوا وزن الرأس لما فيه من الصوف وأطراف المشافر والمناخر وما أشبه ذلك لانه لا يؤكل فلو تعامل رجل فأجاز السلف فيه لم يجز الأموزونا (قال) ولا يجوز السلف في جلود الغنم ولا جلود غيرها ولا آهاب من رق لانه لا يمكن فيه الذرع لاختلاف خلقته ولا السلف في خفين ولا نعلين ولا السلف في البقول خرما حتى يسمى وزنا وجنسا وصغيرا أو كبيرا وأجلا معلوما (باب التسعير) قال الشافعي أخبرنا الدراوردي عن (٣٠٩) داود بن صالح التمار عن القاسم

ابن محمد عن عمر أنه مر بحاطب بن أبي بلتعة بسوق المصلى وبين يديه غراربان فيه مازيب فسأله عن سعرهما فسرعه مدين بدرهم فقال عرا قد حدثت بعير مقبلة من الطائف تحمل زيبا وهم يعتبرون سعرك فاما أن ترفع في السعر واما أن تدخل زيبك البيت فتبيعه كيف شئت فلما رجع عرا حسب نفسه ثم أتى حاطبا في داره فقال له ان الذي قلت لك ليس بعزعة متى ولا قضاء أعما هوشى أردت به الخير

له في الوحش مثل الدجاج والجر والاهلية والابل والغنم والبقر فتوحشت فقتلها المحرم لم يجزها ولو بغير قمتها للسالك أن كان لها لانا صيرنا هذه الاشياء كلها على أصولها فان قال قائل في الوحش بقر وطباء مثل البقر والغنم قبل نعم تخلق غير خلق الاهلية شبهها معروفة منها ولو أناز عمن أن جارا الوحش اذا تأهل لايحل أكله دخل علينا أن لو قتله محرم لم يجزه كذا لو قتل جارا أهليا لم يجزه ودخل علينا في الجار الاهلي أن لو توحش كان حلالا وكل ما توحش من الاهلي في حكم الوحشى وما استأنس من الوحش في حكم الانسى فاما الابل التي أكثر علفها العذرة الباسقة فكل ما صنع هذا من الدواب التي تؤكل فهي جلالة وأرواح العذرة توحش في عرفها وجرها لان لحومها تقتدى بها فتقبلها وما كان من الابل وغيرها أكثر علفه من غير هذا وكان ينال هذا قبل فلا يبين في عرفه ولا جرة لان اعتداه من غيره فليس بحلال منهي عنه والجلالة منهي عن لحومها حتى تعلق علفا غير ما تصير به الى أن يوجد عرفها وجرها منقلباً عما كانت تكون عليه فيعلم أن اعتداهم اقل انقلب فأنقلب عرفها وجرها فتؤكل اذا كانت هكذا ولا نجد شيئا نستطيع أن نجده فيها كلها أين من هذا وقد جاء في بعض الآثار أن البعير يعلق أربعين ليلة والشاة عددا أقل من هذا والسجاجة سبعا وكلهم فيما يرى انما أراد المعنى الذي وصف من تغيرها من الطباع المكروهة الى الطباع غير المكروهة التي هي في فطرة الدواب

(باب ذبايح بني اسرائيل) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى بكل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه الآية وقال عزذ كره فظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم (قال الشافعي) يعني والله تعالى أعلم طيبات كانت أحلت لهم وقال عز وجل وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر الى قوله لصادقون (قال الشافعي) الخوايا ما حوى الطعام والشراب

(٢٧ - الام ثاني) لاهل البلد خفيث شئت فبيع وكيف شئت فبيع (قال الشافعي) وهذا الحديث مستقصى ليس بخلاف لما روى مالك ولكنه روى بعض الحديث أو رواه من روى عنه وهذا أنى بأول الحديث وآخره وبه أقول لان الناس مسلمون على أموالهم ليس لاحدان يأخذها ولا شيئا منها بغير طيب أنفهمهم الا في المواضع التي تلزمهم وهذا ليس منها (باب الزيادة في السلف وضبطها بكال وما يوزن) قال الشافعي وأصل ما يلزم المسلم قبول ما سلف فيه أن يأتيه به من جنسه فان كان زائدا يصلم لما يصلح له ما سلف فيه أجبر على قبضه وكانت الزيادة تطوعا فان اختلف في شيء من منفعة أو شئ كان له ان لا يقبله وليس له الا أقل ما تقع عليه الصفة وان كانت حنطة فعليه أن يوفيه اياها نقيصة من التبن والقصل والمدر والزوان والشعير وغيره وليس عليه ان يأخذ التمر الاجاقا ولو كان لحم طائر لم يكن عليه أن يأخذ في الوزن الرأس والرجلين من دون الفخذين لانه لا لحم عليهما وان كان لحم حيتان لم يكن عليه ان يأخذ في الوزن الرأس ولا الذنب من حيث لا يكون عليه لحم وان أعطاه مكان كيل وزنا أو مكان وزن كيلاً أو مكان جنس غيره لم يجز بحال لا بيع السلم قبل أن يستوفى وأصل الكيل والوزن بالحجاز فكل ما وزن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصله الوزن وما كيل فاصله

(२१०)

أعارة أيام لم يتفسخ الرهن

فهو قبض لان قبضه وديعه

القبض الا ما حضره المرات

آنہ قبضہ ما کان اقرہ بقہ

خسبها أو طوبى ما يعنى الآخر ولورهنه جارية قد وطئها قبل القبض فظهر بها حمل أقربها فهى خارجة من الرهن ولو اغتصبها بعد القبض فوطئها فهى بحالها فان افترضها فعليه ما نقصها يكون رهنها معها أو قصصا من الحق فان أحبلها لم يكن له مال غير ما لم تبع ما كانت حاملا فإذا وابت بيعت دون ولدها وعليه ما نقصتها الولادة وان ماتت من ذلك فعليه قيمتها تكون رهنها أو قصاصا من الحق (قال) ولا يكون أحباله لها أكبر من عتقها ولا مال له فأبطل العتق وتباع (قال المرتضى) يعنى إذا كان معسرا (قال الشافعى) فان كانت تساوى ألفا والحق مائة بيع منها بقدر المائة والباقي لسيدها ولا توطأ وتعق بعونه في قول من يعتقها (قال المرتضى) قلت أنا قد قطع بعققتها في كتاب عتق أمهات الأولاد (قال) وفي الأم أنه إذا أعتقها فهى حرة وقد ظلم نفسه (قال الشافعى) ولو بيعت أم الولد بما وصفت ثم ملكها سيدها فهى أم ولده بذلك (قال المرتضى) قلت أنا أشبه بقوله أن لا تصير أم ولده لأن قوله أن العتق إذا لم يحجز في وقته لم يحجز بعده حتى يبتدأ بما يحجز وقد قال لا يكون أحباله لها أكبر من عتقها (قال) ولو أعتقها أبطلت عتقها (قال المرتضى) قلت أنا فهى في معنى من أعتقها من لا يحجز عتقه فيها فهى رقيق بحالها فكيف تعتق أو تصير أم ولده بجحد من شراء وعى في معنى (٢١١) من أعتقها محجور ثم أطلق عنه الحجز فهو لا يملكها حرة

ينبغي أن يكون محررا عليهم وقد نسخ ما خالف دين محمد صلى الله عليه وسلم يدينه كالأبجوزان كانت الجرحلا لا لهم الآن تكون محرمة عليهم أذ حرمت على لسان محمد صلى الله عليه وسلم وإن لم يدخلوا في دينه (ما حرم المشركون على أنفسهم) قال الشافعى رحمه الله تعالى حرم المشركون على أنفسهم من أموالهم أشياء أبان الله عز وجل أنها ليست حراما بتعريمهم وقد ذكرت بعض ما ذكر الله تعالى منها وذلك مثل البعيرة والسائبة والوصيلة والحام كانوا يتركونها في الأبل والغنم كالعتق فيحرمون ألبانها ولحومها وملكها وقد فسرت في غير هذا الموضع فقال تبارك وتعالى ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام وقال قد خسروا الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم وحرموا ما رزقهم الله اقتراء على الله قدسوا وما كانوا مهتدين وقال الله عز وجل وهو يذكركم ما حرموا وقالوا هذه أنعام وحرت بحسبنا لا يطعمها إلا من نساء زعمهم إلى قوله حكيم عليهم وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا والآية وقال ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين الآية والآيتين بعدها فاعلمهم جل ثناؤه أنه لا يحرم عليهم ما حرموا ويقال نزلت فيهم قل لهم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا فان شهدوا فلا تشهد معهم فرد إليهم ما أخرجوا من البعيرة والسائبة والوصيلة والحام وأعلمهم أنه لم يحرم عليهم ما حرموا بتعريمهم وقال أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يلى عليكم يعنى والله أعلم من الميتة ويقال أنزل في ذلك قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلى قوله فسقا أهل غير الله به وهذا يشبه ما قيل يعنى قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما أى من بهيمة الأنعام إلا الميتة أو دما مسفوحا منها وهى حية أو ذبيحة كافر ذكركم يحرم الخنزير معها وقد قبل ما كنتم تأكلون الا كذا وقال فكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا إلى قوله وما أهل غير الله به وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها

ولده ولا يصدق المرتضى وفي الأصل ولا يمين عليه (قال المرتضى) أصل قول الشافعى أنه ان أعتقها أو أحبلها وهى رهن فسواء فان كان موسرا أخذت منه القيمة وكانت رهنها مكانها أو قصاصا وان كان معسرا لم يكن له إبطال الرهن بالعتق ولا بالأحبال وبيعت في الرهن فلما جعلها الشافعى أم ولده أنه أحبلها باذن المرتضى ولم تبع كله أحبلها وليس برهن فكذلك إذا كان موسرا لم تكن عليه قيمة لانه أحبلها باذن المرتضى فلا تباع كله أحبلها وليس برهن فتعهم (قال الشافعى) ولو وطئ المرتضى حذ ولده من رقيق لا يلحقه ولا مهر إلا أن يكون أكرهها فعليه مهر مثلها ولا قبل منه دعواه الجهالة إلا أن يكون أسلم حديثا أو ببادية نائية وما أشبهه ولو كان رهنها أذن له في وطئها وكان يجهل درى عنه الحد ولحق به الولد وكان حرا وعليه قيمته يوم سقط وفي المهر قولان أحدهما أن عليه الغرم والآخر لا غرم عليه لانه أباحها له ومتى ملكها كانت أم ولده (قال المرتضى) قلت أنا قد مضى في مثل هذا جوابي لا ينبغي أن تكون أم ولده أبدا (قال أبو محمد) وهم المرتضى في هذا في كتاب الربيع ومتى ملكها لم تكن له أم ولد (قال الشافعى) ولو كان الرهن إلى أجل فاذن للراهن في بيع الرهن فباعه فائز ولا يأخذ المرتضى من ثمنه شيئا ولا مكانه رهن لانه أذن له ولم يجب له البيع وان رجع في الأذن قبل البيع فالبيع مفسوخ وهو

عليه أبدا بهذا (قال الشافعى) ولو أحبلها أو أعتقها باذن المرتضى خرجت من الرهن ولو اختلفا فقال الراهن أعتقها باذنك وأنكر المرتضى فالقول قوله مع يمينه وهى رهن وهذا إذا كان الراهن معسرا فاما إذا كان موسرا أخذ منه قيمة الجارية والعتق والولا له وتكون مكانها أو قصاصا ولو أقر المرتضى أنه أذن له بوطئها وزعم أن هذا الولد من زوج لها وادعاه الراهن فهو ابنه وهى أم

رهن بحاله ولو قال أذنت لك على أن تعطيني ثمنه وأنكر الراهن الشرط والقول قول المرتهن مع عينه والبيع مفسوخ ولو أذنت له أن يبيعه على أن يعطيه ثمنه لم يكن له بيعه لأنه لم يأذنه إلا على أن يعطيه حقه قبل محله والبيع مفسوخ به وهو رهن بحاله (قال المزني) قلت أنا أشبه بقول الشافعي في هذا المعنى أن لا يفسخ الشرط البيع لأن عقد البيع لم يكن فيه شرط ألا ترى أن من قوله لو أمرت رجلا أن يبيع نوبى على أن له عشر ثمنه فباعه أن البيع جائز لا يفسخه فساد الشرط في الثمن وكذا إذا باع الراهن بأذن المرتهن فلا يفسخه فساد الشرط في العقد (قال المزني) قلت أنا وبني إذا نفذ البيع على هذا أن يكون الثمن مكان الرهن أو يتقاصص (قال الشافعي) فلو كان الرهن بحق حال فأذن له فباع ولم يشترط شيئا كان عليه أن يعطيه ثمنه لأنه وجب له بيعه وأخذ حقه من ثمنه ولو رهنه أرضا من أرض الخراج فالرهن مفسوخ لانها غير مملوكة فإن كان فيها غراس أو بناء الراهن فهو رهن وإن أدى عنها الخراج فهو منطوع لا يرجع به إلا أن يكون دفعه بامر فيه يرجع به كرجل أكرى أرضا من رجل أكرها فدفع المكسرى الثاني كراهة ما عن الأول فهو منطوع ولو اشترى عبدًا بالخيار ثلاثا فرهنه قبلها جاز وهو قطع (٢١٢) لخياره وإيجاب البيع في العبد وإن كان الخيار للبائع أو للبائع والمشتري فرهنه قبل

الثلاث فتم له ملكه بعد الثلاث فالرهن مفسوخ لأنه انعقد وملكه على العبد غير تام ويجوز رهن العبد المرتد والقاتل فإن قتل بطل الرهن ولو أسلفه ألفا برهن ثم سأله الراهن أن يزيد ألفا ويجعل الرهن الأول رهنًا بها وبالالف الأولى ففعل لم يجز الرهن الآخر لأنه كان رهنًا كله بالالف الأولى تكرار دارسنة بعشرة ثم أكرها تلك السنة بعينها بعشرين لم يكن الكراه الثاني إلا بعد فسخ الأول (قال المزني)

(ما حرم بدلالة النص) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث فيقال يحل لهم الطيبات عندهم ويحرم عليهم الخبائث عندهم قال الله عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاؤه مثل ما قتل من النعم وكان الصيد ما امتنع بالتوحش كله وكانت الآية محتملة أن يحرم على المحرم ما وقع عليه اسم صيد وهو يجزى بعض الصيد دون بعض فدل ذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن من الصيد شيئًا ليس على المحرم جزاؤه كل ما يباح للحرم قتله ولم يكن في الصيد شيء يفرق إلا باحد معنيين إما أن يكون الله عز وجل أراد أن يفدى الصيد المباح كله ولا يفدى ما لا يباح كله وهذا أولى معنييه والله أعلم لأنهم كانوا يصيدون لياكلوا لا يقتلوا وهو يشبه بدلالة كتاب الله عز وجل قال الله تعالى ليس عليكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورمحكم وقال عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم وقال أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسميرة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فذكر جل ثناؤه إباحة صيد البحر للمعمر ومتاعه يعني طعمه ما والله أعلم ثم حرم صيد البر فأشبه أن يكون انما حرم عليه بالاحرام ما كان كله مباحا له قبل الاحرام ثم أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم للمعمر أن يقتل الغراب والحدأة والفأرة والكلب العقور والأسد والنمر والذئب الذي يعدو على الناس فكانت محرمة الأكل على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى عن أكل كل ذي ناب من السباع فكان ما أبغى قتله معها يشبه أن يكون محرم الأكل لإباحته معها وأنه لا يضر ضررها وأباح رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الضبع وهو أعظم ضرر من الغراب والحدأة والفأرة أضغافا والوجه الثاني أن يقتل المحرم ماضر ولا يقتل ما لا يضر ويفديه إن قتله وليس هذا معناه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحل أكل لحم الضبع وإن السلف والعامة عندهم قدوها وهي أعظم ضرر من الغراب والحدأة والفأرة وكل ما لم تكن العرب

قلت أنا وأجاز في القديم وهو أقيس لأنه أجاز في الحق الواحد بالرهن الواحد أن يزيد في الحق رهنا تأمله

فكذلك يجوز أن يزيد في الرهن حقا (قال الشافعي) ولو أشهد المرتهن أن هذا الرهن في يده بالعين جازت الشهادة في الحكم فإن نصادقها فهو ماقالا (قال الشافعي) ولورهن عبدًا قد صارت في عنقه جنابة على آدمي أو في مال فالرهن مفسوخ ولو أبطل رب الجنابة حقه لأنه كان أولى به بحق له في عنقه ولو كانت الجنابة تساوي دينارًا والعبد يساوي ألفا وهذا أكبر من أن يكون رهنه بحق ثم رهنه بعد الأول فلا يجوز الرهن الثاني ولوارثته فقبضته ثم أقر الراهن أنه جنى قبل الرهن جنابة آدمي بها فنفها قولنا أحدهما أن القول قول الراهن لأنه أقر بحق في عنقه عبده ولا تبرأ ذمته من دين المرتهن وقيل يحلف المرتهن ما علم فإذا حلف كان القول في إقرار الراهن أن عبده جنى قبل رهنه واحدا من قولين أحدهما أن العبد رهن ولا يؤخذ من ماله شيء وإن كان موسرا لأنه إنما أقر في شيء واحد بحقين رخص أحدهما من قبل الجنابة والآخر من قبل الرهن وإذا قلنا من الرهن وهو له الجنابة في رقبته بأقرار سيده أن كانت خطأ أو شبه بدلا قصاص وإن كانت عدا فيها قصاص لم يقبل قوله على العبد إذا لم يقر بها والقول الثاني أنه إذا كان موسرا أخذ من السيد الأقل من

قيمة العبد وأرض الجناية في دفع إلى الجاني عليه لانه يقربان في عتق عبده حقا أنلفه على الجاني عليه برهنه اياه وكان كمن أعتق عبده وقد جنى وهو موصرا وأنلفه أو قتله فيضمن الاقل من قيمته وأرض الجناية وهو رهن بجاله وانما أنلف على الجاني عليه لالا على الرهن ان كان معسرا فهو رهن بجاله ونفى خروج من الرهن وهو في ملكه فالجناية في عتقه وان خرج من الرهن يبيع في نعمة سيده الاقل من قيمته أو أرض جانيته (قال المزني) قلت أنا وهذا أصحها وأشبهها بقوله لانه هو والعلماء مجمعة أن من أقر بما يضر لزمه ومن أقر بما يطل به حق غيره لم يجر على غيره ومن أنلف شيئا لغيره فيه حق فهو ضامن بعدوانه وقد قال ان لم يحلف المرتهن على علمه كان الجاني عليه أولى به منه وقد قال الشافعي بهذا المعنى لو أقرانه أعتقه لم يضر المرتهن فان كان موصرا أخذت منه قيمته فجعلت رهنها مكانه ولو كان معسرا يبيع في الرهن (قال) ومنى يرجع اليه عتق لانه مقرانه حر (قال الشافعي) ولو جنى بعد الرهن ثم برئ من الجناية بعفو أو صلح أو غيره فهو على حاله رهن لان أصل الرهن كان محصيا ولو دبره ثم رهنه كان الرهن مفسوخا لانه أثبت له عتقا قد يقع قبل حلول الرهن فلا يسطر العتق والرهن غير جائز وليس له أن يرجع في التدبير إلا بان يخرج حره من ملكه ولو قاله ان (٣١٣) دخلت الدار فانت حر ثم رهنه

كان هكذا (قال المزني) قال أبو عبد الله الشافعي ان التدبير وصية فلو أوصى به ثم رهنه أبا كان جائزا فكذلك التدبير في أصل قوله وقد قال في الكتاب الجديد آخر ما سمعناه منه ولو قال في المدبر ان أدى بعبده وفي يد فهو حرا ووبه هبة بنات قبض أو لم يقبض ورجع فهذا رجوع في التدبير هذا نصي قوله (قال المزني) قلت أنا فقد أبطل تدبيره بغيرها خارج له من ملكه كالأوصى برقبته وإذا رهنه فقد

أكله من غير ضرورة وكانت تدعه على التقدير به محرم وذلك مثل الجسد والبغاث والعقبان والبراة والرخم والغارة والعكاه والخنافس والجعلان والعظاء والعقارب والحيات والذباب وما أشبه هذا وكل ما كانت تأكله لم ينزل تحريمه ولم يكن في منفي ما نص تحريمه أو يكون على تحريمه دلالة فهو حلال كالبرغوث والضبع والثعلب والضب (١) وما كانت تأكله ولم ينزل تحريمه مثل البول والخرق والدود وما في هذا المعنى وعلم هذا موجود عند هالي اليوم وكل ما قلت حلال حل عنه ويحل بالذكاة وكل ما قلت حرام حرم عنه ولم يحل بالذكاة ولا يجوز أن كل الترياق المحمول بلحوم الحيات إلا أن يجوز في حال ضرورة وحيث تجوز الميتة ولا تجوز ميتة بحال

(٢) (الطعام والشراب) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراض منكم وقال ان الذين يأكلون أموال الشاهي طلبا للثما يأكلون في بطونهم نارا وسيلون سعيها وقال عز وجل واتوا النساء صدقاتهن نحلة فيبين الله عز وجل في كتابه أن مال المرأة ممنوع من زوجها الواجب الحق عليها الا يطيب نفسها وأباحه بطيب نفسها الا انها مالها ممنوع عليها ما يطيب نفسها كالكافري الله عز وجل في كتابه وهذا بين أن كل من كان مال الكافرا ممنوع به محرم الا يطيب نفسه باباحه فيكون مباحا باباحه ما لم يكن له لافرق بين المرأة والرجل وبين أن سلطان المرأة على مالها كسلطان الرجل على ماله اذا بلغت المحيض ووجه الشاهد وقول الله عز وجل ان الذين يأكلون أموال الشاهي للثما يبدل والله أعلم اذا لم يثبت فيه الا يطيب نفس الشاهي على أن يطيب نفس النائم لا يحل أكل ماله والثير والنبهة في ذلك واحد والمجوز عليه عندنا كذلك لانه غير مسيطر على ماله والله أعلم لان الناس في أموالهم واحد من الذين ظفرت بينه وبين

أوجب المرتهن حقا فيه فهو أولى برقبته منه وليس لسيده بعده لائق الذي عقده فيه فكيف يبطل التدبير بقوله ان أدى كذا فهو حر أو وبه ولم يقبضه الموهوب له حتى يرجع في هبته وملكه فيه بجاله ولا حتى فيه له برة ولا يبطل تدبيره بان يخرج حره من يده إلى يمين هو أحق برقبته منه وبيعه وقبض منه في دينه ومنع سيده من بيعه فهذا أقيس بقوله ونشرحت لك في كتاب المدبر فتفهمه (قال الشافعي) ولو رهنه عصيرا حلوا كان جائزا فان حال اليه أن يصير خلاصا ومرا أو شيئا لا يسكر كثير فانه رهن بجاله فان حال العصير ان يسكر فالرهن مفسوخ لانه لا يجر اما لا يحل بيعه كالأرهنه عند المات الدبد فان صار إلى عصير خرا ثم صار خلاصا من غير صنعة آدمي فهو رهن فان صار خلاصا بصنعة آدمي فلا يكون ذلك حلالا ولو قال رهنه بعتك عصيرا ثم صار في يدك خرا وقال المرتهن رهنه بعتك خرا فحقها قولان أحدهما أن القول قول

(١) قوله وما كانت لا تأكله الخ هكذا في النسخ والخط ابن الخبز (٢) كتب هنيئا نسخة السراج البلقيني ما نصه وترجم في أوائل الثلث الثالث عقب ترجمة الاستحقاق تقرير الطعام والشراب ودرر بعده تراجم تتعلق بما نحن فيه فلذلك ذكر ذلك على ما هو عليه اه كتبه مصححه

الراهن لانه يحدث كما يحدث العيب في البيع ومن قال هذا أراق الحجر ولا رهن له والبيع لازم والثاني أن القول قول المرتهن لانه لم يقرأه قبض منه شيئا يحل له ارتهاه بحال وليس كالعيب في العبد الذي يحل ملكه والعيب به والمرتهن بالخيار في فسخ البيع (قال المزني) قلت أنا هذا عندى أقيس لان الراهن مدع (قال) ولا بأس أن يرهن الجارية ولها ولد صغير لان هذا ليس بتفرقة ولو ارتهن تخلوا ثم أثارها فخرج من ارضه ملعا كان أو بسر الا أن يشترطه مع الفخل لانه عين ترى وما علمك في يدى المرتهن من رهن صحيح فاسد فلا ضمان عليه واذا رهنه ما يسد من يومه أو غده أو مدة قصيرة لا ينتفع به باسما مثل البقل والبطيخ فان كان الحق حالا فزويباع وان كان الى أجل يفسد اليه كرهته ومنعنى من فسخه أن الراهن يبعه قبل محل الحق على أن يعطى صاحب الحق حقه بلا شرط فان شرط أن لا يباع الى أن يحل الحق فالرهن مفسوخ ولو رهنه أرضا بلا فخل فأخرجت تخلوا فالفخل خارج من الرهن وليس عليه قلعها لانه لا ضرر على الأرض منها حتى يحل الحق فان بلغت حق المرتهن لم تقطع وان لم تبلغ قلعت وان فليس يدين الناس بيعت الأرض بالفخل ثم قسم الثمن على أرض بيضاء بلا فخل وعلى ما بلغت بالفخل فأعطى (٢١٤) المرتهن ثمن الأرض والقرمات من الفخل (قال) ولو رهنه أرضا وتخلوا ثم اختلفا فقال

الراهن أحدثت فيها ماله فما حله له فاحله لغيره محل أو ممنوع من ماله فما باح منه لم يجز لمن أباحه له لانه غير مسلط على اباحته له فان قال قائل فهل للعجري القرآن أصل يدل عليه قيل نعم ان شاء الله قال الله عز وجل فان كان الذي عليه الحق سفيها أو وضعفأ فلا يستطيع أن يعل هو فليمل وليه بالعدل الآية (أخبرنا الزبيدي) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل أن أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه أحب أحدكم أن توفي مشرته فتكسبر فيقتل متاعه وقد روى عبد بن حماد لا يثبت مثله اذا دخل أحدكم الخائط فليأكل ولا يتخذ (١) خبنة وما لا يثبت لاجته فيه ولين الماشية أولى أن يكون مباحا فان لم يثبت ~~هكذا~~ من غير الخائط لان ذلك اللين يستخلف في كل يوم والذي يعرف الناس أنهم يبدلون منه ويوجبون من بدله ما لا يبدلون من الثمر ولو ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قلنا به ولم نخالفه (جاء ما يحل من الطعام والشراب ويحرم) قال الشافعي رحمه الله أصل المأكل والمشرب اذا لم يكن مالكا من الآدميين أو أحله مالكة من الآدميين حلال الا ما حرم الله عز وجل في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فان ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمتنع في كتاب الله عز وجل أن يحرم ويحرم ما لم يختلف المسلمون في تحريمه وكان في معنى كتاب أو سنة أو إجماع فان قال قائل فما الحجة في أن كل ما كان مباح الاصل يحرم بمالكة حتى يأذن فيه مالكة فالجدة فيه أن الله عز وجل قال لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة عن راض منكم وقال تبارك وتعالى وأتوا النساء أموالهم الآية وقال وأتوا النساء صدقاتهن نحلة الى قوله هنيئا من شاع أى كثيرة في كتاب الله عز وجل حظر فيها أموال الناس الا بطيب أنفسهم الإجماع فرض في كتاب الله عز وجل ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وجاءت به حجة

الراهن أحدثت فيها تخلوا أو أنكر المرتهن ولم تكن دلالة أو ما قال الراهن فالقول قوله مع يمينه ثم كالمسئلة قبلها ولو شرط للرهن اذا حل الحق أن يبيعه لم يجز أن يبيع لنفسه الا بأن يحضره رب الرهن فان امتنع أمر الحاكم ببيعه ولو كان الشرط للعدل جاز بيعه مالم يفسخ أو أحدهما وكالته ولو باع مما اشتان الناس مثله فلم يضره حتى جاء من يزيده قبل الزيادة فان لم يفعل

(قال)

فيه مردود واذا سيع الرهن فثمنه من الراهن حتى يقبضه المرتهن ولو مات الراهن

فأمر الحاكم بعد لافياع الرهن وضاع الثمن من يدى العدل فاستحق الرهن لم يضمن الحاكم ولا العدل لانه أمين وأخذ المستحق متاعه والحق والثمن في ذمة الميت والعهد عليه كى لو باع على نفسه فليس الذي يبيع له الرهن من العهدة بسبيل ولو باع العدل فقبض الثمن فقال ضاع فهو مصدق وان قال دفعته الى المرتهن وأنكر ذلك المرتهن فالقول قوله وعلى الدافع البينة ولو باع بدين كان ضامنا ولو قال له أحد هما يبع بدنانير والا خريع يدرأهم لم يبيع بواحد منهما الحق المرتهن في ثمن الرهن ونحق الراهن في رقبته وثنه وجاء الحاكم حتى يأمره بالبيع بنقد البلد ثم يصرفه فيما الرهن فيه وان تغيرت حال العدل فأيهما دعا الى اخراجه كان ذلك له وان أراد العدل رده وهما حاضران فذلك له ولو دفعه بغير أمر الحاكم من غير محضرهما ضمن وان كانا بعيدى الغيبة لم أر أن يضطره على حبسه وانما هي وكالة ليست فيها منفعة وأخرجه الحاكم الى عدل ولو جنى المرهون على سيده فله القصاص فان عفا فلا دين له على عبده وهو رهن بحاله فان جنى عبده

(١) الخبنة بضم الخاء المعجمة وتكون الموحدة ما تحمله في حضنك كذا في اللسان وقوله بعد فان لم يثبت هكذا الخ كذا في التسليم وانظر ابن الجواب ومر الغبارة كتبه معصمه

المرهون على عبده آخر مرهون فله القصاص فان عفا على مال فالمال مرهون في يدي مرتهن العبد المجنى عليه بحقه الذي به اجرت
 لسيد العبد ان يأخذ الجناية من عتق عبده الجاني ولا يمنع المرتهن السيد من العفو بلا مال لانه لا يكون في العبد مال حتى يختاره الولي وما
 فضل بعد الجناية فهو رهن واقرار العبد المرهون بما فيه قصاص جائز كالبيعة والمال فيه قصاص فاقراره باطل واذا جنى العبد في الرهن
 قيل لسيد ان فديته بجميع الجناية فانت متطوع وهو رهن وان لم تفعل بيع في جنايته فان تطوع المرتهن لم يرجع بها على السيد وان
 فداءها مره على ان يكون رهنه باع الحق الاول جائز (قال المزني) قلت انا هذا أولى من قوله لا يجوز ان يزاد حقا في الرهن الواحد (قال
 الشافعي) فان كان السيد امر العبد بالجناية فان كان يعقل بالغاف هو أو أم ولا شيء عليه وان كان صبي أو أعمى فبيع في الجناية كاف
 السيد ان يأتي بعمل قيمته يكون رهنه مكانه ولو أذن له رهنه حتى يبيع في الجناية فاشبه الامر به أنه غير ضامن وليس كالمستعير الذي
 منفعته مشغولة بخدمة العبد عن معيره وللسيد في الرهن ان يستخدم عبده وان خصم فيما جنى على العبد سيده فان أحب المرتهن حضر
 خصوصته فاذا قضى له شيء أخذ منه رهنه ولو عفا المرتهن كان عفوه باطلا ولورهنه (٢١٥) عهدها بناه وعبدًا بحسب مقتضى
 أحدهما صاحبه كانت

(قال) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل ان أحدكم ماشية أو غنم يبيع
 اذنه أو يبيع أحدكم ان يؤتي مشربته فتكسر فأبى الله في كتابه ان ما كان ملكا لا يبيعه لم يجل بحال الا اذنه
 وأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل الحلال حلالا لا يوجه حراما بوجه آخر وأبى الله السنة فاذا منع الله عز
 وجل مال المرأة الا لطيب نفسها واسم المال يقع على القليل والكثير ففي ذلك معنى سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في اللبن الذي تخفف مؤنته على مالكه يستعمل في اليوم مرة أو مرتين لحرام الاقل الا اذن بالملك
 كان الاكثر مثل الاقل أو اعظم ثم يجرى بما قدر عليه على ما هو أصغر منه من مال المسلم ومثل هذا ما فرض
 الله عز وجل من الموارث بعد موت مالك المال فلما لم يكن لغيره ان يرث المال الذي قد صار ملكا لغيره
 مالك الا بما ملك كان لان يأخذ مال حي يغير طيب نفسه أو ميت يغير ما جعل الله له أبعد (قال الشافعي)
 فالاموال محرمة بمالكها ممنوعة الا بما فرض الله عز وجل في كتابه وبينه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم
 وبسنة رسول الله فلازم خلقه بفرضه طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه يجمع معنيين فماله عز وجل طاعة بما
 أوجب في أموال الاحرار المسلمين طاب انفسهم بذلك ولم تطب من الزكاة وما لم يملكها احد انهم واحدات
 غيرهم ممن سن رسول الله صلى الله عليه وسلم على من سن منهم أخذ من أموالهم والمعنى الثاني بين ان
 ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فلازم بفرض الله عز وجل فذلك مثل الدية على قاتل الخطأ فيكون
 على عاقلة الدية وان لم تطب بها انفسهم وغير ذلك مما هو موضوع في مواضع من الزكاة والديات ولولا
 الاستغناء بعلم الهامة عما وصفت في هذا الاوضع من تفسيره أكثر مما كتبنا ان شاء الله تعالى فمن
 لرجل زرع أو قرا أو غيره من ماله لم يكن له أخذ شيء منه الا اذنه لان هذا المال ياتي فيه كتاب
 ولا سنة ثابتة باجته فهو ممنوع بمالكه الا اذنه والله أعلم وقد قيل من مباحات فله ان يأكل ولا يتخذ خبثه

الجناية هدر أو أكره ان
 رهن من ماله مشترك
 أو عبدا مسلما وأجبره
 على ان يضعهما على
 يدي مسلم ولا بأس به
 ما هو بينهما رهن اني
 صلى الله عليه وسلم درعه
 عند أبي النجم اليهودي
 (قال الشافعي) في غير
 كتاب الرهن والكبر ان
 الرهن في المتعفف والعبد
 المسلم من النصراني
 مال

(باب اختلاف الراهن
 والمرتهن)

قال الشافعي ومعه

اذا أذن الله جل وعز بالرهن انه يولد وثيقة لصاحب الحق وأنه ليس بالحق بعينه ولا جازم عدده ولو باع رجل شاة على
 من ماله ما يفر فانه يضرب على يدي عديل أو على يدي المرتهن كان البيع جائزا ولم يكن الرهن تاما حتى يقبضه المرتهن ولو امتنع الراهن
 ان يقبضه الرهن لم يجزه والبيع بالخيار في تمام البيع بلا رهن أو رهنه لانه لم يرض بقبضه دون الرهن وهكذا لو باع على ان يعطه
 بعينه ولم يجل له فله رد البيع وليس للمرتحن البيع لانه لم يسجل عليه نفس مذكورة له بالخيار ولو كان جهلا بالرهن أو بالبيع
 قال المزني قلت انا هذا غلط ان من فاسد الجهل به والبيع جائز لجهلها به والبيع بالخيار ان شاء الله البيع بلا رهن
 شاء فصح لطلان الوثيقة في معنى قوله وبالله التوفيق (قال الشافعي) ولو قال أريد ان أخذ عبدا كان هذا لا يجوز ولا يعلم ما عرفه
 جميعا بعينه ولو أصاب المرتهن بعد القبض بالرهن عيبا فبطلان كان به قبض القبض فبطل البيع وقال الراهن بل يوجب بعد انفس
 بالقبول وقوله الراهن مع يده اذا كان مثله يوجب ولو قتل الرهن بزيادة أو قطع بسرقة قبل القبض كان له فسخ البيع (قال المزني) قلت
 اني استدل ان البيع وان جهلا بالرهن أو الجهل غير فاسد وانما الخيار في فسخ البيع أو ثبائه لجهله بالرهن أو الجهل وبالله التوفيق

(قال الشافعي) وان كان حدث ذلك بعد القبض لم يكن له فسخ البيع ولومات في يديه وقد داس له فيه بعيب قبل أن يختار فسخ البيع لم يكن له أن يختار لما فات من الرهن ولو لم يسترط رهن في البيع فتنقوع المشتري فرفنه فلا سبيل له إلى اخراجه من الرهن ولقي من الحق شي ولو اشترط أن يكون المبيع نفسه رهنا فالبيع مقبوض من قبل أنه لم يملكه المبيع إلا بأن يكون محبوسا على المشتري ولو قال الذي عليه الحق أرهنك على أن تزيدني في الأجل ففعل فالرهن مفسوخ والحق الأول بحاله ويرد ما زاده وإذا أقر أن الموضوع على يديه قبض الرهن جعلته رهنا ولم أقبل قول العدل لم أقبضه وأيهامات قام وارثه مقامه (قال المزني) قلت أنا بوجه قوله في اختلاف الراهن والمرتهن أن القول قول الراهن في الحق والقول قول المرتهن في الرهن فيما يشبه ولا يشبه ويختلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه (قال الشافعي) ولو قال رجل لرجلين رهنتماني عبد كما هذا بمائة وقبضته منك فصدقه أحدهما وكذب الآخر كان نصفه رهنا بخمسين ونصفه خارجا من الرهن فان شهد شريك صاحب نصف العبد عليه بدعوى المرتهن وكان عدل لحلف المرتهن معه وكان نصيبه منه رهنا بخمسين ولا (٢١٦) معنى في شهادته زدها به وإذا كانت له على رجل ألفان أحدهما برهن والاخرى

وروى فيه حديث لو كان يثبت مثله عندنا لم نخالغه والكتاب والحديث الثابت أنه لا يجوز أكل مال أحد إلا بآثمه ولو اضطر رجل لخاف الموت ثم مر بطعام لرجل لم يأربا سأن يأكل منه ما رزمن جوعه ويغرم له ثمنه ولم أر لرجل أن يمنع في تلك الحال فضلا من طعام عنده وخفت أن يضيق ذلك عليه ويكون أعان على قتله إذا خاف عليه بالمنع القتل

(جامع ما يحل ويحرم أكله وشربه مما يملك الناس) قال الشافعي رحمه الله أصل ما يملك الناس مما يكون ما كولا ومشروبا شيئا أحدهما ما فيه روح وذلك الذي فيه محرم وحلال ومنه ما لا روح فيه وذلك كله حلال إذا كان بحاله التي خلقه الله بها وكان آدميون لم يحدوا فيه صنعة خلطوه بمحرم أو اتخذوه مسكرا فان هذا محرم وما كان منه مما يقتل رأيته محرم إلا أن الله عز وجل حرم قتل النفس على آدميين ثم قتلهم أنفسهم خاصة وما كان منه خيئا فقد رافقت ركنه العرب تحريمه لا بدخول في ذلك ما كان نجسا وما عرفه الناس مما يقتل خفت أن لا يكون لاحد رخصة في شربه لدواء ولا غيره وأكره قليله وكثيره مخطئه غيره ولم يخلطه وأخاف منه على شاربه وساقيه أن يكون قاتلا لنفسه ومن سقاه وقد قيل يحرم الكثير الجعت منه ويحل القليل الذي الأغلب منه أنه ينفع ولا يبلغ أن يكون قاتلا وقد سمعت عن مات من قليل قدر أنه غيره فلا أحبه ولا أرخص فيه بحال وقد يقاس بكثير السم ولا يمنع هذا أن يكون يحرم شربه

(تفريع ما يحل ويحرم) قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما تولى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم فاحتمل قول الله تبارك وتعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام إحلالها دون ما سواها واحتمل إحلالها بغير حظر ما سواها واحتمل قول الله تبارك وتعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم

بغير رهن فقطاه الفائم
اختلافا فقال القاضي
هي التي في الرهن وقال
المرتهن هي التي بلا رهن
فالقول قول القاضي مع
عينه ولو قال رهنه
هذه الدار التي في يديه
بألف ولم أدفعها إليه
فغصبتها أو نكأها
من رجل وأزله فيها أو
نكأها هو مني فزله
ولم أسلمها رهنا فالقول
قوله مع عينه

(باب انتفاع الراهن
بما يرهنه)

قال حنبل بن ابراهيم بن
محمد قال أخبرني المزني
قال قال الشافعي وقد

روى عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الراهن من كوب ومحلوب (قال) ومعنى هذا القول أن من
رهن ذات در ونظير لم يمنع الراهن من ظهرها ودورها وأصل العرق بهذا الباب أن للزهن حقا في ربة الرهن دون غيره وما يحدث مما يتبر
منه غيره وكذلك سكي الدور وزروع الأرضين وغيرها فالراهن أن يستعمل في الرهن عبده وبركبه ودوابه ويؤجرها ويحلب بدورها ويجز
صوفها وتأوى بالليل إلى مرتها أو إلى يدي الموضوع على يديه وكل ولد أمة وتناج ماشية وغير شجرة ونخله فذلك كله خارج من الرهن
يسلم للراهن وعليه مؤنة رهونه ومن مات من رقيقه فعليه كفته والفرق بين الأمانة تعق أو تباع فتيبها ولداه وبين الرهن أنه إذا أعق أو
باع زال ملكه وحدث الولد في غيره ملكه وإذا رهن فزول ملكه وحدث الولد في ملكه إلا أنه يحول دونه لفق حسب به لغيره كما يجرها فتكون
محتبسة بحق غيره وان ولدت لم يدخل ولدها في ذلك معها والراهن كالضامن لا يلزم إلا من أدخل نفسه فيه وولد الأمانة لم يدخل في الرهن
قط وأكره من الأمانة الآن أن تضع على يدي امرأة ثقة وليس السيد أخذها للخدمة خوفا أن يحلبها وما كانت من زيادة لا تميز بينهما مثل
الجارية تكبر والثمره تعظم ونحو ذلك فهو غير متبر منها وهي رهن كلها ولو كان الرهن ماشية فأراد الراهن أن ينزى عليها أو يعبد أصغرها فأراد
أن يحتنه أو احتاج إلى شرب دواء أو فتح عرق أو ولد أمة إلى توديع أو تبريع فليس للزهن أن يمنع عفا فيه للرهن منفعته عفا فيه مضرة

(سدر من المسترك) قال الشافعي واذا رهنه معا عبدا بمائة وقبض المرنهن بخان زوان أبرأ أحدهما بما عليه فنصفه خارج من الرهن ولورهنه من رجلين بمائة وقبضاه فنصفه مرهون لكل واحد منهما بمحسين فان أبرأ أحدهما أو قبض منه نصف المائة فنصفه خارج من الرهن ولو كان الرهن مما يكال أو يوزن كان للذي افترض نصفه أن يقاسم المرنهن باذن شريكه ولا يجوز أن يأذن رجل لرجل في أن يرهن عبده الابشي معلوم أو أجل معلوم فان رهنه بأكثر لم يجز من الرهن شيء ولورهنه بما أذن له ثم أراد أخذه بافتكاكه وكان الحق حالا كان دائره وتسم في ماله حتى يوفي الغريم حقه ولو لم يرد ذلك الغريم أسلم عبده المرهون وان كان أذن له إلى أجل معلوم لم يكن له أن يأخذه بافتكاكه الا إلى محله ولورهن عبده رجلين وأقر لكل واحد منهما ما قبضه كله بالرهن وادعى كل واحد منهما أن رهنه وقبضه كان قبل صاحبه وليس الرهن في يدي واحد منهما فصدق الراهن أحدهما فالقول قول الراهن ولا عين عليه ولو أنكر أيهما أول أحلف وكان الرهن مفسوخا وكذلك لو كان في أيديهما معا وان كان في يدي أحدهما وصدق الذي ليس في يديه ففيها قولان أحدهما يصدق والاخر لا يصدق لان الذي في يديه العبد يملك بالرهن مثل ما يملك المرنهن غيره (قال المزي) (٣١٧) قلت أنا أصحهما أن يصدق لانه

حق من الحقوق اجتماع فيه اقرار المرنهن ورب الرهن (قال المزي) ثم رأيت أن القول قول المرنهن الذي هو في يديه لان الراهن مقر له أنه أقبضه اياه في جملته قوله وله فضل بيده على صاحبه فلا تقبل دعوى الراهن عليه الا أن يقر الذي في يديه أن كل واحد منهما قد قبضه فعلم بذلك ان قبض صاحبه قبله (باب رهن الارض) قال الشافعي اذا رهن أرضا ولم يقل بينها وشجرها فالارض رهن دون بنائها وشجرها ولو

الاما اضطررت له وقوله عز وجل قل لا أحد فميا أوصي الى محزما على طاعم بطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به وقوله فكلوا مما ذكر اسم الله عليه وما شبه هؤلاء الآيات أن يكون أباح كل ما كحل لم ينزل تحريمه في كتابه نصا واحتمل كل ما كحل من ذوات الارواح لم ينزل تحريمه بعينه نصا وتحريمه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فيجوز من نص الكتاب وتحليل الكتاب بما أمر الله عز وجل بالانتهاء الى أمر نبيه صلى الله عليه وسلم فيكون انما حرم بالكتاب في الوجهين فلما احتمل أمر هذه المعاني كان أولاها بنا الاستدلال على ما يحل ويحرم بكتاب الله ثم سنة تعرب عن كتاب الله أو أمر أجمع المسلمون عليه فانه لا يمكن في اجتماعهم أن يحلوا الله حراما ولا يحللوا انما يمكن في بعضهم وأما في عامتهم فلا وقد وضعنا هذا مواضعه على التصنيف

(ما يحرم من جهة مالنا كل العرب) قال الشافعي رحمه الله أصل التحريم نص كتاب أو سنة أو جملته كتاب أو سنة أو إجماع قال الله تبارك وتعالى الذين يتبعون الرسول النبي الامي الذي يجيئونه مكنة وباعدهم في التوراة والانجيل يا أيهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وقال عز وجل يسألونك ماذا أحل لهم الآية وانما تكون الطيبات والخبائث عند الاكلين كانوا الهاوهم العرب الذين سألوا عن هذا ونزلت فيهم الاحكام وكافوا يكرهون من خبيث المأكول ما لا يكرهها غيرهم (قال الشافعي) وسمعت بعض أهل العلم يقولون في قول الله عز وجل قل لا أحد فميا أوصي الى محزما على طاعم بطعمه الآية يعني عما كنتم تأكلون في الآية التي ذكرت في هذا الكتاب وما في معناه ما يدل على ما وصفت قبل رأيت لوزعنا أن الاشياء مباحة الا ما جاء فيه نص خبري في كتاب أو سنة أما زعمنا أن أكل الدود والذباب والحماة والخنفاش والبعسك

(٢٨ - الام ثاني) رهن شجرا وبين الشجر بياض فالشجر رهن دون البياض ولا يدخل في الرهن الا ما سمي واذا رهن ثمر اقد خرج من نخلة قبل يحل بيعه ومعه النخل فهما رهن لان الحق لو حل جاز أن يبيع وكذلك اذا بلغت هذه الثمرة قبل يحل الحق وبيعت خير الراهن بين أن يكون ثمرها مرهونا مع النخل أو قصاصا الا أن تكون هذه الثمرة تبيس فلا يكون له بيعها الا باذن الراهن ولو رهنه الثمر دون النخل طلعا أو مؤثرا وقبل بدو صلاحها لم يجز الرهن الا أن ينشأ رطبان للرهن اذا حل حقه قطعها أو بيعها فيجوز الرهن لان المعروف من الثمرة يتربل الى أن يصلح الا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الشمار حتى يبدو صلاحها لمعرفة الناس أنها تربل الى بدو صلاحها وكذلك الحكم في كل ثمرة وزرع قبل بدو صلاحها لم يحل بيعه فلا يجوز رهنه وان كان من الشمر شي يجز فرسه وكان يجز بغيره غير منه فلا يقبل الشمار الاول المرهون من الاخر لم يجز لان الرهن ليس بعرف الا أن يشترط أن يقطع في مدة قبل أن يلحقه الثاني فيجوز الرهن فان تربل حتى يجز بغيره ثمرة لا تقبل رهنه فاقولان أحدهما انه يفسد الرهن كما يفسد البيع والثاني أنه لا يفسد والقول قول الراهن في قدر الثمرة المختلطة من المرهونة كالورهنه حنطة فاخذت بحنطة للراهن كان

القول قوله في قدر المرهونة من المختلطة بهام عينه (قال المزني) قلت أنا هذا أشبه بقوله وقد بينته في هذا الكتاب في باب ثمر الحائط
 يباع أصله (قلت أنا) وينبغي أن يكون القول في الزيادة قول المرتهن لأن الثمرة في يديه والراهن مدد قدر الزيادة عليه فالقول قول
 الذي هو في يديه مع عينه في قياسه عندي وبالله التوفيق (قال الشافعي) وإذا رهنه ثمرة فعلى الراهن سقيها وصلا حياها ووجدادها وتشبيها
 كما يكون عليه نفقة العبد وليس للراهن ولا للمرتهن قطعها قبل أو أنها إلا بأن يرضيه وإذا بلغت إبانها فأيها ما أراد قطعها جبر لا تحر على
 ذلك لأنه من صلاحها فإن أبي الموضوع على يديه أن يتطوع بأن يضعها في منزله الأكبر أو قبل للراهن عيلا لها منزل تحرز به لأن ذلك
 من صلاحها فإن جثته وبالله التوفيق (قال الشافعي) (باب ما يفسد الرهن من الشرط وما لا يفسده وغير ذلك) قال الشافعي إن اشترط
 المرتهن من منافع الرهن شيئا فالشرط باطل ولو كانت له ألف فقال زدني ألفا على أن أرهنك بمعامرنا يعرف أنه كان الرهن مفسوخا
 ولو قال له بعني عبدا بألف على أن أعطيكم بها وبألف التي لنا على بلارهن دارى رهننا ففعل كان البيع والرهن مفسوخا ولو أسلفه
 ألفا على أن يرهنه بهارنا وشرط (٢١٨) المرتهن لنفسه منفعة الرهن فالشرط باطل لأن ذلك زيادة في السلف ولو

كان اشترى منه على هذا
 الشرط فالبيع بالخيار
 في فسخ البيع أو إثباته
 والرهن وبطل الشرط
 (قال المزني) قلت أنا
 أصل قول الشافعي أن
 كل بيع فاسد بشرط
 وغيره أنه لا يجوز أن
 أجزى حتى ينتدأ بما يجوز
 (قال الشافعي) ولو اشترط
 على المرتهن أن لا يبيع
 الرهن عند محل الحق
 إلا بما يرضى الراهن أو
 حتى يبلغ كذا أو بعد
 محل الحق بشهر أو نحو
 ذلك كان الرهن فاسدا
 حتى لا يكون دون بيعه
 حائل عند محل الحق ولو

والعطاء والجعلان وخشاش الأرض والرخم والعقبات والنجاش والغربان والحديد والفأر وما في مثل
 حالها حلال فإن قال قائل فادل على تحريمها قيل قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا
 لكم وللبيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فكان شيئا أن خللا في ثابت تحليل أحدهما وهو
 صيد البحر وطعامه (١) وطعامه ما لم يكل ما فيه متاع لهم يستمتعون به كونه وحرم عليهم صيد البر أن
 يستمتعوا به كله في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم والله عز وجل لا يحرم عليهم من صيد البر
 الأحرام إلا ما كان حلالا لهم قبل الأحرام والله أعلم فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتحريم
 يقتل الغراب والحذأة والعقرب والفأرة والكلب العقور وقتل الحيات دل ذلك على أن لحوم هذه محرمة
 لأنه لو كان داخل في حلة ما حرم الله قتله من الصيد في الأحرام لم يحل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله
 ودل على معنى آخر أن العرب كانت لا تأكل مما أحاح رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله في الأحرام شيئا (قال)
 فكل ما سئلت عنه مما ليس فيه نص تحريم ولا تحليل من ذوات الأرواح فأنظر هل كانت العرب تأكله فإن
 كانت تأكله ولم يكن فيه نص تحريم فأحله فإنه داخل في حلة الحلال والطيبات عندهم لأنهم كانوا يحلون
 ما يستطيون وما لم تكن تأكله تحريمه بالماستقذاره فحرمه لأنه داخل في معنى الطيبات خارج من معنى
 ما أحل لهم مما كانوا يأكلون ودخل في معنى الطيبات التي حرّموا على أنفسهم فأثبت عليهم تحريمها
 (قال الشافعي) ولست أحفظ عن أحد من أئمتنا من أهل العلم عن ذهب مذهب الكيين خلافا وجهه هذا
 لأن التحريم قد يكون مما حرم العرب على أنفسهم مما ليس داخل في معنى الطيبات وإن كنت لا أحفظ
 هذا التفسير ولكن هذه الجملة وفي تابع من حفظت عنه من أهل العلم جهة ولو لا الاختصار لا وضعت
 بأكثر من هذا وسيمر في تفاريق الأبواب أيضا إن شاء الله تعالى

رهنه فخلا على أن ما حرم أو ما شىء على أن ما تحبته فهو داخل في الرهن كان الرهن من النخل والمناشية رهننا ولم
 يشغل معه ثمر الحائط لولا تناج المناشية إذا كان الرهن بحق وأجب قبل الرهن وهذا كرجل رهن من رجل دارا على أن يرهنه أخرى
 غير أن البيع ان وقع على هذا الشرط ففسخ الرهن وكان البايع بالخيار لأنه لم يتم له الشرط (قال المزني) قلت أنا وقال في موضع آخر هذا
 جائز قول من أجاز أن يرهنه عيدين فيصيب أحدهما سرا فيصير البايع زورا مردود (قال المزني) وفيها قول آخر يفسد كايه سد البيع
 إذا بيعت الصفقة جائزا وغير جائز (قال المزني) قلت أنا ما قطع به وأثبتته أولى وجوابه في هذا المعنى بالذي قطع به شبه وقد قال أبو تالبا
 على أن رهن هذا العصب يفره إياه فاذا هو من ساعته جرفه الجبار في البيع لأنه لم يتم له الرهن (قال الشافعي) ولودفع إليه حقا فزال قد
 رهنه كعافيه وقبضه المرتهن ورضي كان الحق رهننا وما فيه خارجا من الرهن إن كان فيه شيء لجهل المرتهن بعافيه وأما الخريطة فلا

(١) قوله وطعامه ما لم يكله وفي أخرى وطعامه يأكله وأنظر وحرر كتبه معجمه

يجوز الرهن فيها إلا بان يقول دون ما فيها ويجوز في الحق لان الظاهر من الحق أن له قيمة والظاهر من الخريطة أن لا قيمة لها وانما يرا دما فيها ولو شرط على المرتهن انه ضامن للرهن ودفعه فالرهن فاسد وغير مضمون (باب ضمان الرهن) قال الشافعي أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن ابن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن والرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه ووصله ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه من حديث ابن أبي أنيسة (قال الشافعي) وفيه دليل أنه غير مضمون اذا قال النبي صلى الله عليه وسلم الرهن من صاحبه فمن كان منه شيء فضاياه منه لا من غيره ثم أكد بقوله له غنمه وعليه غرمه وغنمه سلامته وزيادته وغرمه عطبه ونقصانه ألا ترى لو أرتهن خاتما بدرهم يساوي درهمين فهلاك الخاتم فن قال ذهب درهم المرتهن بانخاتم زعم أن غرمه على المرتهن لان درهمه ذهب وكان الراهن بريثا من غرمه لانه قد أخذ غنمه من المرتهن ولم يغرمله شيئا وأحال ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) وقوله صلى الله عليه وسلم لا يعلق الرهن لا يستحقه المرتهن بان يذبح الراهن فضاياه عند محله (قال الشافعي) (٢١٩) ملك الرهن لربه والمرتهن غير متعبد بأخذه ولا يحاطر بارتهايه

(تحرير كل ذي ناب من السباع) قال الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري ومالك بن ابن شهاب عن أبي ادريس عن أبي ثعلبة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من السباع حرام (قال الشافعي) وهذا يقول (قال الربيع) قال الشافعي رحمه الله انما يحرم كل ذي ناب بعد وبنيه (الخلافا والموافقة في كل ذي ناب من السباع وتفسيره) قال الشافعي رحمه الله قال لي بعض من وافقنا في تحرير كل ذي ناب من السباع مال كل ذي ناب من السباع لا يحرمه دون ما خرج من هذه الصفة قلت له العلم يحيط ان شاء الله تعالى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قصد قصدا يحرم من السباع موصوفا فانما قصد تحريم بعض السباع دون بعض كما لو قلت قد أوصفت لكل شاة بككة أو لكل شيخ بككة أو لكل حسن الوجه بككة كنت قد قصدت بالوصية قصدا صفة دون صفة وأخرجت من الوصية من لم تصف أن له وصيتك قال أجل ولولا أنه خص تحريم السباع لكان أجع وأقرب ولكنه خص بعضا دون بعض بالتحرير (قال الشافعي) فقلت له هذه الآية الأولى من علم تحريم كل ذي ناب فسل عن الثانية قال هل منها شيء يتخلق له ناب وشئ يتخلق له ناب قلت ما علمته قال فان لم تكن تختلف فتكون الأناب لبعضها دون بعض فكيف القول فيها قلت لا معنى في خلق الأناب في التحليل والتحرير لاني لا أجدا إذا كانت في خلق الأناب سواء شيئا أنفيه خارجا من التحريم ولا بد من إخراج بعضهما من التحريم اذا كان في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إجماعه قال أجل هذا كما وصفت ولكن ما أردت بهذا قلت أردت أن يذهب غلطك الى أن التحريم والتحليل في خلق الأناب قال ففهم قلت في معناه دون خلقه فسل عن

لانه لو كان اذا هلك بطل ماله كان مخاطرا بعله وانما جعله الله تبارك وتعالى وثيقة له وكان خيرا له ترك الارتهان بان يكون ماله مضمونا في جميع مال غيره (قال الشافعي) وما ظهر هلاكه وخفى سواء لا يضمن المرتهن ولا الموضوع على يده من الرهن شيئا الا فيما يضمنان فيه من الوديعة والتعدي فان قضاء ما في الرهن ثم سأل الراهن بنفسه عنه وهو تمكنه فهو ضامن

(كتاب التفسير) قال حدثنا محمد بن عاصم قال سمعت المزي قال قال الشافعي أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب قال حدثني أبو المعمر بن عيسى بن طلحة عن خلفه (١) أو ابن خلدة الزرق «الشك من المزي» عن أبي هريرة أنه رأى رجلا أقلس فقال هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أيمان رجل مات أو أقلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه اذا وجد به بعينه (قال الشافعي) وفي ذلك بيان أنه جعل له نقض البيع الاول ان شاء اذ مات أو أقلس (قال الشافعي) ويقال لمن قبل الحديث في المغلس في الحياة دون الموت قد حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة على الحي فحكمتم بها على ورثته فكيف لم تحكموا في المغلس في موته على ورثته كما حكمتم عليه في حياته فقد جعلتم الورثة أكثر مما المورث الذي عنه ملكوا أو أكثر مما المورث لأن لا يكون له الا ماليت (قال الشافعي) ولا أجعل للقرماء منه بدفع الثمن ولا الورثة الميت وقد جعله النبي صلى الله عليه وسلم أحق به منهم (قال المزي) قلت أنا وقال في الحبس اذا هلك أهله رجع الى أقرب الناس الى الحبس فقد جعل لأقرب الناس بالحبس في حياته ما يجعل للحبس وهذا اعتدى غير جائز (قال) وان تغيرت

(١) قوله أو ابن خلدة الزرق جزمه في الخلاصة وسماه عمر بن خلدة وقال انه يروي عن أبي هريرة كنهه معجبه

السلعة بنقص في بدنها بغيره أو زادت فسواء ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء تركها كما تنقض الشفعة بهدم من السماء ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء تركها (قال) ولو باعه بخلافه ثم أوطع قدا بر واستثناء المشتري وقبضها أو كل الثمرا أو أصابته جائحة ثم فليس أومات فانه يأخذ عين ماله ويكون أسوة الغرماء في حصة الثمن يوم قبضه لا يوم أكله ولا يوم أصابته الجائحة (قال) ولو باعها مع ثمرها فقد أخذ ثمر فليس والثمر رطب أو قرا أو باعه زرعاً مع أرض خرج أو لم يخرج ثم أصابه مدر كما أخذته كله ولو باعه حائطاً لا ثمر فيه أو أرضاً لا زرع فيها ثم فليس المشتري فان كان الفل قدا بر والأرض قد زرع كانت له الحياض في الفل والأرض وتبقى الثمار الى الحداد والزرع الى الحصاد ان أراد الغرماء تأخير ذلك وان شاء ضرب مع الغرماء وان أراد الغرماء بيع الثمر قبل الحداد والزرع بقله فذلك لهم وكذلك لو باعه أمة فولدت ثم أفلس كانت له الأمانة ان شاء والولد للغرماء وان كانت حبلى كانت له حبلى لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الامار كالولادة واذا لم يؤثر في كماله لم تلد ولو باعه بخلافه ثم أثرت فلم تؤثر حتى أفلس فلم يخرجه حتى أثرت كان له الفل دون الثمرة لانه لا يملك (٣٢٠) عين ماله الا بالتفليس والاختيار وكذلك كل ما كان يخرج من ثمر الشجر في

أكله فينتسق كالكرسف وما أشبهه فاذا انشق فخل الفل يؤثر واذا لم ينتسق فخل الفل لم يؤثر ولو قال البائع اخترت عين مالى قبل الابار وأنكر المفلس فالقول قوله مع عينية وعلى البائع البينة وان صدقه الغرماء لم يجعل لهم من الثمن شيئاً لانهم أقروا به البائع وأجمعه للغيرم سوى من صدق البائع ويحاصهم فيما بقى الا ان يشهد من الغرماء عدلان فيجوز وان صدقه المفلس وكذبه الغرماء فحق اجاز

الناب الذى هو غاية علم كل ذى ناب قال فاذا ذكره أثبت قلت كل ما كان يعد منها على الناس بقوة ومكارة في نفسه بناءه دون ما لا يعدو قال ومنها ما لا يعدو على الناس بمكارة دون غيره منها قلت نعم قال فاذا ذكر ما يعدو قلت يعدو والاسد والثر والذئب قال فاذا ذكر ما لا يعدو ومكارة على الناس قلت الضبيع والثلث وما أشبهه قال فلامعنى له غير ما وصفت قلت وهذا المعنى الشافى وان كانت كلها مخلوقة له ناب (قال الشافى) وقلت له ما زيدك في تبعه قال ما احتاج بعدما وصفت الى زيادة ولعلنا يمكن اوضح شئ امكان هذا قلت أوضعه لك واغيره لم يفهم منه ما فهمت وأفهمه فذهب الى غيره قال فاذا ذكره (١ كل الضبيع) قال الشافى رحمه الله أخبرنا سفيان ومسلم عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد الله بن عبيد بن عبيد (٢) (قال الشافى) ولحوم الضباج تباع عندنا بكمية بين الصفا والمرءة لا أحفظ عن أحد من أصحابنا خلافاً في احلالها وفي مسئلة ابن أبى عمار جازاً أصيدها قال نعم ومسئلته أن كل قال نعم وسألته أسعته من النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم فهذا دليل على أن الصيد الذى نهى الله تعالى المحرم عن قتله ما كان يحل أكله من الصيد وأنهم اغنيوا يقتلون الصيد ليا كونه لا عبثاً بقتله ومثل ذلك الدليل في حديث على رضي الله عنه وذلك أشباه في القرآن منها قول الله عز وجل فكأروا مما ذكرا اسم الله عليه ان كنتم بآياته مؤمنين أنه اغني عنى مما أحل الله أكله لانه لو ذبح ما حرم الله عليه وذكرا اسم الله عليه لم يجعل الذبيحة ذكرا اسم الله عليه وفي حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضبيع دليل على ما قلنا من أن كل ذى ناب من السباع ما عدا على الناس مكارة واذا حل كل الضبيع وهي سبع لكن لا تعدو ومكارة على الناس وهي أضر على مواشيهم من جميع السباع فأحلت أنها لا تعدو على الناس خاصة مكارة وفيه دلالة على احلال ما كانت العرب تأكل مما لم ينص فيه تحريمه وكانت تحرمه مما يعدو من قبيل أنهم تزل الى

اقراره اجازة ومن لم يجزه لم يجزه وأطلقه الغرماء الذين يدفعونه ولو وجد بعض ماله كان له حصته اليوم ويضرب مع الغرماء في بقية ولو كانت داراً فبنيت أو أرضاً فغرست خضيرة بين أن يعطى البصرة ويكون ذلك له أو يكون له الأرض والبصرة تباع للغرماء الآن يشاء المفلس والغرماء أن يقدوا ويضمنوا ما نقص القلع فيكون لهم (وقال في موضع آخر) ان لم يأخذ البصرة وأبى الغرماء أن يقدوا هم لم يكن له الا الثمن يخصص به الغرماء (قال المزني) قلت أنا الاول عندى بقوله أشبه وأولى لانه يجعل الثوب اذا أصبح لبنائه يكون به شريكاً وكذلك الأرض تغرس لبائعها يكون بها شريكاً (قال الشافى) ولو كانا عبد بن جارية فقبض نصف الثمن وبقي أحد العبد بن وهما سواء كان له نصف الثمن ونصف الذى قبض من الهالك كالأرهم سماجائة فقبض تسعين وهلك

(١) قوله قال فاذا ذكره لذى جميع النسخ التي بيننا لم يذكر بعد ذلك شئ مما طلب منه ذكره وأعله مذكور في غير الامم من كتب الامام رحمه الله (٢) كذلك النسخ لم يذكر من الحديث وكثيراً ما يقع في الامم مثل هذا كتبه معجمه

أحدهما كان الآخر هنا بالعشرة (قال المزني) قلت أنا أصل قوله أن ليس الرهن من البيع بسبيل لأن الرهن معنى واحد بمعنى واحد مابق من الحق شيء (قال) ولو بقي من ثمن السلعة في النفل يس درهم لم يرجع في قوله من السلعة إلا بقدر الدرهم (قال الشافعي) ولو أكره أراضا ففلس والزرع يقل في أرضه كان لصاحب الأرض أن يحاص الغرماء بقدر ما أقامت الأرض في يديه إلى أن أفلس ويقطع الزرع عن أرضه إلا أن يتطوع الفللس والغرماء بأن يدفعوا إليه اجازة مثل الأرض إلى أن يستحصل الزرع لأن الزارع كان غير متعذر أن كان لا يستغنى عن السقي قيل للغرماء أن تطوعتم بأن تنفعوا عليه حتى يستحصل الزرع فتأخذوا وتفقتكم مع مالككم بأن رضاه صاحب الزرع وإن لم تشاؤا وشتمت البيع فيعوه بحاله (قال) وإن باعته زينا خلطه بمثله أو أرد أنه فله أن يأخذ متاعه بالكيل أو بالوزن وإن خلطه بأحد منه ففيه قولان أحدهما لا يسيل له إليه لانه لا يصل إلى ماله إلا إذا اذبح أعمال غيره وهو أصح وبه أقول ولا يشبه الثوب يصنع ولا السويق يلبث لأن هذا عين ماله فيه زيادة والذائب إذا اختلط انقلب حتى لا يوجد عين ماله والقول الثاني أن يتطرق إلى قيمة زينة وخلطه به متميزين ثم يكون شره كباقي قيمة زينة أو يضرب مع الغرماء بزينة (قال المزني) (٢٣١) قلت أنا هذا أشبه بقوله لانه

جعل زينة إذا خلط بأردأ وهو لا يتميز عين ماله كما جعل الثوب يصنع ولا يمكن فيه التميز عين ماله فلما قدر على قسم الزيت بكيل أو وزن بالانظلم قسمه ولم يقدر على قسم الثوب والصبغ أشركهما فيه بالقيمة فكذلك لا يمنع خلط زينة بأحد منهما من أن يكون عين ماله فيه وفي قسمه ظلم وهما شره كان بالقيمة (قال الشافعي) فإن كان حنطة فطعنهما ففيهما قولان أحدهما وبه أقول يأخذها

اليوم تأكل الصبغ ولم تزل تدع كل الاسد والتمر والذئب تحرم بما بالتقدير فوافقت السنة فيما أحلوا وحرموا مع الكتاب ما وصفت والله أعلم وفيه دلالة على أن المحرم أنما يحجز ما أحل كله من الصيد دون ما لم يحل كله وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلب العقور في الاحرام وهو ما عدا على الناس وهو لا يأمر بقتله ولا يحل قتله ويضمن صاحبه بقتله شيئا فدل ذلك على أن الصيد الذي حرم الله قتله في الاحرام ما يؤكل لحمه ودل على ذلك حديث جابر بن عبد الله وعلى ما وصفت ولا بأس بأكل كل سبع لا يعدو على الناس من دواب الأرض مثل الثعلب وغيره قياسا على الصبغ وما سوى السبع من دواب الأرض كلها تؤكل كل من معتمدين ما كان سباعا لا يعدو فلا بد أن يؤكل وما كان غير سبع فما كانت العرب تأكله لغرض ضرورة فلا بأس بأكله لانه داخل في معنى الآية خارج من الخبائث عند العرب وما كانت تدعه على معنى تحريمه فإنه خبيث اللحم فلا يؤكل بحال وكل ما أمر بأكله فدهاء المحرم إذا قتله ومثل الصبغ ما خلط كل ذي ناب من السباع من دواب الأرض وغيرها فلا بأس أن يؤكل منه ما كانت العرب تأكله وقد فسرته قبل هذا

(ما يحل من الطائر ويحرم) قال الشافعي رحمه الله والاصول فيما يحل ويحرم من الطائر وجهان أحدهما أن ما أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم للحرم بقتله منه ما لا يؤكل لانه خارج من معنى الصيد الذي يحرم على المحرم قتله ليا كاه والعلم يكاد يحيط أنه انما حرم على المحرم الصيد الذي كان حلالا له قبل الاحرام فاذا أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل بعض الصيد دل على أنه محترم أن يأكله لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل قتل ما أحل الله عز وجل فالحدأة والغراب مما أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله للمحرم فما كان في مثل معناهما من الطائر فهو داخل في أن لا يجوز أكل لحمه كالأجوزاء كل

ويدهى قيمة الطين لانه زائد على ماله (قال) وكذلك الثوب يصبغه أو يقصره يأخذها والغرماء زيادته فإن قصره باجرة درهم فزاد خمسة دراهم كان القصار شره يكافيه بدرهم والغرماء بربعة دراهم شره ما يبيع لهم فإن كانت أجرته خمسة دراهم وزاد درهما كان شره يكافى الثوب بدرهم وضرب مع الغرماء بربعة وهذا أقول والقول الآخر أن القصار غريم باجرة القصار لانها أثر لا عين (قال المزني) قلت أنا هذا أشبه بقوله وانما النياض في الثوب عن القصار كالسمن عن الطعام والعلف وكبر الودي عن السقي وهو لا يجعل الزيادة للبائع في ذلك عين ماله فكذلك زيادة القصار ليست عين ماله وقد قال في الاجير يبيع في حاوت أو برعى غنما أو بر وض دواب فالأحدر أسوء الغرماء فهذه الزيادة عن هذه الصناعات التي هي آثار ليست بأعيان مال حكمها عندى في القياس واحد الآن تخص السنة منها شيئا فيترك لها القياس (قال الشافعي) ولو تباها بالخيار فلا نفلسا أو أحدهما فكل واحد منهما ما اجازة البيع ورده دون الغرماء لانه ليس يبيع مستحدث فإن أخذته دون صفته لم يكن ذلالة إلا أن يرضى الغرماء ولو أسلفه فضة بعينها في طعام ثم فلس كان أحق بفضته ولو أكرى دارا ثم فلس المكري فالكره لصاحبه فاذا تم سكنه بيعت للغرماء ولو أكره سنة ولم يقبض الكراء ثم فلس المكري كان للمكري فسخ

الكراء ولو قسم الحاكم ماله بين غرمائه ثم قدم آخرون رده عليهم بالخصص وإذا أراد الحاكم بيع متاعه أو رهنه أحضره أو وليه ليحصى ثمن ذلك فيدفع منه حق الرهن من ساعته وينبغي أن يقول لغرماء المفلس ارتضوا من يكون على يديه الثمن وعين يشادى على متاعه فحين يزيذ ولا يقبل الزيادة إلا من ثقة وأحب أن يرزق من ولي هذا من بيت المال فان لم يكن ولم يعمل إلا يجعل شاركه فان لم يتفقوا اجتهد لهم ولم يعط شيئا وهو يجب ثقة يجعل بغير جعل ويباع في موضع سوقه وما فيه صلاح عن البيع ولا يدفع إلى من اشترى شيئا حتى يقبض الثمن وما ضاع من الثمن فن مال المفلس ويبعد في البيع بالحيوان ويتأني بالسلاكن بقدر ما يرى أهل البصر بها أنها قد بلغت أثمانها وان وجد الامام ثقة يسلفه المال حالاً لم يجعله أمانة وينبغي إذا رفع اليه أن يشهد أنه وقف ماله عنه فإذا فعل ذلك لم يجزه أن يبيع ولا يهب وما فعل من هذا ففيه قولان أحدهما أنه موقوف فان فضل جازفه ما فعل والآخرون ذلك باطل (قال المزني) قلت أنا قد قطع في المكاتب ان كاتبه بعد الوقف فأدعى لم يعتق بحال (قال) وإذا أقرب دين زعم أنه لزمه قبل الوقف ففيه قولان أحدهما أنه جائز كالمرضى والثاني أن أقراره لازم له في مال ان حدث له أو يفضل عن غرمائه وقد ذهب بعض يدخل مع غرمائه وبه أقول (٢٢٢)

لجملته لانه في معناها ولا تنهما أيضا ما لم تكن تأكل العرب وذلك مثل ما ضرب من ذوات الارواح من سبع وطائر وذلك مثل العقاب والنسر والبارى والصقرو والشاهين والبواشق وما أشبهها مما يأخذ جنم الناس وغيره من طائرتهم فكل ما كان في هذا المعنى من الطائر فلا يجوز أكله للوجهين الذين وصفت من أنه في معنى الحدة والغراب ودخل في معنى ما لا تأكل العرب وكل ما كان لا يبلغ أن يتناول للناس شيئا من أموالهم من الطائر فلم تكن العرب تحترمه إقذاره فكله مباح أن يؤكل فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه فان قال قائل نزل الفرق بين ما خرج من أن يكون ذائبا من السباع مثل الضبع والثعلب فأحلت أكلها وهي تضر بأموال الناس أكثر من ضرر ما حرمت من الطائر قلت اني وان حرمته فليس للضرر فقط حرمة ولا تخروج الثعلب والضبع من الضرر أجمعا انما أجمعتها بالسنة وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم أذنهي عن كل ذي ناب من السباع ففيه دلالة على أنه أباح ما كان غير ذي ناب من السباع وأنه أحل الضبع نصا وان العرب لم تزل تأكلها والثعلب وتترك الذئب والثور والاسد فلا تأكله وان العرب لم تزل تترك أكل النسر والبارى والصقرو والشاهين والغراب والحدة وهي ضرار وتترك ما لا يضر من الطائر فلم أجزأ كنه وذلك مثل الرخة والنعام وهم لا يضران وأكلها لا يجوز لانها من الخبائث وخارجان من الطيبات وقد قلت مثل هذا في الدود فلم أجزأ كل الحكاء ولا العطاء ولا الخنافس وليس بضرارة ولكن العرب كانت تدع أكلها فكان خارجا من معنى الطيبات داخل في معنى الخبائث عندها

المفتين الى أن ديون المفلس الى أجل تحالولها على الأيت وقد يجتنب أن يؤخر المؤخر عنه لان له ذمته وقد عكف والميت بطلت ذمته ولا عكف بعد الموت (قال المزني) قلت أنا هذا أصح وبه قال في الاملاء (قال الشافعي) ولو جنى عليه عمد لم يكن عليه أخذ المال الا ان يشاء (قال) وليس على المفلس أن يؤاجر وذو العسرة ينظر الى مسرة وينزل له من ماله قدر ما لا غنى به عنه وأقل ما يكفيه وأهله يومه من

الطعام والشراب وان كان لبيع ماله حبس أنفق منه عليه وعلى أهله كل يوم أقل ما يكفيه من نفقة وكسوة (باب أكل الضب) قال الشافعي رحمه الله ولا بأس بأكل الضب صغيرا أو كبيرا فان قال قائل قد رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الضب فقال لست أكله ولا يحرمه قيل له ان شاء الله فهو لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الضب شيئا غير هذا وتحويله أكله بين يديه ثابت فان قال قائل فإين ذلك قيل ما يكفيه وأهله يومه من الطعام والشراب وان كان لبيع ماله حبس أنفق منه عليه وعلى أهله كل يوم أقل ما يكفيه من نفقة وكسوة (باب أكل الضب) قال الشافعي رحمه الله ولا بأس بأكل الضب صغيرا أو كبيرا فان قال قائل قد رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الضب فقال لست أكله ولا يحرمه قيل له ان شاء الله فهو لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الضب شيئا غير هذا وتحويله أكله بين يديه ثابت فان قال قائل فإين ذلك قيل ما يكفيه وأهله يومه من الطعام والشراب وان كان لبيع ماله حبس أنفق منه عليه وعلى أهله كل يوم أقل ما يكفيه من نفقة وكسوة

كان ذلك في شتاء أو صيف حتى يفرغ من قسم ماله بين غرمائه وان كانت ثيابه كلها عوى الى مجاوزة القدر اشتري له من ثمنها أقل ما يليس أقصد ما يكفيه في مثل حاله ومن تازمه مؤنته وان مات كفن من رأس ماله قبل الغرماء وحفر قبره وميز بأقل ما يكفيه وكذلك من يلزمه أن يكفيه ثم قسم الباقي بين غرمائه ويباع عليه مسكنه وخادمه لان من ذلك بدا وان أقام شاهد اعلى رجل بحق ولم يحلف مع شاهد فليس للغرماء أن يحلفوا ليس لهم الامانة ملكه عليه دونهم (باب الدين على الميت) قال الشافعي من بيع عليه في دين بعد موته أو في حياته أو قبل موته فهذا كله سواء والعهد في مال الميت كهي في مال الحي لا اختلاف في ذلك عندى ولو بيعت داره بألف وقبض أمين القاضي الثمن فهل من يده واستحققت الدار فلا عهد على الغريم الذي بيعت له وأحق الناس بالعهد المبيع عليه فان وجد له مال بيع ثم رد على المشتري ماله لانه ما خوذ منه يبيع ولم يسلمه فان لم يوجد له شيء فلا ضمان على القاضي ولا أمينه ويقال للمشتري أنت غريم المفلس أو الميت كغرمائه سواء (باب جواز حبس من عليه الدين) قال الشافعي وإذا ثبت عليه الدين بيع ما ظهر له ودفع ولم يحبس وان

لم يظهر حبس وبيع ما قدر عليه من ماله فان ذكر عسره قبلت منه البينة لقول الله جل وعزوان كان ذوعسره فظنرة الى مبسرة وأحلفه مع ذلك بانه وأخليه ومنعت غرماءه من لزومه حتى تقوم بينة أن قد أقامالا فان شهدوا أنهم رأوا في يديه مالا سألته فان قال مضاربة قبلت منه مع عيته ولا غاية لحبسه أكثر من الكشف عنه حتى استقر عند الحاكهم ما وصفت لم يكن له حبسه ولا يغفل المسئلة عنه وإذا أقامالا فأتز ما صنع فيه حتى يحدث له السلطان وقفا آخر لان الوقف الاول لم يكن له لانه غير رشيد وإذا أراد الذي عليه الدين الى أجل السفر وأراد غريمه منعه لبعده سفره وقرب أجله أو يأخذ منه كفيلا به منع منه وقيل له حقل حيث وضعته ورضيته

(باب الحجر) قال الشافعي قال الله عز وجل وابتلوا النسا حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم (قال الشافعي) والبلوغ خمس عشرة سنة إلا أن يحتلم الغلام أو تحيض الجارية قبل ذلك وقال الله تبارك وتعالى فان كان الذي عليه الحق سقيما أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يعل هو فليمل وليه بالعدل فأثبت الولاية على السفيه والضعيف والذي لا يستطيع أن يعل هو وأمر وليه بالاملاء عنه لانه أقامه فيما لا غنى به عنه في ماله مقامه وقيل الذي لا يستطيع (٣٣٣) يحتل أن يكون المغلوب على عقله وهو أشبه بمعانيه

لما قال لست آكله ولا حرمه دل على أن تركه آكله لا من جهة تحريره وإذا لم يكن من جهة تحريره فأتاركه مباحا عاقفه ولم يشتهه ولو عاقب خيرا أو لجا أو قرا أو غير ذلك كان ذلك شيئا من الطباع لا حرمه الماعاف فقال لي بعض الناس أ رأيت أن قال هذا القول غير رسول الله صلى الله عليه وسلم لي يحتل معنى غير المعنى الذي زعمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله فزعمت أنه بين لا يحتل معنى غيره قلت نعم قال وإذا قلت من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس معصوما قلت له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرج من التحليل فلا يجوز أن يسئل عن تحليل ولا تحريم فيجيب فيه إلا أحله أو حرمه وليس هكذا أحد بعده ممن يعلم ويجهل ويقف ويحجب ثم لا يقوم جوابه مقام جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فما المعنى الذي قلت قديين هذا الحديث من غيره قلت قرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم صب فامتنع من أكلها فقال خالد بن الوليد أ حرام هي يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ولكن أعاقها لم تكن يلد قومي فاجتبرها خالد بن الوليد فأكلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليست حراما فهي حلال وإذا أقر خالد أكلها فلا يدعه يأكل حراما وقديين أن تركه أياها أنه عاقها لا حرمها

(أكل لحوم الخيل) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر قال أطمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الخيل ونهاه عن لحوم الحمر أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت فخرنا فرسا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلناه أخبرنا سفيان عن عبد الكريم بن أبي أمية قال أكلت فرسا على عهد ابن الزبير فوجدته حلوا (قال الشافعي) كل ما زمه اسم الخيل من العرب والمقاريف والبراذين فأكلها حلال

به والله أعلم فاذا أمر الله جل وعز بدفع أموال اليتامى اليهم بأمر من لم يدفع اليهم إلا بهما وهو البلوغ والرشد (قال الشافعي) والرشد والله أعلم الصلاح في الدين حتى تكون الشهادة جائزة مع اصلاح المال وانما يعرف اصلاح المال بان يختبر التمان والاختبار يختلف بقدر حال المختبر فتمهم من يتخذ فضلا الناس بالشراء والبيع قبل البلوغ وبعد فقرب اختباره ومنهم من يمان

عن الاسواق فاختباره بعد فختبر في نفقته فان أحسن انفاقها على نفسه وشراء ما يحتاج اليه أو يدفع اليه الشيء اليسير فاذا أحسن تدبيره وتوفيقه ولم يتخذ عنه دفع اليه ماله واختبار المراجعة علم صلاحها قلنا لم نطعن في البيع والشراء بعد فختبرها النساء وذووا الحارم بمثل ما وصفت فاذا أنفس منها الرشد دفع اليها ما لها تزوجت أم لم تتزوج كما يدفع الى الغلام تكح أو لم يتكح لان الله تبارك وتعالى سوى بينهما في دفع أموالهما اليهما بالبلوغ والرشد ولم يذكر تزوجا واحتج الشافعي في الحجر بعثمان وعلي والزبير رضي الله عنهم (قال الشافعي) وإذا كان واجبا أن يحجر على من قارب البلوغ وقد عقل نظراله وابقاء ماله فكان بعد البلوغ أشد تضييعا لماله وأكثر تلافا له فلم لا يجب الحجر عليه والمعنى الذي أمر بالحجر عليه به قائم وإذا حجر الامام عليه لسفهه وفساده ماله أشهد على ذلك فمن باعه بعد الحجر فهو المثلف لماله ومتى أطلق عنه الحجر ثم عاد الى حال الحجر حجر عليه ومتى رجع بعد الحجر الى حال الاطلاق أطلق عنه فان قيل فلم أجرت اطلاقه عنه وهو اتلاف مال قيل ليس باتلاف مال ألا ترى أنه يموت فلا تورث عنه امرأته ولا تحل له فيها به ولا يبعه ويرث عنه عبده ويباع عليه ويملك عنه فالعبد ما نكل حال والمرأة ليست بمال ألا ترى أن العبد يؤذله في التجارة والنكاح فيكون له الطلاق والامسالة دون سيده ولما لكانه أخذ ماله كله

دونه (باب الصلح) قال الشافعي روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حل حراما او حرم حلالا (قال الشافعي) فما حاز في البيع جاز في الصلح وما بطل فيه بطل في الصلح فان صالح رجل احده من مورثه فان عرقا ما صلحه عليه بشئ يجوز في البيع جاز ولو ادعى رجل على رجل حقا فصالحه من دعواه وهو منكرف الصلح باطل ويرجع المدي على دعواه وبأخذ منه صاحبه ما شاء ولو صلح عنه رجل يقر عنه بشئ جاز الصلح وليس للذي أعطى عنه أن يرجع عليه لانه تطوع به ولو اشترع جنانا على طريق نافذة فصالحه السلطان او رجل على ذلك لم يجز ونظر فان كان لا يضرك وان فتر قطع ولو أن رجلين ادعيا دارا في يدى رجل فقالا ورثناها عن أئينا فأقر لاحدهما بنصفها فصالحه من ذلك الذي أقر له به على شئ كان لآخيه أن يدخل معه فيه (قال المزني) قلت أباي ينبغي في قياس قوله أن يبطل الصلح في حق أخيه لانه صار لآخيه باقراره قبل أن يصالح عليه الا أن يكون صالح بأمره فيجوز عليه (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة (٣٢٤) بحالها وادعى كل واحد منهما نصفها فأقر لاحدهما بالنصف وبجدا لا حرم يكن

لا تخفى ذلك حق وكان
الى خصومته ولو كان
أقر لاحدهما بجمع
الدار فان كان لم يقر
للاخر بان له النصف
فله الكل وان كان أقر
بان له النصف ولاخيه
النصف كان لآخيه
أن يرجع بالنصف عليه
وان صلحه على دار أقر
له بها بعد قبضه فاستحق
العبد رجوع الى الدار
فأخذها منه ولو صلحه
على أن يسكنها الذي
هي في يديه وقسافه
عاريه أن شاء أخرجه
منها أو صلحه منها على
خدمة عبد بعينه سنة

(أكل لحوم الجاهل الأهلية) أخبرنا مالك عن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سمع أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينهي عام خيبر عن نكاح المتعة وعن لحوم الجاهل الأهلية (قال الشافعي) سمعت سفيان يحدث عن الزهري أخبرنا عبد الله والحسن ابنا محمد بن زكريا عن الحسن أرواحهما عن علي رضي الله عنه (قال الشافعي) في هذا الحديث دلالة أن احدهما تحرير كل لحوم الجاهل الأهلية والآخرى باباحة لحوم جوارح الوحش لانه لا ينف من الجاهل الا الله الى والوحش فإذا قصد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتحرير قصد الأهل ثم وصفه دل على أنه أخرج الوحش من التحريم وهذا مثل نهيه عن كل ذي ناب من السباع فقصد بالنهي قصد عين فخر ما نهى عنه وحل ما خرج من تلك الصفة سواء مع أنه قد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باباحة كل جوارح الوحش أمرأ بابكر رضي الله عنه أن يقسم جارا وحشيا قتله أبو قتادة بين الرفقة وحديث طلحة أنهم كانوا معه لم جار وحشي (قال الشافعي) وخلق الجاهل الأهلية ببيان خلق الجاهل الوحشية ما بينه يعرفها أهل الخبرة بها فلو وحش أهلى لم يحل أكله وكان على الأصل في التحريم ولو استأهل وحشي لم يحرم أكله وكان على الأصل في التحليل ولا يذبحه المحرم وان استأهل ولو زاجرا أهلى على فرس أو فرس على أنان أهلى لم يحل أكل ما نهى عنهم ما باحان معا وهكذا لو أن غرابا أو ذكرا حيا أو بقا نأخجه جباري أو ذكرا جباري أو طائر يحل له تحميم غرابا أو وحدا أو صقرا (١) أو بران قباضت وأفرخت لم يحل أكل فراخها من ذلك التحميم لا خلاط المحرم والحلال فيه ألا ترى أن غرابا أو ذكرا أو ولد خنزير بسمن أو محرما

فباعه المولى فإن المشتري الخيار في أن يجيز البيع وتكون الخدمة على العبد للصالح أو يرد البيع (قال الشافعي) بحلال

ولومات العبد جاز من الصلح بقدر ما استخدم وبطل منه بقدر ما بقي وإذا ادعى رجلان جدرا بين داريهما فان كان متصلا بينهما أحدهما اتصال البنين الذي لا يحدث مثله الا من أول البنين جعلته دون المنقطع منه وان كان يحدث مثله بعد كمال بنيه مثل نزع طوبة وادخال أخرى أحلقتهما بالله وجعلته بينهما وان كان غير موصول بواحد من سائهما أو متصلا بينهما ما جعلته بينهما بعد أن أحلف كل واحد منهما ولا أنظر الى من اليه انخوار ج ولا الدواخل ولا أنصاف اللبن ولا معاقد القمط لانه ليس في شئ من هذا دلالة ولو كان لاحدهما عليه جذوع ولا شئ إلا آخر عليه أحلقتهما أو أقررت الجذوع بحالها وجعلت الجدار بينهما فمضين لان الرجل قد يرتفع بجدار الرجل بالجذوع بأمره وغيره ولم أجعل لواحد منهما أن يفتح فيه كوة ولا يبنى عليه بناء الا باذن صاحبه وقسمته بينهما ما شاء ان كان عذرعا أعطيه شبرا في طول الجدار ثم قلت له أن شئت أن تزيين من عرصه دارك أو يبتك شبرا آخر ليكون لك جدار خاص فذلك

لأن لو هدماه ثم اصطالحا على أن يكون لاحدهما ثلثه والآخر ثلثاه على أن يحمل كل واحد منهما ما شاء عليه إذا بناءه فالصلح فاسد ونشأ أو واحد منهم ما قسمت أرضه بينهم مانصفين وإن كان البيت السفلى في يدي رجل والعلو في يدي آخر فقد اعياى سقغه فهو بينهم مانصفين لأن سقف السفلى تابع له وسطح العلو أرض له فان سقط لم يجبر صاحب السفلى على بنائه فان تطوع صاحب العلو بأن يبنى السفلى كما كان ثم يبنى علوه كما كان فذلك له وليس له منع صاحب السفلى من سكناه ونقض الجدران له ومتى (٢٢٥) شاء أن يهدمها مدمها وذلك الشركاء

في ثم راو بئر لا يجبر أحدهم على الإصلاح اضرو ولا غيره ولا يمنع المنفعة فان أصلى غيره فله عين ماله متى شاء نزعه وقال في كتاب الدعوى والبيئات على كتاب اختلاف أبي حنيفة فإذا أفاض صاحب السفلى مالا أخذ منه قيمة ما أنفق في السفلى (قال المزني) قلت أنا الاول أولى بقوله لأن الثاني منطوق فليس له أخذه من غيره إلا أن يرضيه عليه (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل نخلة أو شجرة فاستعلت وانشرت أغصانها على دار رجل فعليه قطع ما شرع في دار غيره فان صالحه على تركه فليس بجائر ولو ضاحه على دراهم بدنانير أو على دنانير بدراهم لم يجبر بالقبض فان قبض بعضا بقبض

بخلال فصار لا يزال أحدهما من الآخر ثم أن يكون مأكولا ولو أن صيدا أصيب أو بيض صيد فأشكت خلقته فلم يدركه أحد أو به مما لا يحل أكله والآخر يحل أكله كان الاحتياط الكف عن أكله والقباض أن ينظر إلى خلقته فأيهما كان أولى بخلقته جعل حكمه حكمه إن كان الذي يحل أكله أولى بخلقته أكله وإن كان الذي يحرم أكله أولى بخلقته لم يأكله وذلك مثل أن يزوج جارا سبي أنانا وحشية (١) أو أنانا نسبية ولو زاجر وحشى فرسا أو فرسا أنانا وحشيا لم يكن بأكله بأس لأن كليهما مما يحل أكله وإذا توخى واصطيد كل بما يؤكل به الصيد وهكذا القول في صغار أولاده وفراخه وبيضه لا يختلف وما قتل الحرم من صيد يؤكل لحمه فداء وكذلك يفدى ما أصاب من بيضه وما قتل من صيد لا يؤكل لحمه أو أصاب من بيضه لم يفده ولو أن ذئبا نزع إلى ضبع فجاءت بوفد فأنها تأتي بولد لا يشبهها محضا ولا الذئب محضا يقال له السبع فلا يحل أكله لما وصفت من اختلاط المحرم والحلال وأنهما لا يتيزران فيه (ما يحل بالضرورة) قال الشافعي قال الله عز وجل في ما حرم ولم يحل بالذكاوة وما لكم أن لا تأكلوا مما ذكركم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه وقال أغامر عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير إلى قوله غفور رحيم وقال في ذكركم ما حرم من اضطر في محضه غير متجانف لأنم فإن الله غفور رحيم (قال الشافعي) فيحل ما حرم من ميتة ودم ولحم خنزير وكل ما حرم مما لا يغير العقل من الخمر للضرر والضرر الرجل يكون بالموضع لأطعام فيه معه ولا شيء يسد فورة جوعه من لبن وما أشبهه ويبلغه الجوع ما يخاف منه الموت أو المرض وإن لم يخف الموت أو يضعفه ويضره أو يعتل أو يكون ما شافى ضعف عن بلوغ حيث يريد أو را كبا فيضعفه عن ركوب دابته أو ما في هذا المعنى من الضرر اللين فأى هذا ناله فله أن يأكل من المحرم وكذلك يشرب من المحرم غير المسكر مثل الماء تقع فيه الميتة وما أشبهه وأحب إلى أن يكون آكله أن كل وشاربه أن يشرب أو جعهما فعلى ما يقطع عنه الخوف ويبلغه بعض القوة ولا بين أن يحرم عليه أن يشبع ويرى وإن أجزأه دونه لأن التحريم قد زال عنه بالضرورة وإذا بلغ الشبع والرى فليس له مجاوزته لأن مجاوزته حينئذ إلى الضرر أقرب منها إلى النفع ومن بلغ إلى الشبع فقد خرج في بلوغه من حد الضرورة وكذلك الرى ولا بأس أن يتزود معه من الميتة ما اضطر إليه فإذا وجد الغنى عنه طرحه ولو تزود معه ميتة فلقى مضطرا أراد شراءها منه لم يحل له ثمنها اغتاضل له منها منع الضرر اللين على بدنه لأنهما ولو اضطر ووجد طعاما لم يؤذن له به لم يكن له أكل الطعام وكان له أكل الميتة ولو اضطر ومعه ما يشتريه ما يحل فان باعه بثمنه في موضعه أو بئنه ما يغبان الناس بثمنه لم يكن له أكل الميتة وإن لم يبعه إلا بغير غباين الناس بثمنه كان له أكل الميتة والاختيار أن يغالى به ويدع أكل الميتة وليس له بحال أن يكابر رجلا

(٢٩ - الام ثاني) جاز فيما قبض وانتقض فيما لم يقبض إذا رضى بذلك المصالح القابض وإذا أقر أحد الورثة في دار في أيديهم بحق لرجل ثم صالحه منه على شيء بعينه فالصلح جائز والوارث المقر منطوع لا يرجع على أخوته بشئ ولو ادعى رجل على رجل بيتاني يديه فاصطالحا بعد الإقرار على أن يكون لاحدهما سطحه والبناء على جدرانها بناءه ولو ما جائر (قال المزني) قلت أنا لا يجوز أن يس على قوله في إبطاله أن يعطى رجلا مالا على أن يشرع في بنائه حقا فكذلك لا يجوز الصلح على أن يبنى على جدرانها بناء (قال الشافعي) ولو اشترى

(١) قوله أو أنانا نسبية كذا في النسخ ونعل في الكلام سقطان من الناسخ والاصل أو جاز وحشى أنانا نسبية كتبه منحه

علاويته على أن يبنى على جدرانه ويسكن على سطحه أجزت ذلك إذا سمي امتنهي البنيان لأنه ليس كالارض في احتمال ما يبنى عليها (قال المزي) هذا عندى غير منعه في كتاب أدب القاضي أن يقسم أدارا على أن يكون لاحدهما السفلى ولا آخر العلوى حتى يكون السفلى والعلوى واحداً (قال الشافعى) ولو كانت منازل سفلى فى يدى رجل والعلوى فى يدى آخر فنداعيا العرصه فهى بينهما ولو كان فيها درج الى علوها فهى لصاحب العلوى كانت معقوده (٣٢٦) أو غير معقوده لانها تنجز مر او ان تنفع بما تحتها ولو ادعى على رجل

زرعا فى أرض فصالحه
من ذلك على دراهم
فبأنزل أن له أن يبيع
زرعه أخضر من يقصه
ولو كان الزرع بين
رجلين فصالحه أحدهما
على نصف الزرع لم يجز
من قبل أنه لا يجوز أن
يقسم الزرع أخضر ولا
يجز بشرىكه على أن
يقبل منه شيئا

(باب الحوالة)

قال الشافعى أخبرنا
مالك عن أبي الزناد عن
الاعرج عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال بطل
الغنى ظم وإذا أتبع
أحدكم على ملى فليتبّع
(قال الشافعى) وفى
هذا دلالة أن الحق يتحول

على الحال عليه ويبرأ
منه المحيل فلا يرجع
عليه أبداً كان الحال
عليه غنياً وفقيراً أفلس
أومات معداً غتر منه
أو لم يغر منه (قال الشافعى)
ولو كان كما قال محمد بن

على طعامه وشراؤه وهو يجد ما يغنيه عنه من شراب فيه مية أو مية وان اضطر فلم يجد مية ولا شراؤه فيه مية ومع رجل شئ كان له أن يكابره وعلى الرجل أن يعطيه وإذا كابره أعطاه ثمنه وأقيا فان كان إذا أخذ شيئاً خاف مالك المال على نفسه لم يكن له مكابره وان اضطر وهو محرم الى صيد أو مية أو كل المية وترك الصيد فان كل الصيد فداءه ان كان هو الذى قتله وان اضطر فوجد من يطعمه أو يسقيه فليس له أن يتنصع من أن يأكل أو يشرب وإذا وجد فقد ذهب عنه الضرورة فى حال واحدة أن يخاف أن أطمعه أو سقاه أن يسمه فيه فيقتله فله ترك طعامه وشراؤه بهذا الحال وان كان مريضاً فوجد مع رجل طعاماً أو شراً باعله يضره ويزيد فى مرضه كان له تركه أو كل المية وشرب الماء الذى فيه المية وقد قيل ان من الضرورة وجهان انما أن يعرض الرجل المريض يقول له أهل العلم به أو يكون هو من أهل العلم فليأمر من كان به مثل هذا الآن يأكل كذا أو يشرب كذا أو يقال له ان أجعل ما يبرئك كل كذا أو شرب كذا فيكون له أكل ذلك وشربه ما لم يكن خيراً اذا بلغ ذلك منها أسكرته أو شيئاً يذهب العقل من المحرمات وأغيرها فان اذهب العقل محرم ومن قال هذا قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم الاعراب أن يشربوا البان الابل وأبوالها وقد يذهب الوفاء بغير البانها وأبوالها إلا أنه أقرب ما هناك أن يذهب عن الاعراب لاصلاحه لا بدانهم والابوال كلها محرمة لانها نجسة وليس له أن يشرب خراً لانها تعطش وتقيح ولالدواها لانها تذهب بالعقل وذهب العقل منع الفرائض وتؤدى الى إتيان المحارم وكذلك ما ذهب العقل غيرها ومن خرج مسافراً فأصابته ضرورة وجوع أو عطش ولم يكن سفره فى معصية الله عز وجل حل له ما حرم عليه مما تصف ان شاء الله تعالى ومن خرج عاصياً لم يحل له شئ مما حرم الله عز وجل عليه بحال لان الله تبارك وتعالى انما أحل ما حرم بالضرورة على شرط أن يكون المضطر غير باغ ولا عاد ولا متعانفاً لائم ولو خرج عاصياً ثم تاب فأصابته الضرورة بعد التوبة رجوت أن يسعه كل المحرم وشربه ولو خرج غير عاص ثم نوى المعصية ثم أصابته الضرورة فزينة المعصية خشيت أن لا يسعه المحرم لاني أنظر الى نية به فى حال الضرورة لاني حال تقدمتها ولا تأخرت عنها (١)

(١) فى نسخة البلقى هنا ما نصه وترجم فى اختلاف الحديث (أكل الضب) وفيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال لست بأكله ولا يحرمه (قال الشافعى) رجه الله أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل بن جثيف عن ابن عباس (قال الشافعى) أشد قال مالك عن ابن عباس عن خالد بن الوليد وأبن عباس وخالد بن الوليد أنهما دخلا مع النبي صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة فأتى بضب مخنوذ فأهوى اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم =

كتاب

الحسن اذا أفلس أومات مفلسا يرجع على المحيل لما صبر المحتال على من أجل لان حقه ثابت

على المحيل ولا يتحول من أن يكون حقه قد تحول على فصار الى غيرى فلم يأخذنى بما برئت منه لان أفلس غيرى أو لا يكون حقه تحول غنى فلم أبرأني منه قبل أن يفلس الحال عليه واحتج محمد بن الحسن بان عثمان رضى الله عنه قال فى الحوالة أو الكفالة يرجع صاحب الأتوى على مال مسلم (قال الشافعى) وهو عندى بطل من وجهين ولوصح ما كان له فيه شئ لأنه لا يدري قال ذلك فى الحوالة أو الكفالة

(قال المزني) هذه مسائل تجرئت فيها معاني جوابات الشافعي في الحوالة (قال المزني) قلت أنا من ذلك ولو اشتري عبدًا بألف درهم وقبضه ثم أحال البائع بالألف على رجل له عليه دين ألف درهم فاحتال ثم ان المشتري وجد بالعبد عيبًا فرد به بطلت الحوالة وان رد العبد بعد أن قبض البائع ما احتال به رجع به المشتري على البائع وكان المحال عليه منه بريئًا (قال المزني) وفي إبطال الحوالة نظير (قال) ولو كان البائع أحال على المشتري بهذه الألف رجلاً له عليه ألف درهم ثم تصادق البائع والمشتري ان العبد الذي تباع به حراً الاصل فإن الحوالة لا تنقضي لانهم ما يبطلان بقولهما حقاً الغير هما فان (٢٢٧) صدقهما المحتال أو قامت بذلك

بينة انتقضت الحوالة ولو أحال رجل على رجل بألف درهم وضمنها ثم اختلفا فقال المحلل أنت وكبلي فيها وقال المحتال بل أنت أحلني بمالي عليك ونصابي فاعلى المحلل الضمير فالتحلل قول المحلل والمحتال مدع ولو قال المحتال أحلني عليه لا قبضه لك ولم تحلني بمالي عليك فالتقول قوله مع عيبه والمحيل مدع البراءة مما عليه فعليه البينة ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فأحاله المطلوب بها على رجل له عليه ألف درهم ثم أحاله بها المحتال عليه على ثالث له عليه ألف درهم برئ الأولان وكانت للطالب على الثالث

(١) (كتاب النذور)

(باب النذور التي لفارتها كفارة أيمان) قال الشافعي رحمه الله تعالى ومن قال على نذر ولم يسم شيئاً فلا نذر ولا كفارة لان النذر معناه معنى على أن أبر وليس معناه معنى اني أئمت ولا حلفت فلم أفعل واذا نوى بالنذر شيئاً من طاعة الله فهم ما نوى (قال الشافعي) فانا نقول فيمن قال على نذر ان كلمت فلاناً أو على نذر ان كلم فلاناً يريد هجرته ان عليه كفارة عين. وانه ان قال على نذره أن أهجره يريد بذلك نذره هجرته نفسه لا معنى قوله إن أهجره أو لم أهجره فإنه لا كفارة عليه وليكلمه لانه نذر في معصية (قال الشافعي) ومن حلف ان لا يكلم فلاناً ولا يوصل فلاناً فهذا الذي يقال له الحنث في اليمين خير لك من البر فكفر واخنت لانك تعصى الله عز وجل في هجرته وتركك الفضل في موضع صلته وهذا في معنى الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم فلما أت الذي هو خير وليكفر عن يمينه وهكذا كل معصية حلف عليها أمرناه أن نترك المعصية ويحنت وبأقي الطاعة واذا حلف على أمرناه أن يأتي البر ولا يحنت مثل قوله والله لا صوم من اليوم والله لا أصلي كذا وكذا كفارة نافله فنقول له برئ يمينك وأطع ربك فان لم يفعل حنث وكفر وأصل ما نذهب اليه ان النذر ليس بيمين وأن من نذر ان يطيع الله عز وجل أطاعه ومن نذر ان يعصى الله لم يعصه ولم يكفر

== بيده فقال بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة أخبري رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل فقالت هو ضب يارسول الله فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فقالت أحرام عوقال لا ولكنك لم يكن بأرض قوي فأجدني أعافه قال خالد فاجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر (قال الشافعي) وحديث ابن عباس يوافق حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امتنع من أكل الضب لانه عافه لانه حرمه وقد امتنع من أكل البقول ذوات الريح لان جبريل بكلمه ولعله عافها لا يجبر بها لها (قال الشافعي) وقول ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليست بأكله يعني نفسه وقد بين ابن عباس أنه لانه عافه وقال ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يحرمه (قال) بفاء بمعنى ابن عباس ييناوان كان معنى ابن عباس أبن منه (قال) لست أحرمه وليس حراماً ولست أكله نفسي (قال الشافعي) وأكل الضب حلال واذا أصابه المحرم فداء لانه صيد يؤكل

(باب الكفارة) قال المزني قال الله جل ثناؤه قالوا انفق صواع الملك ولن جاءته حل بعير وأنبه زعيم وقال عز وجل سلهم أيهم بذلك زعيم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال والزعيم غارم والزعيم في اللغة هو الكفيل وروى عن أبي سعيد الخدري أنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فلما وضعت قال صلى الله عليه وسلم هل علي صاحبكم من دين فقالوا نعم درهمان قال صلوا على صاحبكم فقال علي رضوان الله عليه هماغلي يارسول الله وأنا لهما ضامن فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى عليه ثم أقبل على علي

(١) هذا الكتاب وما بعده من التراجم المتعلقة بالنذور مقدمة هنا في نسخة البلقيني وموضعهما في نسخة الربيع مع الايمان بعد أبواب أبواب النكاح والعق في آخر الكتاب وقد جرى على ترتيب نسخة البلقيني في الاجزاء التي تيسرت لتامتها فاذا انقضت لم يجر على ترتيب لان نسخة الربيع غير مرتبة التراجم كتبه جميعه

رضي الله عنه فقال جزأه الله عن الاسلام خيرا وفلأرهانك كما فككت رهان أخيك (قال المرتني) قلت أنا وفي ذلك دليل ان الدين الذي كان على الميت لزم غيره بان ضمنه وروى الشافعي في قسم الصدقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني الا ثلاثة ذكر منها رجل لا تحل بحالة فقلت له الصدقة (قلت أنا) فكانت الصدقة محرمة قبل الجمالة فلما تحل لزمه الغرم بالجمالة فخرج من معناه الاول الى أن حلت له الصدقة (قال) (٢٢٨) الشافعي) واذا ضمن رجل عن رجل حقا فلم يضمن له أن يأخذ أيهما شاء فان ضمن

(من جعل شيئا من ماله صدقة أو في سبيل الله) قال الشافعي رحمه الله واذا حلف الرجل في كل شيء سوى العتق والطلاق من قوله مالي هذا في سبيل الله أو داري هذه في سبيل الله أو غير ذلك مما يملك صدقة أو في سبيل الله اذا كان على معاني الأيمان فالذي يذهب اليه عطاء أنه يجزيه من ذلك كفارة عين ومن قال هذا القول قاله في كل ما حث فيه سوى عتق أو طلاق وهو مذهب عائشة رضي الله عنها والقياس ومذهب عدمة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم وقال غيره يتصدق بجميع ماله الا أنه قال وبمحس قدر ما يقوته فاذا أيسر تصدق بالذي حبس وذهب غيره الى أنه يتصدق بثلث ماله وذهب غيره الى أنه يتصدق بركاه ماله وسواء قال صدقة أو قال في سبيل الله اذا كانت على معاني الأيمان (قال الشافعي) ومن حلف بصدقة ماله فحلفت فان كان أراد عينيا فكفارة عين وان أراد بذلك تبرأ من أن يقول الله على أن تصدق بمالي كله تصدق به كله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله عز وجل فليطعه

(باب نذر التبرر وليس في التراجم وفيها من نذر أن يمسي الى بيت الله عز وجل) قال الشافعي رحمه الله ومن نذر تبررا أن يمسي الى بيت الله الحرام لزمه أن يمسي ان قدر على المشي وان لم يقدر ركب وأهراق دما احتياطا لانه لم يأت بما نذر كما نذر والقياس أن لا يكون عليه دم من قبل أنه اذا لم يطق شيئا سقط عنه كمالا يطيق القيام في الصلاة فيسقط عنه ويصلي قاعدا ولا يطبق القعود فيصلي مضطجعا وانما فرقنا بين الحج والعمرة والصلاة أن الناس أصلوا أمرا بالحج بالصيام والصدقة والنسك ولم يصلحوا أمر الصلاة الا بالصلاة (قال الشافعي) ولا يمسي أحد الى بيت الله الاحا أو معتبرا الا بذلة منه (قال الربيع) وللشافعي قول آخر أنه اذا حلف أن يمسي الى بيت الله الحرام فحلفت فكفارة عين تجزيه من ذلك ان أراد بذلك البين (قال الربيع) وسعت الشافعي أفق بذلك وجلا فقال هذا قولنا أبا عبد الله فقال هذا قول من هو خير مني قال من هو قال عطاء بن أبي رباح (قال الشافعي) ومن حلف بالمشي الى بيت الله ففيها قولان أحدهما قول معنى قول عطاء أن كل من حلف بشئ من النسك صوم أو حج أو عمرة فكفارته كفارة عين اذا حثت ولا يكون عليه حج ولا عمرة ولا صوم ومذهبه أن أعمال البر لله لا تكون الا بفرض يؤديه من فرض الله عز وجل عليه أو تبررا يريد الله به فاما ماعلا علوا الأيمان فلا يكون تبررا وانما يعمل التبرر لغير العلو وقد قال غير عطاء عليه المشي كما يكون عليه اذا نذره متبررا (قال الشافعي) والتبرر أن يقول لله على أن شئني الله فلان أو قدم فلان من سفره أو قضى عني ديني أو كان كذا أن أحج له نذرا فهو التبرر فاما اذا قال ان لم أفضل حقا ففعل المشي الى بيت الله فهذا من معاني الأيمان لامعاني النذور وأصل معقول قول عطاء في معاني النذور من هذا أنه يذهب الى أن من نذر نذرا

بأمره وغرم رجوع بذلك عليه وان تطوع بالضمان لم يرجع (قال المرتني) قلت أنا وكذلك كل ضامن في دين وكفالة بدين وأجرة ومهر وضمان عهد ودارش جرح ودية نفس فان أدى ذلك الضامن عن المضمون عنه بأمره رجوع به عليه وان أداه بغير أمره كان متطوعا لا يرجع به فان أخذ الضامن بالحق وكان ضمانه بأمر الذي هو عليه فله أخذه بخلافه وان كان بغير أمره لم يكن له أخذه في قياس قوله ولو ضمن عن الاول بأمره ضامن ثم ضمن عن الضامن ضامن بأمره جازر فان قبض الطالب حقه من الذي عليه أصل المال أو أحاله به برؤا جميعا ولو قبضه من الضامن الاول رجوع به على الذي عليه الأصل وبرئ منه الضامن

الآخر وان قبضه من الضامن الثاني رجوع به على الضامن الاول ورجوع به الاول على الذي عليه في الأصل ولو كانت المسئلة بحالها فابرا الطالب الضامنين جميعا برأولا يبرأ الذي عليه الأصل لان الضمان عند الشافعي ليس بحوالة ولكن الحق على أصله والضامن مأخوذه (قال المرتني) قلت أنا ولو كان له على رجلين ألف درهم وكل واحد منهما كميل ضامن من صاحبه بأمره فدفعها أحدهما رجوع نصفها على صاحبه وان أبرأ الطالب أحدهما من الألف سقط عنه نصفها الذي عليه وبرئ من ضمان نصفها الذي على صاحبه ولم يبرأ صاحبه من نصفها الذي عليه ولو أقام الرجل بينة أنه باع من هذا الرجل ومن رجل غائب عبدا

يقضاه منه بألف درهم وكل واحد منهما كفيل ضامن لذلك على صاحبه بأمره قضى عليه وعلى الغائب بذلك وغرم الحاضر جميع الثمن ورجع بالنصف على الغائب (قال المزني) قلت أما وهذا مما يجامعنا عليه من أنكر القضاء على غائب ولو ضمن عن رجل بأمره ألف درهم عليه لرجل فدفعها بمحضه ثم أنكر الطالب أن يكون قبض شيئاً حلف وبرئ به قضى على الذي عليه الدين بدفع الألف إلى الطالب ويدفع ألفاً إلى الضامن لأنه دفعها بأمره وصار له ديناً عليه فلا يذهب حقه (٢٣٩) ظلم الطالب له ولو أن الطالب

في معصية الله لم يكن عليه قضاؤه ولا كفارة في ذنوبه وافق السنة وذلك أن يقول الله على أن شفاعتي أو شفي فلان أن أنحرابني أو أن أفعل كذا من الأمر الذي لا يحل له أن يفعله فن قال هذا فلا شيء عليه فيه وفي السائبة وإنما أبطل الله عز وجل النذري البجيرة والسائبة لأنها معصية ولم يذكر في ذلك كفارة وكان فيه دلالة على أن من نذر معصية الله عز وجل أن لا يفي ولا كفارة عليه وبذلك جاءت السنة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه (أخبرنا) سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال كانت بنو عقيل حلفاء لثقيف في الجاهلية وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من المسلمين ثم إن المسلمين أسروا رجلاً من بني عقيل ومعه ناقة له وكانت ناقته قد سبقت الحاج في الجاهلية كذا وكذا امرأة وكانت الناقة إذا سبقت الحاج في الجاهلية لم تمنع من كلاترعه فيه ولم تمنع من حوض تشرع منه (قال الشافعي) فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد فم أأخذتني وأخذتني سابقية الحاج فقال النبي صلى الله عليه وسلم بجريرة حلفائك ثقيف (قال الشافعي) وحبس حيث عبره النبي صلى الله عليه وسلم فبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فقال يا محمد أتني مسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لوقتها وأنت تلك أمرك كنت قد أفلحت كل الفلاح قال ثم مر به النبي صلى الله عليه وسلم مرة أخرى فقال يا محمد أتني جائع فأطعمني ونظماً فأسقني فقال النبي صلى الله عليه وسلم تلك حاجتك ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم بدله ففادى به الرجلين الذين أسرت ثقيف وأمسك الناقة ثم أنه أعار على المدينة عدو فآخذ وأسرح النبي صلى الله عليه وسلم فوجدوا الناقة فيها قال وقد كانت عندهم امرأة من المسلمين قد أسروها وكأوا يريحون النعم عشاء فجاءت المرأة ذات ليل إلى النعم فجعلت لا تجيء إلى بعير الأراغحي انتهت إليها فلم ترغ فاستوت عليها فاجتبت فلما قدمت المدينة قال الناس العضبساء العضبساء فقالت المرأة أتني نذرت أن الله أنجاني عليها أن أنحرها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بئسما جزيتها لا وفاء لنذري معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين (قال الشافعي) فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته ولم يأمرها أن تخمر مثلها أو تخمرها ولا تكفر (قال) وكذلك نقول إن من نذر تبرأ أن يخمر مال غيره فهذا نذر فيما لا يملك فأنذر ساقط عنه وبذلك نقول قياساً على من نذر ما لا يطيق أن يعمل به بحال سقط النذر عنه لأنه لا يملك أن يعمل به فهو كالأبلاك مما سواه أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نذري معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم وكان في حديث عبد الوهاب الثقيفي بهذا الاستاد أن امرأة من الأنصار نذرت وهو ربت على ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نجها الله لتخمرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا القول وأخذ ناقته ولم يأمرها بأن تخمر مثلها ولا تكفر فكذلك نقول إن من نذر تبرأ أن يخمر

طالب الضامن فقال لم تدفع إلى شيأ قضى عليه بدفعها ثانية ولم يرجع على الأمر إلا بالألف التي ضمنها عنه لأنه يقر أن الثانية ظلم من الطالب له فلا يرجع على غير من ظلمه ولو ضمن لرجل ما قضى به له على آخر أو ما شهد به فلان عليه (قال الشافعي) لا يجوز هذا وهذا مخاطرة وقال الشافعي ولو ضمن دين ميت بعد ما يعرفه ويعرف لمن هو فالضامن لازم ترك الميت شيئاً ولم يتركه ولا تجوز كفالة العبد المأذون له بالتجارة لأن هذا استهلاك ولو ضمن عن مكاتب أو مالا في يدي وصي أو مقارض وضمن ذلك أحد منهم عن نفسه فالضامن في ذلك كله باطل وضامن المرأة كالرجل ولا يجوز ضمان من لم يبلغ ولا يجنون ولا مبرسم بهنذي ولا مغني عليه

ولا أخرس لا يعقل وإن كان يعقل الإشارة والكتاب ضمن لزمه وضعف الشافعي كفالة الوجه في موضع وأجازها في موضع آخر إلا في الحدود (باب الشركة) قال المزني الشركة من وجوه منها الغنمة أزال الله عز وجل ملك المشركين عن خير. لكهارسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون وكانوا فيه شركاء فقسّمهم. في ذلك دليل على قسم الأموال والضرب عليها بالسهام ومنها الموارث ومنها الشركة في لأهل وأربعة أنجاسها لأهلها (قال المزني) وفي ذلك دليل على قسم الأموال والضرب عليها بالسهام ومنها الموارث ومنها الشركة في

الهبات والصدقات في قوله ومنها التجارات وفي ذلك كله القسم إذا كان مما يقسم وطلبه الشرىك ومنها الشركة في الصدقات المحرمات في قوله وهي الاحباس ولا وجه لقسمها في رقابها لارتفاع الملك عنها فان تراضا من السكني سنة بسنة فلا بأس والذي يشبه قول الشافعي أنه لا تجوز الشركة في النرض ولا فيما يرجع في حال المفاصلة الى القيمة لتغير القيم ولأن يخرج تخدما عرضا لا آخر دائره ولا تجوز الابعال واحد بالدينار أو بالدرهم فان أراد (٢٣٠) أن يشتر كما ولم يمكنهما الا عرض فان المخرج في ذلك عندى أن يبيع أحدهما نصف عرضه

بنصف عرض صاحبه ويتقايضان فيصير جميع العرضين بينهما نصفين ويكونان فيه شريكين ان باعا أو حبسا أو عارضا لأفضل في ذلك لأحد منهما (قال) وشركة المفاوضة عند الشافعي لا تجوز رجال والشركة الصحيحة أن يخرج كل واحد منهما دنانير مثل دنانير صاحبه ويخطأهما فيكونان فيها شريكين فان اشتريا فلا يجوز أن يبيعه أحدهما دون صاحبه فان جعل كل واحد منهما لصاحبه أن يخرج في ذلك كله بما رأى من أنواع التجارات قام في ذلك مقام صاحبه فاربحاً أو خسراناً فلها وعليهما نصفين ومتى فسخ أحدهما الشركة انقضت ولم يكن لصاحبه أن يشترى ولا يبيع حتى يقسم وان مات أحدهما انقضت الشركة وقاسم

مال غيره فهو - إذ انذر فيما لا يملك والندرسا قط عنه وذلك نقول قياساً على من نذر ما لا يطيق أن يعمل به حال سقط النذر عنه لأنه لا يملك أن يعمل به فهو كالإبلاك مما سواه (قال الشافعي) وإذا نذر الرجل أن يخرج ماشياً مشى حتى يحل له النساء ثم ركب بعد ذلك كمال حج هذا وإذا نذر أن يعتمر ماشياً مشى حتى يطوف بالبيت ويستسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر وذلك كمال عمره هذا (قال الشافعي) وإذا نذر أن يخرج ماشياً فبقي ففاته الحج فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ماشياً حل وعليه حج قابل ماشياً كما يكون عليه حج قابل إذا فاته هذا الحج ألا ترى أن حكمه لو كان متطوعاً بالحج أو نذر أنه أو كانت عليه حجة الاسلام وعمرته أن لا يجزى هذا الحج من حج ولا عمره فإذا كان حكمه أن يسقط ولا يجزى من حج ولا عمره فكيف لا يسقط المشى الذي انما هو هيئة في الحج والعمره (قال الشافعي) وإذا نذر الرجل أن يخرج أو نذر أن يعتمر ولم يخرج ولم يعتمر فان كان نذر ذلك ماشياً فلا يشى لانه ما جعلا حجة الاسلام وعمرته فان مشى فاعما مشى حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يخرج ويعتمر ماشياً من قبل أن أول ما يعمل الرجل من حج وعمره إذا لم يعتمر وحج فاعما حجة الاسلام وان لم ينو حجة الاسلام ونوى به نذراً أو حجاً من غيره أو تطوعاً فهو حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يعود لنذره فيوفيه كما نذر ماشياً أو غير ماش (قال الربيع) هذا إذا كان المشى لا يضرب عن عشي فإذا كان مضراً به فترك ولا شئ عليه على مثل ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا إسرائيل أن يتم صومعه ويتجنى عن الشمس فأمره بالذى فيه البر ولا يضرب به ونهاه عن تعذيب نفسه لأنه لا حاجة لله في تعذيبه وكذلك الذى عشى إذا كان المشى تعذيباً به يضربه تركه ولا شئ عليه (قال الشافعي) ولو أن رجلاً قال ان شئ الله فلا نقضه على أن أمشى لم يكن عليه مشى حتى يكون نوى شيئاً يكون مثله برا فان لم ينو شيئاً فلا شئ عليه لأنه ليس في المشى الى غير مواضع البر (قال الشافعي) ولو نذر فقال على المشى الى أفر بقة أو العراق أو غيرهما من البلدان لم يكن عليه شئ لأنه ليس لله طاعة في المشى الى شئ من البلدان وانما يكون المشى الى المواضع التي يرتجى فيها البر وذلك المسجد الحرام وأحب الى أن نذر أن عشى الى مسجد المدينة أن عشى الى مسجد بيت المقدس أن عشى لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تشذال حال الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا ومسجد بيت المقدس ولا بين لى أن أوجب المشى الى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس كما بين لى أن أوجب المشى الى بيت الله الحرام وذلك أن البر باتيان بيت الله فرض والبر باتيان هذين نافلة وإذا نذر أن عشى الى بيت الله ولانية فلا اختيار أن عشى الى بيت الله الحرام ولا يجب ذلك عليه إلا بان نوى لان المساجد بيوت الله وهو إذا نذر أن عشى الى مسجد مصر لم يكن عليه أن عشى اليه ولو نذر برا أمره بالوفاء به ولم يجب عليه وليس هذا كما يؤخذ لاد تمييز من الأديمين هذا عمل فيما بينه وبين الله عز وجل لا يلزمه إلا ما يجب عليه نفسه بعينه وإذا نذر الرجل أن يخرج مكة لم يجزه إلا أن يخرج مكة وذلك أن النصرية بر وان نذر أن يخرج

ومضى الميت شرىكه فان كان الواو بالغا رشيداً فأحب أن يقيم على مثل شركته كما به جازر ولو اشتراها بغيرها عبداً أو قبضه فأصابه عيباً فأراد أحدهما الرد والآخر الاسلام (قال الشافعي) ذلك جائز لان معقولا أن كل واحد منهما اشتري نصفه بنصف الثمن ولو اشترى أحدهما بما لا يتغلب الناس بمثل ما اشتريه دون صاحبه ولو أجاز شرىكه ما جاز لان شراهما كان على غير ما يجوز عليه وأبى ما دعى في يدى صاحبه من شركتهما ماشياً فهو مدع وعليه البيعة وعلى صاحبه البيعة وأبى ما دعى خيانة صاحبه

بغيرها يتصدق لم يجز أن يضرب الاحت نذر أن يتصدق وانما أوجبته وليس في التحرف في غيرها بل لا نه نذر
أن يتصدق على مسكين ذلك البلد فاذا نذر أن يتصدق على مسكين بلد فعليه أن يتصدق عليهم
(١) وفي ترجمة الهدى المذكورة في تراجم مختصر الجال المتوسط منصوص بتعلق بالهدى المنذور

فإن قول الشافعي رحمه الله الهدى من الابل والبقر والغنم وسواء البخت والغراب من الابل والبقر
والجواميس والضأن والمعر ومن نذر هديا فسمى شيئا لزمه الشيء الذي سمي صغيرا كان أو كبيرا ومن لم يسم
شيئا لزمه هدى ليس بجزاء من صيد فيكون عدله فلا يجزيه من الابل ولا البقر ولا المعز الاثنى فصاعدا
ويجزيه الذكروا الاثنى ويجزي من الضأن وحده الجذع والموضع الذي يجب عليه فيه الحرم لا محل
للهدى دونه الا أن يسمى الرجل موضعاً من الارض فينحر فيه هدياً ويحصر رجل بعدد فينحر حيث أحصر
ولا هدى الا في الحرم لا في غير ذلك وذكرهنا التقليد والاشعار وقد سبق في باب الهدى آخر الجواهر ويتعلق
بالمنذور والتطوع (قال) وإذا ساق الهدى فليس له أن يركبه الا من ضرورة وإذا اضطر اليه ركب ركوباً
غير فادح له وله أن يحمل الرجل المعبي والمطر على هديه وإذا كان الهدى أنثى فنحبت فان تبعها فصيلها
ساقه وان لم يتبعه حمله عليها وليس له أن يشرب من لبنها الا بعد رى فصيلها وكذلك ليس له أن يسقي
أحدًا وله أن يحمل فصيلها وان حمل عليها من غير ضرورة فمخففها غرم قيمة ما نقصها وكذلك ان
شرب من لبنها ما ينل فصيلها غرم قيمة اللبن الذي شرب وان قلدها وأشعرها ووجهها الى البيت أو وجهها
بكلام فقال هذ هدي فليس له أن يرجع فيها ولا يبدلها بخير ولا بشر منها كانت زكاة أو غير زكاة
وكذلك لو مات لم يكن لورثته أن يرثوها وانما أنظر في الهدى الى يوم يوجب فان كان وافيًا ثم أصابه بعد ذلك
عور أو عرج أو ما لا يكون به وافيًا على الابتداء لم يضرب له المنسك وان كان يوم وجب ليس بواف ثم صم
حتى يصير وافيًا قبل ينحر لم يجز عنه ولم يكن له أن يجسسه ولا عليه أن يبدله الا أن يتطوع ببدله مع
نحره أو يكون أصله واجبا فلا يجزى عنه فيه الا وافي (قال) والهدى هديان هدى أصله تطوع فذكر
في عطيه واطعامه ما سبق في باب الهدى (قال) وهدي واجب فذلك اذا عطب دون الحرم صنع به صاحبه
ما شاء من بيع وهبة وامساك وعليه بدله بكل حال ولو تصدقه في موضعه على مسكين كان عليه بدله لانه
قد نحر من أن يكون هديا حين عطب قبل أن يبلغ محله وذكرهنا دم التمتع والقران وغير ذلك مما ذكرناه
في باب الهدى (قال) ولو أن رجلين كان عليهما هديان واجبان فأخطأ كل واحد منهما هدى صاحبه فذبحه
ثم أدركه قبل أن يتصدق به أخذ كل واحد منهما هدى نفسه ورجع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة
ما بين الهديين حين ومخوذين وأجزأ عنهما وتصداق بكل ما ضمن كل واحد منهما لصاحبه ولو لم يذكر كاهن حتى
فالت بصدقة ضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة الهدى حيا وكان على كل واحد منهما البدل ولا أحب أن
يبدل واحد منهما الا بجمع عن هديه وان لم يجذب من هديه هديا زاد حتى يبدله هديا ولو أن رجلا نحر هديا
فنع المسكين دفعه اليهم ونحره بناحية ولم يخل بين المسكين وبينه حتى يتن كان عليه أن يبدله والنحر
يوم النحر وأيام منى كلها حتى تغيب الشمس من آخر أيامها فاذا غابت الشمس فلا يجوز الا أن من كان عليه
هدى واجبه نحره وأطعمه مسكين الحرم قضاء ويذبح في الليل والنهار وانما ذكره ذبح الليل لئلا
يخطئ رجل في الذبح أو لا يوجده مسكين حاضرون فأما اذا أصاب الذبح فوجده مسكين حاضرين
فسواء وفي أي الحرم ذبحه ثم أبلغه مسكين الحرم أجزأه وان كان ذبحه ايام في غير موضع ناس ونحر
الابل قياما غير معقولة وان أحب عقل احدى قوائمه وان نحرها باركة أو مطلقة أجزأت عنه ونحر الابل
ويذبح البقر والغنم وان نحر البقر والغنم أو ذبح الابل كرهته ذلك وأجزأت عنه ومن ألقا الذبح

فعليه البينة وأيهما
زعم أن المال قد تلف
فهو أمين وعليه البين
واذا كان العبيدين
رجلين فأمر أحدهما
صاحبه ببيع فباعه
من رجل بألف درهم
فأقر الشريك الذي لم
يسع أن البائع قد قبض
الثمن وأنكر ذلك البائع
وادعاء المشتري فان
المشتري يبرأ من نصف
الثمن وهو حصة المقر
ويأخذ البائع نصف
الثمن من المشتري فيسلم
له ويحلف لشريكه ما قبض
ما ادعى فان نكل حلف
صاحبه واستحق الدعوى
ولو كان الشريك الذي
باع هو الذي أقربان
شريكه الذي لم يسع

(١) كذا وقعت التريفة
في ترتيب نسخة اللقيتي

من امرأة أو رجل أجزأ أن يذبح النسبكة وهكذا من حلت ذكاته إلا أني أكره أن يذبح النسبكة يهودي أو نصراني فإن فعل فلا إعادة على صاحبه وأحب إلى أن يذبح النسبكة صاحبها أو يحضر الذبح فإنه يرجع عند سفوح الدم المغفرة (قال الشافعي) وإذا سعى الله عز وجل على النسبكة أجزأ عنه وإن قال اللهم تقبل عني أو تقبل عن فلان الذي أمره بذبحه فلا بأس ثم ذكرا لا كل من هدى التطوع وقد ذكرناه في باب الهدى (قال) والهدى هديان واجب وتطوع فكل ما كان أصله واجب على الإنسان ليس له حبسه فلا يأكل منه شيئا وذلك مثل هدى الفساد والطيب وجزاء الصيد والنذور والمتعة فإن أكل من الهدى الواجب تصدق بقيمة ما أكل منه ثم ذكرا ما يتعطف بالتطوع وقد تقدم (قال) وإن لم يقصد هديه ولم يشعر قارئها كأنه أجزاء أن يشتري هديا من منى أو من مكة ثم يذبحه مكانه لأنه ليس على الهدى عمل إنما العمل على الآدميين والنسب لهم وإنما هذا من أموالهم يتقربون به إلى الله عز وجل (قال الشافعي) وإذا قال الرجل غلامي حر الآن يسد ولى في ساعتي هذه أو في يومى هذا أو أشاء أو يشاء فلان أن لا يكون حرا أو امرأته طالق الآن أشاء أن لا تكون طالق في يومى هذا أو يشاء فلان فناء أو يشاء الذى استثنى مشيئته لم يكن العبد حرا ولا المرأة طالقا (قال) وإذا قال الرجل أنا أهدي هذه الشاة نذرا أو أمشي نذرا فعليه أن يهديها وعليه أن يمسي الآن يكون أراد أني سأحدث نذرا أو أفى سأهديها فلا يلزمه ذلك وهو كما قاله لغير الاحتياج فإذا نذر الرجل أن يأتي موضعاً من الحرم ليس يحرم لم يكن عليه شيء لأن هذا نذر في غير طاعة وإذا نذر الرجل بحال لم يسم وقتاً فعليه حج يحرم به في أشهر الحج متى شاء وإذا قال على نذري أن شاه فلان فليس عليه شيء ولو شاء فلان إنما النذر ما أريد الله عز وجل به ليس على معاني العلو ولا المشيئة غير الناذر وإذا نذر الرجل أن يهدي شيئا من النعم لم يجزه إلا أن يهديه وإذا نذر أن يهدي متاعا لم يجزه إلا أن يهديه أو يتصدق به على مساكين الحرم فإن كانت نيته في هذه أن يعلقه على البيت أو يجعل في طيب الليث جعله حيث نوى ولو نذر أن يهدي ما لا يحمل مثل الأرضين والدور باع ذلك فأهدى عنه وبلى الذى نذر الصدقة بذلك وتعلقه على البيت وتطيبه به أو يوكله به ثقة بلى ذلك به وإذا نذر أن يهدي بدنة لم يجزه منها الاثنى من الأبل أو ثنية وسواء في ذلك الذكر والأنثى والحصى وأكثر مما نذرنا أحبالا وإذا لم يجد بدنة أهدى بقرة ثنية فصاعدا وإذا لم يجد بقرة أهدى سبعاً من النعم ثنيا فصاعداً إن كن معزى أو جذا فصاعداً إن كن مائنا وإن كانت نيته على بدنة من الأبل دون البقر فلا يجزيه أن يهدي مكانها الا بقيتها وإذا نذر الرجل هديا ولم يسم الهدى ولم ينو شيئا فأحب إلى أن يهدي شاة وما أهدى من مذخطة أو ما قوته أجزاء لأن كل هذا هدى ولو أهدى (١) ما كان أحب إلى لأن كل هذا هدى، ألا ترى إلى قول الله عز وجل ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدى يفتقد يقتل الصيد وهو صغير أعرج وأعمى وإنما يجزيه بئله ألا ترى أنه يقتل الجرادة والعصفور وهما من الصيد فيجزى الجرادة بقرعة والعصفور بقيمة ولعله قبضة وقد سمي الله عز وجل هذا كله هديا وإذا قال الرجل شاتي هذه هدى إلى الحرم أو بقعة من الحرم أهدى وإذا نذر الرجل بدنة لم تجزئه إلا بئته فإن سمي موضعاً من الأرض بنصرها فيه أجزأته وإذا نذر الرجل عدد صوم صامه إن شاء متفرقا وإن شاء متتابعاً (قال) وإذا نذر صيام أشهر فصام منها بالالهة صامه عدداً ما بين الهلالين إن كان تسعة وعشرين وثلاثين فإن صامه بالعدد صام على كل شهر ثلاثين يوماً وإذا نذر صيام ستة بعينها صامها كلها إلا رمضان فإنه يصوم رمضان ويوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق ولا قضاء عليه كما لو قصد نذر أن يصوم هذه الأيام لم يكن عليه نذر ولا قضاء فإن نذر ستة بغير

قبض من المشتري
بجميع الثمن وأنكر
ذلك الذى لم يبيع وادعى
ذلك المشتري فإن المشتري
يبرأ من نصف الثمن
بإقرار البائع أن شريكه
قد قبض لأنه في ذلك
أمين ويرجع البائع
على المشتري بالنصف
الباقى فيشاركه فيه
صاحبه لأنه لا يصدق
على حصته من الشركة
تسلم إليه إنما يصدق
في أن لا يضمن شيئا
لصاحبه فاما أن يكون
في يديه بعض مال بينهما
فيسدى على شريكه
مقاسمة ملك بها هذا
البعض خاصة فلا يجوز

(١) قوله ما عا تداق
الأصل بدون نقط وحر
هذا اللفظ كتبه محصيه

عينا قضى هذه الايام كلها حتى يوفى صوم سنة كاملة وان حال بينه وبينه مرض أو خطأ عدده أو نسيان أو
 توان قضاء اذا زعمت أنه جهل بالبحر فبحصر بعد ولا يكون عليه قضاء كان من نذر حجاب عينه مثله وما زعمت أنه
 اذا احصر فان عليه القضاء أمرته أن يقضيه ان نذره فأحصر وهكذا ان نذر أن يصوم سنة بعينها فرض
 قضاها الا الايام التي ليس له أن يصومها فان قال قائل فلم تأمر المحصر اذا احصر بالهدى ولا تأمر به هذا
 قلت أمر به للخروج من الاحرام وهذا المبحر فأمره بالهدى (قال) واذا كل الصائم أو شرب في رمضان
 أو نذر أو صوم كفارة أو واجب بوجه من الوجوه أو تطوع ناسيا فصومه تام ولا قضاء عليه واذا انسحر بعد
 الفجر وهو لا يعلم أو أظفر قبل الليل وهو لا يعلم فليس بصائم في ذلك اليوم وعليه بدله فان كان صومه متتابعا
 فعليه أن يستأنفه واذا قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم لبلا فليس عليه صوم صبيحة
 ذلك اليوم لانه قدم في الليل ولم يقدم في النهار وأحب الى الوصامه ولو قدم الرجل نهارا وقد أظفر الذي نذر
 الصوم فعليه أن يقضيه لانه نذر والنذر لا يجز به الا أن ينوي صيامه قبل الفجر وهذا احتياط وقد يحتمل
 القياس أن لا يكون عليه قضاء ومن قبل أنه لا يصلح له أن يكون فيه صائما عن نذره وانما قلنا بالاحتياط أن
 جائز أن يصوم وليس هو كيوم الفطر وانما كان عليه صومه بعد مقدم فلان فقلنا عليه قضاء وهذا أصح في
 القياس من الاول ولو أصبح فيه صائما من نذر غير هذا أو قضاء رمضان أحبت أن يعود لصوم نذره وقضائه
 ويعود لصومه لمقدم فلان ولو أن فلان قدم يوم الفطر أو يوم النحر أو التشرى لم يكن عليه صوم ذلك اليوم ولا
 عليه قضاء ولا نه ليس في صوم ذلك اليوم طاعة فلا يقضى ما لا طاعة فيه ولو قال الله على أن أصوم اليوم الذي
 يقدم فيه فلان أبدا فقدم فلان يوم الاثنين فان عليه قضاء اليوم الذي قدم فيه وصوم الاثنين كله استقبله
 فان تركه فيما يستقبل قضاء الا أن يكون يوم الاثنين يوم فطر أو أضحى أو أيام التشرى فلا يصوم ولا يقضيه
 وكذلك ان كان في رمضان لم يقضه وصامه في رمضان كالأول ان رجلا نذر أن يصوم رمضان صام رمضان
 بالفريضة ولم يصمه بالنذر ولم يقضه وكذلك لو نذر أن يصوم يوم الفطر أو الأضحى أو أيام التشرى ولو كانت
 المسئلة بمجالها وقدم فلان يوم الاثنين وقد وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامهما وقضى كل اثنين منهما
 ولا يشبه هذا شهر رمضان لان هذا شيء أدخله على نفسه بعدما أوجب عليه صوم يوم الاثنين وصوم رمضان
 شيء أوجبه الله لا شيء أدخله على نفسه ولو كانت المسئلة بمجالها وكان الناذر امرأة فكال رجل وتقضى
 كل ما أمر عليها من حيضها واذا قالت المرأة لله على أن أصوم كلما حضت أو أيام حيضى فليس عليها صوم ولا
 قضاء لانها لا تكون صائمة وهي حائض واذا نذر الرجل صلاة أو صوما ولم ينو عددا أقل ما يلزمه من
 الصلاة ركعتان ومن الصوم يوم لان هذا أقل ما يكون من الصلاة والصوم لا الوتر (قال الربيع) وفيه قول
 آخر يجز به ركعة واحدة وذلك أنه مروى عن عمر أنه تغفل بركعة وأن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أوتر بركعة بعد عشر ركعات وان عثمان أوتر بركعة (قال الربيع) فلما
 كانت ركعة صلاة ونذر أن يصلي صلاة ولم ينو عددا فصلى
 ركعة كانت ركعة صلاة بما ذكرنا (قال الشافعي)
 واذا قال الله على عتق رقبة
 فأى رقبة أعنته أجزأه

ويحلف لشريكه فان
 نكل حلف شريكه
 واستحق دعواه واذا
 كان العبد بين رجلين
 فقصب رجل حصه
 أحدهما من الغاصب
 والشريك الآخر باع
 العبد من رجل فالبيع
 جائز في نصيب الشريك
 البائع ولا يجوز بيع
 الغاصب ولو أجازة المغيوب
 لم يجز الا بتجديدي بيع في
 معنى قول الشافعي وبالله
 التوفيق

(تم الجزء الثاني وبه الجزء الثالث وأوله كتاب البيوع وأول هامشه كتاب الوكالة)

(فهرست الجزء الثاني من كتاب الام)

صفحة	صفحة
٢٢	(كتاب الزكاة)
٢٣	باب العدد الذي اذا بلغته الابل كان فيها صدقة
٢٣	باب كيف فرض الصدقة
٢٤	باب عيب الابل ونقصها
٢٥	باب اذا لم توجد السن
٢٥	باب الشاة تؤخذ في الابل
٢٧	باب صدقة البقر
٢٨	باب تفريع صدقة البقر
٢٩	باب صدقة الغنم
٣٠	باب السن التي تؤخذ في الغنم
٣٠	باب الغنم اذا اختلفت
٣١	باب الزيادة في الماشية
٣١	النقص في الماشية
٣١	باب الفضل في الماشية
٣٢	باب صدقة الخلطاء
٣٣	باب الرجل اذا مات وقد وجبت في ماله زكاة
٣٣	باب ما يعطيه على رب الماشية
٣٣	باب السن التي تؤخذ من الغنم
٣٤	باب الوقت الذي تجب فيه الصدقة
٣٤	باب الغنم تحتلط بغيرها
٣٦	باب اقتراق الماشية
٣٦	باب أين تؤخذ الماشية
٣٧	باب كيف تعد الماشية
٣٨	باب تجهيل الصدقة
٣٩	باب النية في اخراج الزكاة
٤١	باب ما يسقط الصدقة عن الماشية
٤٢	باب المبالاة بالماشية
٤٣	باب الرجل يصدق امرأه
٤٤	باب يدين الماشية
٤٤	باب الدين في الماشية
٤٤	باب أن لازم زكاة في الخيل
٤٣	باب من تجب عليه الصدقة
٤٣	باب الزكاة في أموال البتاني
٤٤	باب زكاة مال القيم الثاني
٤٥	باب العدد الذي اذا بلغه التمر وجبت فيه الصدقة
٤٧	باب كيف تؤخذ زكاة الخنثى والعنب
٤٨	باب صدقة الغراس
٤٩	باب صدقة الزرع
٣٠	باب تفريع زكاة الحنطة
٣٠	باب صدقة الحبوب غير الحنطة
٣١	باب الوقت الذي تؤخذ فيه الصدقة مما أخرجت الارض
٣١	باب الزرع في أوقات
٣٢	باب قدر الصدقة فيما أخرجت الارض
٣٣	باب الصدقة في الزعفران والورس
٣٣	باب أن لازم زكاة في العسل
٣٣	باب صدقة الورق
٣٤	باب زكاة الذهب
٣٤	باب زكاة الحلي
٣٦	باب ما لازم زكاة فيه من الحلي
٣٦	باب زكاة المعادن
٣٧	باب زكاة الركاز
٣٨	باب ما وجد من الركاز
٣٩	باب زكاة التجارة
٤١	باب زكاة مال القراض
٤٢	باب الدين مع الصدقة
٤٣	باب زكاة الدين
٤٤	باب الذي يدفع زكاة فتهلك قبل أن يدفعها إلى أهلها

صفحة	صفحة
باب اتساع السهمان عن بعض وعجزها عن بعض	٤٥ باب المال يحول عليه أحوال في يدي صاحبه
باب ضيق السهمان عن بعض أهلها دون بعض	٤٥ باب البيع في المال الذي فيه الزكاة
باب قسم المال على ما يوجد	٤٧ باب ميراث القوم المال
باب جعاق قسم المال من الوالي ورب المال	٤٨ باب ترك التعدي على الناس في الصدقة
باب فضل السهمان عن جماعة أهلها	٤٩ باب غلول الصدقة
باب تدارك الصدقين	٤٩ باب ما يحل للناس أن يعطوا من أموالهم
باب جيران الصدقة	٥٠ باب الهدية للوالي بسبب الولاية
باب فضل السهمان على أهل الصدقة	٥٠ باب ابتياع الصدقة
باب ميسم الصدقة	٥١ باب ما يقول المصدق إذا أخذ الصدقة لمن يأخذها منه
باب العلة في القسم	٥١ باب كيف تعد الصدقة وكيف توم
باب العلة في اجتماع أهل الصدقة	٥١ باب الفضل في الصدقة
قسم الصدقات الثاني	٥٢ باب صدقة النافلة على المنكر
كيف تفريق قسم الصدقات	٥٢ باب اختلاف زكاة المال على ثلاث
رد الفضل على أهل السهمان	٥٣ باب زكاة الفطر
ضيق السهمان وما ينبغي فيه عند القسم	٥٥ باب زكاة الفطر الثاني
الاختلاف	٥٧ باب مكيلة زكاة الفطر
(كتاب الصيام الصغير)	٥٨ باب مكيلة زكاة الفطر الثاني
وقع هنا غلط في هامشة كتبناها وهو « كتابا صغيرا للصيام » والصواب كتابا كبيرا للصيام	٥٩ باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها
فليعلم	٥٩ باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها الثاني
باب الدخول في الصيام والاختلاف فيه	٥٩ باب الرجل يختلف قوته
باب صوم رمضان	٦٠ باب الرجل يختلف قوته الثاني
باب ما يفطر الصائم والسحور والاختلاف فيه	٦٠ باب من أعسر زكاة الفطر
باب الجماع في رمضان والاختلاف فيه	٦٠ باب جعاق فرض الزكاة
باب صيام التطوع	٦٠ كتاب قسم الصدقات
باب أحكام من أفطر في رمضان	٦١ جعاق بيان أهل الصدقات
وفي اختلاف الحديث الرجل يموت ولم يحج أو كان عليه نذر	٦٢ باب من طلب من أهل السهمان
(كتاب الاعتكاف)	٦٣ باب علم قاسم الصدقة بعدما أعطى غير ما علم
من أصبح جنباً في شهر رمضان	٦٣ باب جعاق تفريق السهمان
حجامة الصائم	٦٤ باب جعاق بيان قسم السهمان
	٦٥ باب اتساع السهمان حتى تغفل عن بعض أهلها

صحيفة	صحيفة
١٢٤ باب الغسل بعد الاحرام	٩٣ (كتاب الحج) باب فرض الحج على من وجب عليه الحج
١٢٥ باب دخول المحرم الحمام	٩٤ باب تفريع حج الصبي والمملوك
١٢٥ باب الموضوع الذي يستحب فيه الغسل	٩٦ الاذن للعبد
١٢٥ باب ما يلبس المحرم من الثياب	٩٦ باب كيف الاستطاعة الى الحج
١٢٦ باب ما تلبس المرأة من الثياب	٩٨ باب الخلاف في الحج عن الميت
١٢٨ باب لبس المنطقة والسيوف المحرم	٩٩ باب الحال التي يجب فيها الحج
١٢٨ باب الطيب للاحرام	٩٩ باب الاستسلاف للحج
١٣٠ باب لبس المحرم وطيبه جاهلا	١٠٠ باب حج المرأة والعبد
١٣٢ باب الوقت الذي يجوز فيه الحج والعمرة	١٠٠ باب الخلاف في هذا الباب
١٣٢ باب هل يسمى الحج والعمرة عند الاهلال بالحج	١٠٣ باب المدة التي يلزم فيها الحج ولا يلزم
١٣٢ باب كيفية التلبية	١٠٤ باب الاستطاعة بنفسه وغيره
١٣٣ باب رفع الصوت بالتلبية	١٠٤ باب الحال التي يجوز أن يحج فيها الرجل عن غيره
« باب أين يستحب لزوم التلبية »	١٠٥ باب من ليس له أن يحج عن غيره
١٣٣ باب الخلاف في رفع الصوت بالتلبية	١٠٦ باب الاجارة على الحج
« في المساجد »	١٠٧ باب من أين نفقة من مات ولم يحج
١٣٤ باب التلبية في كل حال	١٠٨ باب الحج بغير نية
« باب ما يستحب من القول في اثر التلبية »	١١٠ باب الوصية بالحج
« باب الاستثناء في الحج »	١١١ باب ما يؤدى عن الرجل البالغ الحج
١٣٥ باب الاحصار بالعدو	١١١ باب حج الصبي يبلغ والمملوك يعتق والذي يسلم
١٣٨ باب الاحصار بغير حبس العدو	١١٢ باب الرجل ينذر الحج أو العمرة
١٣٩ باب الاحصار بالمرض	١١٢ باب الخلاف في هذا الباب
١٤١ باب فوت الحج بلا حصر عدو ولا مرض ولا غلبة على العقل	١١٣ باب هل يجب العمرة وجوب الحج
١٤٤ باب هدى الذي يفوته الحج	١١٥ باب الوقت الذي تجوز فيه العمرة
١٤٤ باب الغسل لدخول مكة	١١٦ باب من أهل محبتين أو عمرتين
« باب القول عند رؤية البيت »	١١٧ باب الخلاف فيمن أهل محبتين أو عمرتين في المواقيت
١٤٤ باب ما جاء في تجهيل الطواف بالبيت حين يدخل مكة	١١٨ باب تفريع المواقيت
١٤٥ باب من أين يبدأ بالطواف	١٢٠ باب دخول مكة تغير ارادة حج ولا عمرة
« باب ما يقال عند استلام الركن »	١٢٢ باب ميقات العمرة مع الحج
« باب ما يفتحه الطواف وما يستلم من الاركان »	١٢٣ باب الغسل للاهلال
١٤٦ الركنان اللذان يليان الحجر	

صحيفة	صحيفة
١٦١ الاعوازم من هدى المتعة ووقته	١٤٦ باب استحباب الاستلام في الوتر
١٦٢ باب الحال التي يكون المرء فيها معوزا بما لزمه من فدية	« الاستلام في الزحام
١٦٣ فدية النعام	١٤٧ القول في الطواف
١٦٣ باب بيض النعامة بصيبه المحرم	« باب اقلال الكلام في الطواف
« الخلاف في بيض النعام	« باب الاستراحة في الطواف
١٦٣ باب بقصر الوحش وحار الوحش والثبيل والوعل	١٤٨ الطواف راكبا
١٦٤ باب الضبع	« باب الركوب من العلة في الطواف
« باب في الغزال	« باب الاضطباع
« باب الارنب	١٤٩ باب في الطواف بالراكب مريضا أو صيبا
١٦٥ باب في الربوع	والراكب على الدابة
« باب الثعلب	١٥٠ باب ليس على النساء سعي
« باب الضب	« باب لا يقال شوط ولا دور
١٦٥ باب الوبر	« باب كمال الطواف
« باب أم حنين	١٥٠ باب ما جاء في موضع الطواف
« باب دواب الصيد التي لم تسم	١٥١ باب في حج الصبي
١٦٥ فدية الطائر بصيبه المحرم	« باب في الطواف متى يجزئه ومتى لا يجزئه
١٦٦ فدية الحمام	« باب الخلاف في الطواف على غير طهارة
« في الجراد	١٥٢ باب كمال عمل الطواف
١٦٧ الخلاف في حمام مكة	« باب الشك في الطواف
١٦٨ بيض الحمام	١٥٣ باب الطواف في الثوب النجس والرفاع
« الطير غير الحمام	والحدث والبناء على الطواف
١٦٩ باب الجراد	١٥٣ باب الطواف بعد عرفة
« باب العلل فيما أخذ من الصيد لغير قتله	١٥٤ باب ترك الحائض الوداع
١٧٠ تنفريش الطائر - الجنادب والكدم - قتل القمل	١٥٥ باب تحريم الصيد
١٧٠ المحرم يقتل الصيد الصغير أو الناقص	« باب أصل ما يحل للمحرم قتله من الوحش
١٧١ ما ينال في أيدي الناس من الصيد الخ	ويحرم عليه
« مختصرا للحال المتوسط	١٥٥ باب قتل الصيد خطأ
« الطهارة للأحرام	١٥٦ باب من عاد لقتل الصيد
« اللبس للأحرام	١٥٧ باب أين محل هدى الصيد
	١٥٨ باب كيف يعدل الصيام
	١٥٨ باب الخلاف في عدل الصيام والطعام
	١٦٠ باب هل لمن أصاب الصيد أن يفديه بغير النعم

صحيفة	صحيفة
١٧٢ الطيب للأحرام	١٩٢ باب ارسال المسلم والمجوسى الكلب
١٧٣ التلبية	١٩٢ باب ارسال الصيد فينوارى عند الخ
« الصلاة عند الاحرام	١٩٤ باب ما ملكه الناس من الصيد
١٧٤ الغسل بعد الاحرام	١٩٦ باب ذبائح أهل الكتاب
« غسل المحرم جسده	« ذبائح نصارى العرب
« ما للحرم أن يفعله	« ذبح نصارى العرب
١٧٤ ما ليس للحرم أن يفعله	« المسلم يصيد بكلب المجوسى
١٧٥ باب الصيد للحرم	١٩٧ ذكاة الجراد والحيتان
١٧٦ طائر الصيد - قطع شجر الحرم	« ما يكره من الذبيحة
« ما لا يؤكل من الصيد	« ذكاة ما في بطن الذبيحة
١٧٧ صيد البحر	« ذبائح من اختلف في نسبه من أهل الملل وغيرهم
« دخول مكة	١٩٧ الذكاة وما أبجأ كله وما لم يبع
١٧٨ انخروا إلى الصفا	١٩٨ التصدق في الصيد
« الرجل يطوف بالرجل يحمله	« ارسال الرجل الجارح
١٧٩ ما يفعل المرء بعد الصفا والمروة	« باب في الذكاة والرعى
« ما يفعل الحاج والقارن	١٩٩ الذكاة
« باب ما يفعل من دفع من عرفة	٢٠٠ باب موضع الذكاة في المقدور على ذكاته الخ
١٨٠ دخول منى	٢٠٣ باب فيه مسائل مما سبق
١٨١ ما يكون معنى غير الرعى	٢٠٥ باب الذبيحة وفيه من يجوز ذبحه
١٨٢ طواف لمن لم يفيض ومن أفاض	٢٠٧ كتاب الاطعمة وليس في التراجم الخ
١٨٣ الهدى	٢٠٩ باب ذبائح بني اسرائيل
١٨٤ ما يفسد الج	٢١١ ما حرم المشركون على أنفسهم
« الاحصار	٢١٢ ما حرم بدلالة النص
١٨٥ الاحصار بالمرض وغيره	٢١٣ الطعام والشراب
« مختصرا للج الصغير	٢١٤ جامع ما يحل من الطعام والشراب ويحرم
١٨٦ التلبية	٢١٦ جامع ما يحل ويحرم أكله وشربه الخ
١٨٧ (كتاب النخايا)	« تفريع ما يحل ويحرم
١٨٨ باب ما تجزى عنه البدنة من انعد في النخايا	٢١٧ ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب
« النخايا الثانية	٢١٩ تحريم أكل كل ذي ناب من السباع
١٩١ (كتاب الصيد والذبائح)	« الخلاف والموافقة في أكل كل ذي ناب من
١٩٢ باب صيد كل ما صيده من وحش أو طير	السباع وتفسيره
« باب تسمية الله عز وجل عند ارسال ما ينصطاده	٢٢٠ أكل البضيع

صفحة	صفحة
٢٢٧ كتاب النذر	٢٢١ ما يحل من الطائر ويحرم
« باب النذور التي كفارتها كفارة أيمان »	٢٢٢ أكل الضب
٢٢٨ من جعل شيئا من ماله صدقة أو في سبيل الله	٢٢٣ أكل لحوم الخيل
« باب نذر التبرر وليس في التراجم وفيه ما من نذر الخ »	٢٢٤ أكل لحوم الجمر الأهلية
٢٣١ نصوص تتعلق بالهدى المنذور	٢٢٥ ما يحل بالضرورة

(تمت)

(فهرست هامش الجزء الثاني من مختصر المزني)

صفحة	صفحة
٩٨ باب من لم يدرك عرفة	٢ (كتاب الصيام) باب النية في الصوم
١٠٠ باب الصبي إذا بلغ والعبد إذا اعتق والذي إذا أسلم وقد أحرموا	٢٤ باب صوم التطوع
١٠٣ باب هل له أن يحرم بمجتنب أو عمرتين وما يتعلق بذلك	٢٥ باب النهي عن الوصال في الصوم
١٠٤ باب الإجارة على الحج والوصية به	٢٦ باب صوم يوم عرفة ويوم عاشوراء
١٠٦ باب جزاء الصيد	٢٧ باب النهي عن صيام يومى الفطر والاضحى وأيام التشريق
١٠٧ باب كيفية الجزاء	٢٨ باب فضل الصدقة في رمضان وطلب القراءة
١١٣ باب جزاء الطائر	٢٩ باب الاعتكاف
١١٥ باب ما يحل للعمم قتله	٣٩ (كتاب الحج)
١١٦ باب الإحصار	٤٢ باب الاستطاعة بالغير
١٢٠ باب إحرام العبد والمرأة	٤٤ باب بيان وقت فرض الحج وكونه على التراخي
١٢١ باب يذكرفيه الأيام المعلومات والمعدودات	٤٦ باب بيان وقت الحج والعمرة
١٢٢ باب الهدى	٤٨ باب بيان أن العمرة واجبة كالحج
١٢٧ (كتاب البيع) باب ما أمر الله تعالى به ونهى عنه من المباحات وسنن النبي صلى الله عليه وسلم فيه	٤٩ باب القران وغير ذلك
١٢٩ باب خيار المتبايعين ما لم يتفرقا	٥٢ باب بيان أفراد الحج عن العمرة وغير ذلك
١٣٥ باب الربا وما لا يجوز بيعه بعض متفاضلا ولا مؤجلا والصرف	٥٦ باب بيان التمتع بالعمرة وبيان المواقيت وغير ذلك
١٥٥ باب بيع اللحم باللحم	٥٩ باب مواقيت الحج
١٥٧ باب بيع اللحم بالحيوان	٦١ باب الإحرام والتلبية
	٦٦ باب فيما يمتنع على المحرم من اللبس
	٧٣ باب ما يلزم عند الإحرام وبيان الطواف والسعي وغير ذلك

صحيفة	صحيفة
٢٠٦ باب تصرف الرقيق	١٥٩ باب بيع الثمر
« باب بيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز	١٦٦ باب لا يجوز بيع الثمر حتى يبدو صلاحه
« باب السلم	١٧٣ باب المحاقلة والمزاينة
٢٠٩ باب ما لا يجوز السلم فيه	١٧٥ باب العرايا
« باب التسعير	١٨٠ باب البيع قبل القبض
« باب الزيادة في السلف وضبط ما يكال وما	١٨٤ باب بيع المصرة
يوزن	١٨٦ باب الرد بالعيب
باب الرهن	١٩٨ باب بيع البراءة
٢١٥ باب اختلاف الراهن والمرتهن	١٩٩ باب بيع الامة
٢١٦ باب انتفاع الراهن بما يرهنه	٢٠٠ باب البيع مرابحة
٢١٧ باب رهن المشترك	٢٠١ باب الرجل يبيع الشيء الى أجل ثم يشتريه بأقل
« باب رهن الارض	من الثمن
٢١٨ باب ما يفسد الرهن من الشرط الخ	« باب تفريق صفقة البيع وجعلها
٢١٩ باب ضمان الرهن	٢٠٣ باب اختلاف المتبايعين واذا قال كل واحد الخ
« (كتاب التفليس)	« باب البيع الفاسد
٢٢٢ باب الدين على الميت	٢٠٤ باب بيع القرر
« باب جواز حبس من عليه الدين	« باب بيع حبل الحبله والملازمة والمناذرة
٢٢٣ باب الحجر	وشراء الاعمي
٢٢٤ باب الصلح	« باب البيع بالثمن المجهول وبيع الخبش ونحو ذلك
٢٢٦ باب الحوالة	٢٠٥ باب التهن عن بيع حاضر لباد الخ
٢٢٧ باب الكفالة	« باب بيع وسلف
٢٢٩ باب الشركة	٢٠٥ باب تصرف الوصي في مال موليه

(تمت)